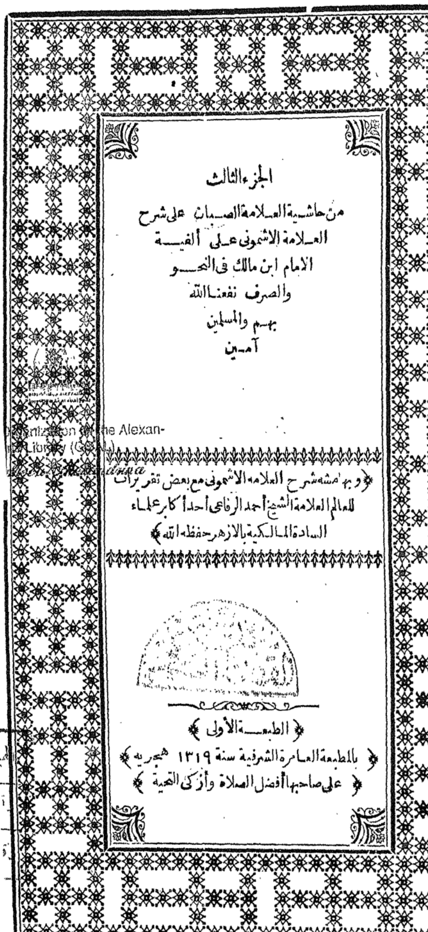


اهداءات ١٩٩٩

ا/ محمود محمد علي العيسوي

الإسكندرية

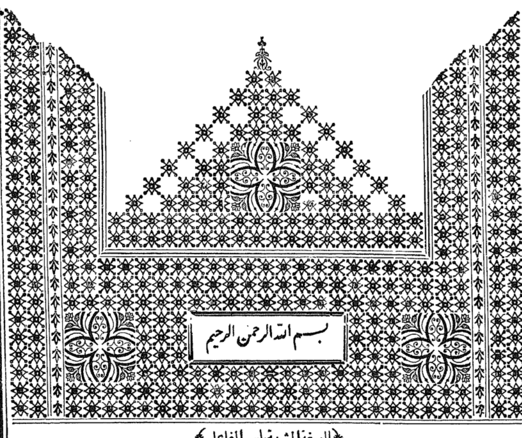


الجزء الثالث

من حاشية العلامة الصبان على شرح
العلامة الأشمونى على ألفية
الامام ابن مالك فى النحو
والصرف نفعنا الله
بهم والمسلمين
آمين

﴿ وبهامشه شرح العلامة الأشمونى مع بعض تقريرات
للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعى أحد أكابر علماء
السادة المالكية بالأزهر حفظه الله ﴾

﴿ الطبعة الأولى ﴾
﴿ بالمطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣١٩ هجريه ﴾
﴿ على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ﴾



﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى (قوله صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأجيب بان المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضا عن الثانى بان المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح فى الضعيف وان قو بل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جرّ فيه ولو سلم فقد علم جوابه اهـ سم وقوله ولو سلم أى ان من القبيح ما هو جر ففى التوضيح أن كاتب الاب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الاضافة فى المثال كما يأتى (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعولية وجره بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بان تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن جر فاعله و يرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الاضافة فى قولك زيد كاتب الاب والخلاص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اهـ وعندى فى الايراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعد و بفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه (قوله وان كان متعديا) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لاكثر تمتنع اضافته الى الفاعل اجماعا (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاضافة الى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

(صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل) أى تميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه فان اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لانه ان كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها وان كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان ﴿تنبيهان * الاول﴾ انما قيد الفاعل بالمعنى

(قوله وأجيب) أو يقال انه على مذهب الاقدمين من المناطقة ولا يرد أن الرسم لا يشمل اسم المفعول اذا كان صفة مشبهة لما مر من أن مرفوعه فاعل على ما فيه أو تسامح فى قوله فاعل بان أراد به ما يشمل النائب

وحينئذ

لانه لاتضاف الصفة اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى * الثانى وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وانها تؤنث وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه فى العمل وعاب الشارح التعريف المذكور بان استحسان الاضافة الى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها لان العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بقوله ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث وقد يقال ان العلم باستحسان الاضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور أو ان قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة استحسن الى آخره خبر وقوله (وصوغها من لازم لحاضر) الى آخره عطف عليه لتتميم التعريف أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا الا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائم ومن المتعدى كضارب وأنها لا تكون الا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرف وأنها لا تلزم الجرى على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه (كطاهر القلب) وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون

وحينئذ لا يدخل فى تعريف الصفة الا اذا قالوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان فى الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به فى الجملة أى فى بعض الصور وذلك اذا كان لازما (قوله لانه لاتضاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم (قوله تدل على حدث) أى معنى متعلق بالغير (قوله وأنها تؤنث) أى بالتاء أى غالبا وقوله وتجمع أى جمع سلامة لمذكر أى غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يقال فى نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا فى نحو غضبان غضبانة غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعنى أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة (قوله ما صيغ لغير تفضيل الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت أو نصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضا اهـ وفيه نظر لعدهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة فى هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أى من مصدره والتقييد باللزوم مبنى على مذهب الجمهور من منع اجراء اسم فاعل المتعدى لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر (قوله دون افادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدمامينى أنه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة فى الماضى أو الاستقبال حولت الى فاعل فتقول فى عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا اهـ والظاهر أن الامر كذلك اذا قصد حدوثها فى الحال كما يدل عليه اطلاق قول المصرح ما نصه اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبى وغيره اهـ ثم راجعت الدمامينى فرأيته صرح بما استظهرته (قوله أو ان قوله الخ) بكسر ان لانه معطوف على مقول القول واعترض بان الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص بمجرده من الاشكال وأجاب البعض بان مراده أن كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الى الثانى (قوله وقوله وصوغها الخ) المتبادر من عبارته أن هذا من تتمة الجواب الثانى والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز (قوله من لازم) أى من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم وعليم فانها لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بالضم أفاده سم فقول الشارح وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع لا يتم الا اذا أريد اللزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل (قوله الدائم) فيه اشارة الى ان المراد بالحاضر فى عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بانه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهر القلب بجعله قيدا لقوله لحاضر والمراد بالدوام الثبوت فى الازمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل فى كل ثابت دوامه اهـ ويوافقه قول الدمامينى نقلا عن الرضى كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت فى جميع الازمنة فليس معنى حسن فى الوضع الا ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة أو جميعها ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا فى الاتصاف بالحسن فى جميع الازمنة الا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا فقبح أو سيصير حسنا أو هو الآن فقط حسن فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا اهـ ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وانها لا تكون الا للمعنى الخ على حالة الاطلاق هذا وعبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى الخ تقتضى أنها وضعية فتدبر (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل فانه يكون للماضى المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا

ضارب أمس أوالآن أوغدا وقوله كما عرفت أى فى باب اعمال اسم الفاعل عند قول المصنف * ان كان عن مضيه بمعزل * (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فبنى على أن المراد بالجريان افادة التجدد والحدوث كذا فى شرح الجامع لكن الذى فى الهمع أن الزمخشرى وابن الحاجب منعاه وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة (قوله فى المبنية من الثلاثى) خرج المبنية من غيره فانها لازمة الجرى على المضارع كما فى التسهيل (قوله كحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى المبنية من الثلاثى فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما اسود الخماسى فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بانه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وان كانت مبنية من غير الثلاثى مع أنه يرده ما مر قريبا عن التسهيل ونقله هو أيضا وأقره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا قال فى النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به وذكر فى موضع آخر انها لا تعمل فى المفعول المطلق اه يس والمتجه الاول (قوله ثابت لها) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به (قوله على الحد) أى كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف الاستقرار سم (قوله من وجوب الاعتماد على ماذكر) ولو قرنت بال بناء على الاصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وانما يعد شرطا ما قد يفارق (قوله أجود الخ) أى لان قوله على الحد الذى قد حدا يمكن تأويله بان يراد فى الجملة بخلاف عبارته فى الكافية (قوله وسبق ما تعمل فيه) أى يحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لانه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فانه يتقدم منصوبه قال فى الارتشاف الا اذا كان بأل أو مجرورا باضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فان جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته بيان شئ يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب فى نحو زيدا أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور فى زيدا لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله فى زيد الو تفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن فى وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله فى وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح فى الدلالة (قوله وكونه ذا سببية وجب) أى وكون ما تعمل فيه يحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وأما قبيح العمران لان عملها فى هذين بما فيهما من معنى الفعل وبقى مما تخالفان فيه أنه يعمل محذوفا ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح اضافته الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وانه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع

وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن الوجه و (جميل الظاهر) وسبط العظام وأسود الشعر (وعمل اسم فاعل المعدى) لواحد (لها) أى ثابت لها (على الحد الذى قد حدا) له فى بابه من وجوب الاعتماد على ماذكر * (تنبيه) * ليس كونها بمعنى الحال شرطا فى عملها لان ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية والاعتماد واقتضاء الحال * شرطان فى تصحيح ذا الاعمال اه (وسبق ما تعمل فيه مجتنب) بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب فى نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه (وكونه ذا سببية وجب) أى وجب

فى معمولها أن يكون سببيا أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه أو معنى نحو حسن الوجه أى منه وقيل أل خلف عن المضاف اليه ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت *تنبيهات* الاول* قول الشارح ان جواز نحو ٥ زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها فى الظرف ونحوه انما هو لما فيها من معنى الفعل الثانى ذكر فى التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله

حسن الوجه طلقه أنت فى السلم* وفى الحرب كالح مكفهر

فعلم ان مراده بالسببى ما عدا الاجنبى فانها لا تعمل فيه *الثالث* يتنوع السببى الى اثنى عشر نوعا فيكون موصولا كقوله

أسيلات أبدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر

وموصوفا يشبهه كقوله

ازور امرأ جما نوالا أعده لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

والشاهد فى جما نوالا ومضافا الى أحدهما كقوله

فعجتها قبل الاخيار منزلة والطيبى كل ما التاثت به الازر

ونحو رأيت رجلا دقيقا سنان رمح يطعن به ومقرونا بأل نحو حسن الوجه ومجردا نحو حسن وجه ومضافا الى أحدهما نحو حسن وجه الاب وحسن وجه أب ومضافا الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ومضافا الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه أبيه ومضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة

ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها لما كان سببيا مرتبطا بتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ورد عليهم بما فى الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بان اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء وأنه اذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل واذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا فى المغنى والدمامينى عليه (قوله فى معمولها) أى المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه فى مثالى الشارح منصوبان (قوله أى متصلا) أى هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملا لانواع السببى الآتية وان لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز متصل كما يأتى عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أى وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أى من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضميرا بارزا متصلا) أى ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها *فان قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميرا بارزا يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعى الى تخصيص الضمير بالبارز* قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة اه دمامينى (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لانه أعمل طلق فى الهاء وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدا المكتفى بمرفوعه عن الخبر على نفى أو استفهام وأما جعل العينى الشاهد فى عمل طلق فى أنت فرد بان المعمول الواجب كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لان ما أضيفت اليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه النصب كما مر فى اعمال اسم الفاعل وبان أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم بالكسر ويفتح الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس والمكفهر من اكفهر الرجل اذا عبس فهو تأكيد وقوله فى السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر فى الوصف (قوله يتنوع السببى) يظهر لى أخذا من الشواهد الآتية أن مراده بالسببى المنصوب السابق حقيقة أو حكما بان كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما فى الشاهد الثانى أو مجرورا صالحا لذلك كما فى الاول والثالث فاعرفه (قوله أسيلات أبدان) أى طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهى السمينة كما فى القاموس أى سمينات الارداف والاعجاز فهى المراد بما التفت عليه المآزر وقول العينى أى وطيات الارداف والاعجاز لا يناسب المقام وانما كان ما التفت الخ سببيا لان الاصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى وبحث فى الاستشهاد بالبيت بانه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شئ فيكون من النوع الثانى (قوله يشبهه) أى الموصول فى كون صفته جملة كصلة الموصول (قوله جما) أى كثيرا ونوال أى عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها النوال والمستتر لامرأ ولم يبرز لامن اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم والازمة بفتح الهمزة وسكون الزاى الشدة وما فى العينى مما يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فعجتها) أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا أى عطفت رأسه بالزمام قبل الاخيار أى جهتهم منزلة تمييز التاثت بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أى اختلطت والتفت والازر بضمتين جمع ازار وهذا كناية عن عفتهن وضمير الموصول محذوف أى الازر لهن أو أل خلف عنه نظير ما تقدم وقد يبحث فى الشاهد باحتمال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أى ضمير عائد الى مضاف الخ (قوله جميلة

أنفه) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جميلة
اليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعنى جميلة أنف وجه جار بها فعلم ما فى كلام البعض وغيره (قوله
ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن المثال الذى قبله كذلك فهلا اكتفى به الا أن يخص هذا بكون
معمول الصفة الأخرى غير مضاف (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته
والمتجرد بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العينى بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشح
ما بين الخاصرة والضلع الخلف (قوله فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببى المنعوت ان صلحت للمذكر
والمؤنث لفظا ومعنى بان لا يكون وزنها أو معناها مختصا باحدهما جاز تبعيتها لمثلها فى التذكير والتأنيث نحو
مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة
حسن وجهها لانتفاء القبح اللفظى والمعنوى والا بان اختصت باحدهما لفظا ومعنى كاكمر ورتقاء أو لفظا
فقط كآلى أى كبير الالية وعجزاء أى كبيرة العجيزة أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع الا ما يماثلها على
الصحيح فلا تقول مررت بامرأة أكمر ابنها ولا برجل رتقاء بنته وقس لوجود القبح فى اللفظ والمعنى أو فى أحدهما
وأجاز الاخفش تبعيتها فى الاقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا هذا ملخص ما فى التسهيل وشرحه للدمامينى (قوله
وانصب وجر) أى بها الحذف معمولها الدلالة الاول وانما جاز فى النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الى ضمير
صاحبها مع كونها مسندة فى المعنى الى سببيه لكون تلك الصفة فى اللفظ جارية على صاحبها خبرا له أو حالا
أو نعتا وفى المعنى دالة على صفة له فى ذاته سواء كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه متصف
بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أى شيخ وكثير الاخوان أى متقو بهم فيحسن
حينئذ أن تجعل صفة سببيه كصفة نفسه فيستتر ضميره فى صفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر فى صفة
نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببى عن ظاهر الفاعلية الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك
مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر فى اللفظ على صاحب السبب نحو زيد
وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة فى ذاته نحو زيد أحمر نوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها
فلا يقال زيد أسود فرس غلام الاخ وزيد أحمر النور لانه لا معنى لذلك الا أنه صاحب سبب متصف بالوصف
المذكور ولم تدل صفة سببيه على صفة فى ذاته فكيف يضمر فى صفة سببيه صفة نفسه * فان قيل أليس الصفة
فى نحو زيد أحمر نوره تدل على صفة فى ذاته وهى كونه صاحب نور * قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور
سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل
والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات والارض أن
الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها لضمير صاحبها (قوله مع أل) حال من الضمير المجرور
ومصحوب تنازعه الثلاثة فاعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو اشارة الى أحد أنواع
السببى الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهى ما عدا هذا وما عدا الموصول
والموصوف والمجرد سواهما كحسن وجه والحسن وجه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أى من أل
والاضافة (قوله ولا تجرر بها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله سما) بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة
على أنه كفتى وظاهره على أنه كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أى لتالى أل ولو بواسطة الاضافة لضميره
فيشمل الاضافة لضمير تاليها كما فى سم (قوله ومالم يخل) أى من أل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أى
جواز الجر وسما أى علم وذلك ثلاث صور تضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال أو تنكيرها
وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة
لتاليها وأما قوله ومالم يخل الخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه (قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما فى مررت بامرأة
حسن الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كما فى مررت
بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامران كما فى نحو مررت
برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير الصفة) أى ابدال بعض من كل يعنى حيث أمكن

أنفه ذكره فى التسهيل
ومضافا الى ضمير معمول
صفة أخرى نحو مررت
برجل حسن الوجنة
جميل خالها ذكره
فى شرح التسهيل وجعل
منه قوله
سبتنى الفتاة البضة المتجردا
اللطيفة كشحه وما خلت
أن أسبى
(فارفع بها) أى بالصفة
المشبهة (وانصب وجر مع
أل * ودون أل مصحوب أل
وما اتصل * بها) أى بالصفة
المشبهة (مضافا أو مجردا
ولا * تجرر بها مع أل
سما) أى اسما (من أل
خلا ومن اضافة لتاليها
وما * لم يخل فهو بالجواز
وسما) أى لمعمول هذه
الصفة ثلاث حالات
الرفع على الفاعلية قال
الفارسى أو على الابدال
من ضمير مستتر فى الصفة

قول المحشى من ضمير
الصفة كذا فى نسخ
الحواشى ولكن عبارة
الشرح من ضمير مستتر
فى الصفة اه

والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة والخفض بالاضافة والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة أو
معرفة وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث فتلك اثنان وسبعون صورة الممتنع منها مالزم منه اضافة مافيه أل الى الخالي منها ومن الاضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وذلك تسع صور وهي الحسن وجه الحسن وجه أب الحسن وجهه الحسن وجه أبيه الحسن ماتحت نقابه الحسن كل ماتحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن سنان رمح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميلة أنفه وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لاضافته الى ضمير مافيه أل وهو الوجنة نعم هو ضعيف لان المبرد منعه كما عرفت في باب الاضافة وما سوى ذلك فجائز كما أشار اليه بقوله ومالم يخل فهو بالجواز وسما أي علم لكنه ينقسم الى ثلاثة أقسام قبيح وضعيف وحسن فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف الى المجرد منه وذلك ثمان صور وهي الحسن وجه الحسن وجه أب حسن وجه حسن وجه أب الحسن الوجه الحسن وجه الاب حسن الوجه حسن وجه الاب والاربع الاولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير وانما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية

الابدال لا مطلقا فلا يرد عليه ماحكي من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير * فان قيل على القول بان العامل في البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع * أجيب بانه قد يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذي يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبها بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز) كان الاولى وعليه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أي بسببها لما مر (قوله أو معرفة) أي لاقترانها بال (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثني عشر (قوله فتلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنتان لما سيأتي في العدد ويضم اليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة الاولى أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين والصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فاذا ضربت الثماني في خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا اما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فاذا ضربت الثلاث في ستمائة صارت ألفا وثمانمائة ومعمول الصفة اما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكرا أو مؤنث فاذا ضربت الثماني في الالف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة يسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ماتقدم أفاده في التصريح (قوله مالزم منه الخ) سيأتي قبيل الخاتمة أن محل الامتناع في الصفة المفردة أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز اضافتها مع تعريفها بال الى الخالي وتقدم في باب الاضافة أيضا (قوله وذلك تسع صور) لانها بقية الاثني عشر بعد اخراج مافيه أل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها (قوله وهي الحسن وجه الخ) وجه الامتناع في الاول بين أن الواجب في الاضافة المعنوية اضافة النكرة الى المعرفة فلم يجوزوا في الاضافة اللفظية التي هي فرعها أن تكون على عكس أصلها نقله سم عن الصفوي ومراده بالواجب الواجب الاضافي أي بالنسبة الى اضافة المعرفة الى النكرة فلا ينافي مامر ان من المعنوية اضافة النكرة الى النكرة للتخصيص وهذا أولى مما أول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم الفائدة والاضافة اللفظية انما تجوز اذا أفادت تخفيفا أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكره لسقوط التنوين بال ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المعمول (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفي الامثلة الثلاثة بعده غير محلى بال كزيد والا فلا امتناع لان الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير مافيه أل وكذا في المثال الاخير فمحل امتناعه اذا كان الموصوف نحو هند لا نحو المرأة قاله سم (قوله وليس منه) أي من الممتنع (قوله كما أشار اليه بقوله ومالم يخل الخ) لو جعل الاشارة بقوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله ومالم يخل الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر ولاختصاص قوله ومالم يخل الخ بالجر كما تقدم وقوله وماسوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها مالزم منه الخ الواقع هو وقوله وماسوى ذلك الخ تفصيلا لقوله فتلك اثنان وسبعون صورة الا أن يدفع الثاني بان المراد كما أشار اليه بقوله ومالم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ (قوله لكنه ينقسم) استدراك على قوله وماسوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوي الصور في الجواز (قوله فالقبيح رفع الصفة الخ) أي لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك ثمان صور) لان المجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا اليه المعمول اما محلى بال أولا فهذه أربع صور تضرب في صورتي الصفة بثمان (قوله لما يرى) أي في الاربع الثانية وقوله ومن أن أل خلف عن الضمير أي كما هو مذهب الكوف (قوله لقيام السببية

في المعنى مقام وجودها في اللفظ لان معنى حسن وجهه حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله * بهمة منيت شهم قلب منجذ لاذي كهام ينبو * فهو نظير حسن وجه والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها اذ لا فرق والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وجرها اياها سوى المعرف بال والمضاف الى المعرف بها وجر المقرونة بال المضاف الى ضمير المقرون بها وذلك خمس عشرة صورة هى حسن الوجه حسن وجه الاب حسن وجهه حسن وجه أبيه حسن ماتحت نقابه حسن كل ماتحت نقابه حسن وجه جاريتها جميلة أنفه حسن الوجنة جميل خالها وحسن وجهه حسن وجه أبيه حسن ماتحت نقابه حسن كل ماتحت نقابه حسن وجه جاريتها جميلة أنفه حسن الوجنة جميل خالها والحسن الوجنة الجميل خالها ويدل للجواز في الاول والثاني قوله ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله أنعتها اني من نعاتها * كوم الذرى وادقة سراتها اذ لا فرق وفي المجرورات سوى الاخير قوله أقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما

في المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية في اللفظ (قوله ودليل الجواز) أى من السماع (قوله بهمة) بضم الموحدة الفارس الذى لايدرى من أين يؤتى لشدة بأسه وبأوه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أى ابتليت شهم بفتح الشين المعجمة قوى القلب ذكيه قلب فاعل شهم منجذ بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال معجمة أى مجرب للامور لاذى كهام أى لاصاحب سيف كهام بفتح الكاف أى كليل ينبو أى يبعد عن الاصابة (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا) أى لما فيه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى كذا في التصريح قال سم ومقتضاه ان الصفة المعرفة كذلك الا أن يفرق بان في المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة على الاصح نظرا الى القول بانها موصولة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة لكن ينافي هذا فرض الموضح في باب الاضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اه وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على الموضح بانه كان الاولى له التمثيل بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف في القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والذى قبله قبيحا اه وقد أسلفنا في باب الاضافة أن بعض ما عبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هنالك بالقبح تساهلا فلا ينافي ماهنا جعلهم هنالك الاجراء المذكور قبيحا وقوله مطلقا أى سواء كان تعريفها بال أو بالاضافة ودخل تحت ماذكره ثمان صور هى الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببي النكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد والمضاف اليه (قوله وجرها اياها) قيل وجه الضعف ما فيه من شبه اضافة الشئ الى نفسه كما سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى المعرف بال والمضاف الى المعرف بها لانه لازيادة فيهما وهذا التوجيه أولى لانه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان في الصفة المعرفة كالمنكرة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة بال أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد معهما في الصفة المعرفة شئ آخر يقتضي امتناع الجر جاء منعناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذا ست صور هى بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما (قوله وجر المقرونة الخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد منعه (قوله وذلك) أى الضعيف أو المذكور من النصب والجر (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجنة الخ دون غيرهما اشارة في المحل الاول الى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني الى أن ما بعدها مثال النوع الثالث (قوله في الاول والثاني) أى نصب الصفة المنكرة المعرف بال ونصبها المضاف الى المعرف بها (قوله ونأخذ بعده الخ) روى نأخذ بالجزم عطفا على جواب الشرط والرفع استئنافا والنصب بان مضمرة كما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزا الخ والضمير في بعده للممدوح وهو النعمان بن الحرث الاصغر وذناب الشئ بكسر الذال المعجمة عقبه والاجب المقطوع والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذى ذهب سنامه لشدة هزاله أى نبقى بعده في شدة وسوء حال وفي أجب الجر صفة لعيش وجره بالكسرة ان أضيف الى ما بعده والا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب حالا وروى الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا دليلا للثاني أيضا لان المضاف للمحلى بال بمنزلته اذ لا فرق (قوله أنعتها) أى أصفها والضمير للنوق واني الخ تعليل لما قبله والنعات جمع ناعت أى واصف وكوم منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماء كحمر وحمراء وهى عظيمة السنام والذرى جمع ذروة بتثليث الذال المعجمة وهى أعلى الشئ والمراد بها هنا السنام ووادقة صفة لكوم من ودقت السرة اذا دنت من الارض لفرط السمن والشاهد فيه لانه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسرة وهو مضاف الى ضمير الموصوف (قوله اذ لا فرق) علة لمحذوف أى وانما كان دليلا للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه الا نوع من تلك البقية لانه لا فرق (قوله أقامت على ربعيهما) على بمعنى في والضمير للدمنتين في البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهى ما بقى من آثار الدار وجارتا صفا فاعل أقامت وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا أى الجبل وكميتا الاعالي

صفة جارتا أى شديد تا حمرة الاعالى أى الاعلين فالجمع مستعمل فى الاثنين جونتا مصطلاهما صفة ثانيـة أى مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الاسفل والشاهد فيه حيث جر جونتا وهو صفة مشبهة المضاف الى ضمير الموصوف ومثله بقية المجرورات سوى الاخير اذ لا فرق (قوله فى هذا النوع) أى المجرورات سوى الأخـير (قوله مطلقا) أى فى الضرورة والسعة (قوله يشبه اضافة الشئ الى نفسه) أى لان الوصف عين مرفوعه فى المعنى وانما قال يشبه لانه لم يضف اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه كما مر (قوله صفر وشاحها) بكسر الصاد المهـملة والمعـنى أنها ضامرة البطن فـكأن وشاحها خال والوشاح شئ مرصع بالجواهر تجعـله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفى رواية صفر ردائها (قوله أعور عينه اليمنى) هذه رواية وفى رواية أخرى أعور عينه اليسرى وكلتاهمـا صحيحة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح اسنادا ولا يظهر الجمع بينهما (قوله شـثن أصابعه) بفتح الشـين المعجمة وسكون المثلثة أى غليظها (قوله فما كان فيه ضمير واحـد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن ممـا فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فان فيه مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه (قوله لذلك) أى للمذكور من صور الصفة المشبهة (قوله أحكامه) أى من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسـنية (قوله باشارة هندية) اى فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالاشارة بصورة الثمـانية التى فوق قوله بهمة الخ وفوق أقبح الذى هو حكم رفع حسـن وجه وحسن وجه أب الى أن قوله بهمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الاشارة فوق قبيح الذى هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجـه الأب وفوق قبيح الذى هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجـه الأب وفوق أقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لـكان أحسن لان فيه تنبيها على أن قوله بهمة الخ شاهد الرفع فى الصـور الثمـانية كما مر فى الشرح وكان الموافق لما مر فى الشرح أيضا أن يشير الى شاهد بقيـة صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتها الخ والى شاهد صور الجر الضعيفة سوى اخيرها وهو قوله أقامت على ربعيهما الخ واعلم أن الشارح أشار على ما فى كثـير من النسخ الصحيحة عشر اشارات الى عشرة شـواهد كل شاهد لحكم صورتين الا الشاهد فى الاشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لـكن النسخ مختلفة فى الرقوم المشار بها * الاشارة الاولى فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد جرهما وهو قوله

لاحق بطن بقرى سمين * لاخطل الرجـع ولا قرون

ولم أر من تكلم على هـذا البيت ونحن نتكلم عليـه بما تيسر فنقول معـنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس لحق كسمع ضمر وهو صـفة الفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفتى أى ظهر والباء بمعنى مع وقوله لاخطل الرجـع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم أى لا مضطرب الخطو ومتلويه وهو صـفة أخرى للفرس الممدوح والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعا أو تقع حوافر رجليـه موقع يديه ولاحق ان كان بالجر فلا اشكال وان كان بالرفع احتيج الى قراءة سمـين بالرفع على أنه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران فى الحركة وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

ولا سيئ زى اذا ما تلبسوا * الى حاجة يوما مخيسة بزلا الشاهد فى سيئ زى والزى بكسر الزاى الهيئة وقوله الى حاجة أى لاجل حاجة ومخيسة منصوب بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسـين مهملة أى مذللة صفة فى الاصـل لبزلا فلما قدم عليه أعرب حالا والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل وهو البعير الذى انشق نابه ذكرا كان أو أنثى * الاشارة الثانيـة فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر الخ على رواية نصب الظهر وقد تقـدم هذا والموافق لما مر فى الشرح من الاقتصار على جعله دليـل نصبهما وأما جعله شاهدا لهما فى الاحوال الثلاثة كما فعـل البعض تبعا لما يأتى فى آخر طريقة معرفة الجدول وجد فى عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الاب وصورة خمسـة فوق ضعيف حكم نصبهما وصورة أربعـة فوق قبيح حكم رفعهما ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر الخ تنبيها على أنه شاهد فى حكم جواز أحوالهـما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقا * الاشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجها حسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو قوله

والجر عند سيبويه فى هـذا النوع مـن الضرورات ومنعه المبرد مطلقا لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسـه وأجازه الـكوفيون فى السعة وهو الصحيح ففى حديث أم زرع صفر وشاحها وفى حديث الدجال أعور عينه اليمنى وفى صـفة النبى صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه ويدل للاخير قوله سبتنى الفتاة البضة * البيت فى رواية جر كشحـه وأما الحسـن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة وهى تنقسم الى حسـن وأحسن فما كان فيه ضمير واحـد أحسن مما فيه ضميران وقد وضعت لذلك جدولا تتعرف منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة مشيرا الى ما لبعضها من دليل باشارة هنـدية وان كان كثيرا أشرت الى كثرته .

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة * مخطوطة جدلت شنباء أنيابا

أى هى هيفاء أى ضامرة كما فى العينى ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء (قول العينى ذو الحال محذوف أى اذا كانت مقبلة وكان تامة تكلف لا حاجة اليه) والعجزاء كبيرة العجز ومدبرة حال من الضمير فى عجزاء مخطوطة أى موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما توشم به و جدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبنى للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته والشاهد فى شنباء أنيابا من الشنب وهو رقة الأسنان وصفاؤها * الاشارة الرابعة فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد رفعهما وهو قوله بهيمة الخ وقد تقدم * الاشارة الخامسة فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجه أبيه الى شاهد رفعهما وهو قوله * تعيرنا أنا قليل عدادنا * فقلت لها ان الكرام قليل * الاشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال أعده حسن سنان رمح يطعن به الى شاهد رفعهما وهو قوله أزورامرأ الخ وقد تقدم * الاشارة السابعة فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجه حسنة الجميل خالها الى شاهد جره وهو قوله سبتنى الفتاة الخ وقد تقدم * الاشارة الثامنة فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله

فما قومى بثعلبة بن سعد * ولا بفزارة الشعر الرقابا

وثعلبة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

* لقد علم الايقاظ أخفية الكرى * والشاهد فى نصب أخفية بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به والايقاظ جمع يقظ أى متيقظ والاخفية بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفى وأراد بها أجفان العيون والكرى النوم * الاشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجها الحسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو

* الحزن بابا والعقور كلبا * والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ضد السهل وهو ذم لشخص بان بابه مغلق دون الاضياف وكلبه عقور * الاشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الى شاهد رفعهما وهو * فاقصد بزيد العزيز من قصده * ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع الا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل أرباب الحواشى ضبط اشارات الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير (قوله بكاف عربية) أى مجرورة لا معلقة والنسخ مختلفة فى مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه (قوله جامعا فى ذلك) أى فى الدليل بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا يرد عليه افراده الحسن الوجه حسنة الجميل خالها بالاشارة الى دليل يخصه لان افراده بذلك لعدم ذكر قسم يناسبه كما مر فتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة فى بعض النسخ وقوله فى آخرها وقوله جامعا الخ (قوله مما يليك) أى بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة (قوله ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة) أى لتكون جاريا على عادة القراءة فى الورق مثلا من الابتداء بالاعلى (قوله فى رأس أبيات النوعين) أى أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل والا فالمجعول فى رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة (قوله باثنى عشر مربعا) هذا على ما فى نسخ وفى أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع فى النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة فى حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه أب فى أحسنية الجر فوضع لحكم الاربعة بيتا واحدا وكاجتماع الاولين فى ضعف النصب وفى قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع فى الشاهدان كان وفى الحكم ان لم يكن والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمى مربعا ويحتمل ان تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة ان استقامت الخطوط الاربعة لتساوى الزوايا حينئذ والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو ما صغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى المام بفن الهندسة (قوله بالاخيرين) أى البيتين الاخيرين المكتوب فى أحدهما لفظ السببى وفى الآخر لفظ الصفة والضمير فى منها راجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول

بكاف عربية جامعا فى ذلك بين كل متناسبين باشارة واحدة وهو وهذا طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التى هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة فاذا فرغت منها تنظر الى أبيات الصفة المعرفة بأل وقد جعل فى رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب فى أول بيت منها الجر وفى الثانى النصب وفى الثالث الرفع وفى الرابع السببى وفى الخامس الصفة ووصل كل بيت من هذه الابيات باثنى عشر مربعا فالمربعات الموصولة بالاخيرين منها الصفة ومعمولها السببى المنقسم الى اثنى عشر قسما كما تقدم والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول

السببي) أي حكم جره وقوله الذي في مربعاته صفة لمعمول السببي والضمير يرجع اليه (قوله فما قابله منها) الضمير في منها الاحكام السببي أي احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع والمعنى أن السببي الذي قابله من أحكام اعراب السببي المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) أتى به مع علمه من قوله مشيرا الخ توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام اي بعضها (قوله بصورة ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح كما تقدم ٧

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه			
زيد الحسن	وجه الأب	ن	(٨)	ن
زيد الحسن	وجها		(٩)	
زيد الحسن	وجه أب	ن		
زيد الحسن	وجهه			
زيد الحسن	وجه أبيه			
زيد الحسن	[illegible]			
زيد الحسن	[illegible]			
زيد الحسن	نوال أعده	(١٠)		
زيد الحسن	[illegible]			
[illegible]	أنفه			
[illegible]	خالها			(٧)

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
حسن	الوجه			
حسن	وجه الأب	ن	(٣)	
حسن	وجها			(١)
حسن	وجه أب	(٣)	(٢)	
حسن	وجهه			
حسن	وجه أبيه			
حسن	[illegible]			
حسن	[illegible]	(٥)		
حسن	نوال أعده			
حسن	[illegible]	(٦)		
[illegible]	أنفه			
[illegible]	خالها			

وجعلنا الا [illegible]

ما يحرس هذه الاحكام اشارة هندية فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الاشارة فهو شاهد ذلك الحكم * وقوله جامعا بين كل متناسبين الخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع

(١) لاحق بطن بقرى سمين لا خطل الرجيع ولا قرون
(٢) أجب الظهر ليس له سنام
(٣) هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة محطوطة جدلت شنباء أنيابا
(٤) ببهمة منيت شهم قلب
(٥) تعيرنا أنا قليل عدادنا فقلت لها ان الكرام قليل
(٦) أزور امرأ جما نوال أعده
(٧) سبتني الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه
(٨) فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا
(٩) الحزن بابا والعقور كلبا
(١٠) فاقصد بزيد العزيز من قصده

(قد وضعنا في جدولنا بدل الستة واحدا وبدل الخمسة اثنين وجعلنا موضع الاربعة فوق قبيح خاليا [illegible] اهـ مصححه)

﴿تنبيهان * الأول﴾ تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن
الوجه جميله ونصب ان
فصلت أوقرنت بال
فالاول نحوهم أحسن
وجوها وأنضرهموها
والثانى نحو الحسن الوجه
الجميله * الثانى انما تأتى
مسائل امتناع الاضافة
مع الصفة المفردة كما
رأيت فان كانت الصفة
مثناة أو مجموعة على حد
المثنى جازت اضافتها
مطلقا كما سبق فى باب
الاضافة اه ﴿خاتمة﴾
قال فى الكافية

وضمن الجامد معنى الوصف
واستعمل استعماله
بضعف
كانت غربال الاهاب
وكذا
فراشة الحلم فراع المأخذا
أى من تضمين الجامد معنى
المشتق واعطائه حكم
الصفة المشبهة قوله
فراشة الحلم فرعون
العذاب وان
تطلب نداه فكلب دونه
كلب وقوله
فلولا الله والمهر المفدى
لأبت وأنت غربال
الاهاب
ضمن فراشة الحلم معنى
طائش وفرعون معنى اليم
وغربال معنى مثقب
فاجريت مجراها فى
الاضافة الى ما هو فاعل فى
المعنى ولو رفع بها أو نصب
جاز والله أعلم
﴿التعجب﴾ (بافعل
انطق بعد ما تعجبا *
أوجئ بافعل قبل مجرور ببا) أى يدل على التعجب وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بالفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم سبحان الله المؤمن لا ينجس لله دره فارسا لله أنت

(قوله وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل) جوز فى التسهيل وفاقا للكسائى مع المباشرة والخلو من ال ان تعمل الصفة فى الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدمامينى قال ويظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها فى مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصدها (قوله وأنضرهموها) من النضرة وهى الوضاءة والبهجة وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة فكان ينبغى أن يقول كغيره قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها (قوله الجميله) كون الضمير فى محل نصب مذهب سيبويه ومذهب الفراء أنه فى محل جر قاله السيوطى أى لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بال الى كل معرفة (قوله مطلقا) أى سواء كانت الصفة بال أولا وسواء كان المضاف اليه خاليا من أل ومن الاضافة لتاليها أو لضمير تاليها أولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة الحلم) بفتح الفاء (قوله أى من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كانت غربال الخ (قوله واعطائه حكم الصفة المشبهة) أى من رفع السببى ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء والدال المهملة المشددة أى القوى الجرى لأبت أى رجعت وأنت غربال الاهاب أى مثقب الجلد من وقع الاسنة

﴿التعجب﴾

اعلم انه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانها لا تقبل الزيادة وشذ قول العرب ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى والمختار وفاقا للسبكى وجماعة كابن السراج وابن الانبارى والصيمرى جوازه ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى فى غاية العظمة وان عظمته مما تحار فيه العقول والقصد الثناء عليه بذلك اه باختصار وسيأتى عن الرضى ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمى بعد أن نقل فى كتابه الاعلام افتاء السبكى بالجواز ساق كلام ابن الانبارى وملخصه اعترض الكوفيون على البصريين فى قولهم ان ما أفعله فعل بانه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل فأجابوا بان معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ اما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أى انه أعظم لذاته لا لشئ جعله عظيما وقيل هو اخبار بانه فى غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول باوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثانى مجاز فى الاخبار اه ويكفى فى وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد فى القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فما أصبرهم على النار أفاده الدمامينى وغيره (قوله تعجبا) أى لاجل التعجب أو متعجبا أو فى وقت التعجب (قوله أى يدل على التعجب الخ) لم يحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر أى يتعجب بصيغتين مبوب لهما فى كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو استعظام) وعرفه الدمامينى بانه انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب (قوله فعل فاعل) بمعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أى بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أى أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف فى التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا ولله أنت وما أنت جارة فى التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالتنزه وبكون دره منسوبا لله وبكون المخاطب منسوبا لله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية وعن نفى جوارها ان كانت نافية أى لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والاظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفى السبب ثم رأيت فى شروح البخارى التصريح به (قوله لله أنت) أى فى جميع

الكمالات

الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله دره فارسا (قوله يا جارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجزوء الكامل المرفل بجاره بالوقف على هاء التأنيث وان كان منصوبا على التمييز أو الحال ان كانت ما استفهامية أو الخبر به ان كانت نافية حجازية ومرفوعا ان كانت نافية تميمية وجارتا منصوب لانه مضاف الى الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واها) اسم فعل بمعنى أعجب (قوله لاطرادهما) أى كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر فى واها ولك رده بان وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الافعال ألفاظ الافعال (قوله ضمير يعود عليها) أى والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله على أنها مبتدأ) أى واجب التقديم لانها فى كلام جرى مجرى المثل ولزم طريقة واحدة دماميني (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أى المناسب له قصد الابهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والابهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا فى افادته فلا ينافى أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها وقيل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم (قوله وما بعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب فى هذه الحالة الاخبار بل انشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتى قال الرضى معنى ما أحسن زيدا فى الاصل شئ من الاشياء جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب من شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أعلمه (قوله هى استفهامية) أى مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف فى شرح التسهيل وقال الدماميني استفهامية أى فى الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو مالى لا أرى الهدهد اه وما بعدها هو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال فى التصريح وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين (قوله هى معرفة ناقصة) لاحتياجها فى افهام المراد الى الصلة (قوله أى شئ عظيم) ليس ذكر شئ ضروريا (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدماميني نقلا عن المصنف لا يرد على ذلك عليكنى ورويدنى لانه يقال عليك بى ورويدبى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرنى اه قال البعض وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الاول لان عليكنى بمعنى الزمنى وعليك بى بمعنى استمسك بى كما ذكره فهو تركيب آخر اه ولك دفعه بان مراد المجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم الا انه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف الا بدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا بالظرف على الصحيح ولا يكون الا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية (قوله لمجيئه مصغرا) أجاب البصريون بانه شاذ (قوله شدن) من شدن الظبى بالشين المعجمة والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت *من هؤليائكن الضال والسمر* والضال بضاد معجمة فالف فلام مخففة شجر السدر البرى الواحدة ضالة والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما فى كتب اللغة لا بالعين كما حرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤدى بالحرف ورد بان المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم (قوله وذلك) أى كون فتحته فتحة اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا للمبتدا فى المعنى كما فى زيد عندك وما أحسن زيدا ومقتضاه النصب عندهم فى نحو زيد أفضل أبا وفسرها فى التصريح بان يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدا الا حقيقة ولا حكما (قوله وصف لزيد لا لضميرما) فيه اشارة الى أن معنى أحسن عندهم فائق فى

ياجارتا ما أنت جارة وقوله واها لسلمى ثم واها واها والمبوب له فى كتب العربية صيغتان ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه فأما الصيغة الاولى فما فيها اسم اجماعا لان فى أفعل ضميرا يعود عليها وأجمعوا على أنها مبتدأ لانها مجردة للاسناد اليها ثم اختلفوا فقال سيبويه هى نكرة تامة بمعنى شئ وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع وقال الفراء وابن درستويه هى استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين وقال الاخفش هى معرفة ناقصة بمعنى الذى وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أى شئ عظيم واختلفوا فى أفعل فقال البصريون والكسائى فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرنى الى رحمة الله ففتحته بناء كالفتحة فى زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا فى قوله

ياما أميلح غزلانا شدن لنا

ففتحته اعراب كالفتحة فى زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضى عندهم نصبه وأحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم

مشبه بالمفعول به * وأما الصيغة الثانية فاجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو فى الاصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كاغد البعير اذا صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ولذلك التزمت بخلافها فى نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها كقوله

كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

وانما تحذف مع أن وان كقوله

واحبب الينا أن تكون المقدما

لاطراد حذف الجار معهما كما عرف وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابن كيسان وخروف لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير والباء للتعدية ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب وانما التزم افراده لانه كلام جرى مجرى المثل (وتلو أفعل انصبنه) أى حتما لما عرفت (كما أوفى خليلينا وأصدق بهما) ﴿تنبيه﴾ شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعل أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة كما أرشد اليه تمثيله فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل انتهى (وحذف ما منه تعجبت استبح) منصوبا كان أو مجرورا (ان كان عند الحذف معناه يضح) أى يتضح فالاول كقوله

جزى الله عنا والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أى ما أعفهم وأكرمهم والثانى وشرطه أن يكون أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره فى شرح السكافية نحو اسمع بهم وأبصر أى بهم وأما قوله

فذلك ان يلق المنية يلقها * حميدا وان يستغن يوما فاجدر

أى به فشاذ ﴿تنبيه﴾ انما جاز حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلا هذا

الحسن لاصير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصيير صفة لضمير ما الالزيد فتأمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل فى الصورة (قوله على فعلية أفعل) أى فيها لتحصل الربط وانما أجمعوا على فعلية أفعل لان صيغته لا تكون الا فعل وأما اصبع فنادر قاله المصرح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف العلة كالامر نظرا للصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر نظرا للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أى فى الاصل والا فالجملة بتمامها نقلت الى انشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطالب (قوله وهو فى الاصل ماض الخ) فاصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن فهمزته للصيرورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ فى التغيير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لى (قوله انما تحذف مع أن وأن) الذى فى التصريح نقلا عن الموضح فى الحواشى أنها انما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم (قوله والباء للتعدية) أى فموضع مجرورها نصب على المفعولية قال المصنف ولو اضطر شاعر الى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اه دمامينى هذا وفى الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهى فى ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدمامينى الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالامر وجىء بالباء المعدية التى تصير الفاعل مفعولا وقيل أكرم بزيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اه ملخصا وبه يعلم تفسير الشارح وصريح كلام الدمامينى أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التى تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغنى فالباء معدية مثلها فى أمرر بزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء للالصاق (قوله الضمير للحسن) أى المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد أى دم به والزمه اه تصريح ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن بزيد يا عمرو اذ لا يخاطب شيئان فى حالة واحدة اه دمامينى (قوله للمخاطب) فمعنى أحسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت اه دمامينى (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب (قوله لما عرفت) أى من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كما أوفى الخ) تمثيل لقوله بافعل انطق الخ على اللف والنشر المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) أى المطلوبة وهى التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف ما منه) أى من حاله والسين والتاء فى استبح زائدتان أو للصيرورة وشرط فى التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض فى نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف فى نحو أحسن بزيد لعدم الدليل عند الحذف ولا فى نحو زيد أحسن بزيد لان الاظهار فى موضع الضمير فى نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا وزيد ما أحسن زيدا لا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا وأحسن بزيد اذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك فى مقام الثناء على زيد لانا نمنع كون المحذوف فى ذلك اسما ظاهرا ونحكم بانه ضمير يرجع الى المثنى عليه فى المقام فتفطن (قوله معناه يضح) أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفى مطلق الفهم بل لا بد من الوضوح الذى هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذى يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفى تعبيره بيضح اشارة الى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام (قوله فشاذ) الاوجه عندى أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط

لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها وذهب قوم منهم الفارسي الى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء ورد بوجهين أحدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا (وفي كلا الفعلين) المذكورين (قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما) ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به فالاول في الماضي كتبارك وعسى والثاني في الأمر كتعلم بمعنى اعلم وقيل ان علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه ان يوضع للتعجب فلم يوضع (وصغهما من ذي ثلاث صرفا

قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا
* وغير سالك سبيل فعلا)

أي لا يبنى هذان الفعلان الا مما استكمل ثمانية شروط * الاول أن يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والحمار فلا يقال ما أجلفه وما أحمره وشذ ما أذرعها أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع نعم ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل وعلى هذا تكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول * الثاني أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج الا أفعل فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان وشذ على هذين القوانين ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وعلى الثلاثة ما أتقاه وما أملأه القربة لانهما من اتقى وامتلأت وما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي * الثالث أن يكون متصرفا فلا يبنيان من نعم وبئس

هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف (قوله لان لزومه للجر الخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى بزيد الجر امتنع حذفه وان كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث اذ لا يقال كفت بهند (قوله لزوم ابرازه حينئذ) أي حين استتر في الفعل وأجيب بان عدم ابرازه لالحاقه بضمير أفعل في نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير (قوله كنا من أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره أفاده سم (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدما لانه نصب على الظرفية أي في الزمن القديم وكذا بحكم والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجيء على طريقة واحدة أدل على المراد فقوله ليكون الخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل اما بخروجه عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع ويذر فانه استغنى عن ماضيهما بماضي ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الامرين (قوله ليكون مجيئه) أي كلا الفعلين وأفرد الضمير نظرا للفظ كلا (قوله أدل على ما يراد به) أي من التعجب وانما كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لان التصرف فيه ونقله من حالة الى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الاول (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث (قوله صرفا) أي تصرفا تاما لانه المتبادر عند الاطلاق فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبئس وعسى وليس وما له تصرف ناقص كيدع ويذر (قوله قابل فضل) أي زيادة وقوله تم أي يكتفي بمرفوعه (قوله يضاهي أشهلا) أي في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء (قوله أي لا يبنى الخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعني قوله من ذي ثلاث الخ (قوله أن يكون فعلا) أخذه من كون الاوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها لا يكون الا له (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجافي (قوله فلا يقال ما أجلفه) أي لبنائه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فاثبت له فعلا وحينئذ يبنى من فعله ما أجلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المعجمة والعين المهملة (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر كذا في القاموس (قوله نعم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك على ما قبله المقتضي انه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ ابن القطان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذي من أئمة اللغة (قوله فلا يبنيان من دحرج الخ) أي لما يلزم عليه من حذف بعض الاصول في الرباعي المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصرح (قوله الا أفعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره الا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الا أفعل (قوله فقيل يجوز مطلقا) هذا رأي سيبويه واختاره المصنف في التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أي لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدي أو من التعدي لواحد الى التعدي لاثنين أو من التعدي لاثنين الى التعدي لثلاثة بان وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح في الخاتمة مبني من أفعل الذي همزته لغير النقل وكذا يقال في المثال الثاني (قوله وشذ على هذين القوانين الخ) أما الشذوذ على أول القوانين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة في المثالين للنقل من التعدي لواحد الى التعدي لاثنين فان الاصل عطا زيد الدراهم أي تناولها وولي المعروف أي تناوله (قوله وما أملأه القربة) كذا في نسخ وفي نسخ وما أملأه للقربة وكلاهما فاسد أما الاول فمن وجهين الاول ان فعل التعجب لا ينصب لفظا الا مفعولا واحدا الثاني ان ما أملأه مصوغ من ملأ الثلاثي لا من امتلأ الخماسي والذي سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخماسي وأما الثاني فمن الوجه الثاني فدعوى البعض ظهور ما أملأه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذي بخط الشارح ما أملأ القربة وهي الصواب (قوله لانهما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوهما من تقى

وشذ ما أعساه وأعس به * الرابع أن يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات * الخامس أن يكون تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى ادفاها فان التعجب فيه داخل على أبرد وادفا وأصبح وأمسى زائدتان * السادس أن يكون مثبتا فلا يبنيان من منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام * السابع أن لا يكون

اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع * الثامن ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا قال فى التسهيل وقد يبنيان من فعل المفعول ان أمن اللبس ﴿تنبيهان * الاول﴾ بقى شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته قال فى التسهيل وقد يغنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره أى نحو ترك فانه اغنى عن ودع وعد فى شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما أنومه * الثانى عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تحويلا أى بقدر رده الى ذلك لانه فعل غريزة فيصير لازما ثم تلحقه همزة النقل وبعضهم أن يكون واقعا وبعضهم أن يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك (واشد وأشد

بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده فى التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اﻫ وغلطه الدمامينى بان الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما ينادى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به (قوله أن يكون تاما) أى لانه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر بها اﻫ أفاده الشاطبى قال فى التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبنيان من منفى) أى لالتباسه بالمثبت (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج واعترض بانه قد جاء فى الاثبات كما فى نوادر القالى ويجاب بان ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال فيستعمل فى الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أفعل) أى لانهم بناء أفعل التفضيل منه لانه لو بنى منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كافعل التفضيل فى أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل (قوله أن لا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبنى للمفعول (قوله عنيت بحاجتك) كذا فى نسخ باسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى (قوله فيجيز ما أعناه الخ) اى لامن اللبس (قوله ان أمن اللبس) أى بان كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا للمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعى اليه (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار اليه فى التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال فى التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله سكر الخ) أى فالمسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقعد الخ) اعترضه الشاطبى وأقره البعض بان منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لانها تقبل الفضل من حيث طول زمنها (قوله أى يقدر رده الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غريزة فيصير لازما) المتبادر منه ان الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الاول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم فى قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما الى فعل لا حاجة اليه ولان من الافعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجبت من شئ منها لم تقدر رد الصيغة الى فعل للرفض المذكور قال الدمامينى ولاصحاب المذهب الاول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم فى مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو ان ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم (قوله واشدد أو أشد الخ) المتبادر منه ان أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لان القصد من الاتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع

أن

أو شبههما * يخلف ما بعض الشروط عدما) من الأفعال (ومصدر) الفعل (العادم) بعض الشروط صريحا كان أو مؤولا (بعد) أي بعد ما أفعل (ينتصب * وبعد أفعل جره بالبا يجب) فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل نحو ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرته أو اشدد أو أعظم بها وكذا المنفي والمبني للمفعول الا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضوب وأشدد بهما وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع الأول والا فمن الثاني تقول ما أشد كونه جميلا أو ما أكثر ما كان محسنا أو أشدد أو أكثر بذلك وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة (وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر) أي حق ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما أخصره من اختصر وهو خماسي مبني للمفعول وقولهم ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه وهي من فعل فهو أفعل كأنهم حملوها على ما أجهله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أقمن به أي أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أي حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أجنه وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله) عليه (ووصله به الزما * وفصله) منه (بظرف أو بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلف في ذاك استقر) فلا تقول ما زيدا أحسن

ولا بزيد أحسن وان قيل ان بزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولا أحسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله
خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر
وقوله * وأحر اذا حالت بأن أتحولا * فان كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال في شرح التسهيل بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ولا ما أحسن عندك جالسا

أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثي وهو اشتد الخماسي على الظاهر اذ لا يعلم ورود أشد الرباعي فعلا الا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في أشد استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله واشدد وأشد الخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم في شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثي مجرد فلم يستكملا الشروط في أنفسهما فكيف يتوصل بهما الى غيرهما اه (قوله أو شبههما) أي كأكثر وأكبر وأعظم (قوله يخلف ما بعض الشروط عدما) أي يخلف فعلي التعجب المأخوذين مما ذكر قال في التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اه ولا يرد هذا على الناظم لان مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال قال سم وقد يجاب بأن الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا في صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما أكثر أن لم يقم لان أن مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلنا له مصدر) أي بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا أي بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الأول كما مر في محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقي ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا الا أنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا اه والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية وما في معناها فيقال ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه (قوله وبالندور الخ) اعترض بأنه لا حاجة اليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج الى قوله وبالندور الخ فهو يغني عن قوله ولا تقس الخ اذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشطر الأول اشارة الى أن الشروط مع نادرا تخلفها الدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس الخ ذكره الشاطبي (قوله أثر) أي نقل (قوله ما أهوجه) في القاموس الهوج محركة طول في حمق وطيش وتسرع والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجا وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضمتين وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل وفيه أيضا الأرعن الأهوج في منطقه والأحمق المسترخي وقد رعن مثلثة رعونة ورعنا محركة وذكر صاحب ضياء الحلوم الأهوج في فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهي من فعل اه عبد القادر على ابن الناظم (قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) أي لمناسبتها له في المعنى وهو بيان للمسوغ في الجملة (قوله أقمن به) قال جماعة مثله ما أجدره بكذا ورد بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أي حقيقا (قوله ان يقدما معموله عليه) أي لعدم تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وهذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وان خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالأولى (قوله وان قيل ان بزيد مفعول به) أي كما هو رأي الفراء ومن وافقه (قوله واختلفوا في الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما اذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل نقله السيوطي عن أبي حيان وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذة قاله سم (قوله وأحر الخ) صدره * أقيم بدار الحرب ما دام حربها *

ولا أحسن في الدار عندك بجالس * ﴿تنبيهات * الاول﴾ قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور وقال كالحال والمنادى لكن قد أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة هندا وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول علي كرم الله وجهه أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا قال في شرح التسهيل وهذا مصحح للفصل بالنداء وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ١٨ ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما أحسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك * الثاني قد سبق في باب كان أنها تزاد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله

ما كان أسعد من أجابك آخذا

بهداك مجتنبا هوى وعنادا

ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيد فما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال جيء بيكون * الثالث يجر ما تعلق بفعل التعجب من غير ما ذكر بالى ان كان فاعلا نحو ما أحب زيدا الى عمرو والا فبالباء ان كانا من مفهم علما أو جهلا نحو ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالدا ببكر وباللام ان كانا من متعد غيره نحو ما أضرب زيدا لعمرو وان كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو ما أغضبني على زيد ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقا ما أكسى زيدا للفقراء الثياب وما أظن عمرا لبشر صديقا وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافا للكوفيين ﴿خاتمة﴾ همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الاصل نحو ما أظرف زيدا أو الحال نحو ما أضرب زيدا وهمزة أفعل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما ان كانا معتليها نحو ما أطول زيدا وأطول به ويجب فك أفعل المضعف نحو وأشدد بحمرة زيد وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر

وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو أحسن بزيد والله أعلم ﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

والشاهد في اذا حالت فانه ظرف لاحر فاصل بينه وبين معموله (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلناه من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أي عن الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول على الخ) أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو نثر لا نظم وقوله مجدلا أي مرميا على الجدالة بالفتح وهي الارض (قوله لمنعهم أن يكون له) أي لفعل التعجب مصدر لكونه لانشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس اه دماميني (قوله فما مصدرية الخ) أي وهي ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المغني (قوله فان قصد الاستقبال جيء بيكون) هذا مبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعلي التعجب) أي ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا ويحتمل انه أراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من ارادتهما معا (قوله بالى ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض اه دماميني (قوله ان كانا من متعد غيره) أي بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيدا لعمرو) مثله ما أحب زيدا لعمرو فزيد فاعل لحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا الى عمرو (قوله بمدلول عليه بأفعل) أي بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من انه لا ينصب الا مفعولا واحدا تقديره في الاول يكسوهم وفي الثاني يظنه (قوله ما عدم التعدي) أي ما عدم أصله الذي صيغ منه التعدي (قوله في الاصل) أي قبل التعجب وقوله أو الحال أي في حال التعجب وهو مبني على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعدية الفعل الى مفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أي لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى وأما عند من جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه (قوله ويجب تصحيح عينهما) أي دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرمى (قوله ويجب فك أفعل الخ) أي كما سيأتي في قوله * وفك أفعل في التعجب التزم * (قوله وشذ تصغير أفعل) أي بفتح العين وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل شاذا وعزو اطرده الى ابن كيسان فقط والذي في المغني أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وافادة للمبالغة وأراد بالاصل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر ابن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه اه قال الدماميني قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا في أحسن وأملح كما قاله الدماميني ونقله في المغني عن الجوهري

﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

أي في المدح والذم كحبذا وساء واعلم أن لنعم وبئس استعمالين أحدهما أن يستعملا متصرفين كسائر الافعال فيكون

فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها وهما اذذاك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم و بئس ييأس فهو بائس * الثانى أن يستعملا لانشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الاصل فى الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبها الحرف والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية فى الشرح أفاده الشاطبى (قوله فعلان) خبر مقدم لنعم و بئس (قوله بدليل فبها ونعمت) أى لان تاء التأنيث الساكنة من خصائص الافعال بدليل ما حكاه الكسائى من قولهم نعما رجلين ونعموا رجالا لان ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الافعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف وأورد عليه أن المفيد للانشاء الجملة بتمامها لا نعم و بئس فقط ويجاب بانهما العمدة فى افادة الانشاء وفى الدمامينى نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد اه قال سم ويبقى الكلام فى نحو نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنه حال ثم قياس ما ذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهى بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فان فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله وكذا يقال فى العير من قوله على بئس العير اه وفى الفارضى من قال باسمية نعم و بئس أعربهما مبتدأ وما بعدهما خبرا ويجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب (قوله باكر) أى سريع (قوله هو مثل قوله الخ) ضميره هو يرجع الى المذكور من الشواهد أى الى مجموعها لانه لا يأتى فى البيت لانه يمنع منه فيه جر طير باضافة نعم اليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير طير فجعل نعم اسما للخير وأضافه الطير وفتحه على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية كما قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية فى حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة فى بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أى والانشاء من معانى الحروف ولا تصرف فى الحروف والمراد لزومهما فى أحد الاستعمالين فلا ينافى أن لهما استعمالا آخر فارقا فيه الانشاء قال الدمامينى وانما كانا لانشاء المدح أو الذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد و بئس الرجل عمرو فانما تنشئ المدح أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم موجودا فى الخارج فى أحد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى والله ماهى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذى قرره يطرد فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبرا ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل و يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ماهى بنعم الولد بيان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب اه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الاطلاق وعدم التقييد بخصوص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الاولى أن يقول و يفيد أن ذلك على سبيل المبالغة اذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة فى تعليل عدم التصرف كما علم (قوله وأصلهما فعل) أى بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد يردان كذلك الخ يفيد ان الاوجه الاربعة فيهما اذا استعملا لانشاء المدح والذم و بعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما فى الدمامينى الكسر

(فعلان غير متصرفين * نعم و بئس) عند البصريين والكسائى بدليل فبها ونعمت واسمان عند الكوفيين بدليل ماهى بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وقوله
صبحك الله بخير باكر
بنعم طير وشباب فاخر
وقال الاولون هو مثل قوله
عمرك ماليلى بنام صاحبه
وسبب عدم تصرفهما لزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فعل وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء

وكسرها أو بكسرهما وكذلك كل ذي عين حلقية من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ وقد يقال في بئس بيس (رافعان اسمين) على الفاعلية (مقارني أل) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما) ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله * فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * وانما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نبه عليه في التسهيل

﴿تنبيهات * الاول﴾ اشتراط كون ٢٠ الظاهر معرفا بال أو مضافا الى المعرف بها أو الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها

والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراء أن يكون مضافا الى نكرة كقوله

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * وصاحب الركب عثمان ابن عفانا

ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله أنا ان كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله هذا وكقوله

* بئس قوم الله قوم طرقوا فقروا جارهم لحما وحر

وكان الذي سهل ذلك كونه مضافا في اللفظ الى ما فيه أل وان لم تكن معرفة وأجاز المبرد والفارسي اسناد نعم وبئس الى الذي نحو نعم الذي آمن زيد كما يسندان الى ما فيه أل الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس لان كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذا نزعت منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل انه ولا ينبغي أن يمنع لان الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به * الثاني ذهب الاكثرون الى أن أل في فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من أفراده ولهؤلاء في تقريره قولان * أحدها

فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير الى نعم وبئس بكسر فسكون (قوله حلقية) أي مخرجها الحلق وقوله من فعل أي موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال في بئس بيس) أي بموحدة مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا في الهمع ثم ان كان الابدال في حال الكسر فهو قياسي أو بعد الفتح فهو غير قياسي (قوله رافعان) أعربه الفارضي خبر مبتدا محذوف أي وهما رافعان وهو أولى من اعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أي على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه (قوله مقارني أل) أي المعرفة لانها المنصرف اليها اللفظ عند الاطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذي (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير في تمام البيت (قوله وانما لم ينبه على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بان يراد بما قارنها ولو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يلتئم مع قوله والصحيح الخ فكان الاولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد في بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ شهابها بالهاء بدل الموحدة الاولى (قوله والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازوه في باب الاضافة من نحو * الواهب المائة الهجان وعبدها * بان عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع في نحو * الود أنت المستحقة صفوه * فالاولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيق من باب الاضافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كان الذي سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف الى المحلى بال عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما ظاهره) أي تركيب ظاهره وانما قال ما ظاهره لامكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طرقوا) من الطروق وهو الاتيان ليلا فقروا جارهم أي فاطعموا ضيفهم لحما وحر بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أي دبت عليه الوحرة بفتحات وهي نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة (قوله وان لم تكن معرفة) أي لانها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية (قوله كما يسندان الخ) أي بجامع ارادة الجنس في كل (قوله كان مفسرا) أي تمييزا (قوله والذي ليس كذلك) أي لانه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير (قوله قال في شرح التسهيل الخ) باقي عبارة شرح التسهيل على ما في الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد به العهد منع اه وهو انما يتجه على أن أل في نعم الرجل جنسية لا عهدية (قوله ولا ينبغي أن يمنع) أي والكلية السابقة غير مسلمة (قوله لان الذي) أي مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل المحلى بال واسم الفاعل المحلى بال يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته أنه مؤول به (قوله جنسية) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتي وأل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغراقية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم (قوله فقيل حقيقة) أي انه أريد مدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كله ممدوح أي قصدا أو تبعا وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أي ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام واعترض بان العموم يؤدي الى التناقض في نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بان الشئ قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله في تقريره) أي تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله

أنه لما كان الغرض المبالغة فى اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم اذ الابلغ فى اثبات الشئ جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص * والثانى أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح الى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى كما اذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع ابهام ثم يأتى بالتفسير بعده تفخيما للامر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد أجيب عن ذلك على القول بانها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا * الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوى قال فى شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح فى قوله

لعمرى وما عمرى على بهين * لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم

قال فى شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغى أن يمنع على الاطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد وأما اذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ

انه أى الحال والشأن (قوله جعل المدح للجنس) أى قصد الجميع أفراده ممدوحة قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تفريعية (قوله عدوا المدح الى الجنس) أى جعلوه متجاوزا المخصوص الى الجنس لاقصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة فى مدحه (قوله وقيل مجازا) أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لاقصدا ولا تبعا (قوله فقيل المعهود ذهنى) أى حقيقة معينة فى الذهن باعتبار وجودها فى ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهنى ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أى فى الذكر صريحا أو كناية أو فى العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجى (قوله تفخيما للامر) أى مدح ذلك الفرد لان التفسير بعد الابهام أمكن فى ذهن المخاطب وأوقع فى نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أى فتكون أل للعهد الخارجى (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أى فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجى الذكرى وهذا ظاهر اذا قدم المخصوص كما فى مثال الشارح فاذا أخر كما فى نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع فى الرتبة وان تأخر لفظا بخلافه على القول بانه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما الاظهار فى مقام الاضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر أل حينئذ لأى أقسام العهد الخارجى (قوله واستدل هؤلاء) أى القائلون بان أل للعهد مطلقا ذهنيا أو خارجيا كما يرشد اليه تعليله (قوله لم يسغ فيه ذلك) أى لان الجنس شئ واحد وان أريد فى ضمن جميع افراده كما هو مراد القائل بانها للجنس كما مر (قوله للاستغراق) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريريه السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أى المثنى أو المجموع يفضل أى يفوق افراد هذا الجنس أى جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص المدح (قوله اذا ميزوا) أى فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أى حالة كونهم أى أولئك الافراد رجلين رجلين فى المثنى أو رجالا رجالا فى المجموع * وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولا ثم عرف بأل الجنسية فهى لجنس الاثنين فى ضمن جميع أفراده التى هى مثنيات ولجنس الجمع التى فى ضمن جميع افراده التى هى جموع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الا على القول بان افراد المثنى والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بان افرادهما آحاد فلا اه فغفلة لان محل الخلاف اذا لم تكن أل فى المثنى لجنس الاثنين فى المجموع لجنس الجمع والا كانت افراد المثنى مثنيات وافراد الجموع جموعا بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما فعض بنواجذك على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوى) أى فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لان الاول مناف للفظ والثانى مناف للمعنى ولا يقاس الاول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدمامينى قال سم وهو لا يتأتى فى المثنى والجمع اه قال فى الهمع قال أبو حيان ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان اعادة اللفظ خشية شرود السامع عنه لا محذور فيه (قوله فمنعه الجمهور) أى لانه ان أفرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ قاله الدمامينى وقال الفارضى لان النعت يخصصه و يقال شياعه فينافى المقصود منه وهو الجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أى قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا تؤول) أى الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل أى بان أريد الاستغراق مجازا أو مثل ذلك

لامكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر * نعم الفتى المرى أنت اذا هم * وجعل أبو على وابن السراج مثل هذا على
البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اه وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغى أن لا يجوز منهما الا ما تباشره
نعم (ويرفعان) أيضا على الفاعلية ٢٢ (مضمرا) مبهما (يفسره * تمييز كنعم قوما معشره) وقوله نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان

لمرتاع بها وزرا وقوله
لنعم موئلا المولى اذا
حذرت * باساء ذى البغى
واستيلاء ذى الاحن
وقوله نعم امرأ ابن حاتم
وكعب * كلاهما غيث
وسيف عضب
ونحو بئس للظالمين بدلا
وقوله تقول عرسى وهى لى
فى عومره * بئس امرأ
وانى بئس المره ففى
كل من نعم وبئس ضمير
هو الفاعل ولهذا الضمير
أحكام * الاول أنه لا يبرز
فى تثنية ولا جمع استغناء
بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز
ذلك قوم من الكوفيين
وحكاه الكسائى عن
العرب ومنه قول بعضهم
مررت بقوم نعموا قوما
وهذا نادر * الثانى أنه
لا يتبع وأما نحو نعم هم
قوما أنتم فشاذ * الثالث
أنه اذا فسر بمؤنث لحقته
تاء التأنيث نحو نعمت
امرأة هند هكذا مثله فى
شرح التسهيل وقال ابن
أبى الربيع لا تلحق وانما
يقال نعم امرأة هند
استغناء بتأنيث المفسر
ونص خطاب على جواز
الامرين ويؤيد الاول
قوله فيها ونعمت
* الرابع ذهب القائلون
بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى أن المضمر كذلك وأما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس كقوله
فذهب أكثرهم الى أن المضمر كذلك وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص قال لان المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب الا شخصا
والمفسر هذا الضمير شروط * الاول أن يكون مؤخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس * الثانى أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره
عنه عند جميع البصريين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر * الثالث أن يكون مطابقا للمخصوص فى الافراد وضديه والتذكير وضده * الرابع

ما اذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والايضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا
اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهد (قوله لامكان أن يراد بالنعت الخ) بان يراد بالنعت الجامع
لكمالات جنس هذا النعت (قوله المرى) بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أحد أجداده وتمام البيت
* حضر والذى الجحرات نار الموقد * والجحرات جمع جحرة بفتحتين وهى شدة الشتاء (قوله الا ما تباشره نعم)
أى ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بال والمضاف الى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد
السيوطى قال البعض تبعا لشيخنا وقد يقال الذى ينبغى الجواز مطلقا ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع اه
وأنت اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ليس أصلا
مطردا فى كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ هان عليك هذا البحث (قوله مضمرا مبهما) تقدم أن هذا
من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضى وندر جره بالباء أى الزائدة نحو
نعم بهم قوما (قوله يفسره تمييز) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا دمامينى (قوله تمييز)
يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن أبى الربيع نحو بئس للظالمين بدلا
(قوله كنعم قوما معشره) ينبغى اذا جرينا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم
الضمير للمبتدا على أن المراد بالضمير الجنس أو اعادة المبتدا بمعناه على أن المراد به الشخص فعلم ما فى كلام
البعض تبعا للسم من الخفاء والقصور (قوله نعم امرأ هرم) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو
بمعنى عرض والوزر الملجأ (قوله لنعم موئلا) أى ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت والاحن بكسر
الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد (قوله كلاهما غيث وسيف
عضب) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب (قوله تقول عرسى الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته ولى بمعنى مع
والعومرة الصخب واختلاط الاصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار فى الاحوال كلها كما أرشد
الى ذلك تمثيله وندر ابرازه مجرورا بالباء كما مر عن الفارضى (قوله أنه لا يتبع) أى بشئ من التوابع لقوة شبهه
بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس (قوله
نعم هم) الشاهد فى هم فانه توكيد للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التأنيث) أى لحقت
فعله وجوبا بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أى يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث
(قوله ويؤيد الاول) أى القول بوجوب اللحوق واعترض بان التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف
ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبانه انما يؤيد الاول بالنسبة الى الثانى لا الثالث (قوله يراد به الشخص)
أى المعهود خارجا وقوله الى أن الضمير كذلك أى يراد به الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص
(قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمر كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا
الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية اذ الاصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بان مرجع
الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الاثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن
الضمير على القول بان الظاهر يراد به المعهود الذهنى وفى سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا
(قوله وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع الى
القائلين بان الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على التفسير) أى
مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب الا شخصا) قد يمنع بان الضمير كمفسره شخصا وغيره فتدبر (قوله
والمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيره على المخصوص

أن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير وأي وأفعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها * الخامس أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم جاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر * السادس لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فيها ونعمت وقال في التسهيل لازم غالبا استظهارا على نحو فبها ونعمت وممن أجاز حذفه ابن عصفور ٢٣ (تنبيه) ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي الا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويقبح عنده تاخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد افادته والصحيح ماذهب اليه الجمهور لوجهين * أحدهما قولهم نعم رجلا أنت وبئس رجلا هو فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل * الثاني قولهم نعم رجلا كان زيد فاعملوا فيه الناسخ (وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم) أي عن النحاة (قد اشتهر) فاجازه المبرد وابن السراج والفارسي. والناظم وولده وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا فمن النظم قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بإيماء

وقوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وأمهم زلاء منطيق

وقوله * فنعم الزاد زاد أبيك زادا * ومن النثر ما حكي من كلامهم نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب وقد جاء التمييز حيث لا ابهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله

ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية دينا

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا وتأولا ما سمع وقيل ان أفاد معنى زائدا جاز والا فلا كقوله * فنعم المرء من رجل تهامي * وقوله * وقائلة نعم الفتى أنت من فتى * أي من متفت أي كريم وفي الاثر نعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش

كقوله * بئس الفحل فحلهم فحلا * (قوله أن يكون قابلا لأل) أي أو حالا محل ما يقبلها فلا يرد فنعما هي على القول بان ما تمييز لانها وان لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها أفاده زكريا (قوله وافعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لان غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أي متكثرة الافراد كما يفيده كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الاثبات لا تعم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم جاز) أي لانك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الايام كان شمسا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله وفيه نظر) وجه النظر بان علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الايام وبهذا يستغني عما أطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله وان فهم المعنى) أي كما في الحديث وقوله استظهارا يعني اعتمادا وقوله فبها ونعمت أي فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أغني الفاعل عن المخصوص كما سيأتي نظيره في شرح قول المصنف وما مميز وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن تتأخر) أي لان الاصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها (قوله منقولا) أي محولا عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي حول اسناده عنه الى الاسم الممدوح ونصب تمييزا (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اخوتك نعم رجالا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وان أقره البعض وغيره لان الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما (قوله لاتصل بالفعل) أي بارزا في المثال الاول ومستترا فيه في المثال الثاني فاطلاق البعض استتاره ليس في محله (قوله قولهم نعم رجلا كان زيد) قد يناقش باحتمال الزيادة كان الا أن يقال الاصل عدم الزيادة (قوله فاعملوا فيه الناسخ) أي والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدا (قوله نطقا) أي بنطق بدليل أو بإيماء (قوله والتغلبيون) نسبة الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر نقله شيخ الاسلام عن الجوهري والتغلبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وأراد بالفحل الاب والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الألية والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد به هنا المرأة التي تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العيني وغيره وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اهـ وكان الثاني ماخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل الى الارض والاسفل يجر في الارض (قوله ومن النثر ما حكي) في بعض النسخ اسقاط ما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأول ما سمع) أي بجعل فتاة وفحلا وزادا وقتيلا أحوالا مؤكدة أو زادا مفعولا به لتزود أول البيت (قوله ان أفاد معنى زائدا) أي بنفسه كالمثال الثاني أو بتابعه كالمثال الاول والثالث (قوله كقوله فنعم المرء الخ) مثال لما أفاد معنى زائدا وهو كونه تهاميا فكان الاولى للشارح أن يؤخر قوله والا فلا عن الامثلة وتهامي نسبة الى تهامة بكسر الفوقية وهي ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك في باب التمييز (قوله من متفت) قال سم قد يقال هو بهذا المعنى

إنا كتفنا منذ أناناو فتحه ابن عصفور (وما) في موضع نصب (مميز وقيل فاعل) فهي في موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافة (في نحو نعم مايقول الفاضل) بئس مااشتروا به أنفسهم فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شئ *والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي وأما القائلون بانها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال* الاول أنها اسم معرفة تام أي غير مفتقر الى صلة والفعل صلة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ فعلت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي * والثاني أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي *والثالث أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها و بصلتها عن المخصوص ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي *والرابع انها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وان كان لايحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك * والخامس أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيأ الذي صنعته هذا قول الفراء وأما القائلون بانها كافة فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية (تنبيهات *الاول) في ما اذا وليها اسم نحو فنعما هي ثلاثة أقوال أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص * وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء * وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء * الثاني الظاهر أنه انما أراد الاول

ليس مما نحن فيه بل هو مباين للفاعل اهـ وتعقبه البعض فقال هذا يقتضي المباينة في كل ما أفاد معنى زائدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اهـ وهو فاسد لانه لا يأتي فيما أفاد معنى زائدا بتابعه فاعرفه (قوله كنفا) أي سترا (قوله وما مميز الخ) أورد عليه بناء على القولين الاخيرين من أقوال كون ما تمييزا أن ما مساوية للضمير في الابهام فكيف تكون مميزة له وأجيب بان المراد منها شئ له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها مميز الضمير المستتر في نعم وبئس وسكت عن من وهي مثل ما الا أنها لا تكون معرفة تامة بل هي اما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله * ونعم من هو في سر واعلان * وتقدم الكلام على ذلك في الموصول (قوله في نحو نعم مايقول الفاضل) أي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الاقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثاني الا أن المخصوص ما أخرى اهـ (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر في محل الاضمار للايضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه وعلى ثاني أقوال كون ما تمييزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في وسيأتي أنه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشئ شئ فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما في الهمع لكنه لا يأتي على القول بان أل للعهد الخارجي لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لان اشتراط ما ذكر انما هو على القول بان أل للجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بان الفاعل ما ولك دفعه بان معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بانها الفاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على ايراد الاعتراض مدعيا أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص (قوله وان كان لايحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أي والفعل صلتها (قوله وأما القائلون بانها كافة) بهذا صارت الاقوال تفصيلا في ما المتلوة بجملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن يكفا كما يكف الحرف بما نحو ربما (قوله في ما اذا وليها الخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بان يراد بنحو نعم مايقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسما كان أو جملة فعلية فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما فقيل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا في كلام المصنف بان يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير في الآية فنعم الشئ هي أي الصدقات أي ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج والفارسي) نقل في التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي فعلتموها من ابداء الصدقات فلهما قولان في المسئلة ومن هذا يعلم أن الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أي كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتي (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن

ثمن الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية * الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذى بدأ به وهو ان ثم تمييز وكذا عبارته فى الكافية وذهب فى التسهيل الى أنها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائى (ويذكر المخصوص) بالمدح أو الذم (بعد) أى بعد فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب وفى اعرابه حينئذ ثلاثة أوجه أن يكون (مبتدا) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خبر اسم) مبتدا محذوف (ليس يبدو أبدا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا والاول هو الصحيح ومذهب سيبويه قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح او الذم الا مبتدأ وأجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وأبو على الصيمرى وذكر فى شرح التسهيل ان سيبويه أجازه وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور قال فى شرح التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشئ يسد مسده وذهب ابن كيسان الى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بانه لازم وليس البدل بلازم ولانه لا يصلح لمباشرة نعم (وان يقدم مشعر به) أى بالمخصوص (كفى) عن ذكره (كالعلم نعم المقتنى والمقتفى) فالعلم مبتدا قولا واحدا والجملة بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد وقوله ان ابن عبد الله نعم أخو الندى وابن العشيره وقوله اذا أرسلونى عند تعدير حاجة * أمارس فيها كنت نعم الممارس

﴿تنبيهان﴾ * الاول توهم عبارته هنا وفى الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به

عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو اغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أى أقوال التمييز وقوله من الخمسة أى أقوال الفاعلية (قوله وذهب فى التسهيل الى انها معرفة تامة وأنها الفاعل) هذا عين الاول من الخمسة فلو قال الى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائى مكرر مع قوله سابقا ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمى مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه بس (قوله بعد) أى وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفى الكافية وغالبا على ماذكره فى التسهيل وجرى عليه فى التوضيح وهو المتجه الذى ينبغى أن تحمل عليه عبارته هنا وفى الكافية عملا بما قرره ومن حمل الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) أى حين اذ ذكر بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل أو اعادة المبتدا بمعناه كما مر (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح زيد وقوله أو مبتدأ الخ والتقدير زيد الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) أى لسلامته من التقدير ومما أورد على قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الاصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدا خلاف الاصل أيضا قال الدمامينى ورجح ابن الحاجب فى شرح المفصل الوجه الثانى بانه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير شائع واما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدا وخلو الخبر المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر وبان الابهام والتفسير على الوجه الثانى تحقيقى وعلى الاول تقديرى اه (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله الا مبتدأ أى خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام فى القول الاول وان قول ابن الباذش تأييد لكون القول الاول مذهب سيبويه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا تعلم أن يجعل قوله مبتدأ شامل له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يسد مسده) أى كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم فى باب المبتدا وهنا لم يشتغل المحل بشئ يسد مسد الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أى بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام كما فى الهمع اه وهو انما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل بلازم) قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يقدح فى اللزوم كتابع مجرور رب (قوله ولانه لا يصلح لمباشرة نعم) أى قد لا يصلح فلا ينافى أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الامير قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قال فى الارتشاف قد يجوز فى الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذا ولى العامل فانهم حملوا انك أنت قائم على البدل وان كان لا يجوز انك أنت اه والتعبير بقد يفيد الجواب (قوله وان يقدم مشعر به) أى لفظ مشعر بمعنى المخصوص أى دال عليه سواء صلح لان يكون المخصوص نفسه لو أخر كما فى مثال المتن أولا نحو انا وجدناه صابرا هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى أى عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو أخره هذا ظاهر عبارته الذى جاراه الشرح وسيأتى فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدأ قولا واحدا) المقصود نفى الخلاف المتقدم الذى فى المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخرا فلا ينافى جواز نصبه على المفعولية لمحذوف أى الزم العلم ورفعه خبر المحذوف جوازا أى الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازا أى العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصا لو أخر ليس على جميع الاوجه فى العلم وكلام البعض فى هذه القولة والتى قبلها لا يخلو عن شئ كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولا واحدا ليرجع اليهما (قوله عند تعذر حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أى تعذرها أمارس فيها أى أتحيل فى قضائها (قوله توهم عبارته) أى حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لان يكون مخصوصا اذا أخر وانما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر

وهو خلاف ماصرح به فى التسهيل * الثانى حق المخصوص أمران أن يكون مختصا وأن يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس فان باينه أول نحو بئس مثل القوم الذين كذبوا أى مثل الذين كذبوا اه (واجعل كبئس) معنى وحكما (ساء) تقول ساء الرجل أبو جهل وساء حطب النار أبو لهب وفى التنزيل وساءت مرتفقا وساء ما يحكمون (واجعل فعلا) بضم العين (من ذى ثلاثة كنعم) وبئس (مسجلا) أى مطلقا يقال أسجلت الشئ اذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا أى يكون له مالهما من عدم التصرف وافادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لأل أو مضافا الى مصاحبها أو ضميرا مفسرا بتمييز وسواء فى ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو وما حول اليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد ﴿ تنبيهات * الاول ﴾ من هذا النوع ساء فان أصله سوأ بالفتح فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له بما ذكرنا وانما أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه * الثانى انما صاغ فعل من الثلاثى لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحا للتعجب منه مضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش * الثالث يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل واضماره على وفق ماقبله

واقتضاه

المخصوص بعد أى غالبا وبقوله وان يقدم مشعر به كفى وان يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصوصا ان صلح لان يكون مخصوصا اذا أخر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفى الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ماصرح به فى التسهيل) أى من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس (قوله أن يكون مختصا) أى بان يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع مافيه فتنبه (قوله للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ماذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه واعلم أنه اذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى (قوله فان باينه) أى فى المعنى أول أى بتقدير مضاف فى الثانى كما يؤخذ من الشرح (قوله معنى وحكما) أى فى أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفى الاحكام الثابتة لبئس قيل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها فى المعنى لا تحتاج الى الجعل ورد بان المراد بالمعنى انشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الاصلى قبل الجعل (قوله وساءت مرتفقا) أى مكانا أى نار مرتفق ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غيره فيثبت له جميع ماثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغيره (قوله من ذى ثلاثة) أى حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بان عبارة المصنف ظاهرة فى المحول عن فعل بالفتح أو الكسر (قوله كنعم) أى كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لاجعل أى جعلا مطلقا أى فى جميع الاحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب واما حال من فعل أى حالة كونه مطلقا عن التقييد بضم العين أصالة ومافى كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجراء الخلاف فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن مافى نحو ساء ما يحكمون مميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وانه يكفى عن ذكره تقدم مايشعر به ذكريا (قوله وافادة المدح أو الذم) أى افادة انشائهما كما مر ومايفيده فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وافادة المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقتضاء فاعل أى ومخصوص (قوله أو مضافا الى مصاحبها) أى ولو بواسطة فيدخل المضاف الى المضاف الى مصاحبها (قوله ماهو على فعل أصالة) قد يقال ان التحويل جار فيما ذكر تقديرا كما قالوه فى نحو فلك وهجان فتكون حركاته غير حركاته الاصلية اه دنوشرى وقد يدفع بان الاصل عدم التقدير (قوله وما حول اليه) ثم ان كان معتل العين بقى قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمى همع (قوله ثم ضمن) أى بعد تحويله وصيرورته قاصرا معنى بئس أى انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قوله قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بان اعادة قاصر الدفع توهم تعديه بعد التضمين رد بان هذا لا يتوهم مع التحويل الى فعل بالضم لانها لازمة للزوم (قوله بما ذكرنا) أى من كونه كبئس فى أحكامه (قوله لخفاء التحويل فيه) أى بسبب الاعلال وأورد عليه أنه يقتضى ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالاولى أن يقال انما أفرده لانه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره قاله الدمامينى (قوله صالحا للتعجب) بان يستوفى شروطه المارة (قوله يجوز فى فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا

نحو حب بالزور والذى لا يزى * منه الا صفحة أو لمام وفهم زيد والزيدون كرم وارجا الانظر الما فيه من معنى التعجب * الرابع مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده فى شرحه بعلم الرجل وذكر ابن عصفور أن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهى علم وجهل وسمع انتهى (ومثل نعم) فى المعنى حب من ٢٧ (حبذا) وتزيد عليها بأنها تشعر بان الممدوح محبوب وقريب من النفس قال فى شرح التسهيل والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور فى القلب وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل ذا) أى فاعل حب هو لفظ ذا على المختار وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك *(تنبيه)* فى قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه وأجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما (وان ترد ذما فقل لاحبذا) زيد فهى بمعنى بئس ومنه قوله

الاحبذا أهل الملا غير انه * اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

(وأول ذا المخصوص) أى اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال قال فى شرح التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال فى شرح التسهيل

واقتضاه فاعل كفاعلهما الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولوية ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعلهما ما نصه هذا لا ينافى ما بعده لان ما بعده على الصحيح وهذا على غيره مجاراة لظاهر النظم اه ويؤخذ أيضا كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز اضمار فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نعم نحو كرم رجلا زيدا أو رجلين الزيدان أو رجالا الزيدون وكلامه فى غير ساء وان كانت على وزن فعل لانها ملازمة لاحكام بئس لا تفارقها كما استظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لافراد ساء بالذكر (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حبب نقلت حركة الباء الى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم والزور بالفتح الزائر يستوى فيه المفرد وغيره وصفحة كل شئ جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر المجاوز شحمة الأذن فاذا بلغ المنكب سمى جمة بضم الجيم واذا لم يبلغ شحمة الأذن سمى وفرة (قوله نظر الما فيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء حملا على أحسن بزيد وجاز الاستغناء عن ال حملا على ما أحسن زيدا وجاز اضماره على وفق ما قبله حملا على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم (قوله وذكر ابن عصفور الخ) فى كلام السيوطى ان الذى شذ فى هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه (قوله فى المعنى) أى انشاء المدح العام أى وفى الفعلية على الاصح والمضى والنقل الى الانشاء والجمود وتمارقها فى أنها لا يجوز فى لفظها الاهيئة واحدة وفى جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتيج الى التأويل فى المحلين اه يس (قوله حب من حبذا) أشار به الى أن فى عبارة المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وانما ارتكبها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول البعض تبعا للشيخ انما ارتكبها اشارة الى أن مماثلتها نعم اذا اتصلت بذا فيرده انها تماثل نعم فى نحو حب رجلا زيد مما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر (قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافى استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سينقله عن شرح التسهيل (قوله على الحضور) أى حضور معناه لكونه محبوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدأ) أى لانه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العموم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أى ماذكر من ان حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الأدب مع ابن عصفور ما لا يخفى فالذى ينبغى أنه ضمنه معنى جار مثلا وقول من زعم هو ابن عصفور كما سيأتى فى الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بانه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين وبان تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له (قوله فصار الجميع اسما) أى بمنزلة قولك المحبوب اه دماميني وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا ان أهملت لا نحو لاحبذا زيد ولا عمرو وعمل لا فى معرفة ان أعملت عمل ان أو ليس وبقى وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة (قوله وأجاز بعضهم) أى بعض القائلين بان حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا انما تدخل على فعل متصرف وأجيب بان الجمود نشأ بعد دخول لا فهى لم تدخل الا على فعل متصرف وبان النفى صار غير مقصود بل المقصود بلاحبذا اثبات الذم وبالثانى يجاب عن الاعتراض على الاول بان لا اذا دخلت على فعل متصرف غير دعائى وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بانه لما نقل الى الانشاء أشبه الفعل الدعائى (قوله وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أى اجعل المخصوص واليا ذا وما فى اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أى لا على ذا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أى امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أى فيكون فى حب ضمير

وتوهم هـذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله بل المنع من أجل اجراء حبذا مجرى المثل و يجب في ذا أن يكون بلفظ الافراد والتـذكير (أيا كان) المخصوص أي أي شئ كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (لا * تعـدل بذا) عن الافراد والتذكير (فهو يضاهي المثلا) والامثال لا تغير فتقول حبذا زيد ٢٨ وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبـذا الهندات ولا يجوز حب ذان الزيدان ولاحب أولاء الزيدون ولاحب ذي هند ولاحب تان الهنـدان ولاحب أولاء الهنـدات قال ابن كيسان انما لم يختلف ذا لانه اشارة أبدا الى مـذكر محـذوف والتقدير في حبـذا هند حبذا حسن هنـد وكذا باقي الامثلة ورد بانه دعوى بلا بينة ﴿تنبيهات * الاول﴾ انما يحتاج الى الاعتذار عن عـدم المطابقة على قول من جعـل ذا فاعلا وأما على القول بالتركيب فـلا * الثاني لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعـد حبذا وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وان يكون خبر مبتدأ واجب الحـذف وانما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصوص نعم هذا على القول بان ذا فاعـل وأما على القـول بالـتركيب فقد تقدم اعرابه * الثالث يحذف المخصوص في هـذا الباب للعلم به كما في باب نعم كقوله

ألا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهـوى ما ليس بالمتقارب

أي ألا حبـذا ذكر هـذه النساء لولا الحياء وساذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخر اه (وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر * بالبا) نحو حب زيد رجلا وحب به رجلا (ودون ذا انضمام الحا) من حب بالنقل من حركة العين (كثر) وينشـد بالوجهين قوله

وحب بها مقتولة حين تقتل * أما مع ذا فيجب فتح الحاء ﴿تنبيهات * الاول﴾ قال في شرح الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به المدح وقال في التسهيل وكذا في كل فعل حلق الفاء مراد به مدح أو تعجب * الثاني قوله كثر

بالذكر

هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد (قوله وتوهم هـذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وان كان أقوى مع التقديم قيل وانما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب في غير هـذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا (قوله أيا كان) أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أيا ما تدعوا وجملة لا تعدل بذا جواب الشرط على حـذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل للنهـي عن العـدول وعال مع أن التعليل ليس من وظائف المتون اشارة الى رد توجيه ابن كيسان الآتي في الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء في بذا اما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير أو بمعنى عن أي لا تعدل عن لفظ ذا الى غيره وضمير فهو يرجع الى ذا بتقدير مضاف أي تركيبه أي التركيب المشتمل عليـه (قوله يضاهي المثلا) أي في كثرة الاستعمال وقوله والامثال لا تغيـر أي فكذا ما شابهها (قوله لانه اشارة الخ) وقال الفارسي لان المراد منـه الجنس همع (قوله الى مذكر محذوف) أي مضاف الى المخصوص (قوله ورد) أي هذا التوجيه بانه دعوى بلا بينة أي دليل لعدم ظهور هذا المقدر في شئ من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم يختلف لشبهه بالامثال (قوله وأما على القول بالتركيب فلا) أي لان المجموع فعل أو اسم مبتدأ وذا ليس اشارة الى شئ حتى تعتبر فيه المطابقة نعم يرد ان المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسما بانه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثـلا فتأمل (قوله خـبر مبتدأ واجب الحـذف) أي أو مبتدأ محذوف الخبر وجوبا على قياس ما تقـدم وذهب بعض الى أنه بدل و بعض آخر الى أنه عطف بيان ويردهما أنه يلزم عليهم وجوب ذكر التابع و يرد البـدل أنه لا يحـل محل الاول و يرد البيان وروده نكرة اه دماميني وفي رد البدل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أي لولا الحياء عنعني لذكرتهن وقوله منحت أي أعطيت الهوى أي هواي ما ليس بالمتقارب أي القريب أي ما لا طمع فيه (قوله أو فجر بالبا) أي على قلة بخـلاف فاعل نعم فان جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فان جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله نحو حب زيد رجلا) قال البعض تبعا للسم هذا صريح في ان فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بأل أو مضافا الى المحلى بها أو ضميرا مفسرا بتمييز ولفظ ما أو من كما صرح به الشاطبي كفاعـل نعم اه وما نقـله عن تصريح الشاطبي وان تبادر من عموم قول المصنف واجعل فعلا * من ذي ثلاثة كنعم مسجلا * مخالف لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن ال واضـماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجـلا موافق لما أسلفه سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر وقوله بالنقل أي بسببه متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في ان أصل حب حبب بضم العين أي صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا (قوله وحب بها الخ) صدره

* فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها * الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به اضعاف حدتها ولهذا عداه بعن ومقتولة أي ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) أي ان جعلتا كالكلمة الواحدة كما في التوضيح قال المصرح فان جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان (قوله وهذا التحويل) أي نقل حركة العين الى الفاء (قوله في كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلقي الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح في الارتشاف وان نظر الى كلامـه في التسهيل قيـد بحلقي الفاء (قوله مـدح أو تعجب) لا معـنى لتخصيص المصنف المدح

لايدل على انه أكثر من الفتح قال الشارح وأكثر ما تجيء حب مع غير ذا مضمومة الحاء وقد لا تضم حاؤها كقوله فحبذار با وحب دينا اهـ

﴿خاتمة﴾ يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه الاول أن مخصوص حبذا لايتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه * الثاني انه لاتعمل فيها النواسخ بخلاف مخصوص نعم * الثالث أن اعرابه خبر مبتدا محذوف أسهل منه في نعم لان ضعفه هنالك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لاتدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل * الرابع انه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال في شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فان تأخير التمييز عنه نادر كما سبق والله أعلم

﴿أفعل التفضيل﴾

وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولاينصرف عن صيغة أفعل الا أن الهمزة حذفت في الاكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال وقد يعامل معاملتهما في ذلك حب كقوله

وحب شئ الى الانسان ما منعا

وقد يستعمل خير وشر على الاصل كقراءة بعضهم من الكذاب الاشر ونحو

بلال خير الناس وابن الاخير

(صغ من) كل (مصوغ منه للتعجب) اسما موازنا (أفعل للتفضيل) قياسا مطردا نحو هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله (وأب) هنا (اللذ أبي) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لافعل له كهو أقمن به أي أحق وألص من شظاظ هكذا قال الناظم وابن السراج لكن حكى ابن القطاع لصص بالفتح اذا استتر ومنه اللص بتثليث اللام وحكى غيره لصصه اذا أخذه بخفية ومما زاد على ثلاثة هذا الكلام أخصر من غيره وفي أفعل المذاهب الثلاثة

بالذكر لمساواة الذم له في الحكم ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على أن فعل الجاري مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أولم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما دماميني (قوله لايدل على انه أكثر من الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لان المراد كثير بالنسبة الى الفتح فيفيد أنه أكثر منه (قوله فحبذار با وحب دينا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق والشاهد في حب دينا (قوله وقد سبق بيانه) أي بكون المصنف صرح بتقديمه في التسهيل وان كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم (قوله انه لاتعمل فيه النواسخ) بخلاف مخصوص نعم فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أي لانها لاتدخل الا على المبتدا (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما في التسهيل نحو حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الا أن تقديم التمييز أولى) أي لاكثريته فقوله وأكثر عطف علة على معلول ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم أن المراد بايلاء المخصوص لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفي تقدمه على حبذا الا نفي الفصل بينه وبين ذا والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للمميز من الاشارة فجعل تاليا للضمير ذكره سم وقوله نادر أي شاذ

﴿أفعل التفضيل﴾

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لاعلى الفضل ويدفع الاول بان قوله أفعل أي لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثاني ويدفع الثاني بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بانه كان الاولى حذف لزوم لان المقتضي لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولادخل للزوم في اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بان اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أي للوصفية اللازمة أي الاصلية لان الوصفية العارضة لاتمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف * والغين عارض الوصفيه * الخ فاعرفه (قوله ولاينصرف) أي لفظا وتقديرا وقوله الا أن الهمزة الخ أي فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لاتقديرا فقول البعض أي لفظا أو تقديرا فيه مافيه (قوله حذفت في الاكثر من خير وشر) أي في التفضيل أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما خيره وما شره دماميني (قوله لكثرة الاستعمال) أي فهما شاذان قياسا الا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهي كونهما لافعل لهما (قوله في ذلك) أي في حذف الهمزة لافي كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد (قوله من الكذاب الاشر) أي بفتح الشين وتشديد الراء (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الاخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول القارضي نحو قول الشاعر بلال الخ وبلال بمنع الصرف للضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لامن النكرة لانها في سياق الاثبات لاتدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو أضرب) عدد الامثلة اشارة الى أنه لافرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (قوله لكونه الخ) علة لاب أو أبي وقوله ثمة أنسب بالثاني خلافا للبعض (قوله وألص من شظاظ) بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا ذكريا (قوله ومما زاد) أي وشذ بناؤه مما زاد (قوله هذا الكلام أخصر من غيره) أي لصوغه من اختصر وفيه شذوذ من جهة أخرى وهي صوغه من المبني للمجهول (قوله وفي أفعل) أي وفي بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب

الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كانت الهمزة لغير النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله وسمع الخ) المثالان الاولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسي على غيره والقفر مكان لانبات فيه ولا ماء (قوله كهو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه اه تصريح الا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبني للمفعول لكثرته وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح قال زكريا وخص الديك بالذكر لانه ينظر الى حسن ألوانه ويعجب بنفسه (قوله وأشغل من ذات النحيين) انما كان مصوغا من المبني للمفعول لان المراد أنها أكثر مشغولية لا أنها أكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبني للفاعل اذا ناسب المقام ومن مجيء فعله مبنيا للفاعل شغلتنا أموالنا وأهلونا فما ذكره ابن الناظم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها امسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضي الله تعالى عنه (قوله وأعنى بحاجتك) سمع فيه عنى كرضي بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الا أن يقال مامر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أي من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول ان أمن اللبس وعليه يبنى منه أفعل التفضيل ان أمن اللبس (قوله وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان أشد يأتي هنالك ولا يأتي هنا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم يتأتى التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل لصحة الاتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبني للمفعول وان كان بصورة مصدر المبني للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا أضيف العدم أو الانتفاء الى المصدر الصريح كما مر في التعجب واعلم أن في قول المصنف وما به الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير وما به لمنتهى الجمع وصل الخ فكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال الدماميني ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها باشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو ولا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك باشد مع دلالته على خلاف المقصود اه (قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوي المنصوبين بعد أشد هنا وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف في باب التمييز والفاعل المعنى انصبن بافعلا الخ وبهذا يندفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي (قوله وأقبح موتا) فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة في القبح لا في الموت فهو على الاصل (قوله صله أبدا) أي ان أبق على أصله من افادة الزيادة على معين فان عري عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه (قوله تقديرا) أي بان تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد يذكر مع العلم نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة قاله الدماميني (قوله فيمتنع وصلهما بمن) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل في المجرد انما وجب ليعلم المفضول وهو مع الاضافة مذكور صريحا ومع أل في حكم المذكور لان أل اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما وتعيينه يشعر بالمفضول فعلى هذا لا تكون أل في أفعل التفضيل الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع (قوله اختلف في معنى من هذه) أي على ثلاثة أقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف في شرح التسهيل (قوله لابتداء

وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول كهو أزهى من ديك وأشغل من ذات النحيين وأعنى بحاجتك وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعلي التعجب (وما به الى تعجب وصل * لمانع) من أشد وما جرى مجراه (به الى التفضيل صل) عند مانع صوغه من الفعل لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو وأقوى بياضا وأقبح موتا (وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان جردا) من أل والاضافة جارة للمفضول وقد اجتمعا في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن

﴿تنبيهات * الاول﴾ اختلف في معنى من هذه فمذهب المبرد ومن وافقه الى أنها لابتداء

الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار الى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب فى شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة وكان القائل زيد أفضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا فى الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها الى قال ويبطل كونها للتبعيض أمران أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور ربما عاما نحو الله أعظم من كل عظيم والظاهر كما قاله المرادى ماذهب اليه المبرد وما رد به الناظم ليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء * الثانى أكثر ما تحذف من ومجرورها اذا كان أفعل خبرا كالآية ويقل اذا كان حالا كقوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا

أى دنوت أجمل من البدر أو صفة كقوله

تروحى أجدر أن تقيلى
غدا بجنبى بارد ظليل

أى تروحى وأتى مكانا أجدر من غيره بان تقيلى فيه * الثالث قوله صله يقتضى انه لا يفصل بين أفعل وبين من وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا
من ماء موهبة على خمر

ولا يجوز بغير ذلك * الرابع اذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو ومن كل خير وأقرب من كل خير من عمرو * الخامس قد تقدم ان المضاف والمقرون بال يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فاما قوله

نحن بغرس الودى أعلمنا * منا بركض الجياد فى السدف

وقوله ولست بالا كثر منهم حصى فؤولان (وان لمنكور يضف) أفعل التفضيل (أو جردا) من أل والاضافة

الغاية) أى المسافة فى ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى انها لابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيبويه فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم فى حروف الجر وحينئذ لا ينهض الوجه الاول من وجهى ابطال التبعيض الآتيين (قوله الى انها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه فى الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بانها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الامن وهذا الجواب الثانى ذكره المصرح والشمنى وهو أولى لان التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى أن المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من فتدبر (قوله كون المجرور ربما عاما) أى انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه فى العموم من كل شئ (قوله والظاهر ماذهب اليه المبرد) أى من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة الى اخراجها عنه (قوله ليس بلازم) أى فى جميع مواقع استعمال من الابتدائية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه والا فالمفضل عليه فى الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال فى معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه أفاده سم (قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به فقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع للثانى فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالآية) هى قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى وأعز نفرا (قوله أى تروحى وأتى مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروحى بمعنى سيرى فى الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخر وصوبه العينى من أن الخطاب لصغار النخيل وتروحى من تروح النبت اذا طال وأجدر على تقدير وخذى مكانا أجدر وقوله بان تقيلى فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهرتها كما فى العينى بجنبى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل (قوله وليس على اطلاقه) أى بل فى مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله بمعمول أفعل) كقوله تعالى النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وممن صرح بجوازه الدمامينى والسيوطى (قوله لو بذلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لاحسنت اليناء مثلا والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه الفداء لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعل ففى كلامه تكرار لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذكر والانثى من الخيل والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح (قوله ولست) بتاء الخطاب كما قاله العينى وحصى تمييز أى عددا وتمام البيت * وانما العزة للكاثر * أى للفائق فى الكثرة من كثره بالتخفيف اذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا للعينى أى الكثير فيه مساهلة (قوله فؤولان)

(ألزم تذكيرا وأن يوحدا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد ولا يجوز المطابقة ومن ثم قيل في أخرانه معدول عن آخر وفي قول ابن هانئ

كان صغرى وكبرى من فقاقعها

انه لحن ﴿تنبيه﴾ يجب في هذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (وتلو أل طبق) لما قبله من مبتدا أو موصوف نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل وكذلك مررت بزيد الافضل وبهند الفضلى الى آخره ولا يؤتى معه بمن كما سبق (وما لمعرفه * أضيف ذو وجهين منقولين (عن ذي معرفه) هما المطابقة وعدمها (هذا اذا نويت) بافعل (معنى من) أي التفضيل على ما أضيف اليه وحده فتقول على المطابقة الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضل النساء وفضليات النساء ومنه وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهكذا الى آخره

المعنى

مما أول به الاول الغاء المضاف اليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من أعلمنا أي أعلم منا ومنع ابن جني الاضافة وجعل نا مرفوعا مؤكدا للضمير في أعلم نائبا عن نحن ومما أول به الثاني جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله ألزم تذكيرا وأن يوحدا) لان المجرد أشبه بافعل في التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تانيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل لحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل الى رجل وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف اليه فالاصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد ووجب تنكيره لان القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بأل رجعت الى الجمع وان جمعت أدخلت أل فان عطفت على المضاف الى النكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وافراده في المفرد وضديه والمذكر وضده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فان أضفت أفعل الى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله

وميه أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

أي أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده في نحو هذه أكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله وهكذا والوجه عندي جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل لزوم المجرد التذكير والافراد قيل في أخر جمع أخرى مؤنث آخر انه معدول عن آخر الذي هو المستحق لان يستعمل لانه على وزن أفعل التفضيل وبمعناه في الاصل لان معناه الاصلي أشد تأخرا وان صار بمعنى مغاير (قوله في قول ابن هانئ) هو أبو نواس الحسن بن هانئ (قوله من فقاقعها) هي النفاخات التي تعلو الماء أو الخمرة قال يس والمحفوظ في البيت من فواقعها بالواو (قوله انه لحن) أي حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتي تصحيحه في كلام الشارح (قوله يجب في هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى ثم رددناه أسفل سافلين اه أقول في البيضاوي وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه ان أسفل اما صفة أمكنة محذوفة أي الى أمكنة أسفل سافلين وهي النار أو أزمنة محذوفة أي الى أزمنة أسفل سافلين وهي أرذل العمر أو حال أي رددناه أي صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثاني يكون الاستثناء بعده منقطعا وعلى الاول والاخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله ثم رددناه لانه في معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه أي والجمع بالياء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الايراد مدفوع وان الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أما اذا كان مشتقا كما في الآية فلا والله أعلم ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدا فهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدا أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أي وفريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق في اللفظ (قوله طبق) أي مطابق لاقترانه بأل أضعف شبهه بافعل في التعجب (قوله والزيدون الافضلون) أي أو الافاضل ولو زاده كما فعل في نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذي سينقله الشارح في التنبيه الآتي عن المصنف في شرح التسهيل صريح في أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الأشج والناقص أعدلا بني مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشي (٢) فتدبر (قوله معنى من) أي

(٢) قوله أفضل قرشي كذا بالاصل والموافق لما يأتي في الشرح أفضل قريش اه

ومنه ولتجدنهم أحرص الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجبه فان قدر أكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزمه المطابقة
في المجرد وقد اجتمع
الاستعمالان في قوله
صلى الله عليه وسلم ألا
أخبركم بأحبكم الي وأقربكم
مني منازل يوم القيامة
أحاسنكم أخلاقا (وان
*لم تنو) بأفعل معنى من
بان لم تنو به المفاضلة
أصلا أو تنويها لا على
المضاف اليه وحده بل
عليه وعلى كل ماسواه
(فهو طبق مابه قرن)
وجها واحدا كقولهم
الناقص والاشج أعدلا
بني مروان أي عادلاهم
ونحو محمد صلى الله عليه
وسلم أفضل قريش أي
أفضل الناس من بين
قريش واضافة هذين
النوعين لمجرد التخصيص
ولذلك جازت اضافة أفعل
فيهما الى ماليس هو
بعضه بخلاف المنوي
فيه معنى من فانه لا يكون
الا بعض ماأضيف اليه
فلذلك يجوز يوسف
أحسن اخوته ان قصد
الاحسن من بينهم أو قصد
حسنهم ويمتنع ان قصد
أحسن منهم *(تنبيه)*
يرد أفعل التفضيل عاريا
عن معنى التفضيل

المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) أي من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأكابر مفعول أول لجعلنا مضاف الى مجرميها وفي كل قرية المفعول الثاني اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى والاولى عندي على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوي ويحتمل أن في كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول أو في كل قرية الثاني ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ماسيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة في المجرد وهي ممتنعة لان الاضافة منوية أي أكابرها فتأمل (قوله ومنه) أي من القول الجاري على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصي (قوله وهذا) أي عدم المطابقة (قوله فان قدر) أي ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في أكابر مجرميها (قوله المطابقة في المجرد) أي وهي ممتنعة كما مر في النظم فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان في قوله الخ) أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وجعل الزمخشري أحسن من قسم ماقصد فيه الزيادة المطلقة ولذا جمع بخلاف أحب وأقرب فانهما من قسم ماقصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا أفرد وقوله أحاسنكم أخلاقا استئناف بياني (قوله أو تنويها) بالنصب عطفا على لم تنو وفي بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق مابه قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيها بالمحلى بال في الخلو من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لا يقال هذا ينافيه ماسينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور في أفعل العاري عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما ستعرفه من أن مافي شرح التسهيل في المجرد من أل والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع ماقبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والاشج أعدلا بني مروان) أي عادلاهم لانه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند والاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أي حال كونه من بينهم أي من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) أي تخصيص الموصوف بانه من القوم الفلاني مثلا لا لبيان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أي مضاف اليه ليس هو أي أفعل بعضه أي المضاف اليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ماهي له أبرز الضمير (قوله الا بعض ماأضيف اليه) أي مشمولا لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعي وان كان غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف مما يشاركه في المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه قاله سم وفي كلام الدماميني أن الحصر الذي ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أي لكون المنوي فيه معنى من لا يكون الا بعض ماأضيف اليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها لا على المضاف اليه وحده بل على كل ماسواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لان أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ماأضيف اليه وقوله ويمتنع ان قصد أحسن منهم أي لكون المنوي فيه معنى من يجب أن يكون بعض ماأضيف اليه وأفعل هنا ليس بعض ماأضيف اليه والا لزم اضافة الشئ الى نفسه في اخوته فلو قيل يوسف أحسن الاخوة صح لتحقق الشرط لان يوسف أحد الاخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ماتقدم وعبارة التسهيل واستعماله أي استعمال أفعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو أعلم بكم أي عالم أو صفة مشبهة نحو وهو أهون عليه أي هين مطرد عند أبي العباس المبرد لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع ايضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والاضافة فلا ينافي مامر وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركما الخ لانه مضاف وان محل وروده كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لان من هذه هي الجارة للمفضول قاله الدماميني ولا

(قوله أي مشمولا) ربما يشمل أحسن اخوته لانا نقول الاخوة ٧ المعان ليس شاملا (قوله أعاده) فيه نظر ظاهر

يرد عليه قولهم فى التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية
وصرح فى التسهيل بان محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن فى غير التهكم وأن المفضل عليه فى التهكم يرد بدون
مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو أنت أعلم من الحمار والاوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة فى التهكم أيضا
وقال الدماميني أيضا وههنا تنبيهان الأول قال فى الكشاف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أى
الصيف أبلغ فى حره من الشتاء فى برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه وتحرير
هذا الموضع أن يقال لافعل أربع حالات احداها وهى الحالة الاصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها اتصاف
من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الامر كان وصفا والثانى مشاركة مصحوبه له فى تلك الصفة والثالث
تمييزه موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلع
عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى * الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه
قيد الامر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الامر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا
بالزيادة الاترى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة
الخل الحالة الرابعة أن يخلع عنه الامر الثانى وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته
على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن اخوته اه وقد تمتنع دعواه خلع الامر الثانى عنه
فى الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثانى من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل اذ قضيته
تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه فى المغنى بتوجيهين * أحدهما أن يكون الكلام على
تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى
ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون للقول بمعنى
يعودون للقول فيهن لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود الى
المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل
فيه * الثانى ان أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه
ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا فى مثل ذلك لقصد التعميم
وهذا الثانى وان أقره فيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذى يسبك هو وما بعده فى المثال بالمصدر مسند الى
ضمير المفضل فينبغى عند السبك أن يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى
صنعك واذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب
نفسه وزيادته عليهم فى ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه بمعزل وقال الرضى ليس المقصود فى نحو قولهم أنا
أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد
بعدهما عن الشعر والقول وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى
مثلها فى قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه باختصار وحاصل كلام
الرضى أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضا أن فيه نسبة نحو
قول كذا والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا وتنظير الدماميني فى الثانى بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه
لا لتلبسه به فافهم (قوله نحو ربكم أعلم بكم الخ) انما أوّل فى هذين الموضعين عاذكر لانه لا مشارك لله سبحانه
وتعالى فى علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دماميني (قوله وان مدت الايدى الخ) الشاهد
فى بأعجلهم وأعجل فانهما بمعنى العجل لا فى أجشع لانه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العينى الاجشع الحريص
على الاكل لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح فى أن الوصف
منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سمك السماء) أى رفعها فهو متعد ومصدره سمك
ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتى وجه آخر والدعائم جمع دعامة
بالكسر وهى الاسطوانة (قوله فشركما الخ) قبله * أتهجوه ولست له بكفء * قاله حسان يخاطب به من هجا

نحو ربكم أعلم بكم وهو
أهون عليه وقوله
وان مدت الايدى الى
الزاد لم أكن
بأعجلهم اذ أجشع القوم
أعجل وقوله
ان الذى سمك السماء بنى
لنا
بيتا دعائمه أعز وأطول
وقوله
فشركما لخيركما الفداء
وقاسه المبرد قال فى
التسهيل والاصح قصره
على السماع

(قوله والاوجه) أى لطرده
الباب (قوله المشاركة)
المتبادر فى مدلول أفعل
فيكون ما يأتى وجها آخر
(قوله ويرد) لا ورود له
لما قالوه فى الفرق بين
المصدر الصريح وان
والفعل من أن الاول
يفيد الحصول بالفعل
دون الثانى على أنه
لا يلزم من كون الشئ فى
قوة شئ أن يعطى حكمه
من كل وجه

وحكى ابن الانبارى عن أبى عبيد القول بورود أفعل التفضيل مؤوّلا بما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل وتاولوا ما استدل به قال فى شرح التسهيل والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير وقد يجمع اذا كان ماهو له جمعا كقوله اذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم قال واذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هانئ كان صغرى وكبرى من فقاقعها صحيحا اه (وان تكن بتلو من) الجارة (مستفهما * فلهما) أى لمن ومجرورها المستفهم به (كن أبدا مقدما) على أفعل التفضيل لا على جلة الكلام كما فعل المصنف اذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله باجنبى ولا قائل به (كمثل ممن أنت خير) وممن أيهم أنت أفضل وممن كم دراهمك أكثر وممن غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام له الصدر (ولدى * اخبار) أى وعند عدم الاستفهام (التقديم نزرا وجدا) كقوله

فقالت لنا أهلا وسهلا وزوّدت * جنى النحل بل ما زوّدت منه أطيب

وقوله

ولا عيب فيها غير أن سريعها * قطوف وأن لا شئ منهن أكسل

* وقوله

اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح

(ورفعه الظاهر نزر) أى أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا قليلا حكى سيبويه مررت برجل أكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجرده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (ومتى * عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (ثبتا) وذلك اذا سبقه نفى

النبى صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانبارى الخ) اشارة الى قول ثالث ان أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا (قوله وتأولوا ما استدل به) أما ربكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أى اعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة فى مطلق علم وأما وهو أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الامر وأما باعلمهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل وأما فشر كالخير كما الفداء فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لانهما يردان كذلك هذا ما ظهر فجعل البعض تاويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الامر انما يصح فى بعض ما استدل به لا فى كله فتدبر (قوله اذا غاب) أى عدم وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدا لان هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن بتلو من الخ) بقى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال ان أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر فى علم المعانى أن المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه قد وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لا على جلة الكلام الخ) وانما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجاراة لمثال المصنف * لا يقال اذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارته الواجبة له انما هى بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله باجنبى) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا والخبر فى السعة اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فليكن ما فعله المصنف مثله الا أن يفرق بقوة الخبر الفعلى بخلاف الخبر الذى هو افعل تفضيل فتامل (قوله التقديم نزرا وجدا) وفى التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أى أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق باطيب قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء المذكورة فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت فى الهودج ظعينة وأملح من الملاحة وهى الحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان أفرده فيه بالذكر (قوله برفع الضمير المستتر) أى لان العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله الا قليلا) اى شاذا (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى فى مسئلة الكحل (قوله فى حال تجريده) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر الا بالشروط الآتية (قوله لا يؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه الناظم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أى لم يحسن الخ فعلم أن قوله أى لم يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن (قوله اذا سبقه نفى الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لا سم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لانه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم

الفاعل وانما اشترط سبق النفي ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على أفعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد امابان يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يابى المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجامى وأورد عليه أنه لوكان زوال الزيادة بالنفي مجوزا لعمل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بان اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل في معناه التفضيلى ضعف يقتضى أنه اذا زال بالنفي لم يبق لافعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فانه لاضعف في معناه التفضيلى لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها في العمل وذلك لان طلب النكرة للتخصص في الاثبات دون طلبها له في النفي لانه في الاثبات لزيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذبا فانك اذا قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بامر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفي هذا أيضا ماتقدم ايرادا وجوابا (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) أى غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفي كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقاما كما في المثال قاله سم واعترض البعض على الشارح بان هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغى أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل أى الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا أن يجعل فيه اكتفاء والاصل ومفضولا فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو مارأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى والظاهر الذى يرمز اليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقا في الظاهر لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره (قوله في عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق باحسن وفي عين زيد حال من الضمير المجرور بمن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف أى وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان أفعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا * (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أى في الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاثرنى فكثرته أى غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها في الظاهر وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح في قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل الذى قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح أن يقع الخ) أى بمعونة المقام (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى مخبرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما في مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره مارأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل باجنبي تقديرا فلا يقال لزوم الفصل باجنبي غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال أفاده سم والاجنبي هنا المبتدأ والمراد بالاجنبي هنا ماليس من معمولات ذلك العامل لا مالا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل باجنبي بان يقال مارأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الاصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بان يقال مارأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد

وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانه يجوز أن يقال مارأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد لان أفعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن باجنبي والاصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل

فتقول من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ نحو مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم أضيف الجميل الى زيد لملابسته اياه ثم حذف المضاف الاول ثم الثانى ومثاله قوله عليه الصلاة والسلام مامن أيام أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر والاصل من محبة الصوم فى أيام العشر ثم من محبة صوم أيام العشر ثم من صوم أيام العشر ثم من أيام العشر وقول الناظم (كان ترى فى الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق) والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ماذكر ﴿تنبيهات * الاول﴾ انما امتنع نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه وان كان افعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لان المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته وهو فى هذين المثالين ليس كذلك الاترى انك لو قلت رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد أو يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد بمعنى يفوقه فى الحسن فاتت الدلالة على التفضيل فى الاول وعلى الغريزة فى الثانى وكذا القول فى مارأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه اذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت مارأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع أحسن

فرارا من التزام تقديم غير الاهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات أما على أن أل فى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر وأما على انها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئى الا أن يختار الثانى و يقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتبارى فافهم (قوله فتحذف مضافا) أى اذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أى اذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ) أى اختصارا وذلك اذا تقدم محل المفضل على أفعل كما فى مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما فى مارأيت كزيد أحسن فى عينه الكحل فاقتصار البعض على الاول قصور ورأى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ماقاله البعض و يلزم عليه مجىء الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة و يصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أى فادخلوا من فى اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من فى هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفى ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثانى الخ فافهم (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه اسقاط حسن لان المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعى الى ذكره تعلق بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما فى نظائره ولا حاجة الى مانقله شيخنا والبعض عن اللقانى وأقراه من التكلف ومثل ذلك يقال فى الحديث ومثال الناظم الآتى (قوله مامن أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة الا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثى ان كان من أحب الرباعى فان كان من حب الثلاثى فلا شذوذ فيه الا من الجهة الاولى و بهذا يعلم مافى كلام البعض من المؤاخذة (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لانه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع و بهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض و ينازعه قول الشارح الآتى لان المعتبر فى اطراد الخ اهـ أى حيث قيد الفعل بالذى بنى منه أفعل و يندفع بان القيد مبنى على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع فى المثال الاول عدم سبق النفى وفى الثانى عدم كون المرفوع أجنبيا (قوله مفيدا فائدته) أى فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله الاترى أنك لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثانى (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة فى الثانى) لان يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن فهو متعد وأفعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله مارأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الاب ومساواته واذا عبر بالفعل فيما صدق التركيب لغة بالاولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد والمقام يعين الاولى فالتركيبان مستويان فى المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل فى أحدهما دون الآخر تحكم

(قوله وأورد) الايراد وجوابه فى الجامى أيضا وهو فى الحقيقة على قوله وكان الخ وحاصل الجواب ان قوله وكان الخ لابد منه لانكسار صولته الاصلية فيرفع الظاهر حينئذ فليتأمل فانه من مزال الاقدام

على غير هذين الوجهين لم تستطع * الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله لا يكن غيرك أحب اليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا بمن * الثالث قال في شرح الكافية أجمعوا على انه لا ينصب المفعول به فان وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل نحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم ومنه قوله

وأضرب منا بالسيوف القوانسا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اهـ

* (خاتمة) * في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر قال في شرح الكافية وجملة القول في ذلك ان أفعل التفضيل اذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام الى ما هو مفعول في المعنى وبالى الى ما هو فاعل في المعنى نحو المؤمن أحب لله من نفسه وهو أحب الى الله من غيره وان كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو زيد أعرف بي وأنا أدرى به وان كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثار وأنفع للجار وان كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره نحو هو أزهد في الدنيا وأسرع الى الخير وأبعد من الاثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخنى ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل نحو ما أحب المؤمن لله وما أحبه الى الله وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهده في الدنيا وأسرعه الى الخير وأحرصه عليه وأجدره به اهـ وقد سبق بعض ذلك في بابه والله تعالى أعلم

* (النعت) * (يتبع في الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد

(قوله على غير هذين الوجهين) يعني بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أي فاقه في الحسن (قوله منه) أي الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أي حالة كونه ملابسا لمن ذكر (قوله أجمعوا الخ) ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ الا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز فحكى الاجماع أو يقال الاجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما في شرح الدماميني على المغني فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أي بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو أوعى للعلم فان كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب قاله الدماميني قال المصرح وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا في المعنى نحو زيد أحسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقي وقال بعضهم غلط من قال ان أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى (قوله فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بانه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف وفي المرادي على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اهـ وفي التسهيل أن تصرفها نادر قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال الشمني بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين أذني الفرس كما في القاموس (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بانه وان أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الالفاظ لا تنكر وأجاب الدماميني بان أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما (قوله وجملة القول) أي مجمله أي مجموعه فهو من الاجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الاجمال ضد التفصيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أي على معناهما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا (قوله وهو أحب الى الله غيره) أي يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل اذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلا اهـ وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل فالذي ينبغي عندي أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل (قوله وأحيد عن الخنى) بفتح الخاء المعجمة أي أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك في بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل في أفعل التعجب في بابه لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

* (النعت) *

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله في الاعراب) يرد عليه نحو قام زيد لا لا وعطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد في الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكر ويرد أيضا يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الاعراب والجواب أن المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنهما تابعان لزيد وسعيد في اعراب غير ظاهر بل هو محلي في المتبوع وتقديري في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع

ليست

(قوله يرد) أي بناء على أن قوله الاسماء لا مفهوم له وايراد هذا على تعريف التابع أحسن

ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل فيه نحو بجحر ضب خرب فخرب تابع لجحر ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذي كان ماهرا في العربية فسيبويه والذي متوافقان في الاعراب محلا ﴿فائدة﴾ الجوار يختص بالجر و بالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما في التسهيل والمغني وقال الناظم في العمدة يجوز في العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلكم في قراءة الجر وضعفه في المغني بان العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الارجل للعطف على الرؤس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الاسراف لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجيء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لان المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا في الكشاف و يلزم عليه اما استعمال المسح في حقيقته بالنسبة الى الرؤس وفي مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح في قلة الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه واما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فكون الارجل معطوفة على الرؤس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفي هذا حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف الا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء اهـ وفي الدماميني أن ابن جني أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أي خرب جحره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغني أنكر ابن جني الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والاصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر و يلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أي بيان أو نسق (قوله الحاصل) أي في هذا التركيب والمتجدد أي في تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله تخرج بالحاصل والمتجدد) أي بمجموعهما ولو قال تخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لانه المخرج لخبر المبتدا وقوله خبر المبتدا أي غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حامض الخ) مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم انه جزء خبر لانه ناظر الى المعنى (قوله أن التوكيد) أي اللفظي أما المعنوي فيختص بالاسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء أصلا في ذلك (قوله لكونها الاصل في ذلك) فيكون تقديمها على الفاعل في عبارته للاهتمام لا للحصر (قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض لان المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله اهـ وهو منقوض بنحو زيدا لم أضرب وجوز الكوفيون تقديم المعمول و وافقهم الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا فجعل في أنفسهم متعلقا ببليغا ﴿فائدة﴾ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير ومعمول الموصوف نحو يعجبني ضربك زيدا الشديد وعامله نحو زيدا ضربت القائم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدأ الذي خبره فيه الموصوف نحو أفي الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاءني أحد الا زيدا خير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن و يرضين بما آتيتهن كلهن و بين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم فصل به بين الايدي والارجل على قراءة نصب الارجل و بين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الاجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغني عن الصفة من منعوته فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور كذا في الهمع واعترض الاخير باستغناء الشعرى في قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى وما ذكره من ان نصفه بدل من الليل هو احد أوجه ذكرها البيضاوي وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للاقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الاقل

وعطف و بدل) وتسمى لاجل ذلك التوابع فالتابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب و بغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض ﴿تنبيهات * الاول﴾ سيأتي أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وانما خص الاسماء بالذكر لكونها الاصل في ذلك * الثاني في قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كان

(قوله لم تضرب) لعله باعتبار مذهبه أو الاصل فتكون الغاية قرينة على المراد (قوله أما استعمال الخ) وعبارته لا يمكن حملها على عموم المجاز وان أمكن في الآية تأمل

لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله   واست مقر اللرجال ظلامة * أبى ذاك عمى الاكرمان وخاليا   وأجاز ٤٠ الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر فى موضعها * الثالث اختلف فى العامل فى التابع

فذهب الجمهور الى أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه * الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال فى التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق أى فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد * الخامس قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو على والزمخشرى وهو حسن لان التوكيد بمعنى الاول والنعت على خلاف معناه لانه يتضمن حقيقة الاول وحالا من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الاول فقط وقدم فى الكافية النعت كما هنا وكذا فعل أبو الفتح والزجاجى والجزولى نظرا لما سبق فى التنبيه الرابع (فالنعت) فى عرف النحاة (تابع متم ماسبق) أى مكمل المتبوع (بوسمه) أى بوسم المتبوع أى علامته (أو وسم مابه اعتلق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ومتم ماسبق مخرج للبدل والنسق وبوسمه أو وسم مابه اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد ففيه لانهما شاركا النعت فى اتمام ماسبق لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت أو فى متعلقه والتوكيد والبيان ليسا كذلك والمراد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام

منه كالرابع والاكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث واعترضه الشهاب القرافى بانه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة فى استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليالى بناء على استغراقية أل وبالقليل منها الليالى الاعذار كالمرض والسفر فابدل نصفه من الليالى التى لا عذر فيها والمعنى قم الليالى التى لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا فى اللفظ وأن المراد بالقليل فى قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أى قليلا هو السدس فخيره صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه (قوله اذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ اذا كانت وهى ظاهرة (قوله ظلامة) قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامة اه ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى واست مبقيا ظلامة لاحد بل أزيلها كما قال العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذلك اشارة الى المذكور من الظلامة اه والاحسن ارجاع الاشارة الى اقرار الظلامة المفهوم من مقرا وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا اجماعا فقول العينى حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشروط تذكر فى موضعها) أى عند قوله حذف ومتبوع الخ (قوله اختلف فى العامل فى التابع) أى غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور فى البدل كما فى الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به فاعادة عامل الجر فى نحوه واجبة وبهذا يعلم ما فى كلام الاسقاطى من الخلل وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الاول والعامل ما قبل الجار الاول وهو غير معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى أو الهمع قال الدمامينى فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الامر كذلك على القول بان العامل التبعية تأمل (قوله ثم بعطف البيان) أى ثم يبدأ به بدأ عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدأ العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره فى الكل (قوله لان التوكيد بمعنى الاول) اى فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الاول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الاول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا فى النعت الحقيقى واقتصر عليه لكونه الاصل (قوله نظرا لما سبق الخ) اى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع (قوله متم ماسبق) أى المقصود منه أصالة اتمام متبوعه أى ايضاحه أو تخصيصه كما سيأتى فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لان هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر وبحث فى التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم ياهذا الجمة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتى والمراد ماسبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بافهام وسمه ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى متبوعه أو فى سببى متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نفعنى زيد علمه لان دلالة لفظ علم على المعنى الذى فى زيد مطابقية لا تضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لانهما لا يتمان متبوعهما لا بايضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافى عروض الايضاح للبدل بل ولعطف النسق فى بعض الصور (قوله أو فى متعلقه) بكسر اللام أى ما تعلق به وهو السببى (قوله ليسا كذلك) لان البيان عين الاول وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع

مْن توضيح نحو جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه أو تخصيص نحو جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه أو تعميم نحو يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها أو ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه أو توكيد نحو امس الدابر المنقضي أمده لا يعود أو ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها أو تفصيل نحو مررت برجلين ٤١ عربي وعجمي كريم أبواهما لئيم أحدهما ويسمى الأول من هذه الامثلة نعتا حقيقيا والثاني سببيا (وليعط) النعت مطلقا (في التعريف والتنكير ما) أي الذي (لما تلا) وهو المنعوت (كامرر بقوم كرما) وبقوم كرماء آباؤهم وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم

﴿ تنبيهات * الأول ﴾ ماذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الاخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الاوليان صفة لآخران في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله

أبيت كأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم ناقع

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول * الثاني استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبني * فاعف ثم أقول لا يعنيني

أن يسبني صفة لا حال لان المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا * الثالث لا يمتنع النعت في النكرات بالاخص نحو رجل فصيح وغلام يافع وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا

ففيه ما تقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات فالنعت في الاول جار مجرى بيان المجمل وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق أفاده في التصريح (قوله أو تعميم) مجيء النعت للتعميم وما بعده مجاز لان أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا في التصريح (قوله الرجيم) أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام) ينبغي أن يزاد أو شك ويمثل له بمثال الابهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الامر وكان شاكا نبه عليه الدماميني ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجيء لاعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة رفعة معناه نحو يحكم بها النبيون الذين أسلموا أجرى هذا الوصف على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام (قوله في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الاولى وقول شيخنا السافي لما تلا سهو والواو بمعنى أو لان الثابت للتلو أحدهما وقوله تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفي (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أي مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده (قوله ساورتني) أي واثبتني بمعنى وثبت علي فالمفاعلة على غير بابها ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهي الحية التي لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أي بالغ في الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لانه بمعنى طري (قوله مؤول) أي بجعل التابع بدلا فالاوليان أي الاحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما بدل من آخران وناقع بدل من السم ويصح جعل الاوليان خبر محذوف أي هما الاوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير في يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم (قوله المعرف بلام الجنس) أي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن (قوله لقرب مسافته من النكرة) أي لعدم تعين شيء من الافراد فيهما (قوله بالنكرة المخصوصة) أي باضافة او عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي للرجل الخ وقول البعض أي بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الامثلة سهو ومنشؤه توهم أن منك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الاحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لا حال) جوز جماعة الحالية نظرا للصورة التعريف وما رد به من أنه ليس المعنى أنه مر عليه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه رددناه بالا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد ما من الليالي ولا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا اعتراض (قوله بالاخص) أي الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتحتية ثم الفاء أي مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أي أعرف كما في سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده

أو أعم وقال الشلوبين والفراء ينعت الاعم بالاخص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اه (وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف ما قفوا) أى يجرى النعت فى مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه فان كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت وان كان جاريا على ما هو لشئ من سببيه فان لم يرفع السببى فهو كالجارى على ما هو له فى مطابقته للمنعوت لانه مثله فى رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجها وبرجلين كريمى الاب أو كريمين أبا وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوها وان رفع السببى كان بحسبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها ﴿تنبيهات﴾ * الاول * يجوز فى الوصف المسند الى السببى المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه * الثانى قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببى اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجرمى الى منعه * الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلونى البراغيث فيقال مررت برجل كريمين أبواه وجاءنى رجل حسنون غلمانه * الرابع ياتى ما ذكر من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع منها مانع كما فى صبور وجريح وأفعل من اه (وانعت بمشتق) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كصعب

فى باب النكرة والمعرفة (قوله أو أعم) أى أقل تعريفا (قوله ينعت الاعم بالاخص) قال البعض أى فقط والاساوى ما بعده اه وترجاه شيخنا وفيه نظر اذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الاعم بالاخص مع منع غيرهما اياه ولا يجيزان الوصف بالاعم أو المساوى مع ايجاب غيرهما اياه وأى ضرر فى كون ما بعده مساويا له فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أى الا اسم الاشارة فانه لا يوصف الا بذى أل اجماعا وانما وصفوه باسم الجنس المعرف بأل لبيان حقيقة الذات المشار اليها اذ لا دلالة لاسم الاشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذى اللام ولان الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة وكما يجوز فى تابع اسم الاشارة كونه نعتا من حيث دلالته على معنى فى متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه له والاول مبنى على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به والثانى مبنى على أنه لا يشترط فى البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أى عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أى الذى يقع فى محل النعت على خلاف الاصل (قوله وطابقه فى الافراد الخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق وأجيب بان النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج والبرمة من أعشار هى قطعها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع وقيل أفعال فى مثل ذلك واحد لا جمع كذا فى الدمامينى (قوله على ما هو الخ) أى على منعوت هو أى النعت أى معناه ثابت لشئ من سببيه أى هو سببيه أو بعض أفراد سببيه (قوله كان) أى النعت بحسبه أى السببى وقوله فى التذكير والتأنيث أى وأما فى الافراد وضديه فسيأتى فى التنبيه الاول والثالث وقوله كما هو فى الفعل أى كحال هو أى الحال فى الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز فى الوصف الخ) أى على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة أكلونى البراغيث وسيصرح بهذا فى التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال واختلف فى الافصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال فى المغنى وهو الاصح وعكس الشلوبين وطائفة وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى فالافراد أفصح كذا فى التصريح قال الدمامينى وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا صحح اه ووجه أفصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببى مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى ﴿فائدة﴾ يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وان لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على اعمال الثانى للزوم ما ذكر فى الاوائل أفاده فى المغنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى للسببى (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن نعمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله بان لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمنكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدمامينى (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه أن ياتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وان

وذرب) وأفعل التفضيل كاقوى وأكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لانها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى
شبه المشتق والمراد به ما اقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الاشارة غير المكانية (وذى) بمعنى
صاحب والموصولة
وفروعهما (والمنتسب)
تقول مررت بزيد هذا وذى
المال وذو قام والقريشى
فمعناها الحاضر وصاحب
المال والقائم والمنسوب
الى قريش (ونعتوا
بجملة) بثلاثة شروط
شرط فى المنعوت وهو أن
يكون (منكرا) اما لفظا
ومعنى نحو واتقوا يوما
ترجعون فيه الى الله أو
معنى لا لفظا وهو المعرف
بال الجنسية كقوله
ولقد أمر على اللئيم يسبنى
*وشرطان فى الجملة
أحدهما أن تكون مشتملة
على ضمير يربطها
بالموصوف اما ملفوظ كما
تقدم أو مقدر كقوله
تعالى واتقوا يوما لا تجزى
نفس عن نفس شيأ أى
لا تجزى فيه أو بدل منه
كقوله
كان حفيف النبل من فوق عجسها
عوازب نحل أخطأ الغار مطنف
أى أخطأ غارها فابدل
من الضمير والى هذا
الشرط الاشارة بقوله
(فاعطيت ما أعطيته
خبرا) والثانى أن تكون
خبرية أى محتملة للصدق
والكذب واليه الاشارة
بقوله (وامنع هنا ايقاع
ذات الطلب) فلا يجوز مررت برجل اضربه أو لا تهنه ولا بعبد بعتكه قاصدا انشاء البيع (وان أتت) الجملة الطلبية فى كلامهم (فالقول
أضمر تصب) كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط* أى جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام ﴿تنبيهان* الاول﴾

يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يجعل فى كلامه احتباك (قوله وذرب) بالذال
المعجمة الحاد من كل شئ وبالمهملة المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل
على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ
منسوب للمصدر فمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة
على مكان أو زمان منسوب للرمى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام
ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالته على معناه (قوله غير المكانية) أما هى
كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها
(قوله والموصولة) انما يكون قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها أما على لغة البناء فلا لانها بالواو
لز وما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوأة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما
(قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للاب نقل ابن جنى عن الاكثرين
المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه (قوله وذو قام) كذا فى نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة
لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لان شموله للموصولة انما يجئ
على لغة الاعراب لانها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط
فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أوفى كما سيأتى
اه تصريح وأما أنا ابن جلا فضرورة (قوله أن يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل
قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها اتصاف المسند اليه بالمسند فى تأويل جاء رجل قائم أبوه
ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما فى تأويل جاء رجل كائن
ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا فى الدمامينى عن ابن الحاجب والرضى لا تكون الجمل نكرات وان
جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما رده والرضى ثم قال والحق ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف
والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة
لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لان الرابط هنا لا يكون الا
الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على
ارتباط الجملة به وانها نعت له بخلاف المبتدا فانه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى باى دليل يدل على ارتباط
الجملة به وانها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الرابط هنا أيضا بالضمير
(قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم
حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثانى عن الاخفش تصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير
(قوله كان حفيف النبل) بالحاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها القوس
والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس والعوازب بعين مهملة وبعد الالف زاى جمع
عازبة من عزبت الابل اذا بعدت فى المرعى ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذى يعلو
الطنف بجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطأ غارها مطنفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو
أى ذلك المطنف كدليلها الذى تتبعه فى السير وقيد بقوله أخطأ الخ لان النحل اذا تاه عن محله عظم دويه
(قوله فاعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره
على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أى لان النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا كان
مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أى لا فى الخبر على
المختار وكالنعت الحال فى المفهوم تفصيل (قوله جاؤا بمذق الخ) قبله * حتى اذا جن الظلام واختلط *

ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية * الثاني فهم من قوله فاعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (ونعتوا بمصدر كثيرا) وكان حقه أن لا ينعت به لجموده ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف (فالتزموا الافراد والتذكيرا) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور وامرأة عدل ورضا وزور ورجلان عدل ورضا وزور وكذا في الجمع أي هو نفس العدل أو ذو عدل وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أي عادل ومرضى وزائر ﴿تنبيهان * الاول﴾ وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان أكثر من وقوعه نعتا * الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بان لا يكون في أوله ميم زائدة كمزار ومسير فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (ونعت غير واحد اذا اختلف * فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف) مثال المختلف مررت برجلين

وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب في قلة البياض والمذق بفتح الميم وسكون الدال المعجمة مصدر مذقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا المذوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أي لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جاء رجل أبوه زيد هكذا ينبغي تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدماميني أن الماضي أكثر من المضارع (قوله لا تقترن بالواو) خلافا للزمخشري كما في الدماميني (قوله تنبيها على ذلك) أي ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع ولان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منبها على قصد المبالغة لان معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شئ واحد مذكر وعلى حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أي مفردا مذكرا والمصرح بالمضاف نحو هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أتيته ركضا فقال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على تقدير مضاف وقد يقال ان كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أي الذي بمعنى الفاعل كثيرا كما في عدل وزور وبمعنى المفعول قليلا كما في رضا قاله الدماميني ﴿فائدة﴾ قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ما شئت من رجل لان ما مصدرية ومثله قوله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك وارتضى في المغني أن ما شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما في الآية اما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أي شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أي وضعك في صورة أي صورة شاء واما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أي ما شاء تركيبك ركبك عليه وفي متعلقة بعدلك لا بركبك لان الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط (قوله لا يطرد) أي بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من هذا التنبيه ان المسموع منه غير ميمي أتى بالتنبيه الثاني لافادة ذلك ولي في المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا اما على المبالغة أو على المجاز بالحذف ان قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني اللهم الا أن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الاوجه الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن نحو زيد وعمرو اذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو جاء زيد العاقل وعمرو الكريم وما أجيب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل ايلاء كل نعت منعوته يرده قوله فعاطفا الا أن يقال عاطفا في الجملة وأيضا على ما فسر به الدماميني يرد على قوله لا اذا ائتلف نحو أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان اعرابا لا بسبب العطف فانه يمتنع جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا نص على ذلك الرضي فقول المصنف لا اذا ائتلف أي فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع أفاده سم وفي هذا الايراد نظر لان المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدماميني لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شئ من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أي لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا والضارب من الضرب في الارض أي السير فيها أو لفظا لا معنى كالذاهب والمنطلق (قوله فعاطفا فرقه) أي ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو فقط اجماعا اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد أفاده الدماميني وأما قول ابن الحاجب الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك فمردود بخلاف ما اذا كان المنعوت واحدا فانه يجوز العطف بغير الواو وحكى سيبويه مررت برجل

كريم وبخيل ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين ويستثنى من الاول اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته فلا يقال مررت بهذين
الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادى والزجاج والمبرد قال الزيادى وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف
البيان ﴿ تنبيهات * الاول ﴾ قيل يندرج فى غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله فوافيناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب وفيه نظر * الثانى قال فى الارتشاف والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع * الثالث قال فى التسهيل يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (ونعت معمولى عاملين (وحيدى معنى * وعمل أتبع بغير استثنا) أى اتبع مطلقا نحو جاء زيد وأتى عمر والعاقلان وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظريفين وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدأين فان اختلف العاملان فى المعنى والعمل أو فى أحدهما وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدا أو بالنصب على اضمار فعل نحو جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أو الفاضلين ونحو جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ونحو هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظريفان
أو الظريفين ولا يجوز الاتباع فى ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل ﴿ تنبيهان * الاول ﴾ اذا
كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور * الاولى ان يتحد العمل

راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا اى لان قصد الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائغ (قوله كريمين) أى بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحة اذ لم يتفقا الا بالتغليب فالنعت مختلف فى الحقيقة فجاز تفريقه نظر الذلك وجمعه نظرا للاتحاد فى التغليب (قوله ويستثنى من الاول) اعترض بانه لا استثناء لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفريق نعته) أى لوجوب مطابقته له لفظا قال الدمامينى اختص نعت اسم الاشارة بامور منها هذا ومنها وجوب كونه ذا أل ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل فى الدار الكريم ومنها امتناع قطعه وأما كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) أى على النعتية بقرينة ما يأتى (قوله قيل يندرج الخ) أى لان المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد به المثنى والمجموع فقط وقدم خلافه عن لدمامينى وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا أنظره مع ما سيأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه للتوقف لان ما يأتى فيما اذا اتحد المنعوت وتعدد نعته (قوله عند الشمول) أى جمع المنعوت فى لفظ واحد نحو مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأفراس سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق قال الدمامينى تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه ما اذا أوليت كل منعوت بنعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمر والعاقلان وكثانى أمثلة الشارح والثانى كبقية أمثلته فعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا أو تنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة والعكس ورابعا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته فان أخر اسم الاشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية والآخر فى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمر والعاقلان وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغنى عن الشرط الخامس فى منع هذا المثال وقول البعض الا أن يقال فى المثال مانعان لا ينهض وجها لزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبى الاتباع فى هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه وفى الرضى منعه أيضا وعلله بأنه لا يجوز ان تخاط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة فالذى ينبغى أن يمثل بنحو بعت زيدا الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصودا باحدى الجملتين الاخبار وبالاخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو العاقلان (قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسيق لزيد الكاتبين وكمررت بزيد وبعمرو الكاتبين قال فى الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت الى عمر والظريفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثناء (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل فانه يجوز افراد كل بوصفه بجنبه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع النعتين لا مطلقا (قوله على اضمار فعل) أى كامدح وأذم وأعنى وأذكر قال الدمامينى قال المصنف فى شرح عمدته اذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر اه وللبحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أى ينفرد عن

والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أماكنه من غير اشكال * الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان ويجب فى هذه القطع قطعا * الثالثة أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا الكريمان فالقطع فى هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص عن الفراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أى شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل انه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز

قد سالم الحيات منه القدما * الافعوان والشجاع الشجعما

فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الافعوان * الثانى قوله اتبع يوهم وجوب الاتباع وليس كذلك لان القطع فى ذلك منصوص على جوازه (وان نعوت كثرت وقد تلت) أى تبعت منعوتا (مفتقرا لذكرهن) بان كان لا يعرف الا بذكر جميعها (أتبعت) كلها لتنزلها منه حينئذ منزلة الشئ الواحد وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (واقطع) الجميع (أو اتبع) الجميع

الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فانهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد (قوله والنسبة) أى نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضا افراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى قال الاسقاطى وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما فى الشاطبى ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الآتية فى كلام الشارح الجواز الا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بان فى الصورة الثانية ما يرد كل نعت الى منعوته اذا أخر النعت فيهما وفرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه اذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله فى أماكنه) أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب فى هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين والا فيجوز افراد كل بنعت كما فى الرضى وفيه أيضا انه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الظريف الكريم على أن الاول للثانى والثانى للاول لان اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك فى الحال اه ولا يخفى أن غاية ما يفيده هذا التعليل الاولوية دون الوجوب فان كان مراده الاولوية فذاك والا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما الان فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التمريض ان هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المجوز الاحظة المعنى فى الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسالمة وهى المصالحة والافعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والانثى أفعى والشجاع الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة والشاهد فى الافعوان فانه تابع للحيات لكن نصب نظرا الى كونه مفعولا معنى (قوله أسهل) أى لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالمت القدم الخ) أى فيكون الافعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسالمة التى هى مفاعلة من الجانبين (قوله يوهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الايهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتى اه وفيه ان المصنف انما ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآن غير مفروض فى التعدد فلا يندفع الايهام هنا بكلامه الآتى (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين واطلاقه شامل للجمل لكن سيأتى أن الواجب فى المنعوت النكرة اتباع نعت واحد (قوله مفتقر الذكرهن) قال سم هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر اليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدا متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار اليه أبدا الان ما يتم بغيره يفتقر اليه فليتأمل اه ويظهر انه لا اشكال لان المراد باتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الاصلى منه الاتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل (قوله اتبعت كلها) أى وجوبا وأورد عليه ان القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز وأجيب بان قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة فى المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالاولى فى الجواب أن يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء عن منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافى اذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط فى جواز القطع تعدد النعت واعلم أن النعت اذا قطع خرج عن

أواقطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا * بدونها) كلها كما في قول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر فيجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع باضمارهم ونصبهما باضمار
أمدح أواذكر ورفع الاول ونصب الثاني على ماذكرنا وعكسه على القطع فيهما (أو بعضها اقطع معلنا) أي اذا كان المنعوت
مفتقرا الى بعض النعوت
دون بعض وجب اتباع
المفتقر اليه وجاز فيما
سواه القطع والاتباع
هكذا في شرح الكافية
* (تنبيهات * الاول) * اذا
قطع بعض النعوت
دون بعض قدم المتبع
على المقطوع ولا بعكس
وفيه خلاف قال ابن أبي
الربيع الصحيح المنع وقال
صاحب البسيط الصحيح
الجواز ولو فرق بين
الحالة الثانية وهي
الاستغناء عن الجميع
فيجوز والحالة الثالثة
وهي الافتقار الى البعض
دون البعض فلا يجوز
لكان مذهبا * الثاني
اذا كان المنعوت نكرة
تعين في الاول من نعوته
الاتباع وجاز في الباقي
القطع كقوله
ويأوي الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل
السعالي * الثالث
يستثنى من اطلاقه النعت
المؤكد نحو الهين اثنين
والملتزم نحو الشعرى
العبور والجاري على
مشار به نحو هذا العالم
فلا يجوز القطع في هذه
(وارفع أوانصب ان
قطعت) النعت عن
التبعية (مضمرا * مبتدأ أوناصبا لن يظهرا) أي لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كان النعت لمجرد مدح أوذم أوترحم نحو الحمد لله الحميد
بالرفع باضمار هو ونحو وامرأته حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص

بين كونه نعتا كما ذكره ابن هشام (قوله أواقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد
واقطع الجميع أو البعض لان حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم (قوله لا يبعدن قومي الخ) دعاء لقومها
خرج مخرج النهي ويبعد مضارع بعد من باب فرح أي لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد والازر بضمتين
جمع ازار ومعاقدها مواضع عقدها وكنى بالطيبين معاقد الازر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع
النازلين الخ) سكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان أتبعت الجميع وكذا ان أتبعت
البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من ان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع
كما سيذكره الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ماذكرنا) راجع لرفع الاول ونصب الثاني أي
على الاتباع أو القطع باضمارهم في الرفع وعلى القطع باضمار أمدح أواذكر في النصب (قوله على القطع
فيهما) أي في الرفع والنصب ولم يقل على ماذكرنا كسابقه لان مما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي
في هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها اقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن
بعضها بالجر عطفا على الضمير في لذكرهن أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير
الخفض بغير اعادة الخافض أو على دونها ومفعول اقطع محذوف أي وان يكن المنعوت مفتقر الذكر بعضها
أو معينا بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ماسواه على الاول والاخير أو فاقطعه دون ماسواه على الثاني وعلى
هذا يكون المتن مشتملا على مسئلتين مسئلة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسئلة استغنائه عن بعضها
وافتقاره الى بعضها الآخر وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لاقطع على أن تقدير البيت واقطع
جميع النعوت أوأتبع جميعها أواقطع بعضها وأتبع بعضها ان يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا فالمسئلة
الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايسة (قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير اليه تقديمه
(قوله وفيه) أي في العكس المستفاد من يعكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه انه في حالة الاستغناء عن الجميع
يكون الاتباع كلا اتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله اذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجري هذا في المعرف بال
الجنسية نظرا الى انه في المعنى نكرة فيه نظر سم (قوله تعين في الاول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو
جاء رجل كريم لم يجز قطعه الا في الشعر كما في الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن
سيبويه يجوزه (قوله وجاز في الباقي القطع) أي وان لم يتعين مسمى النكرة الا بالجميع لان المقصود من نعتها
التخصيص وقد حصل بتبعية الاول (قوله ويأوي) الضمير للصائد يغيب في صيده الوحش عن نسائه ثم يأتي
اليهن فيجدهن في أسوأ حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة (٢) وهي المرأة التي خلا جيدها
من القلائد وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي واخص شعثا ليبين أن هذا الضرب من
النساء أسوأ حالا من الضرب الاول الذي هو العطل وهو جمع شعثاء وهي المغبرة الرأس أي التي لم تسرح شعر
رأسها ولم تدهنه ولم تغسله والمراضيع جمع مرضع والياء للاشباع أو جمع مرضاع فالياء قياسية والسعالي جمع
سعلاة بكسر السين كما في القاموس وهي أخبث الغيلان (قوله والملتزم) أي الذي التزمت العرب النعت به نحو
الشعرى العبور والمراد أنه اذا وقع بعدها وصف كان نعتا الا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هو رب
الشعرى نقله شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله البعض وسميت العبور لعبورها المجرة (قوله ان
يظهرا) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لان أو تنويعية وهي كالواو كما مر غير مرة فعلم ما في كلام البعض
وانما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وامرأته
الخ) كان عليه أن يزيد ونحو اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب
أي لحمالة (قوله أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أي أو للتعميم أو الابهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح

(٢) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل بلا تاء كما في الصحاح والقاموس اه

فانه يجوز اظهارها فتقول مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ولك أن تقول هو التاجر وأعني التاجر (ومامن المنعوت والنعت
عقل) أي علم (يجوز حذفه) ويكثر ذلك في المنعوت (وفي النعت يقل) فالاول شرطه اما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن اعمل سابغات أي دروعا سابغات أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أوفي كقولهم منا ظعن ومنا أقام أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام وكقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم * يفضلها في حسب وميسم أصله لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف فان لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ماقبله من مجرور بمن أوفي امتنع ذلك أي اقامة الجملة وشبهها مقامه الا في الضرورة كقوله
لكم قبصة من بين أثرى واقترى وقوله ترمي بكفي كان من أرمى البشر وقوله كانك من جمال بني أقيش * يقعقع بين رجليه بشن * والثاني كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا أي كل سفينة صالحة وقوله
فلم أعط شيأ ولم أمنع * أي شيأ طائلا وقوله

وان كان لغير ذلك أي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أي العامل (قوله فانه يجوز اظهارها) أي لعدم قصد الانشاء حينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال النعت الموضح (قوله وأعني التاجر) قال البعض أي ان كان المنعوت غير متعين والا قدر اذكر اه ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع ان محل القطع اذا تعين المنعوت بدون النعت وممن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أماكنه فتدبر (قوله ومامن المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة اذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه الا عند قصد الابهام على السامع نحو رأيت طويلا أي شيأ طويلا نقله شيخنا عن الدماميني (قوله صالحا لمباشرة العامل) أي بان يكون مفردا ان كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أي أنت رجل يضرب زيدا (قوله أي دروعا) بدليل وألناله الحديد (قوله ظعن) أي سافر (قوله لو قلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار اليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق تيثم محذوف أي في مقالتك والحسب مايعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة كميزان (قوله وكسر حرف المضارعة) أي على غير لغة الحجاز بين تصريح (قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد انما قدر مؤخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اه ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفي يكفي مسوغا للابتداء بالنكرة (قوله الا في الضرورة) أي والا في قليل من النثر كما في قوله تعالى ولقد جاءك من نبإ المرسلين أي بناء على أن من لا تزاد في الايجاب ولا داخلة على معرفة قاله في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير المواضع المستثناة لان حذفه الممنوع اذا لم يقم شئ مقامه في اللفظ ونعته هنا قائم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبني أمية يمدحهم والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد في قوله من بين أثرى أي من أثرى أي كثر ماله واقترى أي افتقر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله ترمي) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهي الكبداء في قوله قبل

مالك عندي غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الدماميني والشمني وغيرهما وقوله بكفي كان أي بكفي رجل كان (قوله كانك من جمال الخ) أي كانك جمل من جمال واقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة ويقعقع بالبناء للمفعول أي يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير في رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهو أشد لنفور الابل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة اقامة شبهها (قوله والثاني) أي حذف النعت (قوله أي كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه مغني (قوله فلم أعط شيأ ولم أمنع) ببناء الفعلين للمجهول وصدره * وقد كنت في الحرب ذا تدرأ * بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أي عدة وقوة قال العيني والشاهد في شيأ اذ أصله شيأ طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه الى ذلك صاحب المغني وناقشه الدماميني بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحري الصدق قال الشمني وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والاظهر في تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى وما نريهم من آية الا هي أكبر من أختها أي السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضي زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيد ان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى وما نريهم من آية الا هي أكبر من أختها شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون

وربّ أسيلة الخدين بكر * مهفهفة لها فرع وجيد أى فرع فاحم وجيد طويل ﴿تنبيهات * الاول﴾ قد يلى النعت لا أو اما فيجب تكريرهما مقرونين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو ائتنى برجل اما كريم واما شجاع * الثانى يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو مررت بزيد العالم والشجاع والكريم * الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز الحميد الله * الرابع اذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك فسوف يأتى الله بقوم الآية اه ﴿خاتمة﴾ من الاسماء ما ينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا وبهذا العالم ونعته مصحوب أل الخاصة فان كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلا ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأى نحو مررت بفارس أى فارس ولا يقال جاءنى أى فارس والله أعلم

﴿التوكيد﴾

هو فى الاصل مصدر ويسمى به التابع المخصوص ويقال أكدنا كيدا ووكد توكيدا وهو بالواو أكثر وهو على نوعين لفظى وسيأتى ومعنوى وهو التابع الرافع احتمال غير الظاهر وله ألفاظ أشار اليها بقوله

كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغيرا كبر فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجيد العنق (قوله أى فرع فاحم) أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محمودتين (قوله مقرونين بالواو) أى فى المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أى بجميع حروف العطف الا أم وحتى كما صرح به الموضح فى الحواشى والاحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعانى) أما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه وقال فى الهمع وانما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو هو الاول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه المنعوت) قال البعض أى ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالا نحو * لمية موحشا طلل * اه وأنت خبير بان هذا ليس على اطلاقه فان من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة فى اعراب نعته بحسب العوامل واعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بالمذكريم رجل ثم رأيت فى الدمامينى ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لا واجب على الاصح وأن محل نصبه حالا اذا قبل الحالية ليخرج النعت فى نحو جاءنى رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة واذا لم يمنع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف فى نحو المثالين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل مبارك خبرا ثانيا (قوله مصحوب أل الخاصة) شامل للموصول ذى أل كالذى والتى وان كانت أل فيه زائدة وانما خصوا نعته بمصحوب أل لانه مبهم وابهامه لا يرفع بمثله لانه أيضا مبهم ولا بالمضاف الى معرفة لان تعريفه مكتسب من المضاف اليه فهو كالعارية كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذى أل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أما انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذام أو غيرهما طردا للباب واورد عليه الشنوانى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الايضاح ومع ذلك ينعت للمدح وأجيب بانه نعت نظر الاصله وهو الاله الذى هو اسم جنس أو لما قاله بالاعم الاغلب اذ الاصل فى الاسم الظاهر أن ينعت وأما انه لا ينعت به فلانه ليس فى الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم الا أن يقال طردوا الباب فتأمل قال فى الهمع وكالضمير فى أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره يجعله بدلا) أى بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة الاشتراك اللفظى ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا فى حكمه اذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به ﴿فائدة﴾ يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنعه يارزيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جنى قاله فى الارتشاف ﴿فائدة ثانية﴾ النعت بعد المركب الاضافى للمضاف لانه المقصود بالحكم وانما جىء بالمضاف اليه لغرض التخصيص فلا يكون له الا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لا له لان المضاف انما جىء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

أفاده فى المغنى

﴿التوكيد﴾

(قوله ويسمى به الخ) الانسب بمقام النقل أن يقول ثم سمى به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهى الاصل والهمزة بدل (قوله الرافع احتمال الخ) اما أن يكون المراد بالرفع الابعاد واما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوى فيوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر انه يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لان رفعها بالكلية ينافى الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد ثانيا وانما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا) أى فى الافراد والتذكير وفرعيهما فتقول جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه عينه فتجمع بينهما والمرد حقيقته وتقول جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها (واجمعهما) أى النفس والعين (بأفعل ان تبعا * ٥٠ ما ليس واحدا تكن متبعا) فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان فعبارته هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة فان عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به ﴿تنبيه﴾ ما أفهمه كلامه من منع مجىء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الافراد والتثنية قال أبو حيان ووهم فى ذلك اذ لم يقل أحد من النحويين به وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن اياز فى شرح الفصول ولو قلت نفساهما الجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بان كل مثنى فى المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو فقد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله * حمامة بطن الواديين ترنمى * وكقوله كلاهما . ومهمهين قذفين مرتين * ظهراهما مثل ظهور الترسين اه (وكلا اذكر فى) التوكيد المسوق لقصد (الشمول) والاحاطة بابعاض المتبوع (وكلا) و (كلتا) و (جميعا) فلا يؤكد بهن الا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن نحو جاء الجيش كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن والزيدان

والغلط انما يكون بالتأكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه وان رفع الاحتمال فى نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم الا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أى بهاتين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس أو العين يبقيان على افرادهما وان أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما الخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتى واعلم أن فى البيت اجمالا يبينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى فى الافراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وان زعمه البعض لان المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأو فى النظم لمنع الخلو (قوله فتجمع بينهما) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا فى المرادى (قوله بباء زائدة) وبمحل المجرور واعراب المتبوع (قوله واجمعهما) الامر مستعمل فى الوجوب بالنسبة الى الجمع وفى الاولوية بالنسبة للمثنى (قوله بأفعل) أى جمعا ملابسا لافعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكد به) أى على المختار والا ففى الدمامينى عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشرى والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن اياز رادا على أبى حيان بالنظر الى الافراد أتى بهذا الرد الثانى لانه يرد عليه بالنظر الى الافراد والتثنية ولابى حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا الى المتضمن بل الى ما هو بمعناهما لان المراد بهما الذات (قوله الى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ما اشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على التثنية فلان المتضايفين كالشىء الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما وأما على الافراد فلان الاثنين جمع فى المعنى (قوله حمامة الخ) تمامه * سقاك من الغر الغوادى مطيرها * والغر جمع غراء وهى البيضاء وهو صفة لمحذوف أى من السحب الغر الخ والغوادى جمع غادية وهى السحابة الممطرة صباحا والمطير بفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمه المكان القفر والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذى لا نبات فيه وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله العينى والمراد بظهريهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة (قوله وكلا اذكر الخ) اعلم أن كلا وشبهها فى افادة شمول كل فرد ان كانت داخلة فى حيز النفى بان أخرت عن أداته لفظا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه * وما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ توجه النفى الى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم والا بان قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفى الى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكالنفى النهى قاله التفتازانى والحق أن الشق الاول أكثرى لا كلى بدليل والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أى فى نسبة الحكم اليه سواء كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو اسناد ما للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالاولى ودخل فى قول الشارح الا ماله أجزاء الخ نحو زيد كله حسن وعين البقرة الوحشية كلها سواد لان المؤكد وان كان غير متعدد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أى أو ما فى معناه كاحد وواحد بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان

كلاهما والهندان كلتاهما لجواز أن يكون الأصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدين أو احدى الهندين ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير موصلا) الى أنه لابد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشري ولا حجة في خلق لكم ما في الارض جميعا ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها على ان المعنى جميعه وكلنا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع في فيها وذكر في التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير
يا أشبه الناس كل الناس بالقمر
(واستعملوا أيضا ككل) في الدلالة على الشمول اسما موازنا (فاعله * من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعد هذا اللفظ (مثل النافله) أي الزائد على ماذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أغفله لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ماذكروه فلعله انما أراد ان التاء فيه مثلها في النافلة أي تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة ﴿تنبيه﴾ خالف في عامة المبرد وقال انما هي بمعنى أكثرهم (وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قد يجيء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع) المذكورات نحو لاغوينهم أجمعين لموعدهم أجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد يتبع أجمع واخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع وقد يتبع أكتع واخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون والهندات كلهن جمع كتع بصع وزاد الكوفيون بعد أبصع واخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم أجمع أبصع وأشذ منه قول الآخر جمع بتع ورعا أكد

كلاهما الخ) ﴿فائدة﴾ لا يتحد توكيد متعاطفين مالم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما فان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به الناظم تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سيوطي سم (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) فيه ما في التعليل الاول ولو قال لجواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الاخفش والفراء وهشام وأبي علي وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التأكيد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من الالفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو كل في فلك يسبحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للمنفي بالميم (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا ان قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أجيب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا أفاد الاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال في المغني فيه ضعفان تقدمه على عامله الظرفي وتنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أي لحصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أي الكاملين في الحسن والفضل همع (قوله واستعملوا أيضا) أي كما استعملوا غير عامة وقوله من عم أي مشتقا من مصدره وقوله في التوكيد متعلق باستعملوا ويغني عنه قوله ككل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع أنه أخصر لان فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل النافله) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح لانه لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أي حالة كونه نافلة على ما طلبه ابراهيم من ولده صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لي من الصالحين فوهب له اسحق وولد لاسحق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أي فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة في البيت الثاني للالفاظ المذكورة في البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق) أي من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أي بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الاثناء قال الفارضي قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص في الاحاطة ووليها أجمع لانه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أبتع لانه أبعد من أبصع لانه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع اه ببعض تلخيص واذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشذ منه الخ) أي لان في الاول حذف واسطة واحدة وهي أكتع وفي

با كتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ومنه قول الراجز يا ليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا
اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظللت الدهر أبكي أجمعا وفي هذا الرجز أمور افراد أكتع عن أجمع وتوكيد النكرة المحدودة والتوكيد
بأجمع غير مسبوق بكل والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن ﴿تنبيهات﴾ * الاول
زعم الفراء ان أجمعين يفيد اتحاد الوقت والصحيح أنها ككل في افادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى لأغوينهم أجمعين * الثاني اذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيدا للتأكيد * الثالث لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب * الرابع لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة * الخامس قال في التسهيل وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا السهل والجبل وضربت زيدا اليد والرجل وضربته البطن والظهر * السادس ألفاظ التوكيد معارف أما ما أضيف الى الضمير فظاهر وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان أحدهما أنه بنية الاضافة ونسب لسيبويه والآخر
بالعلمية علق على معنى الاحاطة (وان يفد توكيد منكور) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة (قبل) وفاقا للكوفيين والاخفش تقول اعتكفت شهرا كله ومنه قوله يا ليت عدة حول كله رجب وقوله * تحملني الذلفاء حولا أكتعا
وقوله * قد صرت البكرة يوما أجمعا * (وعن نحاة البصرة المنع شمل) أي عم المفيد وغير المفيد ولا يجوز صمت زمنا كله ولا شهرا نفسه (واغن بكلتا
في مثنى وكلا * عن) تثنية (وزن فعلاء ووزن أفعلا) كما استغنى بتثنيتهما عن تثنية سواء فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان

الثاني حذف واسطتين وهما كتع وبصع (قوله با كتع وأكتعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الهمع
(قوله افراد أكتع عن أجمع) أي وهو قليل (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء
وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي (قوله والتوكيد بأجمع الخ) أي وهو قليل بالنسبة للتأكيد
بها مسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أي وهو خلاف الاصل (قوله افادة العموم مطلقا) أي لا بقيد اتحاد
الوقت (قوله لا يجوز في ألفاظ الخ) أي على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) علله
باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم
الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم يخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الضاد المعجمة والزرع أي جميعنا وكذا
يقال فيما بعده (قوله وضربت زيدا الخ) أي اذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة أما اذا أريد
العضوان فقط فبدل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنتصب حالا على الاصح كما في السيوطي أي مع اضافتها فلا
ينافي ما قدمه الشارح في خلق لكم ما في الارض جميعا أنا كلا فيها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافي ما قدمه
من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الاضافة والحق أنه لا منافاة لان ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه
سم قال في المغني يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم
لا بفتحها فهو جمع لجمع كافلس وفلس أي بجماعاتهم اه لكن نقل الرضي والبرماوي في شرح ألفيته
الاصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية) أي الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل
الاجمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الاول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه
فللوصفية والعدل كآخر كذا قال البعض وظاهره أن جمعاء وتوابعه كأجمع وتوابعه ويبطله أنها ليست بوزن
الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذي قاله الدماميني أن منع الصرف
على الاول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوي الاضافة والعلم معرفة بغير معرف
لفظي (قوله علق على معنى الاحاطة) أي وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث
اختلال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فلعل في العبارة حذف مضاف
أي ذي الاحاطة على أن الاحاطة مصدر المبني للمفعول فافهم (قوله وفاقا للكوفيين والأخفش) فلا يشترط
عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا (قوله رجب) هو كصفران أريد به معين فغير منصرف
للعلمية والعدل عن المحلى بال والا فمنصرف نقله الدنوشري عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب
لشيخه الزرقاني أن رجب من أسماء الشهور مصروف وان أريد به معين كما في المصباح (قوله الذلفاء)
بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قد صرت) بتشديد الراء أي صوتت البكرة أي بكرة البئر كما في العيني
وشيخ الإسلام زكريا فتفسير البعض لها بالناقة فيه نظر وهي بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها (قوله
ولا يجوز صمت زمنا الخ) أي باجماع الفريقين لان النكرة في الاول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس
من ألفاظ الاحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالفاء وهي أولى (قوله واغن بكلتا الخ) قال في النكت ظاهره أن
ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل في المثنى والمجموع لان كلامه فيما تقدم عام خصوصا أنه ذكر
في التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ورده أبو حيان وقال انه يحتاج الى نقل وسماع من العرب
(قوله في مثنى) أي فيما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثنى ليدخل نحو جاء زيد وعمرو كلاهما
وهند ودعد كلتاهما (قوله عن تثنية وزن الخ) قدر تثنية لان نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى
فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال فلا يجوز جاء الجيشان

وأجاز ذلك الكوفيون والاخفش قياسا معترفين بعدم السماع ﴿تنبيهان * الاول﴾ المشهور ان كلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك الى قوله * يمت بقربى الزينبين كليهما * وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال بقربى الشخصين * الثاني ذكر في التسهيل أيضا أنه قد يستغنى عن كليهما وكلتيهما بكلهما فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما (وان تؤكد الضمير المتصل) مستترا كان أو بارزا (بالنفس والعين فبعد) الضمير (المنفصل) حتما (عنيت) المتصل (ذا الرفع) نحو قم أنت نفسك أو عينك وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم فالضمير جائز لا واجب ﴿تنبيه﴾ ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب اه (وأكدوا بما سواهما) أي بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (لن يلتزما) فقالوا قوموا كلكم وجاؤا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل ولو قلت قوموا أنتم كلكم وجاؤا هم كلهم لكان حسنا (وما من التوكيد لفظي يجي * مكررا) ما مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ محذوف هو العائد والمبتدأ مع خبره صلة وجاز حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر اذ هو في تأويل المشتق ومكررا حال من فاعل يجي المستتر وجملة يجي خبر الموصول أي النوع الثاني من نوعي التوكيد وهو التوكيد اللفظي هو اعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى كذا عرفه في التسهيل فالاول

أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان الكاف أولى لان ما مثل به لا يجوز وان قلنا بجواز تثنية أجمع وجمعاء لانه لا يؤكد بأجمع وجمعاء الا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض فيفرض جواز تثنيتهما انما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض الا أن يدعى الفرق بين حالتي التثنية والجمع وفيه ما فيه (قوله وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجري خلافهم في توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء الخ في كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا (قوله يمت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أي يتنسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج الى تجريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربى (قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج الى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين فارتكبه فكان اتيانه بكليهما في محله فليس المحل حينئذ لكلتيهما فقط حتى يكون الاتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كلتيهما ويحتمل أنه تأييد وايضاح لما قاله في التسهيل ببيان وجه الاستغناء (قوله وان تؤكد الضمير المتصل الخ) قال الفارضي وانما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها اذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت فاذا قيل ذهبت هي نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما اطرادا للباب اه وأيضا انما وجب ذلك لان المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الاسماء الظاهرة أما اذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له اذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فانهما يستعملان في غير التوكيد كثيرا نحو علمت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها (قوله نحو قم أنت نفسك الخ) ونحو قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم (قوله فيمتنع الضمير) لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر لكونه دون المضمر تمر يفا فلا يكون تكملة له (قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الامر فكأنه قال فأكده بعد المنفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كالمكودي فتوكيده لا فأكده كما فعل الشاطبي لان حذف المبتدا هو المعهود في جواب الشرط نحو وان مسه الشر فيؤوس قنوط (قوله تقتضي عدم الوجوب) أي عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفي الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميرا اه بل في الفارضي ما نصه يجوز على ضعف جاؤا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أي عليكم شأن أنفسكم اه (قوله يجي) حذفت لامه للضرورة أو على لغة كما قاله الشاطبي (قوله مكررا) أي الى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام قال وأما تكرير ويل يومئذ للمكذبين في سورة والمرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا فبأي آلاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن اه (قوله وهو) أي الجار والمجرور متعلق الخ (قوله اذ هو) أي الخبر وهو لفظي وهذا دليل لاستتار الضمير فيه (قوله هو اعادة اللفظ) قال السيوطي ولا يضر تنوع اختلاف نحو فمهل الكافرين أمهلهم (قوله أو تقويته بموافقه)

يوهم أن اعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر في حده الا أن يقال هو رسم ولو قال أوذكر موافقه معنى لكان أولى واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لان قوله مكررا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله بموافقه) ظاهر في ارادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان نطشان فانه توكيد لفظي مع انه ليس بالمرادف اذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله الدماميني ولك أن تقول أن نحو نطشان مرادف وعدم افراده عارض في الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذر اذا ذكر العامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتي من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندي انه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونكاحها باطل باطل) أى من قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها الخ (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب (قوله لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج (قوله والثاني) أى تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا في الاسم والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أى لان كانت الخ والدعاثر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا قال العيني وقضية قول الشمني المعنى أول المشرب نشرب به يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله اصممى بوزن اعلمى نقلت فتحة الميم الاولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في الميم والخطاب للاذن وصمام أصله اسم فعل وهو توكيد لفظي وقال كثيرا الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العيني القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية ما نصه وصمى صمام أى زيدي يا داهية وصمام صمام تصاموا في السكوت اه لكن الاستشهاد بالبيت مبني على القول الاول كما لا يخفى وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أى وهو ثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضى الفاء كثم ويؤيده أولى لك فأولى والمراد بعاطف صورة لان بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولان الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح أى ثم أولى لك فأولى فارشد بقوله الآية الى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يزد لجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء كثم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لان أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتي وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة بجملة وقوله ثم أولى لك فأولى تأكيد للجملتين قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولي وهو القرب وأصله أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم أو أولى له الهلاك وقيل أفعل من الويل بعد القلب وقيل أفعل من آل يئول بمعنى عقباه النار اه (قوله الا مع اللفظ الذي به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا (قوله وعجبت منك منك) وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للمخبر واعلام للمستخبر ووعد للطالب وبمعنى نعم جير وأجل واى كما في المغني وأما بلى فلا تقع باطراد الا بعد النفي مجردا نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أو مقرونا باستفهام حقيقي كان يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى أو توبيخي نحو أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريري نحو ألست بربكم قالوا بلى أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى رعيا للفظه وحده هذا هو الاكثر ويجوز عند أمن اللبس

يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد ونكاحها باطل باطل باطل وقوله

فاياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب
ونحو قام قام زيد ونحو نعم نعم وكقوله
لخنام حتام العناء المطول
والجملة (كقولك ادرجي ادرجي*) وقوله
* لك الله لك الله *
والثاني كقوله
* أنت بالخير حقيق قمن *
وقوله
وقلن على الفردوس أول مشرب
أجل جير ان كانت أبيحت دعاثره
وقوله
صمى لما فعلت يهود صمام
ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل
(* تنبيه *) الاكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو كلا سيعلمون الآية ونحو أولى لك فأولى ونحو وما أدراك ما يوم الدين الآية ويأتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لأغزون قريشا ثلاث مرات ويجب الترك عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع منك الامرة واحدة اه (ولا تعد لفظ ضمير متصل
* الا مع اللفظ الذي به وصل) فتقول قمت قمت وعجبت منك منك لان اعادته مجردا تخرجه عن الاتصال ان
(كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى) وأجل وجير واى

ولا لكونها كالجزء من مصحوبها فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد ان كان مضمرا نحو أيعدكم أنكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون
و يعاد هو أو ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل أو ان زيدا انه فاضل وهو الاولى ولابد من الفصل بين الحرفين كما رأيت وشذ
اتصالهما كقوله ان ان الكريم يحلم مالم * يرين من أجاره قد ضيما وأسهل منه قوله حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها
مشددات بقرن وقوله ليت شعرى هل ثم هل آتينهم * وقوله لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما للفصل فى الاولين بالعاطف وفى الثالث بالوقف وأشذ منه قوله فلا والله لا يلفى لما بى * ولا للما بهم أبدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد وأسهل من هذا قوله * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * لان المؤكد على حرفين ولاختلاف اللفظين أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد باعادة اللفظ من غير اتصالها بشئ لانها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هى كالمستقل بالدلالة على معناه فتقول نعم نعم وبلى بلى ولا لا ومنه قوله لا لا أبوح بحب بثنة انها * أخذت على مواثقا وعهودا (ومضمر الرفع الذى قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل) نحو قم أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وزيد جاء هو ورأيتنى أنا ، (تنبيه) اذا أتبعت
المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك اياك فمذهب البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين أنه توكيد قال المصنف وقولهم عندى
أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو فعلت أنت والمرفوع تأكيد
باجماع (خاتمة) فى مسائل منثورة الاولى

أن يجاب بنعم رعيا لمعنى الهمزة والنفى الذى هو ايجاب ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء
المفرغ فلا يقال أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار الا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما حكى عن ابن
عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا نعم لو أجيب ألست بربكم بنعم لم يكف فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا
لا يدخل فى الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفى الوحدة كذا فى المغنى وانما كان التقرير مع النفى ايجابا
لان الهمزة للنفى ونفى النفى ايجاب ولان غرض المتكلم تقرير المخاطب بالايجاب * وحاصل المقام أن قام زيد
تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفى وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لانها لنفى الاثبات
لا لنفى النفى وأقام زيد كقام زيد فان أثبت القيام قلت نعم وان نفيته قلت لا وتمتنع بلى وألم يقم زيد كلم يقم زيد
فان أثبت القيام قلت بلى وتمتنع لا وان نفيته قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز أن
تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتى الا بعد نفى وأن لا لا تأتى الا بعد ايجاب وأن نعم تأتى بعدهما قاله فى المغنى (قوله
لكونها) أى الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أى ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضميران
فى قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو الاولى) لانه الاصل وأما الاول فمن وضع الظاهر موضع المضمر
قيل من الثانى ففى رحمة الله هم فيها خالدون ففى الثانية توكيد للاولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبنى
على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفى رحمة الله متعلق بخالدون أما على أن فى رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها
خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه قال فى المغنى ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور
لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب
لم تبدل مضمرا من مظهر اه لكن ذكر فى محل آخر أن النحويين أجازوا ابدال المضمر من المظهر (قوله ولا
بد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام اعادة ما اتصل به وعبارة السيوطى أو حرف غير جوابى لم يعد
اختيارا الا مع ما دخل عليه أو مفصولا (قوله يحلم) بضم اللام فى المضارع وكذا الماضى (قوله حتى تراها) أى
المطى والقرن حبل يقرن به البعيران (قوله تأسيا) أى اقتداء بمن قبلك من الصابرين (قوله للفصل فى الاولين
بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة لاول الاولين أعنى قوله وكأن وكأن فان مجموع وكأن الثانية
تأكيد لمجموع وكان الاولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اه ولا يخفى أن
ماذكراه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه
الشارح لكن يرد على هذا أن العاطف الذى يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لا الواو الا أن يجعل
التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر (قوله وأشذ منه) أى من قوله ان ان الكريم الخ
(قوله لا يلفى) أى لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أى من قوله ولا للما بهم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح
الكاف على حرفين أى فبعد عن قوله للما بهم وقرب نوع قرب لقوله ان ان الكريم وصح توكيد عن بالباء
لان الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ومن الاول فاسأل به خبيرا فهو توكيد بالمرادف (قوله فيجوز
أن تؤكد) الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كسر كاف تؤكد فتدبر (قوله بثنة) بفتح الموحدة وسكون
المثلثة بعدها نون اسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارته فى توكيد ضمير
النصب والجر والتوكيد فى الكل لفظى بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب
بمنفصل مرفوع وينبغى أن لا يتوقف فى جواز الاول ومقتضى منع الثانى أنه لا يجوز اياك أنت أكرمت
وما أكرمت الا اياك أنت وفى المغنى ان أنت من نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا أو توكيدا
أو مبتدأ والاول أرجح فالثانى (قوله والمرفوع تأكيد باجماع) أى يجوز أن يكون توكيدا باجماع كما يجوز أن

لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح وأجاز الخليل نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما وقدره هما صاحباي أنفسهما * الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الاصح وأجاز الفراء مررت بالقوم اما أجمعين واما بعضهم الثالثة لا يلي العامل شئ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم ورأيت جميعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالاول نحو القوم كلهم قائم والرجلان كلاهما قائم والمرأتان كلتاهما قائمة والثاني كقوله * يميد اذا والت عليه دلاؤهم * فيصدر عنه كلها وهو ناهل * وقولهم كليهما وتمرا أي أعطني كليهما وأما قوله فلما تبينا الهدى كان كلنا * على طاعة الرحمن والحق والتقى فاسم كان ضمير الشان لا كلنا * الرابعة يلزم تابعية كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو رأيت الرجل كل الرجل وأكلت شاة كل شاة * الخامسة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهب وذاهبون والله أعلم

﴿العطف﴾ (العطف اما ذو بيان أو نسق * والغرض الآن بيان ما سبق) وهو عطف البيان (فذو البيان تابع

يكون بدلا فالاجماع انما هو على جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أي لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم مافيه (قوله وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعينهما أنفسهما (قوله باما) أما الفصل بغيرها فثابت كقوله تعالى ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله اما أجمعين واما بعضهم) محط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد باما الا قوله واما بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا بدليل لم يجئني القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط مانقله البعض عن الدماميني وأقره من الاشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من افادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو طابت نفس زيد وفقات عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد ويرد عليه نحو جاءني نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهما وفي التنزيل كتب ربكم على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لانه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوي فلا يعد معموله وهو المبتدأ من التأكيد وولي لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لان رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالاول) أي ولي لفظا التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر الاول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ (قوله يميد) أي يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه لماء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان (قوله لا كلنا) أي حملا على الكثير لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشان كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسم الكان كان استعمالها على ماثبت لها بقلة (قوله يلزم تابعية كل) أي ولا يجوز قطعها وان كانت كل التي بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكان وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل وكامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء في أي الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك الا أن يفرق فتدبر وقوله مطلقا أي سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) أي معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر لنكرة المضاف اليها كل (قوله في خبر كل) قيد بالخبر لان مافيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين بجعل يأتين استئنافا لا صفة وكذا من كل شيطان مارد لا يسمعون مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسد معنى أيضا اذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجموعي نحو أعطاني كل رجل فاغنوني اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني وجمع الامرين قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون فأفرد أولا وجمع ثانيا الدلالة كل نفس على متعدد في مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الافراد والتذكير ومعناها هذا مادرج عليه المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام الى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو وكلهم آتيه كل أولئك كان عنه مسؤلا هذا كله اذا ذكر المضاف اليه فان حذف فالذي صوبه ابن هشام أنه ان كان المقدر مفردا نكرة وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا معرفا وجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو قل كل يعمل على شاكلته أي كل أحد والثاني نحو وكل كانوا ظالمين أي كلهم اه دماميني باختصار

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وسمي هذا التابع عطف البيان لان المتكلم رجع الى الاول

شبه الصفة * حقيقة القصد به منكشفة) فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة القصد الى آخره لاخراج النعت أى انه فارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببيه (فأولينه من وفاق الاول) وهو المتبوع (ما من وفاق الاول النعت ولى) وذلك أربعة من عشرة الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن وأما قول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فمخالف لاجماعهم وقوله وقول الجرجانى يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه فى يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة أوضح من المضاف الى ذى الاداة واذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته (فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين) لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به نحو ولبست ثوبا جبة هذا مذهب الكوفيين والفارسى وابن جنى والزمخشرى وابن عصفور وجوزوا ان يكون منه أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ونحو من ماء صديد وذهب غير هؤلاء الى المنع وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف قال ابن عصفور واليه ذهب أكثر النحويين وزعم الشلوبين انه مذهب البصريين قال الناظم ولم أجد هذا النقل من غير جهته وقال الشارح ليس قول من منع بشئ وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسما أو كنية أو لقبا (وصالحا لبدلية يرى * فى غير) ما يمتنع فيه احلاله محل الاول كما فى (نحو يا غلام يعمرا) وقوله أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا * (ونحو بشر تابع البكرى) فى قوله

أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكرى

فاوضح به (قوله شبه الصفة) أى فى الايضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للمدح على ما فى الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب اليه بعضهم فى يا نصر نصر نصرا لكن فى الهمع عن المصنف أن الاولى جعله توكيدا لفظيا قال لان حق عطف البيان أن يكون للاول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أى الاصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى للمدح ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شيخنا بان النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا أو مؤولا به على ما مر (قوله فأولينه الخ) تفريع على قوله شبه الصفة وفى نفسى من عبارته شئ لانه ان جعل قوله أولا من وفاق الاول بيانا لما مقدما عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الاول وان جعل قوله ثانيا بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال فى كلامه تكرار (قوله النعت) أى الحقيقى لانه يجب فى البيان أن يكون كالمبين فى الافراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقى بخلاف النعت السببى كما مر (قوله فمخالف لاجماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتنكيرا وافرادا وغيره وتذكيرا وغيره ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضى تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصريحهم بان المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام ابراهيم (قوله أوضح من متبوعه) أى أعرف واغا أوجبا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجمة) بضم الجيم الشعر الواصل الى المنكب (قوله ان ذا الجمة عطف بيان) لم يجعله نعتا لما مر أن نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلى بأل (قوله واذا كان له الخ) أشار به الى أن قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فأولينه الخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل (قوله فقد يكونان الخ) أتى به مع علمه مما قبله ردا على المخالف (قوله فيما سبق) أى من المثال والآيتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره بالصلاحية الى ما صرح به فى التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل فى غير المستثنيات لان الاصل فى المتبوع أن لا يكون فى نية الطرح وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى ومال الدمامينى الى أولوية الابدال معللا بما لا ينهض فانظره فى حاشية شيخنا وبقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كرز بالضم فالاقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير الدمامينى والابدال عنده وأما تساويهما فمنتف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار القولين فى رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم جواز الامرين على مقصدين فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثانى بيانا له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثانى وجعلت الاول كالتوطئة له فهو بدل (قوله يعمرا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينا الا لذاته بل لعدم صحة ذلك فى المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكرى) أى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من أل على معرف بها مضاف اليه وصف محلى بها (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى وترقبه حال من المستتر

فى عليه وقول البعض تبعا للعينى عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعلى على المبتدا والذى ربحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلى لا تقديم معمول معموله و وقوعا مفعول له حذف متعلقه أى ترقبه لاجل وقوعها عليه (قوله وليس أن يبدل بالمرضى) راجع للصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردا على الفراء المجوز للابدال (قوله لامتناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووصل أل بذا المضاف الخ (قوله يتعين أيضا العطف الخ) يعنى أن فى كلام الناظم قصورا لانه لم يستوف الصور التى لا يصلح فيها البيان للبدلية (قوله فى نحو هند الخ) أى من كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير عامل آخر وان صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثانى محل الاول نحو يا أيها الرجل غلام زيد وكلا أخويك زيد وعمرو وعندى و يا زيد الحارث و يا زيد هذا اذ يلزم على البدلية اتباع أى فى النداء بغير ذى أل واضافة كلا الى اثنين بتفريق وادخال يا على ذى أل واسم الاشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور وصورتى المتن مبنى على أن البدل لابد أن يصلح لحلوله محل الاول ونظر فى ذلك ابن هشام مع جزمه فى المغنى بانهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد جوز وافى انك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز انّ أنت وفى المستوفى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد أن زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وذكر الدمامينى من صور تخالف ذلك فتنت هند حسن لها وأ كلت الارغفة جزءها (قوله من جملة أخرى) أى بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البدل) قال الرضى أنا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال قالوا ان الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال الثلاثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بد لذكره من فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو وهى فى بدل الكل كون الاول أشهر والثانى مشتملا على صفة نحو بزيد رجل صالح أو العكس نحو برجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الابهام ثم التفسير نحو برجل زيد وفى بدل البعض و بدل الاشتمال الاخير فادعاء كون الاول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر فما كان من بدل الكل لايضاح الاول يسمى بعطف البيان وأما فرقهم بان البدل على تكرير العامل فان سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهرا لم يسلم فى غيره وان سلم فلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان وفرقهم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجويز التخالف فى البيان والمبين أيضا اهـ باختصار (قوله فى ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع فى البدل فى نية الطرح قيل غالبا وقال الزمخشرى فى المفصل مرادهم بكون البدل فى نية طرح الاول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا اهدار الاول ألا ترى أنك لو أهدرت الاول فى نحو زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اهـ بخلافه فى البيان وكون حذفه فى البدل جائزا عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالاخفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب بجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أى تصفه بخلافه فى البيان وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتى بخلاف البيان الا على قول (قوله نظير النعت فى المشتق) أى فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لان المبدل منه فى نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده فى المغنى بانه لا أثر لتقديم عدم العائد مع وجوده حسا قال ولو لزم اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه و يرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع اهـ ويجوز كونه بيانا لما أمرتنى به أو بدلا منه بتأويل قلت بامرت اذ القول الحقيقى لا يعمل فى العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشرى كونها مفسرة بتأويل قلت بامرت واستحسنه فى المغنى قال وعلى هذا فشرطهم فى المفسرة أن

(وليس أن يبدل) منه (بالمرضى) لامتناع أنا الضارب زيد نعم الفراء يجيزه فيجيز الابدال (تنبيه) يتعين أيضا العطف و يمتنع الابدال فى نحو هند ضربت زيدا أخاها او زيد جاء الرجل أخوه لان البدل فى التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الاولى بخلاف العطف (خاتمة) يفارق عطف البيان البدل فى ثمان مسائل * الاولى ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق وأما قول الزمخشرى ان أن اعبدوا الله بيان للهاء فى الا ما أمرتنى به

(قوله دعوى الخ) ان سلم ان الثانى فى البدل مقصود أيضا فالفرق حينئذ جلى وقولهم دون متبوعه أى ليس مقصودا بالذات وان منع اتجه عدم الجلاء لكنه خلاف اجماعهم وان جعل الاثنين مقصودين فى العطف والبدل منع على ان هذا سوء ظن بالائمة

لا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بان الله لا يقول ربى وربكم وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذى أمر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى وقت خطابه قومه على حد انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون مقول الله اعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم وعنهم بالخطاب (قوله فردود) أى بما تقدم من كونه نظير النعت فى المشتق فيجعل بدلا أو خبر مبتدا محذوف وانتصر الدمامينى للزمخشرى ورجح جواز كونه عطف بيان قال ولا يلزم من كون شئ نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه الا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ مع أن الكسائى يجيز نعت الضمير (قوله أنه لا يكون جملة) يشكل عليه ما ذكره أهل المعانى فى الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وكما يشكل على هذا يشكل على قوله انه لا يكون تابعا للجملة (قوله بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه) هو كون الثانى معه زيادة بيان كما فى قراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أى تبعا لابن الطراوة واحتجوا بان الشئ لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلا من البدل وعطف البيان مبين لمتبوعه وان كان التبيين فى البدل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفى عطف البيان مقصودا بالذات وبمفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع اذا كان معه زيادة كالبدل (قوله ما ينبنى على هاتين) فينبنى على السابعة امتناع بدلية نحو بعمرو وبشر فى يا غلام يعمر وأنا ابن التارك البكرى بشر وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه فى هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل أخوه وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من القصور

﴿عطف النسق﴾

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهى اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اهـ والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى ان النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والاضافة لادنى ملابسة أى عطف اللفظ الذى جئ به على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة أقسام * أحدها العطف على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد بجر زيد لان من الزائدة لا تعمل فى معرفة * الثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز والصواب الرفع على اضمار مبتدا * الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم واما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائما ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجر والفرق بين القسمين الاخيرين ان العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره (قوله تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا أى معطوف النسق تال مع حرف متبع اهـ فاشار الى أمور ثلاثة لا تخفاك (قوله بحرف) ولو تقدير الان حذف العاطف جائز نبه المصنف نظما ونثرا وان لم يكن المقام مقام سرد الاعداد على ما أفاده البهوتى (قوله متبع) أى موضوع للاتباع وهو تشريك الثانى مع الاول فى عامله غزى (قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها) أى وما عدا عطف البيان المسبوق باى التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون لان هذا أيضا انما يخرج بقوله متبع أى محصل للاتباع نعم ان جعلت الباء فى قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسبوق باى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح

فمردود * الثانية أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره كما مر * الثالثة أنه لا يكون جملة بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك كما سيأتى * الرابعة أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل * الخامسة أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل * السادسة أنه لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر * السابعة أنه ليس فى نية احلاله محل الاول بخلاف البدل * الثامنة أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل وقدمر قريبا ما ينبنى على هاتين وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابه ان شاء الله تعالى والله أعلم

﴿عطف النسق﴾

(تال بحرف متبع عطف النسق) فتال أى تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها ومتبع يخرج نحو مررت بغضنفر أى أسد فان أسدا تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق

(قوله لنا معه) قدح فى الاصطلاح

بل بيان لان أى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وخواص التمريف للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كاخصص بودوثناء من صدق) فثناء تابع لود بالواو وهى حرف متبع (فالعطف مطلقا بواو) و (ثم) و (فا) و (حتى) و (أم) و (أو) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى ٦٠ قوله مطلقا (كفيك صدق و وفا) وهذا ظاهر فى الاربعة الاول وأما أم وأو فقال المصنف أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ لا فى المعنى والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى مالم يقتضيا اضرابا لان القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بان الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بام وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك أو غيره أما اذا اقتضيا اضرابا فانهما يشركان فى اللفظ فقط وانما لم ينبه عليه لانه قليل (وأتبعت لفظا فحسب) أى فقط بقية حروف العطف وهى (بل ولا) و (لكن كلم يبدامرؤ لكن طلا) وقام زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو والطلا الولد من ذوات الظلف ﴿تنبيه﴾ اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى حتى وأم ولكن أما حتى فذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب الى أنها بمعنى الهمزة فاذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أم عمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى وأكثر النحويين والثانى أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغى أن يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو * والثالث ان العطف بها وأنت مخير فى الاتيان ان

لم يجر على هذا الوجه (قوله بل بيان) أى عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف الا هذا (قوله ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك ورده الدمامينى بان العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا اذا صح الكلام بدونه كما فى الاخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما فى أشكو اليك بثى وحزنى اذ يصح حذف الواو فيصير الثانى توكيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد ترد زائدة بين المبتدا والخبر تأكيدا للاتحاد وزيادة فى البيان كما قاله السيد الجرجانى مثال ذلك قول صاحب المغنى وقالوا التقدير فى قوله تعالى أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أى كمن ينعم فى الجنة اهـ فزاد أى بين المبتدا وهو التقدير بمعنى القدر والخبر وهو كمن ينعم فى الجنة وتكلف الدمامينى جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا دل على أن ثم مقدرا فسره بقوله أى كمن ينعم فى الجنة فاحرص على هذه الفائدة تنفعك فى مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر أى استقر حالة كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو جائز عند الاخفش والمصنف ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهى ثلاثة أقسام ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالاثبات والنفى اذ ما قبل بل ولكن منفى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو أربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو فان قلت الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط قلت هى مشركة فى المعنى أيضا قطعا لان العطف فى مثل وأرجلكم بالخفض انما هو على الوجوه ولكنك ناسبت فى الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة أفاده ابن هشام (قوله كفيك صدق و وفا) لا حاجة اليه بعد قوله كاخصص الخ (قوله والصحيح أنهما يشركان الخ) الخلاف لفظى لان القائل بعدم تشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لان الاستقرار فى الدار مثلا انما هو ثابت لاحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى ما يفيده أم من احتمال كل من متعاطفيها الثبوت استقراره فى الدار وانتفائه عنه وصلاحية كل منهما له أفاده الشاطبى (قوله مالم يقتضيا اضرابا) أى فانهما حينئذ يشركان فى اللفظ فقط كما سيأتى (قوله لانه قليل) أى ولان اطلاقه مقيد بما يأتى فى كلامه فلا اعتراض (قوله والطلا) أى بفتح الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كذا فى القاموس (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا وهى اما بالكسر وأى والا وأين وكيف وهلا وليس (قوله ليست بحرف عطف) أى بل حرف ابتداء (قوله وانما يعربون ما بعدها باضمار) أى باضمار عامل ففى نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك يضمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتدائية (قوله فالمعنى أعمرو قائم) أى فيكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفى النصب والجر يقدر المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) فرض فى المغنى الخلاف فيما اذا وليها مفرد قال فان وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء الخ وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اهـ والواو على قول ابن أبى الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الا بالواو) أى لا تستعمل عاطفة الا مطلقا بدليل قوله

ان ابن ورقاء لاتخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذى بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) ففى نحو ما كان محمد الآية يجعل رسول معطوفا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتى فى الشرح رد هذا القول بان متعاطفى الواو المفردين لايختلفان بالايجاب والسلب وسيأتى رد هذا الرد (قوله ووافق فى التسهيل يونس) أى فى مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة حذف بعضها (قوله فاعطف بواو) وترد للاستئناف نحو لنبين لكم ونقر فى الارحام (قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بانها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد قال الشنوانى ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعى وما نحن فيه اصطلاح لغوى اه والمراد بالجمع الاجتماع فى الحصول فى عطف الجمل التى لامحل لها من الاعراب وفى نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات فى غير ذلك لا الاجتماع فى زمان أو مكان فان قلت لو لم يؤت بالواو فى نحو قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوما فما فائدة الواو فى عطف الجمل التى لامحل لها قلت قال الدمامينى فائدتها فى ذلك النص على حصول المضمونين معا اذ لولاها لكان حصولهما ظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثانى فقط بان يكون الاول غلطا والثانى اضرابا عنه اه باختصار وكونها للجمع مطلقا أحد قولين والثانى انها للجمع فى المفردات فقط والاول أوجه (قوله وحكى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضى عن الكسائى وابن درستويه همع (قوله قال فى التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعمالها فى الامور الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها فى المعية أكثر وفى تقدم ماقبلها كثير وفى تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بارجحية وللتقدم ماقبلها برجحان وللتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما فى التصريح تحقيق للواقع لاقول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدمامينى يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها فى ذلك نحو سواء على أقمت أم قعدت فانها عاطفة على مالايغنى اه قال فى التصريح أجيب عنه بان هذا كلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء على القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو وقاله الموضح فى الحواشى اه واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكما ذكر الناظم منها ثلاثة عطف مالايغنى متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقى معموله ذكر هذا فى قوله آخر الباب وهى انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله * الرابع عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه * الخامس عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا * السادس فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا * السابع جواز تقدمها مع معطوفها فى الضرورة نحو * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * وقيل لاتختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك * الثامن جواز العطف على الجوار فى الجر خاصة نحو وأرجلكم فى قراءة من جر * التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت * العاشر ايلاؤها لا اذا عطف مفردا بعد نهى نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفى نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفى نحو ولا الضالين * الحادى عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة * الثانى عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو مررت برجلين كريم وبخيل * الثالث عشر عطف العقد على النيف اذا وقعا دفعة كاحد وعشرين فان تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين * الرابع عشر عطف ماحقه التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد فى يوم واحد * الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية فى الخاص فيشاركها فيه حتى نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية وموت الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص الكل والجزء * السادس عشر العطف

بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ماقبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الاكثرين ووافق فى التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه (فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقا) فالاول نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم والثانى نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك والثالث نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع وذهب بعض الكوفيين الى أنها ترتب وحكى عن قطرب وثعلب والربعى وبذلك يعلم أن ماذكره السيرافى والسهيلى من اجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على ان الواو لاترتب غير صحيح * (تنبيه) قال فى التسهيل وتنفرد الواو بكون متبعها فى الحكم محتملا للمعية برجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة (واخصص بها) أى بالواو (عطف الذى لايغنى * متبوعه) أى لايكتفى الكلام به (كاصطف هذا وابنى) وتخاصم زيد وعمرو وجلست

التلقيني من المخاطب نحو قال ومن كفر * السابع عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله * الثامن عشر والتاسع عشر العطف فى التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة * العشرون عطف أى على مثلها نحو * أبي وأيك فارس الاحزاب * الحادى والعشرون صحة حكاية العلمين مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو ومن زيدا وعمرا فانهم شرطوا فى حكاية العلم أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو وعد فى التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الاول لمزية فى المعطوف نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذى اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو هذا ملخص ما فى حاشية شيخنا ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها فى ذلك على الصحيح نحو مات كل أب لى حتى آدم كما سيأتى وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقى معموله يرد عليه ما سيأتى أن الفاء تشاركها فى ذلك نحو اشتريته بدرهم فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما فى التسهيل من أن أو كالواو فى ذلك بل مال الدماميني الى أن الفاء أيضا كالواو فى ذلك كما سيأتى وقولنا فيما تقدم اذا عطفت مفردا بعد نهى الخ قال فى المغنى ولم تقصد المعية فلا يجوز زما اختصم زيد ولا عمر ولانه للمعية وأما وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس اه وانما قرنوا الواو بلا فى نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا لافادة نفى القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهى عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفى أو النهى بحال الاجتماع وقولنا ما حقه التثنية أو الجمع أى ما الاصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافى ما فى التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر مثال الاخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه محمد ومحمد فى يوم واحد أى محمد ابنى ومحمد أخى (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد قاله ابن برى وغيره وبه يرد منع الحريرى لذلك دنوشرى (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وانما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول فحومل) الدخول بفتح الدال وحومل موضعان (قوله بين أماكن الخ) أى فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما (قوله والفاء للترتيب) أى المعنوى وقد تكون للترتيب الذكرى وأكثر ما يكون فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذى انحط عليه كلام سم فى الآيات البينات أنه ليس المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيئين مثلا فى الذكر لان هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور فى الذكر أى بيان أن المذكور أولا حقه أن يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتأمل اه وقد تكون فى غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذكر ذم الشئ أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره وأما الفاء من فأخرجهما من قوله تعالى فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه فللترتيب المعنوى ان رجع ضمير عنها الى الشجرة أى أوقعهما فى الزلة بسبب الشجرة وللذكرى ان رجع الى الجنة أى أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذى كانا فيه هو الجنة فاين التفصيل الا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله الدماميني (قوله باتصال) أى معه وهو فى كل شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان طالت (قوله أى بلامهلة) بضم الميم أى تأخر كذا فى المصباح وغيره (قوله نحو أماته فاقبره) لا يقال الاقبار مسبب عن الاماتة فالفاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع الشارح يوهم خلافه لانا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الاول

بين زيد وعمرو ولا يجوز فيها غير الواو وأما قوله بين الدخول فحومل فالتقدير بين أماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون (والفاء للترتيب باتصال) أى بلامهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو أماته فاقبره وكثيرا ما تقتضى أيضا التسبب

(قوله فلا ينافى) فيه أنه سبق فى بحث المثنى أن الفصل مطلقا مانع من التثنية على أن المنافاة ممكنة فى قوله عطف ما الخ ولك دفعها بان المراد حقه بالنسبة لغير الواو تدبر

(قوله

(قوله ان كان المعطوف جملة) أى أو صفة نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون الآية وقد تجيء فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وفى المغنى وشرح الدمامينى عليه أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو زيد الصابح فالغانم فالآيب أى الذى أغار على القوم صباحا فغنم فآب أى رجع وجالس الازهد فالاورع و ولد لزيد الشاعر فالكاتب و رحم الله المحلقين فالمقصرين اه بتلخيص وايضاح (قوله وأما نحو أهلكناها الخ) ايراد على الترتيب لان مجيء البأس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثانى اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراده لانه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة والا فغسل الرجلين بتمامهما ليس قبل الوضوء فتفطن (قوله فالمعنى أردنا الخ) أو يقال الفاء فى الآية والحديث للترتيب الذكرى اه تصريح أى لان ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها (قوله وأما نحو فجعله الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يتصل باخراجه (قوله فالتقدير فمضت مدة الخ) أى فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب الاخراج وأجيب بانه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل ذكره الرضى والسعد وجعلا منه فتصبح الارض مخضرة قال فى المغنى وقيل الفاء فى هذه الآية يعنى آية فتصبح الارض مخضرة للسببية لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدمامينى الحق ان الاصل فى الفاء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب اذ السبب التام لدخول الجنة فى المثال مجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز اه باختصار (قوله أو أن الفاء نابت عن ثم) و يقال التعقيب فى كل شيء بحسبه قال فى الهمع قيل ترد الفاء للاستئناف نحو * لم تسأل الربع القواء فينطق * أى فهو ينطق اذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقيق أنها فى مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم) و يقال فم وثمت وثمت قاله فى التسهيل (قوله كقوله كهز الخ) فان الهز متى جرى فى أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله فى المغنى واعترضه قريبه فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة والردينى صفة للرمح نسبة الى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين كذا فى التصريح والاعتراض أقوى من الجواب والهز مصدر بمعنى اهتزاز كما فى العينى مضاف الى فاعله والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح (قوله وأما نحو الخ) وجه الايراد فى الآية الأولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية ان ايتاء موسى الكتاب قبل توصية هذه الامة بالمشار اليه وفى البيت واضح دمامينى (قوله هو الذى خلقكم الخ) التلاوة هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فما قيل فى الآية الاولى أن العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل الخ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء وهذه الاجوبة أنفع من جواب الشارح لانها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخى بين الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا فى المغنى قال الدمامينى و وجه الترتيب الاخبارى فى البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه أن السيادة لما سرت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كان سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد فثم فى

ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وأما نحو وأهلكناها فجاءها بأسنا ونحو توضأ فغسل وجهه و يديه الحديث فالمعنى أردنا اهلاكها وأراد الوضوء وأما نحو فجعله غثاء أى جافا هشيما أحوى أى أسود فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى (وثم للترتيب بانفصال) أى بمهلة وتراخ نحو فأقبره ثم اذا شاء أنشره وقد توضع موضع الفاء كقوله كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب * وأما نحو هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما وقوله

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وأنه يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك وأجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد أن

(قوله الاربعة) فيه نظر (قوله اذا كان الخ) فيه أنه عنده قوله ومسح الخ تدبر (قوله وأجيب) يرجع لقولهم التعقيب الخ (قوله الحق) بل الحق خلافه لاخراج مثاله

البيت للترتيب الرتبي لا الخارجي ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال * ثم ساد قبل ذلك جده * لامكان ان يحمل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا في السيادة الرتبية والخارجية ويكون الاتيان بثم نظرا الى السيادة الرتبية وقوله قبل ذلك نظرا الى السيادة الخارجية لان سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجيتين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بان هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجاب سم عنه بان اسم الاشارة راجع الى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا أدق فاعرفه (قوله أتاه السودد) قال في القاموس السود والسودد والسؤدد بالهمز كقنفذ السيادة اه والسين مضمومة في الاولين أيضا كما ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبي العز العجمي ويصرح بضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح الدال في سودد زائدة لالحاق بنائه ببناء جندب وبرقع اه لان أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية في قوله * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي * والفاء في قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عند من جعل كفروا به جواب لما الاولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كما في الدماميني وعزاه في الهمع للكوفيين أيضا ومثل باية حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسلما وتله للجبين وناديناه فاحدى الواوين فيهما زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى في الآية الأولى جاؤها حال فتح أبوابها اكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح (قوله بما رحبت) أي مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أي من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه أي وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق وارادة النفس وكأن الثاني هو المراد في البيت يقول أصبح مريدا الشئ وأمسي تاركا له يقال عدا فلان هذا الأمر اذا تجاوزه وتركه اه دماميني قال الشمني وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية

أراني اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشمني وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال كذا رواية أبي بكر ثم قال يقول ان لي حاجة لا تنقضي أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أي فرج الله عنهم أو لجؤا الى الله ثم تاب الخ فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما في ثم تاب الله عليهم ليتوبوا وبمعنى قبول توبته قال الشمني وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما في قوله تعالى ألم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستأنفة لان اعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا في المغني (قوله واخصص بفاء الخ) وفي التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي والترتيب في مثله ذكري لا معنوي لاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف في كلام الناظم (قوله فيغضب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فنكتة الابراز دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ في كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لانه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشري وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب فالاقتصار على الاول تقصير وفاعل يغضب على الأخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي (قوله فكان الاولى الخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين * الاول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسئلتي الصفة والخبر لا تتفرع على جريان الحكم في عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر التفريع

الجد أتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن (تنبيه) زعم الاخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة وقول زهير

أراني اذا أصبحت أصبحت ذا هوى
فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (واخصص بفاء عطف ما ليس) صالحا لجعله (صله) لخلوه من العائد (على الذي استقر أنه الصله) نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وعكسه نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد فكان الاولى أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن

جاتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسئلتي الصلة المذكورتين والصفة نحو مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكي والخبر نحو زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

ويشمل أيضا مسئلتي الحال ولم يذكره نحو جاء زيد يضحك فتبكي هند وجاء زيد تبكي هند فيضحك

٦٥ فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها وذلك لما فيها من معنى السببية (بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذي تلا) أي للعطف بحتى شرطان الاول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل نحو أكلت السمكة حتى رأسها وأعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها

فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله * والثاني أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم
تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

﴿تنبيهات * الاول﴾ بقي شرطان آخران أحدهما أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى أنا ذكره ابن هشام الخضراوي

قال في المغني ولم أقف عليه لغيره وثانيهما أن يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لانه لابد أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم

بالنسبة اليهما * الثاني أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسئلتي كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل (قوله يحسر الماء) بحاء وسين مهملتين من بابي ضرب وقتل كما في المصباح أي يرتفع وينزاح وقوله يجم بضم الجيم وكسرها أي يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى أن يقول كما في التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام في قوله سابقا ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسئلتي الحال كما قال ولم يذكره أي في التسهيل اللهم الا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لانها صفة في المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أي نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بان يكون جزأ منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أي في شدة الاتصال (قوله فعلى تأويل ألقى ما يثقله) أي تأويل ألقى الصحيفة والزاد بالقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالاوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثاني أن يكون غاية الخ) والتحقيق كما في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب لي حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم أو أقواهم (قوله بزيادة أو نقص) أي معنويين كمثالي الشارح أو حسيين نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف ونحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة (قوله حتى الكماة) جمع كمي على غير قياس وهو كما في القاموس الشجاع أو لابس السلاح (قوله بقي شرطان آخران) زاد في التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا) قال الحفيد لان معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا في أنه عين الاول لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اه وما ذكره في ضمير الغيبة ليس على اطلاقه فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى اياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الاول لان ما كان عينا ليس بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا ضميرا (قوله الخضراوي) نسبة الى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الاندلس دماميني (قوله مفردا) لو قال اسما لكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه (قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئي ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم (قوله ولا يتأتى ذلك الا في المفردات) اعترضه الدماميني بانه لو قيل فعلت معزيدما أقدر عليه حتى خدمته بنفسي كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعاني بان الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وأقره الشمني وأجاب عنه البعض بان البعضية في المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمني وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابقي ولا بعضية فيه ويرد بان زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقي بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر (قوله تكل) أي تتعب والمطي اسم جنس جمعي لمطية وهي الدابة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أي وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها قاله الدماميني (قوله فيمن رفع تكل) والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهي الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كلال مطيهم معنى والذي يظهر لي

معطوفة بحتى على سريت بهم * الثاني حتى بالنسبة الى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري قال الشاعر

رجالى حتى الاقدمون تمالؤا
على كل أمر يورث المجد والحمدا

* الثالث اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور الأحسن اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز تلزم اعادته للفرق وقيده الناظم بان لا يتعين كونها للعطف نحو اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره فان تعين العطف لم تلزم الاعادة نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله

جود يمناك فاض فى الخلق حتى
بائس دان بالاساءة دينا

* الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن الا فى باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد أو ابتدائية وضربته تفسير وقد روى بهما قوله حتى نعله ألقاها وبالرفع أيضا على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره اه (وأم بها اعطف اثر همز التسوية) وهى الهمزة الداخلة

ان تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سريت بهم تقديره وسريت بهم حتى الجياد الخ فلا يرد انه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها قاله الدماميني (قوله معطوفة بحتى) والصحيح أنها ابتدائية فى الموضعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أى الى عدمه بدليل مابعده والمراد الترتيب الخارجى فلا ينافى أنها للترتيب الذهنى كما مر بيانه (قوله تمالؤا) أى اجتمعوا (قوله وقيده الناظم) أى قيد اللزوم قال فى المغنى وهو حسن (قوله بان لا يتعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول الى محلها كانت محتملة للامرين والا تعينت للعطف (قوله نحو عجبت من القوم الخ) انما لم يصح الجر فى المثال والبيت لعدم صلاحية الى فى موضع حتى ولكون مابعدها ليس آخرا ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما فى المغنى وشراحه كما قاله شيخنا وناقش الدمامينى فى التعليل الاول بانه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون العجب فى المثال انتهى الى البنين وفيض الجود فى البيت انتهى الى البائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ثم البعضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال ان جعلنا الاضافة فى بنيهم على معنى من التبعيضية وعليه يحمل قول المغنى انهم بعض القوم فان جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنيهم فيهم فافهم (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالاساءة دينا بكسر الدال أى تدين بالاساءة تدينا أى جعل الاساءة دينه لتكرر رها منه كثيرا (قوله فالجر أحسن) لقلة العطف بحتى حتى أنكره الكوفيون كما مر (قوله الا فى باب ضربت القوم الخ) أراد ببابه أن يقع بعد الاسم التالى حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كما فى المغنى فان اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر (قوله حتى زيدا الخ) أى اذا كان زيد آخر القوم ليوجد شرط جواز الجر (قوله فالنصب أحسن الخ) علله فى المغنى بان الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف مايقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل وقال شيخنا الظاهر لم كان غير الجر فى هذا الباب أحسن اه وقد توجه الاحسنية بان فى النصب مشاكلة الضمير لمرجعه فى الاعراب (قوله وضربته توكيد) أى لضربت زيدا الذى تضمنه قولك ضربت القوم لدخول زيد فى القوم لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تاكيدا لضربت القوم بل لزيد (قوله بهما) أى الجر والنصب وعليهما فالقاها توكيد الا اذا جعلت حتى فى النصب ابتدائية وألقاها تفسير (قوله وأم بها اعطف اثر همز التسويه) أى بعدها ولا يجوز العطف باو وقياسا فقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا الان الصواب فيه الواو قاله فى المغنى ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت سهو وان قراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم من الشذوذ بمكان اه ونقل الدمامينى عن السيرافى أن سواء اذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بام واذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف باو قال الدمامينى وهذا نص صريح يقضى بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما فى الصحاح وقراءة ابن محيصن اه قال الشمنى ما فى المغنى هو مقتضى القياس اذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى ونقل الدمامينى أيضا عن سيبويه جواز العطف بعد ما أدرى وليت شعرى مع الهمزة بام وباو ثم قال والعجب من ايراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن فى العطف بعد همزة التسوية والفرض أن لا همزة فى شئ من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر ان لم تذكر وتوصل بذلك الى الرد اه ويوافق ما فى المغنى ما سيذكره الشارح عند قوله وربما حذفت الهمزة الخ ثم ذكر الدمامينى فى قول المغنى كقولهم يجب أقل الامرين الخ أنه يدفع الخطأ فى قولهم المذكور بجعل من بيانية لا أقل قال الدمامينى فان قلت فاوجه العطف باو والتسوية تاباه لانها تقتضى شيئين فصاعدا أو لاحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافى بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء على أو سواء على قيامك

(قوله حتى يرد) فيه ان الايراد متجه لان ماقبله ليس فى قوة قضايا اذ الفاعل اسم جمع تأمل (قوله قال الشمنى) حقه التأخير عن الاعتراض والجواب الآتيين واعلم أن كلام المغنى مبنى على ابقاء الكلام على ظاهره وحينئذ فاعتراض الدمامينى غير متجه ورد الشمنى صحيح لا يرد عليه بالتوجيه الآتى

أو

أو قعود لك بل سواء خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك اه وانما قال بمثل ذلك لان فرض كلام الرضى فى أم وقد أسلفناه مع زيادة فى الاستثناء ثم قال فى المغنى فان كان العطف باو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لانه اذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أحدهما عندك وان أجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة اه وما مر من أن ابن محيصن يقرأ باو وسيأتى فى الشارح عند قول المصنف وربما حذفت الهمزة الخ أنه يقرأ بام فحرره واعلم أن الظاهر أن التسوية فى قولنا سواء على أقمت أم قعدت مدلولة اسواء لا للهمزة وفى قولنا ما أبالى أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالى لا من الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها التأكيد التسوية فتدبر (قوله على جملة فى محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هى معها فى محل المصدر كذا فى يس وفيه نظر وهذا من مواضع تاويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول الجمهور ان ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف اليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومنها تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن كما قاله فى المغنى (قوله واست أبالى) أى أكترث فهو متعد بنفسه وقابى لان معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجملة بعده فى محل نصب والفعل معلق أفاده الدماميني وقد يتعدى أبالى بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوانى نقلا عن النووى وقوله أموتى ناء أى بعيد (قوله نحو سواء عليكم أدعوتموهم) أى الاصنام أى ونحو سواء على أزيد قائم أم قعد فتم التمثيل (قوله فقيل لا يجوز الخ) يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها فى قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وفى قول الشاعر واست أبالى الخ كما قدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع وفى نسخ اسقاط قوله واذا عادلت بين الجملتين الخ وهو أولى (قوله مغنيه) أى مع أم كما أشار اليه الشارح فقد حقق الدماميني أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط (قوله وتقع) أى أم المسبوقة بهمزة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وان أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا و بين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله و يتوسط بينهما الخ) ما لا يسئل عنه فى الاول المسند لان السؤال عن المسند اليه وفى الثانى بالعكس وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لام أن يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما و يلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وان شئت أخرت قائم لانه غير مسئول عنه واذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا أقائم زيد أم قاعد وان شئت أخرت زيدا لانه غير مسئول عنه وقس على هذا نقله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذى هو كما قاله نص فى أن ايلاء المسئول عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة (قوله أأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخى لا حقيقى ولا ينافيه قول الشارح بعد لان الاستفهام معها على حقيقته لانه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وان كان توبيخيا أو انكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتى وهو صريح فى أن الاستفهام الانكارى والتوبيخى يطلب جوابا وقد يمنع لان الاول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثانى بمعنى ما كان ينبغى أو لا ينبغى ولا يستدعى شئ من ذلك جوابا ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية توبيخى يردها أن تالى همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون صرح به فى المغنى وهذا منتف فى الآية فالظاهر أنه تقريرى فتأمل قال الدماميني ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اه وكالآية فى هذا قول زهير

وما أدرى واست اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشمنى أم فى البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه و بين الآية بان فعل الدراية معلق فى البيت والتعليق انما يكون عن جملة وهى هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا ويرد بان المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدرى أزيد أم عمرو فى الدار نعم ان قلنا الهمزة بعد نحو ما أدرى للتسوية

على جملة فى محل المصدر وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين وهو الاكثر نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية واسميتين كقوله

واست أبالى بعد فقدى مالكا
أموتى ناء أم هو الآن واقع

ومختلفتين نحو سواء عليكم أدعوتموهم الآية واذا عادلت بين جملتين فى التسوية فقيل لا يجوز أن يذكر بعدها الا الفعلية ولا يجوز سواء على أزيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة فى قوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة
بأهل القباب من عمير ابن عامر

(أو) بعد (همزة عن لفظ أى مغنيه) وهى الهمزة التى يطلب بها وبام التعيين وتقع بين مفردين غالبا و يتوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها أو يتأخر عنهما نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون و بين فعليتين كقوله

(قوله بين مفرد وجملة) فيه ان اسم الفاعل مع مرفوعه جملة كما سبق

وجب تقديره متعددا في البيت فقط لان همزة التسوية انما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتي بسط ذلك (قوله أهي) بسكون الهاء ولم يجئ بعد الهمزة الا في الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل للناظم وعادني أتاني والحلم بضمتين وتسكن اللام مايراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التي رآها في المنام فلما استيقظ قال أهي أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم باعتبار عادتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل و يوجد في بعض النسخ صدر البيت وهو * فقمت للطيف مرتاعا فأرقني * أي قمت لاجل خيال المحبوبة المرئي في النوم حالة كوني مرتاعا للقائه هيبة وأرقني أي أسهرني ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيأ محققا (قوله اذ الارجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أي يفسره سرت وانما كان هذا أرجح لانه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة وقال في التصريح لان الاستفهام بالفعل أولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل اه ومن ثم رجح النصب في أزيدا ضربته (قوله لعمرك ما أدري الخ) اى ما أدري أي النسبين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشعيث بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد المغني للسيوطي ومنقر ضبطه الدماميني والشمني بكسر الميم وفتح القاف وبالراء قالا وهو أي البيت هجو لشعيث أي لهذا الحي بانهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالالف لانه خبر لا نعت ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين (قوله فحذفت الهمزة والتنوين منهما) أي للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدماميني أن المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرته نظما ونثرا ومنع الصرف لارادة القبيلة ولا ينافيها الوصف بابن لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدماميني هذا وكان على الشارح أن يزيد ومختلفتين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون بناء على الارجح من فاعلية أنتم لمحذوف على مامر في أهي سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوي الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني (قوله متصلة) قال في الهمع ويؤخر المنفي فيها بنوعيها فلا يجوز سواء علي ألم يجئ زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام (قوله لا يستغنى باحدهما عن الآخر) أما في الحال الاول فلان المقصود الاخبار بالتسوية وهي لا تتحقق الا بينهما وأما في الثاني فلان المقصود طلب تعيين أحد الامرين فلابد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى أي ورجح هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى أم نفسها وعلى الاول راجع الى متعاطفيها وعورض بان الثاني انما يأتي في أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني أفاده في التصريح (قوله في افادة التسوية) أي في جملة افادة التسوية أي في الجملة التي تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة في هذه الجملة أنه يليها عديل مايلي الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ماتوهمه من ان كلا من الهمزة وأم له دخل في افادة التسوية فتدبر (قوله في النوع الاول) أي أم بعد همزة التسوية وقوله في النوع الثاني أي أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية الخ (قوله ليس على الاستفهام) اى بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجاز بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية اذ الامران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين اه وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للانكار الابطالي فيكون مابعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعيينا بالخلق الاول ومنه أليس الله بكاف عبده وألم نشرح لك صدرك لانها ابطلت مابعدها من النفي فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا انشائية ولهذا صح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفي ويظهر أن الهمزة في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وأنها مسلطة على مابعد العاطف أيضا وللانكار التوبيخي فيكون مابعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما وأتعبدون ما تنحتون وللتهكم نحو أصلواتك تأمرك أن نترك مايعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلاص زيد الاسير متعجبا وللاستبطاء نحو ألم يان للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعاني

فقلت أهي سرت أم عادني حلم
اذ الارجح ان هي فاعل بفعل محذوف واسميتين كقوله
لعمرك ما أدري وان كنت داريا
شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
الاصل اشعيث فحذفت الهمزة والتنوين منهما
(تنبيهان * الاول تسمى أم في هذين الحالين متصلة لان ماقبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام

المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان الاستفهام عن شئ يستلزم انتفاء علمه والانكار الابطالى يستلزم انتفاء وقوع الشئ المنكر والتوبيخ يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشئ المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل العجب والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة وللامر نحو أأسلمتم أى أسلموا وللتهديد كقولك لمن يسئ اليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على اساءته اليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أودب فلانا على اساءته الى وللتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب بما يعرفه من نفى أو اثبات ولا يشترط أن يلى الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازانى نحو أأنت قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على احتمال واغالم يورد بعد الهمزة فى الآيتين نفس المقرر به دفعا التهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعانى الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم المسؤل عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد يستلزم طلب ترك الشئ المهدد عليه والتقرير السابق طلب الاقرار وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو أضربت زيدا أى انك ضربته ألبتة قاله السعد والجامع ترتب ثبوت الحكم أما فى هذا التقرير فظاهر وأما فى الاستفهام فلانه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت فعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله فى الثانى قليل بالنسبة للاول كما أشار اليه فى شرح التلخيص والغير ذلك وهل تشارك الهمزة فى الانكار الابطالى نحو هل من خالق غير الله والتقرير نحو هل ثوب الكفار هل فى ذلك قسم لذى حجر والامر نحو فهل أنتم منتهون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على المغنى لكن فى المغنى فى بحث هل أنها تختص عن الهمزة بان يراد بها النفى ولهذا جاز هل قام الازيد دون أقام الازيد ولا ترد الهمزة فى نحو أفاصفا كم ربكم بالبنين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لانها للانكار على مدعى الاصفاء ويلزم منه النفى لا أنها للنفى ابتداء وقد يكون الانكار توبيخا بمعنى ما كان ينبغى فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل فتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعى وقوع الشئ ويلزمه النفى وانكار على من أوقع الشئ ويختصان بالهمزة وانكار وقوع الشئ وهذا معنى النفى وتختص به هل عن الهمزة اه باختصار وربما استعير لهذه المعانى غير الهمزة وهل من أسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب فى كيف تكفرون بالله والابطال فى ومن يغفر الذنوب الا الله والتقرير فى وما تلك بيمينك ياموسى قرره ليقول هى عصاى نقله السيوطى عن أبى البقاء وما ذكرته من توجيه الاستعارة فى المعانى المذكورة هو ما ظهر لى فاعرفه وفى شرح المغنى للدمامينى أن استفهام العارف المتجاهل حقيقى بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعنى أن جملة سواء على أقمت أم قعدت وجملة لست أبالى أمات زيد أم عاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام فى قولنا ما أدرى أعمرى طويل أم قصير أما مجموع ما أدرى أعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا التحقيق (قوله وليست تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية فى الامرين وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للنفى فى الامرين (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) أى غالبا أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن الزمخشرى جوز فى قوله تعالى فى سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة مقدرا قبلها معادلها أى أتدعون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه للانكار التوبيخى وفى قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما فى المغنى ولم يتعقب واحدا منهما أفاده الشمنى لكن الاظهر كون الهمزة فى الآية الاولى أيضا تقريرية فتأمل (قوله الا بين جملتين) أى غالبا فلا ينافى ما قدمه من أنها عادلت بين مفرد وجملة كما فى قول الشاعر * سواء عليك النفر أم بت ليلة * (قوله قد بان لك) أى من الضابط السابق والاستشهاد بقوله ولست أبالى الخ (قوله وما أدرى الخ) أنت خبير بان الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون وبقول الشاعر لعمرك ما أدرى الخ أى لا أدرى جواب هذا الاستفهام وهذا هو الاقرب عندى ومثل ما أدرى ليت شعرى ولا يحضرنى ونحو ذلك ثم رأيت الدمامينى على المغنى استظهر ما قلته مؤيدا

وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا فى تأويل المفردين الثانى قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالى وما أدرى وليت شعرى ونحوهن (وربما

له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالى وتصرفاته متعقبا بذلك ما فى المغنى من التعميم الذى جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال الى أنها للاستفهام بعد ما أبالى أيضا كما يفيده ما مر عن الدماميني من كونه قلبيا معلقا عن العمل فى الجملة بعده والمعنى لا أفكر فى جواب هذا الاستفهام فتأمل (قوله حذفت الهمزة المذكورة) أى الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالمثالين الآتيين قال الفارضى وندر حذف أم ومعطوفها كقوله

دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غى واذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت زيدا التقدير أضربت زيدا اه وقوله التقدير أرشد أم غى بحث فيه فى المغنى بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفى الرضى خلافه اه وعليه يكون ذكرها هنا استطرادا بالتتميم أقسام أم ثم رأيت فى الدماميني ما يفيد أن فى كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا فى مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف فى المفرد قليلا لسمع من كلامهم ان هناك لابلا أم شاء وفى الجمل كثيرا وجماعة للعطف فى الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله وقت) الضمير فيه وفى قيدت وخلت راجع الى أم فى قوله وأم بها اعطف الخ والمراد بها ثم لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس فى الكلام استخدام ولا شبهه وان زعمه شيخنا (قوله ان تك مما قيدت به خلت) صادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالانكار أى النفى نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد الآية والتقرير أى التثبيت أى جعل الشئ ثابتا نحو أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا الآية كذا فى الدماميني عن الناظم وأبى حيان وقد ينافى ما مر عن البهوتى والشمنى ولو قيل ان التقرير نفى أعنى المطلوب به اقرار المخاطب كالحقيقى لاشتراكهما فى طلب الجواب لكان وجها فتدبر (قوله ولا يفارقها حينئذ) أى حين اذ خلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو أم تريدون أن تسألوا رسولكم (قوله أى بل أهى شاء) كأنه فى حال بعده عنها جزم بأنها ابل فلما قرب منها رآها صغيرة فاضرب مستفهما عن كونها شاء وكأم فيه أم فى نحو أعندك زيد أم عندك عمرو فقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فاضرب عن الاول واستفهم عن كون عمرو عنده (قوله لا تدخل على المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة (فائدة) تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى أولم ينظروا أفلم يسيروا أثم اذا ما وقع فالجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وان الهمزة كانت بعد هذه الاحرف فقدمت على العاطف تنبيها على أصالتها فى التصدير والزمخشرى ان الهمزة فى محلها الاصلى والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفى دعوى الزمخشرى حذف الجملة وفى دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو أم له البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لكان الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا نقله فى المغنى عن ابن الشجرى قال والذى يظهر قول الكوفيين لانه يلزم البصريين دعوى التأكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذى هو جند لكم قال الدماميني والتحقيق ان أهل البلدين متفقون على أن أم تجىء للاضراب المجرد وانما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو أمر

حذفت الهمزة) المذكورة (ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن) كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم وكما مر من قوله شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر وهو فى الشعر كثير ومال فى شرح الكافية الى كونه مطردا (وبانقطاع وبمعنى بل وفت) أى تأتى أم منقطعة بمعنى بل (ان تك مما قيدت به) وهو أن تكون مسبوقة باحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا (خلت) ولا يفارقها حينئذ معنى الاضراب وكثيرا ما تقتضى مع ذلك استفهاما اما حقيقيا نحو انها لابل أم شاء أى بل أهى شاء وانما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفا لكونها لا تدخل على المفرد أو انكاريا نحو أم له البنات أى بل أله البنات وقد لا تقتضيه البتة نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى اذ لا يدخل استفهام على استفهام ونحو لا ريب فيه من

لفظى (قوله أم يقولون افتراه) انما لم تقتض الاستفهام هنا وفى البيت لعدم احتياج المقام اليه لكن جعل الدمامينى معنى الآية بل أيقولون على الانكار التوبيخى (قوله فى المتصلة والمنقطعة) ﴿فائدة﴾ جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصودا بها نفى وقوع كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الاشياء كما فى قصة ذى اليدين وهل يجاب بنعم مقصودا بها اثبات كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم واذا توالت استفهامات بام المنقطعة فالجواب لاخيرها للاضراب اليه عما قبله فاعرف ذلك (قوله ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أى على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الاول فجملة أنا خير منه معطوفة على ماقبلها ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل أم تبصرون فاقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله فى المغنى وأورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم وأجيب بأن الاصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى ثم يصح أن يكون فى الآية اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المغنى أن أم فى الآية متصلة وبه صرح الزمخشرى فى الكشاف والذى نص عليه سيبويه أنها منقطعة فانه قال ماحاصله انه اذا كان مابعد أم نقيض ماقبلها فهى منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه فى تتميم الاستفهام الاول وانما يذكره الذاكر ليبين أنه عرض له ظن نفى أنه عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه وكذا فى الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستدعى أن يقال له نبصر أو لا نبصر فكان فى غنية عن ذكر مابعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن ابصارهم بعد ماظن أولا عدمه (قوله ابن جؤية) بالهمزة اسم أم الشاعر وهو فى الاصل تصغير جؤوة وهى حمرة تضرب الى سواد (قوله باو) تنازعه الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشمنى ليس المراد بها الشرعية لان الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أى صيغته وان لم يكن هناك طلب فى الاباحة كما وبعض صور التخيير فقول البعض اذ لا طلب فى الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو مقدرا) نحو ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أى ليفعل أى الثلاثة قال الشارح على التوضيح (قوله وماسواهما فبعد الخبر) صرح الشاطبى بان الذى يختص بالخبر الشك والابهام وأما الباقى فيستعمل فى الموضعين وكلام المغنى يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع فى التخيير) فان قلت قد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الآتى كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتى كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك اهـ مغنى وآية الكفارة فكفارته اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم) أى تقسيم الكلى الى جزئياته أو الكل الى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه فى التسهيل بالتفريق المجرد أى من الشك والابهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة اهـ وبه يعرف مافى كلام البعض (قوله والابهام) أى على السامع (قوله وجعل منه نحو وانا أو اياكم الخ) قال فى المغنى الشاهد فى الأولى ووجهه الشمنى بان اعتبار الابهام فى أحداهما يغنى عن اعتباره فى الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر اذ لا مانع من اعتباره فيهما وان كان اعتباره فى الأولى آكد وقال الدمامينى فى الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره فهو فى ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى اليه وقال بعضهم الشاهد فى الثانية لان الشرط تقدم كلام خبرى وهو انما يتحقق بقوله لعلى هدى لان ماقبله ليس كلاما وقد يقال ان لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثانى أو

رب العالمين أم يقولون افتراه وقوله
فليت سلمى فى المنام ضجيعتى
هنالك أم فى جنة أم جهنم
وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ﴿تنبيه﴾ حصر أم فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أنها تكون زائدة وقال فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جؤية
ياليت شعرى ولا منجى من الهرم
أم هل على العيش بعد الشيب من ندم
(خير) و(ابح) و(قسم باو وأبهم * واشكك)
فالتخيير والاباحة يكونان بعد الطلب ملفوظا أو مقدرا وماسواهما فبعد الخبر فالتخيير نحو تزوج زينب أو أختها والاباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع فى التخيير وجوازه فى الاباحة
والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف والابهام نحو أتاها أمرنا ليلا أو نهارا وجعل منه نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين

والشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم (واضراب بها أيضا نمى) أى نسب الى العرب فى قول الكوفيين وأبى على وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقوله كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ٧٢ * لولا رجاؤك قد قتلت أولادى وقراءة أبى السمال أو كلما عاهدوا عهدا بسكون الواو

ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين تقدم نفى أو نهى واعادة العامل نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ويؤيده أنه قال فى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى يعنى انه يصير اضرابا عن النهى الاول ونهيا عن الثانى فقط (وربما عاقبت) أو (الواو) أى جاءت بمعناها (اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أى اذا أمن اللبس كقوله قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * ما بين ملجم مهره أو سافع له وقوله فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل وقول الراجز ان بها أكتل أو رزاما * خويربين ينقفان الهاما وقوله وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل وبدل عنه وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أى ويزيدون هذا مذهب الاخفش والجرمى وجماعة من الكوفيين (تنبيهات * الاول) أفهم قوله وربما ان ذلك قليل مطلقا وذكر فى التسهيل ان أو تعاقب الواو فى الاباحة كثيرا وفى عطف المصاحب والمؤكد قليلا فالاباحة كما تقدم والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام فانما عليك نبى أو صديق أو شهيد والمؤكد

ابن

بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عن هما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وانما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كانه منغمس فى بحر لا يدرى أين يتوجه ومما ظهر لى أن الآية وان كانت للابهام ظاهرا الا أنها ترمز الى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الاولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه وبين الابهام أن المتكلم عالم بالحكم فى الابهام دون الشك غزى (قوله واضراب بها أيضا نمى) قيل انها حينئذ غير عاطفة كام الاضرابية على رأى الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما فى يس وقيل عاطفة وان كان بعدها جملة اذ العطف يكون فى المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم فى أم الاضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) أى سواء تقدمها نفى أو نهى أو لا وسواء أعيد العامل أو لا (قوله كانوا) أى العيال المذكورون فى البيت قبله وقوله أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا فى قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشدودة ولام آخره (قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات الا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة (قوله ونسبه) أى مجىء أو للاضراب بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين (قوله واعادة العامل) يعنى مع حرف النفى أو حرف النهى شمنى (قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تاتى للاضراب بشرطين (قوله أو سافع) أى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها قال الدماميني لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع اذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اهـ واستبعد لان الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما الا أنهم ثابت لهم احدى البينيتين (قوله فظل طهاة اللحم الخ) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وصفيف شواء مفعول منضج وهو ما فرق ووسع عن الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أى وطابخ قدير أى مطبوخ فى القدر ومعجل صفة قدير وقول العينى قدير معطوف على شواء غير ظاهر وان أقره شيخنا كما لا يخفى (قوله ان بها أكتل الخ) ضمير بها للارض المذكورة قبل وأكتل بفوقية مفتوحة ورزام براء مكسورة فزاى اسما رجلين وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشمنى وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى أنه اللص الابل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجمهور المانعين مجىء الحال من المبتدا فى الحال أو الاصل وينقفان بضم القاف من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمنى والسيوطى فيحتاج الكلام الى التجريد والهام اسم جنس جمعى لهامة وهى الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل وانما كانت أو فى البيت بمعنى الواو لقوله خويربين بالتثنية ولو كانت على بابها لاحد الشيئين لقال خويربا بالافراد (قوله أشرعت) بالبناء للمجهول أى صوبت نحو العدو وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله وبدل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو والفراء بمعنى بل فتكون للاضراب عن الاخبار بانهم مائة ألف بناء على حزر الرأى مع علمه تعالى بزيادتهم الى الاخبار عن تحقيق وبعض البصريين للابهام وقيل للشك مصروفا للرائى كذا فى المغنى بزيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوفة محذوف معطوف على ما قبله أى أو جماعة يزيدون اهـ وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو فى ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أى الى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أى سواء كانت أو للاباحة أو لا (قوله وذكر فى التسهيل أن أو تعاقب الواو) أى تجىء بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله فى الاباحة أى فى صورة الاباحة أى فى الصورة التى يظن أن أو فيها للاباحة أى لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وان لم تكن أو فى حالة كونها بمعنى الواو للاباحة لانها حينئذ للجمع وأو التى للاباحة لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن

نحو ومن يكسب خطيئة أو إثما * الثاني التحقيق ان أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها * الثالث زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع أحدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله * كما الناس مجروم عليه وجارم * وممن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية قال في المغني والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي اذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس * ثانيها الاباحة قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم افادة الاباحة قال في المغني أيضا والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو * ثالثها التخيير قاله بعضهم في قوله

قالوا نأت فاخترلها الصبر والبكا
فقلت البكا أشفى اذا الغليلي

أي أو البكا اذ لا يجمع بين الصبر والبكا ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر والبكا أي أحدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى واختار موسى قومه ويؤيده ان أبا علي الفارسي رواه بمن اهـ (ومثل أو في القصد اما الثانية * في نحو) تزوج (اما ذي واما النائيه) وجاءني اما زيد واما عمرو

﴿تنبيهات * الأول﴾ ظاهر كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو وليس كذلك فإنها لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له ان ورود أو لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الاباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة * الثاني ظاهره أيضا

ابن هشام وقوله كثيرا أي لانه يكثر ارادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا هو الذي أفهمه في هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمنا الاعتراض الاول ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة الا في معاقبة أو للواو في الاباحة وهذا لم يرده المصنف هنا اذ ذكره اياه فيما تقدم بقوله أبح والذي أراده هنا وجعله قليلا انما هو القسمان الاخيران الموصوفان في التسهيل أيضا بالقلة الثاني ما ذكره شيخنا وأقره أن الاباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة الى جعلها في صورة الاباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو في حال معاقبتها الواو في الاباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت * الثالث ما ذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا يوهم أن أو في الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاولى أن يقول تعاقب الواو في الاباحة لزوما وقد تعاقبها في غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التي يظن ان أو فيها للاباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون للاباحة في الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما وما هذا الا تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو اثما) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين العبد وربه والاثم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أي مجازا (قوله واما بقية المعاني الخ) ذكره في المغني قال ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوه بالمثالين المذكورين اهـ وأجيب بأن كلا من الصيغة وأو تدل على ما ذكر فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازاني في تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لأحد الامرين أو الامور وأن جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن (قوله فمستفادة من غيرها) أي معها وذلك لانها تفيد أحد الشيئين وغيرها يفيد امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازه اذا كانت للاباحة وهكذا وقوله من غيرها أي من القرائن (قوله وممن ذكر ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو في التقسيم أجود من أو فانه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اهـ وقد يقال ان له في المسألة قولين واعلم أن الكل من الواو وأو في التقسيم وجها الاجتماع الاقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا وان كانت الواو فيه أكثر (قوله قاله الزمخشري) وافقه الناظم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره في المغني كما قاله الدماميني وسبقهم الى ذلك السيرافي في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الاباحة (قوله لئلا يتوهم ارادة الاباحة) ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم ارادة التخيير (قوله ان هذا أمر) أي اذن (قوله قالوا نأت الخ) من الطويل ودخله الثلم وهو حذف فاء فعولن ويروى وقالوا لاثلم فيه حينئذ وقوله نأت أي بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق (قوله رواه بمن) أي بدلها (قوله اما) ذهب سيبويه الى أنها مركبة من ان وما وذهب غيره الى أنها بسيطة وهو الظاهر لان الاصل البساطة وقوله الثانية احتراز عن الاولى فانه لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ولكن لا مانع من نسبة المعاني للاولى أيضا لتلازمهما غالبا والثانية البعيدة (قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطلق القصد فشمل جميع المعاني المقصودة (قوله والعذر له) أي في الاطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أي حيث أطلق القصد فشمل العطف اذ هو مما يقصد (قوله

أنهـا مثل أو فى العطف والمعنى وهو ماذهب اليه أكثر النحويين وقال أبو على وابنا كيسان و برهان هى مثلها فى المعنى فقط و وافقهم الناظـم
وهو الصحيح و يؤيده قولهم انها مجامعة للواو ومـا والعاطف لايدخل على العاطف وأما قوله   يا ليتمـا أمنا شالت نعامتها *
أيمـا الى جنة ايمـا الى نار فشاذ وكذلك فتح همزتهـا وابدال ميمها الاولى ياء وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال ان قوله فى
القصد اشارة الى ذلك أى انهـا ٧٤ مثلها فى القصد اى المعنى لامطلقا سيمـا أنه لم يعـدها فى الحروف أول الباب وقد نقـل ابن عصفور
اتفاق النحويين على أنها ليسـت عاطفـة وانمـا أوردوها فى حروف العطف لمصاحبتها لهـا * الثالث مقتضى كلامـه انه لابد من تـكرارها وذلك غالب لالازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر مايغنى عنها نحو اما أن تتكلم بخـير والا فاسكت وقـراءة أبى وانا أو اياكم لاما على هدى أو فى ضلال مبين وقوله
فاما ان تكون أخى بصدق
فاعرف منك غـثى من سمينى
والا فاطرحنى واتخذنى
عدوا أتقيك وتتقينى
وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله
تلم بدار قد تقادم عهدها
واما بأموات ألم خيالهـا
أى اما بدار والفراء يقيس هـذا فيجيز زيد يقوم واما يقـعد كما يجـيز أو يقعد * الرابـع ليس من أقسام اما التى فى قوله فاما ترين من البشر أحدا بل هذه ان الشرطيـة وما الزائدة (وأول لـكن نفيا أو نهيا) نحـو ما قام زيد لـكن عمـرو ولا تضرب زيدا لـكن عمرا * تنبيه * يشترط لـكونها عاطفة مع ذلك ان يكون معطوفها مفردا وأن لاتقترن بالواو كما مثل وقد   ولم
سبق ما فى هذا الثـانى وهى حرف ابتداء ان سبقت بايجاب نحو قام زيد لـكن عمرو ولم يقم ولا يجـوز لـكن عمرو خلافا للـكوفيين أو تلتهـا جـملة
كقوله   ان ابن ورقاء لاتخشى بوادره * لـكن وقائعه فى الحرب تنتظر   أو تلت واوا نحو ولـكن رسول الله أى ولـكن كان رسول الله
وليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفى الواو المفردين لايختلفان بالايجاب والسلب (ولا * نداء أو أمرا أو اثبا تاتلا) لامبتدأ خبره تلا أو نداء
وما بعده مفعول بتلا وفى تلا ضمير هو فاعله يرجع الى لا والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو اثباتا

مثل أو فى العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله فى لـكن كما مر (قوله والعاطف لايدخل على العاطف) أى فالعاطف انما هو الواو الداخلة على اما (قوله وأما قوله الخ) ايراد على قوله لا وما (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لان النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجـلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامتـه (قوله وكذا فتح همزتها وابدال ميمها الخ) أى شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والافتح همزتها لغة تميمية وقيسـية وأسدية تصريح فضمـير ميمها يرجع الى المفتوحـة الهمزة كما فى البيت لاميم اما مطلقا وان ثبت الابدال مع الـكسر أيضا كما فى الدمامينى على المصنف (قوله أى المعنى) فيه اشارة الى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعـنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهـم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم فى العطف (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفـاق النحويين الخ) أى وان كان هذا النقل غير مسلم لما مر فى الشرح (قوله لمصاحبتها لهـا) أى لبعضـها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أى حيث قال الثانية فى نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لابد من تـكرارها) أى امالا بقيد كونها الثانية (قوله غثى من سميـنى) غثى من غثت الشاة غثا من باب ضرب أى ضعفت و يقال فى الـكلام الغث والسمين أى الردىء والجيد ولعـل المعنى فاعرف بك الردىء والجيـد منى لتبيينك لى الردىء وابعادك لى عنـه والجيـد واعانتك لى عليه ويوجد فى بعض النسخ بين البيتين

(فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر اليقين

وروى مؤخرا عنهما وهو المتجه قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين

لعمرك اننى وأبا رباح * على طول التجاور منذ حين
ليبغضنى وأبغضه وأيضا * يرانى دونه وأراه دونى

فلو أنا على حجر الخ يريد أنهما لشدة العداوة لايختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لافترق الدميان اهـ ثم رأيت فى الفارضى فى باب النسب أن العرب تقول ان دم المتباغضين لايجتمع اهـ (قوله وقد يستغنى عن الاولى) أى لفظا لاتقديرا دمامينى فقوله كما يجيز أو يقعد تشبيه فى مطلق الجواز اذ لايحتاج الى تقدير مع أو بخلاف اما ثم ذكر الدمامينى أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء يجيز الاستغناء عن اما الاولى لفظا وتقديرا واجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع الى النفس المذكورة فى البيت قبله من ألم اذا نزل وفى بعض النسخ تهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم اذا كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهد فيها (قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى) أى من الخلاف فى شرح قوله وأتبعت لفظا فحسب الخ (قوله وهى الخ) شروع فى محترزات الشروط فكان الاولى التعبير بالفاء (قوله ولا يجوز لـكن عمرو) أى على أن عمر ومعطوف كما فى التوضيح أما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز (قوله أو تلتها جملة) أى أو سبقت بنفى لـكن تلتها جملة فلا ينافى أن المسبوقة بايجاب لايتلوها الا الجملة (قوله ورقاء) اسم رجل بوادره جمع بادرة وهى الحدة تصريح (قوله أى ولـكن كان رسول الله الخ) حاصـله أن لـكن حرف استدراك لاعاطفة والواو هى العاطفة لجـملة حذف بعضها على جـملة وهذا مذهب المصنف وتقدم فى الشرح بقية الاقوال وقد يستشكل العطف بان قضية كون لـكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لاعطفها بالواو و يجاب بان المراد بكونها حرف ابتـداء أنها غير عاطفة للجـملة فلا ينافى عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفى الواو المفردين الخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما فى ذلك نحو قام زيد

أي للعطف بلا شرطان أحدهما افراد معطوفها والثاني أن تسبق بأمر أو اثبات اتفاقا نحو اضرب زيدا لا عمرا وجاءني زيد لا عمرو أو نداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن أخي لا ابن عمي قال السهيلي وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني زيد لا رجل وعكسه ويجوز جاءني رجل لا امرأة وقال الزجاجي وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ويرده قوله

كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوف لا عقاب القواعل

(تنبيهات * الاول) في معنى الامر الدعاء والتحضيض * الثاني أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا قائم * الثالث فائدة العطف بها قصر الحكم على ماقبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل * الرابع أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم (وبل كلكن) في تقرير حكم ماقبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبيها) أي مصحوبي لكن وهما النفي والنهي (كلم أكن في مربع بل تيهاء) المربع منزل الربيع والتيهاء الارض التي لا يهتدى بها ونحو لا تضرب زيدا بل عمرا (وانقل بها

ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصحبها ما يقتضي الاختلاف كلكن فتأمل (قوله أي للعطف بلا الخ) فيه مسامحة فان الشرط الاول لا يفيده كلام المصنف (قوله شرطان) بقي شرط ثالث وهو أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ماجاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في ولا الضالين مغني (قوله افراد معطوفها) أي ولو تأويلا فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذا من قول الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الاصح (قوله وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثاني لا الاول اهـ ولك أن تقول جواز جاءني رجل لا زيد اذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد علل الفارضي وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض * لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضي للمغايرة فلا تناقض * لانا نقول المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين في الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال التقي السبكي كما حكاه عنه ولده في شرح التلخيص يخطر لي جواز قام الناس لا زيد ان أريد اخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجي وأن لا يكون الخ) علل بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم رأيته في المغني أي لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو (قوله كأن دثارا الخ) دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم راع واللبون النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوف بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال والقواعل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكنى بذلك عن عدم عود هذه اللبون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أبا بكر لا أبا جهل وقوله والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضي فقال لا تجيء الا بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانها موضوعة لعطف المفردات وانما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعته الاسم ولا يجوز تكرير ها كسائر حرف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر وكانت هي العاطفة ولا تأكيد لكنه قال في الكلام على بل قيل لا تجيء بل بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض اهـ والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبي حيان ثم القلب الى جواز مجيء لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذكر قصر التعيين مع أنها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر للمتردد في أي الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما الا على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) في تمثيله لقصر الافراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل اشارة الى ما قالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصفين في قصر الافراد دون قصر القلب (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا كان الاولى تأخيره الى قول الناظم وحذف متبوع بدا هنا استبح (قوله وبل كلكن) اعترض بأنه احالة على مجهول لانه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذي ذكره الشارح مشهور في لكن فالاحالة على مشهور بين النحاة (قوله في تقرير الخ) أي تثبيته في ذهن السامع والحاصل أنها مع النفي والنهي تفيد أمرين تأكيدي وهو تقرير ماقبلها وتأسيسي وهو اثبات نقيضه لما بعدها ومع الخبر المثبت والامر أمرين تأسيسيين ازالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها قال الشمني قال الرضي وظاهر كلام الاندلسي وهو الظاهر أنها بعد النفي والنهي أيضا تصير الحكم الاول كالمسكوت عنه اهـ وفي كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد في المغني من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف اضراب قال وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي

للثان حكم الأول) فيصير كالمسكوت عنه (فى الخبر المثبت والامر الجلى) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى فتكون ناقلة لمعناهما الى ما بعدها وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى قال الناظم وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة رواية دليل على قلته ولابد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رأيت فان تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن الا على هذا الوجه والصواب ما تقدم (تنبيهات * الاول) لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه * الثانى تزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم * يقض للشمس كسفة أو أفول

* ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى وليس بشئ كقوله

وما هجرتك لا بل زادنى شغفا * هجر وبعد تراخى لا الى أجل

لفاصل (وان على ضمير رفع متصل) مستترا كان أو بارزا (عطفت فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم (أو فاصل ما) اما بين العاطف والمعطوف عليه واما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به فى نحو يدخلونها ومن صلح ولا فى نحو ما أشركنا

والنهى بمنزلة لكن سواء اه (قوله للثان) حذف ياؤه للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بان مضمرة فى جواب الامر وقوله المسكوت عنه أى أصالة وان صار مسكوتا عنه لعارض الاضراب فصح الاتيان بالكاف ومعنى كون زيد فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه (قوله والامر الجلى) أى الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما فى الغزى ومرخلافه عن الرضى (قوله ذلك) أى النقل (قوله وعلى ذلك) أى الجواز المذكور وقوله بل قاعدا أى بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن لا تعمل ما فى قائما شيأ لان شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه وأجيب بان انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفى المنتقض بعدهما نحو وما أصاحب من قوم فاذكرهم * الا يزيدهم حبا الى هم (قوله وبل قاعد) اى على أن قاعد خبر مبتدا محذوف أى بل هو قاعد (قوله ويختلف المعنى) لان النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) تورك على الناظم بانه يوهم كثرة العطف ببل فى الخبر المثبت والامر الجلى لانه ذكره مع العطف بها بعد النفى والنهى من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو النهى (قوله وتفيد حينئذ) أى حين اذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها المفرد ليست للاضراب قال شيخنا وفى شرح الفارضى خلافه اه وفى المغنى أنها للاضراب فى الامر والايجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أى فبل فى نحو ذلك للاضراب الابطالى بناء على ان المضرب عنه القول بالميم أما اذا كان المضرب عنه القول فالاضراب انتقالى اذ الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال (قوله والصواب ما تقدم) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على انها لا تكون فى القرآن بيقين الا على وجه الانتقال والآيتان الاوليان ليست بل فيهما للاضراب الابطالى بيقين لاحتمال انها للاضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر (قوله الاول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر (قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيدا بل عمرا (قوله تزاد قبلها لا) المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا لنفى ما بعدها كما قاله الشمنى فلا ينافى أنها نافية للايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب) اعلم أن لا بعد الايجاب لنفى الايجاب الذى قبلها وصيرورته نصا فى النفى بعد صيرورته بحرف الاضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الاضراب اذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسى أفاده الدمامينى وقوله عن جعل متعلق بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتى بعد النفى ومقتضى جعله بل فى قوله بل الشمس للاضراب الذى قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها فى قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيده ما مر عن شرح الفارضى والمغنى ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ اضرابا على معنى أنها اذا تلاها جملة لا تكون الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب فى الامر والايجاب دون النفى والنهى فافهم (قوله كسفة أو أفول) الكسفة التغير الى سواد والأفول الغيبوبة (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أى لان المتصل المرفوع كالجزء ممن اتصل به ولو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا أكد بالمنفصل دل افراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله فى الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد ما اسم نكرة فى موضع جر نعت

ولا آباؤنا وقد اجتمع الفصلان فى مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم (و بلا فصل يرد * فى النظم فاشيا وضعفه اعتقد) من ذلك قوله ورجا الاخيطل
من سفاهة رأيه * مالم يكن وأب له لينالا وقوله قلت اذا أقبلت وزهر تهادى * ٧٧ كنعاج الفلا تعسفن رملا وهو على
ضعفه جائز فى السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير المستتر فى سواء لانه مؤول بمشتق أى مستو هو والعدم وليس بينهما فصل (وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا) فى غير الضرورة عند جمهور البصريين نحو فقال لها وللارض وعليها وعلى الفلك قالوا نعبد الهك واله آبائك قال الناظم (وليس) عود الخافض (عندى لازما) وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين (اذ قد أتى * فى النظم والنثر الصحيح مثبتا) فمن النظم قوله * فاذهب فما بك والايام من عجب * وقوله ومابينها والكعب غوط نفانف وهو كثير فى الشعر ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به والارحام وحكاية قطرب مافيها غيره وفرسه قيل ومنه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر
وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته (تنبيهان * الاول) فى المسئلة مذهب ثالث وهو أنه اذا أكد الضمير
جاز نحو مررت بك أنت وزيد وهو مذهب الجرمى والزيادى وحاصل كلام الفراء فانه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد
* الثانى أفهم كلامه

الفاصل بمعنى أى فاصل كان وجوز المكودى ان تكون ما زائدة اه وانما اكتفى باى فاصل لان فصل الكلام قد يغنى عما هو واجب نحو أتى القاضى بنت الواقف فلان يغنى عما هو غير واجب أولى (قوله وضعفه اعتقد) أى على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتنى جمالك والفرق على الاول أن الثانى فى العطف غير الاول غالبا فلابد من تقوية الاول بخلاف البدل وكالبدل التأكيد الا النفس والعين كما مر فى محله (قوله ورجا الأخيطل) تصغير الاخطل ومن فى قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام فى قوله لينالا لام الجحود والفه للتثنية (قوله وزهر) أى ونسوة زهر كحمر جمع زهراء وأصل تهادى تتهادى أى تتبختر حذفت احدى التاءين والفلا اسم جنس جمعى للفلاة وهى الصحراء والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أى أخذن على غير الطريق رملا أى فى رمل وقيد بقوله تعسفن الخ لانه أقوى فى التبختر (قوله وعود خافض) شامل للحرف والاسمى لكن لا يعاد الاسمى الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو جاءنى غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز اذا قامت قرينة تدل على المقصود والذى ارتضاه الدمامينى أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لئلا يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى نحو المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه) أى اللزوم جمهور البصريين لان الجار والضمير المجرور كالشئ الواحد فاذا عطفت بدون الجار فكانه عطف على بعض الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى لازما) اختاره أبو حيان وقال ينبغى أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار بان يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أى لا باعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه الا باعادة الجار فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا ففى جوازه نظر اه دمامينى (قوله فاذهب الخ) جواب شرط محذوف أى اذا كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين فى صدر البيت أعنى قوله * اليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فان ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله ومابينها الخ) صدره * نعلق فى مثل السوارى سيوفنا * روى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية وروى تعلق بتاء التأنيث مبنيا للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل والسوارى جمع سارية وهى الاسطوانة والواو فى وما حالية وما مبتدأ خبره غوط جمع غائط وهو المكان المطمئن الواسع وكنى بذلك عن طول القامة ونفانف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين ويقال للهواء الشديد كذا فى العينى ومثل السوارى صفة لمحذوف أى فى قامات مثل السوارى طولا ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر (قوله وغيرهما) كحمزة من السبعة (قوله تساءلون به) قال شيخنا بتخفيف السين اه وأما ما قيل ان الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه ان كان قسم الطلب فى قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره والارحام انه لمطلع على ما تفعلون كما قيل كان زيادة فى التكلف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه فى المغنى وكذا يقال فى مثل هذه الآية وأورد عليه ان حذف الجار وبقاء عمله شاذ الا فى مواضع تقدمت فى حروف الجر ليس هذا منها اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار (قوله لانه) أى السبيل صلة المصدر أى فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل معمولاته) لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى (قوله اذا أكد الضمير جاز) أى قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وفرق الأول باوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل

جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو أنا وزيد قائمان واياك والاسد ونحو جمعنا كم والاولين

(والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس) هو قيد فيهما أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما

لدليل مثاله فى الفاء أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا ومثاله فى الواو قوله فما كان بين الخير لو جاء سالما * أبو حجر الا ليال قلائل أى بين الخير وبينى وقولهم راكب الناقة طليحان أى والناقة ومنه سرابيل تقيكم الحر أى والبرد * تنبيهان * الاول * أم تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ومنه قوله فما أدرى أرشد طلابها أى أم غى وانما لم يذكرها هنا لقلته فيها * الثانى قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود فى فؤاد الكريم أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت وفى الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى عثمان عن أبى زيد انه سمع اكلت خبزا لحما تمرا أراد خبزا ولحما وتمرا ولا يكون ذلك الا فى الواو وأو (وهى) أى الواو (انفردت) من بين حرف العطف (بعطف عامل مزال) أى محذوف (قد بقى * معموله) مرفوعا كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة أى وليسكن زوجك المذكورة أو منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان أى وألفوا الايمان أو مجرورا نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة أى ولا كل سوداء وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دفعا لوهم اتقى) أى حذروهو أنه يلزم فى الاول رفع فعل الامر للاسم الظاهر وفى الثانى كون الايمان

بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر و يفصل بينه و بين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور و عامله كما ذكره السيوطى فلم يؤثر توكيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أى لان كلا من المذكورين ليس كالجزء فاجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أى مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الابيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغى أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون الى جانب قوله واخصص بفاء البيت اه نكت (قوله اذ لا لبس) أى وقت عدم اللبس فاذ ظرفية لا تعليلية كما يشير اليه قول الشارح هو قيد فيهما (قوله ان اضرب الخ) الصواب حذف أن أو ابدال فانفجرت بفانبجست لان الآية التى فيها فانفجرت هكذا فقلنا اضرب الخ والآية التى فيها أن هكذا وأوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وقوله بعد فى غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب الخ فكان عليه أن يحذف أن و يقول فقلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك فى بعض النسخ (قوله أى فضرب فانفجرت) قال البهاء السبكى طوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى ان أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر ثم قيل فضرب كله محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دمامينى (قوله معطوف على فقلنا) فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم (قوله طليحان) أى ضعيفان فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف و يحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال فى المغنى هذا لا يتأتى فى نحو غلام زيد ضربتهما (قوله أى أم غى) انما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائما لا تكون الا معادلة بين شيئين اما مصرح بهما كما تقدم أو باحدهما كالبيت فان طلابها حاصل فلا يسئل عن حصوله وانما يسئل هل هو رشد أو غى وقد أسلفنا فى مبحث أم تنظير ابن هشام فى ذلك فتنبه بقى أن الزمخشرى أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال فى أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أى أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقدر أبلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله فى المغنى وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أى على قول الفارسى وابن عصفور ومنعه ابن جنى والسهيلى وانما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان للاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضراب كما فى الدمامينى ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت (قوله الا فى الواو وأو) كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى اسقاط قوله وأو والاولى هى الموافقة لقوله فى التسهيل ويشاركها أى الواو فى ذلك أو ومثله الدمامينى بقول عمر رضى الله تعالى عنه صلى رجل فى ازار ورداء فى ازار وقميص فى ازار وقباء وكان فى المغنى حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور اه قال الدمامينى وظاهره أن الفاء لا تشاركهما فى ذلك وقد قيل فى علمته النحو بابا بابا ان تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل الخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذف وبقى معموله نحو اشتريته بدرهم فصاعدا الا ان تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله أى وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا فى التصريح قاله سم ويمكن أن يقال ان من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أى و يسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى (قوله تبوؤا الدار) أى نزلوها وأما تبوأ له فبمعنى هيأ له (قوله وألفوا الايمان) أى فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أى آثروا الدار والايمان والوجهان فى وزججن الحواجب والعيونا (قوله وهو انه يلزم الخ) كذا فى التوضيح وفيه أن هذه اللوازم

متبوأ وانما يتبوأ المنزل وفى الثالث العطف على معمولى عاملين ولا يجوز فى الثانى أن يكون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد الانصار بمصاحبة الايمان اذ هو أمر معلوم (وحذف متبوع) أى معطوف عليه (بدا) أى ظهر (هنا) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما (استبح) كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك والتقدير ومرحبا بك وأهلا ونحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا أى أنهملكم فنضرب ونحو أفلم يروا الى ما بين أيديهم أى أعموا فلم يروا وأوا ما حذفه مع أو فى قوله

فهل لك أو من والد لك قبلنا * أى فهل لك من أخ أو من والد فنادر

﴿تنبيهان * الاول﴾ قال فى التسهيل ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا * الثانى قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال فى الكافية ومتبع بالواو قد يقدم موسطا * ان يلتزم ما يلزم * وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة قال فى شرحها وقد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرجه التقديم الى التصدير أو الى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت * موسطا ان يلتزم ما يلزم * فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما أحسن وعمرا زيدا ولا ما وعمرا أحسن زيدا لعدم تصرف العامل ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة

كانا على أولاد أحقب لاحها * ورمى السفى أنفاسها بسهام جنوب ذوت عنها التناهى وأنزلت * بها يوم رباب السفير خيام

أراد لاحها جنوب ورمى السفى

المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعا لوهم اتق بل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفعا لامر اتق الا أن يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم فى الاول الخ) قد يقال يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا اهـ مغنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه (قوله متبوأ) أى متزولا (قوله على معمولى عاملين مختلفين) العاملان ماوكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله فى تقييد الانصار) كذا فى نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة فى الانصار وفى نسخ المهاجرين وهى غير موافقة الا أن يقرأ بفتح الجيم أى المهاجر اليهم (قوله وحذف متبوع بدا هنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل فى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم متصلة فالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم ومر عن الزمخشرى والواحدى تجويز ذلك فى أم كنتم شهداء وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (قوله وبك وأهلا) الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول كالواو فى وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم والثانية لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد كذا فى التصريح وقوله والثانية الخ مبنى على أن العامل فى الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه وسيبويه يجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبلاوى (قوله قال فى التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام فى التخصيص بالواو واجراه فى الفاء وثم واو ولا قاله السيوطى ﴿فائدة﴾ فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن فى الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم فى الدار قعد أو بل والله قعد اهـ همع وألحق ابوحيان الحال بالظرف لانها مفعول فيه فى المعنى وبنى عليه اعرابه أشد من قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا حالا من ذكرا المعطوف على كذكركم قال لان المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد فى الاصل صفة ذكرا فلما قدم عليه اعرب حالا منه وجوز وجها آخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قال الى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لاقتضائه ان الذكر ذاكر ومنهم من التزمه على الاسناد المجازى من وصف الشئ بوصف صاحبه نحو جده أجد وفى الكشاف ان أو أشد ذكرا فى موضع جر عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم أى مثل ذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أو أشد ذكرا من آبائكم على ان ذكرا من فعل المعلوم او المجهول قال التفتازانى وتحقيقه ان المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الاول أو قوم أشد ذاكرية وعلى الثانى أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب ان أشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا (قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلة (قوله ان لم يخرجه التقديم الخ) أى ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرو ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا لثعلب كذا فى السيوطى والدمامينى (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أى او يخرجه التقديم الى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الاخير وفى نسخ أو التقدم عليه وهى ظاهرة (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كانا على اولاد) أى حمر أولاد أحقب أى اولاد فحل من الحمير أحقب أى فى موضع الحقيبة منه وهو مؤخره بياض لاحها بالحاء المهملة أى غيرها والسفى بفتح السين المهملة والفاء قال فى القاموس

ومنه قول الآخر وأنت غريم لا أظن قضاءه * ولا العنزى القارظ الدهر جائيا أراد ولا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزى (وعطفك الفعل على الفعل يصح) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم أم اختلفا نحو قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار تبارك الذى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى الآية (واعطف على اسم شبه فعل فعلا) نحو صافات ويقبضن فالمغيرات صبحا فأثرن لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل اذ المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه

هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفاة اه والمعنى الاول والثالث يناسبان هنا وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه بشوك كالسهام كما قاله هو وسيأتى أنفاسها أى الاولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها بسهام متعلق برمى أى بشوك كالسهام جنوب فاعل لاحها والجنوب ريح معلومة دوت بالدال المهملة قال فى القاموس دوى الماء أى علاه ما تسفيه الريح اه فقول البعض أى جفت فيه نظر وأما ذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذويا كصلى ذبل وأذواه الحر انتهى عنها أى عن الجنوب أى من أجلها التناهى فاعل دوت وهى جمع تنهيه وهى الموضع الذى ينتهى الماء اليه ويحبس فيه وأنزلت بها أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ويحتمل رجوعه الى الجنوب فتكون الباء فى بها سببية قال البعض والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر اه وفى القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة وذكر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضا اه وفى البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق الاتيان بالضمير العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر (قوله وأنت) بكسر التاء لان الخطاب لمحبوبته والعنزى بفتح العين المهملة والنون بعدها زاى نسبة الى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلا فضرب بهما المثل (قوله وعطفك الفعل الخ) قال ابن هشام قال بعض الطلبة لا يتصور عطف الفعل على الفعل مثالا لان نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لان فى أحد الفعلين ضميرا قلت له فاذا قلت يعجبنى أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبنى أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيما لحق خجلة وقع فيها اه سيوطى ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه اه سم (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) اى مضيا أو حالا أو استقبالا (قوله سواء اتحد نوعهما) أى المتعاطفين بان كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو يقدم قومه الخ) فأوردهم معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ ويرد عليه وان أقره شيخنا والبعض ان زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن الايراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل الا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومقدماتها وان جدا فلا وجه حينئذ للفاء فتدبر ثم يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله تبارك الذى الخ) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفا على جعل الذى هو فى محل جزم (قوله فالمغيرات صبحا) ظاهره أن أثرن معطوف على مغيرات وبه صرح فى التصريح مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على الاصح ويجاب بان ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا فان كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال ابن الهمام واذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شئ فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها وينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب فانه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الافعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده اذا الفرض أنه معطوف على مجرور فقط الا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع فى محل جر ولم تكن جملة فأثرن فى محل جر قلت الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اه دنوشرى وأجاب الاسقاطى بان الذى يظهر أن أثرن لا محل له من الاعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما فيها من اعراب ليس بطريق الاصالة حتى يراعى فى الفعل المعطوف بل بطريق العارية من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا اعرابها الى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا لاصلها (قوله اذ المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه) أى لان صفات حال والاصل فى الحال الافراد فيقبضن مؤول بقابضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال فى نظائره وفى الكلام حذف مضاف أى فى تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال

(قوله الا أن يقال الخ) العطف باعتبار المعنى وكذا يقال فى المعطوف عليه باعتبار المعنى أيضا (قوله وأجاب الخ) لا يتأتى جوابه الا فى أثرن ونحوه مع أن الاشكال عام

وفى الثانى بالعكس (وعكسا استعمل تجده سهلا) كقوله * أم صبى قد حبا أودارج وقوله يقصد فى أسوقها وجائر * وجعل منه الناظم يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق وجعل ابن الناظم تبعا لاصله المعطوف فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه والذى يظهر عكسه لان المعطوف عليه وقع نعتا والاصل فيه أن يكون اسما ﴿خاتمة﴾ فى مسائل متفرقة * الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ماهو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثانى نحو قام زيد وأنا فانه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا فان لم يصلح هو أو ماهو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الامر نحو أقوم أنا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أى وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص النحويين المعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن المؤكد بأنت * الثانية لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو * الرابعة فى عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا فى سورة البقرة وبشر المؤمنين فى سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبر المحذوف ويؤيده قوله

فيما بعده (قوله وفى الثانى بالعكس) أى لان المعطوف عليه صلة وحقها أن تكون جملة فالمغيرات مؤول باللاتى أغرن (قوله أم صبى الخ) صدره يارب بيضاء من العواهج * جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز فى أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر محذوف والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الاول لانه وصف والاصل فيه الافراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتى ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده الا أن ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره بات يعشيها بعضب باتر * ضمير يعشيها للمرأة لانه فى وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أى السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور فى محل جر صفة ثانية لعضب فى تأويل قاصد لانه وصف والاصل فيه الافراد وجعله العينى حالا ويرده جر المعطوف والاسوق جمع ساق (قوله والذى يظهر عكسه الخ) أقول هذا انما يتم فى البيت الثانى أما فى الاول فلا لان ما علل به معارض بوجود قد فى الاول بل وجودها فيه أقوى مما علل به لانها تبعد كون الفعل فى تأويل الاسم فالوجه أن المؤول فى البيت الاول الثانى وفى الثانى الاول فعليك بالانصاف (قوله فانه لا يصلح قام أنا) أى هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال انما قام أنا فانا قد باشر العامل (قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن) أى ويغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل وكذا يقال فى بقية الامثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الاول ويكون من ابدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج اليه على الثانى (قوله لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله فى المسئلة الاولى أو ماهو بمعناه فانه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغى تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض (قوله منعه البيانيون) قال السيد منع البيانيين انما هو فى الجمل التى لا محل لها بخلاف التى لها محل فان ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشك من له مسكة فى حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التى لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل لها اهـ شمنى (قوله وأجازه الصفار الخ) قال البهاء السبكى أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزه يجوزه لغة ولا يجوزه بلاغة اهـ شمنى وفيه عندى نظر وان أقره شيخنا والبعض لان عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم (قوله بنحو وبشر الخ) أى لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر وأجيب بان الكلام منظور فيه الى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين فى سورة الصف) أى لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر وأجيب بان بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لانك تقول قوموا واقعد يا زيد (قوله على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف) أى لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضى منع جمع النعتين اتباعا وقطعا فى مثل هذا كما فى سم ثم رأيت ما يؤيده فى المغنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تثنى الامن

وان شفائي عبرة مهراقة * وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغي غزالا عند دار ابن عامر * وكحل أماقيك الحسان باثمد

* الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو قام زيد وعمرا أكرمته ان نصب عمرو أرجح لان تناسب الجملتين أولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا والثالث لابي علي يجوز في الواو فقط * السادسة في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان أحدهما جارا فان كان مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوي أنه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف جاز والا امتنع والله أعلم

أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لانه الذي اقتضاه المقام اهـ والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصحح المسئلة بجعل الوصف خبر مبتدا محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصفار أن الوصف اذا زال بالكلية بان قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المغني ولا حجة الخ قاله الدماميني (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي مراقة والرسم الاثر والدارس المنمحي والمعول مصدر ميمي بمعنى التعويل أي البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا في الشمني وبه يعرف ما في كلام البعض وبحث في الاستشهاد بالبيت بان الاستفهام فيه انكاري فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناغي غزالا) التاء للخطاب أي تكلمه بما يسره والاماقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف واللحاظ بفتح اللام طرفها مما يلي الاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكحل الخ وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها (قوله على معمول أكثر من عاملين) اضافة معمول الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله وأما معمولا عاملين الخ) الاصح في هذه المسئلة ما ذهب اليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدا ونحو ان زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا والظاهر انه كالعطف على معمولي عاملين فتأمل * (فائدة) * قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أي يرضوا أحدهما لان ارضاء أحدهما ارضاء للآخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول لدلالة خبر الثاني أو العكس ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمرو وعلى الحذف من الثاني لدلالة خبر الاول وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقيل قاما وأما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام فعمرو وأو ثم عمرو وقالوا ولا تجوز المطابقة لان تفاوتهما بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاضمار كالاظهار في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقمت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان وأما الا وبل وأو وأم وأما ولكن فطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما وذلك واجب في الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وأزيد أم عمرو أتاك وزيد أو هند جاءني اذ المعنى أحدهما جاءني ويغلب المذكر كما رأيت وتقول في غير الاخبار جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وأزيدا ضربت أم عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو

فاكرمته

فاكرمته وان قصدتهما معا وجبت المطابقة نحو زيدا لا عمرو وجاءني مع أني دعوتهما وزيد أو عمرو وجاءني وقد ذهبت اليهما قال تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالغنى والفقير لكن يجوز في أو التي للاباحة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما لانها لجواز الجمع بين الامرين تشبه الواو اه ملخصا

﴿البدل﴾

(قوله التابع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع مع قوله في عطف البيان وصالحا لبدلية يرى * أجيب بان جواز الامرين باعتبار قصدين فان قصد بالحكم الاول وجعل الثاني بيانا له فهو عطف البيان وان قصد به الثاني وجعل الاول كالتوطئة له فهو البدل * وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة في تعريف كل منهما (قوله المقصود) أي وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لاخراج الشارح به ما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الاثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فان قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضا مقصود كما يأتي قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وان قصد أولا لكن صار بالابدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض (قوله بالحكم) أي المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا اه تصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا ونحو تكون لنا عيدا لأوّلنا وآخرنا (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبني على أن عطف البيان هو البدل اه والظاهر أن هذا البناء غير لازم لان البدل لا يخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أي للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الاسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المباين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانها ليست مقصودة بالحكم وانما هي مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فثلاثة أنواع * أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثاني ليس بمقصود في الامثلة الثلاثة أما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه وأما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول * النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاوّل * النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح في ان لكن تعطف بعد الاثبات والذي تقدم أنها لا تعطف الا بعد النفي أو النهي نعم تقدم أنها تعطف بعد الاثبات على رأي الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه والاوّل جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اه دماميني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتمال كما يأتي فعلى هذا لابد في كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه اه أي اجمالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فان غايته أمره الاجمال وهو من مقاصد البلغاء وأي فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو مايشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أي المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أي العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض وفيه أنه يلزم على الاخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر (قوله أو كمعطوف ببل) أي بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم في بدل الاضراب دون بدلي الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلي الغلط والنسيان كما ستعرفه الا أن يقال التشبيه في مجرد كون الثاني مباينا للاوّل بمعنى أنه ليس

﴿البدل﴾

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى) في اصطلاح البصريين (بدلا) وأما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل) أي يجيء البدل على أربعة أنواع * الاوّل بدل كل من كل وهو بدل الشئ

(قوله بحد الخ) ان كان مبنيا على أنه بدل وبيان في آن واحد فلا قائل به وان كان على أنه باعتبارين فلا داعي باعتبار الحيثية في التعريفين بل داخل في كل وخارج باعتبارهما وان كان مبنيا على أن تعريف كل شامل لكل فيحتاج للحيثية فيهما كما أجيب به لم يناسب قوله وأجيب الخ تأمل

عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بان يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو جاءز يد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهر ان اختلفا مفهوما والا جعل التغاير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله فى قراءة الجر) أما فى قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدا محذوف أى هو الله اه غزى (قوله وذلك) أى المذكور من الاجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممتنع هنا أى فى اسم الله تعالى لان مسماه لا يقبل التجزى (قوله قليلا) أى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده اما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فانه لا يحتاج لرابط لكونه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدا فى المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف فى شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ماذكره شارح من الاشتراط فى البدلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضح ان جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوين لزم منه تواردعاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب المصرح بان كثيرا بدل من الواو الاولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو ولله على الناس الخ) أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان أوجه أخرى فى باب اعمال المصدر (قوله وهو بدل شئ من شئ) يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كاعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه كذا فى نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره وفى نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أودل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كاعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثانى نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها مع مانصه لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذى اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضى حسن الاقتصار على المبدل منه لان ذلك شرط فى صحته اه (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أى يدل عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبته الى ذات المبدل منه ففى قولك أعجبنى زيد علمه الاعجاب لا يناسب نسبته الى ذات زيد التى هى مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفى قولك سرق زيد ثوبه اغا يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته الى شئ يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه فى الظاهر على ذلك البدل اجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطرد لان بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما فى قتل أصحاب الاخدود النار بناء على أن النار بدل اشتمال من الاخدود كما سيذكره الشارح وقال ابن غازى معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وان تعلق فى اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها بقى ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه اجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدمامينى عن المبرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة الى بيان الاجمال الذى فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه وكذا فى أمثاله ولا يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى التوابع فتأمل وعلم مما مر ما نقله أيضا الدمامينى عن المبرد من أن نحو ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ما قبل البدل لا يدل عليه لان ضربت زيدا مفيد بغير احتياج الى شئ آخر لمناسبة العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الاخدود) هو شق فى الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما فى الارض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألق فيه

مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا والثانى بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالامثلة المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم أو مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أى منهم * والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كاعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه وأمره فى الضمير كامر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الامثلة ومثاله قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومثال المقدر قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار أى النار فيه

وقيل الاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار اليها بقوله (وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب) أى تنشأ أقسام هذا النوع الاخير من كون المبدل منه قصد أولا لان البدل لابد أن يكون مقصودا لما عرفت فى حد البدل فالمبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبق اللسان اليه فهو بدل الغلط أى بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أنه نفسه غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل شئ ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الاضراب ويسمى أيضا بدل البداء * ثم أشار الى أمثلة الانواع الاربعة على الترتيب بقوله (كزره خالدا وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلا مدى) فخالدا بدل كل من كل واليدا بدل بعض وحقه بدل اشتمال ومدى يحتمل الاقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان النبل اسم جمع للسهم والمدى جمع مدية وهى السكين فان كان المتكلم انما أراد الامر باخذ المدى فسبق لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان أراد الامر باخذ النبل ثم بان له فساد تلك الارادة وأن الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان أراد الاول ثم أضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول فى حكم المسكوت عنه فبدل اضراب وبداء والاحسن أن يؤتى فيهن ببل (تنبيهات * الاول) زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله

كأنى غداة البين يوم تحملوا * لدى سمرات الحى ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت * الثانى رد السهيلى رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه انما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض

ومن كفر ترك اه تصريح ومنه يؤخذ أن أل فى الاخدود للجنس لان الاخاديد ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الاصل ناره الخ) وقيل أراد بالاخدود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أى أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل اضراب أفاده زكريا (قوله وذا للاضراب الخ) أى انسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للاضراب كأن تقول بدل اضراب ان صحب البدل قصد المتبوع أى قصدا صحيحا كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف أى وان وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بان لا يقصد أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف مضاف أى فهو بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب فى موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أى سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثانى وجرى على هذا المرادى ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أى رفع بهذا البدل الغلط فى نسبة الحكم للاول والصفة على الاحتمال الاول جارية على غير ما هى له بخلافها على الثانى والاقرب عليه أن غلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله لان البدل الخ) علة لمحذوف أى لا من كون البدل مقصودا أولا لان البدل الخ (قوله أى بدل سببه الغلط) أى بذكر الاول فالاضافة فى بدل الغلط من اضافة المسبب الى السبب وان كانت فى بدل الكل وبدل البعض للبيان وقوله لا أنه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أى الظهور وسمى بذلك لان المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الاول قصدا (قوله اليدا) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب فى بدل البعض مقدر أى اليد منه أو الاصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين (قوله وذلك) أى احتمال الاقسام الثلاثة (قوله فان النبل الخ) محط بيان التقادير المختلفة قوله فان كان المتكلم الخ وانما قدم قوله فان النبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهى السكين) قيدغيره بالعظيمة (قوله والاحسن أن يؤتى فيهن) أى فى أوجه المثال المتقدمة ببل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أى نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أى بليدا كما فى التصريح ومعلوم أنه اذا أتى فيهن ببل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كأنى غداة البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهى شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاء من يخرج حب الحنظل أراد أنه فى تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته (قوله وتأولوا البيت) بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أى على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا اشارة الى رد بدل البعض الى بدل الكل وقوله وتحذف المضاف وتنويه أى على طريق المجاز بالحذف وهذا اشارة الى رد بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ راجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض الرغيف أى على وجه اطلاق اسم الكل وارادة الجزء مجازا مرسلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر الخ راجع لقوله وتحذف الخ فان قلت كلام السهيلى على الوجه المذكور يقتضى أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بان يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت المجاز المرسل المذكور فى رد بدل الاشتمال لا يطرد

(قوله وقد تكسر الخ) هى مثلثة الميم وتجمع على مدى ومدى بالضم والكسر اه مصححه

و بدل المصدر من الاسم انما هو فى الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم * الثالث اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل الثانى وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب فى التسهيل الى الاول * الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد فى كلام العرب نظما ولا نثرا و زعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة * لمياء فى شفتيها حوة لعس * فاللعس بدل غلط لان الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة وذكر بيتين آخرين ولا حجة له فيما ذكره لامكان تأويله * انتهى قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه فى الاعراب وأما موافقته اياه فى الافراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا وفيه تفصيل أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق وأعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وأما الافراد والتذكير وأضدادها فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو مفازا حدائق أو قصد التفصيل كقوله

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة * ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وان كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (ومن ضمير الحاضر) متكلما كان أو مخاطبا (الظاهر لا * تبدله) أى يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثلته ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (الا ما احاطة جلا) أى الا اذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا عيدا والتقييد

لانه وان تأتى فى نحو نفعنى زيد علمه لا يتأتى فى نحو سرق زيد فرسه (قوله وبدل المصدر) أى سواء كان باقيا على مصدريته أو مرادا منه غير معناه المصدرى كالعلم فى نفعنى زيد علمه اذ الظاهر أنه بمعنى معلومه واقتصر على المصدر لانه الغالب فى بدل الاشتمال والا فقد يكون غير مصدر كما فى سرق زيد ثوبه أو فرسه (قوله من صفة) أى من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فصفة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما فى معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبنى زيد علمه انما تريد أعجبنى صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف فى المشتمل الخ) قال البعض الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط والا لم يتأت الاطراد فى شئ من الاقوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد فى بدل البعض وبدل الكل الا أن يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل وانحط كلامه فى التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالبدل منه اشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر فى قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذى أشعر به لفظ البدل اشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث فى جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة (قوله لمياء) فعلاء من اللمى كالفتى وهو سمرة فى باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لامكان تأويله) كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أى حوة لعساء هذا وقد قيل كل من الحوة واللعس حمرة تضرب الى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعا الخ) أى لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد (قوله وفيه تفصيل) أى فيما ذكر من الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين الاولين تتميما للاقسام (قوله مفازا) أى مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتى ما فيه وقوله وأعنابا عطف على مفازا كما فى الجلالين (قوله بالناصية) هى ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلى (قوله ككون أحدهما مصدرا) نظر فيه بان المراد المطابقة فى المعنى وهى حاصلة لان المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بان مرادهم المطابقة فى اللفظ كما يدل عليه التعبير فى التثنية والجمع (قوله مفازا حدائق) أى فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بان ذلك على حد زيد عدل (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه لان البدل ليس كل واحد من شقى التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله فى أحدهما دون الآخر تحكما جعل فى كل منهما دفعا للتحكم فاندفع بحث الدمامينى بانه اذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل فى كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل قال وهذا فى البدل كقولهم فى الخبر الرمان حلو حامض ونقل الطبلاوى عن سم أنه قال الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل فى المعنى هو المجموع فليتأمل (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركتها (قوله ومن ضمير الحاضر) أى البارز لان ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا فان وردما يوهم ذلك قدر للثانى فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبنى جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أى يجوز ابدال الظاهر الخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لان الضمير الحاضر فى غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أى البارز أخذا من أمثلتهم وان لم يحضرنى الآن التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتنى جمالها على الابدال كما لا يقال تعجبنى جمالك على الابدال (قوله الا ما احاطة جلا) قال البعض أى الا بدل كل أظهر احاطة وشمولا

لا أولنا وآخرنا وقوله فما برحت أقدامنا في مكاننا * ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا فان لم يكن فيه معنى الاحاطة ففيه مذاهب أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين * والثاني الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين * والثالث أنه يجوز في الاستثناء نحو ماضربتكم الازيدا وهو قول قطرب (أو اقتضى بعضا) أى كان بدل بعض نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقوله أوعدني بالسجن والأداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم (أو) اقتضى (اشتمالا) أى كان بدل اشتمال (كانك ابتهاجك استمالا) وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا ﴿تنبيه﴾ قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيدا ان لم يفد اضرابا اه (وبدل) المبدل منه (المضمن) معنى (الهمز) المستفهم به (يلي همزا) مستفهما به وجوبا (كمن ذا أسعيد أم علي) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون وما صنعت أخيرا أم شرا وكيف جئت أراكبا أم ماشيا ﴿تنبيه﴾ نظير هذه المسئلة بدل اسم الشرط نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه وما تصنع ان خيرا أو شرا تجز به ومتى تسافر ان ليلا أو نهارا أسافر معك

والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اه وهو صريح في أن ماواقعة على بدل كل ويبطله العطف الآتي في كلام المصنف وقول الشارح أى الا اذا كان البدل بدل كل لايدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعد ماوالمعنى الا ظاهرا كان بدل كل وحلا احاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذي ينبغي حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لا أولنا وآخرنا) أى لجميعنا لان عادة العرب التعبير بالطرفين وارادة الجميع (قوله فما برحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وماجرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلي وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضي الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا في العيني والشاهد في ثلاثتنا فانه بدل من نا في مكاننا وأزيروا مبني للمجهول وضميره للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المنائي بياء ين ففعل فيه ما يأتي في التصريف (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة اذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ماضربتكم الازيدا) نظر فيه سم بان زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ويظهر لي أنه لايوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله أو اقتضى بعضا الخ) سكت عن بدل الاضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجواز ذلك كما نقله شيخنا (قوله نحو لقد كان لكم الخ) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لايرجوه وليس كذلك ولذا زعم الاخفش أنه بدل كل والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم الخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ماذكر نقله الدنوشري عن شرح اللباب (قوله والاداهم) جمع أدهم وهو القيد والشثنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا للقدم الانسان (قوله ابتهاجك) أى فرحك استمالا السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أى أملت القلوب اليك أى صيرتها مائلة اليك قال سم وجرى في قوله استمالا على الاكثر من مراعاة البدل والا قال استملت (قوله وسناؤنا) السناء بالمد كما في البيت الشرف وبالقصر النور وقوله مظهرا جعله شيخنا مصدرا ميميا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مرادبه الجنة لان قائل هذا البيت النابغة الجعدي الصحابي (قوله ولا يبدل مضمر من مضمر) أى مطلقا لانه لم يسمع ونحو قمت أنت ومررت بك أنت توكيدا اتفاقا وكذلك رأيتك اياك عند الكوفيين والناظم اه توضيح (قوله ولا من ظاهر) أى ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسئلة المتن ومقتضى اطلاقه المنع في كل بدل وفي جمع الجوامع وشرحه للسيوطي ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف في ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع اه يس (قوله ان لم يفد اضرابا) نحو اياك اياي قصد زيد فان دعوى التأكيد في مثل هذا لاتتأتى اه دماميني ونحو عمرا اياي قصد زيد فعلم أن قوله ان لم يفد اضرابا قيد في كل من عدم ابدال المضمر من المضمر وعدم ابدال المضمر من الظاهر فاعرفه (قوله وبدل المضمن الخ) خرج ماصرح معه باداة الاستفهام أو الشرط فلا يلي البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا ان تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه اه سم عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذكر الحرف في صورة التصريح لقوة المصرح به فلا يحتاج الى ذكر ثانيا بخلاف المضمن (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف اليه وجعله الشيخ خالد منصوبا مفعولا ثانيا للمضمن (قوله يلي همزا مستفهما به وجوبا) ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى (قوله أسعيد أم علي) فسعيد بدل من من بدل تفصيل (قوله بدل اسم الشرط) فانه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط في الكشاف أن يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على

(قوله أى أملت الخ) الانسب بالمقام أن يقول أمال أو صيرها اه

الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيدا وان عمرو وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز في الاصح وان جعلنا ما بعد ان فاعلا بمحذوف امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه أن ان اغا جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور اه تصريح ﴿فائدة﴾ اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض المحافل فاورد بعضهم سؤالا في قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أي مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلي حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجبت بان محل وجوب ايلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الامثلة التي ذكروها فعجبهم ذلك غاية الاعجاب وقد خرج محمد عامر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة (قوله ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام ينبغي أن يشترط لابدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جئتني تمش الي أكرمك (قوله تلمم بنا) في كونه بدل كل من كل نظر فان الاتيان المجيء والالمام النزول وما تمحل به البعض من أن المراد باتيانهم النزول بهم مجازا يزيفه أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بدل اشتمال (قوله كمن يصل الينا) أي معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل ان الشخص قد يصل و يستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا) فيستعن بدل اشتمال من يصل لان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبي بدل اضراب أو غلط فراجعه قال شيخنا على القول بان البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس ان الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل الينا يعن من يستعن بنا يعن اه (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلق أثاما لان لقي الاثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فانقله الغزي عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان لقي الاثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله ان على الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خبر ان والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أي اخذ كره أو حال أي كارها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج الى تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما في كلام العيني الذي درج عليه شيخنا والبعض (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل في التصريح أن الشاطبي أثبته ومثل له بنحو ان تصل تسجد للرحمن يرحمك لكن قال الفارضي انه يحتمل بدل الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود اه وفيه عندي وان أقره شيخنا نظر لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه والا لزم ان كل بدل بعض بدل اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بنحو ان تطعم بدا تكسه أكرمك (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أي اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد على ما قاله الدنوشري وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل و بدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والاطلاق التبعية عليها مجاز كذا في التصريح قال في المغني جوز أبو البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله كونه بدلا من فضلنا بعضهم على بعض ورده بعض المتأخرين بان الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقم دليل على امتناع ذلك اه بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الاول فجوزه ابن هشام نحو زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق وأما الثاني فجوزه أبو حيان وجعل منه ولم يجعل له عوجا قيما فجعل قيما بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا وأما الثالث فاثبته سيبويه وجعل منه أيعدكم أنكم اذا متم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا والظاهر ما مر في باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع اعادة ما اتصل به (قوله نحو أمدكم بما تعلمون الخ) فجملة أمدكم بانعام و بنين الخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله واتقوا

(ويبدل الفعل من الفعل) بدل كل من كل قال في البسيط باتفاق كقوله

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وبدل اشتمال على الصحيح (كمن * يصل الينا يستعن بنا يعن) ومنه ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب وقوله

ان على الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

ولا يبدل بدل بعض وأما بدل الغلط فقال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه ﴿تنبيه﴾ تبدل الجملة من الجملة نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام و بنين وقوله

(قوله أجبت) جواب اقناعي على تسليم الوجوب والافليس بمسلم تأمل (قوله لان الخ) فيه انه يكفي الجعل الادعائي في مثل هذا (قوله وهو يشتمل الخ) فيه انه حينئذ بدل بعض والغرض خلافه فلعل المناسب انه مشتمل اشتمال السبب على المسبب

أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا * وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم ابدال الجامن المفرد كقوله الى الله أشكو بالمدينة حاجة *
وبالشام أخرى كيف يلتقيان أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أي الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما وجعل منه
الناظم نحو عرفت زيدا أبو من هو ﴿خاتمة﴾ في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه * الاولى قد يتحد البدل والمبدل منه لفظا اذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو * الثانية الكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى كقوله
ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب
* الثالثة قد يستغني في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه نحو أحسن الى الذي صحبت زيدا أي صحبته زيدا * الرابعة ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه البدل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه ان لم ينو معطوف محذوف نحو مررت برجال طويل وقصير فان نوى معطوف محذوف فمن الاول نحو اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب التقدير وأخواتهما

﴿النداء﴾ فيه ثلاث لغات أشهرها
بكسر النون مع المد ثم مع القصر ثم ضمها مع المد

الذي أمدكم بما تعلمون فلا محل لها فاطلاق التبعية على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح وقال الدماميني والشمني اطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ومثل بالآية في التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لان ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده الا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاما مرادا به الخصوص (قوله أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا) التمثيل به لبدل الكل مبني على أن الامر بالشئ عين النهي عن ضده ومثل به في التصريح لبدل الاشتمال وهو مبني على أن الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده قال الدماميني لا تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اهـ قال في التصريح وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (قوله ابدال الجامن المفرد) انما صح ذلك لرجوع الجملة في التقدير الى المفرد كما في التصريح (قوله أبدل كيف يلتقيان الخ) الظاهر انه بدل اشتمال وكذا في عرفت زيدا أبو من هو (قوله تعذر التقائهما) أشار بذلك الى أن الجملة في تأويل المفرد والى أن الاستفهام تعجبي قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى (قوله أبو من هو) أبو من مبتدأ ومن مضاف اليه وهو خبر والجملة بدل من زيدا بدل اشتمال لا مفعول ثان لان عرف انما يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب الجثو) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها (قوله كون البدل معتمدا عليه) أي اعتمد عليه ما بعده في الحالة التي له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو ان زيدا عينه حسنة وان هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن فانث الخبر في الاول وذكر في الثاني ولولا أن المعتمد عليه في ذلك هو البدل لوجب التذكير في الاول والتأنيث في الثاني اهـ دماميني وفي كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر الا أن يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو المخبر عنه في المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد فانه خبر أنثه اعتمادا على المبدل منه والاعضب بعين مهملة فضاد معجمة فموحدة ولد البقرة اذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذي ورفعه خبر مبتدا محذوف قاله الشارح على التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) أي مبدل منه مذكور قال شيخنا نقلا عن السيوطي وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والاخفش اهـ ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز قطع التوكيد (قوله وكان وافيا به) أي مستوعبا لأنواعه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذي بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) أي لانه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما في المغني وبهذا يتبين بطلان قول البعض محل التعيين اذا جعل بدل كل فان جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور الا كونه بدل بعض لان الغرض انه لم ينو معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين (قوله فمن الاول) أي ما كان فيه البدل وافيا بالمبدل منه فيجوز فيه الامران البدل والقطع

﴿النداء﴾

هو لغة الدعاء بأي لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالاقبال ما يشمل الاقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الاجابة كما في نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لان المطلوب الاقبال لسماع النهي والنهي عن الاقبال بعد التوجه واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو بان أدعو خبر والنداء انشاء وأجيب بان أدعو نقل الى الانشاء وانما ينادى المميز وأما نحو يا جبال ويا أرض فقيل انه من باب المجاز اتشبيه ما ذكر بالمميز في الانقياد واستعارته في النفس له على طريق الاستعارة بالكناية والتخييل ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء الا لمميز وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما في الغزي (قوله ثم مع القصر) أي ثم أشهرها كسر النون مع القصر أي بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أي ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه وقدر بعضهم خبرا في الموضعين أي ثم كسرها مع القصر يلي الاول ثم ضمها مع المد يلي الثاني هذا وقد أسلفنا في مبحث علامات الاسم نقلا اثبوتها في حديث آخر والله تعالى أعلم

واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده يقال فلان أندى صوتا من فلان اذا كان أبعد صوتا منه (وللمنادى النائى) أى البعيد (أو

من هو (كالنائى) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا * وأى) بالسكون وقد تمد همزتها (وآ كذا أيا ثم هيا) وأعمها يا فانها تدخل فى كل نداء وتتعين فى الله تعالى (والهمز) المقصور (للدانى) أى القريب نحو أزيد أقبل (ووا لمن ندب) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه نحو وا ولداه وا رأساه (أو يا) نحو يا ولداه يا رأساه (وغير وا) وهو يا (لدى اللبس اجتنب) أى لا تستعمل يا فى الندبة الا عند أمن اللبس كقوله

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فان خيف اللبس تعينت وا (تنبيهات * الاول) من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء وقد عدها فى التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية * الثانى ذهب المبرد الى أن أيا وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس (وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى) من حروف النداء لفظا (فاعلما) نحو يوسف أعرض عن هذا سنفرغ لكم أيها الثقلان

انه

عن المصباح أن فى النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة وانما فسرنا الاشتقاق بالاخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى (قوله وللمنادى الخ) فى حاشية المغنى للسيوطى ما نصه حكى أبو حيان أن بعضهم ذهب الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لانها تأتى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولها فى ذلك نظائر اهـ أى كعلى والمنادى فى عبارته بكسر الدال (قوله النائى) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال شيخنا الضابط فى البعد وضده العرف اهـ قيل انما نودى البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المد لان البعيد يحتاج فى ندائه الى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير أى بقصر الهمزة (قوله من هو كالنائى) هذا حل معنى لا حل اعراب حتى يقال ان الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة الى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على النائى (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه (قوله ثم هيا) قيل هى فرع أيا بابدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان كان الى الثانى أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد منادا هما عن منادى يا (قوله وأعمها يا) أى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل فى كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها (قوله فى الله تعالى) أى لفظ الله تعالى تنزيها لمدلوله عن كل ما لا يليق وكما تتعين فى لفظ الجلالة تتعين فى المستغاث وأيها وأيتها لان الاربعة لم يسمع نداؤها الا بيا الا لبعدها حقيقة أو تنزيلا لانه غير لازم (قوله ووا لمن ندب الخ) قال الرضى وقد تستعمل فى النداء المحض وهو قليل اهـ وقال فى المغنى أجاز بعضهم استعمال وا فى النداء الحقيقى (قوله وا ولداه) فوا حرف نداء وندبة وولدا منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووا لمن ندب أو يا (قوله وقمت فيه الخ) فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الالف لانها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتى أفاده سم (قوله فان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وا زيدا لا يا زيدا لو أتيت بيا لتبادر الى فهم السامع أنك قصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد آى الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمد همزتها الا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول فى آى وآ بمد الهمزة فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما فان أراد بقوله وأى والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين فلا اشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداء القريب بما للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيدا اذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد توكيد النداء ايذانا بأن الامر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأتى التوكيد فى صورة العكس ومحل منعه اذا لم ينزل البعيد منزلة القريب والا جاز نداؤه بما للقريب اذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وان لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدمامينى لا نسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل اقام الصلاة اهـ وقال بعضهم يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت فى محله أشبهت العوض اهـ أما حذف المنادى وابقاء حرف النداء فذهب ابن مالك الى جوازه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدمامينى جوازه قبل الامر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف وذهب أبو حيان الى منعه وعلله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب ويا فى الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به فى التسهيل وعلله فى شرحه بأنه ولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الأمثلة الى

أنه لافرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولافرق فى المفرد بين أن يكون مقصود النـداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كأى ولا بين أن يكون معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معربا قبله فى بعض الاحوال ومبنيا فى البعض الآخر كأى هـذا ماظهر لى وأما ماذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررنا فعلم ان المنادى فى المثال الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لاشبيه بالمضاف لانه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه مابعده فهو مبنى على ضم مقدر كما قاله سم (قوله أن أدوا الى عباد الله) أى أدوا الى الطاعة ياعباد الله وهذا أحد وجهين الثانى أن عباد الله مفعول أدوا كقوله فارسل معنا بنى اسرائيـل ولاشاهد فيه حينئـذ (قوله مع المضمر) أى لقلة ندائه (قوله والمتعجب منه) نحو قولهم ياللماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما (قوله الامع الله) لان نداءه على خلاف الاصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليـه دليـل أفاده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كالمستغاث لفظا وحكما (قوله المنادى البعيد) أى حقيقة أو تنزيلا لان مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه (قوله والصحيح منعه مطلقا) ظاهره أن الخـلاف جار فى مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف فى ضمير المخاطب فقط وأما ضمـير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقا كما فى التصريح فلا يقال ياأنا ولا ياهو ولا يرد أنه سمع ياهو يامن لاهو الاهو لان هو فى مثـله اسم للذات العليـة لاضمـير اه ويمكن دفع الاعتراض بان مصب تصحيح المنع فى عبارته الاطـلاق أى والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييـد بكونه ضمـير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف فى ضمـير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذا مما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخـذا مما بعده أيضا فاعرف ذلك (قوله وشذ ياإياك قد كفيتك) جعل بعضهم يافيه للتنبيه وإيا مفعول فعل محذوف يفسره المذكور (قوله ياأبجر) بموحدة فجيم فراء قال فى القاموس الابجر الذى خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما اه وتمامه * أنت الذى طلقت عام جعتا * وجعل بعضهم يافيه للتنبيه وأنت الاولى مبتـدأ وأنت الثانية تأكيدا والموصول خبرا (قوله أى التعرى) أى المفهوم من يعرى ولا يقل أى التعرية مع أنها مصدر يعرى لان التعرى أوفق بتذكير اسم الاشارة (قوله فى اسم الجنس) أى المعين كما سيأتى فى الشرح (قوله المشار له) اعترض بان حقه أن يقول والمشار به وأجيب بان فى كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشار له من حيث انه مشار له وهو اسم الاشارة وبانه معطوف على الجنس أى واسم المشار له أى الاسم الدال عليه من حيث انه مشار اليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الاشارة مطلقا وقيده الشاطبى بغير المتصل بالخطاب (قوله أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لايحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بمنعه أصلا منع القياس عليه وبمنعـه رأسا منع وروده فهو مع مافيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ماورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله ياكروان رخم بحـذف النون وحذفت معها الالف لكونها لينا زائدا ساكنا مكملا أربعة قال الناظم * ومع الآخر احذف الذى تلا * الخ ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتمامه أن النعام فى القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أى اخفض ياكرا عنقك للصيد فان من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو النعام قد صيد تصريح بزيادة (قوله وافتد مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يبخل بافتداء نفسـه بماله اه تصريح (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ أى صر صبحا اه تصريح ولو قال أى ائت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله ثوبى حجر) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسـل وكان رخاما كما فى الفارضى (قوله اذا هملت عينى) أى أسالت الدموع لها أى لاجل المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئـذ لاشاهد فيه اه ومما يبعده تذكير اسم الاشارة مع تأنيث لوعة (قوله قومى لهم) قومى خبر ان ولهم متعلق بصلة الموصول وهى وصفوا فيكون

أن أدوا الى عباد الله ونحو خيرا من زيد أقبل ونحو من لايزال محسنا أحسن الى أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لان الاولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر * (تنبيهان * الاول) * عد فى التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ولفظه ولا يلزم الحرف الامع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب وعد فى التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر * الثانى أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقا وشذ نحو ياإياك قد كفيتك وقوله * ياأبجر بن أبجر ياأنتا * (وذاك) أى التعرى من الحروف (فى اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه) فيهما أصلا ورأسا (فانصر عاذله) بالذال المعجمة أى لائمه على ذلك فقد سمع فى كل منهما مالايمكن رد جميعه فمن ذلك فى اسم الجنس قولهم أطرق كرا وافتد مخنوق وأصبح ليل وفى الحديث ثوبى حجر وفى اسم الاشارة قوله

اذا هملت عينى لها قال صاحبى بمثلك هذا لوعة وغرام

وقوله

ان الاولى وصفوا قومى لهم فبهم * هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا

وقوله ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأ * س شيبا الى الصبا من سبيل وجعل منه قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ولحنوا المتنبي في قوله

هذى برزت لنا فهجت رسيسا

والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال وقولهم في هذا أصح

﴿تنبيه﴾ أطلق هنا اسم الجنس وقيده في التسهيل بالمبني للنداء اذ هو محل الخلاف فاما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفي اسم الاشارة واسم الجنس المعين ما عرفت

(وابن المعرف المنادى المفردا على الذى في رفعه قد عهدا)

أى اذا اجتمع في المنادى هذان الامران التعريف والافراد فانه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا وسواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد أو عارضا فيه بسبب القصد والاقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل أقبل تريد رجلا معينا والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به كما في باب لا فيدخل في ذلك

قد فصل بين العامل والمعمول باجنبى للضرورة واعتصم أى استمسك (قوله ذا ارعواء) أى يا ذا ارعواء أى انكف عن دواعى الصبا انكفافا (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لان ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم (قوله على شذوذ) أى في النثر أو ضرورة أى في النظم (قوله ولحنوا المتنبي) قد يمنع التلحين بان المتنبي كوفى ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة قاله الدماميني (قوله هذى) أى يا هذى وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه ورده الناظم بانه لا يشار الى المصدر على طريق المفعول المطلق الا منعوتا بذلك المصدر نحو ضربته ذلك الضرب لكن تقدم في باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أى أثرت رسيسا أى هما وتمامه * ثم انصرفت وما شفيت نسيسا * بنون مفتوحة أى بقية النفس (قوله اذ لم يرد الا في الشعر) أى لم يرد نصا الا في الشعر فلا ترد الآية لقبولها التأويل (قوله اذ هو محل الخلاف) يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بان بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو رجلا خذ بيدى * وأجاب بعضهم بجعل أل في الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا ينافي حكاية قول فيه عن بعض النحاة وانما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجعه (قوله على أن الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) انما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها افرادا وتعريفا وانما احتيج الى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى وخرج بقولنا ومماثلته لها افرادا وتعريفا المضاف والشبيه به لانهما لم يماثلا الكاف الاسمية افرادا والنكرة غير المقصودة لانها لم تماثلها تعريفا وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذا العلة في النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها وبنى على حركة للاعلام بان بناءه غير أصلى وكانت ضمة لانه لو بنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة قاله الفاكهى ورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق وأجيب بانه قليل فلا ينظر اليه (قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسئلة لان الكلام في أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة اهـ غزى (قوله في رفعه) أى رفع نظيره على ما قاله الغزى أو المراد رفعه في غير النداء أو المراد رفعه على فرض اعرابه والى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا فاندفع ما يقال الرفع اعراب فينافى قوله وابن (قوله على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحا وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الاشارة فانهما لا يقبلان التنكير فان قلت العلم اذا أريد اضافته نكر فما الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة الا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الاضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء فلا حاجة الى تنكير المنادى اذا كان معرفة سم (قوله بسبب القصد) أى قصد المنكر بعينه وقوله والاقبال أى اقبال المتكلم على المنادى أى القائه الكلام نحوه وليس المراد اقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال المنادى حتى انه اذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل والعطف من عطف اللازم قال الدماميني التعريف لم يحصل بمجرد القصد والاقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه في أنت رجل عالم مع وجود القصد والاقبال وحينئذ فقول الشارح بسبب القصد والاقبال أى مع كون الكلمة مناداة (قوله المركب المزجى)

المـركب المزجي والمثـنى والمجموع نحو يامعديكرب ويازيدان ويازيدون ويامهندان ويارجلان ويامسلمون وفي نحو

المزجي) المراد به مايشمل العددي كخمسة عشر لانه ايضا من المفرد نعم اجرى الكوفيون اثني عشر واثنتي عشرة مجرى المضاف كما سيأتي في الشرح (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض ان نحو يازيدان ويازيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لان العلمية زالت اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والاقبال (قوله وياقاضي) بحذف التنوين اتفاقا لحدوث البناء واثبات الياء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف لان النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما اذا لم يصر بحذف الياء اذا أصل واحد والا اثبتت الياء اتفاقا كما في مراسم فاعل من أرى قاله في التسهيل (قوله ويجوز نصب ماوصف) أي مفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أي جوازا برجحان بل أوجبه كثير ذاهبين الى أنه من شبيه المضاف كما يفيده قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فمن شبيه المضاف فتنتصب وجوز الكسائي فيها البناء اه وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده ويؤخذ من التصريح أن الاحوال ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته بان يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ من شبيه المضاف ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بان يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل في احتمال الامرين واستشكل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها الا النكرات قال وغاية ما يتمحل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه المذكور انما يتم على النصب * وأجاب في التصريح بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ثم نقل عن الموضح أن الجملة في نحو ياعظيما يرجى لكل عظيم حال من الضمير المستتر في الوصف لا نعت في حالة النصب لانها حينئذ عاملة فيما بعدها قال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اه قال شيخنا وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف (قوله هجت) أي أثرت والعبرة الدمع (قوله قيده في التسهيل) هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف في الاستغاثة اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام فما هنا مقيد بما سيأتي أفاده سم (قوله اجراء لهما مجرى المضاف) أي اشبههما به في الصورة (قوله وانوا انضمام ما بنوا قبل الندا) فان قيل المبنيات انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة اعراب اه فارضي أي وحركة البناء لا تكون محلية لانها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت في حركة الاعراب (قوله ما بنوا) أي وحكوا كما سيذكره الشارح (قوله في لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أي وأما في لغة تميم فهو معرب فيكون في حالة النداء مبنيا على الضم بناء مجددا (قوله وليجر مجرى ذي بناء جددا) يحتمل أن المراد يجرى مجراه في كونه محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الاشارة في قول الشارح ويظهر أثر ذلك الى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه الفارضي وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك في تابعه ويقتصر على قوله فتقول ياسيبويه العالم الخ فتدبر (قوله برفع العالم) أي مراعاة للضم المقدر ونصبه أي مراعاة لمحل المتبوع ولم يجز مراعاة لكسرة البناء لانها لاصالتها بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه لعروضه بيا أشبهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية واطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لان التحقيق أنها حركة اتباع (قوله والمحكي كالمبني) مقتضاه أن المحكي ليس بمبني وهو مذهب السيد ولهذا جعل اعرابه تقديريا وهو أوجه مما في التصريح أنه مبني ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الاعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى كونه كالمبني أنه يبنى على ضم منوي ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضافا) أي لغير ضمير المخاطب أما المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال ياغلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام واضافته الى ضمير المخاطب عدم خطابه لوجوب

ياموسى وياقاضي ضمة مقدرة * تنبيهات * الاول * قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وحكاه في شرحه عن الفراء وأيده بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده ياعظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه قوله * أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * الثاني ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو ياللزيد لعمرو ونحو ياللماء والعشب فان كلا منهما مفرد معرف وهو معرب * الثالث اذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت يااثنا عشر ويااثنتا عشرة بالالف وانما بني على الالف لانه مفرد في هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يااثني عشر ويااثنتي عشرة بالياء اجراء لهما مجرى المضاف (وانوا انضمام ما بنوا قبل الندا *) كسيبويه وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وليجر مجرى ذي بناء جددا) ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول ياسيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يازيد الفاضل والمحكي كالمبني تقول يا

تأبط شرا المقدام والمقدام (والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عادما خلافا) أي يجب نصب المنادى حتما في ثلاثة أحوال * الاول

النكرة غير المقصودة كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وقوله * أيارا كبا اما عرضت فبلغن

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا النوع * الثانى المضاف سواء كانت الاضافة محضة نحو ربنا اغفر لنا أو غير محضة نحو يا حسن الوجه وعن ثعلب اجازة الضم فى غير المحضة * الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه نحو يا حسنا وجهه و يا طالعا جبلا و يا رفيقا بالعباد و يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك و يمتنع فى هذا ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثانى بال ونصبته أو رفعته الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره فى الحاق أل مردود *(تنبيه)* انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فاصل يا زيد عنده أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزأيها فعند سيبويه جزآها أى الفعل

تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة أفاده الدنوشرى نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله يا غافلا والموت يطلبه) قال البعض الواو استئنافية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصدده اه وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالاولى عندى أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر (قوله أيارا كبا اما عرضت فبلغن) تمامه * نداماى من نجران أن لا تلاقيا * أصل اما ان ما فأدغمت نون ان الشرطية فى ميم ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن تصريح (قوله أحال وجود هذا النوع) أى نداء غير المقصود مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه تورك على قول الناظم عادما خلافا الا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عادما فى الجملة (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى متمم بان يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به فى التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالموصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما فى سم والمعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الامثلة (قوله و يا طالعا جبلا) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لانه تنوسى باقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنوانى ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجددا قال و ينبغى أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فيمن سميته بذلك) أى حالة كونه مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول بلا خلاف الاول لشبهه بالمضاف والثانى لعطفه على المنصوب (قوله و يمتنع فى هذا ادخال يا الخ) أى لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتهما أيضا) أى وجوبا أما الاول فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثانى فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أى الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة و بثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا المعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان اذا كان مع أل الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فلا يتحقق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضممت الاول) أى لانه نكرة مقصودة تصريح (قوله وعرفت الثانى) قال فى التصريح وجوبا لانه اسم جنس أريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهى أل اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يا زيد و رجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون أل (قوله ونصبته) أى عطفا على محل الاول أو رفعته أى عطفا على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى

وان يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه وجهان و رفع ينتقى

(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح (قوله وتجريده من أل) لانه لا يجمع بين يا وأل الا مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بال كما يأتى (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير و يمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد * نحن بما عندنا * وأنت بما عندك راض وهذا الجواب أولى لايهام ما قبله أن ابن خروف لو قال باحد الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم و وجه رد الاول أن الثانى ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه و وجه رد الثانى أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بال لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له و يؤخذ رده مما تقدم فتأمل (قوله وافادته فائدته) هى طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سده مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) فى الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يا زيد جملة) أى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاحتمالين الآتيين

والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل والفاعل مقدر والمفعول هٰهنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى (ونحو زيد ضم وافتحن من * نحو أزيد بن سعيد لا تهن) أي اذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم نحو يا زيد ابن سعيد جاز فيه الضم والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ومنه قوله يا حكم ابن المنذر بن الجارود * سرادق المجد عليك ممدود

﴿تنبيه﴾ شرط جواز الامرين كون الابن صفة كما هو الظاهر فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم وكلامه لا يوفي بذلك وان كان مراده (والضم ان لم يل الابن علما

ويل الابن علم قد حتما) الضم مبتدأ خبره قد حتما وان لم يل شرط جوابه محذوف والتقدير فالضم متحتم أي واجب ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدا واستغنى بالضمير الذي في حتم رابطا لان جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو يا رجل ابن عمرو

الآتيين في تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أي محذوف تبعا لحذف الفعل الذي استتر فيه ويحتمل أن المراد مستتر في يا لانها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر في الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرا عليه ولكن الاول أوفق بكلامه في تقرير مذهب سيبويه وعلى الثاني يكون يا زيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادي بكسر الدال فتنبه (قوله أو تقديرا) اعترضه شيخنا بان التقدير ينافي وجوب الذكر وأجاب البعض بان المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبني على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الامر والدعاء كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتهن بفتح التاء مضارع وهن أي ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما (قوله بابن متصل) أنت خبير بان المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم من أن يكون مفردا أو غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أي على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر أو على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لملابسته اياه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بنية وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث فتحة اعراب وعلى الثاني فتحة بناء اهـ تصريح ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشي الجامي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بابن اذا كان أي العلم الموصوف بابن مفتوحا ثم نقل عن الطبلاوي ما نصه واعلم أنه لا يجوز في تابع العلم الموصوف بابن الا النصب نحو يا زيد بن عمر والعاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اهـ ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثاني عدم تصور رفعه مطلقا وكأن المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره (قوله يا حكم بن المنذر الخ) من الرجز المذيل شذوذا كما قرر في محله والسرادق بضم السين المهملة ما يمد فوق صحن الدار (قوله شرط جواز الامرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط في التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بان يكون صحيح الآخر وسيذكره الشارح وشرط النووي في شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم في العلمين التذكير وغلطوه فنحو يا زيد بن فاطمة كيا زيد بن عمر وكذا في الفارضي قال شيخنا وينبغي أن يزاد كون لفظ ابن مفردا لا مثنى ولا مجموعا ولا يخفى أخذه ذا من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفي بذلك) أي لان ابنا في المثال محتمل للوصفية وغيرها (قوله ويل الابن علم) معطوف على يل الاول والواو فيه بمعنى أو لان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أي للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفي الاحتمال الاول أيضا ارتكاب ضرورة لان شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة) يعني الشروط الاربعة المشار اليها في قوله والضم الخ بدليل بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الاربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بانه لم يعلم من البيت الا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة * لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط افراد العلم الموصوف بابن * لانا نقول هذا يؤدي الى افادة مثاله اشتراط افراد العلم المضاف اليه ابن أيضا وهو باطل واذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا فلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يا رجل ابن زيد وبكونه بعده ابن نحو يا زيد الفاضل وبكونه متصلا به نحو يا زيد الفاضل بن عمرو وبكونه صفة له نحو يا زيد بن عمرو على أنه بدل وبكونه مضافا الى علم نحو يا زيد ابن أخينا فيجب النصب في الاول والضم في البقية (قوله يا رجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا المثال نظر لانه تقدم أنه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الا أن يجعل وجوب

ويازيد الفاضل ابن عمرو ويازيد الفاضل لانتفاء علمية المنادى فى الاولى واتصال الابن به فى الثانية والوصل به فى الثالثة ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله فما كعب بن ٩٦ مامة وابن أروى * باجود منك ياعمر الجوادا بفتح عمر وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت ونحو يازيد ابن أخينا لعدم اضافة ابن الى علم وهو مراد بعجز البيت

﴿ تنبيهات * الاول ﴾ لا اشكال أن فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه وأما اذا فتح فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هى حركة بناء لانك ركبته معه * الثانى حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو ياهند ابنة زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف ببنت هنا فنحو ياهند بنت عمرو واجب الضم * الثالث يلحق بالعلم يافلان ابن فلان ويا ضل ابن ضل ويا سيد بن سعيد ذكره فى التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزام الضم * الرابع قال فى التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من يازيد بن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال * الخامس قال فيه أيضا ويجوز فتح ذى الضمة فى النداء ويجب فى غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن فى الحالتين خطا وان نون للضرورة * السادس اشترط فى التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فنحو ياعيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة فى تقدير الفتح وفيه خلاف اه (واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا *

الضم نسبيا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه (قوله ويازيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علما لصدق السالبة بنفى الموضوع سم وقد أساء لبعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل الابن علما بيازيد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أى وانتفاء اتصال الخ وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فاجاز والفتح مع كل وصف نصب قال فى التصريح بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اه (قوله فما كعب بن مامة) هو الذى آثر رفيقه بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن اروى أو سعدى هو الجواد الطائى المشهور اه ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى فى شرح شواهده هو أوس بن حارثة الطائى وسعدى أمه اه وكذا قال العينى وبه يعرف ما فى كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطى وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله ياعمرا بالالف عند من يجيز الحاقها فى غير الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله ياعمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفى التخريج الثانى نظر ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أى لان مذهبهم أن الفتح فى الاول ليس للتركيب بل للاتباع أو لاضافته الى ما بعد ابن نعم اعرابية فتحة ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان ابن على الاضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم الا أن يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ما قبله مقدرا قبله يا أو أعنى مثلا فتأمل (قوله لانك ركبته معه) أى كتركيب خمسة عشر والظاهر فى اعرابه على هذا القول أن يقال زيد ابن منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبى وحركة زيد على هذا حركة بنية (قوله ولا اثر للوصف ببنت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هى ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فانها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة فى مثل هذا التركيب دون بنت وفى التصريح ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة اه وهو لا يأتى الا على القول بان الفتح للاتباع ومثل الوصف ببنت الوصف ببنى تصغير ابن (قوله يلحق بالعلم الخ) أى لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله ويا ضل ابن ضل) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ويجوز فتح ذى الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله فى غيره) أى غير النداء كجاء زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أى اذا لم تقع ابتداء سطر كما فى الدمامينى عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما فى الفارضى وقوله فى الحالتين أى النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت فى غير النداء اذ لا يجوز فتحه فى النداء وهو خلاف ما فى الدمامينى حيث قال فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال (قوله وان نون للضرورة) كقوله * جارية من قيس بن ثعلبة * ولا فرق فى العلم فى جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب تنوين المضاف اليه وكتابة ألف ابن اذا كان الموصوف بابن مضافا كما فى قام أبو محمد بن زيد واختاره الصفدى فى تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب الى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقديرا الضمة والفتحة اه دمامينى فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الاضافة الى ما بعد ابن كما فى يازيد بن سعيد (قوله واضمم أو انصب) فى عبارته اشارة الى بناء المنون اضطرارا اذا ضم واعرابه رجوعا الى الاصل فى الاسماء اذا نصب قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما تقدم بان القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اه واذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك فى نعته الضم والنصب وان نصبته تعين نصب نعته فان نوى مقصور نحو يافتى للضرورة فان نوى الضم جاز فى نعته الوجهان أو النصب تعين نصب نعته كذا فى شرح التسهيل للمرادى

مماله استحقاق ضم بينا) فقد ورد السماع بهما فى الضم قوله * سلام الله يا مطر عليها * وقوله ليت التحية كانت لى فاشكرها * مكان يا جمل حييت يا رجل ومن النصب قوله
أعبدا حل فى شعبى غريبا وقوله
ضربت صدرها الى وقالت
يا عديا لقد وقتك الاواقى
واختار الخليل وسيبويه الضم وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد النصب ووافق الناظم والاعلم الاولين فى العلم والآخرين فى اسم الجنس (و) اضطرارا (خص جمع يا وأل) فى قوله
عباس يا الملك المتوج والذى * عرفت له بيت العلا عدنان وقوله
فيا الغلامان اللذان فرا
اياكما أن تعقبانا شرا *
ولا يجوز ذلك فى الاختيار خلافا للبغداديين فى ذلك (الا مع الله) فيجوز اجماعا للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه فتقول يا الله باثبات الالفين ويالله بحذفهما ويا الله بحذف الثانية فقط (و) الا مع (محكى الجمل) نحو يا المنطلق زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه وزاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى وصوبه الناظم وزاد فى التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو يا الاسد شدة أقبل وهو مذهب ابن سعدان قال فى شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الاسد أقبل ومذهب الجمهور المنع
(والاكثر) فى نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء

للرادى وغيره (قوله مماله استحقاق ضم بينا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق ببين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه فى هذه العبارة ما ذكره الشاطبى أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال واحترز به من الضم المقدر فانه لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذى قدرت فيه الضمة ساكن نحو يا قاضى ويا فتى فاذا نون حذف لالتقائه ساكنا مع التنوين فلم يفد التنوين فى وزن الشعر شيأ اهـ قال شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما اذا اضطر الى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أى فالاولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ) قبله

حييتك عزة بعد الهجر وانصرفت * فحى ويحك من حياك يا جمل

وقوله فاشكرها بالنصب جواب التمنى وقوله مكان جعله العينى منصوبا على الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل التقدير أتمنى يا رجل حييت فى مكان يا جمل حييت (قوله أعبدا الخ) لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف فى التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أى متعجبة من نجاتى مع ما لقيت من الحروب فالى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدورهن عند رؤية مهول وأصل أواقى وواقى جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ فأبدلت الواو الاولى همزة كما سيأتى فى قول الناظم وهمزا أول الواوين رد الخ (قوله ووافق الناظم والاعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر الى العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع اهـ حفيد قال السيوطى والمختار عندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الالباس فيه والضم فى النكرة المقصودة لئلا تلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق مع التنوين للضرورة الا الحركة لاستوائهما فى التنوين ولم أقف على هذا الرأى لاحد اهـ وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا ينتجه لانه كما لا الباس فى نصبه لا الباس فى ضمه فلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة الى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله جمع يا) أى مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم (قوله المتوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اهـ عينى وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التأنيث فى قوله عرفت فقول البعض تبعا للعينى وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك فى الاختيار) لان النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتى تعريف اهـ تصريح وفى الحفيد أن النحويين مختلفون فى نداء العلم الذى فيه أل كالحرث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لانهم انما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لان أل هنا غير معرفة الا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا أنه ينتقض بنحو يا المنطلق زيد اهـ قال سم ويؤيد الجواز ما يأتى عن المبرد فيما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى الا أن يفرق بتأتى اسقاط أل فى العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والتى مسمى بهما وفيه تأمل اهـ (قوله نحو يا المنطلق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره اذا سمى به يجب قطع همزته كما أفاده فى التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الاوجه الثلاثة اهـ وأنت خبير بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الاوجه الثلاثة (قوله نحو الذى والتى) أى مع الصلة اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفاق قاله فى التصريح أى متفق على منع ندائه (قوله وصوبه الناظم) قال ابو حيان والذى نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرث فلا يجوز نداؤه همع (قوله نحو يا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لان شدة تمييز اهـ وفيه أن شدة ليس تمييزا للاسد تمييز مفرد حتى يكون الاسد عاملا فى شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عاملها مثل المحذوفة التى بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون نصب الاسد لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فى الاعراب (قوله لان تقديره يا مثل الاسد) أى فالمنادى فى الحقيقة لم تدخل

ويقال (اللهم بالتعويض) أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وشذ يا اللهم فى قريض) أى شذ الجمع بين يا والميم فى الشعر كقوله انى اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما

﴿تنبيهات * الاول﴾ مذهب الكوفيين أن الميم فى اللهم بقية جملة محذوفة وهى أمنا بخير وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما فى الاختيار * الثانى قد تحذف أل من اللهم كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج وهو كثير فى الشعر * الثالث قال فى النهاية يستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء * أحدها النداء المحض نحو اللهم أثبنا ثانيها أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع كان يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له اللهم نعم أو اللهم لا * ثالثها أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك أنا ازورك اللهم اذا لم تدعنى الا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل

﴿فصل﴾ (تابع المنادى (ذى الضم المضاف دون أل * ألزمه نصبا) مراعاة

عليه أل واعترضه الشاطبى بلزوم جواز نحو يا القريه لان تقديره يا اهل القريه ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سم ويمكن الفرق بان وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ فى قوة يا مثل الاسد ولا كذلك ما أوردفتأمل (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبنى على ضم ظاهر على الهاء فى محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه اه أى فيكون جعل حركة البناء على الميم لجعل حركة الاعراب على الهاء فى نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الاول والفرق أن التعويض فى نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فالصيرورة الهاء جزأ وجه قوى وفى اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزأ أو كالجزء وجه قوى (قوله أى بتعويض الميم المشددة الخ) وانما أخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اه سم ولا يجب أن يكون العوض فى محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فان يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف فى لغة حمير كقوله * يرمى ورائى بامسهم وامسلمه * وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض (قوله انى اذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا والم نزل اه زكريا ﴿فائدة﴾ لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف اه دمامينى وعلل بعضهم مذهب سيبويه بان اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنيهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة (قوله بقية جملة محذوفة الخ) رد بانه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبانه كان يحتاج الى العاطف فى نحو اللهم اغفر لى (قوله حجتج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفى بعض النسخ حجتى بالياء (قوله على ثلاثة انحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة وقوله أحدها النداء أى استعمالها فى النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بان المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المجيب بان المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا الخ بان المناسب أن يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها أن يذكرها المجيب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان اللهم فى الموضعين الاخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لانا لا نسلم خروجها فى الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة وقد يشير اليه قول الشارح فى الموضع الأول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصلى لا يستلزم خروجها عما لها من اعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندى أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنى على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قوله اذا لم تدعنى) بسكون الدال وضم العين المهملة

﴿فصل﴾ (قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء لشمل نحو يا زيدان يا ابنى عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كما سيبويه ذا الفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو وفاضلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فلا ترى توابعه كما صرح به أيضا الرضى نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز زو عمر ولان المتبوع مبنى على الفتح قاله سم وأنا أقول سيأتى فى باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به فى الهمع أيضا ويرد على نصب النسق المعرف الخالى من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم الا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بان المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة بل هذا هو الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه وحينئذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف)

بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والاجاز رفعه كما صرح به السيوطي ويشير اليه الشارح لكن انما ينعت المنادى المضموم بمضاف اضافة غير محضة اذا كان نكرة مقصودة لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطي وجوز الرضي رفعه ويؤيده تجويز السيوطي رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فضارب زيد في تقدير ضارب زيدا وضارب زيدا شبيه بالمضاف وقوله دون أل حال من تابع أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور (قوله نعتا الخ) أشار به الى ان المراد بالتابع ماعدا البدل والنسق بقرينة المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) أشار به الى ان الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا الى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة و بلفظ الخطاب نظرا الى كون المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك قاله الدماميني ثم قال و يجوز يا أيها الذى قام و يا أيها الذى قمت وقد توهم بعض الناس أنك اذا قلت يا أيها الذى قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لان الالتفات من خلاف الظاهر وكلا الطريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اه ملخصا وفيه نظر لان مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطريقين في كلام أن لايعدل الى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفية وابن الانباري رفع النعت المضاف اضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقا اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أى لغلبة الاسمية على صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول (قوله والمبنى قبل النداء) يوهم صنيعه أن المبنى قبل النداء قسم مباين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبنى قبل النداء يا سيبويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا من خلقني أى يا الها خلقني (قوله أى ما سوى التابع) أى من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بال) أى تابع ذى الضم المضاف المقرون بال والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضي والمضاف اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار اليه الشارح ووجه جواز الامرين في الأول والثالث والرابع الحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كلا اضافة * فان قلت فلم يلحق الشبيه والمضاف اضافة غير محضة به اذا نودى مستقلين قلت محافظة على اعرابهما الذى هو الاصل فالحاقه تابعين لمشابهتهما له مع حصول الاعراب لفظا أو تقديرا وهذا في حالة رفعهما على القول بانه اتباع لا اعراب كما سيأتى ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروعى الاعراب في الحالين اه سم ببعض تغيير فان قلت لم يجز في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل ظريف فيها قلت لان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل لياء في التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكان لا باشرت التابع وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها الاظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفي على القيد فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفا بال أولا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالما نعم ان نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بانه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع بل هناك مايقتضى نصبه وهو أدعو وأجيب بان العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول وهو مع ما فيه من التكلف يؤدى الى التزام قطع التابع وقال السيوطي في متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع لانهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه في النهاية اه والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع اتباع لا اعراب ولا بناء وفى قول الشارح والرفع اتباعا للفظ اشارة اليه وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسمح فاعرفه (قوله ويا غلام بشر) اى بتنوين بشر لانه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه (قوله أولا) أى في قوله تابع ذى الضم وثانيا أى في قوله وما سواه (قوله ومراده النعت الخ) أى بقرينة افراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتى مخصص لما تقدم وقوله

لمحل المنادى نعتا كان (كازيد ذا الحيل) أو بيانا نحو يا زيد عائذ الكلاب أو توكيدا نحو يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم ﴿تنبيهان * الاول﴾ أجاز الكسائي والفراء وابن الانباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضافته محضة وأجازه الفراء في نحو يا تميم كلهم وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع أى كلهم يدعى الثاني شمل قوله ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لانه يقدر ضمه كما مر (وما سواه) أى ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الاضافة والخلو من أل وذلك شيآن المضاف المقرون بال والمفرد (ارفع أو انصب) تقول يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن والحسن ويا غلام بشر و بشرا ويا تميم أجمعون وأجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة ﴿تنبيهان الاول﴾ شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان وسيأتى الكلام على البدل وعطف النسق

(قوله لان الالتفات الخ) لايخفاك ان يا أيها الذى قمت فيه التفات تأمل

* الثاني ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (واجعلا * كمستقل) النداء (نسقا) خاليا عن أل (وبدلا) تقول يازيد بشر بالضم وكذلك يازيد وبشر وتقول يازيد وأبا عبد الله وكذلك يازيد وأبا عبد الله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لأن البدل في نية تكرار العامل والعطف كالنائب عن العامل ❊ (تنبيه) ❊ أجاز المازني والكوفيون يازيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا (وإن يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه وجهان) الرفع والنصب (ورفع ينتقى) أي يختار وفاقا للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر وأما قراءة السبعة يا جبال أوبي معه والطير بالنصب فالعطف على فضلا من ولقد آتينا داود منا فضلا واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب وقال المبرد إن كانت أل معرفة فالنصب وإلا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف ❊ (تنبيه) ❊ هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يارجل والغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع (وأيها مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع لدى ذي المعرفه) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوبا فأيها مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم ليلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب أل وبالرفع في موضع الحال من مصحوب أل وبعد في موضع الحال مبني على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أي والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها ويجوز أن يكون مصحوب أل مرفوعا على أنه مبتدأ أو يكون خبره يلزم والجملة خبر أيها

والتوكيد أي لفظيا أو معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه فقد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتي بأن ذلك أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع أل لي استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذي هو كالعامل وإن بعد من حيث أل التي لا تجامع حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضي ترجيح النصب سم (قوله وبدلا) لم يقيده أيضا بالخلو من أل لأنه لا يكون في النداء إلا خاليا من أل ولهذا قال السيوطي في جمع الجوامع وشرحه لا يبدل إلا أي النكرة المقصودة والإشارة ولا ذو أل من المنادى قال سم وكان وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت في عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو ياتميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يازيد بشر بالضم) أي بلا تنوين وكذا بضم بشر بلا تنوين في صورة العطف (قوله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب) أي أنهما معه كالمستقل بالنداء فيعاملان معاملته تابعين له عاملان به مستقلين بالنداء (قوله لأن البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف أما على ما ذهب إليه من أن العامل في البدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أي في نحو يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأي وصلة إليه وجب رفعه (قوله أجاز المازني) أي قياسا على المنسوق المقرون بأل بفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين في المقرون وفي تعبيره بالإجازة إشارة إلى أنهم يجيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر وإن توقف شيخنا فقال وهل المراد مع إجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله ما نسقا) ظاهره ولو مضافا نحو يازيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله ففيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت سيوطي (قوله ورفع) مسوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارضي (قوله لما فيه من مشاكلة الحركة) أي مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فالعطف على فضلا) وقال ابن مطى مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لمحذوف أي وسخرنا له الطير (قوله ولا يجعل كلفظ ما وليه) أي فلا تطلب مشاكلته له (قوله إن كانت أل معرفة) أي كما في الآية فالنصب أي فالمختار النصب لما في الشرح من أن المعرف يشبه المضاف أي من حيث تأثر ما فيه أل المعرفة بتعريف أل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها (قوله وإلا فالرفع) أي وإلا تكن للتعريف كالتي من بنية الكلمة نحو اليسع والتي للمح الصفة نحو الحرث فالمختار الرفع لأن أل حينئذ كالمعدومة (قوله وإلا فالرفع) ترد عليه الآية إلا أن يمنع عطف والطير على جبال سم ❊ (فائدة) ❊ إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيازيد الظريف صاحب عمرو فإن قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دماميني وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية للمشاكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندي ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فليسلك بالإنصاف (قوله مصحوب أل) سيأتي أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعد في موضع الحال) أي من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل كما يشير إلى جواز الأمرين قوله الآتي واقعة أو واقعا فالأول ناظر للأول والثاني للثاني (قوله في موضع الحال مبني على الضم) هذا مبني على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة حالا كما نبه عليه شيخنا (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب

والعائد على المبتدا محذوف أى يلزمها او يجوز أن يكون صفة والخبر والمراد اذ نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الاضافة وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الانسان يا ايتها النفس و يلزم تابعها الرفع وأجاز المازنى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة الى ندائه وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب اليه فى شرح الكافية موافقة المازنى وتبعه ولده والى التعريض بمذهب المازنى الاشارة بقوله لدى ذى المعرفة وظاهر كلامه أنه صفة له مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا احسن ﴿تنبيهات﴾ ﴿الاول﴾ يشترط أن تكون ال فى تابع اى جنسية كما ذكره فى التسهيل فاذا قلت يا أيها الرجل فال جنسية وصارت بعد الحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة وأجاز الفراء والجرمى اتباع اى بمصحوب ال التى للمح الصفة نحو يا أيها الحرث والمنع مذهب الجمهور و يتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه ﴿الثانى﴾ ذهب الاخفش فى أحد قوليه الى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدا محذوف وأى موصولة بالجملة ورد بانه لو كان كذلك

ال والا لقال مرفوعا الا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أل صفة أو أنه اشار الى جواز وجه آخر قال البعض لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته باجنبي اه وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو العامل فى بالرفع لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون يلزم عاملا فى مصحوب أل وفى الحال منه وفى صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدا) أى الاول أما العائد على المبتدا الثانى فمستتر فى يلزم وكذا العائد على أيها فى الاعراب الاول (قوله و يجوز أن يكون صفة والخبر) أى والجملة خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها و يلزم اما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة و بالرفع حال من فاعل يلزم و جعله مفعولا بزيادة الباء تكلف مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد اذ نوديت اى الخ) لا يخفى أن ما ذكر الى قوله و يلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها مرادا بها معين غير نافع فى قوله وقد تضم الى قوله و يلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضا الخ) علة تلزمها (قوله عوضا عما فاتها الخ) كما عوضوا عنه ما فى أيا ما تدعوا وخصها بالنداء لانه فى موضع تنبيه وما بالشرط لانها مبهمة فتوافق الشرط دمامينى (قوله وتؤنث) اى على سبيل الاولوية لا الوجوب كما حكى الدمامينى والهمع عن صاحب البديع (قوله و يلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن الباذش ذكر انه مسموع من لسان العرب ولانه قرئ شاذا قل يا ايها الكافرين وهى تعضد المازنى قاله السندوبى (قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى أن لا يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له و يؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيذكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع اي نصبا وأن يصح نصب نعته و يؤيده ما قدمناه عن الدمامينى فى يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه ان قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب على ما بيناه سابقا اللهم الا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعته على أن رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعده أى على هذا ليس تابعا الا فى الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأى وصلة الى ندائه) انما آثروا أيا لانها لوضعها على الابهام واحتياجها وضعا الى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الاشارة بكونه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه بالاشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها فى التوصل الى نداء ما فيه ال وأما ضمير الغائب فانه وان وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر وأما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة اه دمامينى عن الرضى باختصار وأيضا ضميرا الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله أنه صفة له مطلقا) أى مشتقا كان أو جامدا لتأويل الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لان كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط فى النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا لتصح المقابلة (قوله جنسية) أى لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التى للمح الاصل كالحرث ولا التى للعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم فعلم ما فى كلام البعض من القصور والمراد أنها جنسية بحسب الاصل أى قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه فلا ينافى أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره (قوله وصارت بعد الحضور) أى بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب ال عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية افاده سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أى لا نعتا لان العلم لا ينعت به هكذا ينبغى التعليل (قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل وقال الفارضى

لجاز ظهور المبتدا بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف * الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيهذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها * الرابع يجوز أن توصف صفة أى ولا تكون الا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله يا أيها الجاهل ١٠٢ ذو التنزى * لا توعدنى حية بالنكز * (وأيهذا أيها الذى ورد) أيهذا مبتدأ وأيها الذى عطف عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبر ووحد الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذى ورد أوهو من باب * نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض * أى ورد أيضا وصف أى فى النداء باسم الاشارة وبموصول فيه أل كقوله * ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه * لشئ نحته عن يديه المقادر ونحو يا أيها الذى نزل عليه الذكر (ووصف أى بسوى هذا) الذى ذكر (يرد) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو * تنبيهان * الاول * يشترط لوصف أى باسم الاشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافى وخلافا لابن كيسان فانه أجاز يا أيها ذاك الرجل * الثانى لا يشترط فى اسم الاشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله أيهذان كلا زادكما * ودعانى واغلا فيمن وغل واشترط ذلك غيرهما (وذو اشارة كأى فى الصفة) فى لزومها ولزوم رفعها ولزوم كونها بأل على ما مر نحو يا ذا الرجل و يا ذا الذى قام هذا (ان كان تركها) وهى أى ترك الصفة (يفيت المعرفة) أى بان تكون هى مقصودة بالنداء واسم الاشارة قبلها لمجرد الوصلة الى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم أما اذا كان اسم الاشارة هو المقصود بالنداء بان قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شئ من ذلك ويجوز فى صفته حينئذ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنية على الضم (فى نحو) يا (سعد سعد الاوس) وقوله يا تيم تيم عدى لا أبا لكم * وقوله يا زيد زيد اليعملات الذبل *

التقدير يا الذى هو الرجل اه قال شيخنا والاول أولى لان يا لا تدخل على نحو الذى على الراجح كما مر (قوله لجاز ظهور المبتدا) أى لان هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدا وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدا وقوله ولجاز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم همع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التنزى نزع الانسان الى الشر والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاى اللسع أى لا توعدنى باللسع حالة كونك مشبها الحية فى ذلك (قوله وأيهذا الخ) نحو يا أيهذا الرجل فأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى فى محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة ونحو يا أيها الذى قام فالذى صفة أى فى محل رفع وهذا كله مبنى على أن حركة التابع اعراب وتقدم ما فيه قال شيخنا ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى فى محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الواو العاطفة تحذف اختيارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أى من الحذف من الاول لدلالة الثانى ويحتمل كلام المصنف العكس وفى الاولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثانى لان الاواخر أليق بالحذف من الاوائل وقيل من الاول لعدم الفصل وتمام البيت والرأى مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أى هذا الباخع) أى المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد باضافة الباخع اليه لعدم جواز اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مرفوعه (قوله ووصف أى بسوى هذا يرد) قال الشاطبى انه حشو لا فائدة فيه ويجاب بانه لما علم بقوله وأيهذا الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شئ آخر فدفعه بهذا اه طبلاوى واسم الاشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الاشارة والموصول المقرون بأل (قوله خلوه من كاف الخطاب) أى لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب يقتضى أن المشار اليه غير المخاطب فيحصل التنافى ولابن كيسان أن يجعل الخطاب فى مثل يا ذاك للمشار اليه غير لمخاطب فى مثل يا ذاك للمشار اليه فلا يحصل التنافى لكن يمنعه ما تقدم فى باب اسم الاشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار اليه الا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعانى) أى اركانى والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع (قوله فى لزومها الخ) أى لا فى لزوم افراده موصوفه بل يراعى حال المشار اليه نحو يا هذان الرجلان و يا هؤلاء الرجال وال فى قوله الصفة عهدية أى الصفة المذكورة فى أى الا أنها تتناول اسم الاشارة مع أن اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة وكأنه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة فكأنه معلوم الانتفاء (قوله على ما مر) لعل مراده على ما مر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح (قوله نحو يا ذا الرجل و يا ذا الذى قام) ونحو يا هذا الرجل و يا هذا الذى قام و يا هؤلاء الكرام فها للتنبيه واسم الاشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده صفة مرفوعة (قوله يفيت المعرفة) أى يفوت علم المخاطب بالمنادى (قوله بان تكون هى) أى الصفة (قوله هو المقصود بالنداء) بان عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شئ من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فيقتضى صحة يا هذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الاشارة الى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بأل فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينبغى الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر (قوله فى نحو سعد سعد الاوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضافا اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كما فى التصريح (قوله زيد اليعملات) بفتح الميم أضيف زيد الى اليعملات لانه كان يحدو لها وهى جمع يعملة

﴿ينتصب * ثان) حتما (وضم وافتح أولا تصب) فان ضممته فلانه منادى مفرد معرفة وانتصاب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو باضمار أعني وأجاز السيرافي أن يكون نعتا وتاول فيه الاشتقاق وان فتحته فثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثاني على التوكيد * وثانيها وهو مذهب المبرد أنه مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى الآخر ونصبه على الاوجه الخمسة وثالثها أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم ﴿تنبيهات * الأول﴾ صرح في الكافية بان الضم أمثل الوجهين الثاني مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو يا رجل رجل قوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا الى أنه لا ينصب الا منونا نحو يا صاحبا صاحب زيد * الثالث اذا كان الثاني غير مضاف نحو يا زيد زيد جاز ضمه بدلا و رده ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾ (واجعل منادى صح) آخره (ان يضف ليا) المتكلم

وهي الناقة القوية الحمولة والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راكع اه زكريا وعبارة القاموس وهي الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان اه ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمني لكان أنسب باليعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به شاطبي (قوله أو توكيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا لانه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف لان الاول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول قال سم ولا يخفى أن كلا الأمرين انما يرد على المصنف اذا سلم أنه مانع والا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أي جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب الى الاوس وضعفه الشاطبي بان النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع (قوله والثاني مقحم) أي زائد بناء على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم اضافته اه تصريح وعليه ففتحته غير اعراب لانه غير مطلوبة لعامل بل فتحة اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزا حصينا لكن صرح الشارح بان نصب الثاني توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظي وعلى هذا فالفتحة فتحة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثاني مغتفر لانه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجه والذي قبله للمشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم لانهما انما يكونان بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم فان الاسم الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أي مماثل لما أضيف اليه الثاني (قوله ونصبه) أي الثاني على الاوجه الخمسة بل الستة وهي أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا باعني أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكانه لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله أن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له اذ المركب شيآن فقط قاله في التصريح وقال الفارسي الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (قوله ففتحتهما فتحة بناء) فيه أن فتحة الاول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بان المراد ففتحة مجموعهما الذي هو المركب وفتحته هي فتحة آخره ولو قال ففتحة الثاني فتحة بناء لكان واضحا ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف ينتصب ثان الا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الاعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أي أحسنهما وأشار هنا الى أمثلته بتقديمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا (قوله جاز ضمه بدلا) نقله المصنف عن الاكثر ورده بانه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تاكيدا لفظيا وقوله ضمه بدلا أي بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول اكثر النحويين لان الشيء لا يبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

أفرده بترجمة لان له أحكاما تخصه وتقدم أن الاصل في ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بان السكون أصل أول اذ هو الاصل في كل مبني والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بان يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبي وهذا القيد يخرج نحو مسلمي تثنية وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الاضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظر في الجمع

(وعبدعبدى عبدعبدا عبديا) والافصح والاكثر من هذه الامثلة الاول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو ياعباد فاتقون ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو ياعبادى لاخوف عليكم والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو ياعبادى الذين أسرفوا وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو ياحسرتا وأما المثال الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة فاجازه الاخفش والمازني والفارسي كقوله ولست براجع مافات مني * بلهف ولا بليت ولالواني أصله بقولي يالهفا ونقل عن الاكثرين المنع قال في شرح الكافية وذكروا أيضا وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب السجن أحب الى وحكى يونس عن بعض العرب ياأم لاتفعلي و بعض العرب يقولون يارب اغفر لي و ياقوم لاتفعلوا أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو يافتاى و ياقاضي ﴿تنبيهان * الأول﴾ ماسبق من الاوجه هو فيما اضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله أما الوصف المشبه للفعل فان ياءه ثابتة لاغير وهي اما مفتوحة أوساكنة نحو يامكرمي و ياضاربي * الثاني قال في شرح الكافية اذا كان آخر المضاف الى ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل يابني أو يابني لاغير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياآت مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الشيء الالزومه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل * الثاني أن ثانية ياءى بني حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه اه

لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة اثبات يائه ساكنة اه ويشترط مع ماذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتي (قوله عبدا) ينبغي أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لانها لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بان يشتهر الاسم بالاضافة الى الياء أولا فلا يقال في ياعدوي ياعدو لانه لادلالة على الياء والذي في التوضيح وشرحه انما هو اشتراط الاشتهار بالاضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم (قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو اشارة الى أنهما في مرتبة للقول بالاصالة في كل وجعل السيوطي السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألفا) أي لتحركها وانفتاح ماقبلها لان الالف أخف من الياء اه تصريح والظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بانها مضاف اليه وأنها في محل جر سم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لايجوز ويجاب بانها بدل الياء وفرق بين الابدال والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل وأقام الصلاة وأجاب احابا (قوله ونقل عن الاكثرين المنع) أي ولادلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة الندا (قوله وجها سادسا) ظاهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالاضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالقصد كما قيل والالم يكن لغة في المضاف قال أبو حيان والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء اه أي انه يجوز في تابعه الوجهان وهو لايظهر على أن تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر فان مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ماقاله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر بانه عومل معاملة المفرد فاعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال في التصريح وانما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب تعالى والأب والأم والابن حملا للقليل على الكثير (قوله أما المعتل آخره) بان يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له وأما ماحذف لامه كأخ فلا ترد لامه خلافا للمبرد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله وهي ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش محياي من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما اضافته للتخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفعل) أي المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة لاغير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملا يشبه الفعل (قوله وهي اما مفتوحة أوساكنة) أي ان لم يكن الوصف مثنى او مجموعا على حده والا تعين الفتح نحو ياضاربي و ياضاربي (قوله كبني) أي تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين واذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة فيبقى بنيو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وتدغم الياء في الياء وعلى القول بان لامه ياء يكون فيه ماعدا القلب (قوله قيل يابني) بكسر الياء أو يابني بفتحها لاغير او رد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها في السبع وهي اسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة وأبقى الاولى وهي ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أي وابقاء الياء الثانية على كسرها لاجل ياء المتكلم (قوله مع أن الثالثة) كان الاوضح ولان الثالثة لان هذا تعليل آخر لالتزام الحذف (قوله أبدلت ألفا) أي بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أي وابقيت الفتحة دليلا عليها (قوله مستثقل) أي حرف مستثقل وهو الياء أي وبدل الثقيل ثقيل (قوله ففتحت لان أصلها الفتح) وعلى القول بان أصلها السكون يوجه الفتح بانه احتيج للتحريك لئلا يلتقي ساكنان والفتح أخف سم (قوله

بقية

وقد تقدمت بقية الاحكام في باب المضاف الى ياء المتكلم (وفتح او كسر وحذف اليا) والالف تخفيفا لكثرة الاستعمال (استمر * في) قولهم (يا ابن أم) و يا ابنة أم و (يا ابن عم) و يا ابنة عم (لا مفر) أما الفتح ففيه قولان * أحدهما ان الاصل أما و عما بقلب الياء ألفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها * والثاني أنهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح والاول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكى عن الاخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج

وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب قال في الارتشاف وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم اياها من أحد عشر اذا أضافوه اليها وأما اثبات الياء والالف في قوله يا ابن أمي و يا شقيق نفسي وقوله * يا ابنة عما لا تلومي واهجعي * فضرورة أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم * (تنبيه) * نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ قال يا ابن أم بالوجهين (وفي الندا) قولهم يا (أبت) ويا (أمت) بالتاء (عرض) الاصل يا أبي ويا أمي (واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض) ومن ثم لا يكادان يجتمعان ويجوز فتح التاء وهو الاقيس وكسرها وهو الاكثر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة * (تنبيهات * الاول) * فهم من كلامه فوائد * الاولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون الا في النداء * الثانية أن ذلك مختص بالاب والام * الثالثة ان التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض * الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء وأما قوله

يا أبتي لا زلت فينا فانما * لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

فضرورة وكذا قوله * يا أبتا علك أو عساكا * وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح

(قوله بقية الاحكام) أي بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن واحدا من الامور الاربعة المتقدمة في قوله * آخر ما أضيف لليا اكسر اذا * لم يك معتلا الخ وسلامة الالف مطلقا الى آخر ما مر أي فلا نعيد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح أو كسر) أي للميم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله وحذف اليا) أي مع الكسر والالف أي مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش لكن حذف الالف انما يأتي على قول الكسائي الآتي ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف (قوله استمر) أي اطرد وفي نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويا ابنة عم) في التصريح أن بنتا كابنة (قوله فحذفت الالف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا في غير هذه الصورة نحو يا عبدا وهم لا يمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد تقدم أي في قول الشارح ونقل عن الاكثرين المنع (قوله والثاني أنهما) أي ابنا وما بعده (قوله وبني) أي المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر ونقل السيوطي عن الرضي أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما في الارتشاف (قوله قال في الارتشاف الخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) أي وأبقوا الكسرة دليلا عليها لان الكلام في الكسر (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق (قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قليلتان قيل وقلب الياء ألفا أجود من اثباتها واذا أثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالحاصل خمسة أوجه ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ومر قريبا لغة سادسة وهي الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى تصريح أي مع عدم سماع حذفها في غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا (قوله ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لان ابنة هي ابن بزيادة التاء (قوله وفي الندا أبت أمت عرض) وكل منهما منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها الا على التاء لانها في موضع الياء التي يستحقها اعراب المضاف اليها اسم (قوله ومن اليا التا عوض) انما عوض تاء التأنيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب أو الام لان كلا منهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما في علامة اه حفيد ووجهه في الكشاف بأن تاء التأنيث وياء الاضافة متناسبتان في أن كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره وفيما ذكر تصريح بأن التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف في نحو يا عبدا كما مر بيانه (قوله ويجوز فتح التاء الخ) كان الاولى والفتح أقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف (قوله وهو الاقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الاصل اه حفيد (قوله وهو الاكثر) أي لان الكسر عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء لان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا (قوله لا يكون الا في النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أي لانه لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الاوجه السابقة) أي في المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظر فيه سم بأن العروض لا ينافي اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع

الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوّز الشارح الامرين * الثاني اختلف في جواز ضم التاء في ياأبت و ياأمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول ياأبت و ياأمت بالضم وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات الست السابقة في نحو ياعبد وهذه الاربعة أعني تثليث التاء والجمع بينها وبين الالف في نحو ياأبتا على ما مر * الثالث يجوز ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال في التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز وقد قرئ بالوجهين في السبع ورسمت في المصحف بالتاء

﴿أسماء لازمت النداء﴾

(وفل بعض ما يخص بالندا) أي لا يستعمل في غير النداء ويقال للمؤنثة يافلة واختلف فيهما فذهب سيبويه انهما كنايتان عن نكرتين ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ورده الناظم بانه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل في التأنيث فلة وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة وعلى ذلك مشى الناظم وولده قال الناظم في شرح التسهيل وغيره ان يافل بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلانة قال وهما الاصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء الا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم وزده بالوجهين السابقين و (لؤمان) بالهمز وضم اللام وملأم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم و (نومان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا) أي مما يختص بالنداء ﴿تنبيهان * الاول﴾ الاكثر في بناء مفعلان نحو ملأمان أن يأتي في الذم وقد جاء في المدح نحو يامكرمان حكاه سيبويه والاخفش و يامطيبان وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشئ * الثاني قال في شرح الكافية ان هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح في غير مفعلان فان فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يامخبثان وحرف

بين عوضين بخلاف ماقبله سم أي فان فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب لان الالف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التي يوصل بها آخر المنادى الخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمندوب (قوله وجوّز الشارح الامرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى (قوله على ما مر) أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الالف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بانها بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد في اللغات والا كانت احدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أي في الوقف (قوله على أنها تاء التأنيث) أي بحسب الاصل (قوله ورسمت في المصحف بالتاء) أي فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني

﴿أسماء لازمت النداء﴾

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضارب بت وكونه اسم فاعل كضارب به مضافا الى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية سم (قوله بعض ما يخص بالندا) أشار الى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كأبت وأمت (قوله أي لا يستعمل في غير النداء) أشار به الى أن الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عن نكرتين) اى من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بانه لو كان) اى المذكور من فل وفلة مرخما اى مرخم فلان وفلانة لقيل فيه اى في بعضه وهو فل بقرينة ما بعده فلا لانه لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد الا اذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يافلا وقوله ولما قيل في التأنيث فلة اى بل كان يقال فلان وكان الاخصر والاوضح أن يقول ورده الناظم بانهما لو كانا مرخمين لقيل في الاول فلا وفي الثاني فلان (قوله وذهب الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كناية عن العلم) اى الشخصي لمن يعقل وكان الظاهر كنايتان (قوله وهما الاصل) المراد بالاصل هنا وفي قوله الآتي وان أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الالف والنون لا بالترخيم والحاصل ان الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايتان عن العلم واصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم وبهذا تعلم ان قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة ان مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما ان الامر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر (قوله بالهمز) اى الساكن (قوله اى مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه (قوله يامكرمان) بفتح الراء عزكرياوهو العزيز المكرم دماميني (قوله تصحيف مكذبان) اى تحريفه وسماه تصحيفا لقربه من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع انه يبقى عليه مطيبان الا ان يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها (قوله وهو) اى الاجماع (قوله فتقول يامخبثان الخ) قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذي سمع منه اى من مفعلان ستة ألفاظ مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان قال وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على اضمار القول

وفى الانثى يامخبثانه (واطردا * فى سب الانثى وزن) يافعال نحو (ياخباث) يالكاع يافساق وأما قوله * أطوف ما أطوف ثم آوى * الى بيت
قعيدته لكاع * فضرورة (والامر هكذا) أى اسم فعل الامر مطرد (من الثلاثى) عند سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وترك

* (تنبيهان * الاول) * أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط الاول أن يكون مجردا فاما غير المجرد فلا يقال منه الا ما سمع نحو دراك من أدرك * الثانى أن يكون تاما فلا يبنى من ناقص * الثالث أن يكون متصرفا * الرابع أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر * الثانى ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثى شذوذا كقرقار من قرقر فى قوله * قالت له ريح الصبا قرقار * وعرعار من عرعر فى قوله * يدعو وليدهم بها عرعار * وقاس عليه الاخفش ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعى وذهب الى أن قرقار وعرعار حكاية صوت وحكاه عن المازنى وحكى المازنى عن الاصمعى عن أبى عمرو مثله والصحيح ما قاله سيبويه لانه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثانى مثل الاول نحو غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الاول لفظ الثانى علم انه محمول على عرعر وقرقر (وشاع فى سب الذكور) يا (فعل) نحو قولهم يافسق يالكع ياغدر ياخبث (ولا تقس) عليه بل طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وجر فى الشعر فل) قال الراجز * فى لجة أمسك فلانا عن فل *
والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله

وحرف النداء والاصل رجل مقول فيه يامكرمان (قوله وزن يافعال) أى موازن ثانى يافعال وكذا يقال فى قوله الآتى وشاع فى سب الذكور وزن يافعل وفى الاتيان بيا هنا وفيما يأتى اشارة الى اختصاص سب الانثى والذكور المذكورين بالنداء (قوله قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت الكاع أى خسيسة (قوله فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يالكاع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا فى وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أى فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كخباث فى الوزن لا فى النداء (قوله اى اسم فعل الامر) أى فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الامر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن دال الامر أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثى) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعلقه باطرد سم وعليه فالامر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدا وهكذا حال ومطرد خبرا وهكذا خبرا أول ومطرد خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسى ومنع المبرد قوى فالاولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشياع اه دمامينى وفى التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أى فى فعال سبا وفعال أمرا أى فلا يقال باقباح قياسا على فساق ولا قعاد قياسا على نزال اه ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد فى فعال سبا وفعال أمرا والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقا باطرد فى كلام المتن ومطرد فى كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى صنيع الشارح تعلقه بمطرد فى كلامه فعلم ما فى قول البعض ان عند سيبويه متعلق باطرد (قوله على هذا النوع) قال البعض أى على ما ورد منه أو المراد فى هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا السيد أى نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أى وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما فى التوضيح وشرحه فانظره (قوله أن يكون مجردا) أى عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا الا ان الثلاثى عند النحاة لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) لخرج نحو نعم وبئس (قوله ادعى سيبويه سماعه) أى سماع اسم فعل الامر المبنى على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرقار) أى صوت وعرعار أى العب (قوله يدعو وليدهم) أى صغيرهم بها عرعار أى هلموا للعرعرة وهى لعبة الصبيان اه فارضى ووليد فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها (قوله حكاية صوت) أى قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثانى) اى لكان اسم الصوت الثانى وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بان يقال عرعر وقرقر وبان يقال عارعار وقارقار (قوله علم أنه) أى ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الامر أى دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل (قوله يافسق الخ) هى غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وغادر وخبيث (قوله يالكع) ذكر فى القاموس من معانى اللكع اللئيم والعبد والاحمق والصغير والوسخ قيل قد يرد فى غير النداء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس فى الدنيا لكع ابن لكع وقوله عليه الصلاة والسلام فى الحسن بن على رضى الله عنهما أين لكع أى الصغير وقيل هو فى الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة أما المختص بالنداء فغير منصرف لانه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع (قوله بل طريقه السماع) أى والمسموع منه الالفاظ الاربعة المذكورة (قوله فى لجة) متعلق بتدافع الشيب فى بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الاصوات فى الحرب وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول محذوف أى فى لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل أى امنع فلانا عن فلان يصف الشاعر ابلا أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار وشبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم فى لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك فلانا عن فلان أى احجز بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجر فى الشعر فل المقتضى

درس المنازل تالع فابانا * أى درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء اذ معناهما مختلف على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة فالمختص مادته ف ل ى فلو صغرته قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين وقد تقدم بيان ماذهب اليه المصنف * (خاتمة) * يقال فى نداء المجهول والمجهولة ياهن وياهنة وفى التثنية والجمع ياهنان وياهنتان وياهنون وياهنات وقد يلى أواخرهن ما يلى آخر المندوب نحو ياهناه وهنتاه بضم الهاء وكسرها وفى التثنية والجمع ياهنانيه وياهنتانيه وياهنوناه وياهناتوه والله أعلم * (الاستغاثة) * إذا استغيث اسم منادى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خفضا) غالبا (باللام مفتوحا) حال من اللام (كيالمرتضى) وقول عمر رضى الله عنه يالله فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله وانما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لان تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد * الاولى أن استغاث متعد بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقد يصرح فى شرح الكافية بالاستعمالين توهمه

أن فل المجرور فى الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المنا الخ) درس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع وكذلك أبان بالموحدة تصريح وفى القاموس أن درس يأتى لازما بمعنى عفا ومتعديا يقال درسته الريح (قوله أن المختص) بدل من ما مر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس أى على قول سيبويه (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا أى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لان أصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته ف ل ى) أى بالفك فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف اذا أرادوا بيان الحروف الاصول من غير نظر الى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ماذهب اليه المصنف) لعله يشير بهذا الى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب انما يظهر على مذهب سيبويه لان اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره انما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكمذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه (قوله ياهن الخ) أى لكون هن فى الاصل كناية عن اسم الجنس وان استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى مبحث الاسماء الستة (قوله وياهنة) بسكون النون كما فى الدماميني (قوله وياهنون) جمع جمع المذكر السالم شذوذا لان مفرده ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين (قوله بضم الهاء وكسرها) أى الهاء الاخيرة كما فى الفارضى فالضم تشبيها بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين واعلم أنه سيأتى للشارح فى باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلا بل وقفا ساكنة وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها وصلا بالوجهين فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى على مذهب الفراء أو حيث ثبتت فى الوصل لضرورة نظم والا فهى ساكنة (قوله ياهنانيه وياهنتانيه) بقلب ألف الندبة ياء فيهما لمجانسة كسر نون التثنية وفيه البحث الآتى (قوله وياهناتوه) بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة التاء وبحث فيما ذكره بان قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية فى ياهنانيه وياهنتانيه فتحة حفظا للالف وهلا قلبت ضمة التاء فى ياهناتوه فتحة حفظا للالف كما فعل ذلك فى ياهناه وياهنتاه والله أعلم

* (الاستغاثة) *

(قوله اذا استغيث اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبى وايقاع الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى فان المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اه سم (قوله منادى) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحا لا يكون الا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالاعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث فى الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين (قوله غالبا) من غير الغالب ما سيأتى فى قوله * ولام ما استغيث عاقبت ألف * وقول الشارح وقد يخلو منهما (قوله باللام) انما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لان لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته قاله الدماميني (قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى قال يالله للمسلمين كما فى الدماميني (قوله للتنصيص على الاستغاثة) اذ لو قيل يازيدا أو يازيد احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة فى الاول والنداء المحض فى الثانى ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك يالعلماء متعجبا من كثرتهم الا أن يجعل التنصيص اضافيا أى بالاضافة الى الندبة أو النداء المحض فتدبر (قوله لوقوعه موقع المضمر) أى الذى تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لانها التى يقع موقعها المنادى وقيل لان اللام بقية آل كما سيأتى (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع موقع الكاف (قوله بين المستغاث من أجله) شامل للمنتصر عليه والمنتصر له (قوله أعطاه شبها بالمضاف) أى لان اللام ومجرورها كلمتان كالمتضايفين أو لان اللام أضافت معنى الفعل الى مجرورها (قوله متعد بنفسه) لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما

قوله وياهنة يصح كتابته بالتاء المربوطة و بالتاء المفتوحة كما فى شرح القاموس اه

* الثانية أن المستغاث معرب مطلقا * الثالثة أنه يجوز اقترانه بأل وان كان منادى لان حرف النداء لم يباشره أفهم ذلك من تمثيله وهو مجمع
عليه ﴿تنبيهات الاول﴾ يختص المستغاث من حروف النداء بيا يرشد الى ذلك تمثيله وقوله بعدان كررت يا * الثاني
ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم فاما معها فتكسر نحو يالي وقد أجاز أبو الفتح في قوله فيا شوق ما أبقى ويالي من النوى * ويادمع ما أجرى وياقلب ما أصبى أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه والصحيح وفاقا لابن عصفور أن يالي حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف بناء على ماسيأتي من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر فيصير التقدير يا أدعوني وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها * الثالث اختلف في اللام الداخلة على المستغاث فقيل هي بقية آل والاصل يا آل زيد فزيد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين وذهب الجمهور الى أنها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة لا تتعلق بشئ وهو اختيار ابن خروف وقيل ليست بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به قولان أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني * الرابع اذا
وصفت المستغاث جررت صفته نحو يالزيد الشجاع للمظلوم وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع (وافتح) اللام (مع) المستغاث
(المعطوف ان كررت يا) كقوله يالقومي ويالامثال قومي * لاناس عتوهم في ازدياد (وفي سوى ذلك) التكرار (بالكسر ائتيا) على
الاصل لامن اللبس نحو

توهمه عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أي مفردا أو غيره ومحله كما قاله سم ان جر باللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كيالهذا فهذا مبني على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) أي أل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) أي لان الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان يا للمنادى البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقريب الا ان كان كالبعيد أفاده سم بقي انه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمز في قوله * أعام لك ابن صعصعة بن سعد * الا أن يقال هو ضرورة وشاذ (قوله فيا شوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلا عليها وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة وما تعجبية والنوى البعد وما أصبى أي ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ماسيأتي الخ) قيد بذلك ليتأتى المقتضى لكون المستغاث به في يالي محذوفا وهو لزوم عمل فعل في ضميري واحد على تقدير كون المستغاث به في يالي هو المذكور اذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يالي محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل في ضميري واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفريع على منفي محذوف معطوف على قوله محذوف أي والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ في معنى التعليل لهذا النفي ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا أدعوني) أي فيلزم عمل فعل في ضميري واحد وهما الضمير المستتر في أدعو والياء اذ هما لواحد وهو المتكلم والأولى حذف يا (قوله وذلك) أي عمل الفعل في ضميري واحد غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها أي من أفعال القلوب وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل في ضميري واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ في قولك أدعو قومي لي عمل أدعو في الضمير المستتر وفي الياء وأجيب بان المحذور عمله فيهما على وجه كون الثاني مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أي فحذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضي بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو ياللدواهي وقد يرد بان يعتبر لها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله * اذا الداعي المثوب قال يالا * فان الجار لا يقتصر عليه وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية دماميني (قوله فقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورض بان الزيادة خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أي الذي نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالنجيء في نحو يالزيد وأتعجب في نحو يالماء فلا يرد أن أدعو متعد بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل (قوله على الموضع) أي موضع الموصوف لانه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وجزم الرضي بامتناع ما عدا الجر كما مر (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر أو تراخي رتبة الثاني في النجدة (قوله وفي سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أي في سوى تكرار يا مع المعطوف ائت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد الثاني علم مما ذكر الخ ولو أرجع الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع تكرار يا لشمل الكلام المستغاث من أجله في صورة تكرار يا أيضا لان غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف في صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذي لم تكرر معه يا وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الايهام (قوله على الاصل) أي في لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لامن اللبس) أي أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث

* يا الكهول والشبان للعجب * تنبيهات * الاول * يجوز مع المعطوف المذكور اثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا في قوله يا لعطافنا

ويا لرياح * وأبي الحشرج الفتى النفاح * الثاني علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الاصل وهو ظاهر في الاسماء الظاهرة وأما المضمر فتفتح معه الا مع الياء نحو يا لزيد لك وإذا قلت يا لك احتمل الامرين وقد قيل في قوله فيا لك من ليل ان اللام فيه للاستغاثة * الثالث فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف أي أدعوك لزيد وقيل بحال محذوفة أي مدعوا لزيد * الرابع قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله

يا للرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم دينا

(ولام ما استغيث عاقبت ألف) فكما تقول يا لزيد تقول أيضا يا زيدا ومنه قوله

يا زيدا لآمل نيل عز * وغنى بعد فاقة وهوان

ولا يجوز الجمع بينهما فلا تقول يا لزيدا وقد يخلو منهما كقوله ألا يا قوم للعجب العجيب (ومثله) في ذلك (اسم ذو تعجب ألف) بلا فرق كقولهم يا للماء و يا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما ويقال يا للعجب و يا عجبا لزيد و يا عجبا له * تنبيه * جاء عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا * خاتمة * في مسائل متفرقة * الاولى اذا وقف على المستغاث

وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث ويفهم منه أن الالباس قد يوجد اذا كررت يا ووجهه أن المستغاث له قد يلي حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار اليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أي بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فانما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضي حيث قال لانه بعد عن حرف النداء فكأنه لم يقع موقع الضمير فردت اللام الى أصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر (قوله مع المعطوف المذكور) أي مع المعطوف الذي هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار يا أو لكون يا تكررت معه بقرينة قوله وقد اجتمعا في قوله الخ (قوله يا لعطافنا الخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر والنفاح كثير النفح أي الاعطاء كما في القاموس وفيه أيضا نفح الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفح بالرائحة الذكية (قوله احتمل الامرين) أي كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله (قوله ان اللام فيه للاستغاثة) أي وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاثة فهذا الذي قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يا لك للامرين (قوله فقيل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعا لشيخنا لم يذهب أحد هنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل في ضميري متكلم اه أقول هذا باطل لان العمل المذكور انما يلزم اذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو في هذه الصورة غير مضر لما مر من أن العمل المذكور انما يمتنع اذا كان على وجه كون الثاني مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السيوطي حكاه مع بقية الاقوال في متن جمع الجوامع وشرحه فلله الحمد (قوله بفعل محذوف) أي مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجر المستغاث من أجله بمن) أي اذا كان مستنصرا عليه فان كان مستنصرا له تعين جره باللام واذا جر الاول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو الانصاف أو نحوهما أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية (قوله عاقبت ألف) أي ناوبتها من العقبة وهي النوبة فالالف تجيء نوبة واللام نوبة أخرى ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يا زيدا) صرح الرضي والجامي بانه حينئذ مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه انه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وانه يجوز في تابعه الوجهان على ما مر بل جزم البعض بان ما قاله سبق قلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين أثريهما تناف ولانه لا يجمع بين العوض والمعوض اه وفي كل من العلتين نظر أما الاولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلا ينافي ما تقتضيه الالف من الفتح وأما الثانية فلانه قد يمنع كون الالف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا أصل فتأمل (قوله وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصريح (قوله ألا يا قوم) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أي المذكور في المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لا ما قاله البعض فانظره وقوله ذو تعجب أي منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الآتي (قوله و يا عجبا لزيد) لا يخفى ان زيدا مستغاث من أجله ففي متعلق لامه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى أدعوك لزيد ليراك فعلم ما في كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) أي الاستغاثة به مجازا تشبيها له بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي يا عجب احضر فهذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا) والاصل يا لقومي للعجب وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح

أو المتعجب منه حالة الحاق الالف جاز الوقف بهاء السكت * الثانية قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله يا الإناس أبوا الامثابرة * على التوغل في بغي وعدوان أي يا لقومي لاناس * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو يا لزيد لزيد أي أدعوك لتنصف من نفسك والله أعلم

﴿الندبة﴾

(ما للمنادى) من الاحكام (اجعل لمندوب) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله وقمت فيه بأمر الله يا عمرا * أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب واعمراه واعمراه أو المتوجع له نحو فواكبدا من حب من لا يحبني * أو المتوجع منه نحو وامصيبتاه فيضم في نحو وازيدو ينصب في نحو وا أمير المؤمنين وواضاربا عمرا واذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا وأين مني فقعس ولا يندب الا العلم ونحوه كالمضاف اضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وما * نكر لم يندب) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي في اجازته ندبة اسم الجنس المفرد ونحو واجبلاه (ولا) يندب (ما أبهما) وذلك اسم الاشارة والموصول بما لا يعينه فلا يقال واهذاه ولا وامن ذهباه لان غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المصاب مفقود في هذه الثلاثة (ويندب الموصول بالذي اشتهر) اشتهارا يعينه ويرفع عنه الابهام (كبئر زمزم يلي وامن حفر) في قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة واعبد المطلباه (ومنتهى المندوب)

لام يا للدواهي وكسرها (قوله كقوله يا الاناس الخ) المثابرة المواظبة والتوغل التعمق والبغي الظلم والعدوان التعدي الفاحش وانما كان ماولي يا غير صالح لكونه مستغاثا مع صحة نداء الناس في الجملة لكونهم مهجوين بالوصف الذي وصفهم به فلم يقصد والاستنصار لان العاقل لا يهجو من يستنصر به أفاده الدماميني

﴿الندبة﴾

هي بضم النون مصدر ندب الميت اذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة اه دماميني وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارضي (قوله ما للمنادى اجعل لمندوب) فيه اشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا في النداء واغلاماه لان خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجاز وافي الندبة واغلاماه تصريح وقال الطبلاوي المراد بالمنادى في قوله ما للمنادى الخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل الى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضي نقلا عن ابن يعيش والظاهر انه لا ينافي كلام التصريح لان كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضي صرح بان المندوب والمتعجب منه ليسا منادين حقيقة بل هما منادیان مجازا قال فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعالى فاني مشتاق اليك واذا قلت واحزناه كانك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك واذا قلت يا الماء كانك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اه ببعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) أي بوا أو يا الخرج نحو تفجعت على زيد سم والتفجع اظهار الحزن (قوله بجدب) بالدال المهملة أي قحط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع في المتوجع منه لانهما قسماه الى ما هو محل الالم كوا رأساه والى ما هو سبب الالم كوا مصيبتاه (قوله وواضاربا عمرا) نظر في التمثيل به بانه مناف لما سيأتي من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال في قوله الآتي وفي المشبه به والثلاثة واثلاثينا الا أن يقال المراد المجعول علما كما صرح به الشارح في باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل انما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف الى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بئر زمزماه وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي لا يندب الا المعروف علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه قوله كما يوضح الاسم العلم أي بالصفة في نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيداه فنحو زيد بيته اتفاقا كالكنيه أي المضاف يشمل نحو واغلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشي يجيزه وندبة كل نكرة والمنع انما هو في المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة اه دماميني فلو قال الشارح في اجازته ندبة النكرة كما في عبارة الهمع لكان أولى وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه تحرره (قوله اسم الاشارة) وكذا المضمر تصريح وكذا أي فلا يقال وا أنتاه ولا وا أيها الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصاب) أي المعين (قوله مفقود في هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد ينازع في دعوى الفقد بالنسبة الى اسم الاشارة المصحوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالي من أل أي عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وان اشتهرت صلته فلا يقال والذي حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل تصريح (قوله بالذي اشتهر) متعلق بالموصول لا بيندب أي بالذي اشتهر انتسابه الى الموصول (قوله كبئر زمزم) مثال لندبة الموصول بالمشتهر بلاحظة قوله يلي وامن حفر فكانه قال كوامن حفر بئر زمزماه قال في التصريح وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله في الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أي منتهاه حقيقة أو حكما كما في الموصول فان الالف تكون في آخر الصلة

مطلقا (صله) بجواز الاوجه با (بالالف) المسماة ألف الندبة فتقول فى المفرد وازيداه ومنه قوله وقمت فيه بامر الله ياعمرا وفى المضاف ياغلام زيدا واعبد الملكاوفى المشبه به واثلاثة وثلاثيناوفى الصلة وامن حفر بئر زمزماوفى المركب وامعد يكرباوفى المحكى واقام زيدافيمن اسمه قام زيد وأجاز يونس وصل ألف الندبة با آخر الصفة نحو وازيدالظريفا ويعضده قول بعض العرب واجمجمتى الشاميتينا وهذه الالف (متلوها) وهو منتهى المندوب (ان كان) ألفا (مثلها حذف) لاجلها نحو واموساه وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا واموسياه (كذاك) يحذف لاجل ألف الندبة (تنوين الذى به كمل) المندوب (من صلة أوغيرها) مما مركما رأيت (قلت الاصل) لضرورة أن الالف لايكون قبلها الافتحة على مارأيت والتنوين لاحظ له فى الحركة هذا مذهب سيبويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحه فتقول واغلام زيدناه وكسره مع قلب الألف ياء فتقول واغلام زيدنيه قال المصنف ومارأوه حسن لوعضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور وأهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون واغلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع بقاء الكسرة وقلب الالف ياء فتقول واغلام زيديه (والشكل حتما

وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أى مفردا أومضافا أوشبيها به أوغيرها مما سيذكره (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ماعولنا عليه فى المستغاث الملحق بالالف وعلى ماصرح به الشاطبى حيث قال اذاقلت وازيداه فالضم مقدر فى آخر الاسم وكذلك واغلاماه فى غلام المضاف الى الياء الاعراب مقدر فى آخره اه وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالالف لكنه فى التسهيل قيد ذلك بان لايكون فى آخره ألف وهاء فلايجوز واعبداللاهاه ولاواجهجاهاه فى عبدالله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره (قوله فى المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق فى النداء الذى هو ماليس مضافا ولاشبيها به بدليل مقابلته بالاقسام الثلاثة الاخيرة الاأن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة ندبتها (قوله وأقام زيدا) اعلم أن واقام زيد بلاألف الندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أوضمة الحكاية المحذوفة لأجل الالف كل محتمل والاقرب الأول لان اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا فى نحو واسيبويهاه مع ابدال ضمة الحكاية بكسرة البناء الأصلى فتدبر (قوله وأجاز يونس الخ) عزا جواز ذلك فى الهمع الى الكوفيين وابن مالك أيضا (قوله با آخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية انه لاخلاف فى جواز الحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمراه وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لاتلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيدوعمراه اه وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم فى قول عمر واعمراه واعمراه اه كلام التصريح ومنه يعلم مافى كلام البعض من الخلل فى غيرموضع فانظره (قوله واجمجمتى الشاميتينا) بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أوحذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولافرق فى حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما فى المقصور أوكلمة كما فى المضاف للياء على لغة من قلبها ألفا واذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كليباء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله واموساه) فموسى مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لاختتامه بألف غير ألف الندبة لايعرف كون الالف الموجودة فيه ألف الندبة الابانضمام الهاء اليها بخلاف الامثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذى به كمل) وأما المندوب فلاتنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئه الاخير لاتنوين مجموعه فهو داخل فى تنوين ما كمل به المندوب (قوله كما رأيت) أى فى مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القلب وكذا على منع صرفه باعتبار انه علم على البئر اذا أريد بالتنوين فى كلامه مايشمل المقدر فيما لاينصرف وفى بعض أمثلة الشارح السابقة وهو ياغلام زيدا ووا قام زيدا فاقتصار البعض على قوله أى فى مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيبويه الخ) حاصله أن فى التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) ردلقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سمع فالزعم فى كلامه بمعنى القول اذ لايليق نسبتهم الى الكذب فى حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه أن آخر المندوب اذا كان محركا بالكسر أوالضم فان ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولاتحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف الندبة ان كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا مجانسا نحو واقوميه واقوموه واقاموه فى ندبة قومى وقوموا وقاموا مسمى بها قال الفارضى لوسميت بقاموا قلت فى الندبة واقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوا لانها بعد ضمة ولوسميت بقومى قلت واقوميه فتحذف ياء قومى لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لانها بعد كسرة اه وماقيل فى قاموا يقال فى قوموا فعلم أن

مسئلة

أوله) حرفا (مجانسا) فاولا الكسر ياء والضم واوا (ان يكن الفتح يوهم لابسا) دفعا للبس فتقول فى ندبة غلام مضافا الى ضمير المخاطبة واغلامكيه وفى ندبته مضافا الى ضمير الغائب واغلامهوه اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قلت واغلامهاه لالتبس بالغائبة قال فى شرح الكافية وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه فان كان الفتح لا يلبس عدل بغيره اليه وبقيت ألف الندبة بحالها فتقول فى رقاش وارقاشاه وفى عبد الملك واعبد الملكاه وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه

هذا مذهب أكثر البصريين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبد الملكيه واقام الرجلوه ﴿تنبيه﴾ أجاز الكوفيون أيضا الاتباع فى المثنى نحو وازيدانيه واختاره فى التسهيل (و واقفا زد) فى آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد (ان ترد * وان تشأ) عدم الزيادة (فالمد والها لا تزد) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة وقد مر بيان الاوجه الثلاثة وأفهم قوله وواقفا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما تثبت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين ومنه قوله * ألا يا عمرو وعمراه * وعمرو بن الزبيراه * (وقائل) فى ندبة المضاف للياء (واعبديا واعبدا * من فى الندا اليا ذا سكون أبدى) فقال ياعبدى وأما من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالفتح أو ياعبد بالضم أو ياعبدا بالالف اقتصر على الثانى ومن قال ياعبدى باثبات الياء مفتوحة اقتصر على الاول ﴿تنبيه﴾ فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه

وحذفها مذهب المبرد ﴿خاتمة﴾ اذا ندب مضاف الى مضاف الى الياء لزمت الياء لان المضاف اليها غير مندوب نحو واولد عبديا والله أعلم ﴿الترخيم﴾ (ترخيما احذف آخر المنادى) الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أى سهل لين ومنه قوله

لها بشر مثل الحرير ومنطق *

مسئلة ندبة نحو قومى وقومه وامسمى به ما داخلة تحت قوله والشكل الخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها والا فلو قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى سم (قوله يوهم لابسا) من لبست الأمر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الانسان الى غير المراد يقال وهمت فى الشئ بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالمعنى ان يكن الفتح خالط المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهم فى الحساب يهم وهما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح ملبسا لا مطلقا (قوله عدل بغيره) أى عن غيره (قوله فى رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد المد) أى ألفا كوازيداه أو ياء كواغلامكيه أو واوا كواغلامهوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على أنه جعل المد والهاء معمولين للا تزد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أوّلا ما للمنادى اجعل المندوب اه و يدفع بان المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذا نوّن اضطرارا ونحو ذلك لا عدم زيادة الالف والهاء والا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الالف والهاء فى المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله ان ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما وأما عدم وجوب زيادة الألف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالألف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج اليه فتلخص أن قوله وان تشأ الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الألف غير محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الهاء (قوله وقد مر بيان الاوجه الثلاثة) أى زيادة الألف فقط والجمع بين الألف والهاء والخلو عنهما معا (قوله وربما ثبتت فى الضرورة) أى وصلا (قوله مضمومة) أى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لخفته (قوله وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل) أى اختيارا (قوله ومنه) أى من ثبوتها فى الوصل ضرورة والشاهد فى الأوّل لان محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا مصرعة فهى فى حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد فى البيت أصلا وقوله وعمرو بن الزبيراه هذا هو الصواب دون ما فى بعض النسخ و يا عمرو بن الزبيراه لان زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفا فى البيت للروى (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من والياء مفعول أبدى وذا سكون حال من الياء (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل ألف الندبة (قوله واعبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف وليس بمبنى لانه مضاف سم (قوله اقتصر على الثانى) أى واعبدا بغير عمل سوى الاتيان بالف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الالف المحذوفة و بقلب الكسرة والضمة على لغتيهما فتحة لاجل ألف الندبة و بحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم لاجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الاوّل) أى ياعبديا بغير عمل سوى الاتيان بالف الندبة (قوله فى ذى الوجهين) هو ياعبدى بسكون الياء و وجهاه واعبديا واعبدا كما مر (قوله لزمت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف اليها مندوبا سم

﴿الترخيم﴾

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التصريح الترخيم لغة التسهيل والتليين فلم يقيد بالصوت (قوله أى سهل لين) المناسب لعبارته قبل أن يقول اى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة والقول القاموس

رخيم الحواشي لاهراء ولانزر * أي رقيق الحواشي وأما في الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم في أسود سويد وسيأتي في بابه وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كيا سعا فيمن دعا سعادا) وانما توسع في ترخيم المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق ﴿تنبيه﴾ أجاز الشارح في نصب ترخيما ثلاثة أوجه أن يكون مفعولا له أو مصدرا في موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز المرادي وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه يلاقيه في المعنى وأجاز المكودي وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أي رخم ترخيما (وجوزنه) أي جوز الترخيم (مطلقا في كل ما * أنث بالها) أي سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله * أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * وكقوله * جاري لا تستنكري عذيري * ونحو ياشا ادجني أي أقيمي بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أي أقام به ﴿تنبيهات * الأول﴾ قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لاخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعمى يا جارية خذي بيدي لغير معينة ولا في نحو يا طلحة الخير وأما قوله يا علقم الخير قد طالت اقامتنا * فنادر * الثاني شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم * الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف واطلاق النحاة بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس * الرابع اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب ان تلحقه هاء ساكنة فتقول في المرخم يا طلحه فقيل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغني غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها أو تعويض ألف منها وأشار بالتعويض الى قوله * قفي قبل التفرق يا ضباعا * فجعل الف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك

لم

رخم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر (قوله رخيم الحواشي) لعل المراد بها الكلمات وفي القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لاهراء الخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاي القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل مخل (قوله ترخيم التصغير) أي حذف بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أي للتخفيف لا للاعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا فشمل كلا من الحرف والحرفين وعجز المركب ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو يا يد ويا دم اذ في كل حذف آخر المنادى للتخفيف الا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أي من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك (قوله في ترخيم) في بمعنى الباء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحي لظهور تفريعه عليه فتأمل (قوله أن يكون مفعولا له) رد بان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشئ بنفسه وبان المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أي لارادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى (قوله أو مصدرا في موضع الحال) أي من فاعل احذف أي مرخما لا من المنادى لانه وان كان المضاف بعض المضاف اليه فشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود فالحال المضاف اليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أي وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لانه) أي احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فاعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف) أي ناب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف الخ من التأكيد اللفظي بالمساوي لان الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتي بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع اداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير ان أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطلقا) أي عن التقييد الآتي في غير المؤنث بالهاء بقوله الا الرباعي الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك في الجملة والا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا اسناديا وليس كذلك أفاده سم والى كون الاطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والاصل أمهلي مهلا قال العيني ومعناه كفي (قوله عذيري) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الانسان فيه اه فارضي وهو صادق بما يعذر الانسان في تركه فهو أعم من قول الشارح على ما في كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الامر الذي يحاوله الانسان ويعذر على فعله (قوله يا شا ادجني) أي يا شاة وهو مثال للثلاثي (قوله بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الاصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سيأتي (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أي في قوله أو غير علم مع تمثيله بجاري ويا شا (قوله صلعمة بن قلعمة) الذي بخط الشارح صلمعة بن قلمعة بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس (قوله لانه علم جنس) ولهذا منع الصرف اه دماميني (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أي حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الحاء المهملة (قوله

لا يجوز الا في الضمير وزه وأشار بقوله غالبا الى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء قال أبو حيان اطلقوا في لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح * الخامس اختلف النحاة في قوله * كليني لهم يا أميمة ناصب * بفتح اميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل بني على الفتح لان منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل في الدار وانشد هذا القائل يا ريح من نحو الشمال هبي * بالفتح وذهب أكثرهم الى انه مرخم فصار في التقدير يا اميم ثم اقحم التاء غير معتد بها وفتحها لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (والذي قد رخما * بحذفها) * أي بحذف الهاء (وفره بعد) أي لا تحذف منه شيأ بعد حذف الهاء ولو كان لينا ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا فتقول في عقنباة يا عقنبا بالالف وأجاز سيبويه ان يرخم ثانيا على لغة من لا يراعي المحذوف ومنه قوله * أحار بن بدر قد وليت ولاية يريد أحارثة وقوله يا أرط انك فاعل ما قلته أراد يا أرطاة (واحظلا) أي امنع (ترخيم ما من هذه الها قد خلا * الا الرباعي فما فوق) أي فاكثر (العلم * دون اضافة و) دون (اسناد متم) فهذه أربعة شروط * الاول أن يكون رباعيا فصاعدا فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم هذا مذهب الجمهور وأجاز الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر أحد والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكى عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام

لم تلحق) لانه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم سم (قوله كليني) بكسر الكاف أي دعيني من وكله وكلا وناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا تاعب الا أن يكون التقدير تاعب صاحبه ثم رأيت في القاموس ما نصه وهم ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه كانصبه اه فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهي أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه (قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ (قوله لانها) اى الفتح وأنثه باعتبار الخبر وهو حركة (قوله يا ريح) قال ابن غازي ولا يمكن دعوى اعراب ريح لانه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أميمة (قوله هبي) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أقحم التاء) أى زادها بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم (قوله غير معتد بها) أي غير جاعلها تاء التأنيث التى كانت محذوفة للترخيم اذ لو اعتد بها لما كان مرخما (قوله لانها واقعة الخ) لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان أوضح وأخصر (قوله وقيل فتحت الخ) أى كفتحة دال يا زيد بن عمرو واتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى لانه في كلمة ولانه اتباع متأخر لمتقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها (قوله وفره بعد) أى بعد حذفها (قوله فتقول في عقنباة) أى في ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة أى حديدة المخالب (قوله أن يرخم ثانيا) اى ان بقي بعده ثلاثة أحرف سيوطي (قوله على لغة من لا يراعي المحذوف) أى من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بان كون الشاعر رخم أولا بحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج الى وحي يسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور لكان قولا نقله شيخنا ثم قال وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذى قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوي أولا اه وكلام العيني صريح في عدم التعين فانه ضبط حار في البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد في أحار بن بدر حيث ار يد به حارثة فرخمه أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف الثاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الاول أن قوله على لغة الخ متعلق بأجاز أو بمحذوف تقديره ان رخم أولا على لغة الخ لا بقوله أن يرخم ثانيا (قوله ما قلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد * والمرء يستحيي اذا لم يصدق * (قوله أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية ويعضده قولهم مرطي وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للالحاق بجعفر ويؤيده قولهم مأروط اهابن غازي (قوله والعلم) بدل من الرباعي أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعي (قوله واسناد) أى في الغالب بدليل قوله الآتي وقل ترخيم جملة (قوله متم) على زنة اسم المفعول نعت اسناد قال سم كانه احترازعن النسبة الاضافية والتوصيفية (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) اى لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب (قوله ترخيم المحرك الوسط) أى تنزيلا للحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وفرق الجمهور بان حركة الوسط ثمت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أصلي وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على اى حرف كان آخرا فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فانه حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الخضراوي (قوله

الثانى أن يكون علما وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو ياغضنف فى غضنفر قياسا على قولهم أطرق كرا و ياصاح * الثالث أن لا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين فى اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله * خذوا حذركم يا آل عكرم واعلموا *

وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف اليه باسره كقوله * ياعبد هل تذكرنى ساعة * يريد ياعبد هند يخاطب عبد هند اللخمى وذلك علم له وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا كما فى نحو يا علقم الخير * الرابع أن لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتابطشرا وسيأتى الكلام عليه

* (تنبيه) * أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة * الاول أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة * الثانى أن لا يكون مندوبا * الثالث أن لا يكون مستغاثا وأما قوله كلما نادى منادمنهم * ياالتيم الله قلنا يامال فضرورة أوشاذ وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام كقوله * أعام لك ابن صعصعة بن سعد * والصحيح مامر (ومع) حذف الحرف (الآخر) فى الترخيم (احذف) الحرف (الذى تلا) أى الذى تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة * الاول واليه أشار بقوله (ان زيد) أى ان كان ماقبل الآخر زائدا فان كان أصليا لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لان الالف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول يامختار ويامنقا * الثانى أن يكون (لينا) أى حرف لين وهو الالف والواو والياء

(قوله أن يكون علما) أى شخصيا أو جنسيا لان العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بان أطرق كرا و ياصاح شاذان لان كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا وياصاح (قوله وياصاح) قال فى شرح الكافية وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فاشبه العلم فرخم بحذف بائه اه وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا اضافة) لان الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشئ الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف اليه يمنع منه أن تالى أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذى الاضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما فى الدنوشرى (قوله وذلك علم له) أى فهو داخل فى العلم فيصح الاحتراز عنه بان لا يكون ذا اضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أى أن لا يكون منقولا عن الجملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير (قوله وسيأتى الكلام عليه) يشير الى أن اشتراط عدم الاسناد أكثرى كما سيأتى (قوله مطلقا) أى سواء كان بتاء التأنيث أولا (قوله ثلاثة) زاد السيوطى أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو ياحذام وقد مر ذلك (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اه وانما لم يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغاثا) أى لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولا مجردا من اللام والالف الحاقا له بذى اللام والالف (قوله يامال) أى يامالك (قوله أعام) أى ياعامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا وترخيمه ولعل قوله لك خبر لمحذوف أى ندائى لك أو استغاثة ثانية بعامر والتقدير يالك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت * تمنانى ليقتلنى لقيط * وهو اسم رجل (قوله والصحيح مامر) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا (قوله احذف) أى وجوبا كما فى ابن عقيل وعن الفراء لو سمى بنحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط (قوله ولكن بشروط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما فى أرطاة (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا اذ لا جائز أن يكون قول المصنف ان زيد خبرا لانه لا يصلح للخبرية ولان الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح واليه الخ لاقترانه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات وحمدون وزيدين اعلاما فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الالف فى هندات علما لان تاءه ليست للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهر اطلاقه جواز ترخيم ماذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدين على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذى لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس لا يلتفتون اليه يردها التفاتهم اليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضى قال فى موضع آخر ما نصه لو سمى بزيدين أو بما فيه ياء النسب كزيدى لزم ترخيمه على اللغة الاولى نحو يازيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدين انما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقا للالباس وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فتقول يامختا و منقا) أى خلافا للاخفش حيث جوز يامخت ويامنق بحذف الالف همع (قوله لينا) قال المكودى حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين ولا ينافى هذا الاعراب قول الشارح أن يكون لينا لانه حل معنى ثم ماذكر صريح فى أن اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه بكسرها الا أن يجعل بيانا للمعنى لمناسبة فتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس لينا نحو شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل لينا مدا ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصور أو تقديرا كما فى

فان كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سفرجل أو ساكنا نحو قمطر فتقول يا سفرج و يا قمط خلافا للفراء فى قمطر فانه يجيز ياقم بحذف حرفين * والثالث أن يكون (ساكنا) فان كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول ياهبي وياقنو * والرابع أن يكون (مكملا أربعة فصاعدا) فان كان ثالثا لم يحذف خلافا للفراء كما فى نحو ثمود وعماد وسعيد فتقول ياثمو ياعما و ياسعى فالمستكمل الشروط نحو أسماء ومروان ومنصور وشملال وقنديل علما فتقول فيها ياأسم ويامرو ويامنص وياشمل وياقند ومنه قوله

ياأسم صبرا على ما كان من حدث * وقوله * يامرو ان مطيتى محبوسة

(والخلف فى * واو وياء) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بهما فتح قفى) نحو فرعون وغرنيق علما فذهب الجرمى والفراء الى أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجانسة فيقال يافرع و ياغرن قال فى شرح الكافية وغيرهما لايجيز ذلك بل تقول ياغرنى و يافرعو (تنبيه) يقال فى ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يامصطف قولا واحدا كما نبه عليه فى شرح الكافية لان الحركة المجانسة فيهما مقدرة لان أصلهما مصطفيون ومصطفيين واليه أشار فى التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة (والعجز احذف من مركب) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه فتقول يابعل وياسيب وكذا تفعل فى المركب العددى فتقول فى خمسة عشر علما ياخمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وذهب الفراء الى أنه لايحذف منه الا الهاء

مصطفون علما اذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح و يستغنى عن قوله ساكنا (قوله فان كان) أى ما قبل الآخر (قوله نحو سفرجل) اعترض اخراجه بهذا القيد بانه خارج بقوله قبل انزيد لان الجيم أصلية (قوله نحو قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اه قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال و يذكر و يؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قمطرة (قوله بحذف حرفين) علل بان الاقتصار على حذف الحرف الاخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظا وتقديرا على لغة التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم (قوله ساكنا) قال يس المحققون لايطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف اه ونقل ابن غازى عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملا للمحرك فلذلك أخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله فى باب التكسير مالم يك لينا (قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ أى السمين (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليبوس من كل شئ (قوله لم يحذف خلافا للفراء) حيث جوز أن يقال ياعم و ياثم و ياسع وقيل انما قال بالحذف فى ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة همع (قوله علما) أى فى حالة كون كل منهما علما أو هو راجع لقنديل وأما علمية ما قبله فظاهرة وقد يضعف هذا بخفاء علمية شملال أيضا (قوله بهما فتح قفى) الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفى فالمعنى أتبعا الفتح أى جعلا تابعين للفتح (قوله وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق تصريح (قوله علما) لما مر أنه انما يرخم من الخالى من التاء العلم (قوله الى أنه) أى المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبلهما وقوله كالذى قبله أى كاللين الذى قبله الخ (قوله قولا واحدا) أى بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافى ماسيأتى من أنه على لغة من لاينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يامصطفى بالالف فى ترخيم مصطفون ومصطفين وياقاضى بالياء فى ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الالف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد نظرا لوجوده تقديرا فيقال على هذا الاخير يامصطف بفتح الفاء ويمتنع يامصطف بضم الفاء على كل حال اذ لاوجه له كما علم مما تقرر والحاصل أنه لابد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يامصطفو ولا يامصطفى بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما انما هى برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغة من لاينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس مامر عن الفارضى ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى مايؤيده فاعرفه (قوله فيهما مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم (قوله لان أصله مصطفيون) كذا فى الفارضى أيضا قال شيخنا وانما جعله بالياء مع أنه واوى لان آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حده كما سيأتى اه فراده بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفوون ومصطفوين لانه واوى لايائى اه وانما كان واويا لانه من الصفوة (قوله وياسيب) مشكل على ماصرح به أبو حيان والسيوطى والدمامينى وغيرهم جازمين به من أنه يشترط فى المرخم أن لايكون مبنيا قبل النداء الا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة اعرابه اعراب مالاينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين فى ذلك الاشتراط اه سم وهذا الاشكال يجرى فى نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل فى المركب العددى) والمنصوص أنك اذا رخمت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين واذا رخمت بعلبك ثم وقفت فعلى لغة من ينوى لك أن تقول يا بعله بهاء السكت وان شئت لم تات بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالاسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اه دمامينى وقوله فيتحتم الخ يؤيد ما أسلفه

فتقول ياسيبوي وقال ابن كيسان لايجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذفت الحرف أو الحرفين فقلت ياء علب و ياحضرم لم أر به بأسا والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وانما أجازه النحويون قياسا ﴿تنبيه﴾ اذا رخمت اثناعشر واثنتاعشرة علمين حذفت العجز مع الالف قبله فتقول يااثن ويااثنت كما تفعل في ترخيمهما ولم ير كانص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وقل * ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جملة) نحو تأبط شرا و برق نحره (وذا عمرو) وهو سيبويه (نقل) أي نقل ذلك عن العرب قال المصنف أكثر النحويين لايجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتأبط شرا وهو جائز لان سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال تقول في النسب الى تأبط شرا تأبطي لان من العرب من يقول ياتأبط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة ﴿تنبيه﴾ عمرو اسم سيبويه وسيبويه لقبه وكنيته أبو بشر (وان نويت بعد حذف ما حذف) ما مفعول نويت أي اذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فالباقي) من المرخم (استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من ينوى ولغة من ينتظر فتقول ياحار بالكسر و ياجعف بالفتح و يامنص بالضم وياقمط بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر ﴿تنبيهان * الاول﴾ منع الكوفيون ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير وقد تقدم مذهب الفراء فيه * الثاني يستثنى من قوله بما فيه ألف مسئلتان ذكرهما في غير هذا الكتاب * الاولى ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة في الاصل حركته بها نحو مضار ومحاج فتقول فيهما يامضار و يامحاج بالكسر ان كانا اسمي فاعل و بالفتح ان كانا اسمي مفعول ونحو تحاج تقول فيه ياتحاج بالضم لان أصله تحاجج وان كان أصلي السكون حركته بالفتح نحو اسحار اسم بقلة فان وزنه افعال بعثان أو لهما ساكن لاحظ له في الحركة فاذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل يا اسحار بالفتح فتحركه بحركة أقرب الحركات اليه وهي الحاء وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافي يحتم الفتح وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر

الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالتاء اذا وقف عليه بعد الترخيم سم (قوله فتقول ياسيبوي) أي على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول ياسيبو لان الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما قاله الشارح على الاوضح (قوله لايجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت قاله الشارح على الاوضح (قوله قياسا) أي على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثاني يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ماقبله غالبا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك واحترز بالغالب عن نحو معديكرب (قوله اذا رخمت اثناعشر واثنتاعشرة) بالالف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الالف (قوله بمنزلة النون) أي المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لايضاف اثناعشر واثنتاعشرة كما يضاف ثلاثة عشر واخواته ونظر فيه ابن الحاجب بان عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الالف معهما كما تحذف مع النون كذا في الدماميني (قوله وقل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم اما حرف نحو ياسعا في ياسعاد واما حرفان نحو يامرو في يامروان واما كلمة برأسها نحو يامعدي في يامعديكرب ويا تابط في يا تابط شرا واما كلمة وحرف نحو يااثن و يااثنت في اثناعشر واثنتاعشرة علمين والذي استظهره سم في ترخيم المركب الاسنادي اذا لم ينو المحذوف أنه ان كان الباقي جملة كما في تابط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم في آخره والا كما في قام من قام زيد ضم آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل الخالي من الضمير اذا سمي به يعرب لفظا فاذا نودي ضم لفظا (قوله وذا عمرو نقل) ذا مبتدأ أو عمرو ومبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدا الاول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا (قوله أي نقل ذلك عن العرب) أي في باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافي أنه منع ترخيمه في باب الترخيم (قوله لان من العرب من يقول ياتابط) هذا محل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أي بمجموع كلامه في الموضعين (قوله وسيبويه لقبه) سيب بمعنى تفاح و ويه بمعنى رائحة والاضافة في لغة العجم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه كذا في التصريح (قوله بعد حذف) بالتنوين (قوله بما فيه ألف) الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم النظير) وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر اه سم وللبصريين أن يقولوا المنوي كالثابت فليس الساكن هو الآخر الحقيقة وكونه آخر لفظا لا يحذور فيه فتأمل (قوله ما كان مدغما) أي الباقي الذي كان آخره مدغما وقوله فيما يأتي الثانية ما حذف أي باقي الاسم ذي الحرف الذي حذف و يحتمل أن التقدير الاولى الحرف الذي كان مدغما الثانية الحرف الذي حذف والاول أنسب بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما في نحو يص تصغير خاص اذا سميت به كما في الدماميني ولذا قال الشارح على الاوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقي على سكونه اه أي كبقاء قمطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير الا أن يقال مامر وانما خص الالف بالذكر هنا لكثرتها (قوله نحو مضار ومحاج) أي علمين لما مر (قوله بالفتح) لانه

أقرب

حتى ينتهي الى متحرك فعلى هذا يقال ياسح * الثانية ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمي بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فانه
يقال في ترخيمه ياقاضي ويامصطفى برد الياء في الاول والالف في الثاني لزوال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين وعليه مشى في
الكافية وشرحها لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (واجعله) أي اجعل الباقي من المرخم (ان لم ينو محذوف كما * لو كان بالآخر وضعا تمما) أي كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرا في الوضع فتقول ياحار ياجعف ويامنص وياقمط بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء
* (تنبيهان * الاول) * لو كان ماقبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية ياناجي بالاسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الاول نحو تحاج ومنص * الثاني يجوز في نحو ياحار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يابكر بن زيد (فقل على) الوجه (الاول) وهو مذهب من ينتظر (في) ترخيم (ثمود يا * ثمو) بابقاء الواو لانها محكوم لها بحكم المحشو فلم يلزم مخالفة النظير (و) قل (ياثمي على) الوجه (الثاني بيا) أي بقلب
الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الاجري والادلي والا لزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها
ضمة تخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبني نحو هو وذو الطائية وبذكر الضم نحو دلو وغزو وباللزوم

أقرب الحركات اليه أي الى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون في الخفة لان السكون أخف من الحركات اه سم وعبارة الشارح على الاوضح فتحركه بحركة أقرب المتحركات اليه وهو الحاء وضمير اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما في عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال ياسح) أي بالفتح لان الكلام في لغة من ينتظر (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذي الياء نحو قاضين ومصطفين دماميني (قوله لزوال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) فتقول ياقاض بالضم ويامصطف بالفتح لان الساكن الاخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف في رد الياء والالف على لغة من لم ينو كما تقدم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا في نسخ بافتتاح ينو بتحتية وبنائه للمجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفي نسخ ان لم تنو محذوفا بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المكودي في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمما بالآخر في الوضع اه خالد وانما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق بجعله مزيدا الثاني دون الاول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو (قوله بالآخر) أي آخره بعد الحذف سم (قوله من الصحة والاعلال) أي ان كان آخره صحيحا بقي على حاله والا أعل كما في ثمود فانه يقال فيه ثمي بقلب الواو ياء والضمة كسرة (قوله على هذه اللغة) أي لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم ياناجية ياناجي بالفتح كما في سم (قوله ياناجي) مشكل مع قوله الآتي والتزم الاول الخ نعم ان خصصنا ما يأتي بالصفة وهذا بالعلم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تخصيص ما يأتي بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتي لانه جعل كلام المصنف فيما يأتي عاما للصفة وغيرها والذي ينبغي عندي حمل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتي على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما يؤيده (قوله ولو كان) أي ماقبل المحذوف مضموما قدرت الخ أي على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيأ وظاهر قول الشارح قدرت ضما أنه مبني على ضم مقدر والذي في التصريح أن نحو تحاج ومنص على لغة التمام مبني على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمه الاول لوافق ما في التصريح والاقرب عندي ما مشى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبعا للتصريح لان تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما في ياسيبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر أنها تكسر على لغة الانتظار في نحو ياحار بن زيد بتثليث الراء (قوله وقل ياثمي على الثاني بيا) يفهم من تقدير الشارح قل أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وبابقاء الواو في الجملة الاولى أن في كلام المصنف احتباكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته في الاخرى (قوله بقلب الواو ياء) أي والضمة كسرة (قوله الاجري والادلي) أصلهما الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس في العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز في الاول وجاز في الثاني مع أنه أثقل وكذا يقال في المبني اه دنوشري ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبني وأجيب بأن له حكم المعرب لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علما فهو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبني) أي أصالة لما تقدم (قوله نحو هو الخ)

نحو هذا أبوك وقل فى ترخيم نحو صميان وكروان على الأول يا صمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثانى يا صما ويا كرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا وقل فى ترخيم سقاية وعلاوة على الأول يا سقاى ويا علاو بفتح الياء والواو وعلى الثانى يا سقاء ويا علاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء وقل فى ترخيم لاف مسمى به على الأول يا لا وعلى الثانى يا لاء بتضعيف الالف لانه لا يعلم له ثالث يرد اليه وقل فى ترخيم ذات على الاول يا ذا وعلى الثانى يا ذوا برد المحذوف وقل فى ترخيم سفيرج تصغير سفرجل على الاول يا سفير وعلى الثانى يا سفير عند الاكثرين وقال الاخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية (والتزم الاول فى) موضعين * الاول ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث (كمسلمه) وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والثانى ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان فى لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس فى الكلام فيعل صحيح العين الا نادرا من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب بيئس فى قراءة بعضهم

وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربى ومثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق فى الواو التى قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فان الواو فيه ليست لازمة فانها تقلب ألفا فى النصب وياء فى الجر ومما خرج بالرم ونحو هزو بابدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) أى علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالتاء وكذا يقال فى الامثلة الآتية والصميان فى الاصل هو التقلب والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع زكريا (قوله لما سبق) أى من الحكم على كل بانه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثانى لان شرط قلبهما أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرا الا على الثانى (قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه) أى فى قول الناظم من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل ان حرك التالى الخ فالمانع الآتى ان يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع الى يا صمى ودعا راجع الى يا كرا فان صمى ورمى يائيا اللام وكرا ودعا واويا ها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر اه خالد (قوله برشاء وكساء) أصلهما رشاى وكساو (قوله بتضعيف الالف) أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى فى بابه (قوله وعلى الثانى يا ذوا برد المحذوف) هو اللام أى وقلبه ألفا وارجاع العين الى أصلها وهو الواو اذ أصل ذات ذوى أو ذوو وعلى الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل فى بنت ثم قلبت الواو التى هى عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما فى التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيهما بل التاء فى التثنية لمحض التأنيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث والتاء فى الجمع هى التاء المزيدة مع الالف فى جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهر لى فى هذا المحل وهو متين وان أوهم بعض العبارات خلافه (قوله برد اللام المحذوفة) أى لان حذفها كان بسبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتى الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والتزم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم فى بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا اللبس انما يعتبر فى الصفة لا فى العلم وهو الذى دل عليه كلام سيبويه ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب قال الرضى والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا والا فلا كذا فى الدمامينى وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فانه على الوجهين يلتبس بياء فتى غير مرخم قال يس لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه كما مر جواز ترخيم ما ذكر وان كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعف لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد أفدناك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما اذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال فاعرفه (قوله تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايهام تذكير المؤنث ايهام مجرد نداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال ما يوهم تقدير تمامه خلاف المراد لاجاد (قوله كمسلمة وحارثة) أى المؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لايهامه تذكير المؤنث ان كانا المؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه ان كانا المذكر وحفصة أى المؤنث فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايهامه تذكير المؤنث ولا فرق فى الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو نكرات مقصودة وكالثلاثة فى التزام الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب بيئس فى قراءة بعضهم) عبارة الفارضى وبعذاب بيئس بياء

قوله هو التقلب كذا فى أكثر نسخ القاموس وغلطها شارحه وصوب ما فى بعضها من أنه التقلت بالفاء والمثناة آخره يقال صمى الرجل يصمى صميانا اذا تقلت ووثب اه

ولافيعل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيغم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوى وحمراوى فتقول فيها ياحبلى وياحبلو وياحمراو بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان الا للتأنيث ﴿تنبيه﴾ ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الاخفش والمازني والمبرد وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين في) ماهو (كسلمة) بفتح الأول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين فتقول يامسلم بفتح الميم وضمها ﴿تنبيه﴾ الاكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوى المحذوف كما نص عليه في التسهيل وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه (ولاضطرار رخموا دون ندا * ما للندا يصلح نحو أحمدا) أي يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة * الاول الاضطرار اليه فلا يجوز ذلك في السعة * الثاني أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز في نحو الغلام ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله * أوالفا مكة من ورق الحمى * كما ذكره ابن جني في المحتسب والاصل الحمام فحذف الالف والميم الاخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل القافية * الثالث أن يكون اما زائدا على الثلاثة أو بتاء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله * ليس حي على المنون بخال * أي بخالد ﴿تنبيه﴾ اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع كقوله * لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر * أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شئ ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فاجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله ألا أضحت حبالكم رماما * وأضحت منك شاسعة أماما * هكذا رواه سيبويه ورواه المبرد * وما عهدى كعهدك ياأماما * قال في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع احداهما بالاخرى واستشهد سيبويه أيضا بقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو أمتدحه فان الناس قد علموا ﴿خاتمة﴾ قال في التسهيل ولا يرخم في غيرها يعني

ساكنة قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولافيعل معتلها) أي بفتح العين وذكره تتميما للفائدة وان لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله وكحبليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله (قوله وحبلوى وحمراوى) أي بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة الى حبلى وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو وصوابه وكسر الواو اذ لا وجه لفتح الواو الا أن تصحح عبارته بأن الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لي بعد التوقف ثم رأيت في الفارضي ما يؤيده حيث قال والثاني كطيلسان وحبلوى علمين فتقول ياطيلس وياحبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول ياحبلى بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا ياحمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لا يكونان الا للتأنيث) أي وما للتأنيث لا يكون مبدلا اه سم أي بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أي في الامثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات ونحوها (قوله وجوز الوجهين في كسلمه) قد يقال ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به اه سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله كسلمة) أي وحمزة وطلحة ﴿فائدة﴾ أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحار ابن عمرو البيت ومنعه السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر اذ لا ضم في اللفظ قال يس والذي يظهر الجواز لان الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت الخ (قوله للترخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف أي أشهر في لسان العرب وقوله بدونه أي المحذوف (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الالف الخ) هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازي وغيره (قوله لما ذكرناه) أي من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله لا على وجه الترخيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه في حيز التفسير وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل فراجعه تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالتاء يعني أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط اما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أي حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) أي من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بتاء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو اه زكريا وكذا ضبطه باعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهو الى العيني وصاحب التصريح فانهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد (قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهي قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقيل أمام بالرفع (قوله ياأماما) أي فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف التاء

العلمية شذوذا وأشار بالاشهر الى خلاف المبرد فانه زعم أنه ليس مرخما وان ذكر الكر وان يقال له كرا والله أعلم

للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علم امحذوف تقديره قد علم واذلك منى كما فى العينى (قوله على الاشهر) راجع لاطرق كرا فقط كما يعلم مما بعده (قوله اذ الاصل صاحب) زعم ابن خروف أن الاصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لاداعى اليه (قوله مع عدم العلمية) أى وعدم التاء

﴿الاختصاص﴾

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر (كنداء) أى جاء على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الامر والامر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام * الاول أنه يكون (دونيا) وأخواتها لفظا ونية * الثانى أنه لا يقع فى أول الكلام بل فى أثنائه وقد أشار اليه بقوله (كايها الفتى بإثر ارجونيا) والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه * والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينصب مع كونه مفردا * والسادس أنه يكون بال قياسا كما سيأتى أمثلة ذلك * السابع أن أيا توصف فى النداء باسم الاشارة وهنا لا توصف به * الثامن أن المازنى أجاز نصب تابع أى فى النداء ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفعه وفى الارتشاف لاخلاف فى تابعها أنه مرفوع

الباعث عليه اما فخر نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو انى أيها العبد فقير الى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) أى أولا فاذا قيل لاعالم الاز يد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض افراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لاخص واجب الحذف (قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالبا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بال ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا أوجه من قول شيخنا السيد محشيه على صورة النداء غالبا هو فى أيها وأيتها الاغير (قوله كما جاء الخبر على صورة الامر) نحو احسن بزيد فانه صورته صورة الامر وهو خبر على المشهور اذ هو فى تقدير ما أحسنه والامر على صورة الخبر نحو والوالدات يرضعن أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله فى ثمانية أحكام) زاد عليها ما فى التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم وأن أيا هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شئ وعوض عنه فى النداء حرفه وجميع الاحكام المذكورة راجعة الى جهة اللفظ وأما الاحكام المعنوية التى يفترقان فيها فثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه بخلاف النداء * والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل فى أثنائه) أراد بالاثناء ما قابل الاول فيشمل ما وقع فى وسط الكلام كما فى نحن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدا والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى (قوله كايها الفتى بإثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجونى فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على الضم فى محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوبا وها للتنبيه والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف نعتا لاى تابعا اللفظها فقط (قوله اسما بمعناه) كالياء فى ارجونى فانها بمعنى أيها الفتى أى ان المراد منهما شئ واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أى لفظا أو محلا فقط مع كونه مفردا أى معرفا قال فى التوضيح كما فى هذا المثال يعنى المثال المتقدم فى عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما فى شرحه ويستثنى من ذلك أى كما فى مثال الناظم فان نصبها محلى فقط ومما ذكرنا يعلم ما فى كلام البعض من التخليط (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الاشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكوا هنا خلافا الخ) لعل وجهه أنه يتوسع فى النداء ما لا يتوسع فى الاختصاص لانه أكثر منه دورانا وقوله فى وجوب رفعه أى مراعاة للفظ أى وظاهر عبارته أن ضمته اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر فى النداء اذلا مقتضى للرفع الاعرابى (قوله بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كانا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أى يشارك الاسم الظاهر فى الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبنا تميما اه وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا

*واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع الاول أن يكون

أيها وأيتها فلهما حكمهما فى النداء وهو الضم و يلزمهما الوصف باسم محلى بال لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة * والثانى أن يكون معرفا بال واليه الاشارة بقوله (وقد يرى ذا دون أى تلو ال * كمثل نحن العرب أسخى من بذل) بالذال المعجمة أى أعطى * والثالث أن يكون معرفا بالاضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث وقوله * نحن بنى ضبة أصحاب الجمل * قال سيبويه وأكثر الاسماء دخولا فى هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان * والرابع أن يكون علما وهو قليل ومنه قوله * بنا تميما يكشف الضباب * ولا يدخل فى هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة ﴿تنبيه﴾ لا يقع المختص مبنيا على الضم الا بلفظ أيها وأيتها وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص واختلف فى موضع أيها وأيتها فذهب الجمهور أنهما فى موضع نصب بأخص أيضا وذهب الاخفش الى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضى الله عنه كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافى الى ان أيا فى الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أى المخصوص به وان تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور ﴿خاتمة﴾ الا كثر فى المختص أن يلى ضمير متكلم كما رأيت وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجوا الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب ﴿التحذير والاغراء﴾

التقسيم اللهم الا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له فى الضمير امكانها الصلاحية نحن مثلا فى نفسها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها ما يعم الانبياء وغيرهم فتدبر وقوله يشارك فيه اما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لامن اللبس ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله أيها) أى للمذكر مفردا أومثنى أو جمعا وأيتها أى للمؤنث مفردا أومثنى أو جمعا كذا فى الشاطبى (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص فى المثالين فى موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى (قوله العصابة) هى بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بال) قال ابن الحاجب المعرف بال ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما فى أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كما فى المعرف بال والنقل خلاف الاصل فالاولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب اه وقوله ونصبه بياء مقدرة أى مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلا وليس هناك يا مقدرة (قوله وقد يرى ذا) أى المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا وتلو مفعول ثان ليرى والكاف فى كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدا والخبر وكذا المنصوب فى الحديث والبيت كذا فى المغنى (قوله نحن معاشر الانبياء) قال فى التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود فى سنن النسائى الكبرى انا معاشر الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائى بلفظ انا (قوله وأهل البيت) قيل منه انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كما فى المغنى أنه منادى حقيقة لان الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتى (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالغبار يكون فى أطراف السماء غيمى (قوله ولا اسم اشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله فى الارتشاف تصريح (قوله الا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما فى النداء بان نقلا بحالهما عن النداء واستعملا فى غيره كذا فى الحواشى وقال فى المغنى وجه بنائهما على الضم مشابهتهما فى اللفظ أيها وأيتها فى النداء وان انتفى هنا موجب بنائهما فى النداء (قوله هو أيها الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل (قوله أى المخصوص به) تفسير للضمير أعنى هو والضمير فى به يرجع الى الفعل المفهوم من أفعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيها ولا حاجة الى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلى ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطى وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم تقتدى الناس تصريح

﴿التحذير والاغراء﴾

قال فى النكت جمعهما فى باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغى تقديم الاغراء على التحذير لان الاغراء هو الاحسن معنى وعادة النحو بين البداءة به كما يقولون نعم و بئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اه ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل التخلية والاغراء من قبيل التحلية ثم هما وان تساويا حكما مفترقان معنى فالاغراء التسليط على الشئ والتحذير الابعاد عنه و يشتمل التحذير على محذر بكسر الذال وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلا كذا فى الغزى ومثله يجرى فى الاغراء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيرهما شاذ كما

التحذير تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه والاغراء تنبيه على امر محمود ليفعله واغاذكر ذلك بعد باب النداء لان الاسم
في التحذير والاغراء
مفعول به بفعل محذوف
لايجوزاظهاره كالمنادى
على تفصيل يأتى * اعلم
ان التحذير على نوعين *
الاول ان يكون باياك
ونحوه * والثانى بدونه
فالاول يجب ستر عامله
مطلقا كما اشار اليه بقوله
(اياك والشر ونحوه)
اى نحو اياك كاياكما
واياكم واياكن (نصب
* محذرعما) اى بعامل
(استتاره وجب) لانه لما
كثر التحذير بهذا اللفظ
جعلوه بدلا من اللفظ
بالفعل والاصل احذر
تلاقى نفسك والشر ثم
حذف الفعل وفاعله ثم
المضاف الاول وانيب
عنه الثانى فانتصب ثم
الثانى وانيب عنه الثالث
فانتصب وانفصل
(ودون عطف ذا) الحكم
أى النصب بعامل مستتر
وجوبا (لا يا انسب)
سواء وجد تكرار كقوله
فاياك اياك المراء فانه *
الى الشر دعاء وللشر جالب
ام لم يوجد نحو اياك من
الاسد والاصل باعد
نفسك من الاسد ثم
حذف باعد وفاعله
والمضاف وقيل التقدير
احذرك من الاسد فنحو
اياك الاسد ممتنع على
التقدير الاول وهو قول
الجمهور وجائز على
الثانى وهو رأى الشارح

سيأتى قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء باياك وأخواتها وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد وسيأتى بيانها فى كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكروه) أى ولو فى زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليجتنبه الخ) بقى تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبه والظاهر عندى أن الاول من الاغراء والثانى من التحذير وانما لم يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغى صدورهما من العاقل بقى أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلافه وتعريف الاغراء يشمل نحو أحسن الى أخيك وأطع الله واصبر وفى كون كل ذلك ونحوه يسمى اغراء اصطلاحا بعد فتأمل (قوله محمود) فيه ما مر فى نظيره وكان الاحسن فى المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أى حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتى) حاصله أن محل الوجوب اذا كان التحذير باياو نحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب ستر عامله) أى حذفه قال البعض مقدرا بعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكر من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو فى الفعل الملفوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد اياك لا ينهض والتعليل الصحيح ما فى الدمامينى ونصه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت اياك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اه ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور المذكور نظرا الى أن المفعول فى الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما مختلفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهى هنا كونه مفعولا به اى مباعدا وكذا الاسد مباعدا اذ المعنى اياك باعد وباعد الاسد كما مر (قوله مطلقا) اى سواء كان مع عطف او تكرار أو لا (قوله جعلوه) اى هذا اللفظ بدلا اى عوضا من اللفظ اى التلفظ بالفعل اى ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه (قوله وانيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وان أوهمته عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) اى بعد ان كان مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لا ياوذا مفعول مقدم لانسب (قوله والاصل) اى اصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ حاصله انه اذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على ان العامل عندهم فى اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثانى بنفسه واما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على أن العامل عنده فى اياك احذر ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه كجنب وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل اما ان يجر بمن او ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز اظهاره واما نحو اياك ان تفعل فجائز عند الجميع (قوله وقيل التقدير احذرك من الاسد) لان احذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه قال الحفيد والحق ان يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض اذ المقدر ليس امرا متعبدا به لا يعدل عنه (قوله ممتنع على التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما مر وجعله منصوبا بنزع الخافض والاصل من الاسد يرده انه سماعى الا مع ان وان ومحل الامتناع اذا لم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كجنب وحذر والاجاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجائز على الثانى) لان

وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ولا خلاف في جواز إياك أن تفعل اصلاحية لتقدير

من قال في التسهيل ولا يحذف
يعني العاطف بعد إيا الا
والمحذور منصوب
باضمار ناصب آخر أو
مجرور بمن وتقديرها مع
أن تفعل كاف ﴿تنبيهان
* الاول﴾ ماقدمته من
التقدير في إياك والشر
هو ما اختاره في شرح
التسهيل وقال انه أقل
تكلفا وقيل الاصل اتق
نفسك أن تدنو من الشر
والشر أن يدنو منك فلما
حذف الفعل استغنى
عن النفس فانفصل
الضمير وهذا مذهب
كثير من النحويين منهم
السيرافي واختاره ابن
عصفور وذهب ابن
طاهر وابن خروف الى
أن الثاني منصوب بفعل
آخر مضمر فهو عندهما
من قبيل عطف الجمل
الثاني حكم الضمير في
هذا الباب مؤكدا أو
معطوفا عليه حكمه في
غير نحو إياك نفسك أن
تفعل وإياك أنت نفسك
أن تفعل وإياك وزيدا أن
تفعل وإياك أنت وزيدا
أن تفعل (وما * سواه) أي
ماسوى ما بإيا وهو النوع
الثاني من نوعي التحذير
(ستر فعله لن يلزما الا مع
العطف) سواء ذكر
المحذر نحو مازن رأسك
والسيف أي يا مازن
ق رأسك واحذر
السيف أم لم يذكر نحو
ناقة الله وسقياها (أو التكرار)

احذر يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما يتعدى اليه بمن كما مر وينبني أيضا على التقديرين أن الكلام على الاول انشائي وعلى الثاني خبري (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بان مفاد ماسينقله عن التسهيل أن نصب الثاني بعامل آخر لا بناصب الاول ولك دفعه بحمل الضمير في قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريجه (قوله اصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الاول وترك تعليله على الثاني لظهوره (قوله باضمار ناصب آخر) فالتقدير في إياك الشر باعد نفسك ودع الشر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل إياك باعد اذ لو قدره الناظم احذر لم يحتج الى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الاصل اتق نفسك الخ لا من كون الاصل احذر تلاقي نفسك والشر وبهذا القول صارت الاقوال في إياك والشر أربعة (قوله أن تدنو من الشر) بدل اشتمال (قوله والشر أن يدنو منك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر محذر منه (قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لا قبله والا كان الاصل أي الثاني اتقك فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اهـ سم وقد يقال هلا نظر الى كون الفعل انما تعدى في الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكاف كما مر نظيره الا أن يفرق بان المقدر هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدر في النظير المار وكل هذا يجري في قوله سابقا نحو إياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله بفعل آخر مضمر) تقديره ودع الشر مثلا (قوله حكم الضمير في هذا الباب) أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل الى إياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره قال الدماميني فاذا قلت إياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو إياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت إياك قلت إياك نفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت إياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول في العطف على إياك إياك وزيدا والشر وان شئت قلت إياك أنت وزيدا والشر وتقول ان عطفت على المرفوع إياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم اهـ قال شيخنا والبعض وهذا مبني على انتقال الضمير من الفعل الى إياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا الا ضمير واحد وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولا مع فعله لا ينافي فيه عوده ثانيا عند مجيء ما يستكن فيه وهو إياك اذ هو في وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد في قوله وإياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما في بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف ذلك (قوله الا مع العطف) أي بالواو فقط كما يأتي (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كمازن من مازن رأسك والسيف وذا الساري من الضيغم الضيغم يا ذا الساري لكن هذا خلاف ما اصطلحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من إيا وما جرى مجراه وعليه قول المصنف وكمحذر الخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب الخ اهـ وتمثيله بقوله كمازن الخ يشعر بان المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثالا لما لم يذكر فيه المحذر وقد علم من ذلك أن قول المصنف يا ذا الساري ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أي يا مازن ق رأسك واحذر السيف) هلا جعل تقديره كهو في إياك والشر أي احذر تلاقي رأسك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف قال البيضاوي أي ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها قال الشيخ زاده في حاشيته عليه هذا اشارة الى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير واضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف اهـ

كذلك (كالضيغم الضيغم) أى الاسد الاسد (ياذا السارى) ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر وان شئت أظهرت وتقول الاسد أى احذر الاسد وان شئت أظهرت ومنه قوله * خل الطريق لمن يبنى المنار به * (تنبيهات * الاول) أجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولى يقبح ولا يمتنع * الثانى شمل قوله الا مع العطف أو التكرار الصور الاربع المتقدمة وكلامه فى الكافية يشعر بان الاخيرة منها وهى رأسك رأسك يجوز فيها اظهار العامل فانه قال ونحو رأسك كاياك جعل اذا الذى يحذر معطوف وصل وقد صرح ولده بما تقدم * الثالث العطف فى هذا الباب لا يكون الا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائز فاذا قلت اياك وزيدا أن تفعل كذا صح أن تكون الواو واو مع (وشذ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (اياى) فى قول عمر رضى الله عنه لتذك لكم الاسل والرماح والسهام واياى وأن يحذى أحدكم الارنب والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذور ومن الثانى المحذر ومثل اياى ايانا (واياه) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أشذ) من اياى كما فى قول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب وفيه شذوذان مجىء التحذير فيه للغائب واضافة ايا الى ظاهر وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما أشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) أى من قاس على اياى واياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اه * (تنبيه) * ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على اياى وايانا فانه قال ينصب محذرا اياى وايانا معطوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذه وخلاف ما هنا (وكمحذر بلا ايا اجعلا *

(قوله كذلك) أى سواء ذكر المحذر أولا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه (قوله ومنه) أى من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح والمنار بفتح الميم والنون حدود الارض ويوجد فى بعض النسخ تمام البيت وهو * وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر * أى فى برزة وهى الارض الواسعة (قوله ونحو رأسك كاياك جعل الخ) يعنى أن رأسك انما يكون كاياك فى وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذر فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كاياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار الذى ذكره واعترض البعض على الشارح بان فى كلامه قصورا لان كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار فى الثالثة أيضا اذ ليس فى كلامها تقييد بحذف المحذر أى المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية وجدته مشعرا بجواز الاظهار فى بعض افراد الرابعة وبعض افراد الثالثة لا فى جميع افرادهما لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أولا بقرينة قوله اذا الذى يحذر الخ سواء ذكر المخاطب أولا وحينئذ يفيد كلامها أنه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يا زيد جاز اظهار العامل لعدم عطف المحذر منه والاول من أفراد الرابعة والثانى من أفراد الثالثة ولا تعرض فى كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما اذا قيل الضيغم الضيغم وهو من افراد الرابعة أو الضيغم الضيغم ياذا السارى وهو من أفراد الثالثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذكر المحذر منه أولا فلم يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق البعض فافهم (قوله بما تقدم) أى من وجوب ستر العامل فى الصور الاربع (قوله وكون ما بعدها الخ) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى (قوله لتذك) من التذكية والاسل بفتح الهمزة والسين المهملة مارق من الحديد كالسيف والسكين تصريح (قوله والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اياى وحذف الارنب واياكم وأن يحذف أحدكم الارنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره فى الاخرى أى فيكون احتباكا كذا فى السندوبى والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بان فيه الحذف من الاول لدلالة الثانى وهو قليل يجرى مثله فى قول الزجاج ويزيد بان فيه ادعاء حذف اياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارنب ومن الثانى المحذر وهو أنفسكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل (قوله وايا الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة (قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام ايا مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كما فى التوضيح وظهر لى رابع وهو جعل ايا محذرا منه ثم رأيت فى الهمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر واستشهد بقول الشاعر

فلا تصحب أخا الجهل * واياك واياه

وذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيفك سيفك ومضمرا نحو اياك اياك واياه اياه واياى اياى (قوله واضافة ايا الى ظاهر) يقتضى أن ايا فى نحو اياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير ايا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول أو أراد بالاضافة الربط والتعلق اه سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو

مغرى به فى كل ماتقدم نقلا) من الاحكام فلا يلزم ستر عامله الا مع العطف كقوله المروأة والنجدة بتقدير الزم أو التكرار كقوله أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح وان ابن عم المرء فاعلم جناحه * وهل ينهض البازى بغير جناح أى الزم أخاك

ويجوز اظهار العامل فى نحو الصلاة جامعة اذ الصلاة نصب على الاغراء بتقدير أحضروا وجامعة حال فلو صرحت باحضروا جاز ﴿ تنبيه ﴾ قد يرفع المكرر فى الاغراء والتحذير كقوله

ان قوما منهم عمير وأشبا * ه عمير ومنهم السفاح
لجديرون بالوفاء اذا قا * ل أخو النجدة السلاح السلاح

وقال الفراء فى قوله تعالى ناقة الله وسقياها نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على اضمار هذه لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اه ﴿ خاتمة ﴾ قال فى التسهيل ألحق بالتحذير والاغراء فى التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا وامرأ ونفسه والكلاب على البقر وأحشفا وسوء كيلة ومن أنت زيدا وكل شئ ولا هذا ولا شتيمة حر وهذا ولا زعماتك وان تأت فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وعذيرك وديار الاحباب باضمار أعطنى ودع وأرسل وتبيع وتذكر واصنع ولا ترتكب ولا أتوهم وتجد وأصبت وأتيت ووطئت واحضر واذكر ثم قال وربما قيل كلاهما وتمرا وكل شئ ولا شتيمة حر ومن أنت زيد أى كلاهما لى وزدنى وكل شئ أمم ولا ترتكب ومن أنت كلامك زيد واذكرك والله أعلم

﴿ أسماء الافعال والاصوات ﴾

الواقع كما مر فى باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا للمخاطب وقيل جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو على زيدا وأول فعليه بالصوم بان الامر للمخاطب أى ألزموه الصوم أو دلوه عليه مثلا أفاده سم أى وكذا يؤول على زيدا أى ألزمونى زيدا ونحو ذلك وسيأتى فى الباب الآتى كلام آخر فى قوله فعليه بالصوم (قوله والنجدة) بفتح النون أى الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول على الاغراء ورفع الثانى على الخبرية لمحذوف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار اليه بنقل كلام الفراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله انتهوا خيرا لكم اه وفى كلام شيخنا السيد ما يرده حيث قال قوله وامرأ ونفسه هذا من شبه المثل كما فى الدمامينى وكذا عذيرك وديار الاحباب وان تأتنى فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شئ ولا هذا ثم قال ولو أخر ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه ملخصا وذكر شيخنا أيضا أن امرأ ونفسه شبه مثل (قوله كليهما وتمرا) هذا مثل وأصله ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دمامينى (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة (قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكر عظيما بسوء (قوله باضمار أعطنى الخ) ساق الافعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها فى الذكر السابق فأعطنى ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه ان تمرا معطوف على كليهما لانه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تمرا فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امرأ وأما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبيع ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شئ ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شئ ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا فى هذا التركيب فناصبه محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا هى ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هى جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك قال سيبويه أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر ناصب ديار الاحباب اه دمامينى بعض زيادة وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تتمة ما قبله وان العامل فى شتيمة هو العامل فى الكلمة قبلها وهو ترتكب وفى كلام شيخنا السيد تبعا للدمامينى أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الاولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون احدى الواوين من الحكاية والاخرى من المحكى فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة قال وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شئ ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط وقد يقال كل شئ ولا شتيمة حر والظاهر أن الاول عطف على اصنع كل شئ محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وتمرا) باثبات الالف فى كلاهما ونصب تمرا فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من الزمه الالف قال شيخنا والبعض ويترجح بسلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفى أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بان تقدر ناصب تمرا أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شئ) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أمم) بفتحتين أى سهل يسير (قوله كلامك زيد) أى متكلمك أى الذى تتكلم فيه وقوله أو ذكرك أى مذكورك

﴿ أسماء الافعال والاصوات ﴾

(ماناب عن فعل) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه) فما ناب

عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل والقيد الاول وهو ولم يتأثر بالعوامل فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما والقيد الثاني وهو ولم يكن فضلة لاخراج الحروف فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحد فشتان ينوب عن افترق وصه ينوب عن اسكت واوه عن أتوجع ومه عن انكفف وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها

﴿تنبيهان * الاول﴾ كون هذه الالفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها أفعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى أنها أفعال حقيقة وعلى الصحيح فالارجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على مايدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بانها أسماء بان الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أي اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالحروف خارجة عن الحد فلا حاجة الى زيادة مايخرجها كما فعله الشارح والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة مايخرجه اه سم وقوله فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن الناظم أسماء الافعال ألفاظ نابت عن الافعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت كالافعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة مايخرج المصدر اه وذلك لان النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصلة للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناظم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة قال شيخ الاسلام زكريا أي غير معمولة للاسم والفعل والا فالافعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم اه ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا الا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فان القائل اف كانه قال أتضجر كثيرا جدا والقائل هيهات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأواه كما في المرادي (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو ضربا زيدا واسم الفاعل نحو أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء اه تصريح (قوله لاخراج الحروف) كان وأخواتها (قوله فقد بان لك) أي من احتياج قوله ماناب عن فعل الى مايخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تتميما للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك الخ لكان أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكفف وهي انما تصح على ماقيل أنه سمع في اكفف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر اللازم بالمتعدي وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ماهو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها مايخالف أوزان الافعال نحو نزال وقرقار وان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الاسماء) أي من حيث انها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى أنها أفعال) أي لدلالتها على الحدث والزمان همع (قوله حقيقة) قال البعض أي لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد بالحقيقة ماقابل المجاز اه وأنت خبير بأن هذا يؤدي الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الاسماء فيما مر والاولى عندي أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان المناسب تأخيره عن القولين الأخيرين الآتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ فاسم مثلا مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة دماميني (قوله كما أفهمه كلامه) أي حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أي فهي أسماء بمعنى الافعال وفي قول الرضي لا يفهم منها أي أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول

(قوله وأسماء الاصوات) اما أن تكون تسمية اصطلاحية واما تغليب ماأجرى على ماخوطب به ما لا يعقل أو الاضافة بيانية باعتبار البعض تأمل (قوله فسرها) فيه نظر ظاهر

لكن بالوضع لا بأصل الصيغة وقيل مدلولها المصادر وقيل ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا وما
عداه فعل كنزال وصه وقيل هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل * الثانى ذهب كثير من النحويين منهم الاخفش الى أن أسماء
الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازنى ومن وافقه الى أنها فى موضع نصب بمضمر ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان وذهب بعض النحاة الى أنها فى موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى فى نحو أقائم الزيدان (وما بمعنى افعل كآمين كثر) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره أى ورد واسم الفعل بمعنى الامر كثير من ذلك آمين بمعنى استجب وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف وتيد وتيدخ بمعنى أمهل وهيت وهيا بمعنى أسرع وويها بمعنى أغر وايه بمعنى امض فى حديثك وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثى وان قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ * (تنبيه) * فى آمين لغتان أمين بالقصر على وزن فعيل وآمين بالمد على وزن فاعيل وكلتاهما مسموعة فمن الاولى قوله تباعد منى فطحل وابن أمه
أمين فزاد الله ما بيننا بعدا
ومن الثانية قوله * ويرحم الله عبدا قال آمينا * وعلى هذه اللغة فقيل انه أعجمى معرب لانه ليس فى كلام العرب
فاعيل وقيل أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الالف كما فى قوله * أقول اذ خرت على الكلكال * قال ابن اياز وهذا أولى (وغيره

(قوله لكن بالوضع) يعنى المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم
الفعل من الفعل على هذا القول فان دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة واضافة أصل الى الصيغة
للبيان ولو قال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن اذ لا قائل فى الفعل بانه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى
يتوهم ذلك فى اسم الفعل فيحتاج الى نفيه ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله
وقيل مدلولها المصادر) أى النائبة عن أفعالها كما فى الفارضى وغيره ويظهر أن فى الكلام حذف مضاف
أى وقيل مدلولها مدلول المصادر وانما بنيت على هذا القول مع اعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه
دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف وعليه فالمراد بالافعال فى قولهم أسماء
الافعال الافعال اللغوية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيدا الخ) نشر على
تشويش اللف (قوله خالفة الفعل) أى خليفته ونائبه فى الدلالة على معناه (قوله الثانى الخ) هذا الخلاف مبنى
على الخلاف الاول فعلى القول بانها أفعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب وعلى
القول بانها أسماء لمعانى الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بانها أسماء للمصادر
النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح والفارضى ولم يظهر وجه بناء
القول بانها فى موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بانها أسماء لمعانى الافعال كالافعال بل
يظهر أنها عليه لا موضع لها كالافعال فتأمل (قوله وذهب المازنى الخ) ظاهره هذا وما بعده جريانهما فى عليك
واليك سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما فى
الوصف قال الشيخ يس وعليه فما الفرق (قوله كثر) لان الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق فكيف
لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصريح أى فالخبر لم يكثر فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة
بالرأس عن نعم أولا (قوله وتيد) بفوقية مفتوحة فتحتية ساكنة فدال مهملة قال أبو على من التؤدة فأبدلت
الهمزة ياء دمامينى (قوله وتيدخ) بالخاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفى القاموس
أن تيد تأتى بمعنى اتئد أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسرها وضمها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك
بالاوجه الثلاثة اه همع واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادتى أو أعنى لك ولا تتعلق بهيت دمامينى (قوله وهيا)
بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما همع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وويها)
بالتنوين لز وما كما فى الفارضى وسيأتى عند قول المصنف واحكم بتنكير الذى ينون الخ (قوله بمعنى أغر)
بقطع الهمزة لانه من أغريت (قوله وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة اه قاموس
وأما ايها بفتح الهاء مع التنوين لز وما فبمعنى انكفف كما فى الهمع وجعله فى القاموس أمرا بالسكوت فلعل
قول الهمع بمعنى انكفف أى عن الكلام (قوله بمعنى امض فى حديثك) هو كقول جماعة بمعنى
زدنى أى من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيهل) وقالوا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف
بلا تنوين وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والعجلة لا التى للاستفهام فجعلتا كلمة واحدة
مبنية على الفتح فى الكثير كخمسة عشر كذا فى الفارضى وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وأن هاء
حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف تفتح وتسكن وان الالف بدل تنوين وقفا وأنها قد تثبت وصلا (قوله بمعنى
ائت الخ) هو بمعنى الاول متعد بنفسه وبمعنى الثانى متعد بعلى وبمعنى الثالث متعد بالباء أو بالى اه
زكريا وقد تفرد حى من هل فتستعمل بمعنى أقبل وتعدى بعلى وبمعنى ائت وتعدى بنفسه كما
فى الدمامينى (قوله ومنه باب نزال) أى من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثى أى التام المتصرف كما مر
وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى لعب (قوله فى آمين لغتان) أى آمين المتكلم عليها التى هى اسم فعل وأما آمين
بالمد وتشديد الميم فليست لغة فى آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هى كلمة أخرى لانها جمع آم بمعنى قاصد (قوله
وآمين بالمد) أى مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أقول اذ خرت على الكلكال) أى سقطت

قال فى القاموس الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد فى الكلكال فان أصله الكلكل واعترض بان ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل ان آ قول باشباع الهمزة وتوليد الالف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بان شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وان كان بعضها فرعا عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تزاد ما بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تزاد ما بين بينهما كقوله * فشتان ما بين اليزيدين فى الندى * ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لانه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى ان احداهما مختصة باحدهما والاخرى بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين فى الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدمامينى قال فى شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين

جاز يتمونى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين اه وذهب الاصمعى الى أن شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بامرين أحدهما كسر نونه فى لغة * والثانى أن المرفوع بعده لا يكون الا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه بشيئين أحدهما فتح نونه فى اللغة الفصحى * والثانى أنه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدا ولم يسمع كذا فى الدمامينى (قوله وهيهات بمعنى بعد) فاذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما فى قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامى والانصاف أن المذهبين محتملان (قوله كأوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وأوّه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة فى هذه كذا فى الدمامينى (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأفى كحبلى وذكرى وافى بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة (قوله اى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار الى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة وحاصل ماذكره الشارح فى وى كأن أربعة أقوال (قوله وابأبى الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت مفداة بابى وفوك مبتدأ والاشنب صفته من الشنب وهو حدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قيل الفوارس) أى قول الفوارس ويروى هكذا وهو الاصح وقد تنازع فيه شفى وأبرأ فاعمل الثانى وأضمر فى الاول وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيهما كذا فى بعض نسخ العينى وفيه أن قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما فى القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كما فى بعض آخر من نسخ العينى وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن الا أن تثبت الرواية بخلافه والشاهد فى ويك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعتك يا عنترة فقول البعض الظاهر أن الاصل فى البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العينى أن الكسائى استشهد به على أن ويك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالاضافة وأنه أجيب عن استشهاده بان وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لاضمار اللام قبلها كما فى المغنى عن أبى الحسن الاخفش أو لكونها معمولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل

كوى وهيهات نزر) أى غير ما هو من هذه الاسماء بمعنى فعل الامر قل وذلك ما هو بمعنى الماضى كشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد وما هو بمعنى المضارع كأوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ووا ووى وواها بمعنى أعجب كقوله تعالى وى كانه لا يفلح الكافرون أى أعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر

وابأبى انت وفوك الاشنب

وقول الآخر

واها لسلمى ثم واها واها

﴿تنبيهات * الاول﴾ تلحق وى كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها * قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

قيل والآية المذكورة وقوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من ذلك وذهب ابو عمرو بن العلاء الى ان الاصل ويلك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح ان بفعل مضمر كانه قال ويك اعلم ان

وقال قطرب قبلها الام مضمر والتقدير ويك لان والصحيح الاول قال سيبويه سالت الخليل عن الآيتين فزعم أنها
وى مفصولة من كأن
ويدل على ما قاله قول
الشاعر
وى كان من يكن له
نشب يحبب * ومن
يفتقر يعش عيش ضر
* الثانى ماذكره فى
هيهات هو المشهور
وذهب أبو اسحق الى أنها
اسم بمعنى البعد وانها فى
موضع رفع فى قوله تعالى
هيهات هيهات لما توعدون
وذهب المبرد الى أنها
ظرف غير متمكن
وبنى لابهامه وتاويله
عنده فى البعد ويفتح
الحجازيون تاء هيهات
ويقفون بالهاء ويكسرها
تميم ويقفون بالتاء
وبعضهم يضمها واذا
ضمت فمذهب أبى على أنها
تكتب بالتاء ومذهب ابن
جنى أنها تكتب بالهاء
وحكى الصغانى فيها ستا
وثلاثين لغة هيهاة وأيهاه
وهيهات وأيهات وهيهان
وأيهان وكل واحدة من
هذه الست مضمومة
الآخر ومفتوحته
ومكسورته وكل واحدة
منونة وغير منونة فتلك
ست وثلاثون وحكى غيره
هيهاك وايهاك وأيهاء
وايهاه وهيها وهيهاه اه
(والفعل من أسمائه
عليكا * وهذا دونك مع
البكا) الفعل مبتدأ ومن
أسمائه عليك جملة
اسمية فى موضع الخبر
ودونك أيضا مبتدأ خبره هكذا يعنى أن اسم الفعل على ضربين أحدهما

قول الشارح وفتح أن الخ راجعا لهذا القول أيضا واعلم فى كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف اليه وبل ولعل الثانى أقرب وفى كلام البعض على قول الشارح أى أعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثانى فعليك بالتثبت (قوله والصحيح الاول) أى كون وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما فى التصريح ولان كلام سيبويه انما يدل لهذا القول لان الكاف انما تكون مفصولة من وى اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للاول اه ملخصا ولك دفعه بان التعيين اضافى بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للاول على ما عداه من تلك الاقوال فلا ينافى احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر يرده أمران الاول ما مر عن التصريح أن القول الاول مذهب سيبويه والخليل الثانى أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قولا آخر مقابلا للاقوال المتقدمة نعم نقل فى المغنى عن الخليل خلاف ما نقله عنه المصرح وعبارته وقال الخليل وى وحدها وكأن للتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ما قاله الخ) فيه أن المذاهب المتقدمة فى الآيتين واحتمال التحقيق متأتية فى البيت أيضا غاية الامر أن النون فيه مخففة من تثقيل فلا دلالة فيه على ما صححه واسم أن أو كأن فى البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن الخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال (قوله وأنها فى موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعدونه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لى أنه تضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبنى لابهامه) أورد عليه شيخنا أن الابهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه (قوله وتاويله) أى معناه عنده فى البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ما توعدون كائن فى البعد أى متلبس به (قوله ويفتح الحجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها الا أنهم حذفوا الالف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى فى التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدتين فى جميع الاحوال ولا من كون الزائد التاء فقط وأصلها هيهية فى جميع الاحوال وانما رقف عليها فى هذا الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنبيها على الحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا فى الدمامينى ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمالى الرضى الفرق بين زيادة الالف والتاء فى المتمكن وزيادتهما فى غيره (قوله وحكى غيره) اى زيادة على ما ذكره الصغانى فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأيهاء) أى بالمد وأيهاه أى بهاء السكت الساكنة كاللغة الاخيرة وبذلك غاير أيهاه وهيهاه الممدودتين فى اللغات السابقة فان الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء ومحركة وقوله وهيهاء أى بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الاول والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة وزاد فى القاموس ثلاث عشرة أخرى هايهات وآيهات وهايهان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وآيات بابدال الهاءين همزتين (قوله والفعل) أى فعل الامر (قوله يعنى أن اسم الفعل الخ) اعلم أن كلامهم فى تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقتضى أن اسم الفعل هو الجار فقط اه يس وتوقف

البعض فى دلالة كلامهم فى التقسيم على ماسبق وهو توقف فى غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (قوله ماوضع من أول الامر كذلك) أى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها وصرح الرضى بان الباء فى مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا فى مفعول أسماء الافعال لضعفها فى العمل اه دماميني (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم فى قوله تعالى قل تعالوا أتل ماحرم ربكم عليكم أن لاتشركوا به شيأ والوقف على قوله ربكم والذى أحوج القائل الى ذلك اشكال ظاهر الآية لان أن ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الاشراك لانفيه وأن الاوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لاتشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الاوامر المذكورة على النهى لانها لاتصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لاتشركوا اذ لامعنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشرى كونها مفسرة لقرينة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بان عطف الاوامر على النهى باعتبار لوازمها من النهى عن أضدادها وعن الثانى بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لاتشركوا بل هو تعليل لاتبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه فى اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لاتشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ فى الكلام مثل وربك فكبر وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدا فان أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا وآثروه فاتبعوه تفتازانى على الكشاف باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيدا أى انتظره قال الدمامينى ولا أدرى أى حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لايمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك واليك وأما اذا أمكن فلا فانه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أى المسموعة غيرها مما لم يسمع نحو وجهها عن أصلها أو ما خرج عن أصله لايقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به الدمامينى (قوله بل يقيس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احترازا من نحو بك ولك اه دمامينى (قوله وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم) ولشذوذه رد فى المغنى قول بعضهم فى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أن الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحا وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من الآية ايجاب التطوف بهما بل ابطال ما كانت الانصار تعتقده فى الجاهلية من تحرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يارسول انا كنا نتحرج أن نطوف بالصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كما فى صحيح البخارى عن عائشة فى قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير فى زعمه أن الآية لرفع الجناح عمن لم يطوف بهما بانها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه أن لايطوف بهما وانما هى لابطال معتقد الانصار قال فى المغنى مع أن الايجاب لايتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اه فارضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لان أول متعد لاثنين وعلى يتعدى لم الا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال انه مثل آمين واستجب والظاهر أنه اسم لقولك لالزم أى افعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعد لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر * فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم * قلت لزومه

ماوضع من أول الامر كذلك كشتان وصه والثانى مانقل عن غيره وهو نوعان الاول منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه عليكم أنفسكم أى الزموا شأن أنفسكم ودونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك بمعنى تنح *(تنبيهات * الاول)* قال فى شرح الكافية ولا يقاس على هذه الظروف غيرها الا عند الكسائى أى فانه لايقتصر فيها على السماع بل يقيس على ماسمع مالم يسمع * الثانى قال فيه أيضا لايستعمل هذا النوع أيضا الا متصلا بضمير المخاطب وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم وعلى الشئ بمعنى أولنيه

والى بمعنى أتنحى وكلامه فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ * الثالث قال فيه أيضا اختلف فى الضمير المتصل بهذه
الكلمات فموضعه رفع
عند الفراء ونصب عند
الكسائى وجر عند
البصريين وهو الصحيح
لان الاخفش روى عن
عرب فصحاء على عبدالله
زيدا بجر عبدالله فتبين
أن الضمير مجرور الموضع
لامرفوعه ولا منصوبه
ومع ذلك فمع كل واحد
من هذه الاسماء ضمير
مستتر مرفوع الموضع
بمقتضى الفاعلية فلك فى
التوكيد أن تقول عليكم
كلكم زيدا بالجر توكيدا
للموجود المجرور وبالرفع
توكيدا للمستكن المرفوع
والنوع الثانى منقول
من مصدر وهو على
قسمين مصدر استعمل
فعله ومصدر أهمل فعله
والى هذا النوع بقسميه
الاشارة بقوله (كذار ويد
بله ناصبين) أى ناصبين
مابعدهما نحو رويد زيدا
وبله عمرا فاما رويد زيدا
فاصله أرود زيدا ارواد
بمعنى أمهله امهالا ثم
صغروا الارواد تصغير
الترخيم وأقاموه مقام
فعله واستعملوه تارة
مضافا الى مفعوله فقالوا
رويد زيد وتارة منونا
ناصبا للمفعول فقالوا رويدا
زيدا ثم انهم نقلوه وسموا
به فعله فقالوا رويد زيدا
ومنه قوله رويد عليا
جد ماثدى أمهم * الينا
ولكن بعضهم متباين
أنشده سيبويه والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا والدليل

غير ضار ففى التنزيل ولنحمل خطاياكم وفى الحديث قوموا فلاصل لكم اه دمامينى وقوله وقد قال انه مثل آمين واستجب أى فى اختلاف الاسم والمسمى فان آمين لازم واستجب متعد كما سيأتى فى الشرح وقوله والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا بليلزم أن المراد بفعل الامر الذى جعل الظرف اسماله ولو شذوذا مايشمل المضارع المقرون بلام الامر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى أتنحى) قياس ماقبله ومابعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالامر فيقال بمعنى تنح وفى نسخة انتح بالامر وعليها الاشكال فيه اه زكريا وقوله وعليها الاشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لاتناسب المعنى والذى فى التسهيل وشرحه للدمامينى أتنحى بلفظ المضارع كما فى النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف فى الضمير الخ) كون الكاف فى عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ الى أنها حرف خطاب كالكاف فى ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الاخفش على عبدالله زيدا دمامينى (قوله فموضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع اه دمامينى ويجاب بانه من استعارة ضمير غير الرفع له اه يس واعلم ان القول بان موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب منظور فيهما الى مابعد النقل الى اسم الفعل والقول بان موضعه جر منظور فيه الى ماقبل النقل لان اسم الفعل لايعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف * ومالما تنوب عنه من عمل * لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائى) أى على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير الزم أنت نفسك من الالزام قال الدمامينى ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد اه وللكسائى أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه الزم نفسك زيدا من الالزام وأظهر منه فى الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان ماذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بافعال القلوب وماحمل عليها (قوله وجر عند البصريين) على الأصل بالاضافة فى نحو دونك وبالحرف فى نحو عليك سم (قوله على عبدالله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبدالله أى بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة وجواز ذلك رأى الاخفش والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدمامينى وقال شيخ الاسلام زكريا وهم من فهم أن على فى على عبدالله جارة لياء المتكلم لا لعبدالله حتى بنى عليه أن عبدالله عطف بيان أو بدل من الياء اه وعليه يقرأ على بالالف وعبد بجرور بها (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف فى موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما اذا قلنا انها فى موضع نصب فيجوز عليه أيضا فى التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب وبرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما اذا قلنا انها فى موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينهما والا كانا مصدرين كما سيأتى (قوله ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم) أى حذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف اه تصريح قال سم والاحسن أن يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل يصغر فاما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا والفرض أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسيأتى انه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا رويدزيدا أى امهال زيد (قوله فقالوا رويد زيدا) أى أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ماقبله (قوله رويد عليا الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعض بانه لايلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الاسماء وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات كونه اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أى لامصدر وبملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لامصدرا لان البناء ينفى المصدرية فتثبت اسمية الفعل فتأمل (قوله والدليل

على بنائه عدم تنوينه وأما بله فهو في الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك فقيل فيه بله زيد بالاضافة الى مفعوله

كما يقال ترك زيد ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على أنه اسم فعل ومنه قوله * بله الاكف كأنها لم تخلق * بنصب الاكف وأشار الى استعمالهما الاصلى بقوله (ويعملان الخفض مصدرين) أى معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا لكن لا على أنهما اسما فعل بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو أى أمهال زيد وترك عمرو وقد روى قوله بله الاكف بالجر على الاضافة فرويد تضاف الى المفعول كما مر والى الفاعل نحو رويد زيد عمرا وأما بله فاضافتها الى المفعول كما مر وقال أبو على الى الفاعل ويجوز فيها حينئذ القلب نحو بهل زيد رواه أبو زيد ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل فى المصدر المضاف نحو رويدا زيدا وبلها عمرا ومنع المبرد النصب برويد لكونه مصغرا

﴿تنبيهات * الاول﴾ الضمير فى يعملان عائد على رويد وبله فى اللفظ لا فى المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمى فعل غير رويد وبله المصدرين فى المعنى الثانى اذا قلت رويدك وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمى فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب

على بنائه عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا فكان ينبغى أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف فى كونها أبدا عاملة غير معمولة ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بله الاكف الخ) صدره * تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها فى وقعة الاحزاب وضمير تذر يرجع الى السيوف ويروى فترى الجماجم الخ والجماجم جمع جمجمة قال صاحب الصحاح هى عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالانسان وفرق الزجاج بين الجمجمة والهامة بجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال عظم الرأس الذى فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو اذا ظهر وبرز عن محله وقوله كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أى كأنها لم تخلق متصلة بمحالها ومعنى بله الاكف على رواية نصب الاكف دع ذكر الاكف فان قطعها من الايدى أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك ذكر الاكف أى اترك ذكرها تركا فانها بالنسبة الى الهامة سهلة فبله على هذا مصدر مضاف الى مفعوله وعلى الرفع كيف الاكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهى الهامات أى اذا أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان فلا عجب أن تزيل الاكف عن الايدى فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبى فبله الاكف على الاول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثانى جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله اعرابية اه ملخصا من شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندى وفى شرح الدمامينى على المغنى أن المعنى على الجر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها اترك الاكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اه وعلى هذا يكون بله منصوبا بتذر ويكون قوله كأنها لم تخلق الخ متعلقا بقوله بله الاكف أو بقوله ضاحيا هاماتها (قوله ويعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لانه الأصل وقوله دالين على الطلب أيضا أى لنيابتهما عن فعل الأمر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لانه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم (قوله فاضافتها) مبتدأ وقوله الى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلته بقوله وقال أبو على الى الفاعل وفى قوله كما مر ما أسلفناه (قوله وقال أبو على الى الفاعل) ظاهر صنيعه أن الأول يعين اضافتها الى المفعول والثانى يعين اضافتها الى الفاعل وكذا صنيع الفارضى يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف فى رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين اذا انجر ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أى امهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيها حينئذ القلب) أى حين اذ كانت مصدرا وقوله نحو بهل زيد أى بفتح الهاء وسكونها (قوله ويجوز فيهما) أى فى رويد وبله حينئذ أى حين اذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم فذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن اعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الأصل فى المصدر المضاف) أى المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعنى أن المضاف محول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما جزموا به فى اعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا اعمال هذا المصغر الا أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول فى كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله فى اللفظ لا فى المعنى) أى ففى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله فى اللفظ لا فى المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم تجعل اسما فاعلا لان الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الأصل ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل

لاموضع لهما من الاعراب مثلها فى ذلك وأن يكونا مصدرين فنحتهما فتحة اعراب وحينئذ فالكاف فى رويدك تحتمل الوجهين أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا * الثالث تخرج رويد وبله عن الطلب فاما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا وقد روى بله الاكف بالرفع أيضا وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وأنكر أبو على الرفع بعدها وفى الحديث يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى المذكورة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين واما رويد فتكون حالا نحو سار وارويدا فقيل هو حال من الفاعل أى مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه أى السير رويدا وتكون نعتا لمصدر اما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا أو محذوف نحو ساروا رويدا أى سيرا رويدا (وما لما تنوب عنه من عمل * لها) ما مبتدأ موصول صلته لما ومامن لما موصول أيضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها خبر المبتدا والعائد على ما الاولى ضمير مستتر فى الاستقرار الذى هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعنى ان العمل الذى استقر للافعال التى نابت عنها هذه الاسماء مستقر لها أى لهذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا فى نحو هيهات نجد وشتان زيد وعمرو ولانك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو ومضمرا فى نحو نزال وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو دراك زيدا لانك تقول أدرك زيدا ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ماهو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت فى نحو حيهل الثريد وبالباء لما ناب عن عجل فى نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر أى فعجلوا بذكر عمرو وبعلى لما ناب عن أقبل فى نحو حيهل على كذا * (تنبيهات * الاول) * قال فى التسهيل وحكمها يعنى أسماء الافعال غالبا فى التعدى واللزوم حكم الافعال واحترز بقوله غالبا عن آمين فانها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول * الثانى مذهب الناظم جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قال فى شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه * الثالث قال فى التسهيل

فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها ولا مجرورا لان اسم الفعل لا يعمل الجر (قوله ذخرا) بذال معجمة مضمومة (قوله من بله) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ماذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر اه دمامينى وشمنى والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلاعكم على هذا الذخر أى المذخور ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيها من أول الامر بمعنى أين لكان أحسن (قوله ما اطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعانى المذكورة) قال الشمنى يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصى فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أى ساروه (قوله سيرا رويدا) أى مرودا فيه (قوله أو محذوف نحو ساروا رويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لان رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الاعلى قبح قلت ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف الا أن يكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بان الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير فى حذفه دمامينى (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى فى والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل الذى تنوب هى عنه فى العمل ثابت لها وفيه من الركاكة مالا يخفى وان خفيت على البعض فاقره هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المبتدا اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله فى الجار والمجرور الواقع خبرها أى أو فى الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن لما يلزم على الاول من تقديم الحال على عاملها الظرف وهو نادر كما تقدم فى قوله وندر نحو سعيد مستقرا فى هجر ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدا (قوله مستتر فى الاستقرار) أى بحسب الاصل أى قبل حذفه والا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر فى الظرف لانتقاله اليه من المتعلق على الراجح (قوله دراك زيدا) فى بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لانه من أدرك (قوله فى نحو حيهل الثريد) قيل هو الخبز المغمور بعرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم (قوله اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه تصريح (قوله عن آمين) مثلها ايه فانه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومثلها وهو زد يتعدى كذا فى التصريح (قوله مضمرا) أى محذوفا (قوله جائز عند سيبويه) وخرج عليه الناظم * يا أيها المائح دلوى دونكا * فجعل دلوى منصوبا بدون مضمرا لدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو باب كذا بهاك مقدرا لان من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط تأخر دال عليه

ولاعلامة للضمر المرتفع بها يعنى باسماء الافعال ثم قال ويبرز ومع شبهها فى عدم التصرف دليل على فعليته يعنى كهاف هات وتعال فان بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الافعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للانثى هاتى وتعالى وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين وهكذا حكم هلم عند بنى تميم فانهم يقولون هلم هلمى هلما هلموا هلممن فهى عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن قال سيبويه وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعنى على هلم قال لانها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وردوا وارددن وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم وأما أهل الحجاز فيقولون هلم فى الاحوال كلها كغيرها من أسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا وهى عند الحجازيين بمعنى احضر وتاتى عندهم بمعنى أقبل (وأخر مالذى) الاسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيدا دراكه خلافا للكسائى قال الناظم ولا حجة له فى قول الراجز

يا أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا

لصحة تقدير دلوى مبتدأ أومفعولا بدونك مضمرا ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى كتاب الله عليكم ﴿تنبيهان﴾ ﴿الاول﴾ ادعى

متعلق

كهاف البيت (قوله ولاعلامة للضمر المرتفع بها) أى لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد اه همع فاراد بنفى علامة المضمر نفى ظهوره من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله دليل فعليته) أى فعلية شبهها (قوله كهاف هات) بكسر التاء مبنى على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الالف كاخش (قوله غلط فعدهما الخ) قال الدمامينى لا وجه للتغليط فان الذاهب الى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا فى الافعال بل من عدهما من أسماء الافعال يجوز لحوقهما اياها لقوى شبههما بالافعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للافعال فعوملا معاملتها فى ذلك اه ملخصا (قوله هاتى وتعالى) بالبناء على حذف النون وأصل هاتى هاتيى بياءين استثقلت الكسرة على الياء الاولى التى هى لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعالىي فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتيوا وتعاليوا فعل بهما مامر مع ضم تاء هاتوا لمناسبة الواو (قوله وهكذا حكم هلم) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفى كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ولم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل اللام السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك فى شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال فى البسيط ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم اه همع (قوله فهى عندهم فعل) أى لبروز الضمائر معها (قوله بمنزلة رد الخ) أى فى كون كل فعل أمر (قوله لا أهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هلم شهداءكم) أى أحضروا (قوله هلم الينا) أى أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدى بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر فى الشرح قبيل التنبيهات وكما فى غيره فالمناسب أن هلم فى الآية بمعنى ائت لانها ترد بمعنى ائت أيضا والاتيان يتعدى بالى كما يتعدى بنفسه (قوله وهى عند الحجازيين الخ) ان قلت هى بمعنى أحضر أو أقبل عند التميميين أيضا قلت كانه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ اقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر (قوله بمعنى أقبل) أى وبمعنى ائت نحو هلم الثريد ﴿فائدة﴾ توقف ابن هشام فى عربية قول الناس هلم جرا قال والذى ظهر لنا فى توجيهه أن هلم هى التى بمعنى ائت الا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالاتيان المجىء الحسى بل الاستمرار على الشئ وملازمته والثانى أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما فى قوله فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه وليس المراد الجر الحسى بل التعميم فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل واستمر ذلك فى بقية الاعوام استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا اه أى مع أن بنى تميم لا يلتزمونه فى غير هلم هذه (قوله وأخر مالذى فيه العمل) أى لضعفها بعدم تصرفها (قوله يا أيها المائح) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها اى البئر (قوله لصحة تقدير دلوى مبتدأ) أى خبره دونك بمعنى قدامك أى ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كانا عطشان كناية عن طلب سقى الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بان المعنى ليس الاخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه يصح على تقدير دلوى مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أى دونكه فاعرفه (قوله ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى كتاب الله عليكم) أى بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال فى شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم

الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسئلة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين * الثاني توهم المكودي أن الذي اسم موصول فقال والظاهر أن ما في قوله ما الذي فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة لان الذي بعدها موصولة وليس كذلك بل ما موصولة والذي جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما * الثالث ليس في قوله العمل مع قوله عمل ايطاء لان أحدهما نكرة والآخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب (واحكم بتنكير الذي ينون * منها) ١٣٧ أي من أسماء الافعال (وتعريف سواه) أي سوى المنون (بين) قال الناظم في شرح الكافية لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ولما كان من الاسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات وأسماء الاشارات وما يلازم التنكير كأحد وعريب وديار وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فألزموا بعضا التعريف كنزال وبله وآمين وألزموا بعضا التنكير كواها وويها واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه وصه وأف وأف انتهى * تنبيه * ما ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى أن أسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس (وما به خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل * كذا الذي أجدى حكاية كقب) أي أسماء الاصوات ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الاصوات كذا في شرح الكافية * فالنوع الاول اما زجر كهلا للخيل ومنه قوله (قوله في القاموس هلا الخ) ما نقله المحشي عن الهمع مثله في القاموس أيضا في باب الألف اللينة وهو الموافق لبيت الشارح وما نقله عن القاموس أولا هو في باب اللام أفاده نصر

متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك للعفيد حيث قال والصحيح ان كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لان ما قبله وهو حرمت عليكم أمهاتكم يدل على أن ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا (قوله ان لذى اسم موصول) بناء على كون لذى بفتح اللام احدى لغات الذى (قوله واحكم بتنكير الخ) قال الرضي ليس المراد بتنكيره أي اسم الفعل تنكير الفعل الذي هو بمعناه لان الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصه منونا بمعنى اسكت سكوتا أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندوبي وقد يؤخذ منه أنها في حال تعريفها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم انها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فارجع اليه (قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تتميما للفائدة والا فقوله جعل لها تعريف الخ انما ينبني على كونها من قبل اللفظ أسماء (قوله كأحد) أطلق أحد وله استعمالات أربعة أحدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قل هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين الرابع أن يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو فما منكم من أحد وهو المراد هنا فانه الملازم للتنكير وندر تعريفه قاله الموضح في الحواشي تصريح (قوله وبله) لا ينافيه ما مر في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله وبلها عمرا الا ان ذلك على المصدرية سم (قوله تعريف علم الجنس) يعني أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحد في الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أي في الاكتفاء به وعدم احتياجه في افادة المراد الى شئ آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما في هيهات نجد أو المستتر كما في صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه به اللهم الا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونهما في موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للفارضي الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير في به فتنبه (قوله صوتا يجعل) أي يجعل اسم صوت (قوله كذا الذي أجدى حكاية) أي أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية تلك الاصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الاصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم كالحكاية فان قلت بقي عليه الاصوات الدالة على معنى في النفس كأح لذي السعال قلت هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لانها انما تدل بالطبع لا بالوضع اه دماميني ملخصا (قوله كهلا) في القاموس هلا وهال زجران للخيل أي اقربي اه والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العز العجمي المصححة بخطه لكن في الهمع هلا بوزن الا زجر الخيل عن البطء اه ومنه يعلم أن قول القاموس أي اقربي تفسير باللازم (قوله للخيل)

على حذف مضاف أى لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله * ألا حييا ليلى وقولا لها هلا * اه زكريا وكذا يقدر المضاف فى نظائره الآتية (قوله للبغل) أى لزجره عن الابطاء دماميني (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم وفى القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف (قوله للطفل) أى لزجره عن تناول شئ كما فى القاموس (قوله وفى الحديث الخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها فى فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كخ كخ فانها من الصدقة فألقاها من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها و بفتح الدال فيهما زكريا والتحتية بينهما ساكنة (قوله وهاد) بكسر الدال على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الاول والجيم من الثانى واسكان الهاء منهما وعاه وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثانى وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الالف مكسورة وهيج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة ولام ساكنة ويقال فى زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة واس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها الا أن أولها هاء وقال الرضى اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دماميني وقال زكريا اس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اه وفى القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اه وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فضبوطة بالقلم بالسكون مشددة فى نسخة أبى العز العجمى المصححة بخطه وفى غيرها من النسخ والله أعلم (قوله وهج) بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فالف فعين مهملة مكسورة وهجا بهاء مفتوحة فجيم فالف مقصورة اه دماميني (قوله وهج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدماميني وفى القاموس ما يوافقه وأما هج السابقة التى للغنم فاقتصر شيخنا السيد فى ضبطها تبعا للدماميني والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هج الاولى ما نصه قوله وهيج بفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتى فهو بفتح أوله مع اسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه وملخصه أن الاولى فيها لغتان كسر الثانى واسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيها لغتان كسر الثانى منونا واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاى ساكنة اه دماميني والعين من عز مفتوحة كما يفيده صنيع القاموس وذكره البعض (قوله وعيز) بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدماميني بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاى مكسورة والذى فى القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاى بالفتح وأنه لزجر الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفى بعض النسخ وهر قال الدماميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجيم فألف فهاء مكسورة وتكون لزجر البعير أيضا فهو مشترك دماميني (قوله وأما دعاء) أى طلب كأ وضبطه المرادى والدماميني بانه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما فى الدماميني وزكريا (قوله للربع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل دماميني (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دماميني والعين مفتوحة على ما ذكره البعض (قوله وبس) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدماميني (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة اه دماميني وفى القاموس فى فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثلثة الآخر دعاء للابل الى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح فى نسخة الصحيحة (قوله وجئ) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اه دماميني وأما حئ بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار الى الماء كما فى القاموس (قوله للابل المورودة) أى لدعائها للتشرب زكريا (قوله وتؤ) بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة دماميني (قوله المنزى) أى على الاناث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدماميني (قوله المناخ) أى الذى تراد اناخته زكريا (قوله وهدع) بكسر

وأى جواد لا يقال له هلا * وعدس للبغل ومنه قوله * عدس ما لعباد عليك امارة * وكخ للطفل وفى الحديث كخ كخ فانها من الصدقة وهيد وهاد وده وجه وعاه وعيه للابل وعاج وهيج وحل للناقة واس وهس وهج وقاع للغنم وهجا وهج للكلب وسع للضأن ووح للبقر وعز وعيز للمعز وحر للحمار وجاه للسبع وأما دعاء كأ وللفرس ودوه للربع وعوه للجحش وبس للغنم وجوت وجئ للابل المورودة وتؤ وتأ للتيس المنزى ونخ مخففا ومشددا للبعير المناخ وهدع لصغار

قوله بالسكون مشددة لامعنى له اه

الابل المسكنة وسأ وتشؤ للحمار المورد ودج للدجاج وقوس للكلب * والنوع الثانى كغاق للغراب وماء بالامالة للظبية وشيب لشرب الابل وعيط للتلاعبين وطيخ للضاحك وطاق للضرب وطق لوقع الحجارة وقب لوقع السيف وخاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش * (تنبيه) * قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا فى الكافية ولم يذكر فى شرحها ما احترز به عنه قال ابن هشام فى التوضيح وهو احتراز من نحو قوله يادارمية بالعلياء فالسند وقوله * ألا أيها الليل الطويل الا انجلى * اه (والزم بنا النوعين فهو قد وجب *) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الافعال والاصوات وهو ما صرح به فى شرح الكافية ويحتمل أن يريد نوعى الاصوات وهو أولى لانه قد تقدم الكلام على أسماء الافعال فى أول الكتاب وعلة بناء الاصوات مشابهتها الحروف المهملة فى أنها لا عاملة ولا معمولة فهى أحق بالبناء من أسماء الافعال * (تنبيه) * هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الافعال فهى من قبيل المفردات وأسماء الافعال من قبيل المركبات.

الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دمامينى و زاد فى القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة) أى التى يراد تسكينها من نفارها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة اه دمامينى وزاد زكريا جواز فتح الشين (قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه دمامينى وزكريا (قوله كغاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اه همع وقوله للغراب أى لحكاية صوته (قوله وماء بالامالة) قال الرضى ان ميمه ممالة وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الالف زكريا (قوله للظبية) أى لحكاية صوتها اذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما فى زكريا وقوله لشرب الابل أى لحكاية صوت شربها (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اه دمامينى زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للتلاعبين أى لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما فى الدمامينى (قوله وطيخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما فى زكريا وقوله للضاحك أى لحكاية صوت ضحكه قال الدمامينى أفرده لان الضحك يأتى من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فالف فقاف مكسورة وقوله للضرب أى للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الاول خاء معجمة قبل ألف وأول الثانى باء موحدة قبل ألف اه دمامينى وخاق باق اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله للنكاح أى للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند النكاح كما فى الدمامينى (قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما فى الدمامينى وقوله للقماش قال زكريا أى لصوته اذا طوى اه هكذا ينبغى التكلم على هذه الالفاظ التى ساقها الشارح وبه يعلم ما فى تكلم البعض عليها من التقصير فى بعضها والخطأ فى بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارمية الخ) فان قوله يادارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل فى الاكتفاء به لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلى كذا فى التصريح قال سم وفى الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكتفى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكتفى به فى اداء المعنى المقصود للمتكلم وان كان كلاما تاما عند النحاة (قوله يادارمية الخ) تمامه * أقوت وطال عليها سالف الامد * والعلياء ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد وأقوت خلت والسالف الماضى والامد الدهر والفاء بمعنى الواو عينى وتصريح وفى القاموس السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح (قوله الا أيها الخ) تمامه * بصبح وما الاصباح منك بامثل * أى ليس الاصباح أمثل منك لانى أقاسى فيه أيضا الهموم وهذا قاله بعد تنبهه والاول فى حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزى وهو تتميم صحة الاستغناء عنه بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بلازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بلازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعى الاصوات) أى ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله فى أول الكتاب) أى فى قوله وكنيابة عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصرح بها فى أول الكتاب غاية الامر انه أدخلها فى قوله وكنيابة عن الفعل الخ فيجوز أن يريدها هنا لدفع توهم عدم ارادتها هناك (قوله فهى أحق بالبناء من أسماء الافعال) أى لان علة بناء أسماء الافعال مشابهتها للحروف العاملة فى أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه فى أسماء الاصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر فى غير نوع الحرف اذ لا يوجد فى غير نوعه الا فى أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الاصوات للحروف فى ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه فى أسماء الافعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود فى الانواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده فى الحرف قوة وجود وجه الشبه فى أسماء الاصوات فتكون مشابهة أسماء الافعال

﴿خاتمة﴾ قد يعرب بعض الاصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله * قد أقبلت عزة من عراقها * ملصقة السرج بخاق باقها

أى بفرجها وقوله
* اذلتى مثل جناح غاق *
أى غراب ومنه قول ذى الرمة * تداعين باسم الشيب فى متثلم * جوانبه من بصرة وسلام * وقوله أيضا * لا ينعش الطرف الا ما يخونه * داع يناديه باسم الماء مبغوم * فالشيب صوت شرب الابل والماء صوت الظبية كما مر اه والله أعلم

﴿نونا التوكيد﴾

(للفعل توكيد بنونين هما) الثقيلة والخفيفة (كنونى اذهبن واقصدنهما) وقد اجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا وقد تقدم أول الكتاب ان قوله * أقائلن أحضروا الشهودا * ضرورة

﴿تنبيه﴾ ذهب البصريون الى أن كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما وذهب الكوفيون الى أن الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالعكس وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة (يؤكدان افعل) أى فعل الامر مطلقا نحو اضربن زيدا ومثله الدعاء كقوله * فانزلن سكينة علينا * (ويفعل) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا وأما قوله * دامن سعدك ان رحمت متيما * فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال وانما يؤكد بهما المضارع حال كونه (آتيا * ذا طلب) بان يأتى أمرا نحو ليقومن زيد أو نهيا نحو ولا تحسبن الله غافلا أو عرضا نحو ألا تنزلن عندنا أو تحضيضا

للحرف دون مشابهة أسماء الاصوات له هكذا ينبغى تقرير وجه الاولوية (قوله قد يعرب بعض الاصوات) أى وجوبا كما فى الدمامينى وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بأن تخرج عن معانيها الاصلية وتستعمل فى معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فان خاق باق فى البيت غير مستعمل فى معناه الاصلى لانه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل فى معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز اعرابها او بنائها فيما اذا أريد لفظها كما فى قوله * وأى جواد لا يقال له هلا * (قوله اذلتى) بكسر اللام يعنى شعر رأسى (قوله تداعين) أى الابل باسم الشيب أى بمسمى اسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله فى متثلم أى حوض ماء متثلم أى متكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس فى باب الراء البصرة بلد معروف الى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس نعشه الله كمنعه رفعه كانعشه ونعشه اه ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده قال فى القاموس خونه تعهده كتخونه اه وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرف الظبى الا سماعه أمه التى تتعهده تقول عند تعهدها له ماء

﴿نونا التوكيد﴾

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص سم (قوله بنونين) أى بكل منهما سم أى على انفراده (قوله ضرورة) أى وسهلها شبه الوصف بالفعل (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كابدال الخفيفة ألفا وقفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لا تهين الفقير وهما ممتنعان فى الثقيلة وكوقوع الشديدة بعد الالف وهو ممتنع فى الخفيفة وعورض التعليل بان الفرع قد يختص باحكام ليست فى الاصل كما فى أن المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها تصريح مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقيلة) لاختصارها منها ولان التأكيد فى الثقيلة أبلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالاصالة والثقيلة أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أى من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لانها كانت تتوقع حبسه فى بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت (قوله يؤكدان افعل) أى جوازا كما سيأتى (قوله أى فعل الامر) قال البعض تبعا لشيخنا الاولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اه ويندفع بان المراد فعل الامر الاصطلاحى وهو يشمل فعل الدعاء مع انه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الأمر مع أنه سيذكره المصنف ولا ينافى كون المراد بفعل الامر ما ذكر قوله ومثله الدعاء لامكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضربن زيدا لا على فعل الامر فتأمل (قوله مطلقا) أى من غير شرط لانه مستقبل دائما اه تصريح ويرشد الى تفسير الاطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل (قوله فانزلن سكينة علينا) تمامه * وثبت الاقدام ان لاقينا * وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتى) هو قوله آتيا ذا طلب الخ (قوله ولا يؤكدان الماضى) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى اه تصريح (قوله مطلقا) أى ولو كان ذلك الماضى بمعنى المستقبل طردا للباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رحمت متيما * من تيمه الحب أى استعبده وذلله وتمامه * لولاك لم يك للصبابة جانحا * أى مائلا والصبابة رقة الشوق (قوله فضرورة شاذة) أى ليس للمولدين ارتكابها فى شعرهم وكذا أقائلن الخ وان أوهم صنيعه خلافه (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق فى الاستقبال اه سم وقال الدمامينى سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الامر (قوله آتيا ذا طلب الخ) عبارة التوضيح وأما

كقوله هلا تمنن بوعد غير مخلفه * كما عهدتك في أيام ذي سلم * أو تمنيا كقوله * فليتك يوم الملتقى ترينني * لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم * أو استفهاما كقوله وهل يمنعني ارتيادي البلا * د من حذر الموت أن يأتين وقوله * أفبعد كندة تمدحن قبيلا * وقوله * فاقبل على رهطي ورهطك نبتحث * مساعينا حتى نرى كيف نفعلا * أو دعاء كقوله لا يبعدن قومي الذين همو * سم العداة وآفة الجزر * النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر * (أو) آتيا (شرطا اما تاليا *) اما في موضع النصب مفعول به لتاليا أي شرطا تابعا أن الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاما ترين واحترز من الواقع شرطا بغير اما فان توكيده قليل كما سيأتي (أو) آتيا (مثبتا في جواب) (قسم مستقبلا) غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن أصنامكم وقوله * فمن يك لم يثأر باعراض قومه * فاني ورب الراقصات لأثأرا * ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ وأما قوله * تالله لا يحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا * فشاذ أو ضرورة أو كان حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة وقوله * يمينا لأبغض كل امرئ * يزخرف قولا ولا يفعل * وقوله * لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن بيتي واسع * أو كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك ربك فترضى * (تنبيهان * الأول)

المضارع فله حالات أي خمس احداها أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا ثم قال والرابعة أن يكون قليلا وذلك اذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير اما اه قال شيخنا وينبغي أن تزاد سادسة وهي امتناع التوكيد كالمضارع المنفي الواقع جواب القسم نحو والله لا تفعل كذا والمضارع الحالي نحو والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال في النكت أورد على الناظم نحو قولك للعاطس يرحمك الله وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه أنه بفعل آتيا اذا طلب ولا يجوز توكيده فلو قال بفعل المقترن بنهي أو استفهام الخ كان أولى اه ويجاب بانا لا نسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لانها من الجمل الخبرية المستعملة في الانشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب بأداة كلام الامر ولا الناهية والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تمنن) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء وذي سلم موضع بالحجاز اه زكريا وغير مخلفه حال من الياء المحذوفة (قوله ترينني) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة فصار تريين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي الامثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينني ويوم ظرف لغو متعلق بترينني (قوله أو استفهاما) أي بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل اه دماميني ولذا عدد الشارح الامثلة (قوله وهل يمنعني ارتيادي البلاد) أي طوافي بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادي وقوله أن يأتين أي من اتيانه متعلق بيمنعني (قوله أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة اه تصريح وقال زكريا قبيلا أي جماعة ثلاثة فاكثر اه قال أرباب الحواشي وهو أولى لانه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة (قوله فاقبل الخ) الشاهد في نفعلا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقف ونبتحث مساعينا جواب الامر أي نفتش عن مآثرنا أفاده زكريا (قوله لا يبعدن) أي لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت في النعت (قوله اما في موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاليا والمعنى تاليا شرطا اما أو شرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أي الزائدة (قوله فاما ترين) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها في قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار كما في المغني (قوله فان توكيده قليل) عبر في التوضيح بأقل كما مر (قوله فمن يك لم يثأر باعراض قومه) أي لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والاعراض جمع عرض وهو ما يحميه الانسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات ابل الحجيج التي تهز أطرافها في مشيها كانها ترقص والشاهد في لأثأرا فانه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف أفاده زكريا (قوله أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لأفعل الآن كما سيأتي في التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بانهما على اضمار مبتدا (قوله يمينا لأبغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولا الخ أي يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يقصده (قوله أو كان مفصولا من اللام) أي بمعموله كالمثال الاول أو بحرف تنفيس كالمثال الثاني أو بقد نحو والله لقد يقوم زيد كما مر

التوكيد فى هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه فى التسهيل وهو مذهب البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما قدر قبل حرف النفى فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفى القيام عنه وأجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد فى الشعر وحكى سيبويه والله لاضربه وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واختلفوا فيه بعد اما فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع فى القرآن الا كذلك واليه ذهب الفارسى وأكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثر فى الشعر مجيئه غير مؤكد من ذلك قوله * ياصاح اما تجدنى غير ذى جدة * فما التخلى عن الخلان من شيمى ١٤٢ وقوله * فاما ترينى ولى لمة * فان الحوادث أودى بها * وقوله * فاما ترينى كابنة الرمل ضاحيا * على رقة أحفى ولا أتنعل * وذهب المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد اما وزعما أن حذفها ضرورة * الثانى منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك والله ان زيدا ليفعل الآن وأجازه الكوفيون ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لاقسم والبيتين اه (وقل) التوكيد (بعدما) الزائدة التى لم تسبق بان من ذلك قولهم * بعين ما أرينك وبجهد ما تبلغن * وحيثما تكونن آتك ومتى ما تقعدن أقعد وقوله * اذا مات منهم ميت سرق ابنه * ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله * قليلا به ما يحمدنك وارث * (تنبيهان الاول) مراد الناظم أن التوكيد بعدما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به فى غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع اشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام نص على ذلك سيبويه كما حكاه فى شرح الكافية * الثانى كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح فى الكافية بان التوكيد بعدها شاذ وعلل ذلك بان الفعل بعدها ماضى المعنى ونص بعضهم على أن الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه فى التسهيل انه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى ربما يقولن ذلك ومنه قوله ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات اه (و) لم) أى وقل التوكيد بعد لم كقوله الندور

(قوله التوكيد فى هذا النوع) أى الواقع فى جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يؤكدوا الفعل بامر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له جامى (قوله قدر قبل) وفى بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى نفى القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذى تقتضيه بناء الايمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أى اللام والنون فيكتفى باحدهما (قوله غير ذى جدة) بكسر الجيم أى سعة فى المال (قوله فاما ترينى الخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها وانما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروى زكريا (قوله كابنة الرمل) يعنى الناقة ضاحيا يعنى ملاقيا لحر الشمس على رقة يعنى مع رقة جلد قدمى (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أى من كل جواب قسم مضارع حالى مثبت ويظهر لى أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا بد من اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لاقسم) ومن منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدا أى لانا أقسم اه زكريا قال الدمامينى والذى يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافى القسم كما اعترف به البصريون فى الجملة الاسمية اه وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافى الحال كما قالوا به فى الجملة الاسمية بل انه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون ولا تأتى هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه فعلم ما فى كلام البعض (قوله التى لم تسبق بأن) سواء سبقت باداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير تصريح (قوله وبجهد ما تبلغن) تقوله لمن حملته فعلا فاباه أى لا بد لك من فعله مع مشقة تصريح (قوله اذا مات الخ) المعنى اذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله وقوله ومن عضة الخ قال الشارح فى شرحه على التوضيح العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الاصلية كما فى شفة والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها كما قاله الجوهرى اه (قوله قليلا به) أى حمدا قليلا وضمير به للمال فى بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أى بالنسبة لما تقدم وفى نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن فى التصريح أنه لا يقاس على المواضع التى سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليلا فى التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندى فى اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد أقعد فتأمل وانما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الابهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال الابهام سبق قلم (قوله أشبهت) أى فى اللزوم وأما قول شيخنا أى فى التوكيد فيرد عليه أن المشابهة فى التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها (قوله معاملته بعد اللام) أى فى مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين و بعد ما هذه قليل (قوله ماضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالبا فلا يرد ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه فى التسهيل الخ) يصح تمشيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ (قوله ربما أوفيت الخ) أى نزلت والعلم الجبل وفى بمعنى على والشاهد فى ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب زكريا (قوله أى وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعد لم بمعنى

يحسبنه الجاهل مالم يعلما * شيخا على كرسيه معمما * (تنبيه) نص سيبويه على أنه ضرورة لان الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما أحسن (وبعدلا) أي وقل التوكيد بعدلا النافية قال في شرح الكافية وقد يؤكد باحدى النونين المضارع المنفي بلا تشبيها بالنهي كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقد زعم قوم أن هذا نهي وليس بصحيح ومثله قول الشاعر * فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محوّل * الا ان توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى لا يفتننكم الشيطان بخلاف قول الشاعر فانه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهي ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وان كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله أحق وأولى هذا كلامه بحروفه (تنبيهان * الاول) ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني والجمهور على المنع ولهم في الآية تأويلات فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * وقيل لا ناهية وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فأخرج النهي عن اسناده للفتنة فهو نهي محوّل كما قالوا لا أرينك ههنا وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام وقال الفراء الجملة جواب الامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك * الثاني اذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد

الندور كما في ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أي الجبل الذي عمه الخصب وحفه النبات والشاهد في مالم يعلما اه عيني وهذا ما نقله السيوطي في شرح شواهد المغني عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك وانما شبه اللبن في القعب أي لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسي وما قبله من الابيات يدل على ذلك اه (قوله كالواقع بعد ربما) أي في أنه ماضي المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لان لم تقلب المضارع الى المضي أبدا بخلاف ربما فانها قد تدخل على المستقبل كما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اه ويحتمل أن الاحسنية لوجود ما الزائدة التي يؤكد بعدها كثيرا في غير ربما (قوله وبعدلا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لانه قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية نكت (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم أي والاصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أي القريبة لها أي لجمرة محبوبته وتلحينها خبر الجارة ان ألغيت لا وخبر لا ان أعملت عمل ليس من لحيته الحاه اذا لمته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمرة وتقدير عجز البيت ولا الضيف محوّل عنها ان أناخ أي نزل وجمرة بالجيم والزاي نقله شيخنا وقوله وخبر لا ان أعملت عمل ليس أي بناء على القول بجواز عملها في المعرفة والذي في المغني بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد الى أرض المحبوبة وكذا الضمير في فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدماميني (قوله ما اختاره الناظم) أي من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة (قوله على المنع) أي منع التوكيد بالنون بعد لا النافية الا في الضرورة (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن الخ أي وفي لا تصيبن الخ تحويل النهي الآتي بيانه في الوجه الثاني ويحتمل عندي تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذي ينهى فلا تحويل (قوله فأخرج النهي عن اسناده للفتنة) يعني أن النهي وان كان باعتبار القصد الأصلي عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والاصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حول في العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة المذكور تنبيها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أي حول وقوله عن اسناده أي ايقاعه وصلته محذوفة أي اسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى الى مع حذف أي الى اسناده لاصابة الفتنة أي تنزيلا للمسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين لان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن في منكم على هذا للبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتبعيض (قوله كما قالوا لا أرينك) هو نهي محول عن اسناده للمخاطب الى اسناده للمتكلم والاصل لا تأت فحول النهي عن الاتيان الذي هو سبب لرؤيته الى المسبب الذي هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) أي فلا دعائية لا نافية وحينئذ فهي انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه انما يأتي اذا كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لانها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اه وقد يجمع بحمل انكارهم مجيء التوكيد بعد النفي بلا على النفي الذي ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه في النهي الذي هو جواب قسم (قوله تشبيها بالموجب) أي بالجواب الموجب أي في التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الامر)

مطلقا لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة (وغير امامن طوالب الجزا) أى وقل بعد غير اما الشرطية من طوالب الجزاء وذلك يشمل ان المجردة عن ما وغيرها ويشمل الشرط والجزاء فمن توكيد الشرط بعد غير اما قوله * من يثقفن منهم فليس بآيب * ومن توكيد الجزاء قوله * فمهما تشأ منه فزارة تعطكم * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا * وقوله ثبتم ثبات الخيزرانى فى الوغى * حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا * ﴿تنبيهان * الاول﴾ مقتضى كلامه أن ذلك جائز فى الاختيار وبه صرح فى التسهيل فقال وقد تلحق جواب الشرط اختيارا وذهب غيره الى أن دخولها فى غير شرط اما وجواب الشرط مطلقا ضرورة * الثانى جاء توكيد المضارع فى غير ماذكر وهو فى غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله ليت شعرى وأشعرن اذا ما * قربوها منشورة ودعيت وأشذ من هذا توكيد أفعل فى التعجب كقوله ومستبدل من بعد عضبى صريمة * فأحر به من طول فقر وأحريا * وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معنى وأشذ من هذا قوله أقائلن أحضروا الشهودا (وآخر المؤكد افتح) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كابرزا) اذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فابدلت ألفا فى الوقف كما سيأتى واضربن أو معتلا نحو اخشين وارمين واغزون أمرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فانها تحذف آخر الفعل اذا كان ياء تلى كسرة نحو ترمين فتقول هل ترمن يا زيد ومنه قوله * ولا تقاسن بعدى الهم والجزعا * هذا اذا كان الفعل مسند الغير الالف والواو والياء فان كان مسندا اليهن فحكمه ما أشار اليه بقوله (واشكله قبل مضمر لين بما * جانس) أى بما جانس ذلك المضمر (من تحرك قد علما *) فجانس الالف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل (احذفنه) لاجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (الا الالف) فيما أبقها لخفتها تقول يا قوم هل اضربن بضم الباء ويا هند هل تضربن بكسرها فاصل يا قوم هل تضربون يا هند هل تضربين فحذفت نون الرفع

(قوله ومستبدل من بعد عضبى) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد فى القاموس وانما الذى فيه فى فصل الغين المعجمة من باب المعتل غضبى كسلمى مائة من الابل اه نصر الهورينى

يعنى اتقوا وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى وهو فاسد لان المعنى حينئذ ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر فى ائتنى أكرمك ان تأتنى أكرمك اه مغنى وأجاب التفتازانى بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الامر ولا موافقا له نفيا واثباتا فيصح فى الآية تقدير ان لم تتقوا وتقدير ان أصابتكم كذا فى الشمنى (قوله مطلقا) أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما فى قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذى فى المغنى أنه بعد المفصولة والموصولة سماعى (قوله وذلك يشمل الخ) أى قولنا وقل بعد غير اما الشرطية لكن محط شمول ان وغيرها قوله غير اما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب عطفا على ان (قوله والجزاء) أى جزاء غير أما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء أما ويمكن أن يعمم فى الجزاء بناء على أن جزاء أما داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الاولوى فاعرفه (قوله من يثقفن) بالبناء للمجهول أى يوجدن يقال ثقفته من باب فهم أى وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض أن يثقفن مبنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال يثقفن مضارع ثقف من باب علم يعلم أى يوجدن اه وهو خطأ واضح ثم رأيت فى نسخة صحيحة من العينى ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقفن بتاء الخطاب مبنيا للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح (قوله فمهما تشأ الخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ (قوله حديثا) أى حدث حديثا أى قل ذلك جهارا فانه مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أى سواء كان جواب اما أو جواب غيرها (قوله الثانى جاء) أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى فمع كونه فى غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله فى غير ماذكر) أى غير المواضع السبعة (قوله ليت شعرى) أى علمى أى ليتنى أعلم والضمير فى قربوها الصحيفة الاعمال (قوله وأشذ من هذا توكيد أفعل فى التعجب) أى لانه ماض معنى (قوله ومستبدل من بعد عضبى صريمة) قال الشمنى عضبى معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهى مائة من الابل وصريمة تصغير صرمة بالكسر وهى القطعة من الابل نحو الثلاثين وأحريا بحاء مهملة فراء فتحتية (قوله من تشبيه لفظ) وهو أفعل فى التعجب بلفظ وهو أفعل فى الامر سم (قوله وآخر المؤكد افتح) بيان لقاعدة وقوله واشكله الى آخر البيت استثناء منها (قوله فانها تحذف آخر الفعل الخ) الظاهر أن الفعل على هذه اللغة مبنى على فتحة الياء المحذوفة (قوله هذا) أى ماذكر من فتح آخر المؤكد (قوله واشكله) أى حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وان جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجانس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظرا الى المتبادر من لفظ المضمر والافيصح أن يراد بالمضمر ما يعم الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لغة أكلونى البراغيث نحو هل يضربن الزيدون بضم الباء (قوله احذفنه لاجل التقاء الساكنين) أى لانه ليس على حده الجائز اذ شرطه أن يكون الساكنان فى كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قال سم والصحيح الذى درج عليه الشارح

لكثرة الامثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وأصل ياهند هل تضربن هل تضربيتّن فعل به ماذكر وتقول يازيدان هل تضربان فاصل تضربان تضربانّ فحذفت نون الرفع لماذكر ولم تحذف الالف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ولم تحرك لانها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية فى زيادتها آخرا بعد الف هذا كله اذا

كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نظرت ان كان بالواو والياء فكالصحيح تقول ياقوم هل تغزنّ وهل ترمنّ بضم ماقبل النون وياهند هل تغزنّ وهل ترمنّ بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوانّ وترميانّ فتبقى الالف فان قلت ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى الواو والياء لا للتوكيد فهو مساو للصحيح فى التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيماذكر بل له حكم آخر أشار اليه بقوله (وان يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله) أى الالف (منه) أى من الفعل (رافعا) حال من الفعل أى حال كون الفعل رافعا (غير اليا* والواو) أى بان رفع الالف أو النون أوضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل أى اجعل الالف حينئذ ياء نحو هل تخشيانّ وترضيانّ يازيدان وهل تخشينانّ وترضينانّ يانسوة ويازيد هل تخشينّ وترضينّ وهل يخشينّ ويرضينّ زيد والامر فى ذلك كالمضارع (كاسعين سعيا) يازيد وكذا بقية الامثلة *(تنبيه)* انما وجب جعل الالف ياء لان كلامه فى الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيهما الا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لانها من الرضوان (واحذفه) أى الالف (من رافع هاتين) أى الياء والواو

فيماسيأتى عدم اشتراط كونهما فى كلمة بدليل نحو اتحاجونى وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها وأبقى المضمر فان قلت المقتضى للحذف على كلا القولين موجود فى اضربانّ فلم تحذف الالف قلت لمانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الالف والمانع يغلب على المقتضى فان قلت كسر النون يدفع اللبس قلت المقتضى لكسر النون مشابهتها نون التثنية فى الوقوع آخرا بعد الالف فاذا ذهبت الالف ذهب مقتضى الكسر *فان قلت كان ينبغى حينئذ حذف الالف فى اضربنانّ لعدم الالتباس *قلت لو حذف لزال الغرض الذى أتى به لاجله وهو الفصل بين الامثال وماقدمناه من الخلاف فى كون التقاء الساكنين فيما امر على حده أولا انما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن الثانى (قوله لكثرة الامثال) أى الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه أول الكتاب ثم ماذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيماذكر الا أن يقال حذفت مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة طردا اهـ سم وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضا فى كلام زكريا (قوله هذا كله) أى ماذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر الا الالف (قوله هل تغزن وهل ترمن) أصل الاول قبل التوكيد بالنون تغزوون استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلا عليها وأصل الثانى قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ماقبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم (قوله وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسره) أصل الاول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ماقبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين وان شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاى كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم وأصل الثانى ترميين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم (قوله ليس هذا) أى المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أى اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر مفتوحا نحو هل تغزون يازيد وهل ترمين ياعمرو (قوله وان كان بالالف) أى معتلا بالالف (قوله فى آخر الفعل) فيه ظرفية الشئ فى نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بان المراد بالآخر ما قابل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله منه) حال من الضمير فى اجعله (قوله حال من الفعل) أى من ضمير الفعل أى من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين اشارة الى أنه لا فرق بين كون الالف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لانه من الرضوان (قوله والامر فى ذلك كالمضارع) أى فى التمثيل المذكور أى فى غالبه والا فالامر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) أى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شئ (قوله لانها من الرضوان) فاصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها هذا ما يفيده كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الامر ألفا ليكون فى المضارع ما فى الماضى من قلب الواو ياء فان أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحذفه أى الالف) انما لم يقلب ياء كما تقدم لانه لو قلب هنا ياء لاجتمع ياآن فى نحو اخشين ياهند اذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية

وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه (وفى * واو ويا شكل مجانس قفى) أى تبع يعنى أن الواو بعد حذف الالف تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحذفا لان ماقبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الالف المحذوفة فلو حذفا لم يبق مايدل عليهما (نحو اخشين ياهند) وهل ترضين ياهند (بالكسر ويا * قوم اخشون) وهل ترضون (واضم) الواو (وقس) على ذلك (مسويا) ﴿تنبيهات * الاول﴾ أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ماقبلها نحو اخشين ياهند فتقول اخشن وحكى الفراء أنها لغة طيئ * الثانى فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة أى بان أسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أى النون (خفيفة بعد الالف) أى سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا اليها أو حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهر على لغة أكلونى البراغيث أو كانت التالية لنون جماعة النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا ليونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لكن تقع (شديدة وكسرها) لالتقاء الساكنين (ألف) لانه على حده اذ الاول حرف لين والثانى مدغم وبعضد ماذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم فدمراتهم تدميرا حكاها ابن جنى ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولاتتبعان سبيل الذين لايعلمون ﴿تنبيهان * الاول﴾ ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الالف يكسرها وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسى فى الحجة أن يونس يبقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياى * الثانى هل يجوز لحاق الخفيفة ساكنا بعد الالف اذا كان بعدها ماتدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ أبو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز وقد صرح سيبويه بمنع ذلك (وألفا زد قبلها) أى زد قبل نون التوكيد (مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا) لئلا تتوالى الامثال فتقول هل تضربنان يانسوة بنون مشددة مكسورة وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الالف فلا تقول هل تضربن يانسوة (واحذف خفيفة

الفاعل وكذا فى نحو هل ترضين يادعد اذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء فى نحو هل ترضين يادعد اجتماع واو وياء اذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقيل وهذا سهو منهما عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليلا عليه) أى الالف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم (قوله وفى واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله أعنى فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحة ماقبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ماقبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذى ينبغى (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لانها لاتكون الا ضميرا (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الاول ماذكره فى هذا البيت (قوله أى النون) صريح فى أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان فى قوله شديدة أيضا (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وماعطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف باقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أى بالنظر الى أصل الخفيفة وهو السكون والا فسيأتى أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها نعم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أى غير طريقه الجائز لان الساكن الثانى غير مدغم (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم فيه نظر لان التقاء الساكنين محقق مع الكسر ولا يزيله اه وأجاب الاسقاطى بانه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى أن النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقى ساكنة مع النون الاولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أى التقاء الساكنين بين الالف والنون على حده الخ أى لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول زواله لان معناه لدفع التقاء الساكنين والثانى بقاءه قال شيخنا وماذكره بعيد اذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين يعنى النونين لحركت الاولى كما هو الشأن فى التقاء الساكنين اه وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثنى وهو ماقدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما فى كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهى ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والموجود نون الرفع اه تصريح وليس عن الآية الاولى جواب اه سندوبى (قوله بقراءة نافع محياى) وجهها الوصل بنية الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطلاق الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن الثانى مدغم فيه (قوله لئلا تتوالى الامثال) نظرا الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف فعلل بهذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان اللازم بالنسبة اليها توالى مثلين فقط ولو نظر الى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره وكلا المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أى على ماتقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحذف خفيفة الخ) وانما لم تحرك عند ملاقاتها

لساكن ردف) أي تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لأمرين * الاول أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله لاتهين
الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه لانها لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين
واذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس انها تبدل همزة وتفتح فتقول اضرباء الغلام واضربناء الغلام قال سيبويه وهذا لم تقله العرب والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعني بحذف الالف والنون والثاني أن يوقف عليها تالية ضمة أوكسرة والى ذلك أشار بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) فتقول ياهؤلاء اخرجوا ويا هذه اخرجي تريد اخرجن واخرجن أما اذا وقعت بعد فتحة فسيأتي (واردد اذا حذفتها في الوقف ما) أي الذي (من أجلها في الوصل كان عدما) فتقول في اضربن ياقوم واضربن ياهند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي برد واو الضمير وياته كما مر وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفا) أي واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أي لاجل الوقف وذلك لشبهها بالتنوين (كما تقول في قفن قفا) ومنه لنسفعا وليكونا وقوله
ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا وقوله فمن يك لم يثأر بأعراض قومه * فاني ورب الراقصات لأثأرا وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله
اضرب عنك الهموم طارقها * وقوله * كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا

ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا في الاكثر لنقصها عنه في الفضل بكونها في الفعل وهو في الاسم فقصدوا بحذفها وابقائه محركا اظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه (قوله لساكن ردف) أي لحاقه سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يازيد أو ضمة كاضرب الرجل ياقوم أوكسرة كاضرب الرجل ياهند دماميني (قوله لاتهين الفقير) أصله لاتهينن بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا في مطالع السعد وماذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله ونفعل آتيا ذا طلب ويتقدح أن هذا الفعل معرب تقديرا لان النون لم تدخل الا بعد استيفاء الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون الاناث اذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الاناث سابق على الجازم قاله شيخنا السيد والذي ذكره هو كغيره في باب اعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الاناث اذا دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا في باب المعرب والمبني وقوله علك أي لعلك وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أوله الخرم بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشمني ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت

وصل حبال البعيد ان وصل الحبـ * ـل واقص القريب ان قطعه
وارض من الدهر ما أتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الالف يكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الالف يبقيها ساكنة اه سم والظاهر الثاني لان سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضرباء الغلام) أي يازيدان واضربناء الغلام أي يانسوة (قوله والقياس) أي على ما اذا وليها ساكن ولم تكن بعد الالف (قوله بحذف الالف) قال شيخنا أي ألف التثنية من اضربا الغلام والالف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أي نون التوكيد الخفيفة في المثالين اه والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال الأول وهو الموافق لما في النسخ والقياس اثباتها خطا في المثال الاول كما لا يخفى على العارف (قوله واردد الخ) * فان قلت لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو هذا قاض مع زوال العلة * قلت يرد فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها زكريا والذي يظهر لي في معنى كلام المصنف والشارح أنه اذا ورد عليك فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه في حال توكيده بها وصل بما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها وليس المراد أنه اذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر لي أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لانها تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للاتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفتها (قوله كما مر) أي في قوله فتقول ياهؤلاء اخرجوا ياهند اخرجي (قوله لزوال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثلين وفي الواو والياء التقاء الساكنين دماميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالالف نظرا الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أي واقفا) ضعف بأن مجيء المصدر حالا سماعي وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلبي فالاولى كونه ظرفا بتقدير وقت (قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الاشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد الفتح اه وهو وجيه (قوله كقوله الخ) ان قلت لعل المحذوف في البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله في المغني (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن

وحمل على ذلك قراءة من قرأ ألم نشرح لك صدرك ﴿خاتمة﴾ أجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة ياء أو واوا في نحو اخشين واخشون فتقول اخشي واخشو وغيره يقول اخشي واخشوا وقد نقل عنه ابدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على أن يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال وأما يونس فيقول اخشو واخشي يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناظم في التسهيل وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد بمقدارهما وقيل بل ينبغي أن تحذف احداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهمزة الثانية فقلت اضرباءا وقياسه في اضربنان اضربناءا والله أعلم

﴿ما لا ينصرف﴾ قدم في أول الكتاب أن الاصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا وانما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف فان شابه الحرف بلا معاند بني وان شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف ولما أراد بيان ما يمتنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا) فقوله تنوين جنس يشمل أنواع التنوين وقد تقدمت أول الكتاب وقوله أتى مبينا الخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن أي زائدا في التمكن بقاؤه على أصله أي أنه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف ﴿تنبيهات * الاول﴾ ما ذكره الناظم من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا * الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة * الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور

وطارقها بدل من الهموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ) رجها بعضهم على أنها من النصب بلم كالجزم بلن مقارضة بين الحرفين دماميني (قوله مطلقا) أي في المعتل والصحيح بدليل ما بعده لكن يلزم على الابدال في الصحيح لبس لانك اذا قلت اضربي في اضربن التبست الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال اذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لانك تنطق بياءين في اخشي وبواوين في اخشوو ولو لم ترد التوكيد لم تنطق الا بياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الألفين) أي في النطق وفيه ان الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا وممن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام زكريا كما سيأتي عنه في مبحث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف اللهم الا أن يراد الجمع بينهما صورة لان مد الالف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفا تفسيريا وقوله بمقدارهما نائب فاعل مد

﴿ما لا ينصرف﴾

ذكره عقب نوني التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقا به ولان نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله بلا معاند) أي معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا (قوله أمكنا) اسم تفضيل من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ تصريح (قوله والمراد الخ) يرد عليه انه حينئذ يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لاخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف لانا نقول لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بان يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه واما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقع أفاده سم (قوله هو التنوين) أي وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفتحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى الصوت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه اهـ يس وقوله وقيل صرفه أي قالوا فيه حينئذ انه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا (قوله تخصيص تنوين التمكين بالصرف) الباء داخلة على المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بان المنصرف هو الذي قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا قال وقد يجاب بان المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اهـ قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه انما هو الاسم المعرب بالحركات والا فينبغي أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اهـ (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمي به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد

(قوله

اذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب الرابع اختلف فى اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لان فى آخره التنوين وهو صوت قال النابغة لهصريف صريف القعو بالمسد * أى صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف فى جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكانه انصرف عن شبه الفعل وقال فى شرح الكافية سمى منصرفا لانقياده الى ما يصرفه صريف عن عدم تنوين الى تنوين وعن وجه من وجوه الاعراب الى غيره اه واعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون الا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم الا اذا كانت فيه الفرعيتان كما فى الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ما جاء على الاصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجيمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو أحمد لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع احداهما اللفظ وهى وزن الفعل ومرجع الآخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان فى موضع الجر مفتوحا والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله عدل ووصف وتانيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب المعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها لفظى فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة

(قوله اذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمى به لانه لو حذف لتبعه الجر فى السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم فبقى لاجل الضرورة اه زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد فى انعكاس اعرابه (قوله فى اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب فى المعنى (قوله فقيل من الصريف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أى الجريان وقوله فى جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه بصدد المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى وابن اياز تنبه لذلك فحذفها اه دنوشرى (قوله فكانه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصرفه الخ) كالتنكير فنحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر أن القول الاول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثانى والرابع على أنه التنوين والجر (قوله وعن وجه من وجوه الاعراب) أى حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعيتان الخ) انما لم يقتنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية فى هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم اذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم أن معنى فرعية الشئ كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الامرين فتنبه (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بان المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب فى معناه كذا قال بعضهم وفيه تامل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم اه دنوشرى (قوله احتياجه) أى الفعل اليه أى الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله فى الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكنية (قوله ما جاء على الاصل) أى عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التى مرجعها اللفظ والفرعية التى مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدريهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فعيعل فدريهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اه يس أى والتحقير فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهى التصغير يعنى أن كلا منهما ناشئ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل (قوله كأجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فان فيه فرعيتين التصغير الذى هو فرع التكبير والجمع الذى هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فان فيهما فرعيتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعا لزكريا قال شيخنا لكن فيه أنه سيأتى أن التأنيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأنيث اه وسيصرح هذا البعض فى الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التأنيث مطلقا من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تانيثا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتى لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سيأتى أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو أحمد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله تسع) حصرها فى التسع استقرائى (قوله عدل) أى تقديرى أو تحقيقى وقوله وتانيث أى لفظى أو معنوى

كعمرو ويزيد ومروان وأربعة أخرى وهى العجمة كابراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعديكرب وألف الالحاق كارطى وسترى ذلك كله مفصلا وجميع مالا ينصرف اثناعشر نوعا خمسة لا تنصرف فى تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير * ولما شرع فى بيان الموانع بدأ بما يمنع فى الحالتين لانه أمكن فى المنع فقال (فالف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع) أى ألف التأنيث مقصورة كانت أوممدودة وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ماهى فيه كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء أم معرفة كرضوى وزكرياء مفردا كما مر أوجمعا كجرحى وأصدقاء اسما كما مر أم صفة كحبلى وحمراء وانما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك لانها لازمة لماهى فيه بخلاف التاء فانها فى الغالب مقدرة الانفصال ففى المؤنث بالالف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء وانما قلت فى الغالب لان من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومن المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان مالا نظير له اذ ليس فى كلام العرب فعلى ولا فعلو الا ان وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به بخلاف الالف فانها لا تكون الا هكذا ولذلك عوملت خامسة فى التصغير معاملة خامس أصلى فقيل فى قرقرى قريقر كما قيل فى سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغيير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل فى زجاجة زجيجة ثم

* فرعان الاول * اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك منعت الصرف لان ألفها للتأنيث وان سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين فى لغة كنانة صرفت لان ألفها حينئذ منقلبة وليست للتأنيث * الثانى اذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت

وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أى زائدة وقوله وهذا القول تقريب أى لانه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة فى بعضها (قوله كعمرو ويزيد ومروان) نشر على ترتيب اللف (قوله كارطى) اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر (قوله وسبعة) وهى ما كانت احدى علتيه العلمية (قوله فالف التأنيث) خرج غيرها كالف الاصلية فى نحو مرمى وألف الالحاق فى نحو أرطى وعلباء وألف التكثير فى نحو قبعثرى ثم ألف الالحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتى (قوله مطلقا) حال من الضمير فى منع العائد على المبتدا الا من المبتدا لانه ممنوع عند الجمهور وان جوزه سيبويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع صرف الذى حواه كذا فى الفارضى وخالد لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع فى كلام البعض مالا ينبغى (قوله كذكرى) مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسما كما مر) قد يقال ان جرحى وأصدقاء وصفان الا أن يقال انهما غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لماهى فيه) هذا مسلم بالنسبة لالف التأنيث المقصورة دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله

والف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا

فتأمل (قوله ففى المؤنث بالالف الخ) أى ففيه فى الحقيقة فرعيتان احداهما من جهة اللفظ وهى الاولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية (قوله كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهى القطعة الغليظة من الارض كما فى القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف احدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان قاله الجوهرى (قوله هكذا) أى لازمة وكذا هكذا الآتى (قوله فى التصغير) متعلق بعوملت (قوله معاملة خامس أصلى) أى فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فعيعل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء ثم (قوله زجيجة) بتشديد الياء لان زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فعيعل كما يأتى (قوله اذا سميت بكلتا) قال الاسقاطى يريد كلتا المرفوعة اه قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن فيه أن التعليل يقتضى أن المراد كلتا بالالف سواء المرفوعة كما فى مثاله أو المنصوبة كما فى رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى اه أى أو المجرورة كما فى مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المدار على كون الالف للتأنيث (قوله وان سميت بها من قولك الخ) قال الاسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء اه قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها اه أى لانه يقتضى أن المدار على كون الالف منقلبة عن الياء (قوله فى لغة كنانة) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وان أضيفا الى ظاهر فقوله فى لغة كنانة راجع لقوله أو كلتى المرأتين فقط (قوله عند من أجازه) تقدم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير اذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة (قوله فقلت يا حبلى) أى بحذف ياء النسب للترخيم

ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما ذكرت فى كلتا) أى من أن الالف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء (قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الالف والنون اه خالد وفعلان بفتح الفاء فخرج غيره كخمصان كما يأتى وفى حاشية الجامى للعصام الالف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكأن النسخة التى وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بان المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله فى وصف) حال من زائدا (قوله سلم الخ) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى وألغين عارض الوصفية الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه الى هذا ما فرعه بقوله فالادهم الخ لان تفريع بعض الامثلة والاوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اه سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه أى قاس (قوله من أن يرى) اما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كما فى قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من المنادمة فمصروف لان مؤنثه ندمانة كما يأتى (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بانه ينافى ما سيأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلان لالتزامهم فى مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أى كرحمن (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان الا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان ان الصحيح فيه صرفه لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به اه فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب فتنبه (قوله أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد الكبير الانثيين (قوله كمؤنث أرمل) وهو أرملة والارمل الفقير (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب فى فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الاول نادم (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الالفاظ المستثناة يجب فى مؤنثها فعلى أو يقال عبر بالجواز دون أوجب نظرا للغة بنى أسد الآتية وهذه الابيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزوّ وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الاول لتعين كونه من الاول لان قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا وقد نظم الالفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف الشارح الاندلسى مع زيادة تفسيرها فقال

كل فعلان فهو أنثاه فعلى * غير وصف النديم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا * ن لذى قوة على الجملان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما * ثم نصران جاء فى النصرانى
ثم مصان فى اللئيم وفى لحـ * ـيان رحمن يفقد النوعان

ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير فى بيت ينبغى وضعه قبل البيت الاخير فقلت

ولذى ألية كبيرة أليا * ن وخمصان جاء فى الخمصان

لما ذكرت فى كلتا (وزائدا فعلان) رفع بالعطف على الضمير فى منع أى ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان وهما الالف والنون (فى وصف سلم * من أن يرى بتاء تأنيث ختم) أما لان مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه واما لانه لا مؤنث له نحو لحيان الكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لان باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة والتقدير فى حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرف أكمر وآدر مع انه لا مؤنث له ولو فرض له مؤنث لامكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة فانه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله

أجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا
وصوحانا وعلانا * وقشوانا
ومصانا وموتانا * وندمانا
واتبعهن نصرانا

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة فى خمصان وأليان فى كبش أليان أى كبير الالية فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله وزدفيهن خمصانا * على لغة وأليانا * فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذى لاغيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم اما ندمان من الندم فغير مصروف اذ مؤنثه ندمى وقد مر والنصران واحد النصارى ﴿تنبيهات * الاول﴾ انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه أما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء فانهما فى بناء يخص المذكر كما أن ألفى حمراء فى بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع أن الاول من كل من الزيادتين ألف والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعل ونفعل فلما اجتمع فى نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف وانما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ فى الصفة لانها كالمصدر فى البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما فى رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا لا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء فى المؤنث نحو ندمانة فاشبهت الزيادة فيه بعض الاصول فى لزومها فى حالتى التذكير والتأنيث وقبول علامته فلم يعتد بها ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء فلم تمنع من الصرف * الثانى فهم من قوله زائدا فعلان أنهما لا يمنعان فى غيره من الاوزان كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما فى غيره بألفى التأنيث * الثالث ما تقدم من أن المنع بزائدى فعلان لشبههما بألفى التأنيث فى نحو حمراء هو مذهب سيبويه وزعم المبرد

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله أى بجعل قوله المذكور ذيلا لابيات المصنف (قوله خمصان) يقال رجل خمصان البطن وخميصه أى ضامره (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) فى القاموس فى فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة اه وقال فى فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان اه فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله والعلان) أى بعين مهملة كما فى القاموس (قوله وقيل الرجل الحقير) وفى القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة (قوله الرقيق الساقين) الذى فى خط الشارح الدقيق بالدال وفى القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهى بهاء اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما فى القاموس (قوله والجامد لا يحتاج الى ذلك) أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الالف قبلها للتأنيث ولا نظير له اذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره ان الهمزة بدل من ألف التأنيث وان الاصل حمرى بوزن سكرى فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احداهما يناقض الغرض المطلوب اذ لو حذفوا الاولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى مخل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل ان الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بانه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا اه زكريا ويمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة فى قوله لالفى التأنيث بالنسبة الى الالف الاولى لادنى ملابسة (قوله والثانى) أى من كل منهما وذلك الثانى هو الهمزة فى نحو حمراء والنون فى نحو سكران (قوله كما سبق) أى من أن الصفة فرع الجامد (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أى لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وانما قال بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن معناه) أى المصدر وقوله فكان أى اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أى من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو ندمان) أى بمعنى المنادم (قوله لا تخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانة (قوله فى لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب اللف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله وتلحقه التاء فى المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أى لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء) أى فى الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفى عدم لحوق التاء (قوله لشبههما بألفى التأنيث) ان قلت هلا اكتفى فى المنع بزيادتهما كألفى التأنيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال فى المغنى انما شرطت العلمية أو الوصفية لان الشبه بألفى التأنيث انما يتقوم باحداهما اه أى

أنه امتنع لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث ومذهب الكوفيين أنهما امتنعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بالفي التأنيث (ووصف أصلي ووزن أفعلا * ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعلا أي حال كونه ممنوع (تأنيث بتا كاشهلا) أي ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الاصلي ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء اما لان مؤنثه فعلاء كاشهل أو فعلى كافضل أو لانه لا مؤنث له كاكمر وآدر فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن أفعل فان وزن الفعل به أولى لان في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان ذلك أصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى فان أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه وأجاز الاخفش منعه لجريه مجرى أحمر لانه صفة وعلى وزنه نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالاصلي عن العارض فانه لا يعتد به كما سيأتي ﴿تنبيهان * الاول﴾ مثل الشارح لما تلحقه التاء بارمل وأباتر وهو القاطع رحمه وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحا فان مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة أما أرمل فواضح وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخلا في كلام الناظم فانه علق المنع على وزن أفعل وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى ولم يخصه بافعل

ولفظه فيها ووصف أصلي ووزن أصلا * في الفعل تأتى به ان توصلا ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع * الثاني الاول تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فان كل واحد منها وان كان أصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به اه (وألغين عارض الوصفية كاربع) في نحو مررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب

لا يتحقق في الواقع الا في علم أو صفة (قوله امتنع) أي فعلان لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الابدال بقولهم بهراني وصنعاني في النسب الى بهراء وصنعاء وأجيب بان النون بدل من الواو والاصل بهراوي وصنعاوي وأيضا المذكر سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وان أرادوا خصوص الالف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلا عن التعليل بانهما لا يقبلان الهاء فيرجعون الى ما اعتبره البصريون كذا في المغني لا يقال هلا اكتفى في علة المنع بالزيادة كما اكتفى بالف التأنيث لانا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه من كل وجه على أن في المغني أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لالفي التأنيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة (قوله لا للتشبيه بالفي التأنيث) أي وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بالفي التأنيث في الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار وهذا عبر صاحب الهمع في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بالفي التأنيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان ما مر في زائدا وقول خالد انه معطوف على زائدا لا يجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعل قال الفارضي لانه علم على اللفظ اه وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بان يقال ووصف أصلي وأفعل أي هذا الوزن (قوله كاشهلا) الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة (قوله فان وزن الفعل به أولى) علة لما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل في منع صرف الوصف المذكور ولكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفي بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان في أوله) اعترضه شيخنا والبعض بان فيه ظرفية الشيء في نفسه فكان الاولى اسقاط في ويمكن دفعه بان المراد بالاول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء في الكل (قوله على معنى في الفعل) وهو التكلم (قوله فكان ذلك) أي وزن أفعل (قوله فان أنث بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا (قوله لضعف الخ) علة لانصرف (قوله لان تاء التأنيث) أي المتحركة بحركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو هند تقوم (قوله وأجاز الاخفش منعه) أي نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أي قليل المطر والنفع كما في القاموس وحينئذ قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير الا أن يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل (قوله وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة المطبوعة يعملة كما في القاموس (قوله الذي هو) أي الفعل به أي الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وان لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل (قوله أبيطر) مضارع بيطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت خفي والفهم كذا في القاموس (قوله وألغين عارض الوصفية) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلي اه مرادي واضافة عارض الوصفية من اضافة الصفة

وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية وأيضا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لان فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أي ذليل فانه منصرف لعروض الوصفية اذ أصله الارنب المعروف (وعارض الاسميه) أي وألغ عارض الاسمية على الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الاصلي ولا ينظر الى ما عرض لها من الاسمية (فالادهم القيد لكونه وضع في الاصل وصفا انصرافه منع) نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجريا مجرى الصفات الا أن الصرف لكونه الاصل ربما رجع اليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فانه خروج عن الاصل فلا يصار اليه الا بسبب قوي (ومنع عدل

﴿تنبيه﴾ مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية (وأجدل) للصقر (وأخيل) لطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وأفعى) للحية (مصروفة) لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدل وهو الشدة ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ولا في أفعى من الايذاء لعروضه عليهن (وقد ينلن المنعا) من الصرف لذلك وهو في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل لانهما من الجدل ومن الخيول كما مر وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله كان العقيليين يوم لقيتهم * فراخ القطا لاقين أجدل بازيا وقول الآخر ذريني وعلمي بالامور وشيمتي * فما طائري يوما عليك بأخيلا

الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها اضافة عارض الاسمية (قوله وصفت به) أي في قولهم مررت بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فانه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث أولا وقد يؤخذ الثاني من اقتصاره في علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره (قوله فالادهم الى آخر البيت) تفريع على قوله وعارض الاسمية وما قاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الادهم من تفسير الاخفى بالاجلى كما تقول البر القمح والعقار الخندريس (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعني أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق اه مرادي ويخالفه ما سيأتي في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خالد (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بارض الحرم (قوله لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أي وفي الحال وانما اقتصر الشارح على نفي وصفيتها في الاصل لانه المعتبر فهي أسماء في الاصل والحال كما في التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارقت نحو أربع فان أربع اسم في الاصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها الا أنه لم يرد فيه وورد فيها فقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله وألغين عارض الوصفيه لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر أن الوصفية تخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية اذ لا يلزم من تخيل شئ تحققه وحينئذ كان الاولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أي لمح الوصفية عليهن لتجردها عن الوصفية رأسا وان تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيها بل هو تقرير للسؤال فتأمل (قوله لما يلمح) عبارة الفارضي وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينلن) أي يعطين (قوله لذلك) أي للوصفية الملموحة المنضمة الى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلا مادة لها في الاشتقاق) أي ليس لها مادة يتأدى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أي حرارته فاصل أفعى أفوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السم أي شدته وعليه فلا قلب مكانيا (قوله كان العقيليين) بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أي فراخ القطا وقوله أجدل أي صقرا وبازيا صفته من بزى عليه اذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون عطفا على أجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا (قوله ذريني) أي دعيني والواو بمعنى مع والشيمة الطبيعة والاخيل الشقراق والعرب تتشاءم به يقال هو أشأم من أخيل قاله العيني وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أي بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن (قوله وأكلب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضا لا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره (قوله الا أن الصرف الخ) يعني أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها الاصلية لغير قلب أو

تخفيف

مع وصف معتبر # في لفظ مثنى وثلاث وأخر) منع مبتدأ أو هو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره وفي لفظ متعلق به أي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين أحدهما المعدول في العدد الى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث والثاني في أخر المقابل لآخرين أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها وأما الوصف فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الا نكرات اما نعتا نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع واما حالا نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصد التأكيد لا لافادة التكرير ولا تدخلها أل قال في الارتشاف واضافتها قليلة وذهب الزجاج الى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الاصل الى افادة معنى التضعيف ورد بانه لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم أحد أمرين اما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كابنية المبالغة وأسماء الجموع واما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق وأيضا كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل لا يتأتى ذلك في أحاد الا أن تكون فرعية في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفي المعنى بلزوم الوصفية وكذا القول في أخواته واما أخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضا العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب أفعل التفضيل فحقه أن

تخفيف أو الحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يئس ونخذ باسكان الخاء مخفف نخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو الحاقا له بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية في نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيقي ان دل عليه غير منع الصرف وتقديري ان لم يدل عليه الا منع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لانه اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي أل وهو سحر وأمس وكذا أخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل (قوله والثاني في أخر) الأولى اسقاط في لان الموضع الثاني نفس أخر وقوله المقابل آخرين سيأتي محترزه في التنبيه الاول وهو صريح في أن أخر وصف لجماعة الاناث لان أخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذي هو وصف لجماعة الذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فلتأوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد) أي لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر ابدا نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بان أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه الا واحد واحد فحكم بانه أصله وكذا يقال في الباقي أفاده الدماميني (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فاحاد وموحد معدولان الخ لانه في قوة أن يقال أما العدل فلان أحاد الخ أي أما بيان العدل فاحاد الخ وأما بيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان أوضح (قوله لم تستعمل الا نكرات اما نعتا الخ) أي فتكون أوصافا أصالة قال السيد الوصفية في ثلاث مثلا اصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فكذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد واحد اثنان الخ أصلية (قوله اما نعتا الخ) علم منه ما صرح به الفارضي من انه لابد أن يتقدمها شئ (قوله وانما كرر الخ) أي فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فاي فائدة في اعادته وقوله لا لافادة التكرير أي لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الأول (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشري انها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا قاله الفارضي (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى أحاد وموحد واحد والى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الأول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كابنية المبالغة) نحو ضراب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التكثير (قوله وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغيير فيهما بل المراد الجموع نفسها فالاضافة للبيان أفاده زكريا فالجمع تغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أي في التغيير لافادة معنى جديد على الآخر ومراده باحدهما المعدود في العدد وبالآخر غيره كابنية المبالغة والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الا أن تكون الخ أي لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهي العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرار) يعني واحد المكرر أي عن واحد واحد زكريا (قوله بمعنى مغاير) أي باعتبار الحال والا فمعنى آخر في الاصل أشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تاخرا في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد دماميني (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخرا باعتبار الاصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسي شذوذا (قوله عن ذي الالف واللام) أي عن ذي الالف واللام ولا ينافي ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولا عن

لايجمع الامقرونا بال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه وذلك ان آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لايثنى ولايجمع ولا يؤنث الامع الالف واللام أو الاضافة فعدل فى تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى فقيل عندى رجلان آخران و رجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل الا فى أخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فان فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص أخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه واحالة منع الصرف عليه فظهر ان المانع من صرف أخر كونه صفة معدولة عن آخر مرادا به جمع المؤنث لان حقه أن يستغنى فيه بافعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغنى باكبر عن كبر فى قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها * تنبيهان * الاول * قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لان مذكرها آخر بالكسر بدليل وأن عليه النشأة الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الآخرة فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لاتدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى وأما اخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهى المقابلة لاولى فى قوله تعالى قالت أولاهم لاخراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغى ان يحترز عن هذه كما فعل فى الكافية فقال ومنع الوصف وعدل اخرا * مقابلا للآخرين فاحصرا * الثانى اذا سمى بشئ من هذه الانواع الثلاثة وهى ذو الزيادتين وذو الوزن وذو العدل بقى على منع الصرف لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية (ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلما) يعنى ما وازن مثنى وثلاث من الفاظ العدد المعدول من واحد الى اربع فهو مثلهما فى امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد واحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع وهذه الالفاظ الثمانية

معرفة لانه لا يلزم فى المعدول عن الشئ أن يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفارسى دماميني (قوله الامقرونا بال) اى أو مضافا الى معرفة (قوله والتحقيق الخ) فأخر على الاول معدول عن الأخر وعلى هذا عن آخر بالافراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيرا فتدبر (قوله عما كان يستحقه) أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكر الاضافة للبيان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكر هكذا ينبغى تقرير عبارته لا كما قررها البعض وكلامه صريح فى أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع انه لفظ الواحد المذكر فلو قال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يتغير معناه الذى هو الواحد المذكر (قوله وذلك) أى وبيان ذلك (قوله أو الاضافة) أى الى معرفة (قوله فعدل فى تجرده) أى فى حالة هى تجرده الخ * فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الاضافة * قلت لا لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا نقله الدماميني عن الرضى وانظر وجه عدم جواز اظهاره ولعله كونه يؤدى الى وصف النكرة بالمعرفة فى نحو مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الاضافة تعريفا الا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى أنه فى حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المضمر اذ المعنى عدل فى تجرد آخر عن لفظه الى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث زكريا ولعل نكتة الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا فى المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره كذا فى سم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أى وهى تستقل بالمنع فاعتبرت لانها أوضح من الوصفية والعدل كما فى زكريا (قوله مرادا به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفى هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع واخر لا يصلح الا للجمع فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة فى هذه الآية بالأخرى وبالآخرة فى الآية الثانية وذلك يدل على ان معناهما واحد (قوله والفرق) اى من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندى رجل وحمار آخر ولا وامراة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقى لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد سم (قوله مقابلا للآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء فى نحو يجمع الله الأولين والآخرين وقوله فاحصرا اى احصر منع صرف اخر فى أخر المقابل لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا نكر بعد ان سمى به فذهب الخليل وسيبويه الى انه لا ينصرف لانك رددته الى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الاخفش الى انه ينصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتى ذلك (قوله ووزن) اى موازن كما أشار اليه الشارح وقوله كهما فيه جر الكاف للضمير وتقدم انه شاذ فالاولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا الى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر اى حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا

انه

متفق عليها ولهذا اقتصر عليها قال فى شرح الكافية وروى عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه فى التسهيل انه سمع فيها خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب * أحدها انه يقاس على ماسمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل وخالفهم فى بعضها * الثانى لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين * الثالث انه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ أبو حيان والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد الى عشرة وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانى وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ﴿تنبيه﴾ قال فى التسهيل ولا يجوز صرفها يعنى أخر مقابل آخرين وفعال ومفعل فى العدد مذهوبا بها مذهب الاسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لابى على وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم اه أما المسئلة الاولى فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها (وكن لجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنع كافلا) كافلا خبر كن وبمنع متعلق بكافلا وكذا لجمع ومفاعل مفعول بمشبه يعنى ان مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أى فى كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال

انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) اى على ورودها عن العرب بدليل ما يأتى (قوله الى عشرة) الغاية داخلة بقرينة ماسبق وما يأتى وقولهم الصحيح ان الغاية بالى خارجة محله اذا لم تقم قرينة على دخولها واما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالى واما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما فى الشرح (قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد الى معشر ولهذا الخ حكايتهما عن حكاية أبى عمرو الشيبانى (قوله مذهوبا بها مذهب الاسماء) اى المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتيين عاجلا فى كلام الدمامينى وعلى الاول اقتصر فى الهمع (قوله خلافا للفراء) أى فانه زعم أن هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل وانه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الاسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال انها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها فى حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير دمامينى ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات (قوله ولا مسمى بها خلافا لابى على وابن برهان) أى لان الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبى على وابن برهان نقله فى التصريح عن الاخفش وأبى العباس وغيرهما وعبارته وقال الاخفش فى المعانى وأبو العباس انه لو سمى بشئ أو أحد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسى وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسى فى التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم فى الحالين جميعا اه ووجه الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اه (قوله فالمعنى أن الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الاسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الفراء فى الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بأن الجواز الذى قالوا انه يقتضى الوجوب هو جواز الشئ شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطلق الجواز فى مقابلة مطلق المنع كما فى هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل ايجاب الفراء صرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى فى قوله اذا سمى بشئ من هذه الانواع الخ (قوله لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيوطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة فى الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الأولى أن يقول للفظ ويجاب بان الجمع فى كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله وسراويل الخ وانما آثر الجمع بالتمثيل لانه الغالب فى الوزنين (قوله مشبه مفاعلا) أى الحال كمساجد أو فى الأصل كعذارى اذ أصله عذارى بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتى (قوله بمنع) أى لصرفه فصلته بمنع محذوفة لدلالة المقام عليها (قوله أى فى كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفا غير عوض أى من احدى ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو عبان وشآم ونحو تهام وثمان وبقوله يليها كسر خرج نحو براكاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو تدان وتوان وبقوله أوسطها ساكن خرج نحو ملائكة وبقوله غير منوى به وبما بعده الانفصال أى بان يكونا غير ياءى النسب بان يكون الثالث غير ياء كمصابيح أو ياء من بنية الكلمة بان يكون سابقا على ألف التكسير ككرسى وكراسى خرج نحو رباحى وحوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الامور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والامور المخرجة مفردات والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال

فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الاوأوله مضموم كعذافر أو ألفه عوض من احدى ياءى النسب اما تحقيقا كيمان وشآم فان أصلهما يمنى وشامى فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف أو تقديرا نحو تهام وثمان فان ألفهما موجودة قبل وكأنهم نسبوا الى فعل أو فعل ثم حذفوا احدى الياءين وعوضوا عنها الالف أو ما يلى الالف غير مكسور بالاصالة بل اما مفتوح كبراكاء أو مضموم كتدارك أو عارض الكسر لاجل الاعتلال كتدان وتوان ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لان الساكن الذى يلى الالف فيه لاحظ له فى الحركة والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أى ثقله او يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة اوهو والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا الالف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحى وظفارى أو غير منفكين كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قمارى وبخاتى فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر من هذا ان زنة مفاعل ومفاعيل ليست الا لجمع او منقول من جمع كما سيأتى وقد دخل بذكر التقدير نحو

لا فيد والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما عنع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلا لمحذوف كما زعم البعض (قوله كعذافر) هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الاسد (قوله كيمان وشآم) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنوين (قوله فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف) أى وفتحت همزة شآم لتناسب الالف (قوله أو تقديرا) قال شيخنا هو مسلم فى تهام اما ثمان ففيه ان الجوهرى قال انه منسوب حقيقة كما يأتى اه قال الدمامينى والذى دعاهم الى تقدير نسب نحو تهام سماعه مصروفا فانهم قالوا رأيت تهاميا بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار فى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أى قبل ياء النسب (قوله وكأنهم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناظم لكن فى كلام الجوهرى ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله لانهم يغيرون فى النسب كما قالوا دهرى وسهلى وحذفوا منه احدى ياءى النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا فى المنسوب الى اليمن فتثبت ياؤه عند الاضافة كما تثبت ياء القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس بجمع فيجرى مجرى جوار وسوار فى ترك الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكى وقوله فيجرى الخ تفريع على المنفى بالميم (قوله الى فعل) أى بفتح العين كما نسبوا الى يمن أو فعل أى بسكونها كما نسبوا الى شأم (قوله أو ما يلى الألف الخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتى (قوله كبراكاء) بالمد والهمز الثبات فى الحرب اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وان كان مما منع صرفه لألف التأنيث الممدودة (قوله كتدان وتوان) أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا اعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير كسر تالى الألف أصالة فى غير وزن منتهى الجموع (قوله لاحظ له فى الحركة) أى لانه ليس له أصل يرجع اليه فى ذلك بخلاف نحو دواب فان من دب والماضى أصل عينه التحريك (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة التصريح لان الثانى هو الوسط لاشئ له وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة فى غير وزن منتهى الجموع (قوله أو هو) أى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كما فى رباحى وظفارى أو تقديرا كما فى حوارى وحوالى فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لانهما سمعا مصروفين فقدر فيهما النسب وان لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب (قوله وضابطه) أى العروض للنسب أن لا يسبقا الالف فى الوجود بان سبقتهما الالف أو قارناها لبناء الكلمة على الجمع فالاول ما أشار اليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار اليه بقوله أو غير منفكين (قوله كرباحى) نسبة الى رباح بلد يجلب منه الكافور وظفارى نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن اه زكريا (قوله بخلاف قمارى وبخاتى) أى ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قمارى موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت فى المفرد نحو قمرى وهو سابق على الجمع ❊(فائدة)❊ لو نسبت الى نحو قمارى صرفت المنسوب لان هذه الياء الموجودة فى المنسوب اليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدمامينى (قوله فانه بمنزلة مصابيح) أى فى سبق الثانى والثالث على الألف لا يقال ياء مصابيح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لانا نقول هى بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا) أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الا أن يقال المراد من قوله سابقا أنك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه اشارة الى وجود المفرد بالنقل فتأمل وقوله كما سيأتى أى فى قوله وان به سمى الخ فهو راجع للثانى فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير)

دواب فانه غير منصرف لان أصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرا ﴿تنبيهات * الاول﴾ لا فرق فى منع ما جاء على أحد الوزنين
المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو مساجد ومصابيح أو لم تكن نحو دراهم ودنانير * الثانى اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيبويه
والجمهور قال فى الارتشاف وذهب الزجاج الى أنه لا يشترط ذلك فاجاز فى تكسير هبى أن يقال هباى بالادغام أى ممنوعا من الصرف قال
وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لاظهرتها * الثالث اتفقوا على أن احدى العلتين هى الجمع واختلفوا فى العلة
الثانية فقال أبو على هى
خروجه عن صيغ الآحاد
وهذا الرأى هو الراجح
وهو معنى قولهم ان هذه
الجمعية قائمة مقام علتين
وقال قوم العلة الثانية
تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا
فالتحقيق نحو أكالب
وأراهط اذ هما جمع أكلب
وأرهط والتقدير نحو
مساجد ومنابر فانه وان
كان جمعا من أول وهلة
لكنه بزنة ذلك المكرر
أعنى أكالب وأراهط
فكأنه أيضا جمع جمع
وهذا اختيار ابن الحاجب
واستضعف تعليل أبى
على بان أفعالا وأفعلا نحو
أفراس وأفلس جمعان
ولا نظير لهما فى الآحاد
وهما مصروفان والجواب
عن ذلك من ثلاثة أوجه
الاول ان أفعالا وأفعلا لا
يجمعان نحو أكالب وأناعم
فى أكلب وأنعام واما
مفاعل ومفاعيل فلا
يجمعان فقد جرى أفعال
وأفعل مجرى الآحاد فى
جواز الجمع وقد نص
الزمخشرى على أنه مقيس
فيهما * الثانى انهما
يصغران على لفظهما
كالآحاد نحو أكيلب وأنيعام وأما مفاعل ومفاعيل فانهما اذا صغرا ردا الى الواحد أو الى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران * الثالث ان كلا من
أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه فى الهيئة وعدة الحروف فأفعال نظيره فى فتح أوله وزيادة الالف رابعة تفعال نحو تجوال وتطواف وفاعال
نحو ساباط وخاتام وفعلال نحو صلصال وخزعال وأفعل نظيره فى فتح أوله وضم ثالثه تفعل نحو تتفل وتنضب ومفعل نحو مكرم ومهلك على ان
ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه الا بان له فى الآحاد نظيرا نحو طواعية وكراهية (وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا
وجرا أجره كسارى) يعنى ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان احداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار وغواش والاخرى

أى فى قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر (قوله هبى) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية الصبى الصغير
والانثى هبية كذا فى القاموس (قوله ولولا ذلك لاظهرتها) أى بالفك لكونها متحركة حينئذ فكان يقال
هبايى واعترضه سم بان اجتماع المثلين فى كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه
وأجاب يس بان الياء لو ظهرت لقيل هبايا لما ستعرفه من قول المصنف

والمد زيد ثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * واذا قيل هبايا لم يحصل الادغام وفيه عندى نظر وان أقره غيره لعدم
دخول نحو هبى فى قول المصنف والمد الخ لان ثالثه ليس مدا وان كان لينا (قوله وهو معنى قولهم الخ) أى
الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية
تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال فى المصباح يقال لقيته أول وهلة أى أول
كل شئ (قوله ولا نظير لهما فى الآحاد) أى فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف
(قوله فلا يجمعان) أى جمع تكسير والا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم فى نواكس نواكسون وفى أيامن
أيامنون وكقولهم فى حدائد حدائدات وفى صواحب صواحبات قاله الشارح فى آخر باب التكسير (قوله
فقد جرى أفعال وأفعل الخ) فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يقتضى أن لهما نظيرا فى الآحاد قلت
حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما وأفعال وأفعل لم
يخرجا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالآحاد وكذا يقال فى الجواب الثانى اه هندى (قوله وقد نص
الزمخشرى الخ) أى فليس فى جمع أكلب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الاول
(قوله على أنه) أى الجمع على مفاعل (قوله وأنيعام) بالالف لما سيأتى فى قول الناظم كذاك ما مدة
أفعال سبق الخ فلا يقال أنيعيم بقلب الالف ياء بل تبقى الالف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا لعله
أراد ما يشمل جمعى التصحيح فانهما من جموع القلة فتقول فى تصغير مساجد مسيجدات (قوله الثالث)
محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا باثبات نظائر لهما من الآحاد فى الهيئة وعدة الحروف
وان لم تكن مبدوأة بالهمزة مثلهما فكان الاول تقديمه على الجوابين الاولين لان محصلهما تسليم خروجهما
عن صيغ الآحاد لفظا وعدم اثبات خروجهما عنها حكما (قوله تجوال وتطواف) مصدران لجال
وطاف وقيل لتجول وتطوف (قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق قاموس (قوله وخاتام)
لغة فى الخاتم (قوله نحو صلصال) هو الطين ما لم يجعل خزفا وخزعال بالخاء المعجمة فالزاى فالعين المهملة هو
العرج يقال ناقة بها خزعال أى عرج (قوله نحو تتفل) بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاد
معجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدرا كرم وهلك ويجوز فى لام مهلك الفتح
والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل الخ) قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر
لا تحقيقا وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديرا لانه ليس على وزن المكرر الذى هو
مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط فى الثلاثة التى بعد الالف سم بايضاح (قوله منه) صفة لذا أو حال منه
وكذا قوله كالجوارى وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كسارى أى أجراؤه كاجراء سارى أو حالة كونه كسارى
(قوله يعنى ما كان الخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجوارى أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى

أن تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى فالاول يجرى في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو ومن

فوقهم غواش والفجر وليال عشر وفى النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو سيروا فيها ليالى * والثانى تقدر اعرابه ولا ينون بحال ولا خلاف في ذلك وهذا خرج من كلامه بقوله كالجوارى * تنبيهات * الاول * اختلف في تنوين جوار ونحوه فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى أنه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى أولى لان حاجة المتعذر الى التعويض أشد من حاجة المتعسر ولا لحق مع الالف واللام كما لحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم وأما كونه للصرف فضعيف أيضا اذ المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخر ما بقي حرف اعراب

لا يجرى كسارى في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعنى فاتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافى ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة ولغفلة البعض عما ذكر نازعم أن في كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين في النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثانى منه وانه كان الاولى حذف يعنى (قوله أن تقلب ياؤه ألفا) أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهى البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها واصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى اتباعا للفتحة ما قبل الالف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اه تصريح والذى في شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أى كحمراء وهى المنتفخة الجنبين وفى القاموس ما يوافقه وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهى مدراء والدال المهملة (قوله في حذف يائه الخ) تنوين أى لا في جميع الوجوه فان جره بفتحة مقدرة وتنوينه عوض بخلاف نحو قاض فانه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه عليه الشارح (قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أى بحسب الاصل (قوله في سلامة آخره) أى من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أى من منطوق كلامه فلا ينافى دخوله في كلامه مفهوما وأعنى أن حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح في أول عبارته يعنى كما أوضحناه سابقا (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الاكثر على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفعل وهى خفية فاصل جوار على هذا جوارى بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فاصل جوار على هذا جوارى بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الاول التقاء الساكنين وعلى الثانى التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين (قوله عوض عن حركة الياء) أى وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله على مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما (قوله لان الياء لما حذفت تخفيفا) أى لا لالتقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الاثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر في المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاولوية لان التعويض يقتضى حذف شئ واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات تظهر في لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين أفاده البهوتى (قوله ولا لحق مع الالف واللام كما لحق الخ) أى بجامع أن كلا من تنوين الترنم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شئ فتنوين الترنم عوض عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا كان الاولى أن يقول الشارح ولا لحق مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الالف واللام اه ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على القول بانه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بان يقال لو كان عوضا عن الياء لالحق مع الالف واللام كما الحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلا منهما عوض عن حرف اه وقد يجاب بان التنوين

هنا

والالزم كما لا يخفى منتف فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها أولا قلت قال فى شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا و يكتفى بالكسرة التى قبلها وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى * واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم فى شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه فى الشعر وحكموا له فى جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله * الثانى ماذكر من تنوين جوار ونحوه فى الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وماذكره أبو على من أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وانه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك فى العلم وسيأتى بيانه * الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر أن قوله كسار انما هو فى اللفظ فقط دون التقدير لان سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لانه منصرف وقد تقدم أول الكتاب (ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع) اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب الا لجمع أو منقول من جمع فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بان لا تكون ألفه عوضا عن احدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلى ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر ولما وجد فى مفرد أعجمى وهو سراويل لم يمكن الا منعه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه والى التنبيه على ذلك أشار بقوله * شبه اقتضى عموم المنع * أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى وانه فى التقدير جمع سروالة سمى به المفرد

هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عودها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كضد الياء التى تجامع الالف واللام فناسب أن لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعنى أولوية التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى والحاق التنوين مع الالف واللام وقوله فيهما مرتبط باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض الخ وقوله ولالحق الخ (قوله اذ المحذوف) وهو الياء فى قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا (قوله فان قلت الخ) مبنى السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فما سبب حذفها) أى على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب و يصرح بذلك قوله ما كان جائزا فى الادنى وفيه نظر فان أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه اهـ سم على أن المقرون بأل يستوى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه فى الساكن الذى ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر فى كل ممنوع من الصرف وموافقا له فى ان المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا لاجله الياء) أى بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا زكريا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وانه يجر بفتحة ظاهرة) أى و يرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى بياء ساكنة وقوله وانما قالوا ذلك فى العلم أى فى المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتى بيانه أى فى شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضمر لانه لو أضمر لرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس فى قوله مع خفة الفتحة اظهار فى مقام الاضمار (قوله ولسراويل) خبر شبه و بهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمى) زاد الفارضى نكرة مؤنث وقال فى القاموس السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال والسراوين بالنون والشروال بالشين أى المعجمة لغة (قوله لما عرفت الخ) أى وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سمى به من هذا الجمع (قوله فحق ما وازنهما) أى فحق اسم الجنس الذى وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة صرح به توطئة لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) أى تمام شبهه بهما بان لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما واسم الاشارة يرجع الى تمام شبهه بهما وكذا الضمير فى قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال فى الكافية وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة واذا صرف فلا اشكال اهـ وفى التوضيح ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اهـ قال الحفيد لا وجه لانكاره لان ابن الحاجب ثقة وقد نقله (قوله وانه فى التقدير الخ) أى يقدر أن سراويل كان جمع سروالة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسيأتى وجه آخر فى معنى العبارة (قوله سمى به المفرد) أى أطلق

وردبان سروالة لم يسمع وأما قوله * عليه من اللؤم سروالة * فمصنوع لاحجة فيه وذكر الاخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة وفى رد هذا القول أمران أحدهما أن سروالة لغة فى سراويل لانها بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره فى شرح الكافية والآخر أن النقل لم يثبت فى أسماء الاجناس وانما ثبت فى الاعلام * (تنبيهات * الاول) * قال فى شرح الكافية وينبغى أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث فلو سمى به مذكر ثم صغر لقيل فيه سريبيل غير مصروف للتأنيث والتعريف ولولا التأنيث انصرف كما يصرف شراحيل اذا صغر فقيل شريحيل لزوال الصيغة منتهى التكسير * الثانى شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وان ألفه غير عوض فى الحقيقة قال فى شرح الكافية ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال يحدو ثمانى مولعا بلقاحها * حتى همن بزيغة الارتاج والمعروف فيه الصرف لما تقدم وقيل هما لغتان (وان به سمى أو بما لحق * به فالانصراف منعه يحق) يعنى أن ما سمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل تحققه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مما لحق به من لفظ أعجمى مثل سراويل وشراحيل أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن قال الشارح

اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله ورد بان سروالة لم يسمع) اعترض بانه لا يصلح رد القول بانه جمع سروالة تقديرا الان تقديركونه جمعا السروالة لا يستلزم سماع سروالة وانما يصلح رد القول بانه جمع سروالة تحقيقا كما حكاه السندوبى وغيره وعبارة السندوبى وقيل انه جمع سروالة تقديرا أو تحقيقا بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اه ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله فى التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللؤم سروالة) تمامه * فليس يرق لمستعطف * والضمير فى عليه للمذموم واللؤم الدناءة فى الاصل والخساسة فى الفعل زكريا (قوله فمصنوع) أى من كلام المولدين (قوله وذكر الاخفش) رد للرد ولرده له احتاج الى رد آخر فقال وفى رد هذا القول أى القول بان سراويل جمع سروالة فى التقدير أمران الخ وحاصل الاول أنا لا نسلم أن سروالة وان كانت مسموعة مفرد سراويل بل هى لغة فيه فلا يصح كونه فى التقدير جمع سروالة وحاصل الثانى أنه لو كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو ممتنف لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما فى مدائن واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو انه كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد هذا هو اللائق فى تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض ان الامر الثانى مبنى على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن تجحه هنا مما لا ينبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس الا منع كونه جمع سروالة لانه المتنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر بقى أنه قد يبحث فى الامر الاول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هى بمعنى قطعة خرقة كما فى الرضى وفى الثانى بان اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم فى النقل التحقيقى دون التقديرى الذى كلامنا فيه الا أن يجاب بان معنى قوله فى التقدير بحسب الاصل كما مر ايضاحه فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سيأتى فى قول المصنف

واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثى كسن

(قوله سريبيل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله للتأنيث) أى لكون اللفظ مؤنثا وضعا كزينب (قوله لزوال الصيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يخلفها فى المنع بخلاف الاول (قوله يحدو ثمانى الخ) الحدو سوق الابل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير فى يحدو من أولع بالشئ أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهى الناقة التى تحلب وليس مرادا هنا والزيغة بفتح الزاى الميلة والارتاج بالكسر من أرتجت الناقة اذا أغلقت رحمها على الماء والمعنى من شدة طربهن من الحدو همن بميلهن عن الارتاج كذا فى العينى (قوله من لفظ أعجمى) بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى (قوله وشراحيل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر فى القاموس الا أنه علم فتدبر (قوله أو لفظ) هكذا فى النسخ بالجر عطفا على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب النصب عطفا على منقولا لان العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثانى منقول عن الاول اه بايضاح وهو تصويب فى غير محله لامكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفا على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لا صلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفا على لفظ الاول والمعنى أو كان ما سمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف * وان به سمى أو بما لحق * الخ بخلافه على نصب لفظ عطفا على منقولا فانه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فينافى تصدير الشارح العبارة بالعناية فعض على هذا التحقيق والله ولى العناية * ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا أيضا لئلا ينافى ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون فى العربية الا جمعا أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ فى قوله من لفظ أعجمى لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الاعجمى اسم الجنس المفرد الاعجمى (قوله مثل هوازن) كذا فى

نسخ

والعلة فى منع صرفه مافيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أوقيام العلمية مقامها فلوطرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الاول اه قال المرادى قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه باصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا اسراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح اه (والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معديكربا) قد تقدم ان مالا ينصرف على ضربين أحدهما مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير والثانى مالا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول وهذا شروع فى الثانى وهو سبعة أقسام كما مر الاول المركب تركيب المزج نحو بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر الا اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معديكرب لان ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فجعلوا المزيد الثقل مزيد تخفيف بان سكنوا ياء معديكرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف أول جزأى المركب الى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معديكرب ونحوه تشبيها بياء دردبيس فيقال رأيت معديكرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الافراد ويعامل الجزء الثانى معاملته لو كان منفردا

نسخ وهى ظاهرة وفى نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بان كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بانه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلة فى منع صرفه) أى ماسمى به من ذلك (قوله مافيه من الصيغة مع أصالة الجمعية) هذه العلة الاولى قاصرة على ماسمى به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراحيل ولا نحو هوازن وكشاجم واعل العلة فى هذين القسمين ماقاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها (قوله أوقيام العلمية مقامها) أى أو مافيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التى كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل الثانى) هو مافيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو مافيه من الصيغة مع اصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أى بالعلمية التى خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها (قوله لانهم منعوا اسراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول لمحذوف يفسره المذكور بالللزوم أى اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه (قوله مركبا تركيب مزج) أى غير عددى وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معديكربا على ماياتى (قوله مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير) هو مااحدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة ومامنع صرفه لعلة واحدة وهو اثنان (قوله والثانى مالا ينصرف الخ) ضابطه ماإحدى علتيه العلمية (قوله بل ينزل عجزه الخ) التعريف للمركب المزجى المعرب فلا اعتراض بان المركب العددى والمختوم بويه والمركبين من الاحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد (قوله منزلة تاء التأنيث) أى فى أن الاعراب على العجز وماقبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح الا فى نحو معديكرب كما سيذكره الشارح (قوله ولذلك) أى للتنزيل المذكور وقوله فانه يسكن أى يبقى على سكونه (قوله بان سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أوتصوير به للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالى قلا اسم موضع وقوله وان كان مثلها أى الياء (قوله وقد يضاف أول جزأى المركب) أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أولا فأل للعهد الذكرى لكنه بعد الاضافه لا يسمى مركبا مزجيا الان الاضافى قسيم المزجى فتسميته مزجيا باعتبار حالته الاخرى أعنى حالة مزجه واعلم أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية لان بكا مثلا ليس اسما لشئ أضيف اليه بعل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق فى المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما الان المتضايفين كالشئ الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لان فائدة الشئ قد تحصل بغيره أيضا (قوله فيستصحب سكون الخ) أى فى الاحوال الثلاثة وقيل تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر (قوله تشبيها بياء دردبيس) أى بجامع أن كلا من الياءين وسط وان كان دردبيس كلمة تحقيقا ومعديكرب كلمة تنزيلا ودردبيس اسم للداهية والعجوز الفانية وخرزة للحب قاله فى القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن البهوتى وأقره وقوله مع الافراد أى عدم التركيب كقوله * ولو أن واش باليمامة داره * وقوله تشبيها بالالف أى فى نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة وقوله ما كان جائزا فى الافراد معنى جوازه فى الافراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه فى الافراد أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثانى الخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثانى المذكور على لغة اضافة صدره الى عجزه كما قاله المرادى وقوله معاملته أى معاملة نفسه

فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كرمز من رام هرمز لان فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لان موتا ليس فيه من التعريف سبب ثان وكذلك كرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه حينئذ فيقول في الاضافة هذا معد يكرب فيجعله مؤنثا وقد يبنيان معا على الفتح ما لم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة عشر وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الاثبات وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم * تنبيهان * الاول * أخرج بقوله معد يكربا ما ختم بويه لانه مبني على الاشهر ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه ولا يرد على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات وقد تقدم ذكره في باب العلم * الثاني احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبي الاضافة والاسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فمحتم البناء عند البصريين وأجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسيأتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة أوجه أن يقر على حاله وأن يعرب اعراب ما لا ينصرف وأن يضاف صدره الى عجزه وأما تركيب الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأي سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذاك حاوي زائدي فعلانا * كغطفان

ابيها

في الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصرفه) أي كربا حينئذ أي حين اذ أضيف اليه معدي قال الشيصي من قدر كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا في بعلبك وقالي قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما للموضع أو مكان صرفه دماميني (قوله فيجعله مؤنثا) لو قال كابن الناظم بجعله مؤنثا لكان أولى لان جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبيها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعنى تشبيه النوع المتكلم فيه من المزجي وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافي كلامه أن المركب العددي من المزجي (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة (١) وسكون الموحدة وهو الثقة (قوله أخرج بقوله معد يكربا الخ) فيه أن المثال لا يخصص اه سم وأجاب شيخنا بان الناظم كثيرا ما يستغني بالتمثيل عن التقييد أي وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصا في التخصيص فلا ينافي أنه راجح فيه لقرينة كعادة الناظم فافهم (قوله لانه مبني) أي على الكسر أما البناء فلان ويه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه الا البناء على الكسر وأما الجرمي فجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم بويه (قوله شغر بغر) بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شغر بغر أي متفرقين من أشغر في البلد أبعد وبغر النجم سقط لانهم بتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا في الاماكن التي تفرقوا اليها أفاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الاحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جاري بيت بيت وأصله بيتا لاصقا ببيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فانه في معنى مجاوري وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أي صباحا مقترنا بمساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضي أنه الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فليراجع الرضي ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان يس (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أي لحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتي فعليه الاثبات (قوله كذاك حاوي) أي علم حاوي زائدي فعلانا * (فائدة) * قال أبو الفتح اذا سميت رجلا زان صرفته لان الفه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت ألف ذا التي هي عين جرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى به رجل فانه لا ينصرف لانه يبقى بعد اسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شيء يكون وضع الاسماء المعربة عليه وأما زان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد نقله سم (قوله كغطفان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم

---

١ (قوله وسكون الموحدة الخ) الاقيس فيها الفتح وقد تسكن كما في شرح القاموس اه

وكاصبهانا) يعني أن زائدي فعلان بفعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل ﴿ تنبيهات * الاول ﴾ علامة زيادة الالف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في ردنسيان وكفران الى نسي وكفر فان كانا فيما لا ينصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت أصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وان قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية مثال ذلك حسان ان جعل من الحس فوزنه فعلان وحكمه أن لا ينصرف وهو الاكثر فيه ومن شعره * ماهاج حسان رسوم المدام * ومظعن الحي ومبنى الخيام * وان جعل من الحسن فوزنه فعال وحكمه أن ينصرف وشيطان ان جعل من شاط يشيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فمذهب سيبويه والخليل الى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعالا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة * الثاني اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل مثال ذلك أصيلال فان أصله أصيلان فلو سمي به منع ولو بدل من حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلال ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نونا * الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر * وجهان في العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا أما لفظا فنحو فاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه فان العلم المؤنث لا تفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف في حبلى وصحراء فأثرت في منع الصرف

(قوله وكاصبهانا) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند اهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها واصبه اسم فرس كذا في التصريح قال في القاموس وهي كلمة أعجمية وأصلها اسباهان أي الاجناد لانهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرها وان الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلامة الزيادة الخ) فاذا جهل كل من زيادة الالف والنون وأصالتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لحوقا بالاكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة الا بدليل اه حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر الى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ مصورا بما اذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أي اصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني قيل لبعضهم أتصرف عفان قال ان هجوته أي لانه حينئذ من العفونة لا ان مدحته أي لانه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بان المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلان الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخير في الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سيأتي في رمان من الخلاف لان فيه وجد المرجح لاحد الاعتبارين عند القائلين بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه صفة والكلام في الاعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة الاولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أي بعد عن الحق وبابه قعد مصباح (قوله لان فعالا في النبات أكثر) أي من فعلان بالضم (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أي الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للاصل لا للطارئ اه سم أي في الصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصيلان) تصغير أصيل على غير قياس اه تصريح والأصيل العشي كما في القاموس (قوله صرف) لاصالة النون حينئذ لانها بدل من أصلي (قوله حنان) أي مسمى به لان الكلام في العلم (قوله كذا مؤنث) أي علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما في أبي هريرة وأبي قحافة سم (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر (قوله وشرط منع العار) أي المؤنث العاري من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أي فوق ذي الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الأحرف الثلاثة وانما يرتقي فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاثة كذا في الشاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه في معرض التقسيم وفي العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط الا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند (قوله في معناه) اي فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة (قوله ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بانه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الأولى بالمنع دون الثانية بأن الأولى لازمة لما هي فيه دون الثانية وأجيب بان الألف لازمة مطلقا أي في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم في العلم وكلامنا

بخلافها فى الصفة وأما تقديرا فى المؤنث المسمى فى الحال كسعاد وزينب أو فى الاصل كعناق اسم رجل أقاموا فى ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أى سواء كان مؤنثا فى المعنى أم لا زائدا على ثلاثة أحرف أم لا ساكن الوسط أم لا الى غير ذلك مما سيأتى نحو عائشة وطلحة وهبة وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لان الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرك الوسط كسقر ولظى لان الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الانبارى فانه جعله ذا وجهين وما ذكره فى البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك أو يكون أعجميا كجور وماه اسمى بلدين لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فقيل انه كهند فى جواز الوجهين أو منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمى به امرأة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمرو الجرمى والمبرد الى أنه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس وأشار بقوله وجهان فى العادم تذكيرا الى آخر البيت الى أن الثلاثى الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق فمن صرفه نظر الى خفة السكون فانها قاومت أحد السببين ومن منع نظر الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد * ولم تسق دعد فى العلب

* تنبيهات * الاول * ماذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو على الصرف الاسقاطى أفصح قال ابن هشام وهو غلط جلى وذهب الزجاج قبل والاخفش الى أنه متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم تكثر فى الكلام بخلاف هند * الثانى لا فرق فى ذلك بين ما سكونه أصلى كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الاعلال كدار * الثالث قال فى شرح الكافية اذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز فى هند ذكر ذلك سيبويه بهذا اللفظ وظاهره جواز الوجهين وأن الاجود المنع وبه صرح فى التسهيل فقول صاحب البسيط فى يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح * الرابع اذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويدية فان صغر بغير تاء نحو حريب وهى ألفاظ مسموعة انصرف * الخامس اذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء فان كان ثلاثيا صرف

(قوله بخلافها فى الصفة) أى بخلاف التاء حالة كونها فى الصفة كقائمة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها الآن فى العلم لانها فى حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها تصريح (قوله فى المؤنث المسمى) من اضافة الوصف الى مرفوعه أى المؤنث مسماه وقول البعض أى المسمى به لان الكلام فى اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله فى الحال كسعاد وزينب أو فى الأصل الخ فلا تكن من الغافلين (قوله وهبة) أى علما (قوله وأما المؤنث المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية والا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لان علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية اهـ يس وأراد باللفظية أولا الظاهرة وثانيا الأعم فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوى من الاعلام لأنها موضع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم بالحركة خرج عن أعدل الاسماء وهو الثلاثى الساكن الوسط فصار كالرباعى فى الثقل ولانها فى النسب كالحرف الخامس فلو نسبت الى جمزى لقلت جمزى بحذف الألف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب واوا تقول فى النسب الى حبلى حبلى أو حبلوى كما سيأتى دنوشرى (قوله اسمى بلدين) ينبغى أن يقول اسمى بلدتين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما اذا جعلا اسمى بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط فى الصرف (قوله أو منقولا من مذكر الخ) لى ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد اذا سمى به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الأول وأصالة تأنيث الثانى ومع استوائهما فى عدد الحروف وفى الهيئة وهلا جاز الوجهان فى الأول كالثانى أو تحتم منع الثانى كالاول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمرو الجرمى والمبرد فتأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلوا بقوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله وقال ادخلوا مصر فان مصر فى الأصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علما على البلدة وهى مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان دمامينى (قوله كهند ودعد) مثلهما بنت وأخت علمى مؤنث كما سيأتى (قوله والمنع أحق) أى لوجود السببين (قوله لم تتلفع الخ) يعنى أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هى حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الاصل فيرجع اليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلى غير ظاهرة (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أى لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظى أى غالبا بخلاف أسماء الاناسى فانهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت الى التخفيف وانما قلنا أى غالبا لانهم قد يوقعونه فى اسم البلدة (قوله أو الاعلال كدار) لان أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وبه صرح فى التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذ يد وان كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثى تقديرا ساكن الوسط اذ أصله يدى بالاسكان كما فى الصحاح زكريا (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهى أى حريب ونحوها مما سيأتى فى التصغير (قوله انصرف) قال

الاسقاطي وتبعه غيره لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهند اه وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها في تصييره رباعيا والا كان متحتم المنع اتفاقا (قوله مطلقا) أي تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكره في القوانين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق قال يس فان قلت لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا التقويه معنى التأنيث بأقوى الامور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكير انفرد به محققا أو مقدرا وأن لا يحتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر قال الدماميني فيصرف ان سبق له تذكير انفرد به محققا كدلال علم مذكر منقولا من مؤنث لانه في الاصل مصدر أو مقدرا كحائض علم مذكر لسبق التذكير تقديرا اذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم اذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون اذا سمي بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على أن قولهم ان نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخله للفرق ويرد عليهم أنهم اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقولا من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر ان احتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لان تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع علم مذكر فهو في الاصل مؤنث لكن غلب في أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أي قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقديرا أي تقديرا كائنا كاللفظ وبمنزلته بأن يكون الحذف قياسيا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسي ومنه شمل تخفيف شمأل واحترز به مما هو على غير قياس كايم في أيم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به اه يس وعبارة الدماميني فان الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به أما أولا ولانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كتف فان هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكر اذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعر بها اه (قوله اسم للضبع) أي الانثى ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمي رجل ببنت وأخت الخ) * فائدتان الاولى * قال الدماميني لو سمي مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال بفتح أوله فانها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففيه وجهان المنع كزينب والصرف ككتاب حائض اه الثانية قال في التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فان كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني واطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخولان وقوله وقد يتعين الخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو فيما لم تقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا تجاوز فيه ما سمع زاد في الهمع وقد يتعين اعتبار الحي ككلاب (قوله فاشبهت تاء جبت وسحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت في الاصل اسم للصنم ثم استعمل في كل ما يعبد من دون الله عز وجل والسحت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أي قوله ان بنتا وأختا اذا سمي بهما رجل يصرفان كما في زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه اه سم لانهما حينئذ كهند وفي عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغي أن يقول انهما اذا سمي بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز على القول بان تاءهما ليست للتأنيث أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية (قوله

مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ ذهبا الى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو تخذ أم سكن نحو حرب ولابن خروف في المتحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جيأل اسم للضبع بالنقل منع من الصرف * السادس اذا سمي رجل ببنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لان تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فاشبهت تاء جبت وسحت قال ابن السراج ومن أصحابنا من قال ان تاء بنت وأخت للتأنيث وان كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيبويه انه اذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند * السابع كان الاولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء فان مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها في الوقف وقد عبر بالتاء في باب التأنيث فقال * علامة التأنيث تاء أو ألف * وكأنه انما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت

وكذا فعل فى التسهيل * الثامن مراده بالعارف قوله وشرط منع العار العارى من التاء لفظا والا فما من مؤنث بغير الالف الا وفيه التاء اما ملفوظة أو مقدرة (والعجمى الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع) أى مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع العجمية لكن بشرطين أن يكون عجمى التعريف أى يكون علما فى لغتهم وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف وذلك نحو ابراهيم واسمعيل واسحق فان كان الاسم عجمى الوضع غير عجمى التعريف انصرف كلجام اذا سمى به رجل لانه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فالحق بالامثلة العربية وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما فى لغة العجم وكذا ينصرف العلم فى العجمة اذا لم يزد على الثلاثة بان يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك نحو شتر ولمك قال فى شرح الكافية قولا واحدا فى لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومحتم المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة قال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان منع صرف العجمى الثلاثى جائزا لوجد فى بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة اه قلت الذى جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجانى

وكذا فعل فى التسهيل) أى عبر هنا بالهاء وفى باب التأنيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه (قوله والعجمى الوضع والتعريف) اضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أى العجمى وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير فى العجمى وغيره هذا لا يخلو عن شئ والمراد الزيادة على الثلاث بغير ياء التصغير كما سيأتى وانما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام فى المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذى هو مقو ضعيف وهذا أوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أى الموضوعات (قوله أى يكون علما فى لغتهم) وان نقلته العرب الى علمية أخرى كان سميت باسمعيل شخصا آخر (قوله كلجام) بالجيم وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما فى القاموس وغيره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو (قوله الى العلمية ابتداء) بان لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولم يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ) بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له فى العلمية (قوله لمجيئه على أصل ما تبنى الخ) اضافة أصل الى ما على معنى فى وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب يراعون فى كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالاصل فيها الزيادة لان العجم يراعون فى كلامهم الطول (قوله نحو نوح ولوط) أى من كل علم ثلاثى ساكن الوسط أعجمى مذكر أما المؤنث كماه وجور ففيه منع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث وانما لم يجز فى نوح ولوط الوجهان كما جاز فى هند ودعد مع أن كلا وجد فيه سببان لان التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام *(واعلم)* أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الا ستة محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الاخيرين وكون الاربعة الاول عربية وقيل هود كنوح لان سيبويه قرنه معه فهو أعجمى وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد اسمعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فكان كنوح كذا فى الجامى قال العصام ويرد على الحصر فى الستة شيث وعزير وقال البيضاوى تنوين عزير بناء على أنه عربى وترك تنوينه بناء على أنه أعجمى اه واستشكله ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه فى القرآن كما هو قضية القراءة بهما يوجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربى والآخر على أنه أعجمى مع أنه فى الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط وأجيب بانه يكفى فى تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى وقد قرئ تترى بالتنوين على أن الالف للالحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون فى الواقع لهما والياء على أنه أعجمى ليست للتصغير لان الظاهر أن الكلمة وضعت عليها فى لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولانها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الاعجمى اذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما فى كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت الى تأنيث الثلاثى الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكان يس (قوله ولمك) فسره شيخنا والبعض بما فى القاموس من أنه جلاء يكتحل به وهو غير مناسب لان الكلام فى العلم ولمك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد فى شرح اللباب أن لمك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق فى ذلك الخ (قوله مطلقا) أى ساكن الوسط أو متحركه (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فى متحرك الوسط وقوله لوجد فى بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين

وتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال * أحدها ان العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح * الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان * الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب ﴿تنبيهات * الاول﴾ قوله زيدهو مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وزيدانا * الثاني المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس * الثالث اذا كان الاعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة ثانيها خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم ثالثها عروه من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قبج وجق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو أسكرجة وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز (كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب كاحمد ويعلى) أي مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل الا في نادر أو علم أو أعجمي كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل وما صيغ للامر من غير فاعل والثلاثي نحو انطلق ودحرج فاذا سمي بهما مجردين عن الضمير

وجهين ومحركه متحتم المنع أن يقول لو جد في بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الا أن يقال المراد المبالغة في عدم وجوده في كلامهم رأسا فالمعنى لو جد ولو في بعض الشواذ فتفطن (قوله ويحصل) أي من كلام النحاة لا مما تقدم اذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن وسطه ينصرف) أي وجوبا بالمغاير الثاني (قوله مصدر زاد يزيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد الخ (قوله عروه من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو في الخماسي أو الرباعي وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا علمت ذلك علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربي وينبغي أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله فان كان في الرباعي السين) أي ما ذكر من عجمة الرباعي العاري عن حروف الذلاقة اذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق (قوله نحو قبج وجق) الاول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اه ولم يذكر قبج ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقج وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه في الاسماء وجق ليس في اللغة التركية اسما اللهم الا أن يراد بالاسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة قاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف والراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركة الهمزة (قوله والزاي بعد الدال) أي وكالزاي بعد الدال ولو قال والزاي للدال أي وتبعية الزاي للدال لكان أخصر وقيد في الهمع تبعية الزاي للدال بكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس وقد تبدل زايه سينا (قوله كذاك ذو وزن) أي علم ذو وزن وفي البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا ارجاع الاول الى الثاني لان الاصل في الوصف الافراد (قوله كاحمد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الا في نادر) أي في لفظ نادر عربي غير علم بقرينة عطف العلم والعجمي عليه والعطف يقتضي المغايرة وقوله كصيغة الماضي الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى الخ وقوله وما سلمت الخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أو بهمزة وصل) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق التغيير وجمعها وله تصريح (قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل) أي لان هذه من الغالب كما يعلم مما يأتي اه سم ومثال ما سواها ادحرج ويستخرج (قوله وما سلمت الخ) احترز بالسلامة عن المغير كرد وقيل وسيأتي وقوله من مصوغ بيان لما سلمت الخ وقوله وبناء فعل أي بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصريح (قوله والثلاثي) أي وغير الثلاثي لان ما صيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي سم (قوله نحو انطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثي (قوله مجردين عن الضمير) اذ لو اقترنا به لكانا من المحكي لا من الممنوع الصرف لان العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا

قيل هـذا انطلق ودخرج ورأيت انطلق ودحرج ومررت بانطلق ودحرج وهكذا كل وزن من الاوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالاعجمي من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه الاسماء اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وأبلم فان أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الامر من الثلاثي واما لان أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كافكل وأكلب فان نظائرهما تكثر في الاسماء والافعال لكن الهمزة من أفعل وافعل تدل على معنى في الفعل نحو أذهب وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح باحدهما من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو يرمع وتنضب فانهما كاثمد في كونه على وزن يكثر في الافعال ويقل في الاسماء وكافكل في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم ﴿تنبيهات﴾ ﴿الاول﴾ قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بان يقال أو ما أصله للفعل كما فعل في الكافية أو ما هو به أولى كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب ﴿الثاني﴾ قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج

القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى (قوله قيل هذا انطلق) بقطع الهمزة لما مر (قوله وهكذا) أى كالمذكور من صيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبنية أى الموضوعة (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دئل) أى من خروج وزن نحو دئل بصيغة الماضي المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدويبة أى شبيهة بابن عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال في قوله لخرزة وقوله لطائر فدئل وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا قال سم وفي التوضيح ما يؤيده وينجلب بجيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما في سم وغيره وصدر في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما في القاموس (قوله من بقم واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والاستبرق الديباج الغليظ (قوله اما لكثرته فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب قاتل أكثر في الافعال مع أن ما على وزنه من الاسماء كخاتم بالفتح مصروف الا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثريه الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كاثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالدال المهملة واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل اه تصريح ونقل البعض عن البهوتي فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا (قوله واما لان أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وان اشتمل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهي ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر في الفعل فتفطن (قوله زيادة الخ) احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ماثل حروف المضارعة كما في نرجس ونهشل * وعلم أنه يدخل في كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب اه سم قلت انما جعل ذلك من المختص نظرا الى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا الى جزئها فتأمل اه اسقاطي والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ قلت فاوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كافكل) وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فمن نظائر أفكل من الاسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكلب من الاسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الافعال أنصر وأدخل وأخرج (قوله باحدهما) أى بهمزة أحدهما أى أفعل وأفعل (قوله وقد يجتمع الامران) أى المعلل بهما الاولوية وهما الاكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهما الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فافهم (قوله نحو يرمع) بتحتية فراء فميم فعين مهملة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فانهما كاثمد فانهما كاصبع وأصبع لكان أنسب نعم يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير في الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اتضح بما ذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرته في الفعل أو حكما بان يكون القياس يقتضي كثرته في الفعل لانه أنسب به لان أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على هذا الحمل تمثيله باجدل ويعلى للغالب لانهما من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب (قوله أجود الخ) أى لانه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما الفعل به أولى وان لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل (قوله الثاني قد فهم من قوله الخ) عبارة السندوبي وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم

خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه تمسكا بقوله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * ولا حجة فيه لانه محمول على
ارادة أنا ابن رجل جلا
الامور وجربها فجلا
جملة من فعل وفاعل فهو
محكي لا ممنوع من
الصرف كقوله نبئت
أخوالي بني يزيد * والذي
يدل على ذلك اجماع
العرب على صرف
كعسب اسم رجل مع انه
منقول من كعسب اذا
أسرع وقد ذهب بعضهم
الى أن الفعل قد يحكى
مسمى به وان كان غير
مسند الى ضمير متمسكا
بهذا البيت ونقل عن
الفراء ما يقرب من
مذهب عيسى قال الامثلة
التي تكون للاسماء والافعال
ان غلبت للافعال فلا
تجره في المعرفة نحو رجل
اسمه ضرب فان هذا
اللفظ وان كان اسما
للعسل الابيض هو أشهر
في الفعل وان غلب في
الاسم فاجره في المعرفة
والنكرة نحو رجل مسمى
بحجر لانه يكون فعلا
تقول حجر عليه القاضي
ولكنه أشهر في الاسم
* الثالث يشترط في
الوزن المانع للصرف
شرطان أحدهما أن
يكون لازما * الثاني أن
لا يخرج بالتغيير الى
مثال هو للاسم فخرج
بالاول نحو امرئ فانه لو
سمي به انصرف وان كان
في النصب شبيها بالامر
من علم وفي الجر شبيها بالامر من ضرب وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة
وخرج بالثاني نحو رد وقيل فان أصلهما ارددو قول (قول المحشي أي بالكسرة) فهم أن قوله فلا تجره من الجر وليس كذلك بل هو من الاجراء اهـ

وقوله غير الغالب أي في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل دماميني (قوله فيما نقل من فعل) أي من موازن فعل بفتحتين يعني من الفعل الماضي مطلقا أي لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كما في الشاطبي كل فعل ماض اذا سمي به فانه لا ينصرف وبدليل الرد عليه بدبان العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب اذا أسرع اذ لو كانت مخالفة عيسى في خصوص الماضي الذي على وزن فعل كأكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لان وزن كعسب فعلل وكلامه في موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلا الخ) فجملة جلا في موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر في النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكي) نظر في تفريع هذا على سابقه بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على أنها صفة لمحذوف لان الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما تصرح به عبارة التوضيح وهي وأجيب بانه يحتمل أن يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله * نبئت أخوالي بني يزيد * وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا الامور اهـ فكان الظاهر أن يقول أو هو محكي (قوله بني يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصريح (قوله والذي يدل على ذلك) أي الصرف فيما نقل عن الفعل الماضي خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أي فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير سمي به لا نسلم دلالته على منع الصرف الذي ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أي أنا ابن جلا الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولان نظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التي تكون الخ) أي الكلمات التي تارة تكون أسماء وتارة أفعالا ان غلب استعمالها أفعالا الخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين في المعرفة فراجع (قوله فلا تجره) أي بالكسرة والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمذكور (قوله وأن يكون لازما) أي للكلمة فنحو اثمد لازم له وزن اضرب ونحو اصبع لازم له على احدى لغاته وزن اقطع ونحو ابلم لازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم أن الوزن اذا كان مختصا تجب الموازنة في اللفظ والتقدير وان كان غالبا لكونه مبدوا بزيادة هي بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لان أوّله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اهـ وقوله اذا كان مختصا أي أو غالبا لكثرته في الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني وابدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الاوّل تصرف في عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مخلين (قوله الثاني أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بانه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة في قوله سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لان المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بان خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآن في شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر (قوله نحو امرئ) أي على لغة الاتباع فيه فان سمي به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام في ابنم على اللغتين دماميني بحذف (قوله وفي الرفع شبيها بالامر من خرج) رد بان همزته مكسورة كما

ولكن الادغام والاعلال أخرجاهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلي ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه
لم يخرج بفك الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى ابو عثمان عن أبي الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفك وشمل قولنا الى
مثال هو للاسم قسمين * أحدهما ماخرج الى مثال غير نادر ولا اشكال في صرفه نحو ردوقيل والآخر ماخرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء انحل وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن مادخله الاعلال ولم يخرجه الى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه * الرابع اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب المجهول فذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما الى أنه ممتنع الصرف فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا (ومايصير علما من ذي ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف) أي ألف الالحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بالف التأنيث من وجهين الاول أنها زائدة ليست مبدلة من شئ بخلاف الممدودة فانها مبدلة من ياء والثاني أنها تقع في مثال صالح لالف التأنيث نحو أرطى فانه على مثال سكرى للتأنيث

كانت قبل التسمية وهمزة أخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه في هذه الحالة أقوى من صرفه في الحالين الأولين (قوله ولكن الادغام) أي في ردوالاعلال أي في قيل بالنقل والقلب (قوله ولو سميت الخ) محترز قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالضم) أي ضم الباء الاولى وأما الهمزة فمفتوحة كما في الفارضي قال الدماميني واحترز عن ألبب بفتح الباء الأولى فانه لاخلاف في منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب تصريح (قوله لانه باين الفعل) أي فعله الذي هو لب لا الفعل مطلقا فانه بوزن اكتب واقتل اه زكريا والظاهر أنه لاحاجة الى ذلك لان الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك لان الفعل الذي على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أي فضعف اعتبار الوزن قال في الهمع والاصح وعليه سيبويه منعه ولامبالاة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لايمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك في الافعال معهود كاشدد في التعجب ولم يردد وآل السقاء فلم يباينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر في الاسم وكثير في الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به الا أنه نادر فيه سم (قوله الى بناء انحل) قال شيخنا بالحاء المهملة الساكنة اه ولم أجده (٢) في القاموس (قوله مادخله الاعلال ولم يخرجه الخ) نحو يزيد فانه أعل اذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فمنع من الصرف فان قيل يزيد على وزن يزيد أجيب بانه وان كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل في الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف يزيد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الألف وان كان حذفا عارضا مع أن فيه مايدل على تقديرها وهو توالي أربع متحركات دماميني (قوله ممتنع الصرف) أي لعروض السكون كما لاينصرف جيل المخفف من جيأل وأجيب عن هذا بان الفتحة باقية فهي بمنزلة الهمزة دماميني قال في الهمع ويجري القولان في نحو علما اذا ضم بأو واتباعا فالاصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد ونحوه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا في بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علما والاصح فيه المنع ولامبالاة بهذا الابدال (قوله فلو خفف) أي بالسكون (قوله لالحاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الاصول أو خماسيتها كجعل ارطى وعلقى على مثال جعفر وعزهى وذفرى على مثال درهم وجلبب جلبية وجلبابا على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الالحاق الممدودة كما سيأتي (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الالحاق بالمنع كالف التأنيث لان الملحق بغيره أحط رتبة منه سم (قوله لشبهها بالف التأنيث) أي المقصورة وقوله من وجهين أي لامن كل وجه فانها تفارقها من حيث ان ألف التأنيث لايقبل ماهي فيه التنوين ولاتاء التأنيث وما فيه ألف الالحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه للالحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرئ في السبع (قوله بخلاف الممدودة) أي ألف الالحاق الممدودة فانها لاتؤثر منع الصرف لعدم شبهها بالف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضا همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الألف فتمنع وهمزة الالحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلاتمنع أفاده في التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء) أي فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لانها مبدلة عن ألف ثانية وظاهر هذا الجري على أن ألف الالحاق الممدودة الهمزة بعد الالف وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سيأتي في باب التأنيث (قوله في مثال) أي وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل قال الفارضي ولايجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتأنيث لانهم قالوا أرطاة وعلقاة فلو كانت

(قوله ولم أجده في القاموس) هو بالتاء محرف والذي في القاموس انقحل بالقاف كجردحل اه

وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء وشبه الشئ بالشئ كثيرا ما يلحقه به كابراهيم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام وكحمدون عند أبى على حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة يرى أن حمدون وشبهه من الاعلام المزيد فى آخرها واو بعد ضمة ونون اعلام اعجمية لا يوجد فى استعمال عربى مجبول على العربية بل فى استعمال عجمى حقيقة أو حكما فالحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة *تنبيهان *الاول* كان ينبغى أن يقيد الالف بالمقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما كما فعل فى الكافية فقال

وألف الالحاق مقصورا منع * كعلقى ان ذا علمية وقع

الثانى حكم الف التكثير كحكم ألف الالحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى ذكره بعضهم

(والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا

والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر)

أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء *أحدها فعل فى التوكيد وهو جمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية هذا ما مشى عليه فى شرح الكافية وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده فى شرح الكافية وأبطله وقال فى التسهيل بشبه العلمية أو الوصفية قال أبو حيان وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جمع لا أعرف له فيه سلفا ومعدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدولة

للتأنيث لا يجتمع تأنيثان فى الكلمة اه (قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد فى نسخ والعزهى بعين مهملة فزاى اسم للرجل الذى لا يلهو كما سيأتى فى الشرح فى باب التأنيث وألفه للالحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الالحاق فى فعلى بالضم بل هى ألف تأنيث كخنثى (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الالحاق الممدودة فانها لا تقع فى مثال صالح لالف التأنيث (قوله نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للالحاق بقرطاس وانما لم تكن ألفه للتأنيث قال الفارضى لان علباء لا يوازنه شئ من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتى ان شاء الله تعالى فى علامة التأنيث (قوله وشبه الشئ) بتحريك شبه (قوله لشبهه بهابيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العجمة (قوله للتعريف والعجمة) أى الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة (قوله فى استعمال عربى) أى فى استعمال شخص عربى مجبول على العربية أى فصيح موثوق بعربيته (قوله والعجمة المحضة) يعنى الحقيقية (قوله حكما الف التكثير) أى التى أتى بها لاجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كالف الالحاق فيقال قبعثراة (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها فى ألف الالحاق فقد سها اذ ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به اه تصريح والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول قاموس (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما فى شرح الكافية وتصحيح بعضهم ابقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف فى قوله أو كثعلا لان ثعل مثال قطعا فالمناسب أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الابقاء باجراء كلامه هنا على القول بان فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاحاطة وان كان خلاف ما مشى عليه فى الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وكلام الشارح يشير الى هذا (قوله كثعلا) هو علم جنس للثعلب (قوله اذا به) الباء بمعنى فى متعلقة بيعتبر وقصدا أى مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه ادخال اذا على المضارع وهو جائز وان كان قليلا (قوله بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل فى رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وأجيب بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه فلا مانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك العلم الخ) فان سمى به أعنى بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لذهاب العلمية ولا عوض عنها بخلاف أخر لانه فى الأصل صفة أفاده السيوطى (قوله وقيل بالعلمية) أى لمعنى الاحاطة اه تصريح فهى علم جنس لمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهر لامكان حمل العلم فى كلامه على ما يشمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقى فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله ورده فى شرح الكافية وأبطله) فقال وليس بمعنى جمع بعلم لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى أنه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلمية تصريح (قوله بشبه العلمية) أى نظرا لكونه معرفا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظرا لكون مذكره أفعل ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف فى قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة سم (قوله لان مذكره جمع الخ) كان ينبغى أن يقول ولان مذكره الخ لان هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل

عن فعل لان قياس أفعل فعلاء ان يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حمر فى أحمر وحمراء وهو قول الاخفش والسيرافى واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والصحيح الاول لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء وصفراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء ليس كذلك * الثانى علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر و زفر و زحل ومضر وثعل وهبل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف فعمر معدول عن عامر و زفر معدول عن زافر وكذا باقيها وقيل وبعضها عن أفعل وهو ثعل وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لامرين أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والآخر أن الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا وكذا باقيها وذكر بعضهم لعدله فائدتين احداهما لفظية وهى التخفيف والاخرى معنوية وهى تمحيض العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا انه ليس بمعدول وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو وعند غيره من الاد وهو العظيم فهمزته أصلية فان وجد فى فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فان منعه للتأنيث والعلمية ونحو تتل اسم أعجمى فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثى للعجمة اذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع امكان غيره و يلتحق بهذا فعن
النوع ما جعل علما من المعدول الى فعل فى النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر قال المصنف وهو أحق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعدل عمر مقدر اه وهو مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه * الثالث سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل أن يعرف بال أو بالاضافة فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف أما العدل

ابن هشام السابق فى قوله فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صنيعه يوهم أن صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح أفاده البهوتى (قوله عن فعل) أى بضم الفاء وسكون العين (قوله وقيل انه معدول عن فعالى) أى لان فعلاء الذى ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعالى دمامينى (قوله صفة) حال من أفعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدمامينى (قوله وجمعاء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الأخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل تحت نحو هذل وعصم وبلع وجحى فجملة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله و زفر عن زافر) بمعنى ناصر أو حامل كما فى الفارضى قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لانه نكرة بدليل دخول أل عليه اه (قوله وهو ثعل) قال أبو حيان لان ثعلاء غير مستعمل وأثعل مستعمل قال فى الصحاح الثعل بالتحريك زوائد فى الاسنان واختلاف منابتها يقال رجل أثعل وامرأة ثعلاء اه (قوله عاريا من سائر الموانع) أى غير العلمية لان الكلام فى العلم (قوله لو لم يقدر عدله الخ) وانما قدر العدل دون غيره لامكانه دون غيره دمامينى (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح فى أن المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهى التخفيف) أى بحذف الالف (قوله فان ورد فعل مصروفا الخ) وما لم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الاصل فى الاسماء وغيره يمنع صرفه حملا على الغالب فى فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوى اه تصريح وعبارة الاشباه للسيوطى قال فى البسيط لو سمى بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال * أحدها الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر والثانى الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر والا صرف وهو نحو كلام سيبويه اه (قوله وهو علم) يظهر لى أن هذا القيد لكون الكلام فى الاعلام وأن ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا والا استحق منع الصرف (قوله من الود) أى مشتق من الود وقوله من الاد أى مأخوذ من الادلان الاد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث) أى المعنوى باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بها فى السبع (قوله ونحو تتل) بفوقيتين اه سم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى الخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ علة لقوله لم يجعل معدولا (قوله بهذا النوع) أى الثانى (قوله حكم عمر) فان نكر زال المنع سيوطى (قوله لان عدله محقق) فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقى لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فانعه العلمية وبقاء لفظ العدل دمامينى (قوله سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه أن يقول سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكأنه انما زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه فى قوله أما العدل الخ وان لم يذكر ثم الاضافة فتأمل وقوله اذا أريد به سحر يوم بعينه أى وجعل ظرفا كما سيأتى (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر) قال فى مبحث اذا من المغنى وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم نحو آتيك يوم الجمعة سحر اه واستشكل بان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الاخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الظرفين على الآخر فلا عموم وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر (قوله

فمن اللفظ بال فانه كان الاصل ان تعرف بها او أما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به فى التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومئ اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم المطرزى الى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف قال فى شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة أوجه أحدها أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى لانه خروج عن الاصل بوجه دون وجه لان الممنوع الصرف باق على الاعراب بخلاف ما ادعاه فانه خروج عن الاصل بكل وجه * الثانى انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه فى موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنبت فى قبل و بعد والمنادى المبنى * الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين فى قوله * على حين عاتبت المشيب على الصبا * لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا وكان يكون علامة اعرابه تنوينه فى بعض المواضع وفى عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته اعرابية وان عدم التنوين انما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا اه وذهب السهيلى الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنية أل وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور

﴿تنبيه﴾

فمن اللفظ بال) أى عن لفظ سحر المقرون بال أى العهدية كما فى الدمامينى وذلك لانه اسم جنس أريد به معين كرجل اذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الاضافة أو ال لكنهم عدلوا عن قرنه بال الى جعله علما على هذا الوقت فان قلت كما يجوز ان يكون معدولا عن ذى ال يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بانه معدول عن ذى اللام دون المضاف فالجواب أن التعريف بال أخصر من التعريف الاضافى والضرورة داعية الى اعتبار التعريف ومعها انما يرتكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الاضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالاصل أن يعرف بال أو بالاضافة واعلم أن عدل سحر تحقيقى لا تقديرى لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بال بخلاف التقديرى فانه لا دليل عليه الا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا باصله (قوله بالعلمية) قال الحفيد أى الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الاسحار المعينة أى والاصل عدم تعدد الوضع فالاقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به فى التسهيل) استشكله أبو حيان بان المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثنى وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر هم باختصار (قوله الى أنه مبنى) هذا ثانى أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضى ثالثها أنه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلى والشلوبين الصغير رابعها أنه لا معرب ولا مبنى وهى مفروضة فى سحر المراد به معين المجعول ظرفا فان نكر صرف وان أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بال أو أضيف وجوبا كما صرح به الدمامينى (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصلى والتضمين اشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية مع اشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين أفاده فى التصريح فالتغير على العدل فى اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس (قوله ما ادعاه) أى من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف انما سلم امكان التضمن الذى علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لان ما سلكه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضاحه أن أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبنى لان بناءه على الفتح مع أنه فى موضع نصب فلعل كلامه باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) أى بتا كدليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أى جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز اعراب حين) أى اذا أضيف الى جملة واللازم باطل عند صدر الافاضل لانه مبنى عنده مطلقا ازكريا (قوله فى ضعف الخ) وفى كون كل منهما ظرفا زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبنى وهى مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أى ومجرد اشتراكهما فى عروض البناء لا يقتضى جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفى عدم ذلك) أى التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله اذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من تتمة كلام المصنف فى شرح الكافية فلا يعترض بان الاولى تأخيره عن جملة الاقوال فى سحر المعرفة (قوله الى أنه معرب) أى ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلى والشلوبين انما فى علة حذف التنوين

نظير يحرف في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف و يبنيه على الكسر في النصب والجر ومنهم
من يعربه اعراب مالا ينصرف في الاحوال الثلاث خلافا لمن أنكر ذلك وغير بني تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن
أبي الربيع أن بني تميم يعربونه اعراب مالا ينصرف اذا رفع أو جر بعد أو منذ فقط وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز * اني رأيت عجبا مذ أمسا * قال في شرح التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في أمسا فتح اعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق أن لا يعول عليه اه ويدل للاعراب قوله اعتصم بالرجاء ان عن ياس * وتناس الذي تضمن أمس وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير بالامس فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة اعراب قال في شرح الكافية ولا خلاف في اعراب أمس اذا أضيف أو اقترن بالالف واللام أو نكر أو صغر أو كسر (وابن على الكسر فعالا * علما مؤنثا) أي مطلقا في لغة الحجاز لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث قاله الربعي وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد والاول هو المشهور
تقول هذه حذام ووبار ورأيت حذام ووبار ومررت بحذام ووبار ومنه قوله اذا قالت

كما هو ظاهر من سياقه (قوله نظير يحرف في امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك أيضا رجب وصفر فان كلا منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذي أل (قوله من يعربه في الرفع الخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بان الرفع شان العمد فلم يخرج فيه عن الاصل في الاسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فانهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الاصل بالكلية فاعرفه (قوله و يبنيه على الكسر) أي لما يأتي قريبا (قوله يبنونه على الكسر) أي بالشروط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتي ولا خلاف في اعراب أمس وهي أن لا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحلى بال وانما بني لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص (قوله اذا رفع أو جر بعد أو منذ فقط) أي و يبنونه على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما (قوله لامتناع الفتح في موضع الرفع) قال البعض أي لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع فقالوا مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح في الاحوال كلها أي عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اه وفيه تصريح بان منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الاحوال وحينئذ يتم التعليل أما ان كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا (قوله ولان سيبويه استشهد بالرجز الخ) هذا التعليل غير ناهض اذ لا ضرر في تخريج انسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر (قوله فتح اعراب) أي نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمسا فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي أمسى هو أي المساء (قوله وأبو القاسم) أي الزجاج (قوله و يدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم (قوله اعتصم) أي تمسك وعن ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظر فيه بعضهم بان من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الامس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على أن أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على اضمار الباء فالكسر اعراب لا بناء (قوله أو نكر) أي أريد به يوم من الايام الماضية مبهم كما في التوضيح بقي ما اذا أريد به معين من الايام الماضية غير اليوم الذي يليه يومك كان يراد به اليوم الذي يليه أول الشهر الماضي ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذي يليه يومك و يكون التقييد باليوم الذي يليه يومك لانه الغالب في ارادة المعنى اه سم وربما يشير الى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أو صغر) أي على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة قاله أبو حيان (قوله أو كسر) أي جمع جمع تكسير على آمس كافلس وأموس كفلوس وآماس كأوقات فعلم ما في قول البعض بان قيل أموس من القصور (قوله مطلقا) أي سواء ختم براء أو لا والحاصل ان فيه ثلاث لغات بناءه على الكسر مطلقا واعرابه اعراب مالا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لان نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفا مر من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتأنيثا العلة في نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل أو هو جار على مذهب المبرد ان نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع لشبهه بفعال الواقع موقع الامر كنزال في الوزن والعدل والتعريف فاسقط التأنيث (قوله لتضمنه معنى هاء التأنيث) أي التي في المعدول عنه (قوله لتوالي العلل) أي العلمية والتأنيث والعدل ورد بان أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد و يجاب بانهم نبهوا باعرابه على أن اجتماع الاسباب

يجوز

حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام (وهو نظير جشما) وعمرو زفر (عند تميم) أى ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة وهذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب وهو أقوى على مالا يخفى وهذا فيما ليس آخره راء فاما نحو وبار وظفار وسفار فاكثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز لان لغتهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت وقد جمع الاعشى بين اللغتين فى قوله ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

﴿تنبيهات * الاول﴾ أفهم قوله مؤنثا ان حذام وبابه لو سمى به مذكر لم يبن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله * الثانى فعال يكون معدولا وغير معدول فالمعدول اما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه واما أمر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو * والخيل تعدو فى الصعيد بداد * واما صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما صفة ملازمة للنداء نحو فساق فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث فان سمى ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمى به مؤنث فهو

يجوز للبناء لاموجب سم والخمسة هى العلمية والعجمة وزيادة الالف والنون والتأنيث لانه علم بلدة والتركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسم لمكة وسكاب اسم لفرس (قوله جشما) معدول عن جاشم أى عظيم كما فى سم (قوله وهذا رأى سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على مالا يخفى) أى لان التأنيث محقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يقدر اذا لم يتحقق غيرها وأجاب الدماميني بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم فى عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا (قوله نحو وبار) اسم لارض كانت لعاد وظفار اسم مدينة وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهرى اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر اه (قوله لان لغتهم الامالة) أى لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بان التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الامالة التى هى لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتب الامالة عليه لكونه لا يحتج الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أى حيث كسر الاول بلا تنوين كما فى الفارضى ورفع الثانى بالضمة قال الدنوشرى فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تميمى فليس عنده الا البناء على الكسر وكذا ان كان من أكثر بنى تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربى أن يتكلم بغير لغته مردود اه والتحقيق كما أوضحناه سابقا أن العربى قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا اشكال نعم قال فى شرح الشذور وقيل ان وبار الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا بار وا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب بار وا بالواو والالف كما يكتب سار وا اه فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال والتأنيث بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أى لان حذام انما كان مؤنثا لانك أردت به فى حالة كونه اسما لانثى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل بجعله اسما لمذكر وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون فى حالة كونه اسما لمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع اطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل (قوله واما أمر) ان حمل على الامر الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل أمر وان حمل على الامر اللغوى وهو الطلب كان التقدير دال أمر قال فى التسهيل وفتح فعال أمرا لغة أسدية قال الدماميني فيقولون نزال بفتح الآخر ايثارا للتخفيف (قوله نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله فى الصعيد) قال فى القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبى صلى الله عليه وسلم اه وقوله بداد معدول عن متبددة (قوله جارية مجرى الاعلام) أى فى استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا فى الامر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما فى الهمع فتأنيث الفعل باعتبار أنه كلمة أو لفظة (قوله فهو كعناق) أى فى الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أى فى الاعراب والصرف (قوله وان سمى به مؤنث الخ) أتى به تتميما للتقسيم والا فهو مما دخل تحت قول المصنف * وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو

كحذام ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول تكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجبانا نحو سحاب فلو سمي بشئ من هذه مذكرا انصرف قولا واحدا الا ماكان مؤنثا كعناق (واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أثرا) وذلك الانواع السبعة المتأخرة وهي ما امتنع للعلمية والتركيب أو الالف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الالف أو العجمة أو وزن الفعل أو ألف الالحاق أو العدل تقول رب معديكرب وعمران وفاطمة وزينب وابراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم لذهاب أحد السببين وهو العلمية وأما الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع لالف التانيث أو للوصف والزيادتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فانها لا تصرف نكرة فلو سمي بشئ منها لم ينصرف أيضا أما ما فيه ألف التأنيث فلانها كافية في منع الصرف ووهم من قال في حوّاء امتنع للتأنيث والعلمية وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلان العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفعال ومفعل نحو أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها اذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل قال في شرح الكافية وكل معدول سمي به فعدله باق الا سحر وأمس في لغة بني تميم فان عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فان عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا اليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله مالم ينقل والى هذا أشرت بقولي وعدل غير سحر وأمس في * تسمية تعرض غير منتفي وذهب الاخفش وأبو علي وابن برهان الى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شئ من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا أما ذو ألف التأنيث فللالف وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل الى فعال أو مفعل فلانها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب الأول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح الكافية وأكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته ويذكر موافقته أولى لانها آخر قوليه والثالث ان سمي بأحمر رجل أحمر الفارضي

كحذام) فبنيه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضا نحو حضار ويسار اه دماميني (قوله ولا يجوز البناء) قال الدماميني أي فيما سمي به مذكر اه أي لا فيما سمي به مؤنث حتى يعترض بان في كلامه تناقضا لان قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينافي قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ لسلم من الايهام (قوله من كل الخ) حال من ما بيان لها (قوله من كل ما التعريف فيه أثرا) أي مما يمكن تنكيره فلا يرد ان فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب اضافته ولو نية الى ضمير المؤكد (قوله ووهم من قال الخ) أي لان ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول الخ) حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الاول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بان أل لا تجامع العلمية (قوله في لغة بني تميم) راجع لامس فقط أي وأما في لغة الحجاز بين فبني على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق (قوله عددا كان) أي غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قاله تبريا من التكرار الذي فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه يغني عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أو مع العدل الى فعال أو مفعل) لا يشمل أخر مع ان حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال أو مفعل لشمله (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أحمر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفية بالحمرة وبعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في ابهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقيا لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الاصل لكن كل صحيح (قوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أحمر) أي عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لو قال وخالف المبرد والاخفش في أحد قوليه في باب أحمر فصرفاه ثم قال والفراء وابن الانباري فقالا ان سمي بأحمر رجل أحمر الخ ثم قال والفارسي في بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب الأول فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه (قوله الأول منع الصرف) أي لشبه الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني الصرف) أي لان الوصفية زالت بالعلمية فلا تعود بعد التنكير (قوله والاخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازني سأل الاخفش لم صرفت أربع في نحو مررت بنسوة أربع فقال لانه في الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحمر اذا نكرته يعني في كونه وصفا في الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل موافقته سيبويه آخرا من أجل ذلك كذا في

لم ينصرف بعد التنكير وان سمي به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانباري والرابع أنه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما المعدول الى فعال أو مفعل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع اذا نكر بعد التسمية
﴿تنبيه﴾ اذا سمي بأفعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجماع كما قال في شرح الكافية قال لانه لا يعود الى مثل الحال التي كان عليها اذا كان صفة فان وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظا أو تقديرا اه فان سمي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا وكلام الكافية وشرحها يقتضي اجراء الخلاف في نحو أحمر فيه (وما يكون منه منقوصا ففي * اعرابه نهج جوار يقتفي) يعني ان ما كان منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء كان من الانواع السبعة التي احدى علتيها العلمية أو من الانواع الخمسة التي قبلها فانه يجري مجرى جوار وغواش وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله في غير التعريف أعيم تصغير أعمى فانه غير منصرف للوصف والوزن ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا أعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمي والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار وهذا لاخلاف فيه ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي الى ان نحو قاض اسم امرأة ويعيل ويرم يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة فيقولون هذا يعيلي ويرمي وقاضي ورأيت يعيلي ويرمي وقاضي ومررت بيعيلي ويرمي وقاضي واحتجوا بقوله

(قوله لم ينصرف بعد التنكير) أى لمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو الحمرة في المدلول فكان الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظرا الى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا الى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية) أى بعد زوالها بالتنكير (قوله مجردا من من) أى لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كان سمي شخص بأكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أى لان أفعل من اذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمي به صار دالا على الذات فقط واذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها لان شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وان كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره * وأنا أقول فيه نظر من وجوه الاول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من اذا كان وصفا ذاتا معينة الخ غير مسلم لتصريحهم بان مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين اذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بان المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما الثاني ان ما ادعاه من كون معناه اذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا وممن صرح بهذا أو بكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بان معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في الابهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار في افعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففي محل المنع لان ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من الصرف وأما ما في الشرح من تعليل عدم العود بان الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل الا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون منه منقوصا الخ) أى والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتفي نهج جوار في اعرابه فلو سميت بيرمي ويقضي أعللته اعلال جوار ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت بالواو للياء أجريته مجرى جوار وتقول في النصب رأيت يرمي ويغزي قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الاسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بيرم من لم يرم رددت اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض ورأيت يرمي واذا سميت بيغز من لم يغز قلت هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزي الا أن هذا ترد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم سم يستعمل استعمال جوار سم (قوله من الاسماء التي لا تنصرف) يشير الى أن الهاء في منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر عنه بان الباعث له على ذلك ان أقرب مذكور الى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أثر وبان العلم المنقوص محل الخلاف فيعتنى به (قوله وهذا لاخلاف فيه) أى لاخلاف في حذف الياء ولحوق التنوين رفعا وجرا في نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما ففي حذف يائه ولحوق التنوين له رفعا وجرا الخلاف نبه عليه بقوله الآتي وذهب يونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أى من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء (قوله يجري مجرى الصحيح الخ)

قد عجبت مني ومن يعليا * لما رأتني خلقا مقلوليا وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله ولكن عبد الله مولى مواليا (ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع) بلا خلاف مثال الضرورة قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي وقوله وأتاه أحيمر كأخي

السهم بعضب فقال كوني عقيرا وقوله * تبصر خليلي هل ترى من ظعائن * وهو كثير نعم اختلف في نوعين * أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقوله اني مقسم ما ملكت فجاعل * جزأ لآخرتي ودنيا تنفع أنشده ابن الاعرابي بتنوين دنيا * وثانيهما أفعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب البصريين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كأحمر لا من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسلا وأغلالا وسعيرا قوارير اقوارير اوقراءة الاعمش ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا (تنبيه) أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام (والمصروف قد لا ينصرف) أي للضرورة أجاز ذلك الكوفيون والاخفش والفارسي وأباه سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع وقوله وقائلة ما بال دوسر بعدنا * صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند وقوله طلب الازارق بالكتائب اذ هوت * بشبيب غائلة النفوس غدور وأبيات أخر (تنبيه) فصل بعض المتأخرين بين ما فيه

حاصله مذهبهم أن المعرف تثبت ياؤه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة الفتحة (قوله خلقا) بفتح المعجمة واللام أي عتيقا جدا وأراد به التضعيف رث الهيئة وقوله مقلوليا بضم الميم لانه اسم فاعل اقلولى أي تجافى وانكمش كما في القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلولى هنا دميم الخلقة (قوله مولى مواليا) باضافة مولى الى مواليا جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم اليها غير منصرف نحو سلاسلا وأغلالا وتناسب لرؤس الآي كقوارير الاول فانه رأس آية فنون ليناسب بقية رؤس الآي في التنوين أو بدله وهو الالف في الوقف وأما قوارير الثاني فنون ليشاكل قوارير الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما في التصريح وغيره وأما ما في كلام البعض من العكس فخطأ (قوله صرف) أي وجوبا في الضرورة وجوازا في التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أي الهودج وقوله انك مرجلي أي مصيري راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري تصريح (قوله وأتاها) أي ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذي عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كأخي السهم أي كمثل السهم والعضب والسيف وعقيرا فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث اه عيني وقال الدماميني كأخي السهم من اضافة الملغى الى المعتبر (قوله احدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتي أن تكون ألف الالحاق المقصورة كألف التأنيث المقصورة (قوله اذ يزيد بقدر ما ينقص) لأنه اذا نون سقطت الالف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الالف المحذوفة وكل ساكن وأجيب بانه قد يكون فيه فائدة بان تلتقي الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى هذا أنه اذا لم يحتج الى تنوينه لم ينون اه مرادي وهو مبني على أن الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر اه سم أي مما يقع مثله في النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال الصفوي وضعف الرد بمنع الدليل لان تنوين المؤنث بالالف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله ودنيا) معطوف على جزأ والمعنى فجاعل منه جزأ لآخرتي وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أي لقيامها مقام المضاف اليه فالمانع قوي لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أي بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة أي لا اختيارا ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس * وما الاصباح منك بامثل * فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه في قوله منك قاله الدماميني (قوله انما هو الوزن والوصف) أي فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهما قوة من (قوله صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد) كسلاسل وسيبويه جمعهم له جمع السلامة نحو صواحبات فاشبه الآحاد اه دماميني (قوله في الكلام) أي النثر (قوله وأباه) أي منعه سائر البصريين لكونه خروجا عن الاصل بخلاف صرف ما لا ينصرف فانه رجوع الى الاصل فاحتمل في الضرورة وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة الخروج عن الاصل (قوله طلب الازارق) أصله الازارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزرقي بتقديم الزاي على الراء قوم من الخوارج نسبوا الى نافع بن الازرق وهو مفعول طالب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحجاج وزوج ابنته والكتائب جمع كتيبة بفوقية بعد الكاف وهي الجيش واذ ظرف زمان وهوت من هوى به الامر اذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أي شرها وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة والشاهد في شبيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحتية فموحدة وهو شبيب بن زيد رأس الازارقة كذا في العيني وشيخ الاسلام فقول البعض في هوت أي سقطت فيه شيء (قوله بين ما فيه علمية) اقتصاره على العلمية يقتضي أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها ولعله لمزية العلمية على غيرها الا ان لها من القوة

علمية فاجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده أن ذلك لم يسمع الا في العلم وأجازه قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا *(خاتمة)* قال في شرح الكافية ما لا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة أقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا فالاول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير * والثاني نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألفي سرحان وعلق وصيغة منتهى التكسير والثالث نحو تحلئ وتوسط وترتب وتهبط اعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحيلئ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلو جيء في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل الرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الا منع الصرف والله أعلم

(اعراب الفعل)

(ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد) يعني انه يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي واختار المصنف الاول قال في شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف الثاني فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرد اهـ ورد الاول بان التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي وأجاب الشارح بانا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي

ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بما ذكر لا بوجود احدى العلتين لانه يقتضي أن غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل (قوله فاجاز منعه) أي في الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا الثاني المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز في العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هي مبنية على قاعدة وهي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف والا فهو منصرف دماميني (قوله وسرحان) بخلاف سكران لانك تقول في تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما اهـ دماميني وهو بكسر السين كما في القاموس وفسره بمعان منها الذئب والاسد والمراد المجعول علما (قوله وعلقى) هو في الاصل اسم نبت (قوله وجنادل) هو في الاصل جمع جندل والجندل قال في القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال اهـ (قوله بزوال مثال العدل) اذ العدل في عمر تقديري فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من أفواههم عمير الا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذا حكمنا في أديانه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر دماميني (قوله نحو تحلئ) ضبطه في التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح في شرحه على التوضيح هو شعر وجه الاديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر والترتب كقنفذ وجندب الشيء المقيم الثابت اهـ والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثلين في توسط وتهبط بان يقال تويسيط وتهيبيط أما تحلئ وترتب فلم يحذف منهما شيء فكلامه بالنظر للبعض (قوله الا منع الصرف) أي لوجود التاء لفظا

(اعراب الفعل)

(قوله حينئذ) أي حين اذ جرد من ناصب وجازم (قوله والرافع له التجرد) لان الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية اهـ دماميني لان الدوران من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة) لانها انما اقتضت مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشيء لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائي) قال وانما لم تعمل مع عاملي النصب والجزم لقوتهما عنها (قوله فانه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحلول في الجملة اهـ حفيد وأيضا فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره اذ أثر العامل لا يغير الا بعامل آخر اهـ تصريح (قوله بنحو هلا تفعل) لان أداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت أفعل) لان أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا الا شذوذا كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا العله لانه لم يسمع الاسم بعد مالك وان كانت الجملة في تأويله لانها حال أي أي شيء ثبت لك حالة كونك غير فاعل (قوله ورأيت الذي تفعل) لان الصلة لا تكون اسما مفردا (قوله فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم) أي الذي هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بان رافعه التجرد بان مجرد ابطال ان الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضي صحة أن الرافع التجرد وانما يقتضيها ابطال الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح بانا لا نسلم الخ) هذا

لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والجيء به على صفة ماليس بعدمي ﴿تنبيه﴾
انما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم تباشره نون توكيد ولا نون اناث اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب (وبلن انصبه وكي) أي الادوات التي
تنصب المضارع أربع وهي لن وكي وأن واذن وسيأتي الكلام على الاخيرتين فاما لن فحرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه
للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم نحو لن أضرب ولن أقوم فتنفي ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأبيد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشري الاول في أنموذجه والثاني في كشافه وليس أصلها لا فابدلت الالف نونا خلافا للفراء ولا لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي ﴿تنبيهات * الاول﴾ الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وبه استدل سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير * الثاني تاتي لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت * لكم خالدا خلود الجبال وأما فلن أكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب أو الغائب ويرده قوله ثم لازلت لكم * الثالث زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الحلقة والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة * وأما كي فعلى ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم * الثاني أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية كما في قوله * اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى

جواب بمنع أن التجرد عدمي وتسليم أن العدمي لا يكون علة للوجودي ولك أن تقول سلمنا أنه عدمي لكن لانسلم أن العدمي لا يكون علة للوجودي على الاطلاق بل ذلك في الاعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودي (قوله لانه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبني للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذي هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب) قال يس لا حاجة الى ذلك لان رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذي فاعله نون الاناث اه وهو تابع في ذلك لشيخه سم قال شيخنا وفيه نظر اذ المضارع مع احدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم صرح بذلك القليوبي وغيره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل باظن والشرط كذلك في السيوطي (قوله أي الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكي مع ملاحظة قوله كذا بان وقوله ونصبوا باذن المستقبلا فافهم (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أي معه وخصه بالذكر لمشاركته لن في تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزمخشري الخ) وافقه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأبيد بانه لا دليل عليه وبانها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في فلن أكلم اليوم انسيا والتكرار بذكر أبدا في ولن يتمنوه أبدا وأما التأبيد في لن يخلقوا ذبابا فلامر خارجي لا من مقتضيات لن ويجاب عن التناقض بان القائل بالتأبيد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلوه عن مقيداته وعن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف الحرف لان التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا في الشمني وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمني لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للفراء) لان المعهود ابدال النون ألفا كنسفعا لا العكس (قوله خلافا للخليل والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما (قوله الجمهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز عرقا لن يتصبب زيد قال الدماميني انما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيد اه ملخصا (قوله وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل بانه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب دماميني (قوله ومنع ذلك الاخفش) لان النفي له صدر الكلام ورد بان ذلك خاص بما بخلاف لن بدليل قول الشاعر
* مه عاذلي فهائما لن أبرحا * (قوله لن تزالوا كذلكم) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشيء في فمه فمضارعه يحلو شمني والكاف في قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله لن يخب الآن الخ) البيت من المنسرح الا أنه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما في البيت (قوله اسما مختصرا من كيف) فتكون بمعنى كيف ويليها الاسم والماضي والمضارع مرفوعا ونظيرها في الاختصار سو أفعل أي سوف أفعل وحكى الكوفيون سف أقوم كذا في الفارضي (قوله كي تجنحون الخ) أي كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح وثئرت بالمثلثة في أوله مبني للمفعول من ثأرت القتيل وبالقتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب تمد كما في البيت

وتقصر

كيما يضر وينفع * وقيل ما كافة وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت النصب بان ولا يجوز اظهار أن بعدها وأما قوله
* كيما أن تغر وتخدعا * فضرورة * الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس
بعدها أن كما في نحو لكيلا تأسوا ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقع بعدها أن كقوله * أردت
لكيما أن تطير بقربتي * احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بان وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ويترجح هذا الثاني بامور * الاول ان أن أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل * الثاني ما كان أصلا في بابه لا يكون مؤكدا لغيره * الثالث أن أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون هي العاملة ويجوز الامران في نحو جئت كي تفعل كيلا يكون دولة فان جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها
(تنبيهات * الاول) ماسبق من أن كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى أنها ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيما على تقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم
يثبت ومما يردونه قوله * فاوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها * وقوله كي لتقضيني رقية ما * وعدتني غير مختلس لان لام الجر لا تفصل بين الفعل
وناصبه وذهب قوم الى أنها حرف جر دائما ونقل عن الاخفش * الثاني أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كي أتعلم
ومنعه الجمهور * الثالث اذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائي نحو جئت كي فيك أرغب والكسائي يجيزه

وتقصر وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قتلا كم شمنى (قوله كيما يضر وينفع) أي للضر والنفع (قوله وقيل ما كافة) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) أي وجوبا كما سيشير اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل في التسهيل اظهار أن بعد كي قليلا ونقل في الهمع عن الكوفيين جواز اظهارها اختيارا (قوله كيما أن تغر وتخدعا) العطف تفسيري كما قاله الشمني ويظهر لي أن ما زائدة بين الجار ومجرور ونحو فبما رحمة من الله لنت لهم وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما الخ (قوله معنى وعملا) أما الثاني فظاهر وأما الاول فلان كلا حرف مصدري استقبالي (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت قبل اللام سيوطي (قوله لدخول حرف الجر عليها) أي ولا يجمع بين حرفي جر في الفصيح ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كي لاقرأ الآن يقال الضرورة داعية الى التوكيد هنالك أي فيما اذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط الى كون خصوص كي تأكيد اللام لاندفاعها بكون أن تأكيد الكي ويمكن دفعه بان المراد الضرورة التخلص منها على وجه وجيه وسيأتي أن جعل كي تأكيد اللام أولى من جعل أن تأكيد الكي من ثلاثة أوجه فتأمل (قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي) تمامه * وتتركها شنا ببيداء بلقع * تطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض التي يبيد أي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شئ فيها شمنى (قوله لا يكون مؤكدا لغيره) أي لا يليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكدا لغيره لان مقتضى ما قدمه جوازه مرجوحية (قوله تنبيهات) أي تتعلق بكي وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن * والحاصل أنه أفرد كلا بتنبيهات ذكرها في مبحثه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد (قوله على تقدير كي تفعل ماذا) أي لكي تفعل أي شئ والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله واخراج ما الخ لما يأتي قريبا ولا قوله في غير الجر لان ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا في الجر ولا في غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا لمجرد بيان أن ما في كيما استفهامية لا لان الاصل ماذا (قوله واخراج ما الخ) ذهب بعضهم الى أنها لا يلزم صدر يتها وفي الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير شمنى (قوله كي لتقضيني) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لان البيت من المديد كما قاله العيني قال ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجر لا تفصل الخ) أي فليس النصب بكي بل بان المضمرة بعد اللام المؤكدة لكي الجارة فبطل القول بانها مصدرية ناصبة للفعل دائما (قوله حرف جر دائما) أي والنصب بعدها بان مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تاكيد اللام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ تصريح (قوله ومنعه الجمهور) لان كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمرة بعدها وهي موصولة سم (قوله اذا فصل بين كي الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها

بالرفع لابالنصب قيل والصحيح أن الفصل بينهما وبين الفعل لايجوز فى الاختيار * الرابع زعم الفارسى أن أصل كما

قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر كيما فحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف الى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله * لاتشتم الناس كما لاتشتم * انلامس اذا قيل جئت لتكرمنى فالنصب بان مضمرة وجوز أبو سعيد كون المضمر كى والاول أولى لان أن أمكن فى عمل النصب من غيرها فهى أقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة و (كذا بان) أى من نواصب المضارع أن المصدرية نحو وان تصوموا والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى (لا بعد علم) أى ونحوه من أفعال اليقين فانها لاتنصبه لانها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو علم أن سيكون أفلا يرون أن لايرجع أى أنه سيكون وأنه لايرجع وأما قراءة بعضهم أن لايرجع بالنصب وقوله نرضى عن الله ان الناس قد علموا * أن لايدانينا من خلقه بشر فماشذ نعم اذا أوّل العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ماعلمت الاأن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم وقيل يجوز بلاتأويل ذهب اليه الفراء وابن الانبارى والجمهور على المنع

فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بماذكر مع العمل فينصب الفعل فتلخص فى الفصل ثلاثة اقوال اه سيوطى وبه يعلم مافى كلام الشارح من الاجمال والابهام (قوله بالرفع لابالنصب) أى مع الرفع لامع النصب (قوله وطرفك الخ) الطرف العين ولايجمع لانه فى الاصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لايرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولايجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لان فعل الجزاء لايعمل فى متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شمنى وقوله فاحبسنه أى عن النظر الينا وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أى يظنوا من حسب كما فى نسخة قديمة بيدى من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بتاء الخطاب اه والمعنى اذا جئتنا فلاتجعل نظرك الينابل الى غيرنا ليظنوا أن هواك للشئ الذى تنظر اليه لالمحبو بتك فيستتر أمرك (قوله ونصب بها) فتكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المغنى وقال ابن مالك هى كاف التعليل وما الكافة اه وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وهو ممتنع وأجيب بان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبته الى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بان مضمرة بعدها ولايخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواية لكى يحسبوا مؤيدة لقول الفارسى وأنه يمكن أن يقال ان مافى البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختها كما قيل فى كما تكونوا يولى عليكم كذا فى الشمنى وأنا أقول لايخفى أن ادعاء التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وان أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسى أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية كما فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما فى قوله * أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * فاحفظه (قوله وذلك قليل) أى النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح فى بقائها على افادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها فى مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فتدبر (قوله وجوز أبو سعيد) أى السيرافى ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كى أن تارة وكى تارة همع (قوله كذا بان) هى أم الباب لانها تعمل ظاهرة ومقدرة وانما أخرها عن لن وكى لطول الكلام عليها عنهما قال فى الهمع ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا (قوله أى ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى حمله على ان المعنى لابعد مفيد علم كرأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا فى العلم وحينئذ لايحتاج الى ذلك ومثل هذا يقال فى قوله والتى من بعد ظن (قوله نرضى عن الله) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف بيانى مسوق للتعليل وقوله أن لايدانينا أى يقارب بنا فى المفاخر (قوله اذا أوّل العلم بغيره) من ذلك ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سيبويه) الخ ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤوّلا كما فى الهمع (قوله خرج مخرج الاشارة) أى وقع موقع الكلام الدال على الاشارة فمعنى ماعلمت الخ ما أشير عليك الابان تقوم وقوله فجرى الخ أى فعومل معاملة قولك أشير الخ فى نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدمامينى هو الصواب لان الناصبة تدخل على ماليس بمستقر ولا ثابت لانها تخلص المضارع للاستقبال فلاتقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضى تأكيد الشئ وثبوته واستقراره اه وفيه عندى نظر لانه ان أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لايفيده فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلوأن أفعال اليقين وان أريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لايلزم من ذلك عدم تيقن حصوله فى المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلوأن أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه وقال الفارضى انما وجب كونها المخففة لان العلم لايناسبه الا التوكيد وأن المثقلة كالمخففة فى التوكيد وأما أن المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ماذكرناه من أن المراد بالمنع فى قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لامطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع

(والتى من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد) حينئذ (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتنة قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع تكون والباقون بنصبه نعم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولهذا اتفقوا عليه فى قوله تعالى أحسب الناس ان يتركوا ﴿تنبيهات * الاول﴾ أجرى سيبويه والاخفش ان بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله * أخاف اذا مامت أن لا أذوقها * ومنع ذلك الفراء * الثانى أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله ربيته حتى اذا تمعددا * كان جزائى بالعصا أن أجلدا قال فى التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو امكان تقدير عامل مضمر * الثالث أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو أريد أن عندك أقعد وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبى يزيد * الرابع أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة وأنشدوا اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب * وقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها * فتتركها ثقلا على كما هيا وفى هذا نظر لان عطف المنصوب

والذى ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدمامينى الذى قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الاقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول الفراء وابن الانبارى بالجواز مطلقا وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والتى من بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس فى الواقعة بعد الشك الا النصب سيوطى (قوله واعتقد حينئذ) أى حين اذ رفعت بها (قوله هو الارجح الخ) أى لان الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة أما عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل فى قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه فى قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيذكره الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أى بلا فقط لانها التى يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا أنه لا يترجح فقط فقول شيخنا عند عدم الفصل أى بلا أو لن أو ما أشبههما من الحروف التى تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أى الذى لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من بابه سم (قوله لتيقن المخوف) أى عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن المخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذى يفهم من قوله لتيقن المخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل (قوله ان لا أذوقها) أى برفع أذوق كبقية القوافى والضمير للخمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) أى فأوجب النصب فى تلك الصورة ونقله فى الهمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب البصريين المنع لان معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها همع (قوله تمعددا) أى قويت معدته كناية عن كبره (قوله أو امكان تقدير عامل مضمر) أى كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد فالجار والمجرور متعلق باجلد المحذوف لا المذكور دمامينى (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون فى الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان تزرنى أزورك بالنصب همع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لما رأيت الخ) يلغز به فيقال أين جواب لما وبم انتصب أدع والجواب أن الاصل لن ما فادغمت النون فى الميم للتقارب وحقهما أن يكتبا منفصلين لكن وصلا خطا فى بعض النسخ للالغاز وما ظرفية مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين ان والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لمنافاته قوله لن أدع القتال بل منصوب بان مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره فى الالغاز قوله

عافت الماء فى الشتاء فقلنا * برديه تصادفيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه أن الاصل بل رديه بوزن عديه من الورود أى اشربيه تجديه سخينا (قوله اللحيانى) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة ولحيان أبو قبيلة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة شمنى مع زيادة قولى أبو بطن من ضبة واللحيانى من البصريين كما فى الهمع (قوله اذا ما غدونا) أى بكرنا ونحطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب أى جمع الحطب وهو جواب الامر (قوله أن تعلم بها) الضمير المستتر فى تعلم يرجع الى بثينة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز فى بها يرجع الى الحاجة المذكورة

فى البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الاثقال وهى الاشياء الثقيلة (قوله وهو فتتركها) حصر المنصوب فى فتتركها لانه المنصوب نصبا بخلاف فتردها اذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة (قوله تاتى أن مفسرة الخ) وضمير المتكلم فى قول بعض العرب أن فعلت وضمير المخاطب فى نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كما فى قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فان قومى لم تأ كلهم الضبع

ورجحه فى المغنى بامور منها مجىء الفاء بعدها كثيرا كما فى البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم فى باب كان وأخواتها وقيل ونافية كان المكسورة كما فى قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزمخشرى وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أى حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل ان الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما وأجيب باحتمال أن الزمخشرى لا يرى ذلك فى الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيهما (قوله مفسرة) أى لمتعلق فعل قبلها قال الرضى وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا نحو كتبت اليه أن قم أى كتبت اليه شيأ هو قم أو ظاهرا نحو اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه دمامينى (قوله المسبوقة بجملة الخ) بقى قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرج من التعريف وآخر دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة من الثقيلة كما فى الفارضى وغيره وانما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فان أن الحمد لله خبر آخر دعواهم قاله الرضى وقلت له ان افعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده فى كلامهم لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشرى فى أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تاويل قلت بامرت واستحسنه فى المغنى قال وعلى هذا فيقال فى شرطهم أن لا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته غير مؤول بغيره اه وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهبا لعدم تاخر الجملة فلا يؤتى بان بل تحذف أو يؤتى بدلها باى وكتبت اليه بان افعل أو كتبت اليه ان افعل اذا قدر معها الباء لاقترانها بالجار فهى مصدرية فى الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما فى المغنى وفيه عندى نظر لانه انما يظهر فى المفسرة التى ليست فى معنى المفرد كما فى زيد اضربته لا فى المفسرة بعد أن للمفعول لان الظاهر أن هذه فى محل نصب تبعا لما فسرته لانها فى معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفى كلام الكافيجى ما نصه الظاهر أن الايحاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه وهو يؤيد ما قلنا ان أراد المفعولية فى المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية فى اللفظ مع كون أن زائدة فشئ آخر فتدبر (قوله وانطلق الملأ الخ) ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشى فى أن امشوا المشى المتعارف بل الاستمرار على الشئ (فائدة) اذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فان مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه مغنى أقول يصح على الجزم بلا ناهية أن تكون ان مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهى (قوله التالية لما) اى التوقيتية كما فى المغنى احترازا عن النافية وهى الجازمة والموجبة وهى التى بمعنى الا فما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع فارضى (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعى كغيره فى كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على

وهو فتتركها عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم * الخامس تاتى أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فاوحينا اليه أن اصنع الفلك وانطلق الملأ منهم أن امشوا والزائدة هى التالية لما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله

كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

فى رواية الجر وبين القسم ولو كقوله

فاقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم

وأجاز الاخفش اعمال الزائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى

ان الجواب للامتناعى تقدم على القسم أو تاخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم وسيأتى هذا الخلاف فى بحث عوامل الجزم (قوله ومالنا أن لانقاتل) ان قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت الاخفش لايخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزاد فى غير ذلك اه تصريح ووجه زيادتها فى الآية أن مالنا ونحوه كمالك لايقع بعده عند الاخفش الا الفعل الصريح على أن الجملة حالية نحو مالى لا أرى الهدهد أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لاتصدر بدليل استقبال لان دليل الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا فى الدمامينى (قوله لتأوله بما منعنا) أى فان لانقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنين (قوله اعمال الجار والمجرور) وهو لنا فى المفعول وهو أن لانقاتل اه سم قال الدمامينى قد يقال انما يرد ذلك لو كان أن لانقاتل عنده هذا القائل مفعولا مصرحا وليس فى كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فانه يقال منعته عن كذا كما فى الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لاتكون لازائدة) أى كما زعم على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعنا أن نقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المغنى لا قول الاخفش كما زعم البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها فى الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية (قوله فى أن لانقاتل) فتكون أن مصدرية منسبكة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما تعلق به لنا (قوله والفرق بينها الخ) هذا رد لقياس الاخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد (قوله حملا) أى بالحمل على ما بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم اه مغنى قال الدمامينى ولا حاجة الى جعل ماهنا ناصبة فان فى ذلك اثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اه (قوله حيث استحقت) أى أن عملا أى واجبا كما يفيده كلام الشارح والظرف متعلق باهمل (قوله وذلك) اى استحقاق أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أى بالرفع والقول بان أصله يتمون فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف تصريح (قوله أن تقرآن الخ) اما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله

يا صاحبىّ فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

أن تحملا حاجة لى خف محملها * وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما واما فى محل رفع خبر مبتدا محذوف عائد الى حاجة أى هى أن تقرآن والشاهد فى أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها واعترض بانه لامانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر اه يس مع زيادة وقد يجاب بان مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كاف فى الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجهه أنهم يتوسعون فى الامهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لاينافى كونها أما اذ لايلزم فى الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم اعمال اذن عند استيفاء شروطه والقليل منهم يلتزم اهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير فى نصبوا لاكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض تبعا لشيخنا ونصبوا أى جوازا كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو فى والفعل بعد حالية وموصلا حال من الضمير المستكن فى الخبر أعنى بعد وقوله أو قبله اليمين اما معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدا أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم واما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين فى العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى سائر النواصب وانما لم تعمل النواصب فى فعل الحال لان له تحققا فى الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال دمامينى (قوله فيجب الرفع فى اذن تصدق الخ) أى لانه حال ومن شان الناصب أن يخلص المضارع

ومالنا أن لانقاتل وبالقياس على حرف الجر الزائد ولا حجة فى ذلك لانها فى الآية مصدرية فقيل دخلت بعد مالنا لتأوله بما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور فى المفعول ولان الاصل أن لاتكون لازائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل ومالنا فى أن لانقاتل والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلافها فانها قد وليها الاسم فى البيت الاول والحرف فى الثانى (وبعضهم) أى بعض العرب (أهمل أن حملا على * ما أختها) أى المصدرية (حيث استحقت عملا) أى واجبا وذلك اذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة وقوله أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لاتشعرا أحدا هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أن اهمالها مقيس (ونصبوا باذن المستقبلا * ان صدرت والفعل بعد موصلا * أو قبله اليمين) أى شروط النصب باذن ثلاثة * الاول أن يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع فى اذا تصدق جوابا لمن قال أنا أحبك

*الثاني أن تكون مصدرة فان تأخرت نحو أكرمك اذا أهملت وكذا ان وقعت حشوا كقوله اثن عادلى عبد العزيز بمثلها *

وأمكنني منها اذا لا أقيلها

فأما قوله لا تتركني فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا فضرورة أو الخبر محذوف أى انى لا أستطيع ذلك ثم استأنف اذن أهلك فان كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى * الثالث ان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع فى نحو اذن أنا أكرمك ويغتفر الفصل بالقسم كقوله اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور الفصل بالظرف والصحيح المنع اذ لم يسمع شئ من ذلك وأجاز الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والاختيار حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع (وانصب وارفعا * اذا اذن من بعد عطف) بالواو والفاء (وقعا) وقد قرئ شاذا واذا لا يلبثوا خلافك فاذا لا يؤتوا الناس نقيرا على الاعمال نعم الغالب الرفع على الاهمال وبه قرأ السبعة * تنبيهات * الاول * أطلق العطف والتحقيق انه اذا كان العطف على ماله محل ألغيت فاذا قيل ان تزرنى أزرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب

الشرط

للاستقبال همع (قوله أن تكون مصدرة) أى فى جملتها بحيث لا يسبقها شئ له تعلق بما بعدها وانما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل اه دمامينى وفى الشمنى أن ترك تصدرها داخلة على المضارع انما يكون فى ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك أو جوابا للشرط قبلها نحو ان تزرنى اذن أكرمك أو لقسم قبلها نحو والله اذن لا أخرجن انتهى وفى الموضع الاول خلاف كما فى الهمع فأجاز هشام النصب بعد مبتدا كالمثال وأجازه الكسائى بعد اسم ان نحو انى اذن أهلك أو أطير أو اسم كان نحو كان زيد اذن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن يكرمك (قوله أهملت) أى وجوبا بلا خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بمثلها) أى بمثل مقالته سابقا تمن على وقوله لا أقيلها أى لا أترك مقالتى سابقا أتمنى عليك أن أكون كاتبا عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى امارة مصر لا الخلافة العظمى كما فى الشمنى وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له تمن على فقال له أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على أنه ان قال له عبد العزيز ثانيا تمن على لا يتمنى الا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه وارجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدمامينى والعينى وارجعه الشمنى لخطة الرشد فى قوله قبل

عجبت لتركى خطة الرشد بعدما * بدا لى من عبد العزيز قبولها

والشاهد فى قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر اذن لكونها جواب قسم سابق عليها فى قوله حلفت برب الراقصات الى منى الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما فى كلام الحواشى من الخلل (قوله شطيرا) بفتح الشين المعجمة أى غريبا وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما فى القاموس (قوله أن لا يفصل الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اه تصريح (قوله بالقسم) كذا بلا النافية لان القسم تأكيد لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى اذن سيوطى (قوله والدعاء) نحو اذن غفر الله لك أكرمك (قوله بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم فمذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائى الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم فى عملها التصدر أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لان النية بالمعمول التأخير اه سيوطى قال سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا فى نحو يا زيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اه وفيه عندى نظر لتصدرها فى جملتها ولان نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مر (قوله عند الكسائى النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائى فى الفصل بين كى والفعل بمعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لانهما فى تأويل اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا (قوله وانصب وارفعا) وقد يجزم ان اقتضاه الحال كما سيأتى فى الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن فى ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها أجود كما فى الرضى لانها غير متصدرة فى الظاهر اه سم ويشير الى رجحانه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب اذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما اذا قيل لك آتيك غدا فقلت له مستأنفا واذن أكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض كان الاولى أن يقول على ماله اعراب ليشمل اللفظى والمحلى بقرينة التمثيل اه ويدفع بان ماله محل شامل لما اعرابه لفظى لانه معرب لفظا ومحلا فهو مما له محل فتدبر (قوله ألغيت) أى وجوبا لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح (قوله لوقوعها حشوا) أى بين جزأى الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معا) أى جملتى

الشرط والجواب (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملتين مما يتعين النصب لانه ينافيه قوله لان ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين اعمال اذن عند استيفاء الشروط فلا ينافي جواز الرفع على لغة بعضهم الملغي لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض (قوله لان ما بعدها مستأنف) أى بناء على أن الواو استئنافية وقوله أو لان المعطوف الخ أى بناء على أنها عاطفة (قوله فالمذهبان) أى القول بجواز الامرين والقول بتعين النصب (قوله الى أنها اسم) اى غير ناصب للفعل وانما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره (قوله وعوض عنها التنوين) أى وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت أن) ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أى اذا جئتني وقع اكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أى حاصل والا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا قاله الدماميني وذهب الرضى الى أنها اسم وأصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي وضمن معنى الشرط غالبا قال وانما قلنا غالبا لانه لا معنى للشرط في نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في قرن جوابه باللام نحو اذا لأذقناك أى لو ركنت شيأ قليلا لاذقناك واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله

اذا فلا رفعت سوطا الى يدى * ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه

أى ان أتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان توكيدا لهما نحو لو زرتنى اذن لاكرمتك وان جئتنى اذن أزرك ثم قال ولما احتمل اذن التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلصه للاستقبال فتحمل اذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بان ثم قال وانما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها و بين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان وان اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر ما قاله مبنى على أن أصلها اذا وفي حاشية السيوطى على المغنى عن بعضهم أن اذن تأتى على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا او اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا آتيك اذن أكرمك بالرفع على أن الاصل اذا أتيتنى أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية اه (قوله وعلى الاول) أى على أنها حرف أما على الثانى فبسيطة قطعا وقوله لا مركبة من اذ وأن نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت اه سم أى وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال فاذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك فكأنك قلت حينئذ اكرامى واقع اه أى ولا من اذا وأن حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين كما يقول الرندى مستدلا بانها تعطى الربط كاذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها اذن كما في حاشية السيوطى على المغنى (قوله لا أن مضمرة بعدها) كما ذهب اليه الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله يأتيك همع (قوله كما أفهمه كلامه) يعنى قوله ونصبوا باذن المستقبلا (قوله الجواب) أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أى المجازاة لمضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أى ربط الجواب الخ (قوله فقال الشلوبين في كل موضع) وتكلف تخريج نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين على الشرط والجزاء أى ان كنت فعلت الوكزة كافر الانعمك كما زعمت يا فرعون فانا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل بغير كافر لانعمك (قوله اذن أظنك صادقا) برفع أظن لانه للحال كما يفيده ما سننقله عن الرضى (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضى ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولان

وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أو لان المعطوف على الاول أول ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان * الثانى الصحيح الذى عليه الجمهور أن اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى أنها اسم والاصل في اذن أكرمك اذا جئتنى أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن وعلى الاول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من اذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه * الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسى في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا

(قوله ولا يخفى) رد لخروج الرضى عن المذهبين (قوله وفي حاشية الخ) لا يلاقى شيأ مما مر

*الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان روى ذلك عن المازني والمبرد وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف *الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال اه (وبين لا ولام جر التزم * اظهار أن ناصبة) نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم أهل الكتاب لا في الآية الاولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وان عدم *لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا) لا في موضع الرفع بعدم وأن في موضع النصب باعمل ومظهرا ومضمرا نصب على الحال اما من أن ان كانا اسمي مفعول أو من فاعل أعمل المستتر ان كانا اسمي فاعل أي يجوز اظهار أن واضمارها بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا فالاضمار نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين والاظهار نحو وأمرت لان أكون أول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضمار أن بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتما أضمرا) أى نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب والتي قبلها لام كي لانها للسبب كما أن كي أى للسبب *وحاصل كلامه أن لان بعد لام الجحود ثلاثة أحوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا ووجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضمار بعد كان التامة لان اللام بعدها ليست لام الجحود وانما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بانها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن أى المضارع المنفي بلم كما رأيت لان لم تنفي المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان

ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة (قوله اختلف في لفظها الخ) أى في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما في الاتقان اتباعا لمصحف العثماني قال السيوطي في حاشية المغني ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيا على الخلاف في حقيقتها فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالالف (قوله والجمهور يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور بالفاء كما في عبارة المغني (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيوطي قولا بالعكس لضعفها في الاهمال وقوتها في العمل (قوله ان عملت كتبت بالالف) لمنع العمل التباسها باذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من أنكرها دماميني (قوله وبين لا) أى سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين (قوله ناصبة) أتى به مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم اهمالها لفصلها من الفعل بلا (قوله فان اعمل) أى أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أو للتوكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين قاله الفاكهي أى أو للتعدية نحو أعددت زيدا ليقاتل (قوله اذا لم يسبقها الخ) أخذه من قوله الآتي وبعد نفي كان الخ (قوله ماض) أى لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحو الآيتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أى وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والاسناد اليه كذا في المغني والشمني (قوله وبعد نفي كان الخ) يعني ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحود فتأمل قال والفرق أن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه اه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعدها ومع لام كي مسلط على ما بعدها فقط أى فاغتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود (قوله لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لان الجحود انكار الحق لا مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني اه تصريح وبهذا يندفع تصويب قول النحاس (قوله والتي قبلها لام كي) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم همع (قوله لانها للسبب) أى في الجملة والا فلام كي قد تكون لغير السبب كالتي للعاقبة والزائدة والمعدية (قوله ووجوب اظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين سم (قوله ووجوب اضمارها الخ) علل بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أن واللام زكريا (قوله ليست لام الجحود) بل هي لام كي نحو ما كان زيد ليلعب أى ما وجد للعب (قوله لان لم تنفي المضارع) لو قال لان لم تقلب المضارع الى المضي لانتج مطلوبه وفي بعض النسخ لان لم تنفي الماضي

أى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا اشكال عليها فتأمل (قوله لمن أجازه فى أخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله ولمن أجازه فى ظننت أى قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كى لا لام الجحود كما يظهر بالنظر فى المغنى اه من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كى وأن النظر فى المغنى يرشد الى ذلك باطلة قال التصريح و بعضهم أجازه فى كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان هذه ليست اللام فى نحو ما جاء زيد ليفعل لام كى (قوله ماذكره من أن اللام الخ) لان كلامه فى أن الواقعة بعد لام الجر اقوله و بين لا ولام جر الخ (قوله النصب بان مضمرة) انما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بان مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام اظهرت ان أو اضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف و بعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما يأتى عند اضمار أن فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق الاصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

اذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع و رد بان مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور نظير ما مر فى قوله كان جزائى بالعصا أن أجلدا وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا (قوله لقيامها مقام أن) أى نيابة عن أن (قوله اختلف فى الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة (قوله الى أنه) أى الفعل وفيه مسامحة لان الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النفى كالباء فى ما زيد بقائم واعترض قولهم بان اللام الزائدة تعمل الجر فى الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال وأجيب بانهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية اه دماميني قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف فى قوله ما كان محمد طعامك ليأكل فانه لا يجوز على رأى البصريين لان ما فى حيز أن لا يعمل فيما قبلها و يجوز على رأى الكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة تقوية للعامل اه وفى المغنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقدروه الخ) تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان مكرهم أهلا لتزول الخ و يدل لما قلناه ما يأتى عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زيادة محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق (قوله الا أن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بانه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب بما قاله بعضهم من أن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما فى زيد اما أن يعيش واما أن يموت وان لم يجز الاخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لا سيما وقد التزم اضمار أن فصار منخرطا فى سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفى الخبر اذ لولاه لامكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتى عن شرح التسهيل و يكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجثة وقوله أنها زائدة أى محضة (قوله لكن قال) أى الناظم فى شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فانه له شرح على التسهيل كما فى الهمع ثم رأيت فى بعض النسخ لكن قال المصنف فى شرحه الخ وهو نص فى الاول و رأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الهمع عزو العبارة التى فى الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص فى الثانى والجمع ممكن والله أعلم (قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريدا دون ما يتعدى باللام كمستعدا الا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال فى المغنى و وجه كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لا لانها زائدة) أى محضة بان يكون دخولها في

خلافا لمن أجازه فى أخواتها قياسا ولمن أجازه فى ظننت ﴿تنبيهات﴾ الاول﴾ ما ذكره من أن اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن اللام ناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن والخلاف فى اللامين أعنى لام الجحود ولام كى الثانى اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها فى تأويل مصدر وصرح المصنف بانها مؤكدة لنفى الخبر الا أن الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفى ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة

لم يكن انه مع الفعل بعدها وجه صحيح وانما هى لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما ومستعدا الآن يفعل
* الثالث قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومى * مقاومة ولا فرد لفرد * أى فما كان جمع
ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر ما أنا لادعهما * الرابع أطلق الناف ومراده ما ينفى الماضى وذلك ما ولم دون لن لانها تختص بالمستقبل وكذلك لا لان نفى غير المستقبل بها قليل وأما لما فانها وان كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال وأما ان فهى بمعنى ما واطلاقه يشملها و زعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال فى قراءة غير الكسائى انها لام الجحود لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذى يظهر أنها لام كى وأن ان شرطية أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال كما يقال أنا أشجع من فلان وان كان معدا للنوازل * الخامس أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود واظهار أن مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى والصحيح المنع ولا حجة فى الآية لان أن يفترى فى

الكلام نكرة و جها وقوله اذ لو كانت زائدة أى محضة والا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أى الا بتكلف فلا ينافى ما مر فقوله وجه صحيح أى خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أى دالة على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافى كونها للتقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين (قوله أو هاما) هو بمعنى قول البصريين مريدا (قوله أى فما كان جمع) قال سم أى ضرورة الى هذا التقدير اه أى لصحة فما جمع مريدا ليغلب الخ وقد يقال الداعى اليه موافقة النظائر وعبارة الدمامينى والشمنى ليس ما ذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى فى البيت فما جمع متأهلا لان يغلب قومى وفى قول أبى الدرداء وما أنا مريدا لتركهما (قوله ما أنا لادعهما) أى ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير (قوله أطلق النافى) أى الذى تضمنه قوله ونفى كان (قوله وان كانت تنفى الماضى) أى فى المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أى وشرط النافى هنا أن يكون نافيا للحدث فى الماضى فقط (قوله وأما ان) ألحقها السيوطى وغيره بلن قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج (قوله فى قراءة غير الكسائى) أما فى قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فان مخففة من الثقيلة واللام للفصل أى وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين (قوله أنها لام الجحود) أى ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والاثبات يندفع التنافى بينهما (قوله أن الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كى فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ لعل هذا أغلبى لا واجب بدليل تعبيره ببعده دون بمنعه وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضرب أبوه ثم رأيت الدمامينى ذكر أن المخرجين للآية على النفى لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله شرطية) أى حذف جوابها العلم به مما قبلها وقوله جزاء مكرهم اشارة الى تقدير مضاف فى الآية وقوله وهو أى جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله معدا لاجل زوال الخ) كان الاظهر اسقاط أجل وجعل اللام للتعدية صلة معدا أى مهيأ ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كى لان المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما مر و به يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثير من اعدائهم (قوله لان أن يفترى فى تأويل مصدر) أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول لحصول التطابق (قوله كذلك) الاشارة راجعة الى أن بعد نفى كان (قوله اذا يصلح) أى من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتطاول وقوله أو الا هو فيما لا يتطاول (قوله متعلقات بخفى) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفى وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفى أو الوصفية لمفعول مطلق لخفى أى خفاء كذلك أى كخفاء ذلك (قوله أى كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل المعنى والا فالتقدير أن خفى بعد أو اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا حال كونه كان بعد نفى كان فى وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفى كان فى الوجوب وانما وجب ليجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل لاطيعن الله أو أن يغفر لى فلا تجانس فى الصورة لذكر أن فى المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامى وأما الفاء والواو وأو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها اه قال ابن الناظم وانما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التى لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها فى الشك مثلا وأو التى تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها فى ذلك فان ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بان مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو لالزمنك الخ) لا يتعين فى هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الازمان كما قاله الشارح فى شرحه على التوضيح قال و يتعين الاول فى نحو لاطيعن الله أو يغفر لى والثانى فى نحو

تأويل مصدر هو الخبر (كذلك بعد أو اذا يصلح فى * موضعها حتى أو الا أن خفى) أن مبتدأ وخفى خبره وكذلك و بعد متعلقان بخفى وحتى فاعل يصلح والا عطف عليه أى كذا يجب اضمار أن بعد أو اذا صلح فى موضعها حتى نحو لالزمنك أو تقضينى حقى وقوله
لانتظرنه

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما انقادت الآمال الا لصابر اوالا كقولك لاقتلن الكافر أو يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم
*كسرت كعوبها أو تستقيما و يحتمل الوجهين قوله فقلت له لا تبك عينك انما * تحاول ملكا أو نموت فنعذرا واحترز
بقوله اذا يصلح في موضعها حتى أو الا من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين فان المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار ان كقوله
ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوأك علقما ﴿تنبيهات *الاول﴾ قال في شرح الكافية وتقدير الا وحتى في موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه أو يقدم ليكونن انتظار أو قدوم وتقدير لاقتلن الكافر أو يسلم ليكونن قتله أو اسلامه وكذلك العمل في غيرهما *الثاني ذهب الكسائي الى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح ان النصب بان مضمرة بعدها لان أو حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها *الثالث قوله
اذا يصلح في موضعها حتى أو الا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة
موقع الى أن أو الا أن لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فيشمل كلامه هنا نحو لارضين الله أو

لانتظرنه أو يجيء والثالث في نحو لاقتلن الكافر أو يسلم اه وقد يقال لانتظرنه أو يجيء صالح للاستثناء فتأمل وأما لاستسهلن الخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشيء اه وفيه نظر (قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها قاله الشمني (قوله وكنت اذا غمزت الخ) بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشا عنها افسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحالة اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم اه تصريح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنى الى أيضا في هذا البيت فتدبر ﴿فائدة﴾ قال شارح أبيات الايضاح وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الاعجم غالبها مرفوع القوافي وبعضها مجرورها وقال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب أبيات القصيدة غير منصوبة وانما أنشده سيبويه منصوبا لانه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وانشاد الابيات على الوقف مذهب لبعض العرب فان أنشد بيت منها أنشد على حقه من الاعراب وان أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المغني للسيوطي (قوله اذا ورد بعدها منصوبا) فيه اشارة الى جواز وروده بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا رجال الخ) رزام براء مكسورة فزاي حي من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حي أيضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه باجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوأك فانه منصوب بان مضمرة بجواز العدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين اذ المعنى لولا رجال واساءتك وعلقم قال العيني منادى مرخم أي ياعلقمة وبهذا التقدير يعلم ما في كلام البعض من الايهام (قوله المرتب على اللفظ) أي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بان المقدرة ولفظ أو التي لاحد الشيئين لاقتضاء الاول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثاني كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيا‌ٓن اللذان أو لاحدهما (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أي يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافي قوله الآتي ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وانما قدر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي على ما سبق في آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله ليكونن) بفتح اللام (قوله في غيرهما) أي غير المثالين المذكورين (قوله انتصب بالمخالفة) أي بمخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه اه همع ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثاني خالف الاول في المعنى ولم يختلف الاعراب الا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الاعراب (قوله أن النصب بان الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وجوز الاخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لالزمنك أو ان شاء الله تقضيني حقي سيوطي (قوله ولكنها عطفت) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزم اضمار أن بعدها وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم اضمار أن ولا اضمارها اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا مقدرا أي من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين في الصورة كما مر وبهذا تعلم ما في قول البعض تبعا لشيخنا الاولى أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لان عطفها ما ذكر لا يقتضي لزوم اضمار أن (قوله موقع الى أن أو الا أن) الصواب حذف أن فان أو انما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اه دماميني أي لانها لو كانت بمعنى الى أن أو الا أن لزم التكرار اذ النصب بان مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بان المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع الى أن أو الا أن (قوله لان لحتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحسنية بما حاصله عموم كلامه

يغفرلى بخلاف كلام التسهيل لان المعنى حتى يغفرلى بمعنى كى تغفرلى وقد بان لك أن قول الشارح بعد حتى بمعنى الى لا التى
بمعنى كى لا وجه له وكلتا
العبارتين خير من قول
الشارح بعد أو بمعنى الى
أو الا فانه يوهم أن أو
ترادف الحرفين وليس
كذلك بل هى أو العاطفة
كما مر (و بعد حتى هكذا
اضمار أن * حتم) أى
واجب والغالب فى حتى
حينئذ أن تكون للغاية
نحو لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى
وعلامتها أن يصلح فى
موضعها الى وقد تكون
للتعليل (كجد حتى تسر ذا
حزن) وعلامتها أن يصلح
فى موضعها كى وزاد فى
التسهيل أنها تكون بمعنى
الا أن كقوله

ليس العطاء من الفضول
سماحة * حتى تجود وما
لديك قليل وهذا المعنى
على غرابته ظاهر من
قول سيبويه فى تفسير
قولهم والله لا أفعل الا أن
تفعل المعنى حتى أن تفعل
وصرح به ابن هشام
الخضراوى ونقله أبو
البقاء عن بعضهم فى وما
يعلمان من أحد حتى
يقولا والظاهر فى هذه
الآية خلافه وأن المراد
معنى الغاية نعم هو ظاهر
فى قوله والله لا يذهب
شيخى باطلا * حتى أبير
مالكا وكاهلا لان
ما بعدها ليس غاية لما
قبلها ولا مسببا عنه

﴿تنبيه﴾ ذهب الكوفيون الى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا اظهار أن بعدها توكيدا
كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود (وتلو حتى حالا او مؤولا

والتعليل

هنا وتوجه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه فى التسهيل بما مر عن الدماميني (قوله بمعنى كى يغفرلى) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أى ايهاما قويا اذ أصل الايهام موجود فى العبارتين أيضا أفاده سم (قوله و بعد حتى) أى الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شئ وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول اه سيوطى والظرف متعلق باضمار الذى هو مبتدأ وهكذا اما متعلق أيضا باضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيدا لان معناه كالاضمار السابق فى الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصر والحكموا بأن قول المصنف هكذا حشو واما خبر وقوله حتم خبر ثان جئ به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون فى كلامه توكيد لعدم استفادة الحتم من التشبيه لاحتمال أنه فى نصب المضارع بها فقط (قوله والغالب فى حتى حينئذ) أى حين اذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامى الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كى اه وانما تكون للغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل اذا كان مسببا عما قبلها كذا فى التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله كجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضا سم (قوله بمعنى الا أن) الصواب اسقاط أن لما تقدم قبيل الا التى حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدماميني سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل حتى تفعل أى الا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفى البيت الآتى منقطعا اذ المعنى ليس العطاء فى حال الغنى سماحة لكن فى حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهى تبعا للدماميني وابن الناظم لكن نظر فيه سم بان النفى قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى الا لان عمل الجر ثبت مع افادة الاستثناء لخلا وحاشا اذا جر بهما (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى ما لا يحتاج اليه منه دماميني (قوله على غرابته) أى مع غرابته (قوله أن تفعل) فسر الا بحتى فاقتضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقولا) أى الا أن يقولا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى وما يعلمان أحدا فى وقت الاوقات الا وقت أن يقولا الخ (قوله وأن المراد معنى الغاية) أى عدم انتفاء تعليمهما الى وقت قولهما ذلك واعترضه الدماميني بأن هذا وان أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أى كون حتى بمعنى الا ظاهر فى قوله والله الخ والمعنى لا أترك الاخذ بثار شيخى أى الحسين بن على الا أن أقتل هذين الحيين اى لكن اقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله فى الهمع عن ابن هشام الخضراوى مقتصرا عليه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لان قتل الحيين أخذ بالثار باطل لان المعنى حينئذ لا أترك أخذ ثار شيخى الا قتل الحيين فاتركه وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لان المعنى عليه عدم انتهاء ترك الاخذ بالثار الى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد واما كونها للتعليل اى ينتفى الترك المذكور لكونى اقتل الحيين فصحيح لولا ما افاده الشارح وصرح به الشيخ خالد من ان حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها الا ان ما بعد حتى فى البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما فى تجويز الشمنى وتبعه شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكن ممن يعرف الرجال بالحق وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذى قاله الدماميني والشمنى والسيوطى ان قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين بلغه ان بنى اسد قتلت اباه وان المراد بشيخه ابوه (قوله حتى ابير) بهمزة مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من اباره الله واباده اهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى اسد قاله الشمنى (قوله لان ما بعدها) وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بالثار ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له اى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية اذ لا تخرج حتى فى البيت عن المعانى الثلاثة فاذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا بمعنى النفى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وان كانت الغاية

والتعليل محتملتين احتمالا مرجوحا علم رده مما أسلفناه فتنبه (قوله أومؤولا به) أي أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولا به (قوله ارفعن حتما) لان نصبه بتقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبلا) أي وجوبا ان كان الاستقبال حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم وجوازا ان لم يكن حقيقيا بان كان بالنسبة الى ماقبل حتى والمراد المستقبل الذي لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وانما شرط في نصب المضارع استقباله لان نصبه بان المضمرة وهي تخلصه للاستقبال (قوله الى زمن التكلم) أي بالكلام الذي وقع فيه حتى (قوله وكالآية السابقة) وهي لن نبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثاني فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول في الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى قالوا لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكي لانه المعتبر في المحكي بخلاف ما في الآية الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنظر اليه اه سم والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكي وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة الى ماقبلها) أي لزمن الفعل قبلها قال سم أي ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتي أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أي لا بالنسبة الى زمن التكلم (قوله وزلزلوا) أي أزعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعيا دماميني (قوله فان قولهم) أي الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أي زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أي لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بان يقدر القول الماضي واقعا في الحال أي في زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكانه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله على تأويله بالمستقبل) بان يقدر أنهم في الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما سيشير اليه الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة الدماميني قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر الثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبان شيأ آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالآيتين وانما قدر القول مترقبا في قراءة النصب ليكون مستقبلا اذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لامر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كي وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول في القول) أي زمن التكلم فالماضي فرض حاصلا في الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول في القول لكان أوضح (قوله فهو) أي القول حال بالنسبة الى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم (قوله والثاني يقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا كان الفعل قد مضى وهل يأتي فيما اذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال اتيانه فيه أولى وأقرب الى اعتبار استقباليته من الماضي فيحتمل أن وجوب الرفع في الحال حقيقة مالم يؤول بالمستقبل وفي كلام الرضي والجامي ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما في المغني وظاهر قول الدماميني في شرح التسهيل تلخيص مسئلة حتى بأسهل طريق أن يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه نحو حتى يقول الرسول جاز فيه الرفع والنصب والا فان كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب اه أفاده سم (قوله بالعزم عليه) أي القول فهو أي القول مستقبل بالنسبة الى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) ما لم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه (قوله أو تأويلا نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تريد فانا الآن متمكن من الدخول وحاصلهما أن يكون الماضي أو المستقبل قدر أنه موجود في الحال اه دماميني فعلم أن من الحال

أومؤولا به) أي بالحال (ارفعن) حتما (وانصب المستقبلا) أي لا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لاسيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة وان كان غير حقيقي بان كان بالنسبة الى ماقبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فالرفع وبه قرأ نافع على تأويله بالحال والنصب وبه قرأ غيره على تأويله بالمستقبل فالاول يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول في القول فهو حال بالنسبة الى تلك الحال والثاني يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة الى تلك الحال ولا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط * الاول أن يكون حالا اما حقيقة نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول والرفع حينئذ واجب أو تأويلا نحو حتى يقول الرسول في قراءة نافع

والرفع حينئذ جائز كما مر * الثانى أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع فى نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وماسرت حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية أما الاول فلان طلوع الشمس لايتسبب عن السير وأما الثانى فلان لدخول لايتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السبب لم يتحقق ويجوز الرفع فى أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها الان السير محقق وانما الشك فى عين الفاعل أو فى عين الزمان وأجاز الاخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام ايجابا ثم أدخلت اداة النفى على الكلام باسره لاعلى ماقبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك * الثالث أن يكون فضلة فيجب النصب فى نحو سيرى حتى أدخلها وكذا فى كان سيرى أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اه ﴿ تنبيهات * الاول ﴾ تجىء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب جارة وعاطفة وقدمرتا وابتدائية أى حرف تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله

فمازالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله

* يغشون حتى ماتهر كلابهم *

وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع فى ذلك * الثانى اذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية واذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون مابعدها فضلة مسببا عما قبلها اه (وبعد فا جواب نفى أو طلب *

الجواب

المقدرة تقدير المستقبل حاضرا سم (قوله والرفع حينئذ جائز كما مر) فيه عندى نظر لان رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلو حتى حالا أو مؤولا به أى بالحال ارفعن حتما اه والذى مر انما هو جواز الرفع والنصب اذا كان الاستقبال بالنسبة الى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت فى المغنى وشرحه للدمامينى التصريح بان المضارع اذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لان النصب يناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه اذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطى حكى الجرمى أن من العرب من ينصب بحتى فى كل شئ قال أبو حيان وهى لغة شاذة (قوله أن يكون مسببا عما قبلها) أى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لابد من وقوع السبب خارجا (قوله وماسرت حتى أدخلها) نعم ان انتقض النفى نحو ماسرت الايوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت نفى السير وهو الاغلب فى كلامهم وجب النصب وان أردت التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الدمامينى ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أى للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وذلك لايصح أفاده فى التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضى نقلا عن الاخفش الا أن العرب لم تتكلم به قال الدمامينى والذى يظهر اجراء ماقاله الاخفش فى الاستفهام أيضا بان يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام باسره لاعلى ماقبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر سرت حتى تدخلها فشككت أنت فى صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام باسره) فيكون التقدير ماسرت فانا الآ أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) اى لوجود الشرط لان عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف فى الحقيقة (قوله أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة تصريح (قوله فيجب النصب فى نحو سيرى الخ) ينبغى مالم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر والا لم يجب اه سم أى وقامت قرينة على التقدير (قوله ان قدرت الخ) فان قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع لان مابعد حتى فضلة (قوله على ثلاثة أضرب) أى كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المجمل على المفصل أو الجنس على الانواع فابدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر (قوله جارة) وهى ثلاثة أقسام غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفى التنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذى فى المغنى وشرح جمع الجوامع للمحلى أنها غائية أى غير جارة (قوله أى حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فمازالت القتلى الخ) تمج أى تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الابيض الذى يخالطه حمرة اه زكريا وقوله بكسر الدال أى وفتحها (قوله يغشون) بغين معجمة مبنى للمجهول أى يؤتون وتهر من هر من باب ضرب أى صوت كذا فى المصباح أى حتى ماتصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بنار القرى يصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كما فى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل (قوله وبعد فا) هى فاء السببية أى التى قصد بها سببية ماقبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفى أو طلب سمى جوابا لان ماقبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمحقق الوقوع فيكون مابعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد وسواء النفى بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفى كالنفى نحو قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفى بقد فنصب

الجواب بعدها نحو وقد كنت في خيرفة عرفه قاله السيوطي و يزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفي كما سينبه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفي بالمحض بانه يخرج تالي التقرير نحو أولم يسيروا في الارض فتكون لكن في العمدة وشرحها أن تالي التقرير لا ينصب جوابه وفي التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفي بالمحض النفي التالي تقريرا نحو ألم تأتني فاحسن اليك اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي قال خالد فثبت أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تاليا تقريرا أو لانه جواب الاستفهام اهـ وقال في المغني ولكون جواب الشئ مسببا عنه امتنع النصب جوابا للاستفهام في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان رؤيه انزال الماء ليست سبب اخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء بخلافه في آية أولم يسيروا لان السير في الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب اهـ بايضاح من الشمني وعليه فيكون في النفي التالي تقريرا تفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفي أو الاستفهام قد يقتضي جواز النصب في آية ألم تر فلعل المراد مراعاتهما شذوذا أو هو موافقة لقول حكاه في المغني ورده أن النصب في الآية جائز عربية كما في آية اولم يسيروا لكن قصد العطف على انزل بتأويل تصبح باصبحت ويوافق هذا القول قول الهمع لافرق في النفي بين كونه محضا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا بان نقض بالا نحو ما تأتينا فتحدثنا الا بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريري نحو ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضا اهـ ملخصا فتأمل واعترض تقييد الطلب بالمحض بانه يوهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهي والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح في ذلك (قوله في موضع الحال) أي أو معترضة (قوله وبعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أي نصب الفعل واقعا بعدما ذكر (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) أي لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أي لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وانما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتي لاقتضاء أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كما في المغني من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه وفي قول شيخنا والبعض استر واحا بقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا محدثا أي لا يقضى عليهم ميتين نظر القصر يحهم بان ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضي خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بان يراد بالقضاء بالموت تعلق الارادة به تنجيزا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متأخر رتبة فتدبر (قوله اما أمر الخ) أي أو نهي كما يأتي فالجملة مع النفي المتقدم تسعة مجموعة في قول بعضهم

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الاول الطلب بلين ورفق والثاني الطلب بحث وازعاج (قوله أو استفهام) أي باي أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معك أي متى تسير (قوله يا ناق الخ) ناق مرخم ناقه والعنق بفتحتين ضرب من السير أي ليكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما يأتي (قوله فيسحتكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أي يهلككم (قوله لا يخدعنك ماثور الخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوراث فابدلت الواو تاء ولعل معنى وان قدمت تراثه أي وان تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فانه لا ينفع (قوله سنن) بفتحتين أي طريق (قوله فيدفأ مقرور الخ) المقرور بالقاف البردان والمرمل العادم للقوت (قوله لباناتي) جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يحقق المرجو (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفا على محل فاصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء مع ما في محل جزم بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي ان أخرتني فتصدقي ثابت وأكن وضعفه في المغني قال والتحقيق أنه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أي العطف الملحوظ فيه

محضين أن وسترها حتم نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد متعلق بنصب يعني أن أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو جواب طلب وهو اما أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن فالامر نحو قوله يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا والنهي نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقوله * لا يخدعنك مأثور وان قدمت * تراثه فيحق الحزن والندم والدعاء نحو ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقوله رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن وقوله فيارب عجل ما أؤمل منهم * فيدفأ مقرور ويشبع مرمل والاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله هل تعرفون لباناتي فارجو أن * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد والعرض نحو قوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا والتحضيض نحو لولا أخرتني الى أجل قريب فاصدق وأكون من الصالحين

المعنى لان المعنى أخرنى أصدق ثم قال ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم أى تأدبا وعلى الثانى مشى فى
الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفى التسهيل فقال وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها
الجزم اه قال الدمامينى كقراءة أبى عمرو ولولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال والجزم فى ذلك
على توهم وتقدير سقوط الفاء (قوله لولا تعوجين) أى تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب
عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتى واحترز أيضا عن الفاء الاستئنافية كقوله

ألم تسأل الربع القواء فينطق * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فانها فى فينطق للاستئناف أى فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضى الجزم والسببية
تقتضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافى مرفوعة كذا قيل وزيفه الدمامينى بان النصب مع
السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان
لم تقصد بان قصد مجرد العطف فلا ينافى لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح واذا قصد الجواب لم يكن
الفعل الا منصوبا الخ فان قوله أو على معنى الخ اشارة الى قصد السببية لكن قال فى المغنى للرفع استئنافا وجه آخر
وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله

ولقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما جزع عليك فتجزع

اى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر فيموتون والاعلم فى قراءة السبعة ولا
يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى
توجيهه أنه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى ولا يحسن
حمل التنزيل على القليل جدا اه باختصار والقواء الخالى والبيداء القفر والسملق الارض التى لا تنبت
شيأ (قوله بمعنى ما تاتينا فتحدثنا الخ) قال شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على
العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول فتأمل اه وكون
الفاء على ثانى وجهى الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل يتعين كون
هذا مراد الشارح فرضه الكلام فى الفاء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء
التى لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تاتينا محدثا وفيه ما أسلفناه
سابقا من النظر والتمحل عنه وكان الاولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك اتيان يترتب عليه
تحديث وحاصله جعل الثانى قيدا للاول فينصب عليه النفى لان الغالب انصباب النفى على القيد فيصدق
بثبوت المقيد وبانتفائه أيضا (فائدة) اذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيا وانتفاء الثانى
مسبب عن انتفاء الاول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على
انتفاء الاول أى فكيف يظلمنا واذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجور فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب
على جعل الثانى قيدا للاول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور (قوله وبمعنى ما تاتينا) أى فى المستقبل
فانت تحدثنا أى الآن والا فظاهره مشكل اذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الاتيان اه زكريا وصوره البعض
بان يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر (قوله فيكون المقصود نفى اجتماعهما) أى لانصباب
النفى حينئذ على المعطوف أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفى أصل الاتيان أيضا أو يثبت
هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتى المغنى والرضى ثبوت أصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثانى
ومعنى النفى فى ما تاتينا فتحدثنا انتفى الاتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان هذا هو القياس ثم
قال ويجوز أن يكون النفى راجعا الى التحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان أى ما يكون منك اتيان بعده
تحديث وان حصل مطلق الاتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب
الفعل عليه تشبيها بفاء السببية اه (قوله أو على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وان صح
فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المغنى وعلى المعنى الاول يعنى الثانى من
وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أى فكيف يموتون ويمتنع

وقوله
لولا تعوجين ياسلمى على
دنف * فتخمدى نار وجد
كاد يفنيه * والتمنى نحو
ياليتنى كنت معهم فافوز
فوزا عظيما وقوله ياليت
أم خليد واعدت فوفت
* ودام لى ولها عمر
فنصطحبا * واحترز بفاء
الجواب عن الفاء التى
لمجرد العطف نحو ما
تاتينا فتحدثنا بمعنى ما
تاتينا فتحدثنا فيكون
الفعلان مقصودا نفيهما
وبمعنى ما تاتينا فانت
تحدثنا على اضمار مبتدا
فيكون المقصود نفى
الاول واثبات الثانى واذا
قصد الجواب لم يكن
الفعل الا منصوبا على
معنى ما تاتينا محدثا
فيكون المقصود نفى
اجتماعهما أو على معنى
ما تاتينا فكيف تحدثنا
فيكون المقصود نفى الثانى
لانتفاء الاول واحترز
بمحضين عن النفى الذى
ليس بمحض وهو المنتقض
بالا والمتلو بنفى نحو ما أنت
تاتينا الا فتحدثنا ونحو ما
تزال تأتينا فتحدثنا ومن
الطلب الذى ليس
بمحض

ان

وهو الطالب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو صه فأكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس ونحو رزقنى
الله مالا فأنفقه فى الخير فلا يكون الشئ من ذلك جواب منصوب وسيأتى التنبيه على خلاف فى بعض ذلك ﴿تنبيهات * الاول﴾ مما مثل به فى
شرح الكافية لجواب النفى المنتقض ما قام فيأكل الا طعامه قال ومنه قول الشاعر وما قام منا قائم فى ندينا * فينطق
الا بالتى هى أعرف وتبعه الشارح فى التمثيل بذلك واعترضهما المرادى وقال ان النفى اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد * فينطق الا بالتى هى أعرف * الثانى قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومى أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بانما اختيارا نحو ان تأتنى فتحسن الىّ أكافئك ونحو متى زرتنى أحسن اليك فأكرمك ونحو اذا اقضى أمرا فانما يقول له كن فيكون فى قراءة من نصب وبعد الحصر بالا والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطرارا نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله * سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فأستريحا * الثالث يلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه نحو * كأنك وال علينا فتشتمنا * أى ما أنت وال علينا ذكره فى التسهيل وقال فى شرح الكافية ان غيرا قد تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفى الصريح فيقال غير قائم الزيدان
فتكرمهما أشار الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندى قلت وهو عندى جائز والله أعلم هذا كلامه بحروفه * الرابع ذهب بعض
الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة
فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير فى نحو ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فتحديث وكذا يقدر فى جميع
المواضع * الخامس شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن

أن يكون على الثانى يعنى الاول فى كلام الشارح اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اه وهذا أيضا يعكر على
ماسبق عن شيخنا والبعض من قولهما فى الآية أى لا يقضى عليهم ميتين (قوله وهو الطالب باسم الفعل)
انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع
للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فشكل أفاده سم (قوله أو بالمصدر) أى الواقع بدلا من اللفظ
بفعله قال ابن هشام الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده سيوطى (قوله وحسبك الحديث)
مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء واما
اسم فاعل بمعنى كاف فضمته اعراب وكان ينبغى تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية
بمعنى الامر أى اكفف فهو من قبيل رزقنى الله مالا الخ (قوله فى ندينا) الندى مجلس القوم ومتحدثهم
ومناصلة قائم زكريا (قوله جاز النصب) أى والرفع كما فى النكت وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعد
استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاءنى أحد الا زيد فأكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت
لتقدم الفعل فى التقدير على انتقاض النفى وان جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه فى التقدير (قوله قد تضمر ان
الخ) سيذكره المصنف فى الجوازم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ وهناك بسطه (قوله ونحو اذا قضى
أمرا الخ) انما لم يجعل منصوبا فى جواب كن لانه ليس هناك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة
تنجيزا بوجود الشئ ولما سيأتى عن ابن هشام من انه لا يجوز توافق الجواب والمجاب فى الفعل والفاعل بل
لابد من اختلافهما فيهما أو فى أحدهما فلا يقال قم تقم وبعضهم جعله منصوبا فى جوابه نظرا الى وجود الصيغة
فى هذه الصورة ويرده ما ذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامرين قبله فقوله نحو ما أنت الخ
نظير للجائز فى الشعر لا مثال (قوله يلحق بالنفى التشبيه الخ) وفى التسهيل وشرحه للدمامينى ما نصه وربما نفى
بقد فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت فى خير فتعرفه
يريد ما كنت فى خير فتعرفه اه (قوله غير قائم الزيدان) أى ما قائم الزيدان فليس المعتبر فى غير هنا مجرد
المغايرة (قوله بالمخالفة) قال الفارضى لان الثانى خبر والاول ليس بخبر لانه اما نفى أو طلب فلما خالفه فى المعنى
خالفه فى الاعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثانى الاول فى المعنى
ولم يخالفه فى الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا (قوله الى ان الفاء هى الناصبة) عبارة الفارضى
وعن الجرمى النصب هنا بالفاء والواو ورد بانهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله
لان الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا وأجازه الكوفيون
اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط دمامينى (قوله لكنها الخ)
استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم انها عطفت صريحا على صريح (قوله عطفت مصدرا الخ) استشكله
الرضى بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة واختاره وجعلها للسببية فقط لا للعطف
قال وانما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل
الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة أى أو صفة على
صفة كما بيناه فى باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر والحاق المصادر بالجمل والصفات (قوله
وكذا يقدر فى جميع المواضع) يؤخذ منه انه يشترط فى النصب ان يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر
من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطى يشترط أن لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان
نحو ما أنت زيد فنكرمك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم

وقوع الفعل احترازا من نحو لم ضربت زيدا انجاز يك لان الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهو مذهب أبي على ولم يشترط ذلك المغاربة وحكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع أن الفعل فى ذلك محقق الوقوع واذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منا (والواو كالفا) فى جميع ما تقدم (ان تفد مفهوم مع) أى يقصد بها المصاحبة (كلا تكن جلدا وتظهر الجزع) أى لا تجمع بين هذين وقد سمع النصب مع الواو فى خمسة مما سمع مع الفاء الاول النفى نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم و يعلم الصابرين * الثانى الامر نحو قوله فقلت ادعى وأدعو ان أندى * لصوت ان ينادى داعيان الثالث النهى نحو قوله لا تنه عن خلق وتاتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم الرابع الاستفهام نحو قوله أتبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع * وقوله ألم أك جاركم و يكون بينى وبينكم المودة والاخاء * الخامس التمنى نحو ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين فى قراءة حمزة وحفص وقس الباقى قال ابن السراج الواو ينتصب ما بعدها فى غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما يكون كذلك اذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل وأردت

المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه ومراده بالقطع الاستئناف وقال فى محل آخر يتعين الرفع فى نحو هل أخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو أفى الدار زيد فنكرمه أو أزيد عندنا فنكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) أى فى الزمن الماضى (قوله فالتقدير) أى فى المثال الثانى وأما التقدير فى الاول ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فجازاة لك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) أى بمكان ذهاب زيد لان المكان هو المجهول المسؤل عنه (قوله والواو كالفا) ألحق الكوفيون بهما ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وضعف بانه يصير المعنى على النصب النهى عن الجمع بين البول والاغتسال فيقتضى أن البول فى الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك وأجاب فى المغنى بان اعتبار المفهوم محله اذا لم يصد عنه دليل والدليل هنا قام على الغائه وجوز ابن مالك وغيره فى الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف والا لزم عطف الخبر على الانشاء و يؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب رصف المبانى قاله الدماميني (قوله ان تفد مفهوم مع) أى مع العطف فلا ينافى ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم قال فى المغنى و يسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اه وخالف الرضى فى كون الواو التى ينصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال لما قصدوا فى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الامر الى أنها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع اه واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شئ مسده بان ذلك لكثرة الاستعمال (قوله أى يقصد بها المصاحبة) أى لا التشريك بين الفعلين و يؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع فى جواب كذا فيه تجوز ظاهر أفاده زكريا عن المرادى (قوله جلدا) الجلد من الرجال الصلب القوى على الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة مع أن الطمع فى ذلك انما ينبغى اذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن الله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أى ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علم غير الواقع واقعا جهل واذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافى هذا ما قرر ره من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لان معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم العين فلما حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو استثقالا لها كسرت العين لمناسبة الياء و يجوز فى الهمزة الضم نظر الضم العين فى الاصل والكسر نظرا لكسرها الآن أفاده الاسقاطى على ابن عقيل وقوله ان أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اهزكريا واللام فى لصوت زائدة بين المتضايفين على ما يؤخذ من العينى ولا حاجة اليه لصحة كون المعنى أن أبعد ذهاب لصوت كما قاله الدماميني والشمنى (قوله أتبيت الخ) التاء فى الفعلين لام الكلمة والخطاب فى الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم فى الثانى من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء فى أن بكل راحة النفس واستعاره له بالكناية و ريان تخييل والباء فى بليلة الملسوع بمعنى فى و ليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر (قوله ألم أك جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه (قوله فى قراءة حمزة وحفص) بنصب نكذب ونكون و وافقهما ابن عامر فى الثانى (قوله وقس الباقى) وهو الدعاء والعرض التحضيض والترجى وقال أبو حيان لا ينبغى أن يقدم على ذلك الا بسماع (قوله فى غير الموجب) أى غير الخبر المثبت وغيره هو النفى والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى فى وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب

عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء واضمرت ان وتكون الواو فى هذا بمعنى مع فقط ولا بد مع هذا الذى ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدا محذوف لانه متى كان كذلك وجب رفعه ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين فى النهى والنصب على النهى عن الجمع والرفع على ذلك المعنى ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن *(تنبيه)* الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء وقد تقدم (وبعد غير النفى جزما اعتمد) جزما مفعول به مقدم أى اعتمد الجزم (ان تسقط الفا والجزاء قد قصد) أى ان فردت الفاء عن الواو بان الفعل بعدها يجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء وذلك بعد الطلب بانواعه كقوله *قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل* وكذا بقية الامثلة أما النفى فلا يجزم جوابه لانه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفى واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما اذا لم يقصد الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف نحو ليت لى مالا أنفق منه أو الحال أو الاستئناف ويحتملهما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا وقوله

أى فى الامكنة التى ينتصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسمح اذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود فى اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله بمعنى مع فقط) أى للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والا فهى للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها اه زكريا أى فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقى أن رفع ما بعد الواو استئنافا لاباحته بعد النهى عما قبلها الا يتوقف على تقدير مبتدا فما الداعى الى تقديره ثم رأيت فى شرح الدمامينى عند قول المغنى أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فاجاز فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية. والجزم بالعطف على موضع فعل النهى والنصب بان مضمرة ما نصه تقديره هو ليس لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف اه (قوله على التشريك بين الفعلين فى النهى) أى على النهى عن كل منهما كما عبر به فى المغنى وغيره قال الدمامينى ولى فيه نظر اذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهى عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو احتمل أن المراد نفى كل منهما على كل حال وان المراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء فاذا جىء بلا صار الكلام نصا فى المعنى الاول فكذا اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بلا ولا فرق فى ذلك بين الاسم والفعل قال الشمنى يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهى عن كل منهما أى ظاهرا فلا ينافى احتمال النهى عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أى بناء ما بعد الواو على مبتدا محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الاشارة الى النهى عن الجمع لانه يمنع منه كون الاشارة للبعيد وكون الرفع عن النهى عن الاول واباحة الثانى لا على النهى عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغنى نقل هذا عن ابن الناظم وبحث فيه وعبارته وان رفعت فالمشهور أنه نهى عن الاول واباحة للثانى وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا لكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله وبعد غير النفى) قال السيوطى نقلا عن ابن هشام ينبغى أن يستثنى أيضا الواو التى للتمنى فى نحو فلو أن لنا كرة فنكون ووجهه أن اشرابها التمنى طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اه وغير النفى هو الطلب (قوله أن تسقط الفا) أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود (قوله والجزاء قد قصد) بان تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اه تصريح والواو فى والجزاء قد قصد حالية (قوله وكذا بقية الامثلة) نحو لا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقنى أطعك وهل تزرنى أزرك وليت لى مالا أنفقه وألا تنزل تصب خيرا ولولا تجئ أكرمك ولعلك تقدم أحسن اليك (قوله فلا يجزم جوابه) أى على الصحيح خلافا للزجاج كما فى الهمع (قوله كما لا يجزم الخ) ففيه حمل الشئ على نقيضه (قوله اما مقصودا به الوصف) يتعين ان كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجىء الحال منها نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة من رفع والمراد ارث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الارث بموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون فان كان قبله نكرة تصلح لمجىء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو أكرم شخصا من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الايهام (قوله ويحتملهما) أى الحال والاستئناف ومما يحتملها قراءة ابن ذكوان وألق ما فى

عينك تلقف بالرفع قال الدماميني وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنعت أيضا (قوله كروا الى حرتيكم الخ) الكرار جوع وبابه ردو حرتيكم تثنية حرة وهي أرض ذات حجارة سود اه مختار (قوله جائز باجماع) أي وانما الخلاف في عامله كما قال الثاني اختلف الخ (قوله فقيل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة أقوال على الاولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا أنه على الاول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثاني لنيابته عنه وعلى الاخيرين يكون مقدرا (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن أسماء الشرط انما جزمت لذلك اه تصريح ونوقش بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي الهمع أن ابن عصفور رد هذا القول بانه يقتضي كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بان في تضمين ائتني مثلا معنى ان تأتني تضمين معنيين معنى ان ومعنى تأتني ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى ان تأتني معنى غير طلبي فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشئ الواحد طلبا غير طلب اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما أن النصب بضربا في ضربا زيدا للنيابة عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بان نائب الشئ يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط اذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط والارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اه تصريح وقد يعلم ماذكره من ترجيح نصب زيدا في ضربا زيدا بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أي أداته وفعله (قوله بشرط مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير ان لانها أم الادوات بل صرحوا بانه لا يحذف منها الا هي (قوله ولا يطرد الا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أي لانه لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع الا بتجوز وتكلف في بعض المواضع نحو أكرمني أكرمك أما التجوز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الاجنبي وأما التكلف فلان دخول لام الامر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتي في الجوازم أن اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل يقول بجزمها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه في قوله الا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد الا بتجوز وتكلف أي لا ينقاس في سائر المواضع لان اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتي في الجوازم وكان الصواب حذف قوله الا بتجوز وتكلف لانه لا معنى له فتأمله اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تنبه أنه لم يخطئ الا ابن أخت خالته (قوله والمختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة قال لان تقدير أداة الشرط يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني وهذا مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على أشياء أخر نحو ان توضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل أن يكون الاصل يقم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا فالجزم في جواب أقيموا المقدر لا في جواب قل ورده في المغني بان الجواب لابد ان يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني أكرمك أو في الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما * بقي شئ آخر يظهر لي وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا مجزوم في جواب الامر محذوف لدلالة الجواب عليه أي قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقنا كم يقيموا الخ اذ لا يصح أن يكون هو الجواب لان مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بان جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الامر بالاقامة والانفاق لو قدرنا ذلك و يجيئ ما ارتضاه المصنف

كروا الى حرتيكم تعمرونهما
كما تكر الى أوطانها البقر
* تنبيهان * الاول * قال في شرح الكافية الجزم عند العرى من الفاء جائز باجماع * الثاني اختلف في جازم الفعل حينئذ فقيل ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه وقيل ان الامر والنهي وباقيها نابت عن الشرط أي حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور وقيل الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب أكثر المتأخرين وقيل الجزم بلام مقدرة فاذا قيل ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز وتكلف والمختار القول الثالث لا ما ذهب اليه المصنف

لان الشرط لابد له من فعل ولا جائز أن يكون هو الطالب بنفسه ولا مضمنا الطالب معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الاصل ولا مقدرا بعده لامتناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظيراه (وشرط جزم بعد نهى) فيما امر أن يصح (أن تضع * ان) الشرطية (قبل لا) النافية (دون تخالف) في المعنى (يقع) ومن ثم جاز لاتدن من الاسد تسلم وامتنع لاتدن من الاسد يأكلك بالجزم خلافا للكسائى وأما قول الصحابى يارسول الله لاتشرف يصبك سهم وقوله عليه الصلاة والسلام من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فجزمه على الابدال من فعل النهى لا على الجواب على ان الرواية المشهورة في الثانى يؤذينا بثبوت الياء (تنبيهان * الاول) قال في شرح الكافية لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائى وقال المرادى وقد نسب ذلك الى الكوفيين * الثانى شرط الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما أن شرطه بعد النهى صحة وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو أحسن الى لا أحسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الى لا أحسن اليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء خلاف الكسائى فيه انتهى (والامر ان كان بغير افعل) بان كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا) عند حذفها قال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وقوله * مكانك تحمدى أو تستريحى *

في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام امر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول الا أنه محكى بالمعنى اذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا بناء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أى أداته لابد له الخ أجيب بان هذا في الشرط الحقيقى لا انه تدرى الذى كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطالب بنفسه لان الطالب لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطالب أى ولا يجوز أن يكون هو أى الفعل مضمنا له أى للطالب أى مجعولا في ضمن الطالب فعلم أن ما تكلفه شيخنا والبعض لاحاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك لان تضمن الطالب معنى الحرف مخالف للاصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أى وانما يجوز تقديره اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره معه وانما لم يجز اظهار حرف الشرط هنا لان الطالب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله ولانه) أى ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطالب ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب اليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله فيما امر) أى فيما اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به الى أن الكلام على تقدير مضاف لان الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر وأما قراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أى تزدد منه (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ قبل لا الناهية وكل صحيح لانها قبل دخول ان ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده الفارضى (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائى) فانه لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد يأكلك بتقدير ان تدن بغير نفى واحتج بنحو الاثر والحديث الآتيين وسيأتى الجواب عنهما وبالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك ورد البصريون القياس بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا له على النصب قال في التصريح وفي الرد نظر فان الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفى (قوله بريح الثوم) بضم المثلثة (قوله على الابدال) أى ابدال الاشتمال تصريح (قوله بعد الامر) غير الامر من أنواع الطلب غير النهى كالامر في الشرط المذكور نحو أين بيتك أزرك أى ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفنيه أضرب زيدا في السوق وقس الباقى نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يوهم اجراء الخ) قال الدمامينى فيجوز عنده أى الكسائى أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجريان خلاف الكسائى فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضى مقيدا تجويزه في القسمين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أى عند الاكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فاحسن اليك ونزال فتصيب خيرا بل يجب الرفع اذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء ولو نصب لجود اسم الفعل غالبا (قوله مع الفاء) قيد يهام أن الواو كذلك لا جل قوله وجزمه اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله وجزما اعتمد ان تسقط الفا الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من وهى غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لانهما بمعنى الامر لا في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى تحمدى أى بالشجاعة أو تستريحى أى بالقتل من آلام الدنيا

وقولهم حسبك الحديث ينم الناس فان المعنى آمنوا وليتق واتق واكفف ﴿تنبيهان * الاول﴾ أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه أو خبر بمعنى الامر نحو حسبك وذكر في شرح الكافية ان الكسائي انفرد بجواز ذلك لكن أجازه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك * الثاني أجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التمني ينتسب) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع وكذلك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى وقول الراجز أنشده الفراء علّ صروف الدهر أو دولاتها * تدلننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبي موسى وقد أشربها معنى ليت من قرأ فاطلع نصبا يقتضى تفصيلا ﴿تنبيه﴾ القياس جواز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ما ذهب اليه الفراء انتهى (وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وتنصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل تنصبه وثابتا حال من أن ومنحذف عطف عليه ووقف عليه بالسكون للضرورة أى ينصب الفعل بأن مضمرة جوازا في مواضع وهي خمسة كما ينصب بها مضمرة وجوبا في خمسة مواضع وقد مرت * فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله وان عدم لا فان أعمل مظهرا أو مضمرا والاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو وأو والفاء وثم نحو قوله للبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف ونحو أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب

والانطباق للنفس (قوله حسبك الحديث ينم الناس) حسبك اما اسم فاعل بمعنى كافيك واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فقول الشارح واكفف بيان للمراد من جملة المبتدا والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا لمعنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) أى مع قولك الحديث لان الخبر الذى بمعنى الامر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضراب عمرا فيستقيم نخرج نحو صه فأحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجاء وكذا بعدها في الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أبي حيان (قوله في الرجاء) أفرده بالذكر مع دخوله في الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه (قوله كقراءة حفص الخ) لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الاسباب على حد

* وللبس عباءة وتقر عيني * أو عطفا على المعنى في لعلي أبلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه زكريا والاحتمال الثالث يأتي في الآية الثانية وفي الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتي وتأولوا ذلك بما فيه بعد (قوله علّ صروف الخ) أى لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشئ الذى يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو ابن العلاء الدولة بضم الدال في المال وبفتحها في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال زكريا وتدلننا من الادالة وهي الغلبة والنصر واللمة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لتدلننا والشاهد في فتستريح والزفرات جمع زفرة وهي الشدة وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهي مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أى باللمة ان أريد بالادالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجي الموت ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجي اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا ان أريد بالادالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشمني أنها ادخال النفس بشدة والشهيق اخراجه (قوله يقتضى تفصيلا) وهو أن الترجي ان أشرب معنى التمني نصب الفعل بعد الفاء في جوابه والا فلا (قوله على صحة ما ذهب اليه الفراء) من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لان الجزم فرع النصب (قوله تنصبه أن) ينبغي أن يضبط بالياء التحتية لانه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو منحذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منحذف على تذكير أن بعد تأنيثها قال السيوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وتنصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتي في قوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن (قوله بالسكون للضرورة) أى عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أى من شائبة الفعلية بان لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد (قوله للبس عباءة الخ) الصحيح ولبس بواو العطف والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاء الثياب الرقاق اه عيني ومنه

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

عطفا على وحيا ونحو قوله لولا توقع معتر فارضيه * ما كنت أوثر أترابا على ترب وكقوله انى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر والاحتراز بالخالص من الاسم الذى فى تاويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لان الطائر فى تاويل الذى يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كما مر ﴿تنبيهات * الاول﴾ انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن الى لهلكت الثانى تجوز فى قوله فعل عطف فان المعطوف فى الحقيقة انما هو المصدر * الثالث أطلق العاطف ومراده الاحرف الاربعة اذ لم يسمع فى غيرها (وشذ حذف أن ونصب فى سوى * ما مر فاقبل منه ما عدل روى) أى حذف ان مع النصب فى غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه الا ما نقله العدول كقولهم خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها وقول بعضهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه وقراءة الحسن قل أفغير الله تامرونى أعبد ومنه قوله

ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله ﴿تنبيهات * الاول﴾ أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح فى شرح الكافية وقال فى التسهيل وفى القياس عليه خلاف * الثانى أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم * الثالث كلامه يشعر بان حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلة لان حذفت وبقى يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذى قاله مذهب أبى الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل أفغير الله تامرونى أعبد وذهب قوم الى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متأخر والمغاربة قيل وهو الصحيح * الرابع ماذكره من أن حذف أن والنصب فى غير ما مر شاذ ليس على اطلاقه لما استعرفه فى قوله فى باب الجوازم والفعل من بعد الجزاء ان يقترن الخ اه

بنصب أسوأك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطفا على وحيا) استثناء الوحى والارسال من التكليم منقطع لانهما ليسا منه وقوله الا وحيا أى الهاما كما وقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أى أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أى ارسال كما هو عادة الانبياء وجعل فى المغنى الاستثناء مفرغا فقال كان فى الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهى أضعفها فعلى النقصان الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا أو موحى اليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أى أو مكلما أو مكلما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أى أو ارسالا الملك الوحى اليه أى أو مرسلا أو مرسلا واما وحيا والتفريغ فى الاخبار أى ما كان تكليمهم الا ايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحى أو تكليم ارسال ولبشر على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف أى ارادتى لبشر أو مفعول لمحذوف أى لبشر أعنى وعلى التمام فالتفريغ فى الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبيين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ فى الاحوال من الضمير المستتر فى لبشر الواقع خبرا لأن يكلمه الله اه ملخصا مع تغيير وزيادة من الدمامينى والشمنى وغيرهما (قوله لولا توقع معتر الخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق فى العمر (قوله انى وقتلى سليكا) أى لاجل تحصيل غرض غيرى وسليك بالتصغير اسم رجل والشاهد فى نصب أعقله أى أعطى ديته وعافت كرهت أى ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب ووجه الشبه أن كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله فى تاويل الذى يطير) لانه صلة أل وصلتها فى تاويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويجاب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم (قوله كما قال بعضهم) تبع الفارضى هذا البعض فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) أى المؤول من أن والفعل (قوله فى سوى مامر) أى وسوى ما ياتى فى الباب الآتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء اه زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سم أى وسوى الفعل بعد كى التعليلية فان المصنف لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هى مواضع وجوب اضمار أن الخمسة ومواضع جواز اضمارها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل نقذف الخ) أى بنصب ندمغه اه فارضى (قوله أعبد) أى أن أعبد وانتصاب غير فى هذه القراءة بل وفى قراءة من رفع أعبد لا يكون باعبد لان الحرف المصدرى محذوف اما مع بقاء أثره فى قراءة النصب أو مع ذهابه فى قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتامرونى وأن أعبد بدل اشتمال منه أى تامرونى غير الله عبادته دمامينى (قوله ونهنهت) أى زجرت وما فى بعدما كدت أفعله مصدرية أى بعد قربى من الفعل وقال المبرد أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء الى اللام وحذف الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله الثانى أجاز ذلك) أى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لافراد هذا بتنبيه مع أنه من تتمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى (قوله وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل) اعلم أن قوله فى شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه الى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل

فقط ويؤيده هذا الاحتمال أمران قرب الرفع الى اسم الاشارة والتعليل بقوله لان الحرف عامل
ضعيف الخ وعلى هذا لا يفيد كلامه الا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز
أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب الحذف الشاذ
يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف
اذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع لان ظاهر
كلامه الاحتمال الثانى الذى لا يفيد الكلام عليه
قياسية الحذف اللهم الا أن يقال الظاهر
فيما بنى عليه أمر قياسى أن يكون قياسيا
هذا وفى الفارضى أن كون
حذفها مع رفع الفعل
ليس بشاذ مذهب
الاخفش
فتفطن

﴿تم طبع الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله عوامل الجزم﴾

﴿فهرست الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الأشموني﴾

صحيفه

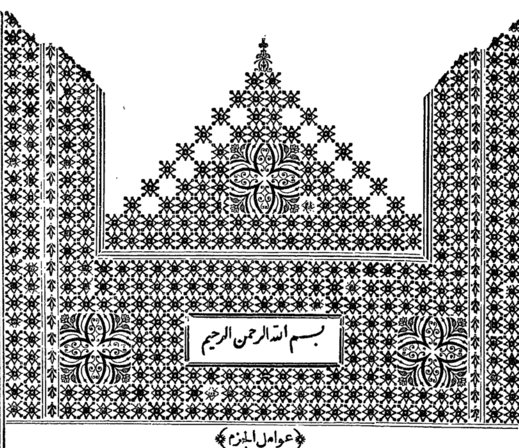
﴿تمت﴾

الجزء الرابع

من حاشية العلامة الصبان على شرح
العلامة الاشمونى على ألفية
الامام ابن مالك فى النحو
والصرف نفعنا الله
بهم والمسلمين
آمين

﴿ وبهامشه شرح العلامة الاشمونى مع بعض تقريرات
للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعى أحد أكابر علماء
السادة المالكية بالازهر حفظه الله ﴾

﴿ الطبعة الأولى ﴾
﴿ بالمطبعة العامرة الشرقية سنة ١٣١٩ هجريه ﴾
﴿ على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ﴾



﴿عوامل الجزم﴾

الجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لانها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وانما عملت الجزم لما فصله السيرافى فقال ان أصل الجوازم وعملت الجزم لانه لما طال مقتضاها يعنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لان كلا منهما ينقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال أى الى التعين له ولم الى الماضى وكذلك لما وأما لام الامر فجزمت لان أمر المخاطب أى كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى لانه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضدة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخياط مثله اهـ حفيد وأجيب بانه لا يضر حمل الاعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعا عنه فى الفعل وسكت السيرافى عن بقية أدوات الشرط لانها ضمنت معنى ان (قوله بلا) جوز ابن عصفور والابدى حذف مجزومها مع ابقائها الدليل نحو اضرب زيدا ان أساء والا فلا هـمع (قوله طالبا) أى آمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله والطلبيتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطلبيتان أصالة والا فاللام قد يراد بها أو بمصحوبها الخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لاتطعنى وأما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما (قوله للنهى) وللالتماس كقولك لمساويك لاتفعل يافلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله للامر) وللالتماس كقولك لمساويك لتفعل يافلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه دماميني (قوله الامر) أى فى اللام والنهى أى فى لا والدعاء أى فيهما (قوله والاحترازبه) أى بالطلب (قوله مثل لا النافية) وأما تجويز الكوفيين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى لحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه فعلى توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لانى ان لم أربطه ينفلت قاله الدماميني (قوله واللام التى ينتصب بعدها المضارع) هى لام كى ولام الجحود (قوله وقد أشعر كلامه الخ) أى حيث قال طالبا الان الانسان لا يطلب من نفسه أى الغالب فيه ذلك فاندفع تنظير سم (قوله فعلى المتكلم) أى

﴿عوامل الجزم﴾

(بلا ولام طالبا ضع جزما ＊ فى الفعل) طالبا حال من فاعل ضع المستتر وجزما مفعول به أى تجزم لا واللام الطلبيتان الفعل المضارع أما لا فتكون للنهى نحو لا تشرك بالله وللدعاء نحو لا تؤاخذنا وأما اللام فتكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو ليقض علينا ربك وقد دخل تحت الطلب الامر والنهى والدعاء والاحتراز به عن غير الطلبيتين مثل لا النافية والزائدة واللام التى ينتصب بعدها المضارع وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى المتكلم وهو كذلك

(قوله لانها) علة التسمية لا تقتضيها فلا يقال انها موجودة فى النواصب أو يقال المراد مع عدم الحركة دائما

(قوله والتقدير) المناسب لقوله أولا الجزم الخ أن التقديرات رابطه أو ربطته لا ينفلت تأمل

فى لا ونذر قوله لاأعـرفن ربربا حورا مدامعها * مردفات على أعقاب أكوار وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد * لها أبدا ما دام فيها الجراضم نعم ان كان للمفعول جاز بكثرة نحو لا أخرج ولا نخرج لان المنهى غير المتكلم وأما اللام فجزمها الفعلى المتكلم مبنيين للفاعل جائز فى السعة لكنه قليل ومنه قوموا فلاصل لكم ولنحمل خطايا كم وأقل منه جزمها فعل الفاعل ٣ المخاطب كقراءة أبى وأنس فبذلك فلتفرحوا وقوله عليه الصلاة والسلام لتأخذوا مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر (تنبيهات * الاول) زعم بعضهم أن أصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها ألف فانفتحت وزعم بعضهم أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ وهما ضعيفان * الثانى لا يفصل بين لا ومجزومها وأما قوله وقالوا أخانا لا تخشع لظالم * عزيز ولا ذاحق قومك تظلم فضرورة وأجاز بعضهم فى قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب * الثالث حركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك * الرابع تحذف لام الامر وتبقى عملها وذلك على ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقليل جائز فى الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله قلت لبواب لديه دارها * تيذن فانى حمؤها وجارها قال المصنف وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ايذن قال وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تيذن انى وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله محمد تفد نفسك كل نفس *

المد وبالهمزة والمد وبالنون تصريح (قوله وندر قوله الخ) أفاد أنه لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما (قوله لاأعرفن الخ) الربرب القطيع من البقر شبه النساء به فى حسن العيون وسكون المشى وحورا صفته جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين فى شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا وأراد بها العيون لانها مواضع الدمع ومردفات حال من ربربا والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بادانه والاعقاب جمع عقب وعقب كل شئ آخره اه عينى ويصح جعل مردفات صفة ثانية لربربا والمردفات المركبات خلف الراكب (قوله الجراضم) تعريض بمعاوية رضى الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الاكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك عينى (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر أن يقول كانا أى فعلا المتكلم الا أن يقال أفرد للتأويل بالمذكور (قوله لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم (قوله فجزمها الفعلى المتكلم الخ) سكت عن المبنى للمفعول لفهمه بالاولى سم (قوله فلاصل لكم) قال يس وتبعه غيره كالبعض أى لاجلكم والفاء زائدة اه وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون عاطفة جملة على جملة وأن الاولى كون اللام للتعدية لان الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تتعدى باللام فاعرفه (قوله وأقل منه جزمها الخ) وذلك لان له صيغة تخصه وهى فعل الامر واختص المخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبنى للمفعول نحو لتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فانه كثير لان الامر فيه للغائب فارضى (قوله فانفتحت) أى وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف (قوله مضمرة قبلها) أى ليتسلط الامر على النفى فيكون نهيا وفيه أن النهى طلب الكف لا طلب النفى بمعنى الانتفاء (قوله وهما ضعيفان) لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما مر فى الثانى (قوله وقالوا أخانا الخ) أى يا أخانا لا تخشع الخ والشاهد فى فصل لا النافية من مجزومها وهو تظلم بمفعولى تظلم وهما ذا وحق قومك كذا فى العينى وفى كون حق مفعولا ثانيا خفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أى ولا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك فتأمل (قوله نحو لا اليوم تضرب) أى من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور (قوله حركة اللام الطلبية الكسر) أى حملا على لام الجر لانها أختها فى الاختصاص بنوع وعملها فيه فان قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر فى الفتح قلت لان مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذى هو من الاسم المظهر دماميني (قوله وفتحها لغة) أى لغة سليم كما فى المغنى قيل انما تفتح على هذه اللغة ان فتح تاليها بخلاف ما اذا كسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم سيوطى (قوله وليس) أى التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من الاسكان فارضى (قوله كثير مطرد الخ) كذا فى التسهيل وغيره وقال السيوطى الاصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا (قوله نحو قل لعبادى الخ) كون الجزم فى هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين الى كونه فى جواب قل وقد أشبعنا الكلام على ذلك فى الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر والشاهد فى تيذن أصله لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة اه سم أى لان كسره لغة مبينة بتفصيلها فى كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة ياء اه وهو مسلم ان كان الرواية والا فالانقلاب غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله فى الاختيار بانه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع فى الاختيار (قوله وليس مضطرا لتمكنه الخ) لا يأتى على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وان كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعد لان الراجز الخ لا يأتى على قول غيره (قوله من أن يقول ايذن) قيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل ورد بان قوله

اذا ما خفت من أمر تبالا وقوله فلا تستطل منى بقائى ومدتى * ولكن يكن للخير منك نصيب انتهى و (هكذا بلم ولما) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ٤ ومشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم وقلب معنى الفعل للمضى وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته وبجواز انقطاع نفى منفيها عن الحال بخلاف لما فانه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق كقوله فان كنت مأكولا فكن خير آكل * والا فادركنى ولما أمزق ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله فذاك ولم اذا نحن امترينا * تكن فى الناس يدركك المراء وقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها * كان لم سوى أهل من الوحش تؤهل وانها قد تلغى فلا يجزم بها قال فى التسهيل حملا على لا وفى شرح الكافية حملا على ما وهو أحسن لان ما تنفى الماضى كثيرا بخلاف لا وأنشد الاخفش على اهمالها قوله لولا فوارس من ذهل وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وصرح فى أول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليها فى الاختيار كقوله فجئت قبورهم بدأ ولما * فناديت القبور فلم يجبنه أى ولما أكن بدأ قبل ذلك أى سيدا وتقول قاربت المدينة ولما أى ولما أدخلها وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ وان كلا لما ولا يجوز ذلك فى لم وأما قوله

قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى أول بيت لا فى حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفى يعامل معاملة بيتين قال الدماميني ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كالعجز اه بل قال بعضهم لا ضرورة وان لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد فى كتاب الكامل أن النصف الاول موقوف عليه أى وان لم يكن البيت مصرعا أو مقفى قال الشاعر لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع فاستأنف اتسع لكون النصف الاول موقوفا عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اه (قوله تبالا) التبال بفتح الفوقية فالموحدة الفساد وقيل الحقد والعداوة عينى (قوله فلا تستطل الخ) يخاطب به ابنه لما تمنى موته عينى (قوله وهكذا بلم ولما) أشار بتقدير الواو الى أن قوله بلم ولما معطوف على قوله بلا ولام وقوله هكذا أى حالة كونهما كالمذكور فى وضع الجزم به فى الفعل وهو حشو (قوله بمصاحبة الشرط) أى بجواز مصاحبته (قوله وبجواز انقطاع الخ) أى يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد الخ وهذا الجواز ثابت للم فى الجملة والا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما فى لم يزل ولم يبرح ولم ينفك أفاده الحفيد (قوله فان كنت مأكولا الخ) قيل كتب به عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه متمثلا به الى على كرم الله تعالى وجهه يدعوه اليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه باغراء على وهو لشاعر جاهلى يلقب بالممزق لاجل هذا البيت (قوله والفصل) أى وبجواز الفصل (قوله فذاك الخ) امترينا تجادلنا وجملة يدركك المراء أى الجدال خبر تكن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدركك والاصل ولم تكن فى الناس يدركك المراء اذا نحن امترينا (قوله فاضحت مغانيها الخ) المغانى بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذى كان غنيا به أهله والقفار جمع قفر مفازة لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالارض اه شمنى والشاهد فى فصل لم من مجزومها وهو تؤهل والاصل كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش (قوله بخلاف لا) فان الغالب نفيها المستقبل (قوله لولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال المعجمة حى من بكر وأسرة الرجل بالضم رهطه والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اه عينى والذى فى المغنى نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفا على فوارس وجره عطفا على نعم أو ذهل ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء فى الاصل مصغر الصلفاء وهى الارض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أى موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لانه جواب لولا وما فى حيز الجواب لا يتقدم عليه كذا فى الشمنى وغيره (قوله بجواز حذف مجزومها) أى لدليل كما فى المغنى والتسهيل قال أبو حيان انما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما فكأن ما عوض عن المحذوف وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكأن قد كذا فى الهمع (قوله فجئت الخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما لم يدل البيت على كون الحذف لمجزومها والوقف عليها اختيارا احتاج الى قوله وتقول الخ وبدأ حال من التاء والهاء فى فلم يجبنه للسكت (قوله أى ولما أكن بدأ قبل ذلك) أى قبل مجىء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت بعد مضى مجىء قبورهم بدأ فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفى منفيها بحال التكلم (قوله قراءة من قرأ) أى من السبعة وان كلا لما بتشديد نون ان وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا لدليل تقدم ذكر السعداء والاشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام الاولى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أى انهم الى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه أمران أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أى الآن وأنها ستقع والثانى أن منفى لما متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت اه وللمانع أن يمنع أنه يلزم فى منفى لما أن يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لا نسلم أن الاهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا يسترسلون فى الافعال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى ويقولون نموت ونحيا وما نحن

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم فضرورة و يكون منفيها يكون قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال المصنف كون منفي لما يكون قريبا من الحال غالب لا لازم و يكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى بل لما يذوقوا عذاب أنهم لم يذوقوه الى الآن وأن ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى وهذا بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه مثال التوقع مالي قمت ولم تقم أو ولما تقم ومثال عدم التوقع ٥ أن تقول ابتداء لم يقم أو لما يقم

{تنبيهات * الاول} قال في التسهيل ومنها لم ولما أختها بمعنى من الجوازم فقيد لما بقوله أختها احترازا من لما بمعنى الا ومن لما التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح فقال احترزت بقولي أختها من لما الحينية ومن لما بمعنى الا هذا كلامه وانما لم يقيدها هنا بذلك وكذا فعل في الكافية لان هاتين لا يليهما المضارع لان التي بمعنى الا لا تدخل الا على جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم أو على الماضي لفظا لا معنى نحو أنشدك الله لما فعلت أي الا فعلت والمعنى ما أسألك الا فعلك والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها الا ماض لفظا ومعنى نحو ولما جاء أمرنا نجينا هودا وأما قوله أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فقد تقدم الكلام عليه في باب الاضافة وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أي انها ظرف بمعنى حين وقال المصنف بمعنى اذ وهو أحسن لانها مختصة بالماضي و بالاضافة الى الجملة وعند ابن خروف أنها حرف * الثاني حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم وقال في شرح الكافية زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف ألم نشرح لك صدرك بفتح الحاء و بقول الراجز في أي يومي من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت هذا كلامه وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين * الثالث الجمهور على أن لما مركبة من لم

بمعوثين فهم متوقعون الاهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيأ بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم ولتوقع غيره دماميني (قوله استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العيني وقوله يوم الاعازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة و بالغين المعجمة والراء المهملة أي الاباعد اه تصريح (قوله و يكون منفيها يكون قريبا من الحال) أي يكون انتفاء منفيها أي بالنظر الى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم كما مر (قوله يتوقع ثبوته) أي ينتظر وهو غالب في لما ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم تصريح (قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا الان فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل الخ توقيت قول ما أمروا أن يقولوه نقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيده عبارة البيضاوي ونصها ولما يدخل الايمان في قلوبكم توقيت لقولوا فانه حال من ضميره أي ولكن قولوا أسلمنا ولم تواطئ قلوبكم ألسنتكم بعد (قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد) أي لان التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدماميني أنه يكون من غيره (قوله ولم تقم أو ولما تقم) أي مع أني كنت متوقعا منك فيما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب (قوله أختها) أي نظيرتها في الامور الخمسة المتقدمة (قوله التي هي حرف وجود لوجود) انما ظهر على القول بانها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن اجراؤه على القول بانها ظرف بحمل الحرف مرادا به مطلق الكلمة والقول بانها حرف قال الدماميني هو مذهب سيبويه ورجح باشياء منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها يركضون اذ ما بعد ما النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في محل خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأن اه (قوله لا يليهما المضارع) أي وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز عنهما (قوله الا فعلك) أي الا أن تفعل فالماضي في لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح الماضي لفظا لا معنى (قوله فقد تقدم الخ) حاصله أن وهي فعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق اذا نظرت اليه ولا يستعمل الا في البرق كما قاله الفارضي وهو وفاعله مقول القول (قوله لما هذه) أي التي هي حرف وجود لوجود (قوله وعند ابن خروف) بل وسيبويه على ما مر (قوله أن النصب بلم لغة) جزم به السيوطي (قوله أيوم) بالجر بدل من يومي ويجوز بناؤه على الفتح (قوله على أن الفعل مؤكد الخ) قال الدماميني أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها وخرج في المغني النصب في لم يقدر على أنه نقلت حركة همزة أم الى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما في ولا الضالين فيمن همز وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالالف وقوله كأن لم ترا قبلي أسيرا يمانيا ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وبيان ذلك في ترا أن أصله ترأى حذفت الالف للجزم ونقلت حركة الهمزة الى الراء ثم

وماوقيل بسيطة * الرابع تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما باقيتين على عملهما نحو ألم أنشرح ألم يجدك يتيما ونحو قوله وقلت ألما أصح والشيب وازع * ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل الى ما يجزم فعلين فقال (واجزم بان ومن وما ومهما * أى متى أيان أين اذما * وحيثما أنى) فهذه احدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين نحو وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله واما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله ونحو من يعمل سوأ يجزبه

أبدلت ألفا قال الدماميني وعلى هذا تكتب ألف ترا الفا لا ياء (قوله وما) أى الزائدة كما فى الهمع (قوله تدخل همزة الاستفهام الخ) والاكثر كونها للتقرير أى حمل المخاطب على الاقرار أى على الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما فى ألم نشرح لك صدرك أونفى كما فى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله لا حمله على الاقرار بما يلى الهمزة دائما والاورد مثل هاتين الآيتين وقد تجىء لغيره كالاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والتوبيخ نحو أولم نعمركم ودخولها على لم أكثر (قوله وازع) أى زاجر (قوله الى ما يجزم فعلين) أى غالبا والا فقد يجزم فعلا وجملة كما اذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أو اذا الفجائية فان محلها جزم على ما فى المغنى من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا يكون له محل نحو لو قام زيد اقام عمرو ونحو ان يقم أقم لظهور الجزم فى لفظ الفعل وان قرنت لان الذى فى محل جزم الفعل لا الجملة باسرها وأن يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو اذا الفجائية فيكون فى محل جزم لانه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أو محلا لكن قال الدماميني وأقره الشمنى الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وأما جزم ويذرهم من قوله تعالى فلا هادى له ويذرهم على قراءة الجزم فبحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه أى وان يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو اذا وما بعدها كما فى المغنى فى غير موضع وفى الكشاف لان المجموع هو الذى لو وقع موقعه ماهو مصدر بمضارع لجزم وعلى ما فى المغنى مع القول بان جملة جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ هى خبره تكون جملة الجواب فى نحو من يقم فانى أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفى نحو من يقم أكرمه لها محل رفع ولا محل لها باعتبارين اه ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما اذا كان فعل الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتى والتحقيق فى نحو قولهم زيد وان كثر ماله بخيل ان ان زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أى ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعلق حقيقة على الشئ ونقيضه معا بل المراد التعميم كما فى الدماميني وقد تكون المحذوف الواو ومعطوفها كما فى قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى أى وان لم تنفع على أحد أوجه فيه ذكره فى المغنى (قوله واجزم بان) ذكر هنا ورود ان شرطية وفى باب ان وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفى فصل أدوات النفى العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هى أوجهها الاربعة المشهورة قال فى المغنى وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما فى فذكر ان نفعت الذكرى وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى اذ التعليلية وجعل منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين ولتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وحديث وانا ان شاء الله بكم لاحقون وقول الشاعر

أتغضب ان اذنا قتيبة حزتا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

فى رواية من كسر همزة ان أى أغضبت جهارا القطع اذنى قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم وأجيب بان ان قد يؤتى بها للشرط المحقق لنكتة كالتهييج فى الآية الاولى كما تقول لابنك ان كنت ابنى فافعل كذا وكتعليم العباد كيفية اخبارهم عن الامر المستقبل فى الثانية وكالتبرك فى الحديث وأما البيت فاما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل اتغضب أن يفتخر مفتخر بسبب حز فيما مضى أذنى قتيبة واما على معنى التبين أى أتغضب ان تبين حز أذنى قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اه بتلخيص وايضاح وفى حاشية السيوطى على المغنى الجواب عن أكثر أدلتهم بان ما شأنه أن يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليقه بان من الله ومن غيره سواء كان معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا (قوله أنى) كما تأتى شرطا تأتى استفهاما بمعنى من أين نحو أنى لك هذا وبمعنى كيف نحو أنى يحيى هذه الله وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم على أحد أوجه قال الشهاب فى حواشى البيضاوى أجاز المفسرون وجوه أنى كلها فى هذه الآية واعترضه أبو حيان بانه لا يصح كونها شرطية لانها حينئذ ظرف مكان فتقتضى اباحة الاتيان فى غير القبل ولانها لا يعمل فيها ما قبلها لصدارتها ولا استفهامية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولانها لحق ما بعدها نحو أنى لك هذا وهذه

ونحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقوله * أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلة * وما تنقص الايام والدهر ينفد ونحو وقالوا مهما تأتنا به من آية
لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وقوله ومهما يكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم * ونحو أيا ما تدعوا

فله الأسماء الحسنى وقوله في أي نحو يميلوا دينه يمل ونحو قوله متى تأته تعشو الى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد وقوله متى ما تلقني فردين ترجف * روانف أليتيك وتستطارا ونحو قوله * أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا * لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا وقوله * فأيان ما تعدل به الريح تنزل * ونحو قوله أين تضرف بنا العداة تجدنا * نصرف العيس نحوها للتلاقي ونحو قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت وقوله صعدة نابتة في حائر * أينما الريح تميلها تمل ونحو قوله وانك اذما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا ونحو قوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان وقوله خليلي أنى تأتياني تأتيا * أخا غير ما يرضيكما لا يحاول (وحرف اذما) أي اذما حرف (كان) معنى وفاقا لسيبويه لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب اليه المبرد في أحد قوليه وابن السراج والفارسي (وباقي الادوات اسما) أما من وما ومتى وأي وأيان وأين وأنى وحيثما فباتفاق وأما مهما فعلى الاصح وتنقسم
هذه الاسماء الى ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما فمن لتعميم أولى العلم وما لتعميم ما تدل عليه وهي موصولة وكلاهما مبهمة
في أزمان الربط ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم

مفتقرة لما قبلها فهي مشكلة على كل حال ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر أي أنى شئتم فأتوه نزل فيها
تعميم الاحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله
وما أوهمته من جوازه في غير القبل يأباه قوله حرث لان الحرث لا يكون الا حيث ينبت البذر وعن اعتراض
الاستفهام بانه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النحاة وأهل المعاني اه
ملخصا (قوله وما تفعلوا من خير) أي وشر ففيه اكتفاء (قوله وقالوا مهما تأتنا الخ) الضميران في به وبها
عائدان كما قال الزمخشري على مهما حملا على اللفظ في الاول والمعنى في الثاني لانها بمعنى الآية والاولى كما في
المغني أن يعود ضمير بها الى الآية ومن آية حال من الهاء في به واطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح
اذ الحال في الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء في به يستلزم كون العامل فيه تأت لان
العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا وما في فما نحن لك
بمؤمنين حجازية ومؤمنين في محل نصب خبرها لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء بعدها الا منصوبا
(قوله من خليقة) أي طبيعة بيان لمهما ويكن تامة ورابط الخبر الجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما
سيأتي وقوله خالها أي ظنها وتعلم جواب مهما (قوله أيا ما تدعوا) أي أي اسم تسموه فأيا واقعة على اسم مفعول
ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الاول محذوف (قوله في أي نحو) أي جهة (قوله تعشو) مرفوع
في موضع الحال أي عاشيا من عشا اذا أتى نارا يرجو عندها خيرا عيني (قوله فردين) حال من الضمير المستتر
والياء في تلقني وقوله روانف براء ثم نون ففاء جمع رانفة وهي كما في القاموس أسفل الالية اذا كنت قائما وقوله
وتستطارا يقال استطير فلان أي اذا ذعر وفزع (قوله تصرف بنا) أي الينا والعداة بضم العين جمع عاد
والعيس ابل بيض بشقرة (قوله صعدة الخ) أي تلك المرأة في اللين والاعتدال كالصعدة أي الرمح المستوي
والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء (قوله نجاحا) أي ظفرا بالمقصود وقوله في غابر الازمان الغابر يطلق
على المستقبل والماضي والمراد هنا الاول كما قاله العيني والدماميني والشمني (قوله معنى) فهي لمجرد التعليق
(قوله وباقي الادوات أسما) تفصيل اعراب أسماء الشروط على ما في الهمع وغيره أن يقال اذا وقعت
الاداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهي في محل جر نحو عما تسأل أسأل وغلام من تضرب أضرب
والا فان وقعت على زمان أو مكان فظرف فهي في موضع نصب على الظرفية نحو متى تقم أقم وأينما تكونوا
يدرككم الموت أو على حدث فمفعول مطلق نحو أي ضرب تضرب أضرب والا فان وقع بعدها فعل لازم نحو
من يقم أقم معه فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها الان قولك من يقم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل
من الناس يقوم وقيل هو والجواب لان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخلا في الخبر وقيل الجواب لان
الفائدة به تمت ورد بانه أجنبي من المبتدا وفيه نظر وبان توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث
الخبرية أو متعد واقع عليها نحو ومن يضرب زيد أضرب به ومن تضرب أضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو
من يضربه زيد أضرب به ومن تضربه أضرب به أو متعلقها نحو من يضرب زيد أخاه فاضرب به فاشتغال فيجوز في
أداة الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر
بعدها ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام (قوله لتعميم أولى العلم) أي لاولى العلم عموما وكذا يقال فيما
بعده (قوله وهي موصولة) حال من فاعل تدل أي لتعميم مدلولها في حال الموصولية وليس استثنافا حتى
يفيد أنها حال الشرطية موصولة اه سم ولعل الشارح انما قال ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجري
كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها لما يعمه ويعم العاقل (قوله مبهمة في أزمان
الربط) أي لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط (قوله ومهما بمعنى ما) وقيل أعم منها
(قوله أنها تكون حرفا) زاعم ذلك هو السهيلي قال هي في قوله ومهما يكن عند امرئ البيت حرف

أنها تكون استفهاما ولا تجر باضافة ولا بحرف جر بخلاف من وما وذكر في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرفي زمان وقال في شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب وأنشد أبياتا منها في ما قول الفرزدق وماتحي لا أرهب وان كنت جارما * ولو عدا أعدائي على لهم دخلا وقول ابن الزبير * فما تحي لا تسام حياة وان تمت * فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعا وفي مهما قول حاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا وقول طفيل الغنوي نبئت أن أبا شتيم يدعي * مهما يعش يسمع بما لم يسمع قال ابنه ولا أرى في هذه الابيات حجة لانه يصح تقديرها بالمصدر انتهى وأصل مهما ما ما الاولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فابدلت ألف الاولى هاء هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى أكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن وأجازه سيبويه وقيل انها بسيطة وأما أي فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى ظرف مكان فهي ظرف مكان وان أضيفت الى ظرف زمان فهي ظرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهي غير ظرف وأما الظرف فمنقسم الى زماني ومكاني فالزماني متى وأيان وهما لتعميم الازمنة وكسر همزة ايان لغة سليم وقرئ بها شاذا والمكاني أين وأنى وحيثما وهي لتعميم الامكنة (تنبيهات * الاول) هذه الادوات في لحاق ما على ثلاثة أضرب ضرب لا يجزم الا مقترنا بها وهو حيث واذ كما اقتضاه صنيعه وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما وضرب لا يلحقه ما للجزم وهو من وما ومهما واني وأجازه الكوفيون في من وأني وضرب يجوز فيه الامران وهو ان وأي ومتى وأين وأيان ومنع بعضهم في أيان والصحيح الجواز * الثاني ذكر في الكافية والتسهيل أن ان قد تهمل حملا على لو كقراءة طلحة فاما ترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وأن متى قد تهمل حملا على اذا ومثل بالحديث ان أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفي الارتشاف ولا تهمل حملا على اذا خلافا لمن زعم ذلك يعني متى * الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذا وكيف ولو أما اذا فالمشهور أنه لا يجزم بها الا في الشعر لا في قليل

بدليل أنها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير ورد بانها اما خبر يكن وخليقة اسمها ومن زائدة واما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرئ خبرها ان جعلت يكن ناقصة أو الضمير في يكن فاعلها وعند امرئ ظرف لغو متعلق بيكن ان جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهي كونها مبتدأ (قوله أنها تكون استفهاما) زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هي في قوله * مهما لي الليلة مهما ليه * مبتدأ ولي الخبر وأعيدت الجملة توكيدا وأجيب بأنه يحتمل ان التقدير مه اسم فعل ثم استأنف استفهاما بما وحدها (قوله ولا تجر باضافة) فلا يقال جهة مهما تكن أكن (قوله وما تحي لا أرهب) أي لا أخف وان كنت جارما أي مذنبا وقوله دخلا ذكر للدخل صاحب القاموس معاني منها الغدر والخديعة (قوله لانه يصح تقديرها بالمصدر) أي وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أي حياة تحي وأي اعطاء تعط وأي عيشة تعش فوضع ما ومهما في هذه الابيات نصب على المفعولية المطلقة (قوله معنى لم يكن) وهو الشرط (قوله وقيل انها بسيطه) هو المختار لانه لم يقم على التركيب دليل قاله أبو حيان اه سم قال الدماميني وينبغي لمن قال بالبساطة ان يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ما ما أن يكتبها بالالف اه ولكن قال أصلها ما ما من قال أصلها مه وما قال في الهمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل الحاق (قوله فالزماني متى وايان الخ) ظاهر اطلاقه أن أيان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكي والقزويني بايان جئت والذي في التسهيل وكلام أبي حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى أيان يبعثون فلا يقال أيان خرجت قاله الدماميني (قوله حيث واذ) قال الدماميني انما وجبت زيادة ما فيهما لتكفهما عن الاضافة فيتأتى الجزم بهما وانما لم تجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم اه وقال الفارضي زيدت ما عوضا عن الجملة التي تضاف اليها اذ وحيث اه وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه (قوله فاما ترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة (قوله أسيف) أي ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقامك أي في الصلاة وقوله لا يسمع الناس أي لبكائه كما في الفارضي (قوله يعني متى) تفسير للضمير في ولا تهمل (قوله لم يذكر هنا الخ) قال في الهمع ولا يجزم المسبب عن صلة الذي وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذي يأتيني أحسن اليه وكل رجل يأتيني أكرمه واختاره ابن مالك (قوله أما اذا الخ) قال أبو حيان واذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة أعمل فيها الجزاء ولا بد ومن منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الادوات اه وظاهره أن الخلاف في الاضافة وعدمها جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما في المغني من أنه اذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الاضافة والجزم كما مر قريبا عن الدماميني وفائدة الخلاف أن نحو اذا جاء زيد فانا أكرمه جملة اسمية ان قلنا ان عامل اذا جوابها أي ما في جوابها من فعل أو شبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما أضيف اليه في رتبة التأخير كما في يوم تسافر أنا أسافر وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما في متى تقم فانا أقوم قال الشمني والقائل بالاول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها الا ان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر جوز ذلك (قوله لا يجزم بها الا في الشعر) لانها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضي

من الكلام ولا في الكلام اذا زيد بعدها ما خلافا لزاعم ذلك وقد صرح بذلك في الكافية فقال وشاع جزم باذا حملا على * متى وذا في النثر لم
يستعملا وقال في شرحها وشاع في الشعر الجزم باذا حملا على متى فمن ذلك انشاد سيبويه ترفع لي خندف والله يرفع لي * نارا
اذا خمدت نيرانهم تقد
وكانشاد الفراء استغن
ما أغناك ربك بالغنى *
واذا تصبك خصاصة
فتحمل ولكن ظاهر
كلامه في التسهيل جواز
ذلك في النثر على قلة
وهو ما صرح به في
التوضيح فقال هو في النثر
نادر وفي الشعر كثير
وجعل منه قوله عليه
الصلاة والسلام لعلي
وفاطمة رضي الله عنهما
اذا أخذتما مضاجعكما
تكبرا أربعا وثلاثين
الحديث وأما كيف
فيجازي بها معنى لا عملا
خلافا للكوفيين فانهم
أجازوا الجزم بها قياسا
مطلقا ووافقهم قطرب
وقيل يجوز بشرط اقترانها
بما * وأما لو فذهب قوم
منهم ابن الشجري الى
أنها يجزم بها في الشعر
وعليه مشى المصنف في
التوضيح ورد ذلك في
الكافية فقال وجوز
الجزم بها في الشعر * ذو
حجة ضعفها من يدري
وتأول في شرحها قوله
* لو يشأ طار بها ذو ميعة
* وقوله تامت فؤادك
لو يحزنك ما صنعت *
احدى نساء بني ذهل ابن
شيبانا ووقع له في التسهيل
كلامان أحدهما يقتضي
المنع مطلقا والثاني
ظاهره موافقة ابن الشجري (فعلين يقتضين) أي تطلب هذه الادوات فعلين
(شرط قدما * يتلو الجزاء) أي يتبعه الجزاء (وجوابا وسما) أي علم بمعنى يسمى الجزاء جوابا أيضا

للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أي النثر (قوله خندف) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليلى قاله شيخنا السيد وخمدت بفتح الميم وكسرها (قوله وكانشاد الفراء) لو قال وانشاد الفراء عطفا على انشاد سيبويه لكان مناسبا (قوله خصاصة) أي فقر فتحمل يروى بالحاء المهملة وبالجيم (قوله معنى لا عملا) لمخالفتها الادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قالوا ومن ورودها شرطا ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم وجوب مماثلة جوابها الشرطها فاما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد اطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشيئة والارادة (قوله مشى المصنف في التوضيح) كتاب للمصنف ألفه في اعراب مشكلات البخاري (قوله وتأول في شرحها قوله لو يشأ الخ) سيذكر الشارح في فصل لو ان البيت الاول جاء على لغة من يقول في شاء يشاء شايشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وان الثاني سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة أبي عمرو ينصركم ويشعركم وهذا التأويل يجيء في الاول أيضا وفي بعض النسخ تمام البيت وهو * لاحق الآطال نهد ذو خصل * قال الشمني والميعة النشاط وأول جري الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهي الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهي القطعة من الشعر اه وقوله والميعة النشاط الذي في القاموس ماع الفرس يميع جرى اه وفي بعض النسخ منعة بالنون بدل التحتية أي قوة والضمير في يشا يرجع الى الفارس المذكور في البيت قبله والذي رأيته في المغني وشرح شواهده للسيوطي طار به بضمير مذكر يرجع الى الفارس قال السيوطي أي لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة الخ فما في نسخ من تانيث الضمير المجرور بالباء غير صواب (قوله تامت فؤادك الخ) يقال تامه الحب وتيمه أي أذله (قوله المنع مطلقا) أي في النثر والشعر (قوله فعلين يقتضين) فعلين مفعول مقدم ليقتضين كما يفيده قول الشارح أي تطلب هذه الادوات فعلين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسما لايهامه أن اذ ما وان لا يقتضيان فعلين وعلى الاعراب المذكور فاجزم في قوله سابقا واجزم بان الخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أي يقتضينهما وعليه فقوله سابقا وحرف اذ ما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل خبره قدم أو خبر لمحذوف أي أحدهما شرط وجملة المبتدأ والخبر على كل مستأنفة وجملة يتلو الجزاء اما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبر المحذوف والرابط محذوف أي يتلوه وفي بعض النسخ شرطا بالنصب على المفعولية ليقتضين بناء على أن فعلين مفعول لاجزم لا ليقتضين وأن يقتضين مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لان التابع غير مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو لقيت الرجلين زيدا وعمرا وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما في كلام البعض من القصور والايهام واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو منفي بلا أو لم أو بفعل ماض عار من قد ونفي ودعاء وجمود ولو كان الفعل مضمرا تفسره فعل نحو وان أحد من المشركين استجارك وكونه في هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو * ولديك ان هو يستزدك مزيد * والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا مقرونا بلم وكذا تقديم الاسم عند الاضمار والتفسير مع غير ان ضرورة في الاصح نحو * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * وقوله * أينما الريح تميلها تمل * وجوزه الكسائي اختيارا مع من وأخواته كذا في الهمع (قوله يتلو الجزاء) شرطه الافادة كخبر المبتدا فلا يجوز ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله سيوطي (قوله وجوابا وسما) قال أبو حيان التسمية بهما

وانما قال فعلين ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين وان كان ذلك لا يلزم فى الجزاء وأفهم قوله يتلوا الجزاء أنه لا يتقدم وان تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى أنه الجواب نفسه والصحيح الاول وأفهم قوله يقتضين ان أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الاداة جازمة له وأما الجزاء ففيه أقوال قيل هى الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلامه قيل وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافى الى سيبويه وقيل الجزم بفعل الشرط وهو مذهب الاخفش واختاره فى التسهيل وقيل بالاداة والفعل معا ونسب الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين (وماضيين أو مضارعين * تلفيهما) أى تجدهما (أو متخالفين) هذا ماض وهذا مضارع فمثال كونهما مضارعين وهو الاصل نحو وان تعودوا نعد وماضيين نحو وان عدتم عدنا وماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه

مجازفان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ماوقع فى مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثانى فى ترتبه على الاول الجزاء والجواب سمى جزاء وجوابا اه ملخصا قال سم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهى ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية (قوله وانما قال فعلين) أى اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جملتين أى كما قال فى التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند اليه للتنبيه على أن الخ أى ولان التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك (قوله أنه لا يتقدم) كذا معموله الا أن يكون الجواب مرفوعا نحو خيرا ان أتيتنى تصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل فى نية التقديم والجواب محذوف اه سيوطى وفى الفارضى مانصه أجاز الكسائى والفراء تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو خيرا ان تكرمنى تصب وأجاز الكسائى تقديم معمول الشرط نحو زيدا ان لقيت فأكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق فى الاشتغال اه (قوله وان تقدم على أداة الشرط الخ) قال فى التسهيل ولا يكون الشرط حينئذ أى حين اذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض الا فى الشعر كقوله
* ولديك ان هو يستزدك مزيد * وان كان غير ماض مع من أو ما أو أى وجب فى السعة جعلها موصولة واعطاؤها حكم الموصول فتقول أعط من يعطى زيدا وأحب ما يحبه وأكرم أيهم يحبك برفع الفعل والمجىء بالعائد وكون الجملة لا محل لها أما فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان أضيف اليهن اسم زمان نحو أتذكر اذ من يأتينا نأتيه لان اسماء الزمان لا تضاف الى جملة مصدرة بان فكذا المصدرة بما تضمن معناها لكن خلافا للزيادى حيث جوز فى هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ماذكر لهن مطلقا سعة أو ضرورة تلاهن ماض أو مضارع اثر هل لان هل لا تدخل على ان فكذا ما تضمن معنى ان بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الاصح نحو أمن يأتك تأته لدخولها على ان أو اثر ما النافية أو باب كان أو باب ان وأما قول الاعشى

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فعلى تقدير ضمير الشان وانما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا الجار أو اثر لكن المخففة أو اذا الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدأ فان أضمر جاز الجزم تقول رأيت زيدا فاذا من يأته يكرمه أى فاذا هو وزيد جميل الاخلاق لكن من يزره يهنه أى لكن هو اه مع زيادات من الدماميني والهمع (قوله فنقل الاتفاق الخ) حكى فى التصريح قولا بان الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم (قوله وأما الجزاء الخ) حاصل ماذكره فيه أربعة أقوال وبقى قولان أحدهما ما فى الفارضى عن المازنى أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى فى نحو ان تقم أقم لان المضارع انما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بان أضرب اذ لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل معرب ثانيهما ما حكاه فى التصريح أنهما تجازما (قوله هى الجازمة له أيضا) اعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمعمولى ظن ومفاعيل أعلم تصريح (قوله بفعل الشرط) لانه مستدع له بما أحدثت فيه الاداة من معنى الاستلزام ورد باستغراب عمل الفعل الجزم دماميني (قوله معا) أى لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفا (قوله بالجوار) رد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور تصريح (قوله وماضيين) أى لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضى للاستقبال شرطا أو جوابا سواء فى ذلك كان وغيرها على الاصح بدليل وان كنتم جنبا فاطهروا الآية وقال ابن الحاجب قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لان أو غيرها فى مطلق الزمان مجازا نحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ونحو ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سيآته فيدخل الماضى والمستقبل كذا فى الدماميني وزعم المبرد وتبعه الرضى أن كان تبقى على المضى لقوتها فيه كما فى ان كنت قلته فقد علمته ويجاب بان المعنى ان أكن موصوفا بأنى قلته فيما مضى وسواء فى ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على الاصح وقال المصنف تبعا للجزولى ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو

وعكسه قليل وخصه الجمهور بالضرورة ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار وهو الصحيح لما رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ومن قول عائشة رضى الله عنها ان أبابكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت لان تابع الجواب جواب وقوله من يكدنى بسيئ كنت منه * كالشجا بين حلقه والوريد* وقوله ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا * ملاتم أنفس الاعداء ارهابا* وقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * منى وما يسمعوا من صالح دفنوا* وأورد له الناظم فى توضيحه عشرة شواهد شعرية (وبعد ماض رفعك الجزا حسن) كقوله وان أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالى ولا حرم* وقوله ولا بالذى ان بان عنه حبيبه * يقول ويخفى الصبر انى لجازع و رفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا وذهب الكوفيون والمبرد الى أنه على تقدير الفاء وذهب قوم الى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل فى الجواب ﴿ تنبيهان ﴾ *الاول* مثل الماضى فى ذلك المضارع المنفى بلم تقول ان لم تقم أقوم

ماضى اللفظ والمعنى نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قميصه قد من دبر فكذبت أى فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أى ان يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فتسل فقد كذبت قال وانما سمى المذكور جوابا لانه مغن عنه ومفهم له كذا فى الهمع وتأوله بعضهم بان المراد ترتيب الاخبار بسرقة أخيه فى الزمن الماضى على سرقته فى الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها فى الزمن الماضى على قد قميصه من دبر فى الزمن المستقبل قال الدمامينى والاصل عدم تكرار المشروط بتكرار الشرط مالم يقتض العرف ذلك كما فى وان كنتم جنبا الآية وكما فى اذا قمتم الى الصلاة الآية اهـ واعلم ان الاحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى أعنى من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة سيوطى عن أبى حيان (قوله وخصه الجمهور بالضرورة) لان اعمال الاداة فى لفظ الشرط ثم المجىء بالجواب ماضيا كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه اهـ حفيد (قوله ايمانا) أى تصديقا بانها حق وطاعة واحتسابا أى طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه (قوله لان تابع الجواب جواب) قد يقال يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع ويجاب بان هذا خلاف الاصل ولذا لم يغتفر مطلقا بل فى مواضع مخصوصة سم (قوله كنت منه) بفتح التاء لانه يمدح شخصا به والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ماينشب فى الحلق من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ فى العنق عينى (قوله ان تصرمونا) من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده فى القاموس والارهاب الاخافة (قوله ان يسمعوا سبة) بضم السين وتشديد الموحدة مايسب به من العيوب وفى بعض النسخ سيئة بياء مخففة فهمزة (قوله وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بان والفعل جائز اذا كان ظرفا ويصح جعله حالا من الجزاء وان لم يذكر وهو ماذكره من احتمال كونه لغوا متعلقا بحسن ضعيف معنى فتأمل (قوله ماض) أى لفظا أو معنى كما سيذكره (قوله وان أتاه خليل) أى فقير من الخلة بفتح الخاء وهى الحاجة يوم مسغبة أى مجاعة وفى رواية يوم مسئلة أى سؤل وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع (قوله ورفعه عند سيبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأنفا دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز جزم ماعطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان أتانى أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ماعطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسلطه على ماقبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه فهذه ثمرة الخلاف أفاده الدمامينى وانما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لانه على قوله مجزوم محلا كما صرح به الفارضى وظاهر هذا الكلام أن الذى فى محل جزم هو الفعل فقط ويرده أنه لامانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محليا ولهذا كتب الشنوانى بهامش الدمامينى مانصه محل جواز الجزم على قول المبرد ان قدر العطف على الجملة وأما ان قدر العطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اهـ يعنى الجواب وسيأتى أن التحقيق كون المرفوع خبر المبتدا المحذوف والجملة جواب الشرط وسيأتى الكلام على القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أى لتقوم فى افادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء هذا ماظهر ثم رأيت الفارضى علل تقدير الفاء بقوله لانه أى الفعل يرفع بعد الفاء أى لكونه حينئذ خبر مبتدا محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال فى التسهيل وان قرن أى المضارع الواقع فى حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا قال الدمامينى أى سواء كان الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أو مضارعا نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف وهو اذ ذاك خبر مبتدا محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء اهـ (قوله لما لم يظهر الخ) قضيته أن المضارع المبنى كالماضى فاذا وقع شرطا جاز رفع الجواب وقد يفرق بان شأن المضارع التأثر لفظا سم (قوله ضعفت عن العمل فى الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالاقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث قال الحفيد يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولا لاداة الشرط لفظا ولا تقديرا اهـ وتكون الاداة عليه لاعمل لها فى الجزاء أصلا صرح به الرضى فعلم أنه

وقد يشمله كلامه * الثانى ذهب بعض المتأخرين الى أن الرفع أحسن من الجزم والصواب عكسه كما أشعر به كلامه وقال فى شرح الكافية الجزم مختار والرفع جائز كثير (ورفعه) أى رفع الجزاء (بعد مضارع وهن) أى ضعف من ذلك قوله يا أقرع بن حابس يا اقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع * وقوله فقلت تحمل 12 فوق طوق فقلت انها * مطبعة من يأتها لا يضيرها وقراءة طلحة بن سليمان أينما تكونوا يدرككم الموت وقد أشعر كلامه بانه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى كلامه أيضا فى شرح الكافية وفى بعض نسخ التسهيل وصرح فى بعضها بانه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء فى الشعر وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على اطلاقه بل محله فى غير المنفى بلم كما سبق

* تنبيهات * الاول * اختلف فى تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى أنه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو انك فى البيت فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير وبين أن لا يكون فالاولى أن يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتأخير * الثانى ابن الانبارى يحسن الرفع هنا اذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل ان كقولهم طعامك ان تزرنا نأكل تقديره طعامك نأكل ان تزرنا * الثالث ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار الاصل وهو الجزم وان لم يكن جزاء اذا رفع (واقرن بفا حتما) أى وجوبا (جوابا لو جعل شرطا لان أو غيرها) من أدوات الشرط (لم ينجعل) جواب وذلك الجملة الاسمية

على الثالث يمتنع جزم المعطوف و يمتنع التفسير لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه (قوله وقد يشمله كلامه) بان يراد الماضى لفظا أو معنى (قوله كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أحسن (قوله بعد مضارع) أى غير منفى بلم كما مر وسيأتى (قوله وهن) سيأتى أنه مقيد بما اذا لم يتقدم على ان ما يطلب الجزاء (قوله فقلت تحمل الخ) الخطاب للجمل وضمير انها للقربة مطبعة أى مملوأة من الطعام وقوله لا يضيرها أى لا يضرها كذا فى العينى قال شيخنا السيد مطبعة بالعين المهملة كما فى البهوتى اه ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملاها كطبعها واصل المعنى لا يضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها وكأن مقصود الشاعر توطين نفس الجمل الحامل على التجلد على حملها وتنشيطه على ذلك (قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة (قوله على حذف الفاء مطلقا) أى سواء كان قبله ما يطلبه أولا كانت الاداة اسم شرط أولا وأورد فى التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل (قوله وفصل سيبويه الخ) قال شيخنا انظر لم خالف سيبويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضى والمضارع اه ولعل الفرق أن الماضى لما لم تؤثر فيه الاداة الجزم احتيج الى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها اذا نطق به وفاء بحقها فى الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل (قوله نحو انك فى البيت) أى البيت الاول لان ان يمكن أن تطلب الجزاء خبرا لها (قوله فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الاداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها (قوله وجوز العكس) يفهم منه بالاولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا الا ان فى العكس مخالفة الاولى فى القسمين وفى هذين الوجهين مخالفة الاولى فى قسم واحد (قوله ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء) أى و يكون المرفوع الجواب و وجهه ضعف طلب الاداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى ان فعلم ما فى توجيه البعض ذلك بقوة طلب الاداة بكونها اسما (قوله ما يطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ فى المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة نأكل خبر أى والرابط محذوف فطعامك طالب للجزاء لان المبتدأ عامل فى الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أى ما يطلبه الجزاء قبل ان فيقرأ طعامك بالنصب مفعول نأكل فيكون طعامك مطلوبا للجزاء اه وانما أوجب على نصب الجزاء رفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطالب عاملا والمطلوب معمولا فلو جعل الطلب شاملا لطلب المعمول العامل لان يعمل فيه لم يجب ما ذكر (قوله قبل ان) ظاهره أن غير ان ليس كان فى ذلك فليتأمل (قوله موافقة المبرد) فيه نظر وان سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضى كما مر (قوله و يحتمل أن يكون سماه) أى على جعله غير جواب جزاء باعتبار الاصل الخ أى فيوافق كلامه جميع المذاهب (قوله واقرن بفا حتما) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه أفاده فى التصريح وصرح فى المغنى بان المحل لمجموع الفاء وما بعدها و يستثنى من وجوب القرن بالفاء ما اذا صدر الجواب بهمزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وان دخلت مسبوقة بها كما فى قوله تعالى أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لعراقتها وقوة صدارتها فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته (قوله الجملة الاسمية) أورد عليه نحو وان أطعتموهم انكم لمشركون وأجاب الرضى بان القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة

نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير والطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما في رواية ابن كثير وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده والتي فعلها جامد نحو ان ترنِ أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أو مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل أو تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله أو لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو ما نحو فان توليتم فما سألتكم من أجر وقد تحذف للضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وقوله ومن لا يزال ينقاد للغي والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما قال الشارح أو ندور ومثل للندور بما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها وعن المبرد اجازة حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدا في قوله بني ثعل من ينكع العنز ظالم * وانما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بان لا يصلح مع الانفصال فاذا قرن بالفاء علم الارتباط أما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما هو الاصل لم يحتج الى فاء يقترن بها وذلك اذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم قال الشارح ويجوز اقترانه بها فان كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقوله ومن جاء بالسيئة فكبت وقوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا هذا كلامه وهو معترض من ثلاثة أوجه * الاول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدا محذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية

جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الايراد لانا نقول لو كان القسم مقدرا لثبتت اللام الموطئة له لتدل عليه * لانا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم تأكيد لا واجب كما قاله الاسقاطي على ابن عقيل ثم رأيت الشمني صرح به ويكفي دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم ان الجواب في الآية للشرط على تقدير الفاء مردود لان تقديرها انما يجوز في الضرورة وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيردها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وهو ممنوع وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التي تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم في قوله

طلبية واسمية وبجامد * وبما وقد وبلن وبالتنفيس

زاد الكمال بن الهمام تصديره برب وبالقسم والدنوشري تصديره باداة شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الآية (قوله نحو وان يمسسك بخير الخ) ذكر في المغني أن التحقيق في مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت كون الجواب محذوفا لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد فالاصل فليبادر للعمل فان أجل الله لآت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير سواء مس بخير أولا وكأنه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الدماميني واستشكل في حاشيته على المغني ذكره من أمثلة ذلك وان يمسسك بخير وان تجهر بالقول أي فاعلم أنه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك أي فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع بانهم نصوا على أن الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بان محل هذا اذا لم يسد شيء مسد الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شيء ساد مسد الجواب (قوله وقد اجتمعا) أي الاسمية والطلبية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) أي في شأن اللقطة وجواب الشرط الاول محذوف للعلم به أي فادها اليه (قوله بني ثعل) أي يا بني ثعل من ينكع العنز بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أي يجهدها حلبا (قوله مع الاتصال) أي باداة الشرط بان يقع شرطا سم (قوله وغيرها) كما النافية وان وحروف التنفيس (قوله أو منفيا بلا) أورده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جهة أنه صالح لان يجعل شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء وأجيب بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فيجيء الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمتنع الفاء اه دماميني وعندي في كل من الايراد والجواب نظر أما الايراد فلان مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لا عدم جوازها حتى يتوجه الايراد وأما الجواب فلانه قد يمنع عدم مجامعة لا لحرف الشرط على تقدير كونها لنفي المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على مجامعة لا لحرف الشرط في تقدير كونها لمجرد النفي لان الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتي عن سم فتدبر (قوله ويجوز اقترانه) أي الجواب الصالح لان يكون شرطا بصوره الاربع قال الاسقاطي ظاهره جواز اقترانه بها اذا كان مضارعا منفيا بلم وكلام الكافية والجامي يخالفه اه (قوله فان كان مضارعا رفع) هذا في غير المقرون بلم لانه يجزم (قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الاشارة راجع الى اقتران الجواب بالفاء (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أي وهو في المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتي وأما قول شيخنا أي ويلزم عليه انتقاض الضابط الذي ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطا ففيه أن الضابط الذي ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء لا في الجواز الذي كلام ابن الناظم فيه (قوله والتحقيق حينئذ) أي حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أي اذا كان مضارعا بقرينة ما سيذكره الشارح

فان اقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان
مضارعا لان الفاء على ذلك
التقدير زائدة في تقدير
السقوط لكن العرب
التزمت رفع المضارع
بعدها فعلم أنها غير زائدة
وأنها داخلة على مبتدا
مقدر كما تدخل على مبتدا
مصرح به الثاني ظاهر
كلامه جواز اقتران
الماضي بالفاء مطلقا
وليس كذلك بل الماضي
المتصرف المجرد على
ثلاثة أضرب ضرب
لا يجوز اقترانه بالفاء وهو
ما كان مستقبلا معنى ولم
يقصد به وعد أو وعيد
نحو ان قام زيد قام عمرو
وضرب يجب اقترانه بالفاء
وهو ما كان ماضيا لفظا
ومعنى نحو ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت وقد
معه مقدرة وضرب يجوز
اقترانه بالفاء وهو ما كان
مستقبلا معنى وقصد به
وعد أو وعيد نحو ومن
جاء بالسيئة فكبت
وجوههم في النار قال في
شرح الكافية لانه اذا
كان وعدا أو وعيدا حسن
أن يقدر ماضي المعنى
فعومل معاملة الماضي
حقيقة وقد نص على هذا
التفصيل في شرح الكافية
* الثالث أنه مثل ما يجوز
اقترانه بالفاء بقوله تعالى
فصدقت وليس كذلك بل
هو مثال الواجب كما مر
(تنبيه) * هذه الفاء فاء
السبب الكائنة في نحو
يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة ولم تخرج عن العطف وهو بعيد

في الماضي (قوله فان اقترن) أي الجواب الصالح للشرطية (قوله وينبغي) أي يجب كما يؤخذ من السياق (قوله خبر مبتدا) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لان الجواب على هذا جملة اسمية وانما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لانه لم يقل بجعل الفعل خبر مبتدا محذوف فدعوى البعض تبعا لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج الى التمحل بان الجواز بالنظر الى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب لمباشرة الاداة فعليك بالانصاف (قوله وجزم الفعل ان كان مضارعا) أي جزمه رجحانا لا وجوبا لما مر أن رفع الجواب المضارع جائز بحسن بعد فعل الشرط الماضي ويضعف بعد فعل الشرط المضارع (قوله على ذلك التقدير) أي تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير ان كان تقدم في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا اشكال في الاشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء اذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدا محذوف لا نفس الجواب لحكم الخ (قوله كما تدخل على مبتدا مصرح به) لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريبا (قوله جواز اقتران الماضي) أي المتصرف المجرد من قد وغيرها وقوله مطلقا أي سواء كان مستقبلا معنى أو لا قصد به وعد أو وعيد أو لا (قوله على ثلاثة أضرب) اذا لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطا الخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما في المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضي المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة تجب كما في الضرب الاول والثاني من هذه الاضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجامي كالكافية المضارع المنفي بلم (قوله وهو ما كان مستقبلا معنى) لانه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة جامي (قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ مما مر عن الجامي تعليل وجوب الفاء في هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظا ولا معنى فاحتيج الى الرابط وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لان يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافي ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لو جعل شرطا الخ وينافي كون كلام الشارح فيما يصلح لان يجعل شرطا وكان وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد فتأمل وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أي نحو ان كنت قلته فقد علمته أو مقدرة أي نحو ان كان قميصه الآية قال الدماميني وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بان الشرط سبب والجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو ان جئتني أكرمتك والثاني أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمني فقد أكرمتك أمس والمعنى ان اعتددت علي باكرامك اياي فانا أيضا اعتد عليك باكرامي اياك والآيتان المتلوتان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضي لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائما وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا أم لا كقولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (قوله لفظا ومعنى) بناء على جوازه بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم وماضيين أو مضارعين الخ (قوله وقد معه مقدرة) لتقربه من الحال الاقرب الى الاستقبال من الماضي (قوله حسن أن يقدر ماضي المعنى) أي مبالغة في تحقق وقوعه وان كان مستقبلا في الواقع قاله الاسقاطي وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله فعومل معاملة الماضي حقيقة أي الماضي لفظا ومعنى أي عومل معاملته في مجرد الاتيان بالفاء وان كان الاتيان بها في الماضي حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الجواز * والحاصل أن الاتيان في هذا بالفاء نظرا الى تقديره ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وتركها نظرا الى كونه في الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه (قوله الثالث أنه مثل ما يجوز الخ) يجاب بان الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب زكريا (قوله هذه الفاء) أي في الاصل فلا ينافي قوله بعد وتعينت هنا الخ وقوله فاء

الباب

(وتخلف الفاء اذا المفاجاة) فى الربط اذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفى ولم يدخل عليها ان (كان تجد اذا لنا مكافأة) وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون لانها مثلها فى عدم الابتداء بها فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط فاما نحو ان عصى زيد فويل له ونحو ان قام زيد فما عمرو قائم ونحو ان قام فان عمرا قائم فيتعين فيها الفاء وقد أفهم كلامه أن الربط باذا نفسها الا بالفاء مقدرة قبلها خلافا لمن زعمه وأنها ليست أصلا فى ذلك بل واقعة موقع الفاء وأنه لا يجوز الجمع بينهما فى الجواب (تنبيهان * الأول) أعطى القيود المشروطة فى الجملة بالمثال لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغى أن يبينه * الثانى ظاهر كلامه أن اذا يربط بها بعد ان وغيرها من أدوات الشرط وفى بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان اذا المفاجاة عن الفاء فتصحيحان وهو ما يؤذن به تمثيله قال أبو حيان ومورد السماع ان وقد جاءت بعد اذا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون (والفعل من بعد الجزا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (ان يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن) أى حقيق فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف والنصب بان مضمرة وجوبا وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر يحاسبكم به الله فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب وقرئ بهن من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر وقد روى بهن نأخذ من قوله

فان يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام

وانما جاز النصب بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام ما اذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فانه يمتنع النصب ويجوز الجزم والرفع فان توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ويجوز النصب والى ذلك الاشارة بقوله (وجزم أو نصب لفعل

السبب أى التى تعطف الجمل لافادة السببية وقوله لا للتشريك أى فى الاعراب والا لجزم ما بعدها لفظا ان كان مضارعا ولا فى المعنى والا انقلب الجواب شرطا فلا تكون عاطفة وبه صرح فى المغنى فهى كالفاء فى نحو أحسن زيد اليك فاحسن اليه اذ لو جعلت فى هذا المثال عاطفة للزم عطف الانشاء على الخبر (قوله وتخلف الفاء الخ) الفاء مفعول تخلف واذا فاعله واضافة اذا الى المفاجأة من اضافة الدال الى المدلول (قوله ولم يدخل عليها ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وعبارة الفارضى ولم يدخل عليها ناسخ وهى أعم (قوله لنا) أى منا (قوله فى عدم الابتداء بها) وفى اقتضائها التعقيب حفيد (قوله لا يجوز الجمع بينهما) لانها عوض عن الفاء خلافا لمن منع ذلك اه تصريح ويرد نحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا الا أن يجاب بما قاله الاسقاطى على ابن عقيل ان محل المنع من الجمع اذا كانت اذا عوضا عن الفاء فى الربط لا لمجرد التوكيد كما فى الآية (قوله أعطى القيود الخ) أى أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه الخ وقوله فى الجملة أى المصدرة باذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا ما يعطى الاشتراط بالتمثيل (قوله وفى بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان الخ) كلام التسهيل هذا فى الشروط الجازمة فلا يرد قول أبى حيان جاء الربط باذا الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله ومورد السماع ان وقد جاءت الخ) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل الا أن يقال المراد ومورد السماع ان واذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد جاءت الخ من كلام أبى حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فان كان من كلام الشارح ردا على أبى حيان فالامر ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لان شرط حذف الجواب اختيارا مضى الشرط لفظا أو معنى ويصح جعل قمن خبر مبتدا محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف * والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم (قوله من بعد الجزا) وجملة اسمية كما فى التصريح وهو واضح لانها فى محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله وهو أن تأخذ الخ) لا حاجة اليه بل هو غير مناسب اذ الجزاء هو الجواب كما تقدم فى النظم لا أخذ الاداة الجواب (قوله بتثليث قمن) قال فى شرح الشذور جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطى (قوله فالجزم بالعطف) على الجزاء لانه مجزوم لفظا أو محلا (قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو وفى المغنى أنه قيل بذلك ورده فليراجع وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان يهلك أبو قابوس الخ) تقدم الكلام عليه فى باب الصفة المشبهة (قوله فاشبه الواقع بعده) أى بعد الجزاء (قوله فانه يمتنع النصب) وقياس ما يأتى عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما اذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وان لم يسمع زكريا (قوله وجزم أو نصب) فى الشذور الجزم قوى والنصب ضعيف وفى شرح الكافية نحوه اه سيوطى قال فى التصريح والنصب فى مسئلة التوسط أمثل منه فى مسئلة التأخير لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها اه وجزم مبتدأ وقوله أو نصب عطف عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد تنازعه جزم ونصب والخبر هو جملة ان بالجملتين اكتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز

اثرفا * او واوان بالجملتين اكتنفا) فالجزم نحو انه من يتق و يصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وهو الاشهر ومن شواهد النصب قوله * ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * ولا يجوز الرفع لانه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء والحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فاجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله و رسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم أو (والشرط يغني عن جواب قد علم) أى بقرينة نحو فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الارض الآية أى فافعل وهذا كثير و يجب ذلك ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى نحو وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى (والعكس) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قد يأتى) قليلا (ان المعنى فهم) أى دل الدليل على المحذوف كقوله فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام أى والا تطلقها يعل وقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولا ينج الا فى الصفاد يزيد أراد متى تثقفوا تؤخذوا (تنبيهات * الاول) أشار بقد الى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه فى شرح الكافية لكنه فى بعض نسخ التسهيل سوى فى الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تاليه ان كما فى البيت الاول وهو واضح فليكن مراده هنا أنه أقل منه فى الجملة * الثانى قال فى التسهيل و يحذفان بعد أن فى الضرورة يعنى الشرط والجزاء كقوله قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان وغيره التقدير وان كان فقيرا معدما رضيته وكلامه فى شرح الكافية يؤذن بجوازه فى الاختيار على قلة وكذا كلام الشارح ولا يجوز ذلك أعنى حذف الجزأين معا مع غير ان * الثالث انما يكون حذف الشرط قليلا

اه وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز (قوله اثرفا) فى موضع الصفة لفعل (قوله اكتنفا) بالف الاطلاق و بالبناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أى حوط بالجملتين أى توسط بينهما خلافا لظاهر شرح الشاطبى أنه مبنى للفاعل (قوله ولا يجوز الرفع) أجازه ابن خروف مع الواو وخاصة على أن الفعل خبر محذوف والجملة حال أفاده الشاطبى (قوله لانه لا يصح الاستئناف) قال الاسقاطى هلا جاز على الاعتراض فانه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به فى المغنى وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اه ويظهر أنه لاشعار الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض (قوله وزاد بعضهم أو) لم يذكر زيادة ثم وأو الا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطى فى جمع الجوامع تقتضى عدم الفرق قال الدماميني فى شرح المغنى وهو الظاهر * (فائدة) * اذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلا ان جزم كما فى قوله متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا وحالا ان رفع كما فى قوله متى تأته تعشو الى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد أفاده الفارضى (قوله والشرط) أى الماضى ولو معنى فان كان مضارعا غير منفى بلم لم يغن عن الجواب الا فى الشعر كما سيأتى وقوله يغنى عن جواب أى يذكر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كما فى فان استطعت أن تبتغى نفقا الخ أولا كما فى قولك ان جاء فى جواب أتكرم زيدا (قوله و يجب ذلك) أى الاستغناء عن الجواب (قوله كما سيأتى) وقد يغنى عن جواب الشرط خبر ذى خبر متقدم على اداة الشرط نحو وانا ان شاء الله لمهتدون أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله * بنى ثعل من ينكح العنز ظالم * قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر فى الثانى كون الجواب نظالم مقدرا وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم لحذف بعض الجواب كما مر فى الشرح فليس من حذف الجواب لدليل فتأمل وعبارة المغنى حذف جملة جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثانى نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون اه (قوله مفرقك) بفتح الميم والراء و بفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر (قوله متى تؤخذوا قسرا) أى قهرا والظنة بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الاسير وفى هذا البيت رد على من شرط فى حذف فعل الشرط أن تكون الاداة ان وزعم أنه لا يحفظ الا فيها اه زكريا وقد جوز بعضهم فى وما بكم من نعمة فمن الله أن تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والاصل وما يكن بكم الخ (قوله تثقفوا) بالبناء للمفعول أى توجدوا (قوله لكنه فى بعض نسخ التسهيل الخ) عبارته يحذف الجواب كثيرا لقرينة وكذا الشرط المنفى بلا تاليه ان اه ومفهومه أن الشرط اذا كان مثبتا أو منفيا بلم لا يكثر حذفه وهو كذلك (قوله أنه أقل منه فى الجملة) أى فى بعض الصور وهو ما عدا المنفى بلا التاليه ان وقد يقال لا حاجة الى ذلك لان الكلام فى حذف الشرط وحده كله لان هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف فى البيت الاول الشرط كله لان لا من الشرط وهى لم تحذف فتأمل (قوله و يحذفان الخ) قد يبقى حذف الاداة وحدها قال السيوطى لا يجوز حذف أداة الشرط وان كانت ان فى الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقد وقع لشيخ الاسلام فى شرح منهجه تقدير لو الشرطية فحذفها فى المتن ويذكرها فى الشرح فلينظر هل له سند فى ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم فى الادوات الجازمة فلا ينافى حذف غير الجازم كلو (قوله بجوازه فى الاختيار على قلة) أيد السيوطى فى الهمع هذا القول بأن الحذف ورد فى عدة من الآثار (قوله مع غير ان) كذا فى الهمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الانبارى عن العرب كما فى التصريح من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما فى حديث أبى داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان

وغيره فيه شاهد على جواز حذف فعل الشرط المنفي بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارح وغيره في حذف الشرط والجواب معا بتمامهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لا في كل من الشرط والجواب كما مر (قوله اذا حذف وحده كله) برفع كله تأكيد الضمير في حذف والمراد اذا حذف جميع أجزاء الشرط أي جميع أجزاء جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا ان حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله (قوله نحو وان أحد من المشركين استجارك) اعترضه البعض بان المحذوف في الآية الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بان المراد بالشرط في قوله انما يكون حذف الشرط قليلا الخ جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير في قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فان الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده (قوله غير امتناعي) أي غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلولا فانه يتعين ذكر جوابهما تقدما أو تأخرا والقرينة على هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بان مراده بالشرط الشرط غير الامتناعي وسيشير الشارح الى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعي الشرط غير الجازم كاذا وان لم يذكره المصنف هنا بخصوصه (قوله وقسم) ولو مقدرا ومثله الحفيد بقوله تعالى وان أطعتموهم انكم لمشركون قال فالقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبيها عليه مردود بان دخولها آكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بانه مختص بالشعر (قوله يكون مؤكدا باللام) أي وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا في المثبت المضارع أما الماضي فان كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقد وتارة بهما وهو الغالب وتارة يجرد وان كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن بان واللام وهو الاكثر أو بان فقط أو باللام فقط وندر تجردها منهما أفاده الفارضي وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور لكن في خاتمة الباب الخامس من المغني أن حق الماضي المتصرف لفظا ومعنى المتصرف المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد ثم قال وقيل في قتل أصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جميعا حذفا للطول وقال

حلفت لها بالله حلفة فاجر * لناموا فما ان من حديث ولا صال

فأضمر قد وفي حرف القاف من الباب الاول أن ابن عصفور فصل فاوجبهما ان كان الماضي قريبا من الحال وان كان بعيدا جيء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضي السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جوابا للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تبعه في ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرح بذلك الشارح في باب نوني التوكيد فللمضارع المثبت على الاول حالة واحدة وعلى الثاني ثلاث حالات فاعرف ذلك وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاسمية من أن واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذي في المغني أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ونقل الدماميني عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبي بكر والله أنا كنت أظلم منه يعني من عمر في تفاقم جرى بينهما ثم الكلام في جواب القسم غير الاستعطافي اذ جواب الاستعطافي لا يكون الا جملة انشائية كما في المغني كقوله * بربك هل ضممت اليك ريا * وقوله * بعيشك ياسلمى ارحمي ذا صبابة * قال الشمني قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الغير الاستعطافي وان كانت طلبية فهو الاستعطافي (قوله أو ان) أي سواء قرن خبرها باللام أولا كما يؤخذ من الامثلة (قوله أو منفيا) أي بما أو ان أو لا وشذ قرن المنفي بما باللام كقوله

أما والذي لو شاء لم يخلق الورى * لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

وشذ نفي الجواب بلم أو لن أفاده الفارضي (قوله لو أندى الندى الخ) كلام العيني يفيد أن أندى بالنون لا بالباء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر قال في القاموس ندا القوم حضروا اهـ

اذا حذف وحده كله فان حذف مع الاداة فهو كثير من ذلك قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فالله هو الولي تقديره ان أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه وقوله تعالى ياعبادي الذين آمنوا ان أرضي واسعة فاياي فاعبدون أصله فان لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرض فاياي في غيرها فاعبدون وكذا ان حذف بعض الشرط نحو وان أحد من المشركين استجارك ونحو ان خيرا فخير (واحذف لدى اجتماع شرط) غير امتناعي (وقسم * جواب ما أخرت) أي منهما استغناء بجواب المتقدم (فهو) أي الحذف (ملتزم) فجواب القسم يكون مؤكدا باللام أو ان أو منفيا وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم فمثال تقدم الشرط ان قام زيد والله أكرمه وان يقم والله فلن أقوم ومثال تقدم القسم والله ان قام زيد لاقومن والله ان لم يقم زيد ان عمرا ليقوم أو يقوم والله ان لم يقم زيد ما يقوم عمرو وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله فاقسم لو أندى الندى سواده * لما مسحت تلك المسالات عامر وكقوله * والله لولا الله ما اهتدينا * نص على ذلك في الكافية

والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما
لا يكون الاماضيا وقوله في باب القسم في التسهيل وتصدر يعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو ولولا يقتضي أن لو ولولا وما دخلتا عليه
جواب القسم وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له في عدم
التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي والمغاربة لايسمون لو لاشرطا ولولا ولا الا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذي ذكره
اذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي ١٨ غير الامتناعي والقسم ذو خبر فان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف
جواب القسم تقدم أو تأخر كما أشار الى ذلك بقوله (وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجح مطلقا بلاحذر) وذلك نحو زيد ان يقم والله يكرمك وزيد والله ان يقم يكرمك وان زيدا ان يقم والله يكرمك وان زيدا والله ان يقم يكرمك وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرا من مبتدا أو اسم كان ونحوه وأفهم قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان قام أو ان لم يقم لاكرمنه وهو ماذكره ابن عصفور وغيره لكن نص في الكافية والتسهيل على ان ذلك على سبيل التحتم وليس في كلام سيبويه مايدل على التحتم (وربما رجح بعد قسم * شرط بلاذي خبر مقدم) كما ذهب اليه الفراء مستدلا بقوله لئن منيت بنا عن غب معركة * لاتلفنا عن دماء القوم ننتفل وقوله
لئن كان ماحدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة ﴿تنبيهات
* الاول﴾ كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لايكون فعل الشرط فيه الا ماضي اللفظ أو مضارعا مجزوما بلم نحو ولئن سألتهم من
خلقهم ليقولن الله ونحو لئن لم تنته لارجمنك ولايجوز أنت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن وأما قوله * ولديك ان هو يستزدك مزيد
وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن بيتي واسع فضرورة وأجاز ذلك الكوفيون الا الفراء الثاني اذا تأخر
القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له

واسناد الاحضار الى الندى مجاز عقلي من باب الاسناد الى المكان لان الندى مجلس القوم والضمير في سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كما في العيني وهو المناسب وان فسره البعض بالجيش قال العيني والمسالاة بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسالة وهي جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة قريش والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجالس القوم لما قدرت عامر أن تمسح مسالاتهم من هيبته وسطوته على الناس اه (قوله والتسهيل) أي في باب الجوازم كما ستعرفه (قوله ولزوم) مبتدأ خبره قوله لانه مغن الخ وفي بعض النسخ ولزم وهو الذي بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره اذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع أن المضي انما يلزم في جواب لو ولولا (قوله يعني جملة الجواب) أي جواب القسم وقوله في الشرط الامتناعي أي في التعليق الامتناعي وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر (قوله يقتضي أن لو ولولا الخ) أي وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف في الكافية وغير ماذهب اليه ابن عصفور (قوله والمغاربة الخ) اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا (قوله وهذا الذي ذكره الخ) دخول على المتن (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما في الشيخ خالد وفي جعل قبل خبرا منافاة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبني على الضم كقبل وبعد خبرا وتأييد لما اخترناه من جواز ذلك (قوله لان سقوطه) أي الشرط مخل الخ وقد يقال اخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود في صورة اجتماعهما بلا تقدم ذي خبر فهلا رجح الشرط مطلقا فيها أيضا الا أن يقال الاخلال فيها أخف من الاخلال في صورة الاجتماع مع تقدم ذي خبر فتفطن (قوله وأفهم قوله رجح) أي دون أن يقول أوجب (قوله وربما رجح الخ) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالبا ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على اطلاقه سم (قوله لئن منيت) أي بليت بنا عن غب معركة غب الشئ بكسر الغين المعجمة عاقبته أي حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة وانما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة المنفصلين عنها لاتلفنا أي تجدنا وفيه الشاهد فانه جزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر قال الفارضي ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة اه وننتفل بالفاء لا بالقاف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفي القاموس انتفل منه تبرأ وانتفى (قوله لئن كان ماحدثته الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حكى عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وباديا حال من فاعل أصم اه دماميني ويؤخذ منه أن التاء فيما حدثته مفتوحة وبه صرح شيخنا السيد (قوله على جعل اللام) أي في لئن زائدة أي وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشرط في الابيات ضرورة (قوله كل موضع استغنى الخ) شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم في قوله والشرط يغني عن جواب قد علم سم (قوله الاماضي اللفظ الخ) أي ليكون على وجه لاتعمل فيه أدوات الشرط جامي (قوله ان هو يستزدك) كذا في بعض النسخ بالجزم اعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * كما في

قواعد

قواعد ابن هشام وفي بعض النسخ يستتر بدالرفع وهو الذي بخط الشارح (قوله والجملة القسمية) أي مع جوابها وقوله هي الجواب أي جواب الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أي من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط (قوله اذا توالى الخ) مقول القول محذوف أي فنقول اذا توالى الخ وقد وجد لفظ فنقول في خط الشارح وقوله شرطان أي أو أكثر نحو ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي حر (قوله فالجواب لاولهما) هو الاصح وجواب ومابعده محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث ان كان وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان أكل ان ضحك فعبدي حر فعلى الاصح الضحك أول ثم الأكل ثم المجيء فان وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فان وقع المجيء ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للاول ينبغي مجيء فعل الشرط الثاني ماضيا لما مر لا على مقابله اذ على مقابله لا حذف اه سيوطي وقوله وجواب مابعده أي بعد الاول محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه أي وتقديره في البيت الذي أورده الشارح ان تذعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا وبقول السيوطي المذكور تعلم أن قول الشارح والثاني مقيد للاول مخالف للاصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم مافي كلام شيخنا فتأمل ومن فروع المسئلة ما اذا قال لامرأته ان أكلت ان شربت فانت طالق فلا تطلق على الاصح الا اذا شربت ثم أكلت لان التقدير عليه ان شربت فان أكلت فانت طالق فالثاني أول والاول ثان وعلى مقابله لا تطلق الا اذا أكلت ثم شربت لان التقدير عليه ان أكلت فان شربت فانت طالق فالاول أول والثاني ثان واعلم أن تصحيح الاول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمني ووجهه ابن الحاجب بانه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا والا توارد عاملان على معمول واحد ولا لغيرهما والا لزم ذكر ما لا دخل له في ربط الجزاء وترك ماله دخل ولا للثاني لانه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فيجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جوابا للاول ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني قال الدماميني ومذهب مالك الطلاق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض أصحابنا يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر

كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود في فؤاد اللبيب

ثم قال ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين يعني مذهبي الشافعية والمالكية في وقوع الطلاق فعلها المجموع الامرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا لدلالة جواب الثاني ولا محذور في حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني فتأمله اه قال الشمني وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني لزم ايقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بحذف (قوله كقوله ان تستغيثوا الخ) وكقوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم وكقوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي الخ كذا قالوا قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الاولى من هذا القبيل ما نصه قال ابن هشام وفيه نظر اذ لم يتوال في الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ماهو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي أن يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد أن يغويكم واما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا نقال في الآية الثانية ﴿فائدة﴾ ليس من قاعدة توالي الشرطين قوله تعالى ولولا رجال مؤمنون الى قوله لو تزيلوا لعذبنا وان اقتضاه كلام المغني والا كان لعذبنا جواب لولا ولو لا وجوابها دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واستظهر ماذكره الزمخشري من جعل جواب لولا محذوفا لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا ناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم (قوله ان تذعروا) بالبناء للمفعول أي تفزعوا والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجأ (قوله ومثل له بقوله تعالى

والجملة القسمية حينئذ هي الجواب وأجاز ابن السراج ان تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها فأجاز ان تقم يعلم الله لأزورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغي ان لا يجوز ذلك لان حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور الا في الضرورة * الثالث لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصرا اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله
ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم
وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف في شرح الكافية ومثل له بقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم الآية

وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو ان تاتنى وان تحسن الى أحسن اليك أو بأو فالجواب لاحدهما نحو وان جاء زيد أو ان جاءت هند فاكرمه أو فاكرمها أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثانى والثانى وجوابه جواب الاول وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على العطف بالواو

﴿فصل لو﴾ اعلم أن لو تاتى على خمسة أقسام * الاول أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره فى التسهيل * الثانى أن تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمى وغيره * الثالث أن تكون للتمنى نحو لو تأتينا فتحدثنا قيل ومنه لو أن لنا كرة ولهذا انصب فنكون فى جوابها واختلف فى لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى هى قسم برأسها لاتحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اى زير بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور * وقال المصنف هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى وذلك انه أو رد قول الزمخشرى وقد تجىء لو فى معنى التمنى نحو لو تأتينى فتحدثنى فقال ان أراد أن الاصل وددت لو تأتينى فتحدثنى فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فاشبهت ليت فى الاشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع

لفعل

الخ فى هذا التمثيل نظر اذ ليس فيه توالى أداتى شرط كما هو موضوع الكلام لان العطف ليس على نية تكرار العامل (قوله وقال غيره الخ) فى نقل كلام غير المصنف اشارة الى الاعتراض على كلام المصنف فى شرح الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التمثيل (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد الا أن يقال هما فى حكم المؤثر الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أى أو توالى الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فاطلاق المصنف) أى فى قوله فى شرح الكافية وان توالياً بعطف فالجواب لهما معا

﴿فصل لو﴾

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع كما فى جمع الجوامع وشرحه (قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ فى القلة الى الظلف مثلا فانه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق أى الشى كما هو عادة العرب لان النىء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوى كذا فى المحلى (قوله ذكره ابن هشام اللخمى وغيره) قال فى المغنى وفيه نظر قال الدمامينى وجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى ان والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا فتحدثنا) قال شيخنا محل كونها فى المثال للتمنى اذا كان المخاطب مأيوس الاتيان الى المتكلم أو متعسره عادة اه ووجهه أن التمنى طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (قوله لو أن لنا كرة) أى رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا انصب فنكون) لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب فى نكون مثله فى * ولبس عباءة وتقر عينى * فهو بان مضمرة جوازا وأن والفعل فى تاويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه (قوله واختلف فى لو هذه) لم يتعرض لكون القسمين الاولين يحتاجان الى جواب أو لا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى يظهر فى لو التى للعرض ولو التى للتحضيض وانظر لو التى للتقليل على رأى ابن هشام اللخمى هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها (قوله هى قسم برأسها) أى مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما فى زكريا (قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أى وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما فى قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فان الشارح سيصرح فى آخر الباب بان لو فى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلا وأن قوله لمثوبة من عند الله خير مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلو نبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثار أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقوله بالذنائب أى فى الموضع المسمى بالذنائب بفتح الذال المعجمة فنون وفى آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء فى بالذنائب ظرفية كذا قال الدمامينى والشمنى والعينى وقوله أى زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والاصل زير أى زير والزير فى الاصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لانه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله بيوم الشعثمين متعلق بيخبر أى بوقعة يوم الشعثمين قال العينى وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابنى معاوية بن عمرو اه والذى قاله الدمامينى والشمنى معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور نطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدمامينى ثم بحث فى الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بان مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أى لو حصل نبش فاخبار كما قالوه فى نحو ان تاتنى فتكرمنى آتك بنصب تكرم (قوله فى معنى التمنى) أى المعنى هو التمنى وقوله فقال أى المصنف معطوف على أورد (قوله لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمنى كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها لفعل التمنى بحيث صارت تشعر به عند حذفه (قوله أو أنها حرف وضع للتمنى) قال الدمامينى الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشرى وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى لا يرد عليه فانها عند مجامعتها

لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه أشرت الى نحو قول الشاعر سرينا اليهم في جموع ٢١ كأنها جبال شروري لو تعان فتنهدا قال ذلك في تنهدا أن تقول نصب لانه جواب تمن انشائي كجواب ليت لان الاصل وددنا لو تعان فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل في تاويل مصدر هذا كلامه ونص على أن لو في قوله تعالى لو أن لنا كرة مصدرية واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين * أحدهما أن التقدير لو ثبت أن والآخر أن تكون من باب التوكيد * الرابع أن تكون مصدرية بمنزلة أن الا أنها لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود نحو ودوا لو تدهن فيدهنون يود أحدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة * ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق وقول الاعشى وربما فات قوما جل أمرهم * من التأني وكان الحزم لو عجلوا * وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية وممن ذكرها الفراء وأبو علي ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها أن يصلح في موضعها ان ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن

لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مساوية الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت أن الزمخشري يوافقه على مجيء لو مصدرية اهـ (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أي والجمع ليس بممنوع بدليل يود أحدهم لو يعمر ألف سنة (قوله وقال في التسهيل الخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وان كان يستفاد منها ذلك لان الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح أتى بعبارة التسهيل لصراحتها في كونها مصدرية (قوله وتغني عن التمني) أي عن فعله (قوله شروري) بفتح الشين المعجمة وضم الراء الاولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتنهدا من نهد الى العدو أي نهض (قوله انشائي) صفة لازمة (قوله دون لفظه) أي لفظ التمني أي مادته وحروفه أي كل من ليت ولو فيه معنى التمني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمني (قوله بل من باب العطف على المصدر) أي مجرد العطف والا فالفاء الواقعة في الجواب لعطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب (قوله في تاويل مصدر) والتقدير في البيت وددنا اعانتها فنهودها أي نهوضها (قوله ونص على أن لو الخ) هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التي للتمني مصدرية ووجه التقوية أن لو في الآية للتمني على ما ذكره سابقا بقوله ومنه لو أن لنا كرة وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التي للتمني مصدرية (قوله أن التقدير لو ثبت أن) وحينئذ فلا جمع (قوله والآخر) سيأتي رده (قوله بعد ود أو يود) لو قال بعد دال مودة لكان أحسن كوددت وأحببت (قوله قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وأنا آتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة ويريد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن اقتله ما قتلته اهـ تصريح وقال العيني ان البيت قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة ترثي بها أخاها النضر بن الحرث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته اهـ وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها الخ قال الشمني قال السهيلي والصحيح أنها بنت النضر بن الحرث لا أخته ثم قال الشمني وأسلمت قتيلة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشمني ما نافية أو استفهامية اهـ قال في التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أي غاظه فهو توكيد للمغيظ اهـ قال الشنواني ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اهـ وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أي ضرر كان ضرك بقي أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها العلم من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر (قوله من التأني) من تعليلية لفات (قوله وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون في نحو يود أحدهم لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما في ذلك من التكلف معنى (قوله فعطف يدهنوا الخ) كذا في المغني قال الدماميني والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اهـ وناقشه الشمني فقال لا نسلم أن اضمار أن بعد الفاء هنا جائز لان ذلك اذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو
* لولا توقع معتر فأرضيه * حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب

لما كان معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه أن لو إنما دخلت
على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه كما أجاب به المصنف في لو أن لنا كرة على رأيه كما سبق وأما
جوابه الثاني وهو أن
يكون من باب توكيد
اللفظ بمرادفه على حد
فيها حاسها فلا فيه نظر لان
توكيد المصدر قبل مجيء
صلته شاذ كقراءة زيد بن
علي والذين من قبلهم بفتح
الميم * الخامس أن تكون
شرطية وهي المراد بهذا
الفصل وهي على قسمين
امتناعية وهي للتعليق في
الماضي وبمعنى ان وهي
للتعليق في المستقبل
فأشار الى القسم الاول
بقوله (لو حرف شرط في
مضى) يعني أن لو حرف
يدل على تعليق فعل
بفعل فيما مضى فيلزم
من تقدير حصول شرطها
حصول جوابها ويلزم
كون شرطها محكوما
بامتناعه اذ لو قدر
حصوله لكان الجواب
كذلك ولم تكن للتعليق
في المضي بل للايجاب
فتخرج عن معناها وأما
جوابها فلا يلزم كونه
ممتنعا على كل تقدير لانه
قد يكون ثابتا مع امتناع
الشرط نعم الاكثر كونه
ممتنعا حاصله أنها تقتضي
امتناع شرطها دائما
ان لم يكن لجوابها سبب
غيره لزم امتناعه نحو
ولو شئنا لرفعناه بها
وكقولك لو كانت الشمس
طالعة لكان النهار
موجودا والا لم يلزم نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ومنه نعم المرء صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه فقد بان لك أن قولهم

وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اه وقيل النصب على أنه جواب ود لتضمنه معنى ليت فتحصل في النصب ثلاثة أوجه (قوله لما كان معناه الخ) فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما في المغني والشمني لكن لا يعبر في القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود ان مثلا في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع أفاده شيخنا السيد (قوله دخولها على أن الخ) أي لان الحرف المصدري لا يدخل على مثله (قوله ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المغني وقوله لان توكيد المصدر عبارة المغني الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيء صلته قال سم انظر معناه فان ما بعد أن انما يصلح لها لا للو فاين صلة لو التي أكدت لو قبل مجيئها الا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اه ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل ان مؤكدة للو وهو مشكل لان الموصول الحرفي لا بد له من صلة تذكر لفظا ولان المعهود اعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما مر في نحو أتاك أتاك اللاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الامر هنا بالعكس فتفطن (قوله للتعليق في الماضي) أي لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي ففي الماضي ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو في الحال وقد يشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أي لوجوب سبق التعليق عليهما الا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا اه سم أي الاخبار بان الجواب كان مربوطا في النفس بالشرط فالربط النفساني ماض والتعليق اللفظي هو الواقع حالا فتدبر (قوله في مضى) متعلق بحصول الذي تضمنه شرط كما عرف (قوله فيما مضى) ظرف للفعلين كما عرف (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض أي من حصول شرطها المقدر اذ حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اه وفيه أن الاشكال باق بحاله لان حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم الا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أي فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها (قوله ويلزم) أي من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده (قوله اذ لو قدر حصوله) قال البعض الاولى بل الصواب اذ لو حصل اه أي لانه تعليل للحكم بامتناع الشرط وانما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولان حصوله هو الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق في المضي بل للايجاب وقوله لكان الجواب كذلك أي حاصلا وقوله ولم تكن للتعليق الخ أي لان الثابت الحاصل لا يعلق (قوله على كل تقدير) أي سواء كان له سبب غير الشرط أولا (قوله نعم الاكثر كونه ممتنعا) أي لان الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لانه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه (قوله لكان النهار) أي في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها (قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كما في التصريح قال وانما الوارد أي عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة انه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه ولا دلالة للو في هذا الاثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسبابا الاجلال والحياء والمحبة والخوف ولا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفي بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعني بعدم الخوف الحياء أو المحبة او الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لانه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو في مثل هذا الاثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان

المفهومان

لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعا فى كل موضع وليس كذلك ولهذا قال فى شرح الكافية العبارة
الجيدة فى لو أن يقال حرف
يدل على امتناع تال يلزم
لثبوته ثبوت تاليه فقيام
زيد من قولك لو قام زيد
لقام عمرو محكوم بانتفائه
فيما مضى وكونه مستلزما
ثبوته لثبوت قيام عمرو
وهل لعمرو قيام آخر غير
اللازم عن قيام زيد أو
ليس له لا يتعرض لذلك
بل الاكثر كون الاوّل
والثانى غير واقعين
انتهى وعبارة سيبويه
حرف لما كان سيقع
لوقوع غيره وهى انما
تدل على الامتناع الناشئ
عن فقد السبب لا على
مطلق الامتناع على أنه
مراد العبارة الاولى أى
ان جواب لو ممتنع لامتناع
سببه وقد يكون ثابتا
لثبوت سبب غيره وأشار
الى القسم الثانى بقوله
(ويقل * ايلاؤها مستقبلا
لكن قبل) أى يقل ايلاء
لو فعلا مستقبل المعنى
وما كان من حقها أن يليها
لكن ورد السماع به فوجب
قبوله وهى حينئذ بمعنى ان
كما تقدم الا أنها لا تجزم
من ذلك قوله ولو تلتقى
أصداؤنا بعد موتنا * ومن
دون رمسينا من الارض
سبسب * لظل صدى
صوتى وان كنت رمة
لصوت صدى ليلى يهش
ويطرب * وقوله لا يلفك
الراجوك الا مظهرا *
خلق الكرام ولو تكون
عديما * واذا وليها حينئذ ماض أوّل بالمستقبل نحو وليخش الذين

المفهومات قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أى أن الجزاء منتف فى الخارج بسبب انتفاء الشرط فى الخارج قال السيرامى فى حاشيته على المطوّل فى لو أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضى الامتناع أصلا بان تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيها أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الاوّل نحو ولو شاء الله لهدى الناس جميعا ثالثها أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الاوّل لامتناع الثانى نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا رابعها أنها لبيان استمرار شئ بربطه بابعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اه بزيادة التمثيل للثانى والثالث (قوله فاسد) أى اذا قطع النظر عن تأويله بما يأتى وقوله لاقتضائه أى بحسب الظاهر (قوله العبارة الجيدة الخ) قال الدمامينى هى عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فان عبارة سيبويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضى أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضى أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان فى عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان فى عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت فى عبارة المصنف فرضى والامتناع فيها حقيقى اه وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع فى الماضى لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول لها فى الماضى نبه عليه فى المغنى (قوله وكونه مستلزما) أى ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أى لما كان فى الماضى متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز عن اذا وان فانهما لما يقع فى المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أى لم يقع فى هذه الحالة كما لم يقع فى الماضى لضرورة استقباله فهى مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع فى ذلك الوقت فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الاوّل وتدل التزاما على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الاوّل لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا فى الدمامينى ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمنى عن البدر بن مالك وان أوهم صنيع الشارح خلافه وفى الهمع عن أبى حيان أن سيبويه نظر الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشمنى فى الاحتراز عن اذا ولما بان قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أى على القول باسميتها قال الشارح على التوضيح واللام فى قوله لوقوع غيره للتوقيت أى عند وقوع غيره مثلها فى قوله تعالى لا يجليها لوقتها الا هو وليست لام العلة ألا ترى أنه يصح أن يقال لو أهاننى زيد لاكرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للاكرام ومثله فى المغنى (قوله وهى انما تدل الخ) أى لقوله لوقوع غيره (قوله على انه) اى الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الاولى هى قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضى كون الجواب ممتنعا فى كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم الثانى) وهو كونها بمعنى ان بقوله ويقل ايلاؤها الخ والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضى لفظا ومعنى نحو لو جاء زيد أمس لاكرمته أو معنى فقط كما سيأتى فى قوله وان مضارع تلاها الخ نحو لو يجىء زيد أمس لاكرمته وان كانت بمعنى ان وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو * ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا * البيت أو معنى فقط نحو وليخش الذين لو تركوا الآية (قوله ويقل ايلاؤها مستقبلا) أى يقل أن تستعمل بمعنى ان فيليها المستقبل فلا يرد أنها اذا كانت بمعنى ان كما هو فرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فتأمل (قوله وما كان من حقها أن يليها) أى وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى ان فيليها فلا يقال اذا كانت بمعنى ان فمن حقها أن يليها (قوله ولو تلتقى أصداؤنا الخ) الاصداء جمع صدى كفتى وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها والرمس القبر وترابه والسبسب كجعفر بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والاصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتنا ويهش بفتح الهاء وكسرها قال فى المصباح هش الرجل هشاشة من باب تعب وضرب تبسم وارتاح اه والطرب خفة تلم وتسر أو تحزن والمراد الاوّل

لوتركوا الآية وقوله ولوأن ليلى الاخيلية سلمت * على ودونى جندل وصفائح وان تلاها مضارع تخلص للاستقبال كما أن

ان الشرطية كذلك وأنكر ابن الحاج فى نقده على المقرب مجئ لو للتعليق فى المستقبل وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو وليخش الذين لوتركوا الآية وقوله * ولوأن ليلى الاخيلية سلمت * وقال لاحجة فيه لصحة حمله على المضى وما قاله لا يمكن فى جميع المواضع المحتج بها فيما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بان لو فيه بمعنى ان قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن ونحو أعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم * دون النساء ولو باتت باطهار (وهى فى الاختصاص بالفعل كان) أى لو مثل ان الشرطية فى أنه لا يليها الا فعل أو معمول فعل مضمر تفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وقال ابن عصفور لا يليها فعل مضمر الا فى ضرورة كقوله أخلاى لو غير الحمام اصابكم

*عتبت ولكن ما على الدهر معتب أو نادر كلام كقول حاتم * لوذات سوار لطمتنى

والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل يكون فى فصيح الكلام كقوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى

محذوف

(قوله لوتركوا) أى شارفوا أن يتركوا وانما أولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات اه مغنى وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضى بالمستقبل فلا حاجة الى تأويل الترك بمشارفته لاجل هذا بل لاجل أن مضمون الجواب وهو الخوف انما يقع منهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدماميني والشمنى نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتفتازانى مقتصرين عليه فلله الحمد (قوله ولوأن ليلى الاخيلية الخ) بعده

لسلمت تسليم البشاشة أو زقى * اليها صدى من جانب القبر صائح

والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض التى تكون على القبور وزقى بالزاى والقاف صاح وتقدم معنى الصدى قال زكريا وبمعنى الى أن أو عاطفة اه وفى الاحتمال الاول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو قال السندوبى ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مرا على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولوأن ليلى الخ فقالت له تأذننى فى أن أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد موتها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار فى عجيب قدرته اه (قوله لصحة حمله على المضى) اذ يمكن فى الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك اه زكريا قال البعض وانظر كيف الحمل على المضى فى البيت السابق وهو ولوأن ليلى الخ اه وقد يقال سيذكر الشارح أن الحمل على المضى لا يمكن فى مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له انما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرح فيه بخصوصه بالحمل على المضى أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البهتين فتكون لو فيهما للتعليق فى المضى على هذا فتأمله (قوله وما أنت بمؤمن لنا الخ) وانما لم يكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق اه شمنى ولابد أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد نعم العبد صهيب أى لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك (قوله ولو كره المشركون) أى ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالاظهار مستقبل فكذا الكراهة لانها توجد عنده (قوله لو أعجبك) أى ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعنى لا يستوى وكذا يقال فى ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لا يخفى ما فيه (قوله شدوا مآزرهم) المآزر جمع مئزر وهو الازار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع شمنى وقوله ولو باتت باطهار أى ولو تبيت لانه فى حيز اذا التى للاستقبال (قوله وهى) أى لو مطلقا امتناعية أو بمعنى ان وفى الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء فى بالفعل داخلة على المقصور عليه (قوله لا يليها الا فعل أو معمول فعل) أشار به الى أن معنى قول المصنف وهى فى الاختصاص بالفعل أنها لا تدخل الا على الفعل لفظا أو تقديرا ومن الثانى التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس خاتما من حديد كما فى المغنى وقوله مضمر أى محذوف (قوله لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود الى كلمة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه فى أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فاجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله وجواب لو محذوف أى لعددتها ولا مجال للتمنى هنا دمامينى (قوله أخلاى) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال التبريزى وأجود من ذلك فى حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة والاصل اخلائى فحذفت ياء الاضافة لدلالة الكسرة عليها والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب (قوله كقول حاتم) أى حين لطمته جارية وهو ماسور فى بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها فقيل له فى ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لوذات سوار لطمتنى وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو

حذف الفعل فانفصل الضمير وأما قوله لو بغير الماء حلقي شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصارى فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا وقال ابن خروف هو على اضمار كان الشانية وقال الفارسي هو من الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا ثم نبه على ما تفارق فيه لو ان الشرطية فقال (لكن لو أن بها قد تقترن) أى ٢٥ تختص لو بمباشرة ان نحو ولو أنهم آمنوا ولو أنهم صبروا ولو أنا كتبنا عليهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به وقوله ولو أن ما أسعى لادنى معيشة وهو كثير وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا تحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف فقيل يقدر مقدما أى ولو ثابت ايمانهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر هنا مؤخرا ويشهد له انه يأتى مؤخرا بعد أما كقوله

عندى اصطبار وأما اننى جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبرينى

وذلك لان لعل لا تقع هنا فلا تشتبه أن المؤكدة اذا قدمت بالتى بمعنى لعل فالاولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الاصل أى ولو ايمانهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل ثبت مقدرا كما قال الجميع فى ما وصلتها فى لا أكلمه ما أن فى السماء نجما ومن ثم قال الزمخشرى يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو أن ما فى الارض من شجرة أقلام وقالوا انما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية وفى قوله ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر * تنبو الحوادث عنه وهو ملموم وقوله

ولو أنها عصفورة لحسبتها * مسومة تدعو عبيدا وأزنما

محذوف تقديره لمان على ذلك تصريح (قوله حذف الفعل الخ) قيل الاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وقيل الاصل لو كنتم تملكون ورد بان المعهود فى حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها *فأجيب بان المراد أن الاصل لو كنتم أنتم فحذفا وفيه نظر لان الحذف والتوكيد متنافيان كذا فى المغنى وزيفه الدمامينى التنظير بان الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد (قوله وأما قوله الخ) وارد على المتن (قوله لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء فان غصصت بالماء فبم أسيغه واعتصارى نجاتى اه زكريا وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذى غص أى شرق والمراد بغير الماء (قوله على اضمار كان الشانية) أى والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية (قوله فحذف الفعل أولا) أى من التركيب الاول والمبتدأ آخرا أى من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدا بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به فى قوله تعالى أدعوتموهم أم أنتم صامتون أى أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر *وأما حذف جوابها القرينة فكثير وندر حذف شرطها وجوابها معا فى قوله

ان يكن طبعك الدلال فلو فى * سالف الدهر والسنين الخوالى

التقدير عند الاخفش فلو كان فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان كذا (قوله ولو أن ما أسعى) أى ولو أن سعيى فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله وموضعها) أى مع صلتها (قوله فقيل يقدر مقدما) أى على المبتدا الا على لو (قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) أى على طريقته فى تقديم الخبر على المبتدا الذى هو أن وصلتها (قوله وذلك) أى تقدير الخبر هنا مؤخرا ثابت لان لعل الخ أى لان وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليهما لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لان لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضا اذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أما لان الاخبار عن أن وصلتها لكونهما فى تأويل مصدر مبتدأ يميزها عن التى هى لغة فى لعل اذ لا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم الا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدما يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم الا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر (قوله فاعل ثبت مقدرا) والدال عليه أن فانها تعطى معنى الثبوت ورجح بأن فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان نحو التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس والمقرون بلا بعد ان نحو ان تقم أقم والا فلا (قوله كما قال الجميع فى ما وصلتها الخ) قد يفرق بان الموصول الحرفى أحوج الى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الاحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرا (قوله أن يكون خبر أن) أى الواقعة بعد لو فعلا أى جملة فعلية (قوله انما ذلك) أى وجوب كون خبر أن فعلا فى الخبر المشتق أى اذا أريد الاتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فما زعمه الزمخشرى لا يسلم على اطلاقه (قوله تنبو الحوادث عنه) أى تبعد مصائب الدهر عنه (قوله ولو أنها الخ) الضمير فى أنها يرجع الى الاسودة التى ترى من بعيد ومسومة أى خيلا معلمة وعبيدا بضم العين بطن من الاوس وأزنم بطن من بنى يربوع اه عينى وقال الشمنى مسومة أى فرسا مسومة وعبيدا بضم العين وأزنما بفتح الهمزة وسكون الزاى وفتح النون اسما شخصين اه والتاء فى لحسبتها تاء مخاطب يهجو الشاعر كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى وان مشى

وردالمصنف قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح وقوله ولو أن ما أبقيت منى معلق * بعود ثمام ما تأود عودها وقوله ولو أن حيا فائت الموت فاته * أخو الحرب فوق القارح العدوان (وان مضارع تلاها صرفا * الى المضى نحو لو يفي كفى) أى لو ٢٦ وفى كفى ومنه قوله لو يسمعون كما سمعت حديثها * خروا لعزة ركعا وسجودا وهذا فى الامتناعية وأما التى بمعنى ان فقد تقدم أنها تصرف الماضى الى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى (تنبيهات * الاول) الغالبة دخول لو على الماضى لم تجزم ولو أريد بها معنى ان الشرطية وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله

ولو يشأ طار بها ذو ميعة

وقوله

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت

احدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

وخرج على أن ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبى عمرو وينصركم ويشعركم ويأمركم والاول على لغة من يقول شايشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم * الثانى جواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو وضعا وهو اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما أكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا واما منفى بما فالامر بالعكس نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ونحو قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا * ولكن لا خيار مع الليالى (اما وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرنى أن لا يمر على ثلاث وعندى منه شئ فهو على حذف كان أى ما كان يسرنى قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ولو فى الوجهين للتمنى فلا جواب لها

الدمامينى على خلافه (قوله ورد المصنف الخ) قال فى المغنى وقد وجدت آية فى التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبهوا لها وهى قوله تعالى ودوا لو أنهم بادون فى الاعراب ورده الدمامينى بان لو فى هذه الآية مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمنى صرح بذلك الرضى والكلام فى لو الشرطية (قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الاسنة وغيره الشاعر لبيد الى هذا للقافية عينى (قوله ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأود تعوج ولعل الضمير فى قوله عودها يرجع الى ما وتأنيثه باعتبار وقوع ما على بقية (قوله فائت الموت) قال البعض من اضافة الوصف لفاعله أى فاته الموت اه وفيه نظر أما أولا فلان الوصف المتعدى لا يضاف الى فاعله على ما تقدم فى باب الاضافة وأما ثانيا فلان المناسب لقوله فاته أخو الحرب أن يكون من اضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو الحرب أى ملازمها فوق القارح الفرس القارح الذى عمره خمس سنين والعدوان بفتحات شديد العدو (قوله كقوله ولو يشأ الخ) تقدم فى عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد والذى بعده (قوله وخرج) أى البيت الثانى وقوله سكنت أى أبدلت بالسكون (قوله اما ماض معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لان اللام لا تدخل على ناف الا ما كما فى التصريح (قوله أو وضعا) لو قال لفظا لكان أنسب (قوله فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف فى باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما أن اسقاطها يدل على التعجيل أى وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت فى لجعلناه حطاما لان فى تأخير جعله حطاما تشديدا للعقوبة أى اذا استوى سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية وحذفت فى جعلناه أجاجا اشارة الى عدم تراخى الجعل أجاجا أفاده فى التصريح قال السيوطى وقد يقترن جوابها باذن وندر كونه تعجبا أو مصدرا برب أو الفاء اه وقال فى المغنى وورد جوابها الماضى مقرونا بقد وهو غريب (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لو اما ماض معنى أو وضعا لانه فى هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى (قوله لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرنى الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شئ على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فلعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفى فى أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شئ وهو المراد اه ففيه نظر لان الاعتراض انما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر الى ما تفيده لو من النفى أى نفى الشرط وما ترتب عليه فتأمله فانه متين (قوله بجملة اسمية) أى مقرونة باللام كالآية أو بالفاء كقوله * لو كان قتل يا سلام فراحة * أى يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته فى المغنى قال الدمامينى لا يتعين هذا الاحتمال أن يكون راحة عطفا على قتل وجواب لو محذوفا أى لثبت ويدل عليه بقية البيت * لكن فررت مخافة أن أوسرا * اذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الاسر لثبت فى موقف الحرب لكن خاف الاسر المفضى الى المعرة والذل ففر (قوله لمثوبة من عند الله خير) أى مما شروا به أنفسهم (قوله وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وقوله أو جواب لقسم مقدر أى والله لمثوبة (قوله للتمنى) أى على سبيل الحكاية أى انهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمنى حقيقة عليه تعالى أفاده الدمامينى هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين فى لمثوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لاثيبوا

(قوله كمهما يك من شئ) مهما اسم شرط مبتدأ وفى خبره الخلاف السابق ويكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أى موجودا ومن شئ بيان لمهما * فان قلت أى فائدة فى هذا البيان مع كونه كالمبين فى العموم والابهام * قلت دفع توهم ارادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشئ فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدا (قوله حرف بسيط) فى ادخال ذلك تحت حيز أى التفسيرية نظر لان التشبيه الذى فى المتن لا يفيده وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وان زعمه البعض لان المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وافادة أنه واقع ولا بد بتعلقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شئ كما لا يخفى (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها مع انك تقول اما علما فعالم فهو عالم ان ذكرت العلم او لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد وأجيب بانه قد يجئ الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله * من كان ذا بت فهذا بتى * لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب الا ترى أن المعنى من كان ذا بت فانى لا أخونه لان لى بتا وكذا قولهم أما علما فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لانه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطى وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وانما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بانها ليست حرف شرط وانما افادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمنى وغيره ثم الشرط فى أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدمامينى وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذى نقله أبو حيان عن بعض الاصحاب (قوله فدليل الخ) قال فى المغنى وجه الدلالة أن الفاء فى نحو الآية التى ذكرناها وهى فاما الذين آمنوا فيعلمون الخ لا يصح أن تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اه بتصرف قال الشمنى وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت وكم زائد يلزم كالباء فى أفعل به فى التعجب اه ولك دفعه بان اللزوم لغير مقتض ينافى الزيادة ولزوم الباء فى أفعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر * فان قلت مهما التى أما فى تقديرها لا يلزمها الفاء الا اذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقا قلت قال الرضى انما وجبت الفاء فى جواب أما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء وجبت الفاء اه وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الاصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقى فى المقام بحث وهو أن الفاء انما تدل على كون ما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بان تقديرها أولى لان ان للشك وهو لا يناسب الشرط لان وجود شئ ما محقق وأيا تستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة كان يقال أى شئ يكن الخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان فى متى والمكان فى أين والعاقل فى من وغير العاقل فى ما وليس المراد الخصوص لكن هذا انما يتم على القول بان مهما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح أن مهما بمعنى ما قال فى التصريح وكون أما تقديره مهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت أما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اه فتفطن (قوله وفا لتلو الخ) كالاستدراك على قوله أما كمهما يك من شئ واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لان أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شئ فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جئ بأما نائبة عما حذف فصار أما فزيد قائم فزحلقت الفاء لاصلاح اللفظ اذ يستكره تلو الفاء الاداة أو لانها أشبهت العاطفة وليس فى الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم بتأخير الفاء من المبتدا الى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو أما قائم فزيد كذا فى الفارضى قال السندوبى فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لانه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(أما كمهما يك من شئ) أى أما بالفتح والتشديد حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد أما الشرط فدليل لزوم الفاء بعدها نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون الآية والى ذلك الاشارة بقوله (وفا * لتلو تلوها وجوبا ألفا) فا مبتدأ خبره ألف ولتلو متعلق بألف ومعنى تلو تال

ثم وجوباً حال من الضمير في ألف وأشار بقوله (وحذف ذي الفا قل في نثر اذا * لم يك قول معها قد نبذا) * أي طرح الى أنه لا تحذف هذه الفاء الا اذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أي فيقال لهم أكفرتم ولا تحذف في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة ومنه أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر وأما الغلام وأما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى والايمان بهما واجب فكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون والمؤول وعلى هذا فالوقف على الا الله

الشرط فانه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يحذف شئ من كلامهم وجوبا الا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفر واهنا تقديم ما يمتنع تقدمه في غير هذا الموضع اه وقوله تقديم ما يمتنع الخ أي نحو فاما اليتيم فلا تقهر (قوله ووجوبا حال) أي على تقدير مضاف أي ذا وجوب أو على تأويله بواجبا (قوله فيجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز ابقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لان يكون جوابا بتقدير أقول لكني كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بان منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوي يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول في همع الهوامع للسيوطي ونصه ويجوز حذفها أي الفاء في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أي أما والفاء اعتراض اه (قوله فاما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لان المعنى ليس عليه ولعدم صحة الاخبار حينئذ اه وتعليله باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلاشتمال الخبر على اعادة لفظ المبتدا فهي الرابط فافهم وقوله سيرا منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن لديكم سيرا أو على المصدرية أي تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أي ولكنكم كذا في شرح شواهد المغني للسيوطي وقوله في عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أي شقها وناحيتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الابل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عراض مكسورة كما في القاموس (قوله أو ندور) كما في قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كأني أنظر اليه اذ ينحدر في الوادي وقول عائشة رضي الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فاقول ما بال رجال كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثاني يجوز في الحديث الاول وقول عائشة وفي بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى الى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل الخ وفي بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم في آية البقرة) هي فاما الذين آمنوا فيعلمون الخ ثم اما أن يقدر فيها مجمل أي فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولا كل منها عن الآخر وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل (قوله ويدل على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون الخ (قوله فكأنه قيل الخ) يرد عليه أن هذا يقتضي أن قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما هو مدعاه أولا فتأمل (قوله وعلى هذا) أي كون قوله والراسخون في العلم الخ في موضع القسم الثاني قائما مقامه فالوقف على الا الله لان الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله والراسخون في العلم الخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود ان تأويله الا عند الله بان النافية وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيده مقابله أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أصل العلم بل الاسلام مطلقا في هذا الحكم الا أن يقال خص الراسخون بالذكر لانهم أثبت على هذا الحكم قال الشمني قال السعد والحق أنه ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله الا الله وان أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل

وهذا المعنى هو المشار اليه فى آية البقرة السابقة فتأملها وقد تأتى لغير تفصيل نحو أما زيد فمنطلق وأما التوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشرى شرحه فانه قال فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه فى معنى الشرط انتهى

﴿ تنبيهات * الاول ﴾ ما ذكره من قوله أما كمهما يك لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها لان أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد أن موضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط * الثانى يؤخذ من قوله لتلوتلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد فلو قلت أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص عليه غيره * الثالث لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة الا ان كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو أما اليوم رحمك الله فالامر كذا * الرابع يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة * أحدها المبتدأ كالآيات السابقة * ثانيها الخبر نحو أما فى الدار فزيد * ثالثها جملة الشرط نحو فأما ان كان من المقربين فروح وريحان الآيات

والمؤول فالحق العطف اهـ (قوله وهذا المعنى) أى كون الذين فى قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بانه من عند الله هو المشار اليه فى آية البقرة يعنى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ وعبر بالاشارة لعدم صراحة آية البقرة فى المعنى المذكور لان انقسام الناس فيها الى قسمين فى خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم ما فى كلام شيخنا من المؤاخذة ثم هذا يقتضى أن المتبعين للتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه فى اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها (قوله وقد تأتى لغير تفصيل) أى لا لفظا ولا تقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقدر فى نحو أما زيد فقائم فقد تكلف (قوله شرحه) أى بيانه (قوله فضل توكيد) أى توكيدا فاضلا (قوله وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله عزيمة) أى لا بد منه (قوله قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شئ فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شئ ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجح وأتى بعد التى فى الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لان اطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد لانه أعظم تحققا وأيضا الداعى لتقييد الشرط بمعدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث (قوله فى تفسيره) أى تبيين حاصل معناه لما يأتى فى الشرح (قوله مدل) أى مفصح (قوله وهى قائمة مقامهما) قد يقال ان أما لم تقم الا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه فى تفسير أما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها الا انه يلاحظه شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت فى كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هى لتفصيل ما فى نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تذكر الاقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقى والتزموا حذف الفعل بعدها للجرى على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها للغرض العوضية وكراهة تلو الفاء أما وللتنبيه على أن ما بعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما فى الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الامرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك فى مواضع ايذانا من أول الامر بان التفصيل باعتبار الصفة التى ذلك النوع عليها فى الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك نحو فاما اليتيم فلا تقهر وأما اكرام الامير فاكرم زيدا اهـ مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبنى على أن التفصيل لازم لاما دائما وهو خلاف الراجح كما علمت (قوله لتضمنها معنى الشرط) الاضافة للبيان ان أريد بالشرط التعليق وحقيقية ان أريد به الاداة ومعناه التعليق وقد يبحث فى العلة بانها انما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل (قوله من اسم واحد) أى أو ما هو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور وقال الدمامينى واذا امتنع الفصل باكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم فى قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربى أكرمن ان الظرف متعلق بيقول لانه يلزم عليه الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فتأمله اهـ واختار فى موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أى شأن الانسان لان نحو الشأن والقصة والخبر والنبا والحديث يجوز اعمالها فى الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول قال تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه يعنى والشئ وما يتعلق به فى حكم الشئ الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بانه يقول اذ الذى يقول نفس الانسان فالاولى جعل الظرف حالا من الانسان بناء على مجئ الحال من المبتدا أو لك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير أن (قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثانى وانما أعاده لاجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجملة الخ) يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر فى الفعلية مم وقد يجاب بان الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب (قوله فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام وانما ارتكب ذلك لوجهين أحدهما أن القاعدة أنه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب

واحدكان الجواب لاسيقهما الثانى أن شرط أماقدحذف فلوحذف جوابها لحصل اجحاف بها اه وزعم الاخفش أن الجواب المذكور لاماوأداة الشرط معاوأبوعلى فى أحدقوليه ان الفاء جواب ان وجواب أما محذوف وقوله الثانى كالاول أفاده الشمنى قال الدمامينى ولقائل أن يقول لانسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل مابعد الفاء جواب ان وان وجوابها جواب أما والفاء داخلة على ان تقديرا والاصل مهما يكن من شئ فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فانيب أما مناب مهما يكن من شئ وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فا آن الاولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب ان فحذفت الثانية لأنها التى أوجبت الثقل ولان الحذف بالثوانى أليق (قوله اسم منصوب الخ) قال الرضى ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وانما جاز هنا عمل مابعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه فى غير أما لان الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم ولان التقديم لاغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعى (قوله لفظا أو محلا) مثال الاول فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر ومثال الثانى وأما بنعمة ربك فحدث ولذلك قال الآيات (قوله اسم كذلك) أى منصوب لفظا أومحلا ومثاله الآتيان من الاول ومثال الثانى أما الذى يكرمك فاكرمه دمامينى (قوله بعد الفاء وقبل مادخلت عليه) بان يقال فهدينا هدينا هم (قوله لأن أما نائبة عن الفعل الخ) هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الاول بان العامل المقدر هو الجواب فى الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول لزم الفصل بأكثر من واحد والثانى بأن حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها (قوله والفعل لايلى الفعل) وأما زيدكان يفعل ففى كان ضمير فاصل اه مغنى ونظر الدمامينى فى التعليل بان أما نائبة عن جملة الشرط لافعله فقط فلم يجاور الفعل بتقدير كونه مقدما فيه لا أى للفصل بالفاعل الموجود تقديرا وقد يدفع النظر بان الفعل الذى نابت عنه أما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيدكان يفعل فتأمل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للجرور كما مثل (قوله لما فيها من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثانى معنى لاعملا (قوله أو للفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه وأو لتنويع الخلاف (قوله نحو أما اليوم فانى ذاهب الخ) لايخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس فى الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما المانع التقديم وان تعدد لكونه لأغراض مهمة كما سبق (قوله هذا قول سيبويه الخ) قال الدمامينى اذا عرفت أن مذهب الجمهور فى نحو أما اليوم فانى ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أولا ما كان الفاصل بين الفاء وأما جزأ مما فى حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة من مركزها الاصلى بل هى فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو أما زيد فذاهب اذ التقدير مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وتارة يكون جزأ من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فانى ذاهب اذ التقدير مهما يكن من شئ اليوم وأما الفاء ففى جميع التراكيب فانما تدخل على الجواب كالمثال الاخير أو على شئ منه كالمثال الذى قبله هذا كله على مذهب الجمهور اه (قوله وخالفهم المبرد الخ) أى فقالوا بعمل ما بعد ان فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيدا فانى ضارب قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندى بخطه اه سيوطى فعلم أن مخالفتهم ليست فى الظرف فقط وان أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطى بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أى قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع فى المعمول راجعه اه والثانى هو الظاهر أو المتعين (قوله سمع) أى على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع نقله الرضى عن سيبويه (قوله بالنصب) أى على أنه مفعول للفعل المحذوف الذى نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياسا على نصبها الظرف كما مر آنفا لان الحرف لا ينصب المفعول به وان نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعا للمغنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى

* رابعها اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الآيات خامسها اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه وقراءة بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل مادخلت عليه لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لايلى الفعل سادسها ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف نحو أما اليوم فانى ذاهب وأما فى الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف * الخامس سمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فانا أفضلها وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شئ بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت

وعلى ذلك تخرج أما العلم فعالم وأما علما فعالم فهو أحسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لاجله ان كان معرفا وحال ان كان منكرا وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف فى المفعول به * السادس ليس من أقسام أما التى فى قوله تعالى أماذا كنتم تعملون ولا التى فى قول الشاعر * أباخراشة أما أنت ذا نفر * بل هى فيهما كلمتان والتى فى الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم فى الميم والتى فى البيت هى أن المصدرية وما المزيدة وقد سبق الكلام عليها فى باب كان * السابع قد تبدل ميم أما الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقوله رأت رجلا أيما اذا الشمس عارضت * فيضحى وأيما بالعشى فيخصر ٣١ (لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا) أى للولا ولوما استعمالان أحدهما أن يدلا على امتناع شئ لوجود غيره وهذا ما أراده بقوله اذا امتناعا بوجود عقدا أى اذا ربطا امتناع شئ بوجود غيره ولازما بينهما ويقتضيان حينئذ مبتدأ التزم فيه حذف خبره غالبا وقد مر بيان ذلك فى باب المبتدا وجوابا كجواب لو مصدرا بماض أو مضارع مجزوم بلم فان كان الماضى مثبتا قرن باللام غالبا نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين ونحو قوله لولا الاصاخة للوشاة لكان لى * من بعد سخطك فى الرضاء رجاء وان كان منفيا تجرد منها غالبا نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبدا وقوله والله لولا الله ما اهتدينا وقوله لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه وقد تقترن بها المنفى كقوله لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا وقد يخلو منها المثبت كقوله لولا زهير جفانى كنت منتصرا وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى * بأجرامه من قنة النيق منهوى وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم والاستعمال الثانى أن يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية ويشاركهما فى ذلك هلا وألا الموازنة لها وألا بالتخفيف وقد أشار الى ذلك بقوله (وبهما التحضيض مز وهلا * ألا ألا وأولينها الفعلا) أى المضارع أو ما فى تأويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا أنزل علينا الملائكة ونحو لوما تأتينا بالملائكة ونحو قوله هلا تسلم أو ألا تسلم أو ألا تسلم فتدخل الجنة ونحو ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم

ذو عبيد علمكم ومعنى أفضلها أغلبها فى الفضل (قوله وعلى ذلك) أى جواب تقدير ما يليق بالمحل (قوله فهو أحسن الخ) أى لاطراده فى كل موضع وأصالة الفعل فى العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فانه لا يتأتى فى نحو أما العلم فذو علم أو فانه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالى الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر دمامينى (قوله أو مفعول لاجله) أى للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لاجل العلم وقوله وحال أى من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيأ حال كونه علما لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست العاملة) أى فيما بعدها مطلقا لان الاصل فى العامل الاطراد وأما لا تعمل فى المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك (قوله التى) اسم ليس لا نعت أما (قوله أم المنقطعة) أى لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأى الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التى لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أى التى استفهم بها وحدها ان جعلت ذا موصولة أو مع ذا ان ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام (قوله الاولى) نعت ميم (قوله عارضت) أى ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها وفتحها أى برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أى آلمه البرد فى اطرافه اه شمنى فضبط البعض يحصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعه من أن قول أبى العلاء المعرى

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب يهجر للافراط فى الخصر

بالحاء المهملة خطأ وانما هو بالخاء المعجمة * (فائدة) * قد تحذف أما ويطرد ذلك قبل الامر والنهى نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فبذلك فليفرحوا ولا نحو الزيد افضربت ولا زيدا فاضربه بتقدير أما انظر حاشية السيوطى على المغنى (قوله الابتداء) أى المبتدأ كما سيشير اليه الشارح والالف فى عقدا للتثنية (قوله ولازما) عطف تفسير على ربطا (قوله فى باب المبتدا) أى عند قول المصنف وبعد لولا غالبا الخ (قوله لولا الاصاخة) بصاد مهملة وخاء معجمة أى الاستماع وقوله فى الرضاء متعلق بقوله رجاء (قوله وان كان منفيا) هذا مقابل قوله فان كان الماضى مثبتا فالضمير فى قوله وان كان منفيا راجع الى الماضى ومن المعلوم ان لم لا تدخل على الماضى فقول البعض تبعا لشيخنا قوله وان كان منفيا أى بغير لم فان كان منفيا بها امتنعت اللام لا موقع له وقيد فى الهمع نفى الماضى هنا بان يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولاك لاقمت ولا قعدت (قوله وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه فى حروف الجر (قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أى لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة (قوله التحضيض) مبالغة الحض يقال حضه على كذا أى رغبه فى فعله فاذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حضضه (قوله الموازنة لها) أى لهلا (قوله مز) أمر من ماز بمعنى ميز (قوله وهلا) عطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر (قوله أولينها) أى هذه الادوات الخمس (قوله الفعلا) أى الخبرى اذ الطلبى لا يطلب (قوله أى المضارع الخ) قال الفارضى قال سيبويه انها أى الادوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذان وليهن المستقبل كن

والعرض كالتحضيض الا أن العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث (وقد يليها) أى قد يلى هذه الادوات (اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر) فالاول نحو قولك هلا زيدا تضربه فزيدا علق بفعل مضمر بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر والثانى نحو قولك هلا زيدا تضرب فزيدا علق بالفعل الظاهر الذى بعده لانه مفرغ له ﴿تنبيهات * الاول﴾ ترد هذه الادوات للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ظاهرا أو مضمرا ٣٢ نحو لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ونحو قوله تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا أى لولا تعدون الكمى بمعنى لولا عددتم لان المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى وانما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله أتيت بعبد الله فى القد موثقا * فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر أى فهلا أسرت سعيدا * الثانى قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ أو خبر فيقدر المضمر كان الشانية كقوله ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها * الثالث المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهى لولا ولوما وهلا والا بالتشديد ولهذا لم يذكر فى التسهيل والكافية سواهن وأما ألا بالتخفيف فهى حرف عرض فذكرها مع حرف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى للتحضيض ويحتمل أن تكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن ويؤيده قوله فى شرح الكافية وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل ألا المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا ﴿خاتمة﴾ أصل لولا ولوما لو ركبت مع لا وما وهلا مركبة من هل ولا والا يجوز أن تكون هلا فابدل من الهاء همزة وقد يلى الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا كقوله ألا زعمت أسماء أن لا تحبنى * فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى مثلهما ... وقوله أنت المبارك والميمون سيرته * لولا تقوم درء القوم لاختلفوا فتؤول بلولم أى لولم تقوم أو تجعل المختصة بالاسماء والفعل صلة لان مقدرة على حد تسمع بالمعيدى والله تعالى أعلم ﴿الاخبار بالذى والالف واللام﴾

تحضيضا للفاعل على الفعل ليفعله نحو هلا تضرب اللص وان وليهن الماضى كن توبيخا لا تحضيضا لامتناع طلب الماضى نحو لولا ضربت اللص أى لاى شئ ما ضربته وقال سيبويه ان فات الماضى فلا يفوت مثل فعله اه ولا يبعد عندى أنه يؤذن بالاشتراك اذا دخلن على الماضى كن توبيخا على ترك الفعل فى الماضى وتحضيضا على فعل مثله فى المستقبل فتدبر (قوله والعرض كالتحضيض) أى فى كون كل طلبا (قوله وقد يليها الخ) قال فى المغنى وقد فصلت من الفعل باذ وباذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا والثانى والثالث فلولا اذا بلغت الحلقوم الى صادقين المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير مربوبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب الى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تأكيد للاولى اه والقسمان الاولان يشملهما النظم (قوله مضمر) أى محذوف يدل عليه الكلام لفظا نحو هلا زيدا ضربته أو معنى نحو هلا زيدا غضبت عليه أى هلا أهنت زيدا أو تركت زيدا أو قوله أو بظاهر أى مذكور (قوله للتوبيخ) أى اللوم على ترك الفعل والتنديم أى الايقاع فى الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر (قوله تعدون عقر النيب) جمع ناب وهى الناقة المسنة وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه والمقنع الذى على رأسه بيضة حديد شمنى (قوله بمعنى لولا عددتم) وانما لم يقدر عددتم من أول وهلة لانه لا دليل عليه اذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع (قوله لان المراد الخ) قال الدمامينى يصح أن يراد تحضيضهم على عده فى المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه فى الماضى (قوله فى القد) بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ شمنى (قوله فيقدر المضمر) أى الفعل المضمر (قوله أرسلت) فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعة أى بذى شفاعة يشفع لها (قوله أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها) أى ليحصل اللقاء ولانه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت

أأكرم من ليلى على فتبتغى * به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الشانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وانما لم يقدر يكون من أول وهلة لان المعهود فى غير هذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس قال فى المغنى وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أى هى شفيعها (قوله ويحتمل أن تكون الخ) استشكل بتسلط الخ التحضيض عليها وأجيب بان المراد مجموع الادوات الخمس (قوله وقرب معناها من معناهن) لاجتماع المعنيين فى مطلق الطلب (قوله أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارضى والاجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من لو وحرف النفى والا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لاما وأدغمت وقيل أصلها هلا اه وقال قبل ذلك ألا المخففة بسيطة فى التحضيض وقيل مركبة وأما التى للعرض والا الاستفتاحية فبسيطة كما سبق فى باب لا اه (قوله لولا تقوم) أى تعدل وقوله درء القوم قال فى القاموس الدرء الميل والعوج فى القناة ونحوها (قوله فتؤول بلولم) فتكون لو الامتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل المختصة بالاسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها باحد هذين المعنيين السياق وقرن جوابها باللام ﴿الاخبار بالذى والالف واللام﴾

مثلهما التى ومثنى الذى والتى وجمعهما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به (قوله للسببية) فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذى أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذى وقال ابن الحاجب انها باء الاستعانة أى أخبر عن زيد متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالذى وقال أبو حيان انها بمعنى عن اه سم وعلى الاخير عن فى قولنا عن زيد متلا بمعنى الباء وأشار فى التوضيح الى أنه متعلق بمحذوف حال أى معبرا بهذا اللفظ (قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ) يعنى أن مسمى زيد مخبر عنه معبرا عنه بالذى وخبر معبرا عنه بزيد (قوله وضعه النحويون الخ) و بنوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات وغيرها ليمكنوا الطالب من استحضار الأحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فانهم اذا قالوا أخبر عن الاسم الفلانى من الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به فلابد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الاخبار عنه أو يمتنع (قوله للتدريب) أى التمرين والتجريب (قوله كما وضع التصريفيون الخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذى ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها الا من برع فى التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذى ونحوه الا من نبغ فى علم العربية اه سندوبى واذا ابنيت من قرأ مثال جعفر قلت قرآى والاصل قرأأ بهمزتين فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفا وفى الاشباه والنظائر النحوية للسيوطى قال ابن جنى قال أبو على الفارسى سألت ابن خالويه بالشام عن مسئلة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهى كيف تبنى من وأى مثل كوكب على قراءة من قرأ قد أفلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه الى نفسك وجوابها أنه فى الاصل و وأى نحو كوكب فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار و وأى ثم نقلت حركة الهمزة الى الواو الساكنة وحذفت فصار و وافاجتمع واوان فى أول الكلمة فقلبت الاولى همزة فصار أوا فاذا جمعته بالواو والنون قلت أوون بحذف الالف لالتقائها ساكنة مع واو الجمع كما فى مصطفون فاذا أضفته الى نفسك قلت أوى بحذف نون الجمع للاضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغام الياء فى الياء اه ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عد ابن هشام فى المغنى ابن خالويه من النحاة الضعفاء (قوله باب السبك) أى سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على التوضيح (قوله وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار) أى لا بقيد كونه عن مسمى اسم فى تركيب آخر فانهم (قوله لقصد الاختصاص) كقولك الذى قام زيد ردا على من قال قام عمرو أو قال قام زيد وعمرو أو لازالة الشك الشاك فى القائم (قوله أو تقوى الحكم) لان فى هذا الاخبار اسنادين الى الضمير والى الظاهر فهو أقوى مما فيه اسناد واحد (قوله أو تشويق السامع) كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام

والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

ابن غازى (قوله قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدا فى هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفى البسيط أن ذلك على جهة الاولى والاحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذى ضرب عمرا وعلى الجواز المبرد أفاده المرادى (قوله وماسواهما) أى من بقية الجملة (قوله عائدها خلف معطى التكملة) أى خلف الاسم الذى يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذى يخلف اسم المتأخر لابد من مطابقته للموصول لكونه عائده وتلزم عند الجمهور كونه غائبا لانه عائد على غائب لان الموصول فى حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته للخبر فى التكلم والخطاب كان يقال فى الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذى ضربت أنت وعن تاء ضربت بالضم الذى ضربت أنا كذا فى المرادى وانما منع الجمهور ذلك هنا مع تجويزهم أنت الذى قام وأنت الذى قمت لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حاصلة فى المبتدا وذلك خطأ بخلافه هناك واعلم انه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الخلف المستتر ليحصل الفصل بينه و بين المعطوف عليه فيصح العطف تقول الذى جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستتر الذى هو خلف وانه لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتيج الى اعادة الجار فى العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك فى العطف على الضمير المجرور فتقول الذى مررت به و بعمرو زيد وهكذا

الباء فى قوله بالذى باء السببية لا باء التعدية لدخولها على المخبر عنه لان الذى يجعل فى هذا الباب مبتدأ الاخبار كما ستقف عليه فهو فى الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل أخبر عن زيد من قام زيد فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذى وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب فى الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين فى القواعد التصريفية و بعضهم يسمى هذا الباب باب السبك قال الشارح وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن انتهى والكلام فى هذا الباب فى أمرين * الاول فى حقيقة ما يخبر عنه والثانى فى شروطه وقد أشار الى الاول بقوله (ماقيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ قبل استقر) ما موصولة مبتدأ وخبر خبرها ومبتدأ حال من الذى الثانى والذى الاول والثانى فى البيت لا يحتاجان الى صلة لانه انما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير ماقيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعنى الذى هو خبر عن لفظ الذى حال كونه مبتدأ مستقرا أولا (وما سواهما) أى ما سوى الذى وخبره (فوسطه صله * عائدها) وهو ضمير الموصول (خلف معطى التكمله) وهو الخبر

فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما (نحو الذى ضربته زيد فذا * ضربت زيدا كان فادر المأخذا) أى اذا قيل لك أخبر عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى ضربته زيد فتصدر الجملة بالذى مبتدأ وتؤخر زيدا وهو المخبر عنه فتجعله خبرا عن الذى وتجعل ما بينهما صلة الذى وتجعل فى موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول ولو قيل لك أخبر عن التاء من هذا المثال قلت الذى ضرب زيدا أنا فقد فعلت به ما ذكر الا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال وان قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك قلت الذى هو أبوك زيد أو عن أبوك قلت الذى هو زيد أبوك

(وباللذين والذين والتى * أخبر مراعيا وفاق المثبت)

وهو ما قيل لك أخبر عنه فى التثنية والجمع والتأنيث كما تراعى وفاقه فى الافراد والتذكير فاذا قيل لك أخبر عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان أو عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون أو عن الرسالة قلت التى بلغها الزيدان العمرين رسالة فتقدم الضمير وتصله لانه اذا أمكن الوصل لم يجز العدول الى الفصل وحينئذ يجوز حذفه لانه عائد متصل منصوب بالفعل ثم أشار الى الثانى وهو ما فى شروط المخبر عنه بقوله (قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما كذا الغنى عنه بأجنبى أو * بمضمر شرط فراع ما رعوا) اعلم أن الاخبار ان كان بالذى أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة أمور * الاول قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم فى الدار لانك تقول حينئذ الذى هو فى الدار أيهم فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن فلا يخبر عن شىء منها لما ذكرته وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لان الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر * الثانى قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لانهما ملازمان للتنكير فلا يصح جعل المضمر مكانهما لانه ملازم للتعريف وهذا القيد لم يذكره فى التسهيل * الثالث قبول الاستغناء عنه بأجنبى فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى وناظر

اه يس وقوله لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدا لانه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر (قوله فيما كان له) متعلق بخالف وقوله أو غيرهما كالمبتدئية والخبرية (قوله فتصدر الجملة الخ) حاصله خمسة أعمال تصدير الجملة بالذى وتأخير زيد ورفعه وأشار اليه بقوله فتجعله خبرا عن الذى وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل فى مكان زيد الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له فى معناه واعرابه (قوله قلت الذى هو زيد أبوك) صوابه الذى زيد هو أبوك بتأخيره وعن زيد ليكون فى موضع المخبر عنه (قوله وباللذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الاخبار باللتين واللاتى ويفيده قول التوضيح باب الاخبار بالذى وفروعه لان التى وفروعها من فروع الذى اه سم ولو قال المصنف * وبفروع للذى نحو التى * لدخل فى كلامه اللتان واللاتى واللائى والألى (قوله فى التثنية الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة (قوله فاذا قيل لك أخبر الخ) واذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتى ضربتهن الهندات قال فى الارتشاف ويستوى الموصول بغيره فى الاخبار فاذا أخبرت عن الذى من ضربت الذى ضربته تقول الذى ضربته الذى ضربته اه فارضى فتجعل مكان الموصول وصلته ضمير الانه ماشئ واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كما فى الهمع قال سم قياس ذلك أن يقال فى الاخبار عن الذى من قولك الذى فى داره زيد عمرو والذى هو عمرو الذى فى داره زيد (قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمرين فى مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة فى مثال الاخبار عنها أى وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه (قوله وحينئذ) أى حين اذ قدمت الضمير وصلته (قوله قد حتما) خبر قبول وألفه للاطلاق وان زعم السندوبى أنها للتثنية (قوله الأول قبوله التأخير) ليكون خبرا فان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط اه زكريا وهو انما يظهر على القول بانه اسم أما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الاخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر فى هذا الباب كابن عصفور والمبرد أجاز الاخبار عن أيهم ونحوه مع التقدم على المبتدا فيقال أيهم الذى هو فى الدار على أن أيهم خبر مقدم (قوله وكم الخبرية وما التعجبية) فلا يقال فى كم عبد لى وما أحسن زيدا الذى هو لى كم عبد ولا الذى هو أحسن زيدا ما (قوله وضمير الشأن) فى جعله من لازم الصدر نظر لانه يقتضى أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا فى قوله * اذا مت كان الناس نصفان * ان اسم كان ضمير شأن وفى قوله تعالى أن الحمد لله ان اسم أن ضمير شأن قاله ابن جماعة وحينئذ فامتناع الاخبار عنه انما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذى هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخيره عنه اذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة (قوله فلا يخبر عن الحال والتمييز) لانك لو قلت فى جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نعجة الذى جاء زيد اياه ضاحك والتى ملكت تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير المنفصل فى الاول على الحال وفى الثانى على التمييز وذلك ممتنع قال السندوبى فان قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما قلت لم أره منقولا والظاهر نعم لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما فتدبر اه (قوله لم يذكره فى التسهيل) أى استغناء عنه بالشرط الرابع الآتى المعبر عنه فى التسهيل بقوله منويا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل

ضميرا كان أو ظاهرا فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عنها باجنبي كعمرو وبكر فلو أخبرت عنها لقلت الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذى كان متصلا ففصلته وأخرته ثم هذا الضمير المتصل ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذى هو زيد بقي الموصول بلا عائد وتخرمت قاعدة الباب وان قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط والظاهر كاسم الاشارة فى نحو ولباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فانه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق وكالاسماء الواقعة فى الامثال نحو الكلاب فى قولهم الكلاب على البقر فلا يجوز أن تقول التى هى على البقر الكلاب لان الكلاب لا يستغنى عنه باجنبي لان الأمثال لا تغير *الرابع قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمذ أو بمنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعى اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم ففى نحو قولك سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم يجوز الاخبار عن زيد ويمتنع عن الباقى لان الضمير لا يخلفهن أما الاب فلان الضمير لا يضاف وأما القرب فلان الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره وأما عمرو والكريم فلان الضمير لا يوصف ولا يوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا أو عن العامل والمعمول معا أو عن الموصوف وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه فتقول فى الاخبار عن المضاف مع المضاف اليه الذى سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد وعن العامل مع المعمول الذى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم وعن الموصوف مع صفته الذى سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم * الخامس جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند *السادس جواز وروده فى الاثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النفى *السابع أن يكون فى جملة خبرية فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة * الثامن أن لا يكون فى احدى جملتين

وناظر الجيش والشمنى واللفظ له أى عن ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التى لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال كذا فى التصريح وانما لم ينب الضمير عن الاسماء العاملة عمل الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها واخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من اخراجها بالشرط الثانى كما صنع البعض (قوله قبول الاستغناء عنه باجنبي) أى صحة وضع أجنبي موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الاستغناء عنه باجنبي وله صورتان احداهما أن يكون عائد الاسم من جملة أخرى نحو أن يذكر انسان فتقول لقيته فيجوز الاخبار عن الهاء فيقال الذى لقيته هو وصرح بذلك المصنف والاخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة الا أنه غير محتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الاخبار عن الهاء لانه يجوز أن يخلفها الاجنبي نحو الذى ضرب زيد غلامه هو اه مرادى ويفيد أيضا عدم جواز الاخبار عن الضمير فى قائم اذ لا يستغنى عنه باجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو سم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) تعميم فى الاسم الذى لا يجوز الاستغناء عنه باجنبي (قوله المتصل الآن) أى بالفعل (قوله وان قدرته عائدا على الموصول الخ) ولا يجوز تقديره راجعا لهما لان الضمير الواحد لا يعود لشيئين نعم كان يمكن جعله لاحدهما وتقدير عائد الآخر بما يناسب الحال سم (قوله كاسم الاشارة الخ) فلا يقال الذى لباس التقوى هو خير ذلك (قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيد من زيد ضربت زيدا فلا يقال الذى زيد ضربته زيد لان زيدا رابط (قوله التى هى على البقر) كان المناسب التى اياها على البقر لان الكلاب منصوبة (قوله الاستغناء عنه بالضمير) خرج ما لا يجوز اضماره كالاسماء العاملة عمل الفعل كما مر (قوله لا يجررن الا الظاهر) قد يتبادر الى الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود على ما قبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به ابهام يقرب به من النكرة فان قلت اذا قلت فى رب رجل قام الذى ربه قام رجل فانما تجعل العائد ضمير قام لا ربه قلنا القاعدة فى باب الاخبار أن الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم ان الضمير فى ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا دمامينى (قوله أو عن العامل والمعمول معا) كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لان الاخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتى (قوله وعن العامل مع المعمول الذى سر الخ) فالخلف ضمير مستتر فى سر لامكان استتاره فلا يعدل الى الانفصال بتأخيره الى محله تصريح (قوله فلا يخبر عن لازم النصب) قال المرادى ولا عن لازم الرفع نحو ايمن الله وفيه نظر اه زكريا ويجاب بانه لما لزم حالا واحدا وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية فى القسم كان غير متصرف والاخبار يقتضى تصرفه لانه وان لزم الرفع على الخبرية الا أنه ليس خبرا فى القسم سم (قوله فلا يخبر عن أحد) أى فى نحو ما جاءنى من أحد لانه لو قيل الذى ما جاءنى أحد لزم وقوع أحد فى الاثبات وهو ممتنع عند الجمهور زكريا (قوله أن يكون فى جملة خبرية) أى ليتأتى الاتيان بصلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو قال زيد ليت عمرا قائم أو لعل بكرا فاضل فيقال الذى قال زيد ليته قائم عمرو أو ليت عمرا هو قائم والذى قال زيد لعله فاضل بكر أو لعل بكرا هو فاضل ومما لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع صلة وان كانت خبرية لئلا يلزم الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبرية والا جاز

مستقلين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو والا لزم بعد الاخبار عطف ما ليس صلة على الذى استقر أنه الصلة بغير الفاء فان كانتا غير مستقلتين بان كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الاخبار لانتفاء المحذور المذكور فى نحو ان قام زيد قام عمرو وتقول فى الاخبار عن زيد الذى ان قام قام عمرو زيد وعن عمرو الذى ان قام زيد قام عمرو وفى نحو قام زيد فقعد عمرو وتقول فى الاخبار عن زيد الذى قام فقعد عمرو زيد وعن عمرو الذى قام زيد فقعد عمرو لان ما فى الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى قام وقعد عنده عمرو زيد وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو وفى نحو ضربنى وضربت زيدا ونحو أكرمنى وأكرمته عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى ضربنى وضربته زيد وعن عمرو الذى أكرمنى وأكرمته عمرو * التاسع مكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثوانى الاعلام نحو بكر من أبى بكر اذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شئ

﴿تنبيهات * الاول﴾ الشرط الرابع فى كلامه مغن عن اشتراط

لظهور

الاخبار عنه نحو قال زيدا ضرب عمرا ومنطوق زيدا ضرب عمرا على قياس ما مر (قوله مستقلتين) أى لا رابط لاحداهما بالاخرى مما سيأتى (قوله عطف ما ليس صلة الخ) هلا زاد أو العطف على ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملا لما اذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو فى المثال سم (قوله بغير الفاء) هذا ان لم تجعل الواو للحال والا جاز كما فى الفارضى (قوله أو كان فى الاخرى) أى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخالف (قوله لانتفاء المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس (قوله ففى نحو الخ) تصوير للاقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عدد أمثلة القسم الثالث (قوله وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو) كان الصواب اسقاطه لان المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح لها لان الجملة الاولى ليس فيها عائد أفاده سم ولان فيه خروجا عن المثل له لان المشتمل على الضمير فى حال الاخبار عن عمرو ليس الجملة الاخرى أى المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخالف بل الجملة المشتملة على الخالف فافهم (قوله وفى نحو ضربنى الخ) وتقول فى الاخبار عن الياء فى هذا المثال الذى ضربه وضربت زيدا أنا فتأتى بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء فى الاول والضمير المستتر فى الثانى لانهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا اذا أخبرت عن التاء اه سم * واعلم أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما اذا كان فى الجملة الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه لان المراد بالاخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخالف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال أو ثانية كالذى بعده واعترض البعض على الشارح بان الصواب اسقاط المثالين لان كلا من الجملتين بعد الاخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملتين فى حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لان من صور كونهما فى حكم الواحدة اشتمال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقا حيث قال فان كانتا غير مستقلتين بان كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما فى حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما معا صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو الخ أيضا لاشتمال كل من الجملتين بعد الاخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل ﴿فائدتان﴾ الاولى قال فى التسهيل وان كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الالف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فان كان ذلك أى وجد الامران قدم المتنازع فيه معمولا للاول المتنازعين وان كان قبل معمولا للثانى اه قال الدمامينى فتقول فى الاخبار عن التاء من ضربت وضربنى زيد الضارب زيدا والضاربه هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت فى الوصف الاول ضمير غائب عوضا عن ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائدا على أل مستترا لجريان الوصف على من هو له لان أل نفس أنا وفاعل الضرب فى المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لان أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة أل وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجريان الوصف الثانى على غير صاحبه لان أل نفس أنا والذى فعل الضرب الثانى زيد ثم قال فى التسهيل وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثانى اه قال الدمامينى فتقول على هذا فى المثال السابق اذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا فتأتى للوصف الاول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعل خبر أل ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على زيد وتأتى للوصف الثانى مكان ياء المتكلم بهاء وهى المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال وهذا رأى المازنى ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته الثانية قال الدمامينى قال ابن الصائغ اذا قيل قام وقعد زيد قلت فى الاخبار بالذى عن زيد الذى قام وقعد زيد وفى الاخبار بال القائم وقعد زيد والعطف على حده فى وأقرضوا الله وان شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذى قام والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك الذى يطير فيغضب زيد الذباب أن تكرر الموصول فتقول فالذى يغضب زيد لانك ان جعلت زيدا فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير وان جعلته خبرا عن الذى الثانية كنت قد فصلت بين الذى الاولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الفاء انما تصير الجملتين كالجملة فى الجمل الفعلية لا الاسمية

الثاني لأن مالايقبل التعريف لايقبل الأضمار وقد نبه في شرح الكافية على أنه ذكره زيادة في البيان *الثاني أو في قوله أو بمضمر بمعنى
الواو لما بان لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة وأن الثالث والرابع لايغني أحدهما عن الآخر وقد عطف في الكافية ثلاثة شروط
باو فقال وشرط الاسم مخبرا عنه هنا * جواز تأخير و رفع وغنى عنه بأجنبي أو بمضمر * أومثبت أو عادم التنكر مع عده كلا منها في الشرح
شرطا مستقلا * الثالث سكت في الكافية أيضا عن الثلاثة الاخيرة وقد ذكرها في التسهيل (وأخبروا هنا بال) أي الموصولة (عن بعض ما
*يكون فيه الفعل قد تقدما) أي يشترط لجواز الاخبار عن أل ثلاثة شروط زيادة على ماسبق في الذي وفروعه
*الاول أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل وهي الفعلية والى هذا الاشارة بقوله فيه الفعل قد تقدما *الثاني أن يكون ذلك الفعل متصرفا *الثالث ان يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ماقام زيد والى هذين الشرطين الاشارة بقوله (ان صح صوغ صلة منه لأل) اذ لايصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا من المنفي ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله (كصوغ واق من وقى الله البطل) فان أخبرت عن الفاعل قلت الواقي البطل الله أو عن المفعول قلت الواقيه الله البطل ولا يجوز لك أن تحذف الهاء * لان عائد الالف واللام لايحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة (وان يكن ما رفعت صلة أل * ضمير غيرها) أي غير أل (أبين وانفصل) وان رفعت ضمير أل وجب استتاره ففي نحو قولك بلغت من أخويك الى الزيدين رسالة ان أخبرت عن التاء فقلت المبلغ من أخويك الى الزيدين رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر لانه في المعنى لأل لانه خلف من ضمير المتكلم وأل للمتكلم لان خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر وان أخبرت عن شئ من بقية أسماء المثال وجب ابراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ أنا منهما الى الزيدين رسالة أخواك وعن الزيدين المبلغ أنا من أخويك اليهم رسالة الزيدون وعن الرسالة المبلغها أنا من أخويك الى الزيدين رسالة فالمبلغ خال من الضمير في هذه الامثلة

لظهور السببية مع الفعلية وشبه الجملتين اذ ذاك بجملتي الشرط والجزاء اه (قوله مغن عن اشتراط الثاني) لان الرابع أخص من الثاني وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم من غير عكس (قوله لان مالايقبل التعريف الخ) المناسب في التعليل أن يقول لان ما يقبل الاضمار يقبل التعريف (قوله بمعنى الواو) والقرينة عليه معنوية وهي النظر في المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لايغني عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو سم (قوله أو مثبت) بالرفع عطفا على جواز (قوله أو عادم التنكر) أي عادم لزوم التنكير وهذا الشرط يغني عنه قوله أو بمضمر كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها (قوله وأخبروا هنا بأل الخ) ذكر الاخفش مسئلتين يخبر فيهما بأل لا بالذي *الاولى قامت جاريتا زيد لاقعدتا فاذا أخبرت عن زيد قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولا تقول الذي قامت جاريتاه لاقعدتا زيد لعدم ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذي * الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد فاما المسئلة الاولى فيجوز الاخبار فيها بالذي أيضا عند من أجاز مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا وقد جوز المصنف في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أن يكون يتربصن خبر الذين لان النون عائدة للازواج المضافة في المعنى لضمير الموصول فقد اكتفى في عائد المبتدا برجوع ضمير من الخبر الى مضاف في المعنى للمبتدا فبالاولى أن يكتفي في عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة الى مضاف في اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادي ينبغي أن يجيز الذي ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي أي كالصفة وقول ابن غازي ان تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات يدفع بان من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أي تركيب (قوله لجواز الاخبار عن أل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بأل (قوله وهي الفعلية) تفسير خاص بعام لان الفعلية صادقة بما اذا تقدم على الفعل معمول له أو أداة من الادوات مع أن ذلك مانع من الاخبار بال كما في سم قال فلا يسوغ الاخبار بها في نحو زيدا ضرب عمرو ولا في نحو ما يقوم زيد والاخبار هنا بالذي سائغ فتقول الذي ما يقوم زيد اه ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الاداة بين أل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله الواقي البطل الله) بنصب البطل على أنه مفعول وجره على أنه مضاف اليه (قوله أبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب الابتداء وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الابراز عند أمن اللبس وفاقا للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الاطلاق بخوف اللبس سم (قوله وان رفعت ضمير أل وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محترز الضمير وهو الظاهر قال الشاطبي أما اذا كان ظاهرا فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمرا فتقول الضاربه زيد عمرو فأل هنا لغير الضارب وانما هي لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو وقد جرت الصلة على غير من هي له وهذا شأنها اذا رفعت الظاهر أبدا ولا يلزم في ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمرا قلت الضارب أخوه عمرا زيد سم (قوله وجب استتاره) أي في الصلة (قوله ففي نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضربتني ان أخبرت عن الفاعل الضاربي أنت فيستتر فاعل الصلة لانه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول فان قلنا بقول الجمهور انه يجب كون الخلف غائبا مطلقا قلت الضاربه أنت أنا فالهاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أل

لانه فعل المتكلم وأل فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذى أخوته فانا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول
في الاخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو ففى الضارب ضمير أل مستتر
لجريانه على ما هو له فان
أخبرت عن الجارية قلت
زيد الضاربها هو جاريته
فلا ضمير فى الضارب بل
فاعله الضمير المنفصل
لجريانه على غير ما هو له
﴿خاتمة﴾ يجوز الاخبار
عن اسم كان بال وغيرها
فتقول فى نحو كان زيد
أخاك الكائن أو الذى
كان أخاك زيد وأما الخبر
ففيه خلاف والصحيح
الجواز نحو الكائنه أو
الذى كانه زيد أخوك
وان شئت جعلته منفصلا
فقلت الكائن أو الذى
كان زيد اياه أخوك وعن
الظرف المتصرف فيجاء
مع الضمير الذى يخلفه
بفى كقولك مخبرا عن يوم
الجمعة من صمت يوم
الجمعة الذى صمت فيه
يوم الجمعة فان توسعت فى
الظرف وجعلته مفعولا
به على المجاز جئت بخلفه
مجردا من فى فتقول الذى
صمته يوم الجمعة واعلم أن
باب الاخبار طويل
الذيل فليكتف بما تقدم
والله أعلم

﴿العدد﴾

(ثلاثة بالتاء قل للعشره
* فى عد ما آحاده مذكره
* فى الضد) وهو
ما آحاده مؤنثة ولو مجازا
(جرد) من التاء نحو
سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام هذا اذا ذكر المعدود فان قصد ولم يذكر فى اللفظ فالفصيح
أن يكون كالوذكر فتقول صمت خمسة تريد أياما وسرت خمسا تريد ليالى ويجوز أن تحذف التاء من المذكر ومنه وأتبعه بست من شوال أما
اذا لم يقصد معدود وانما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف

نقل

وأنا خبر أل أو بقول غيرهم انه تجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه فى الخطاب ومثله التكلم قلت الضار بى أنت أنا (قوله لانه فعل المتكلم) أى لان مضمونه وهو التبليغ أولانه متضمن فعل المتكلم (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فان قلت هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والثانى قولهم ان المخبر به يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبرا والضار بها من جملة الخبر فالجواب أنه لا اشكال لان معنى تقدم الفعل تقدمه فى الجملة التى يقع فيها الاخبار لا تقدمه فى أول كل شئ متكلم به وأما الثانى فواضح لان الضار بها مبتدأ وهو فاعل و جاريته خبر المبتدا والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرجه عن أن يكون مبتدأ قاله ابن هشام (قوله وغيرها) أى الذى وفروعه (قوله وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيوطى فى الهمع والاصح جواز الاخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز فى خبر المبتدا وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذى كان زيد اياه أوكانه زيد أخوك والذى زيد هو أخوك والذى ان زيدا هو أخوك والذى ظننت زيدا اياه أو ظننته زيدا أخوك ومنعه فى كل خبر مشتق لمبتدا أوكان أوان أوظن وفى مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرفة ككاد فيجوز الذى كاد يضرب عمرا زيد ويجوز فى كل من المتعاطفين بغير أم وفى باقى التوابع مع المتبوع اه باختصار (قوله والصحيح الجواز) أى جواز الاخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أوجامدا وقيده السيوطى بالجامد كما تقدم فى عبارته (قوله وعن الظرف المتصرف الخ) وكذا عن المفعول لاجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذى ضربت زيدا له التأديب وعن المفعول معه فتقول فى الاخبار عن الطيالسة من جاء البرد والطيالسة التى جاء البرد واياها الطيالسة وعن المصدر المختص لا المؤكد فتقول فى قام زيد قياما حسنا أوقيام الامير الذى قامه زيد قيام حسن أوقيام الامير على الاصح فى المسائل الثلاث كما فى الهمع

﴿العدد﴾

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود تصريح (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لان المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذكر و بالتاء متعلق بقل وكذا للعشرة واللام بمعنى الى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدأ و بالتاء نعته وقل خبره على تقدير قله وخرج واحد واثنان و واحدة واثنتان فهى جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما فى هذا الحكم وتخالفهما أيضا فى أنها لا تضاف الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما اه توضيح وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان قاله الشارح (قوله فى عد ما) اى معدود (قوله فى الضد جرد) بقى عليه أن يقول وسكن الشين وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته تصريح (قوله ولو مجازا) راجع لكل من قوله مذكره وقوله مؤنثة ومن المجاز ما فى الآية التى مثل بها (قوله هذا اذا ذكر المعدود) أى بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز اجراء القاعدة وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة شرح الكافية للسيد الصفوى (قوله فان قصد ولم يذكر الخ) أطلقه تبعا للجماعة وقيده السبكى بما اذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب (قوله ويجوز أن تحذف التاء فى المذكر) يمكن أن يوجه بان فى حذف المعدود ايهاما فناسب مراعاة الايهام فى لفظ العدد أيضا اه سم وهل يجوز اثباتها حينئذ فى المؤنث

لانها أعلام خلافا لبعضهم وأما ادخال أل عليها فى قولهم الثلاثة نصف الستة فكدخولها على بعض الاعلام كقولهم الالاهة وهو اسم من أسماء الشمس حين قالوا الالاهة وكذلك قولهم شعوب والشعوب للمنية وهذه لم يشملها كلامه وشمل الاولين * تنبيهات * الأول * فهم من قوله ما آحاده أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه فيقال ثلاثة حمامات خلافا للبغداديين فانهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائى تقول مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وان كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء الثانى اعتبار التأنيث فى واحد المعدود ان كان اسما فبلفظه تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة وثلاث أعين قاصد رجال لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى فان اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى فالأول كقوله * ثلاث شخوص كاعبان ومعصر * وقوله * وان كلابا هذه عشر أبطن * وأنت برىء من قبائلها العشر * وجعل منه فى شرح الكافية وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما قال فذكر أسباطا ثم رجح حكم التأنيث لكنه جعل أسباطا فى شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة وهو الوجه كما سيأتى والثانى كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود فان النفس كثر استعمالها مقصودا بها الانسان وان كان صفة فبموصوفه المنوى لا بها نحو قوله عشر أمثالها

نقل الاسقاطى عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوى الجواز (قوله لانها أعلام) أى مؤنثة والظاهر انها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض (قوله فكدخولها على بعض الاعلام الخ) لعلها فى هذه الاعلام للمح فتكون ال فى الثلاثة والستة للمح الوصفية العارضة فتأمل (قوله الالاهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله شعوب) بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أى فرقهم لانها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الاضداد كذا فى المصباح (قوله وهذه) أى صورة عدم قصد معدود لم يشملها كلامه لقوله فى عد ما آحاده مذكره حيث أضاف العدد الى المعدود وقوله وشمل الأولين أى صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلفظ بالمعدود (قوله وقال الكسائى الخ) حاصله أن الكسائى كالبغداديين وانما لم يقل خلافا للبغداديين والكسائى مع أنه أخصر لانه قصد حكاية كلام الكسائى (قوله اعتبار التأنيث) أى والتذكير بقرينة التمثيل (قوله ان كان اسما) أى جامدا بقرينة مقابلته بالصفة فيما يأتى (قوله فبلفظه) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه ما نقله السيوطى عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فانه يجوز فيه وجهان اه سم ويخالفه أيضا ما فى التسهيل وشرحه للدمامينى وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ان كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا قال الدمامينى استفيد منه أن الاعتبار فى الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال فى التسهيل وربما أول مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التأويل ومثل الدمامينى الأول بنحو ثلاث شخوص تريد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثانى بنحو ثلاثة أنفس أى أشخاص وتسعة وقائع أى مشاهد فتأمل وبما ذكره الشارح يرد ما استدل به بعض العلماء فى قوله تعالى ثلاثة قروء وبأربعة شهداء على أن الاقراء الاطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لان الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض لقيل ثلاث ولو أريد النساء لقيل بأربع ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قرء وشهيد مذكر يس (قوله تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة) وكذا اذا كنت قاصد رجال ولم ينبه على ذلك لانه على الاصل اذ هو جار على اللفظ والمعنى معا فالشخص يستوى فيه المذكر والمؤنث واذا أعيد الضمير عليه انما يعود مذكرا فلذلك يؤنث العدد اذا أضيف الى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث حفيد (قوله وثلاث أعين قاصد رجل) وكذا اذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لانه على الاصل كما مر (قوله ما لم يتصل بالكلام) مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو يكثر فيه الخ) معطوف على يقوى المعنى (قوله جاز مراعاة المعنى) فى التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أى ولو لم يكن هناك مرجح للمعنى وخلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كاعبان ومعصر) الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر الجارية أول ما تدرك وسميت معصرا لدخولها فى عصر الشباب قاله الخليل تصريح (قوله عشر أبطن) أى قبائل فالقياس عشرة أبطن لان البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو وهذه وقبائلها (قوله وجعل منه فى شرح الكافية الخ) مبنى على أن أسباطا تمييز ويرد عليه أنه جمع وتمييز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سيذكره الشارح (قوله منه) أى مما روعى فيه المعنى لاتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم (قوله ثم رجح حكم التأنيث) ولولا ذلك لقيل اثنى عشر أسباطا لان السبط مذكر اه مرادى أى وواحد واثنان يذكران لتذكير المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة الى عشرة كما مر (قوله بدلا من اثنتى عشرة) أى وأمما صفته والتمييز محذوف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لان المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لانه كان القياس ثلاث أنفس لان النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس فى الانسان وقوله * وثلاث ذود الذود من الابل * من الثلاثة الى

أى عشر حسنات تقول ثلاثة ربعات اذا قصدت رجالا وكذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكورا لان الدابة صفة فى الاصل * الثالث انما تكون العبرة فى التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع أما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فتقول ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم بالتاء لانك تقول قوم كثيرون وغنم كثير بالتذكير وثلاث من البط بترك التاء لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث وثلاثة من البقر أو ثلاث لان فى البقر لغتين التذكير والتأنيث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت هذا مالم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى والا فالمراعى هو المعنى أو يكن نائبا عن جمع مذكر فالاول نحو ثلاث اناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ولا أثر للوصف المتأخر كقولك ثلاثة من الغنم اناث ثلاث من البط ذكور * والثانى نحو ثلاثة رجلة فرجلة اسم جمع مؤنث الا أنه جاء نائبا عن تكسير راجل على أرجال

العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه (قوله أى عشر حسنات) ولولا ذلك لقيل عشرة لان المثل مذكر (قوله ربعات) بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طويل ولا قصير تصريح (قوله ثلاثة دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها اجرت مجرى الاسماء الجامدة مرادى (قوله فالعبرة بحالهما) أى فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيثا (قوله عكس ما يستحقه ضميرهما الخ) اعترضه شيخنا بان الشارح ذكر فى بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ماذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه توهم رجوع الضمير فى قول الشارح فى بحث الكلام يجوز فى ضميره الخ الى مطلق اسم الجنس الجمعى وليس كذلك بل الى الكلم كما حققناه هناك وحينئذ فلا تخالف أصلا ومن العجائب أن البعض جزم هنالك برجوع الضمير الى الكلم ورد على من أرجعه الى مطلق اسم الجنس الجمعى حيث قال قوله يجوز فى ضميره أى الكلم كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعى لان منه ما يجب فى ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الامران كالبقر والكلم فما فهمه بعض أرباب الحواشى من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعى وبنى عليه ما بنى أى من الاعتراض على الشارح فى اطلاقه الجواز غير سديد اه ثم نسى هذا هنا فتابع شيخنا فى الاعتراض بالتنافى وزاد فى التقول على الشارح حيث قال ماذكره فى اسم الجنس هنا خلاف ماذكره فى بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقا يجوز فى ضميره الوجهان اه باختصار هذا وقال الدمامينى نقلا عن ابن هشام المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لان الباقى اما واجب التذكير وهو ستة الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم واما فيه لغتان وهو بقية الالفاظ اه وفيه مخالفة لما مر فى الكلم والنحل فى كلامه بالحاء المهملة لذكره بعد ان النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن بقى أن ظاهر صنيعه أن اسم الجمع مذكر دائما وليس كذلك ففى الهمع أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كابل وتقدم فى بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير كقوم و رهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدمامينى لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والابل والذود وفى الفارضى فى باب التأنيث أن الابل تذكر وتؤنث وفى التصريح عن ابن عصفور أنه ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اه وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لان نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولان الجامل مذكر فى قول الشاعر * ربما الجامل المؤبل فيهم * وفى الفارضى نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا اسماء للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع (قوله بالتاء) كذا فى التوضيح وقال ابن المصنف تقول عندى ثلاث من الغنم بحذف التاء لان الغنم مؤنث اه وهو ماذكره الجوهرى وغيره وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح أفاده زكريا ويدل له اذ نفشت فيه غنم القوم وفى الفارضى فى باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى مانقله الدمامينى عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفا (قوله التذكير) أى ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أى ملاحظة لمعنى الجماعة قال السيوطى والمدرك فى وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الامرين فى البعض انما هو السماع أى فلا يرد أن الملاحظتين ممكنتان فى الجميع (قوله هذا) أى اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيثا (قوله مالم يفصل بينه) أى اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا النفى صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكرها مؤخرة عنهما (قوله والا فالمراعى هو المعنى) أى وجوبا وخالف فى الوجوب بعض المتأخرين ولك أن تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر فى الجمع المضاف اليه العدد اذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير زكريا (قوله هو المعنى) أى معنى المعدود (قوله أو يكن) عطف على يفصل (قوله ولا أثر للوصف المتأخر) كذا لا أثر للوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث دمامينى (قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم

فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه * الرابع لا يعتبر أيضا لفظ المفرد إذا كان علما فتقول ثلاثة الطلحات وخمس الهندات * الخامس إذا كان في المعدود لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والاثبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اهـ (والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة في الاكثر) أي مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجرورا فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو فخذ أربعة من الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد يجر بإضافة العدد نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ٤١ خمس ذود صدقة وقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود والصحيح قصره على السماع وإن كان غيرهما فبإضافة العدد إليه وحقه حينئذ أن يكون جمعا مكسرا من أبنية القلة نحو ثلاثة أعبد وثلاث آم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك إن كان مائة نحو ثلثمائة وسبعمائة وشذ في الضرورة قوله * ثلاث مئين للملوك وفى بها * ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل * احداها أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات * والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو سنبلات فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات * والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد ويجوز ثلاث سعائد أيضا بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح ويتعين في الأولى لإهمال غيره فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلا نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالأحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين * احداهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم * والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم * فالأول نحو ثلاثة قروء فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ

أي مشاة قال المرادي ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاء نائب عن جمع أفعال فأشياء وإن كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب اثبات التاء فيه اهـ وقوله فوزن أشياء فعلاء أي بحسب الأصل قبل القلب المكاني إذ أصل أشياء شيآء فاستثقلوا همزتين بينهما ألف فقدموا الأولى التي هي اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذكر عدده الخ) يحتمل أن الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذي يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله ذا ثبوت التاء فيه على أن المعدود مذكر (قوله لا يعتبر أيضا الخ) أي كما لا يعتبر لفظ المفرد في اسمي الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أي بل يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذي هو مذكر وأما قول البعض تبعا لشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا فممنوع (قوله والمميز اجرر) أي إن لم يكن موصوفا ولا صفة فالأول نحو أثواب خمسة والثاني نحو خمسة أثواب والأحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لجوده ولم يكن العدد مضافا إلى مستحقه نحو خمسة زيد لأنه قد عرفها وميزها فلا تحتاج إلى تمييز ولم يردبها حقائقها نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجر بأنه لما كثر استعماله آثر وا جر المميز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة للمطابقة أيضا القلة المعدود يس بحذف يسير وقوله والأحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لإمكان تأويل أثواب بمشتق كأن يقال مسماة بأثواب وقوله لأنه قد عرفها أي لأنه لا يقال خمسة زيد إلا لمن عرف زيدا وخمسته كما سيأتي عن الدماميني (قوله فإن كان اسم جنس الخ) صنيعه يقتضي دخول هذا في المتن وفيه نظر لأنه وإن أمكن حمل الجمع على مفهوم الجمع فيشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب إلا الجمع سم (قوله من الرهط) هو من الثلاثة إلى العشرة وليس له واحد من لفظه زكريا (قوله مكسرا) لأن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا (قوله من أبنية القلة) التي هي أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمعا التصحيح فحكمهما حكم جمع القلة إلا في هذا الموضع فلا يميز بهما العدد قاله الفارضي وغيره (قوله وثلاث آم) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعل وأصله أأمي قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل إعلال قاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم (قوله إن كان) أي المميز مائة لأن المائة جمع في المعنى تصريح (قوله ثلاث مئين للملوك وفى بها) تمامه * ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم * فثلاث مبتدأ وجملة وفى بها ردائي خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لأنه يفخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردائي وأراد بوجوه الأهاتم أعيانهم والأهاتم جمع أهتم وهم بنو سنان الأهتم سمي بذلك لانكسار ثنيته كذا في العيني ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها (قوله نحو سنبلات) فلم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات (قوله بل المختار الخ) اضراب انتقالي عن قوله فيجوز لقلة سعائد (قوله نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات) أي فالكثير ثلاثة أحامد وثلاث زيانب (قوله ولكنه شذ قياسا) بأن خالف القواعد أو سماعا بأن ندر استعماله في لسان العرب (قوله فإن جمع قرء بالفتح الخ) يرد عليه أمران الأول ما في المرادي من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا الثاني أن القرء بالفتح بناء قلة مطرد وهو أقرؤ فإن أفعلا مطرد في فعل بفتح الفاء وسكون العين إذا كان صحيحها كما هنا وعبارة ابن

* والثانى نحو ثلاثة شسوع فان أشسا عاقليل الاستعمال (ومائة والالاف للفرد أضف) نحو عندى مائة درهم ومائتا ثوب وثلثمائة

دينار وألف عبد وألفا أمة وثلاثة آلاف فرس (ومائة بالجمع نزرا قد ردف) فى قراءة حمزة والكسائى ثلثمائة سنين * (تنبيه) * شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله * اذا عاش الفتى مائتين عاما * فلا يقاس عليه وأجاز ابن كيسان المائة درهما والالف دينارا (وأحد اذكر وصلنه بعشر) مجردا من التاء (مركبا) لهما (قاصد معدود ذكر) نحو أحد عشر كوكبا وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال واحد عشر على أصل العدد (وقل لدى التأنيث احدى عشره) امرأة باثبات التاء وقد يقال واحدة عشرة (والشين فيها عن تميم كسره) أى مع المؤنث فيقولون احدى عشرة واثنتا عشرة بكسر الشين وبعضهم يفتحها وهو الاصل الا أن الافصح التسكين وهو لغة الحجاز وأما فى التذكير فالشين مفتوحة وقد تسكن عين عشر فيقال أحد عشر وكذلك اخواته لتوالى الحركات وبها قرأ أبو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا وفيها جمع بين ساكنين (و) أما (مع غير أحد واحدى * ما معهما

الناظم وان لم يهمل يعنى جمع القلة المفرد المميز جىء به يعنى بالمميز جمع قلة فى الغالب نحو ثلاثة أجبل وخمس آكم وقد يجاء به جمع كثرة كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء مع مجىء الاقراء اه (قوله ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل تصريح (قوله ومائة والالاف) أى هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعداد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو مئى رجل وثلاثة آلاف رجل أو باضافة ثلاثة فما فوق اليه نحو ثلثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتبارا بلفظ مائة ولفظ ألف * (فائدة) * قال فى التسهيل واختص الالف بالتمييز به مطلقا ولا يميز بالمائة الا ثلاث واحدى عشرة وأخواتهما اه نحو مائة ألف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلثمائة وخمسمائة واحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة (قوله والالاف) أل من الحكاية لا من المحكى اذ لا يجوز الالف رجل مثلا قال الفارضى وأما دخول أل على المضاف فى قول أبى هريرة رضى الله تعالى عنه فلما قدم جاءه بالالف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالالف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الالف (قوله للفرد أضف) لان المائة اجتمع فيها ما افترق فى عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهى تميز بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه اه تصريح وقوله فأخذت الخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اه سم وقال الدمامينى أما كونه مفردا مع أن القياس جمعه كما جمعوه فى ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة ولانه عدد فى معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظى الى الثقل المعنوى (قوله وفى قراءة حمزة والكسائى ثلثمائة سنين) أى باضافة مائة الى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ هى تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للآحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنوين مائة على جعل سنين بدلا أو عطف بيان لا تمييزا لئلا يلزم الشذوذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قاله الدمامينى وقال فى التصريح لانه يقتضى أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة قاله الموضح فى الحواشى اه وسبقه الى هذا أبو اسحق الزجاج قال ابن الحاجب ووجهه أن مميز المائة واحد من المائة فاذا كان كذلك وقلت سنين فيكون سنين واحدة من المائة وهى ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا وارد أيضا على قراءة حمزة والكسائى اذ سنين عندهما تمييز لا غير وان كان مجرورا ثم أجاب ابن الحاجب بان ما ذكر انما يلزم اذا كان التمييز مفردا أما اذا كان جمعا كما هو الاصل لما مر فالقصد فيه كالقصد فى وقوع التمييز جمعا فى نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يجاب أيضا بان المحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحال فى ذلك المحل فى حكم المفرد بان يراد منه الجنس المتيقن تحققه فى واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل (قوله اذا عاش الفتى مائتين عاما) تمامه * فقد ذهب اللذاذة والفتاء (قوله وأحد اذكر الخ) لما تكلم على العدد المضاف شرع فى المركب فقال وأحد اذكر الخ (قوله مركبا) بكسر الكاف أى حال كونك مركبا ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالا من عشر أى مركبا معه أى مع أحد انتهى سندوبى والى الاول جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده (قوله وهمزة أحد الخ) كذا همزة احدى الا أن الاول شاذ لازم غالبا والثانى مطرد على الاصح كاشاح وأكاف ولهذا نبهوا على الاصل فى أحد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه فى احدى انتهى تصريح والف احدى للتأنيث عند الاكثرين وقيل للالحاق وزال التنوين فى احدى عشر للتركيب فتقول فى العطف احدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام وفى الفارضى عن ابن بابشاذ أن أحد المنقلبة همزتها عن واو المستعملة فى العدد هى التى فى نحو قولك كل أحد فى الدار وجمعها آحاد وأما التى تستعمل بعد النفى نحو ما جاءنى من أحد فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل فى العدد ولا فى المثبت (قوله احدى عشرة) ولا تستعمل احدى الا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو انها لاحدى الكبر زكريا (قوله وقد تسكن عين عشر) أى فى المذكر كما صرح به فى بعض النسخ قال الدمامينى فان قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا اذا جاز تسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء فهذا أجدر (قوله لتوالى الحركات) ولافادة المبالغة فى الامتزاج دمامينى (قوله وأما مع غير أحد واحدى) أى من اثنين واثنتين الى تسعة وتسع وقدر الشارح أما لاجل الفاء

في

فى قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة قال سم بين المصنف بهذا أى بقوله ومع غير أحد واحدى الخ حكم العشرة اذا ركبت مع التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتى ولثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتها اذا ركبت معها العشرة (قوله قصدا) قال شيخنا والبعض حال بمعنى مقتصدا أى عادلا وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف أى فعل قصد أى اقتصاد بل هذا أولى لما مر غير مرة أن مجىء المصدر حالا وان كثر سماعى (قوله فحذف التاء فى التذكير) كراهة اجتماع علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة (قوله ان ركبا) أى مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعترض الفارضى وغيره هذا البيت بانه قد علم من قوله ومع غير أحد واحدى الى آخر البيت فانه علم منه كون اثنى له عشر واثنتى له عشرة وقد يقال انما صرح به دفعا لتوهم أن اثنين فى حال تركيبه مع العقد كثلاث فما فوق فى هذه الحالة يجرد من التاء عند التأنيث وتلحقه عند التذكير قال الدمامينى فى احدى عشرة واثنتى عشرة سؤال مشهور حاصله لزوم الجمع بين علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط فى جمعى التصحيح والتكسير بخلاف التاء اذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفنات وجفان وأما اثنتان فمبنى على التاء اذ لا واحد له من لفظه فكانت كالاصل (قوله اذا أنثى الخ) لف ونشر مرتب (قوله تشا) مضارع شاء قصره للضرورة وقال المكودى ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو خالد (قوله والياء) أى فى اثنين واثنتين (قوله مطلقا) أى فى الاحوال الثلاثة (قوله أما العجز) أى عجز العدد المركب سواء كان اثنى عشر واثنتى عشرة أو غيرهما (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أى الواو اذ الاصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا فحذفت الواو وركب العددان اختصارا ودفعا لما يتبادر من العطف من أن الاعطاء دفعتان قاله الدمامينى فان ظهر العاطف منع التركيب والبناء لفقد المقتضى كقوله * كأن بها البدر ابن عشر وأربع * وانظر اذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ وزعم أبو حيان أنه أى العاطف لا يظهر الا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجرى * وقر بدا ابن خمس وعشر * اه وقوله وانظر الخ الذى يظهر أن التمييز حينئذ جمع مجرور كتمييز ثلاثة الى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره ان أردت التعجب (قوله وأما الصدر الخ) عبارة الفارضى بنى الصدر لانه كجزء الكلمة (قوله فعلة بنائه وقوع العجز منه) أى من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع وقوله موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح أى فتح ما قبلها وعندى فى هذا التعليل نظر من وجوه الاول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن الثانى أن بناءه بمعنى لزومه الفتح فيؤول التعليل الى تعليل الشئ بنفسه لانه جعل علة لزوم الفتح المشابهة لما قبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لان وجه المشابهة علة لها وعلة العلة علة الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيث يقتضى البناء للزم بناء صدر المركب المزجى مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء كما سلف تحقيقه فى محله الا أن يجاب عن هذا بان فى تعبيرهم ببناء صدر المركب العددى مسامحة لان فتحته وان كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء فى اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر يس اعتراضين آخرين حاصل الاول أن سبب البناء منحصر فى شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه بان المنحصر فى شبه الحرف سبب البناء الاصلى اللازم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته وحاصل الثانى أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا للاعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجبنا به عن اعتراضنا الثالث فتأمل قال يس وانما بنى على حركة لان له حالة اعراب وكانت الحركة فتحة لان هذا الاسم طال بالتركيب فأوثر باخف الحركات (قوله ولذلك) أى لكون علة البناء الوقوع المذكور أعرب صدر الخ أى لان العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما وهى معدومة فى اثنى عشر واثنتى عشرة فينعدم بناء الصدر وما ذكره من اعراب صدرهما هو الصحيح والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة اعرابه (قوله لوقوع العجز الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بانه علل قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع العجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لا اشعار

فعلت) فى العشرة من التجريد من التاء مع المذكر واثباتها مع المؤنث (فافعل قصدا) والحاصل أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء فى التذكير وتثبت فى التأنيث (ولثلاثة وتسعة وما * بينهما ان ركبا ما قدما) أى فى الافراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث (وأول عشرة اثنتى وعشرا * اثنى اذا أنثى تشا أو ذكرا) فتقول جاءتنى اثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا (واليا لغير الرفع) وهو النصب والجر (وارفع بالالف) كما رأيت وأما الجزء الثانى فانه مبنى على الفتح مطلقا (والفتح فى جزأى سواهما) أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر (ألف) أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح ولذلك أعرب صدر اثنى عشر واثنتى عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل اعراب لا محل بناء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك

﴿تنبيهان * الأول﴾ قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول خمسة وعشرون ولا يجوز خمسة عشرين ولعله للالباس في نحو رأيت خمسة عشرين رجلا فانه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك * الثاني أجاز الكوفيون اضافة صدر المركب الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا أضيف نحو خمسة عشرك (وميز العشرين) وبابه (للتسعينا * بواحد) منكر منصوب (كاربعين حينا) وخمسين شهرا ويقدم النيف بحالتيه أى بثبوت التاء فى التذكير وسقوطها فى التأنيث ثم يذكر العقد معطوفا على النيف فيقال فى المذكر ثلاثة وعشرون رجلا وفى المؤنث تسع وتسعون نعجة (وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون) وبابه أى بمفرد منكر منصوب (فسوينهما) نحو أحد عشر كوكبا واثنى عشرة عينا وأما وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا فأسباطا بدل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان وأفرد التمييز لان السبط مذكر وزعم الناظم أنه تمييز وأن ذكر أمما رجح حكم التأنيث ﴿تنبيهات﴾ الاول يجوز فى نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو عندى أحد عشر درهما ظاهريا وعشرون دينارا ناصريا ومراعاة المعنى فتقول ظاهرية وناصرية ومنه قوله فيها اثنتان وأربعون حلوبة * سودا كخافية الغراب الاسحم * الثانى قد يضاف العدد الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه عشر زيد ويفعل ذلك بجميع الاعداد المركبة الا اثنى عشر فيقال أحد عشرك وثلاثة عشرك ولا يقال اثنى عشرك لان عشر من اثنى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجامع الاضافة ولا يقال اثناك لئلا يلتبس باضافة اثنين بلا تركيب (قوله

عليه الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للاعراب فتأمل (قوله قد فهم من كلامه) يعنى قوله وصلنه بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشئ فى مقام البيان يقتضى الحصر (قوله النيف) بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف ينوف اذا زاد وهو من واحد الى تسعة بادخال المبدا والغاية أفاده فى التصريح (قوله فانه يحتمل الخ) هذا انما ينتج الاجمال لا الالباس (قوله اضافة صدر المركب الى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرورا لا غير ومنه قول الشاعر

كلف من عنائه وشقوته * بنت ثمان عشرة من حجته

بجر عشرة منونا فارضى (قوله واستحسنوا ذلك اذا أضيف) أى المركب ولا يخفى أن المضاف فى الحقيقة انما هو عجز المركب فالصدر مضاف الى العجز والعجز مضاف الى كاف المخاطب ففى عبارته مسامحة (قوله وميز العشرين للتسعينا * بواحد أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما فى الفارضى وأجاز المصنف فى شرح التسهيل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما فى السيوطى (قوله بواحد منكر منصوب) انما كان مفردا نكرة لانه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التى هى الاصل ومنصوبا لتعذر الاضافة مع النون التى فى صورة نون الجمع (قوله أى بثبوت التاء فى التذكير الخ) محله فى غير اثنين واثنتين (قوله معطوفا على النيف) أى بالواو واذا أريد وقوعهما دفعة واحدة والا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخى دمامينى (قوله أى بمفرد منكر منصوب) انما كان مفردا منكرا لما مر ومنصوبا بالامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشئ الواحد لو قيل خمسة عشر عبد مثلا فارضى (قوله فسوينهما) أى المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم ان المثلية قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع اذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا لان المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الاوجه فى الآية وسيأتى الباقى (قوله بدل) أى بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه فى نية الطرح لانه أغلبى وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما فى قراءة التنوين فى ثلثمائة سنين كما مر (قوله لذكر العددان) أى بحذف التاء منهما وقوله لان السبط مذكر علة لقوله لذكر العددان (قوله وأفرد التمييز) ذهب الفراء الى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له اه تصريح وترك علة قوله وأفرد التمييز وهى كونه تمييز مركب لعلمها من قوله وميزوا الخ (قوله رجح حكم التأنيث) هذا توجيه للتأنيث ويبقى توجيه الجمع مع أن القياس الافراد كما مر سم (قوله فى نعت هذا التمييز منهما) أى من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز فى نعته مراعاة المعنى فقول شيخ الاسلام زكريا فى تحريره وهى أى الاوسق الخمسة التى هى نصاب زكاة النابت ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا للالف وستمائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطا فى الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله فيها) أى الركائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافى وهى ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح والاسحم بالحاء المهملة الاسود عينى (قوله فيستغنى عن التمييز) لانك اذا قلت عشرك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة اليه ولا تقول عشر وزيدا الا لمن يعرف زيدا وعشريه كما أنك لا تقول غلام زيد الا لمن يعرف الغلام وزيدا دمامينى (قوله الاعداد المركبة) وكذا غير المركبة كمائة زيد (قوله الا اثنى عشر) أى واثنتى عشرة (قوله ولا يقال اثناك) ما لم يكن اثنا عشر علما والا جاز أن تضيفه بحذف عشر اذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما فى الفارضى (قوله لئلا يلتبس الخ) صريح فى جواز أن يقال اثناك فى قصد اضافة اثنين بلا تركيب اسقاطى

* الثالث حكم العدد المميز بشيئين في التركيب المذكر لهما مطلقا ان وجد العقل نحو عندي خمسة عشر عبدا وجارية وخمسة عشر جارية وعبدا وان فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو عندي خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا وللمؤنث ان فصلا نحو عندي ست عشرة ما بين ناقة وجمل أو ما بين جمل وناقة وفي الاضافة لسابقهما مطلقا نحو عندي ثمانية أعبد وآم وثمان آم وأعبد ولا يضاف عدد أقل من ستة الى مميزين مذكر ومؤنث لان كلا من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة * الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وأما قوله على أنني بعد ما قد مضى * ثلاثون للهجر حولا كميلا فضرورة (وان أضيف عدد مركب * يبق البنا) في الجزأين ٤٥ على حاله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيدا بفتح الجزأين هذا هو الاكثر لان البناء يبقى مع الالف واللام بالاجماع فكذا مع الاضافة والثاني أنه يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك حكاه سيبويه عن بعض العرب نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد واليه أشار بقوله (وعجز قد يعرب) واستحسنه الاخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الافصح ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى أصلها في الاعراب ومنع في التسهيل القياس عليه وقال في شرحه لا وجه لاستحسانه لان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره الى عجزه مع الابناء وهما حكى الفراء أنه سمع من أبي فقعس الاسدي وأبي الهيثم العقلي ما فعلت خمسة عشرك وذكر في التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء ﴿تنبيهات * الاول﴾ قال في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر يعني باضافة الاول الى الثاني دون اضافة المجموع كقوله كلف من عنائه وشقوته * بنت ثماني عشرة من حجته أي من عامه ذلك وفي دعواه الاجماع نظر فان الكوفيين يجيزون اضافة صدر المركب الى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه * الثاني في ثماني اذا ركب أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله ولقد شربت ثمانيا وثمانيا * وثمان عشرة واثنتين وأربعا وقد تحذف ياؤها أيضا في الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله لها ثنايا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الراء * الثالث

(قوله المذكر لهما مطلقا) أي سبق المذكر أولا وقع الفصل بين أولا (قوله ان وجد العقل) أي في الشيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح المذكر اذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضي تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملا وأمة لان وصف الانوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل أفاده الدماميني (قوله فللسابق) أي مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أي اتصال التمييز بالعدد (قوله وللمؤنث ان فصلا) أي فصل بين العدد والتمييز ببين لانها تقتضي التساوي في الحكم فكأن الاسبقية منتفية فرجح ما مراعاته كمراعاة الشيئين وذلك أن مذكر ما لا يعقل في استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد يعود عليه ضميره فاذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كأنا اعتبرناهما بخلاف ما اذا جعل للمذكر كذا في الدماميني (قوله لسابقهما مطلقا) أي عاقلا كان المضاف اليه أولا مذكرا أولا وانما كان كذلك لان المتضايفين كالشئ الواحد فلا ينبغي أن يختلف حالهما فان قيل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والاول مضاف اليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي أنه كالعدد المركب فتقول عندي أحد وعشرون عبدا وأمة بتغليب المذكر واحد وعشرون جملا وناقة بتغليب السابق واحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث دماميني (قوله وآم) تقدم الكلام عليه (قوله وان أضيف عدد مركب) أي غير اثني عشر واثنتي عشرة لما مر من أنهما لا يضافان ويستغني العدد المركب اذا أضيف عن التمييز كما سبق (قوله والثاني الخ) مقابل قوله هذا هو الاكثر (قوله كبعلبك) أي في بقاء التركيب مع اعراب العجز وان كان بعلبك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لانه ليس بعلم (قوله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد) بفتح دال أحد في المثالين ورفع راء عشر الاول وجر راء الثاني (قوله وعجز) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل فارضي (قوله ترد الاشياء الى أصلها في الاعراب) لا يقال هذا يقتضي اعراب الجزء الاول أيضا لانا نقول المضاف مجموع الجزأين لا الاول فقط ولا الثاني فقط لكن لما كان آخر الثاني آخر المجموع المضاف ظهر فيه الاعراب (قوله ومنع في التسهيل القياس عليه) قال بعضهم هي لغة ضعيفة عند سيبويه واذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها وان كانت ضعيفة مرادي (قوله لان المبني قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة تصريح (قوله من أبي فقعس) كذا بخط الشارح ويوجد في بعض النسخ بني وهو تحريف (قوله خلافا للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين الخ نقل الشارح قول الفراء عن الكوفيين (قوله دون اضافة المجموع) أي الى شئ آخر وفيه أنه اذا أضيف الاول الى الثاني ووجدت الاضافة الى شئ آخر كان المضاف الى الشئ الآخر الثاني لا المجموع واذا أضيف المجموع الى شئ آخر لم يكن الاول مضافا الى الثاني فتدبر (قوله كلف الخ) يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على أنه من التكليف وتخفيفها على أنه من الكلف بالتحريك ومن للتعليل والعناء بفتح العين المهملة التعب والشقوة بالكسر الشقاء (قوله مطلقا) أي سواء كان المجموع مضافا نحو ثماني عشرك أولا وفيه ما مر (قوله في ثماني) أي الواقعة في عدد المؤنث (قوله وسكونها) أي كسكونها في معديكرب وقوله مع كسر النون أي دلالة على الياء وقوله وفتحها أي للتركيب همع (قوله وقد تحذف ياؤها) مصب قد التقليلية قوله ويجعل اعرابها على النون

أي والاكثر أن يجري مجرى المنقوص المصروف فتقول جاء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثماني بلا تنوين لمشابهته جواري لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه وان لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما أجري سراويل مجرى سرابيل فكتابة البعض على قول الشارح ويجعل اعرابها على النون مانصه أي وحينئذ تكون جارية في الاعراب مجرى المنقوص المصروف اه غفلة عجيبة (قوله لبضعة وبضع) بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها قاله الدماميني وماذكره الشارح هو الراجح من أقوال في مسمى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماهما أربعة وثمانية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضا فيما يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين الى التسعين فلا يصاحب المائة والالف وقيل لا يصاحب الا العشرة وهو مردود بنحو قوله صلى الله عليه وسلم الايمان بضع وستون شعبة وفي رواية بضع وسبعون ونقل القرماني أنه يصاحب المائة والالف هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع الخ مانصه الثالث قال في شرح الكافية ان بضعة قد يراد به واحد فما فوقه الى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجري مجرى تسعة مطلقا أي في الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كتاء تسعة في ثبوت وسقوط نحو لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندي بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولي * ومطلقا اجراه يجري حيث حل * والاولى أن يراد بضعة من ثلاثة الى تسعة وبضع من ثلاث الى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتها والساقطها على الساقطها اه قال شيخنا وهكذا رأيته بخطه على التوضيح اه وقوله ان تاءه كتاء تسعة في ثبوت وسقوط بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله فيحمل الثابت التاء الخ أي فيحمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وفرق في الهمع بين النيف والبضع بان النيف من واحد الى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر الا مع عقد نحو عشرة ونيف والبضع من ثلاثة الى تسعة ويكون للمذكر بالهاء وللمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما في بضع سنين (قوله وصغ من اثنين الخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الاقل مساويا لما فوقه وهو مسلم في الذي بمعنى بعض دون الآخر لانه مصوغ من الثني مصدر ثنيت الرجل والثلاث مصدر ثلث الرجلين وهكذا كما سيأتي لا من اثنين وثلاثة الخ وانما قلنا ظاهر كلام المصنف لانه يمكن حمل قوله وان ترد جعل الاقل الخ على معنى وان ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لان الذي بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم الا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل قال في التصريح الاشتقاق من أسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كتربت يداه من التراب واستحجر الطين من الحجر (قوله أي فما فوقهما) الانسب فوقه أي لفظ الاثنين لانه المصوغ من اللفظ سم (قوله الى عشرة) أتى به بيانا للغاية (قوله كفاعل) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح هو مفعول صغ أو الكاف بمعنى مثل وهي اسم مفعول به لصغ كما قاله الشاطبي أفاده سم (قوله من فعلا) فائدته مع ما قبله بيان ان هذا أي في الجملة وصف لا اسم جامد ولم يكتف بفهم ذلك من ذكر الصوغ لانه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الاخذ (قوله وأما واحد) أي وواحدة وهذا مفهوم قوله من اثنين فما فوق (قوله فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضي والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا أي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أي العدد المنفرد (قوله لئلا يتوهم انه يسلك به الخ) أي في اثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح في مخالفة الوصف للعدد الذي صيغ منه في التذكير والتأنيث وهو مسلم في غير ثان وثانية لموافقتهما في ذلك لما صيغا منه (قوله وان ترد بعض الذي الخ) أي وان ترد بالوصف بعض العدد الذي بني هو منه تضفه أي الوصف اليه أي العدد حالة كون الوصف مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كله والى هذا يرمز كلام الشارح فالصلة جارية على غير من هي له ومفعول تضف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض في هذا الباب

لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع في الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه نحو لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندي بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة ويراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة وببضع من ثلاث الى تسع انتهى (وصغ من اثنين فما فوق) أي فما فوقها (الى * عشرة) وصفا (كفاعل) أي على وزن فاعل (من فعلا) كضرب نحو ثان وثالث ورابع الى عاشر وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من أول الامر (واختمه في التأنيث بالتا ومتى * ذكرت) أي صفته لمذكر (فاذكر فاعلا بغير تا) فتقول في التأنيث ثانية الى عاشرة وفي التذكير ثان الى عاشر كما تفعل باسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة وانما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه (وان ترد) بالوصف المذكور (بعض) العدد (الذي منه بني * تضف اليه مثل بعض

بين) أى كما يضاف البعض الى كله نحو اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وتقول ثانية اثنين وثالثة
ثلاث الى عاشر عشرة وعاشرة عشر وانما لم ينصب حينئذ لانه ليس فى معنى ما يعمل ولا مفرعا عن فعل فالتزمت اضافته لان المراد أحد اثنين
واحدى اثنين واحدى عشر واحدى عشرة فتضيفه كما تقول بعض هذه العدة بالاضافة هذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش
وقطرب والكسائى وثعلب الى أنه يجوز اضافة الاول الى الثانى ونصبه اياه كما يجوز فى ضارب زيد فيقولون ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده والى هذا ذهب فى التسهيل قال لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له فهذه ثلاثة أقوال ﴿تنبيه﴾ قال فى الكافية وثعلب أجاز نحو ورابع أربعة ومالة متابع وقال فى شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به وأجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له فى ذلك هذا كلامه لعمم المنع وقد فصل فى التسهيل وخص الجواز بثعلب وقد نقله فيه عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم انه (وان ترد جعل الاول مثل ما * فوق) أى اذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له (فحكم
جاعل له احكما) فان كان بمعنى المضى وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه واعماله فتقول هذا
رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أى هذا مصير الثلاثة أربعة وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لانك تقول
ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصيرتهم ثلاثة وكذلك ربعت الثلاثة الى عشرة التسعة ففاعل هنا بمعنى جاعل

الواحد لا الاعم وهذه الاضافة غير واجبة اذ يجوز الثانى من الاثنين مثلا ومن قال بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما بنى هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وان ترد الخ ما سيأتى من قوله وان ترد جعل الاول الخ والبعض هنا كلام حقيق بالطرح (قوله بين) أى ظاهر البعضية (قوله أى كما يضاف البعض الى كله) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرابع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة فى أربعة كما فى التوضيح (قوله وانما لم ينصب حينئذ) أى حين اذ أريد به بعض ما بنى هو منه وقول شيخنا أى حين اذ أضيف الى ما اشتق منه وهو كله غير ظاهر (قوله لانه) أى الوصف الذى بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس فى معنى ما يعمل أى ليس فى معنى لفظ يعمل كمصير وجاعل حتى يعمل ولا مفرعا عن فعل أى ولا مشتقا من فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لانه ليس فى معنى ما يعمل لكفاه فى تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أى باعتبار وقوعه فى المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعنى لفظ ثانى وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة ارادة الواحد الاول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا أفاده الجامى (قوله ونصبه اياه) أى اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم اثنين ومتمم ثلاثة سيوطى (قوله والى هذا ذهب فى التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثانى اثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه الا ظاهرى جامد تصريح (قوله لانه لا فعل له) أى لا يقال ثلثت الثلاثة اذا كنت الثالث وقد ينافيه قول الجوهرى ثلثت القوم أثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف أيضا اسقاطى (قوله قال فى الكافية الخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين مخالفته لتفصيله فى التسهيل بين ثان وغيرها واقتصاره على العزو لثعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا (قوله وقد نقله فيه) أى التسهيل (قوله مثل ما فوق) أى بدرجة واحدة (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتى الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد الخ ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذلك أى ما يأتى استدراك عليه سم (قوله أنه) أى الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مرادا والا لم يتأت التفصيل الذى سيذكره بقوله فان كان بمعنى المضى الخ (قوله ما هو تحت) أى بدرجة واحدة اذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد وقوله ما أى العدد الذى هو أى هذا العدد الذى تحت العدد الذى اشتق الوصف منه مساويا له أى لما اشتق منه فعلم أن صلة ما الاولى جارية على ما هى له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هى له فهى الحقيقة بابراز الضمير دون صلة ما الاولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك (قوله فحكم جاعل) مصدر نوعى منصوب على المفعولية المطلقة باحكما وانما خص التمثيل بجاعل للتنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة أفاده المرادى (قوله جازت اضافته الخ) لكنهم قالوا الاضافة فى هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان أو النصب أكثر قال الرضى وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الاول هو المجموع كذا فى الدمامينى (قوله واعماله) أى بالشروط السابقة فى باب اسم الفاعل (قوله حينئذ) أى حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلثت الرجلين الخ)

و جار مجراه لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أحد ما يضاف اليه فان الذى هو فى معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل فالتزمت اضافته كما سبق * (تنبيهات * الاول) الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد وانما هو من الثلث والربع والعشر على وزن الضرب مصادر ثلث و ربع وعشر على و زن ضرب ومضارعها على وزن يضرب الا ما كان لامه عينا وهو ربع وسبع وتسع فانه على وزن شفع يشفع * الثانى لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد ولا ثان واحدا وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب * الثالث أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للعنيين المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالاضافة وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين 48 بالاعمال و رابعة ثلاث وثلاثين بالاضافة اه (وان أردت مثل ثانى اثنين * مركبا فجئ بتركيبين)

أى اذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض أصله كثانى اثنين فجئ بتركيبين صدر أولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث فتقول فى التذكير ثانى عشر اثنى عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفى التأنيث ثانية عشرة اثنتى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة ثانى الى اثنين وهذا الاستعمال هو الاصل وو راءه استعمالان آخران الاول منهما أن يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب و يضاف الى المركب باقيا بناؤه والى هذا أشار بقوله (أو فاعلا بحالتيه) يعنى التذكير والتأنيث (أضف * الى مركب بما تنوى يفى) يفى جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسرته لا

والمعنى انك اذا فعلت ذلك وفى الكلام بالمعنى الاول الذى نويته فتقول فى التذكير ثانى اثنى عشر الى تاسع تسعة عشر وفى التأنيث ثانية اثنتى عشرة الى تاسعة تسع عشرة * والثانى منهما أن يقتصر على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيف من الثانى واليه أشار بقوله (وشاع الاستغنا بحادى عشرا * ونحوه) أى ثانى عشر الى تاسع عشر وفى التأنيث حادية عشرة الى تاسعة عشرة فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث وفيه حينئذ وجهان * الاول أن يعرب الاول و يبنى الثانى حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائى ووجهه أنه حذف عجز الاول فاعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثانى فبناه ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بانه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين

بتخفيف ثانى ثلثت و ربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها (قوله وجار مجراه) أى فى العمل (قوله فان الذى هو فى معناه) أى فان فاعلا الذى هو فى معنى أحد فالمحل للضمير وكانه لم يقل فانه دفعا لتوهم عود الضمير على أحد (قوله الوصف حينئذ) أى حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله وأجازه بعضهم الخ) رجحه الدمامينى وضعف الاول بانه لا مانع من قولك زيد ثان واحدا أى مصير واحدا اثنين بنفسه (قوله أفهم كلامه) أى حيث أطلق وقوله للعنيين المذكورين أى كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثانى فى مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد (قوله مثل) مفعول أردت ومركبا حال منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركب لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله بمعنى بعض أصله) أى بعض مدلول أصله (قوله باربع كلمات مبنية) فيه تغليب اذ اثنا واثنتا ليسا مبنيين ومثله يأتى فى قوله بعد باقيا بناؤه الخ (قوله والاصل) أى ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالاصل الغالب لما يأتى قريبا عن أبى حيان (قوله ان يقتصر على صدر الاول الخ) قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا و جائز اتفاقا تصريح (قوله فيعرب الخ) هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد سم (قوله و يضاف الى المركب) قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال فى ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم اثنى عشر مثلا سيوطى (قوله يفى جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا لمركب أى مركب واف بما تنوى بان يكون مناسبا لفاعل المذكور ومن جنسه اه سم والفعل على الاول مجزوم فالياء اشباع وعلى الثانى مرفوع فالياء لام الفعل (قوله بالمعنى الاول الذى نويته) وهو كون المضاف أحد اثنى عشر كثانى المرتبة الثانية عشرة لان معنى ثانى اثنى عشر ثانى عشر اثنى عشر لكن حذف عجز التركيب الاول اختصارا فعلم ما فى كلام البعض (قوله وفى التأنيث حادية عشرة الخ) فى التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثانى عشر ولم يقل وفى التأنيث بحادية عشرة الخ اشارة الى دخوله فى النحو فيكون مشمولا لكلام الناظم (قوله وفيه حينئذ) أى حين اذ اقتصر على صورة التركيب الاول وان شئت قلت حين اذ استغنى بحادى عشر ونحوه (قوله وجهان الاول أن يعرب الاول و يبنى الثانى الخ) كذا فى أكثر النسخ وفى بعضها ثلاثة أوجه * الاول أن يبنى صدره وعجزه مقدرا حذف التركيب الثانى بكماله وأن هذا الباقى هو الاول بكماله والثانى أن يعرب صدره مضافا الى عجزه مبنيا حكاه الخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيف من الثانى لمنافاة الاول من الاوجه الثلاثة ذلك فتأمل (قوله و يبنى الثانى) أى يبقى بناؤه (قوله فبناه) أى أبقى بناءه (قوله وزعم بعضهم الخ) بهذا الزعم تكون الاوجه ثلاثة لا اثنين (قوله لحلول كل الخ) وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهوا بناء الثانى بنية صدره اه سم أى فكأن التركيبين باقيان (قوله بانه لا دليل حينئذ) أى حين اذ بنيا ان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر اذ

بخلاف ما اذا أعرب الاول * والثانى أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الاول وصدر الثانى لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ فيجرى الاول على حسب العوامل أو يجرا الثانى بالاضافة أما اذا اقتصرت على التركيب الاول بان استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فانه يتعين بقاء الجزأين على البناء ﴿ تنبيهان * الاول ﴾ انما مثل بحادى عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحدا واحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادى عشر وحادية عشرة والاصل واحد و واحدة فصار حادو وحادة فقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها فوزنهما عالف وعالفة

وأما ماحكاه الكسائى من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الاصل المرفوض قال فى شرح الكافية ولا يستعمل هذا القلب فى واحد الا فى تنييف أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته * الثانى لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع الا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا وذهب الكوفيون وأكثر البصريين الى المنع وعلى الجواز فتقول هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الاول للالباس ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض قال فى أوضح المسالك بالاجماع لكن قال المرادى أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر

بالتنوين وهو مصادم لحكاية الاجماع (وقبل عشرين اذكرا * وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه) من التذكير والتأنيث (قبل واو يعتمد) يعنى أن العشرين و بابه الى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه فتقول الحادى والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية والعشرون الى التاسعة والتسعين ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول حادى عشرين كما تقول حادى عشر الخ اذ الكل فرع باصله فانه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كما مر ﴿ تنبيه ﴾ لم يذكر وافى العشرين و بابه اسما مشتقا وقال بعض أهل اللغة عشرن وثلثن اذا صار له عشرون أو ثلاثون وكذلك الى التسعين واسم الفاعل من هذا معشرن ومتسعن اه ﴿ خاتمة ﴾ يؤرخ

لا يترتب عليه اختلال المعنى (قوله بخلاف ما اذا أعرب الاول) فان اعرابه دليل على ذلك (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب كما فى التصريح وهذا الا يلاحظ المحذوف أعنى عجز الاول وصدر الثانى (قوله أما اذا اقتصرت الخ) هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهذا ساقط فى كثير من النسخ (قوله على التركيب الاول) أى على حقيقته لا صورته فقط (قوله بان استعملت النيف) يعنى الحادى والثانى ونحوهما وقوله ليفيد أى النيف الاتصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيدا حال من الضمير فى بمعناه (قوله فائدة التنبيه) الاضافة للبيان (قوله من القلب) أى قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا الجعل قلب مكانى فعلم أن فى الكلمة القلبين (قوله لانكسار ماقبلها) أى مع تطرفها لان تاء التأنيث فى حكم الانفصال والواو اذا تطرفت اثر كسرة قلبت ياء لكن يعل الحادى اعلال القاضى بخلاف الحادية لفتح الياء أفاده فى التصريح (قوله وأما ماحكاه) وارد على قوله التزموه (قوله الثانى لم يذكر هنا الخ) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثانى اثنين سم (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) باضافة التركيب الاول برمته الى الثانى برمته مع بناء الكلمات الاربع على الفتح (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أى بحذف العقد من التركيب الاول قال شيخنا الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل اه وعندى أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره (قوله للالباس) أى لالباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الاعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للالباس بما ليس أصله تركيبين فان الالباس على تفسيره يزول باعراب الجزأين أو الاول فقط فان ذلك جائز فى الاستغناء بحادى عشر عن حادى عشر أحد عشر مثلا كما تقدم أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله ويتعين) أى فيما اذا أتى بالتركيبين برمتهما أو حذف العقد من التركيب الاول وأتى بالتركيب الثانى (قوله فى موضع خفض) أى باضافة التركيب الاول أو صدره الى الثانى ومن هنا يعلم أن المركب يكون مضافا قال البعض تبعا لشيخنا وهو مخالف لما تقدم فى باب العلم فيما اذا كان الاسم واللقب مركبين أو الاول فقط أى من امتناع اضافة أولهما الى ثانيهما وقد يدفع التخالف بحمل المركب ثم على الاضافى كما يشعر به تمثيلهم فلا ينافى ما هنا من اضافة المركب العددى فتأمل (قوله وهو مصادم لحكاية الاجماع) جوابه أن الاجماع مخصوص بصورة ما اذا جئت بتركيبين لان عمل فاعل انما يأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكى سم (قوله يعتمد) نعت لواو أى يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أى موازن فاعل مع عشرين وأخواته قال ابن هشام فى قول الشهود حادى عشرين شهر جمادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو واثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر الا مع رمضان والربيعين اه لكن قال السيوطى والمنقول عن سيبويه جواز اضافة شهر الى كل الشهور وقال الدمامينى فى باب الظروف وهو قول أكثر النحويين (قوله يؤرخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتوريخ اه سيوطى ﴿ فائدة ﴾ كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالامر المشهور ولم يزالوا

كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بأى شهر يبدؤن فقال بعضهم رمضان و بعضهم رجب و بعضهم ذو الحجة ثم أجمعوا على المحرم لانه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتى عشرة ليلة لان قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الاول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطى فى كتابه الشماريخ فى علم التاريخ (قوله بالليالى) جمع ليلاة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة دمامينى (قوله لسبقها) أى لسبق الليالى الايام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر انما يطلع ليلا اه دمامينى وقال السيوطى فى الهمع لان أول الشهر ليلة وآخره يوم ولان الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبى حاتم وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلامر شرعى وهو الاعتداد بالوقوف فى ذلك الوقت المخصوص (قوله لأول ليلة منه) اللام بمعنى فى أو عند اه دمامينى وكذا فى قوله لنصفه أو لمنتصفه أو انتصافه (قوله أو مهله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء اسما زمان على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واستهل مبنيين للمفعول أى أظهر فالمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب لمستهل كذا بمثابة قولك كتب لهلال كذا أى لوقت هلاله دمامينى مع حذف و بعض زيادة (قوله لليلة خلت) اللام فيه وفى أمثاله بمعنى بعد (قوله ثم لثلاث خلون الى عشر) التعبير مع الثلاث الى العشر بخلون ومع مافوقها الى النصف بخلت انما هو على سبيل الاولوية كما يشير اليه الشارح بقوله وقد تخالف الخ لما تقدم أول الكتاب من أن الافصح فى غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفى جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد وكجمع القلة ما كان من أعداده وكجمع الكثرة ما كان من أعداده ولان تمييز ثلاث الى عشر لما كان جمعا ناسبه ضمير الجماعة وتمييز مافوق عشر لما كان مفردا ناسبه ضمير الافراد فاحفظه وقول الشارح الى عشر متعلق بمحذوف أى و يجرى على مثل هذا الى عشر وكذا يقال فى نظائره (قوله الى النصف من كذا) أى الى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح (قوله وهو أجود) أى لكونه أخصر (قوله ثم لاربع عشرة بقيت) يظهر أن اللام فيه وفى أمثاله بمعنى عند أو فى بتقدير مضاف أى عند استقبال أو فى استقبال أربع عشرة قال الدمامينى و بعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه و وجه الاول اعتبار العدد الاقل (قوله الى تسع عشرة) الغاية داخلة فيقول ليلتها الاحدى عشرة ليلة بقيت (قوله لعشر بقين) أى بدون تعليق تغليبا لتمام الشهر أو ان بقين أى نظرا الاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجرى فى أربع عشرة الى تسع عشرة فتأمل (قوله الى ليلة بقيت) وهذا يقال فى ليلة التاسع والعشرين وفى يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت دمامينى (قوله ثم لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فان مضت وكتب فى الثلاثين قيل لآخر يوم منه واذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاما دمامينى (قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين والراء المهملتين فيهما وتكسر سين الاول قال فى القاموس السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره اه فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لآخر ليلة منه فلا يقال الا اذا كانت الكتابة فى آخر ليلة وفسرهما البعض تبعا لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه انه يؤرخ بهما اذا كانت الكتابة فى آخر يوم منه لان بفراغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا اذا كانت الكتابة فى آخر ليلة أيضا فيكون فى التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه كما يأتى أو لا حرره (قوله سلخه أو انسلاخه) كل منهما يقال فى ليلة الثلاثين و يومه لسلخهما ليالى الشهر وأيامه وانسلاخهما فى ذاتهما وعلى هذا فيحصل فى التاريخ بهما اشتباه وانتصابهما فى قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلاخه على الظرفية بتقدير مضاف والاصل وقت سلخ أو انسلاخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر المضاف اليه مقامه وأما فى قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج الى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير أفاده الدمامينى وفى الهمع يقال كتبته فى العشر الأول والاواخر لا الاوائل والآخر والله أعلم

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

بالليالى لسبقها فحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر كتب لاول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله ثم يقول كتب لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون الى عشر ثم لاحدى عشرة خلت الى النصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه وهو أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ثم لاربع عشرة بقيت الى تسع عشرة ثم لعشر بقين أو ثمان بقين الى ليلة بقيت ثم لآخر ليلة منه أو سراره أو سرره ثم لآخر يوم منه أو سلخه أو انسلاخه وقد تخالف النون التاء وبالعكس والله أعلم

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد أما كم فاسم لعدد

قول المحشى وفى الهمع الخ كذا بالاصل وفى العبارة تحريف وصوابها يقال كتبته فى العشر الاوائل والاواخر لا الاول والآخر اه

مبهم الجنس والمقدار وهى على قسمين استفهامية بمعنى أى عدد وخبرية بمعنى عدد كثير وكل منهما مفتقر الى تمييز أما الاولى فمميزها كمميز
عشرين وأخواته فى الافراد والنصب وقد أشار الى ذلك بقوله (ميز فى الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين ككم شخصا سما) أما الافراد
فلازم مطلقا خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك
اذا أردت أصنافا من
الغلمان جاز والا فلا وهو
مذهب الاخفش وأما
النصب ففيه أيضا ثلاثة
مذاهب * أحدها أنه
لازم مطلقا والثانى ليس
بلازم بل يجوز جره مطلقا
حملا على الخبرية واليه
ذهب الفراء والزجاج
والسيرافى وعليه حمل
أكثرهم كم عمة لك يا جرير
وخالة * والثالث أنه لازم
ان لم يدخل على كم حرف
جر وراجح على الجر ان
دخل عليها حرف جر وهذا
هو المشهور ولم يذكر
سيبويه جره الا اذا دخل
عليها حرف جر والى هذا
الاشارة بقوله (وأجز
أن تجره من مضمرا * ان
وليت كم حرف جر مظهرا)
فيجوز فى بكم درهم
اشتريت النصب وهو
الارجح والجر أيضا وفيه
قولان * أحدهما أنه بمن
مضمرة كما ذكر وهو
مذهب الخليل وسيبويه
والفراء وجماعة * والثانى
أنه بالاضافة وهو
مذهب الزجاج * وأما
الثانية وهى الخبرية
فمميزها يستعمل تارة
كمميز عشرة فيكون جمعا
مجرورا وتارة كمميز مائة
فيكون مفردا مجرورا وقد أشار الى ذلك بقوله (واستعملنها مخبرا كعشرة * أومائة ككم رجال أو مره) ومن الاول قوله كم ملوك باد ملكهم
ومن الثانى قوله وكم ليلة قد بتها غير آثم * وقوله كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشارى ويروى هذا البيت بالنصب والرفع
أيضا أما النصب فقيل ان لغة تميم نصب تمييز الخبرية اذا كان مفردا وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم أى أخبرنى بعدد عماتك
وخالاتك اللاتى كن يخدمننى فقد نسيته

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض أى عند المتكلم ويبين ابهام الاول بالتمييز وابهام الثانى بالبدل
التفصيلى نحو كم عبدا ملكت عشرين أم ثلاثين اهـ وفيه نظر من وجهين الاول أن دعوى ابهام الجنس
عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعينه عنده بدليل أنه الآتى بالتمييز ودعوى ابهام الجنس
والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضا كما هو ظاهر ولو جعل ابهام الجنس والمقدار باعتبار
السامع قبل الاتيان بما بعد كم لكان صحيحا الثانى أن دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلى بالنسبة
للاستفهامية ممنوعة أيضا وان تبع فيها الدمامينى كما هو واضح وانما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق
(قوله بمعنى أى عدد) أى فالسؤال بها عن كمية الشئ (قوله وخبرية) من الخبر قسيم الانشاء سميت بذلك
لان ما هى فيه خبر مسوق للاعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفى المقام زيادة كلام ستأتى (قوله فى
الافراد والنصب) لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة فى ذلك السماع كما قاله الدمامينى أو لان كم الاستفهامية مقدرة
بعدد مقرون باستفهام فاشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه كما قاله الحديثى أو لان مميز العدد
الوسط الذى هو من أحد عشر الى المائة كذلك فحملت عليه لانه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمنى ولك نقضه
بان من العدد الوسط المائة فتأمل (قوله بمثل ما ميزت عشرين) آثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين
وثقل المركب (قوله ككم شخصا سما) كم فى محل رفع مبتدأ وشخصا تمييز وسما جملة فى محل رفع خبر (قوله
فلازم مطلقا) أى سواء أريد به الاصناف أولا (قوله خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا) نحو كم عبيدا
ملكت وجعله البصريون حالا والتمييز محذوف أى كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أى مملوكين وكذا اذا
قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر والك حالة كونهم غلمانا أى خداما فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا
التخريج الا على رأى الاخفش فى تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوى كما قاله الدمامينى (قوله وفصل
بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله اذا أردت أصنافا من الغلمان جاز) فالمعنى كم صنفا من أصناف الغلمان
استقر والك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم (قوله انه لازم مطلقا) أى سواء
دخل على كم حرف جر أولا (قوله وعليه حمل أكثرهم كم عمة) أى بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم
كما سيذكره الشارح (قوله ولم يذكر سيبويه جره الخ) أى فمذهبه القول الثالث ووجه الجر حينئذ
تطابق كم ومميزها فى الجر (قوله مضمرا) ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور
لان حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت واعلم أن
من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية نحو وكم من ملك
واستشهد فى المطول للاستفهامية بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة راداً به توقف الرضى
فى دخول من على مميز الاستفهامية وعزوا البعض التوقف الى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميز كم الخبرية
كثير بخلاف الاستفهامية (قوله فيكون جمعا الخ) أما افراده فلمشابهة كم للمائة والالف فى الدلالة على الكثرة
ومميزهما مفرد وأما جمعه فليكون فى اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله وقد أشار الى ذلك) أى
المذكور من الاستعمالين (قوله ككم رجال أو مره) كم مبتدأ والخبر محذوف أى عندى مثلا أو مفعول
لمحذوف أى ملكت مثلا ورجال مضاف اليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مره مرأة نقلت حركة الهمزة للراء
ثم حذفت الهمزة (قوله باد ملكهم) أى هلك (قوله غير آثم) أى غير سكران (قوله فقيل ان لغة تميم الخ)
أى والبيت للفرزدق وهو تميمى (قوله نصب تمييز الخبرية) أى جوازا كما يصرح به قول التوضيح فقيل ان
تميما تجيز نصب تمييز الخبرية (قوله اذا كان مفردا) كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الافراد والجمع

وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت وأفرد الضمير حملا على لفظ كم وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وان كان نكرة لانها قد وصفت بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة كما حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولابد من تقدير قد حلبت أخرى لان المخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف أى كم وقت أو حلبة

﴿تنبيهات * الاول﴾ افراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم * الثانى الجر هنا باضافة كم على الصحيح اذ لا مانع منها وقال الفراء انه بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين * الثالث شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية فان ذلك جائز فيها فى السعة وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله كم دون مية موماة يهال لها * اذا تيممها الخريت ذو الجلد وقوله كم بجود مقرف نال العلا * وكريم بخله قد وضعه وقوله كم فى بنى بكر بن سعد * سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع والصحيح اختصاصه بالشعر ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه وقد مر وذهب الكوفيون الى جوازه فى الاختيار وقيل ان كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع أتانى وكم بك ماخوذ جاءنى جاز وان كان بتام لا يجوز وهو مذهب يونس فان كان الفصل بجملة كقوله كم نالنى منهم فضلا على عدم أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله تؤم سنانا وكم دونه من الارض محدودبا غارها تعين النصب قاله المصنف وهو مذهب سيبويه * الرابع الاستفهامية والخبرية قدماهما

على هذه اللغة كما فى شرح الكافية ونص على ذلك السيرافى مرادى (قوله وعليهما) أى الجر والنصب أو على قولى النصب والاول أولى (قوله وأفردا الضمير) أى مع أن مقتضى الظاهر تثنيته (قوله حملا على لفظ كم) قد يقال تاء التأنيث تنافى هذا الحمل والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الافراد لا ينافى اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه فى التوضيح الافراد بان التاء للجماعة لان عمة وخالة فى معنى عمات وخالات (قوله كما حذفت لك الخ) وعليه يكون فى البيت احتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكره فى الجر والنصب مع امكانه فيهما أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية وقوله من صفة خالة أى من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم (قوله والخبر قد حلبت) أى خبر المبتدا الذى هو عمة وقوله ولابد من تقدير قد حلبت أخرى أى ليكون خبرا عن خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل أن قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة (قوله افراد تمييز الخ) أشار به الى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الافراد والى أن المصنف انما قدمه اهتماما به ردا على من زعم شذوذه (قوله الجر هنا الخ) وأما فى تمييز الاستفهامية فالصحيح أن الجر بمن مقدرة (قوله باضافة كم) أى حملا لها على ما هى مشابهة له من العدد شمنى (قوله اذ لا مانع منها) يوهم أن فى الاستفهامية مانعا من الاضافة فانظره (قوله أنه بمن مقدرة) لانه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه شمنى (قوله الاتصال) أى اتصال مميز كم بها (قوله فان فصل) أى بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أى وجوبا ان كان الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معا أو برجحان ان كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله حملا على الاستفهامية) أى فى النصب وعلل الحمل بقوله فان ذلك أى الفصل جائز فيها أى فى الاستفهامية وان كان الاولى عدم فصلها (قوله كم دون مية الخ) موماة أى مفازة تمييز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الاولى بالفتحة اه وكذا فى القاموس ويهال فعل مجهول أى يفزع منها وتيممها قصدها والخريت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الحاذق (قوله كم بجود الخ) مقرف تمييز قال زكريا المقرف الذى أبوه عجمى وأمه عربية والكريم الذى أبوه وأمه عربيان والوضيع الخسيس اه وقال العينى أراد بالمقرف الذى ليس له أصالة من جهة الاب (قوله سيد) تمييز كم ضخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أى عظيم العطية (قوله والصحيح اختصاصه) أى الفصل كما يدل عليه قوله ومثله الخ وكما تصرح به عبارته فى شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناظم (قوله وقيل ان كان الفصل بناقص جاز) كان مراده بالناقص الغير المستقر كالامثلة فان الظرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضى عبر بعدم الاستقرار سم (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفعه على الفاعلية لنالنى كذا فى العينى والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أى كم يوما أو كم نيلة فكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ (قوله تؤم) أى تقصد ومحدودبا بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تمييز من الحدب وهو ما ارتفع من الارض وغارها مرفوع به أى على أنه فاعل وأصله غائرها وهو المكان الغائر من الارض فحذفت عين الكلمة كما حذفت فى رجل شاك أصله شائك كذا فى العينى وزكريا (قوله تعين النصب) لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة اه سيوطى وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة فى الشعر وقد مر عن العينى أنه يجوز * كم نالنى منهم فضل على عدم * بجر فضل قال زكريا ومحل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولا والا فيجر بمن فى المطول فى بحث حذف المفعول واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم أهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية اه (قوله وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين

يتفقان في سبعة أمور ويفترقان في ثمانية أمور فيتفقان في أنهما اسمان ودليله واضح وأنهما مبنيان وأن بناءهما على السكون وقد سبق
ذلك في أول الكتاب وأنهما يفتقران الى مميز لابهامهما وأنه يجوز حذف مميزهما اذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية وأنهما
يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ماقبلهما الا المضاف وحرف الجر وأنهما على حد واحد في

وجوه الاعراب فكم بقسميها ان
تقدم عليها حرف جر أو
مضاف فهي مجرورة
والا فان كانت كناية
عن مصدر أو ظرف فهي
منصوبة على المصدر أو
على الظرف والا فان لم
يلها فعل أو وليها وهو
لازم أو رافع ضميرها
أو سببيها فهي مبتدأ
وان وليها فعل متعد ولم
يأخذ مفعوله فهي
مفعولة وان أخذه فهي
مبتدأ الا أن يكون ضميرا
يعود عليها ففيها الابتداء
والنصب على الاشتغال
ويفترقان في أن تمييز
الاستفهامية أصله
النصب وتمييز الخبرية
أصله الجر وفي أن تمييز
الاستفهامية مفرد وتمييز
الخبرية يكون مفردا
وجمعا وفي أن الفصل بين
الاستفهامية وبين
مميزها جائز في السعة ولا
يفصل بين الخبرية ومميزها
الا في الضرورة على مامر
وفي أن الاستفهامية
لاتدل على تكثير
والخبرية للتكثير خلافا
لابن طاهر وتلميذه ابن
خروف وفي أن الخبرية
تختص بالماضي كرب
فلا يجوز كم غلمان لي
سأملكهم كما لا يجوز رب
غلمان سأملكهم
ويجوز كم عبد سأشتريه وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الكلام مع الخبرية
لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال في الخبرية
كم عبيد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون اه

قدمناهما (قوله يتفقان في سبعة أمور) بقي أنهما يتفقان في البساطة وفي أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال
كم لا رجلا جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي مع
الاستفهامية يس وسيأتي قول في تركيب كم (قوله ودليله واضح) هو جرهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهم
اشتريت وغلام كم رجل ملكت (قوله يجوز حذف مميزهما الخ) نحو كم صمت (قوله وأنهما يلزمان الصدر)
أما في الاستفهامية فواضح وأما في الخبرية فبالحمل على رب اه زكريا ووجه الحمل أنها لانشاء التكثير كما أن
رب لانشاء التكثير أو التقليل ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها لانشاء التكثير لاختلاف الجهة لأن خبريتها
باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وانشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير
وجود له في الخارج فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان احداهما التكثير القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجا
ومن هذه الجهة تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجا بدون القول
ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا في الدماميني
عن ابن الحاجب بايضاح ثم نقل عن الرضي رده بما حاصله ان ما وجه به الانشاء يطرد في جميع الاخبار فيلزم
أن تكون انشاآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق
والكذب من حيث نفس الاخبار الذي هو فعل المخبر لانه أوجده بهذا اللفظ قطعا بل من حيث المخبر به وهو
ثبوت القيام لزيد (قوله فلا يعمل فيهما ماقبلهما الا المضاف وحرف الجر) قال المرادي وحكى الاخفش أن
بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقيل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لانها لغة اه
وعليها بنى الفراء اعرابه كم فاعلا في قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا والوجه أن الفاعل مصدر أي الهدى كذا
في الفارضي أي ضمير يرجع الى المصدر أي أو الى الله أي لأن تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما
في المغني غير متجه وأما قوله تعالى أولم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكم مفعول
لاهلكنا والجملة معمولة ليروا على أنه علق عن العمل في لفظها وأن وصلتها مفعول لاجله ليروا وقيل غير
ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارضي أعمل بعض العرب في الاستفهام ماقبله شذوذا كقولهم ضرب من
منا وقولهم كان ماذا اه ولم ينقل سماع ذلك شذوذا في خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضي
تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية الا
باثبات السماع في خصوصها فتدبر (قوله فكم بقسميها ان تقدم عليها الخ) حاصل ماذكره احدى عشرة
صورة ثنتان للجر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف
جر) نحو بكم درهم اشتريت أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحو كم ضربة ضربت
أو ظرف نحو كم يوما صمت (قوله فان لم يلها فعل) نحو كم رجل في الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قام
(قوله أو رافع ضميرها) أي أو متعد رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمرا أو سببيها نحو كم رجل ضرب أخوه
عمرا (قوله وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو كم رجل ضربت والمراد بالمفعول مايشمل المفعول الواحد
والاكثر ليدخل نحو كم تعطي زيدا (قوله فهي مفعولة) أي مفعول به (قوله وان أخذه) نحو كم رجل ضرب
زيد عمرا عنده (قوله الا أن يكون) أي المفعول ضميرا يعود عليها نحو كم رجل ضربته (قوله الابتداء
والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح دماميني (قوله جائز في السعة) نحو كم عندك عبدا (قوله
ولا يفصل بين الخبرية الخ) أي اذا كان مميزها مجرورا بالاضافة فلا يرد نحو كم تركوا من جنات
(قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الاعراب ولو رفع
مطلقا لجاز اه مرادي (قوله لا يقترن بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية

(ككم) يعني هذه أي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار (كأين وكذا وينتصب * تمييز ذين أو به صل من تصب) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كاين رجلا رأيت ومنه قوله * وكاين لنا فضلا عليكم ومنة * قديما ولا تدرون ما من منعم * وقوله * اطرد اليأس بالرجا فكائن * آلما حم يسره بعد عسر ٥٤ وتقول كأين من رجل لقيت ومنه وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير وكاين من آية في السموات والارض يمرون عليها وتقول رأيت كذا رجلا

(تنبيهات * الاول) توافق كل واحد من كاين وكذا كم في أمور وتخالفها في أمور أما كاين فانها توافق كم في خمسة أمور وتخالفها في خمسة فتوافقها في الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل له بقول أبي بن كعب لابن مسعود كاين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح وتركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وفي أن مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده ما سبق وفي انها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقيل وقد مضى وفي أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور اجازا بكاين تبيع هذا الثوب وفي أن مميزها لا يقع الا مفردا * وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور وتخالفها في أربعة فتوافقها في البناء والابهام والافتقار الى المميز وافادة التكثير وتخالفها في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الاشارية وأنها لا تلزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما وأنها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله

(قوله أي الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كاين تأتي للاستفهام نادرا لأن من المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به في التسهيل والكافية (قوله في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كاين دون كذا لأنها ليست للتكثير بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكني بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الدماميني (قوله وينتصب تمييز ذين) وكان حقهما أن يضافا اليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كاين تنوينا يستحق الثبوت لاجل الحكاية وفي آخر كذا اسم اشارة وهما مانعان من الاضافة اه دماميني وقوله لاجل الحكاية أي حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب (قوله أو به) يعني بتمييز كاين فقط أو التقدير بتمييز ذين بالنظر للمجموع لما يأتي سم (قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فانه مجرور وعند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا ان اتصل فان فصل ففيه ما مر (قوله فتقول كاين) مفعول رأيت (قوله وكائن) مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذي بعده واردان على لغة من قال كائن بالف بعد الكاف فهمزة مكسورة قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أي كائن اذا وقعت مبتدأ الا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع نحو وكأين من نبي قتل الخ أي وكأين من آية الخ اه ويرد عليه وكائن لنا فضلا فان الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها واياكم ان جعل الخبر الجملة الاسمية أعني الله يرزقها فان جعل لا تحمل رزقها لم ترد الآية فتأمل (قوله آلما) بوزن فاعل من ألم وحم قدر شمني (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا تمييز (قوله أما كاين فانها توافق كم) أي من حيث هي لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والندور بالنسبة الى كاين لا بالنسبة الى كم لورودهما كثيرا فالموافقة في أصل افادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والندور فتفطن (قوله كأين تقرأ سورة الاحزاب) هل كأين في موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعد اه سم واستظهر البعض الاحتمال الاول وفيه أن الحال لا تكون انشاء فالظاهر الثاني وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم ان كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها بجملة اه وعبارة الدماميني على التسهيل كقول أبي بن كعب لعبد الله كأين تقرأ سورة الاحزاب أو كأين تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبي ما كانت كذا قط اه (قوله مركبة) وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية همع (قوله وكم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ويرده أن الالف لم يبق عليها دليل بخلاف بم وعم وأنه على تسليمه انما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وان كان قد يعتذر عن الاخير بما يأتي قريبا (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية همع (قوله وأي المنونة) أي الاستفهامية كما قاله الفارضي أي والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها الاستفهام فلا اشكال (قوله لان التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليله أولا بقوله ولهذا والعامل الواحد لا يعلل بعلتين الا بالاتباع بل هو علة لمحذوف أي وانما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة جواز الوقف عليها بالنون لان الخ وهذا معنى قول من قال علة لعلية تركيبها مما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون (قوله ولهذا) أي لشبهه بالنون الاصلية (قوله ويرده ما سبق) أي من البيتين (قوله وافادة التكثير) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الهمع وتتصرف أي كذا بوجوه الاعراب فتكون في محل رفع ونصب وجر بالاضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت ولا غيره (قوله من كاف التشبيه وذا الاشارية)

* عدا النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا * كذا وكذا لطفا به نسي الجهد وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون عطف وذكر الناظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل وعبارة التسهيل وقل ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزمه بقوله عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلتي الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن ٥٥ السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه وعبارة التسهيل وكني بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه * الثاني قد بان لك أن قوله أو به صل من تصب راجع الى تمييز كأين دون كذا فلو قال ككم كاين وكذا ونصبا * وقيل كائن بعده من وجبا * لكان أحسن من أوجه * أحدها التنصيص على الخلاف السابق * ثانيها التنبيه على اختصاص كأين بمن دون كذا * ثالثها افهام أن وجود من بعد كأين أكثر من عدمها لجريان خلاف في وجوبها * رابعها افادة أن كائن لغة في كأين وفيها خمس لغات أفصحها كأين وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر من الاولى وان كانت الاولى هي الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله وكائن بالاباطح من صديق * يراني لو أصبت هو المصابا * والثالثة كأين مثل كعين وبها قرأ الاعمش وابن محيصن * والرابعة كيئن بوزن كيعن * والخامسة كأن على وزن كعن وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال * الثالث تاتي كذا هذه أعني المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ومنه الحديث يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا تكون كذا أيضا كلمتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية نحو رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا ومنه قوله وأسلمني الزمان كذا * فلا طرب ولا أنس وتدخل عليها ها التنبيه نحو أهكذا عرشك

وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعلى هذا لها محل من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا في الهمع (قوله عدا النفس نعمى) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وضمها أي المشقة (قوله لم يقولوا كذا درهما) أي بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أي بالتكرار من غير عطف (قوله فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف الخ) رد بان عجزها اسم اشارة لا يقبل الاضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الحوفي ان المجرور بدل من اسم الاشارة وهو بعيد لان كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كأين بوجه كما تقدم تعليله وقضية كلامه كالمغني عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطي في شرح الجزولية فلو جر درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلثمائة درهم لانها أقل عددين أضيف ثانيهما الى المفرد ولو جر مع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لاجل العطف وجر التمييز وافراده فيحتمل أن هذا من ابن معطي مجرد حكم بمقتضى القياس اذا لفظ بهذا اللفظ من غير اجازة منه للاضافة ويحتمل أن مذهبه جواز الاضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال ان التمييز المجرور عند العطف للثاني فقط والاول كناية عن عدد ما فيحمل على الواحد لانه المحقق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد مبهم هو درهم (قوله ولهذا) أي للقياس على العدد الصريح (قوله قال فقهاؤهم) وأما مذهبنا معاشر الشافعية ففي المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان أو النصب تمييزا أو الجر لحنا أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد وكذا وكذا درهما بالعطف والنصب لزمه درهمان اه (قوله حملا على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح (قوله وعبارة التسهيل الخ) لم يذكر فيها كذا درهما كناية عن عشرين (قوله الخلاف السابق) أي في جر تمييز كأين بمن هل هو لازم أو غير لازم (قوله ويليها كائن) قال الخليل الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص شمني (قوله والثالثة كأين) بهمزة ساكنة فياء مكسورة والرابعة كيئن بياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كأين قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت دماميني (قوله أعني المركبة) أي لا الباقية على أصلها من عدم التركيب (قوله وهو الحديث) يعني اللفظ الواقع في التحديث عن شئ فعل أو قول قال السيوطي في الاشباه والنظائر نقلا عن ابن هشام الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح ان كذا المكني بها عن غير العدد انما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا

﴿خاتمة﴾ يكنى عن الحديث أيضا بكيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر وهما مخففتان من كية وذية وقالوا على الاصل كان من الامر كية وكية وذية وذية وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لابد من تكررها وكذلك ذيت لانها كناية عن الحديث والتكرير مشعر بالطول

﴿الحكاية﴾

هذا الباب للحكاية باى وبمن والعلم بعد من (احك باى ما المنكور سئل * عنه بها فى الوقف أو حين تصل) أى يحكى باى وصلا ووقفا ما المنكور مذكور مسئول عنه بها من اعراب وتذكير وافراد وفروعهما فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات هذا فى الوقف وكذا فى الوصل فيقال أيا يا هذا وأية يا هذا الى آخرها واعلم انه لا يحكى بها جمع تصحيح الا اذا كان موجودا فى المسئول عنه أو صالحا لان يوصف به نحو رجال فانه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون هذه اللغة الفصحى وفى لغة أخرى يحكى بها ما له من اعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقال أيا وأية يا هذا لمن قال رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا وأية أو أية يا هذا لمن قال رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء (ووقفا احك ما لمنكور بمن * والنون حرك مطلقا وأشبعن) فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل منى كانت

أو بدار كذا وكذا اه (قوله بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل اه فارضى ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وان كانا غير جملة فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان فى محل نصب على المفعولية قال شيخنا والحكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين أعنى كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لانهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة اه ويستفاد منه أن البناء أيضا للمجموع (قوله بفتح التاء وكسرها) أى وضمها كما فى التسهيل (قوله كان من الامر الخ) اذا قيل كان من الامر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسم الكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسى واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشان بغير جملة مصرح بجزأيها والظاهر أن من الامر تبيين يتعلق باعنى مقدرا دماميني (قوله وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح) أى بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر

﴿الحكاية﴾

هى لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيدا اذا قيل رأيت زيدا أو ايراد صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيذكرها الشارح فى الخاتمة (قوله احك باى) الباء للآلة أو ظرفية اه سم وأى المحكى بها استفهامية وهى معربة لكن اختلف فى حركتها والحروف اللاحقة لها فقيل اعراب فأى بالرفع مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لان الاستفهام له الصدر تقديره فى قام رجل أى قام وأيا مفعول لفعل محذوف مؤخر عنها لما مر تقديره فى ضربت رجلا أيا ضربت وأى بالجر بحرف جر محذوف تقديره فى مررت برجل باى مررت وكذا يقال فى أيان وأيتان وأيون وأيات رفعا وأيين وأيتين وأيين وأيات نصبا وجرا ويلزم على هذا القول اضمار حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف حكاية فهى مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف فى حالة الرفع اعراب وفى حالتى النصب والجر حركة حكاية وحرف حكاية (قوله ما المنكور) احترازا عن المعرفة فانها لا تحكى باى سم (قوله فى الوقف) متعلق باحك (قوله مذكور) أى سابق فى كلام غيرك واحترز به عن المسئول بها ابتداء فانها حينئذ على حسب العوامل (قوله لمن قال رأيت رجلا الخ) وتقول لمن قال جاء رجل أى بالرفع ولمن قال جاء رجلان ايان وهكذا (قوله وأيتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل فى السؤال أيا وأية وهل يجوز أن يثنى مع تغليب المذكر سيأتى فيه احتمالان عن أبى حيان (قوله وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة (قوله الا اذا كان موجودا فى المسئول عنه) كما فى المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهما فى الحقيقة جمعا تكسير لتغير المفرد فيهما لان المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الياء والنون أو الالف والتاء المزيدتين (قوله أو صالحا) أى أو كان هو أى الجمع لا بقيد كونه تصحيحا صالحا لان يوصف به أو بجمع التصحيح فلا يقال أيون أو أيين لمن قال عندى حمير أو رأيت حميرا (قوله هذه اللغة الفصحى) أى حكاية ما للمنكور من الاعراب والتذكير والافراد وفروعهما (قوله لا تثنى ولا تجمع) أى لفظة أى (قوله ما لمنكور بمن) أى منكور مذكور وانما اشترط فى لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بمن عنها ذكرت بعد من فى الاغلب اما محكية أو غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فى النكرات اسقاطى والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لان من للعاقل بخلاف المنكور السابق فى أى فان المراد بها ما يعم العاقل وغيره لان أيا تستعمل فيهما وسيذكر الشارح ذلك (قوله والنون حرك الخ) العطف تفسير لاحك لان حكاية المنكور بمن فى الوقف نفس التحريك والاشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف افاده ابن هشام (قوله مطلقا) أى فى أحوال اعراب المحكى الثلاثة (قوله وأشبعن) فيه اشارة الى أن الحروف اشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده فى التصريح قال ابن غازى نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو

هذا فى المفرد المذكر (وقل) فى المثنى المذكر (منان ومنين) بعد قول القائل (لى * ألفان بابنين) وضرب حوان عبدين فمنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وسكن) آخرهما (تعدل) وانما حرك فى النظم للضرورة (وقل) فى المفرد المؤنث (لمن قال أتت بنت منه) بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال منت باسكان النون وسلامة التاء وقل فى المثنى المؤنث لمن قال لى زوجتان مع أمتين أوضربت حرتان رقيقتين منتان ومنتين فمنتان لحكاية المجرور والمنصوب (والنون قبل تا المثنى مسكنه * والفتح) فيها (نزر) أى قليل وانما كان الفتح أشهر فى المفرد والاسكان أشهر فى التثنية لان التاء فى منت متطرفة وهى ساكنة للوقف فحرك ماقبلها لئلا يلتقى ساكنان ولا كذلك منتان (وصل التاوالالف * بمن) فى حكاية جمع المؤنث السالم فقل ٥٧ (بإثر) قول القائل (ذا بنسوة كلف) منات باسكان التاء (وقل) فى حكاية جمع المذكر السالم (منون ومنين مسكنا) آخرهما (ان قيل جا قوم لقوم فطنا) أوضرب قوم قوما فمنون للمرفوع ومنين للمجرور والمنصوب

﴿تنبيه﴾ فى الحكاية عن لغتان * احداهما وهى الفصحى أن يحكى بها ماللمسؤل عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما على ماتقدم ولم يذكر المصنف غيرها والأخرى أن يحكى بها اعراب المسؤول عنه فقط فيقال لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء منو وفى النصب منا وفى الجر منى (وان تصل فلفظ من لايختلف) فتقول من يافتى فى الاحوال كلها هذا هو الصحيح وأجاز يونس اثبات الزوائد وصلا فتقول منو يافتى وتشير الى الحركة فى منت ولا تنون وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع وتنون منات ضما

وكسرا وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب وحمل عليه قول الشاعر * أتوا نارى فقلت منون أنتم * وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين أحدهما اثبات العلامة وصلا والآخر تحريك النون وقال ابن المصنف والآخر أنه حكى مقدرا غير مذكور وقد أشار المصنف الى البيت المذكور بقوله (ونادر منون فى نظم عرف) وهو لتأبط شرا ويقال لشمر الغسانى وتمامه * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما * ويروى عموا صباحا ويغلط المنشد على احدى الروايتين بالرواية الاخرى وكذلك فعل الزجاجى فغلط من أنشده صباحا وليس الامر كما ظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة فهو على رواية عموا ظلاما من أبيات رواها ابن دريد عن أبى حاتم السجستانى عن أبى زيد الانصارى أولها * ونار قد حضأت بعيد وهن * بدار ما أريد بها مقاما * وهى مشهورة وعلى رواية عموا صباحا من أبيات معزوة

كانت خفيفة بالاصالة لوجب ابدالها ألفا ايس (قوله وقل منان الخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسما معربا كما قد يتوهم أى من التثنية وانما هو لفظ من وهى مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسؤل عنه وكذا يقال فى منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات فمن فى الجميع مع هذه الزيادة اسم مبنى فى محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعا بل على صورته سم وقوله اسم مبنى أى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية (قوله بابنين) أى مع ابنين أى ولى ابنان وفى نسخة كابنين سم (قوله لحكاية المجرور والمنصوب) واقتصر الناظم فى التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتى لان المنصوب محمول على المجرور فى مثل ذلك (قوله تعدل) أى تقم العدل لان هذا حكم العرب سم (قوله وقل لمن قال أتت بنت منه) وكذا يقال فى النصب والجر ولم يمكن اثبات حرف المد فى منه للدلالة على الاعراب لان هاء التأنيث لاتكون فى الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع التأنيث واذا تعارضت مراعاة الاصل والفرع كانت مراعاة الاصل أولى كذا ذكر شيخنا واجمل معنى كون الاعراب فرع التأنيث أن الاحتياج الى الدلالة عليه دون الاحتياج الى الدلالة على التأنيث لان التأنيث صفة للمدلول والاعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل باستحسان الاشارة بالشفتين الى حركة الاعراب لم يبعد (قوله والنون قبل تا المثنى) وكذا النون الاخيرة لانه لايوقف على متحرك اه فارضى ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقايسة من قوله وسكن تعدل (قوله مسكنة) تنبيها باسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى (قوله لئلا يلتقى ساكنان) وان كان جائزا فى الوقف سم (قوله وان تصل) هذا مفهوم قوله وقفا (قوله وتشير) أى بحركة تاء منت الى الحركة أى حركة المحكى وقوله فى منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء منت بحركة المحكى لكان أوضح (قوله مقدرا غير مذكور) تقديره قالوا أتينا فقلت منون أنتم اه زكريا وعليه يكون المقدر المحكى ضميرا فيكون فيه شذوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير فى أتوا وهو مردود قال يس لايخفى أن قول الشاعر أتوا الخ حكاية لما وقع له مع الجن وأنه حين اتيانهم قال لهم منون أنتم فحين اتيانهم لم يتكلم بقوله أتوا نارى ثم بقوله منون أنتم بل لم يتكلم بقوله أتوا نارى الا بعد قوله منون أنتم حين اتيانهم فما فى التصريح ممنوع منعا واضحا (قوله لشمر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم (قوله ويغلط المنشد الخ) أى يغلطه من لم يدر أنهما روايتان صحيحتان من قصيدتين (قوله عن أبى زيد الانصارى) ليس المراد أنه قائل هذه الابيات لمنافاته ماقدمه من أنها لتأبط شرا أو لشمر الغسانى بل أبو زيد من رواتها (قوله ونار قد حضأت بعيد وهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر فى حاشيته على ابن الناظم حضأت بالخاء والضاد المعجمتين معناه سعرت أو وقدت وبعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول الليل الى ثلثه اشتق من وهن يهن اذا فتر وضعف لهدوء الناس فيه والدار

الى خديج بن سنان الغسانى أولها * أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا صباحا * نزلت بشعب وادى الجن لما * رأيت الليل قد نشر الجناحا * قيل وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب (والعلم احكينه من بعد من * ان عريت من عاطف بها اقترن) ٥٨

فتقول لمن قال جاء زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد وهذه لغة الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكون بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد من مرفوعا مطلقا لانه مبتدأ خبره من أو خبر مبتدؤه من فان اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب ﴿تنبيهات * الاول﴾ يشترط لحكاية العلم أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن قال سمعت شعر الفرزدق لان هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه * الثانى شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا * الثالث أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم والصحيح المنع * الرابع لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف الى علم فلا يقال من زيد العاقل ولا من زيدا ابن الامير لمن قال رأيت زيدا العاقل أو رأيت زيدا ابن الامير ويقال من زيد بن عمرو المراد
لمن قال رأيت زيد بن عمرو * الخامس فهم من قوله احكينه أن حركاته حركات حكاية وان اعرابه مقدر وقد صرح به فى غير هذا الكتاب

المكان الذى عرس فيه اه أى نزل فيه ليلا (قوله الى خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة (قوله قد نشر الجناحا) أى ظلمته المشبهة بالجناح (قوله والعلم احكينه) اسما كان أو كنية أو لقبا دون بقية المعارف لان الاعلام لما كانت كثيرة الاستعمال جاز فيها ما لم يجز فى غيرها فارضى (قوله من بعد من) ظاهره أن حكاية العلم بعد من لا تتقيد بالوقف وهو قضية اطلاقهم اه سم وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح فى التنبيه السادس الآتى ثانيها أن من تختص بالوقف الا أن يخص الآتى بغير المحكى بها المنكور وسيأتى ما يؤيده فتفطن وخرج أى فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف فاذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أى بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر فى أى فكرهوا أن يخالفه الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد (قوله من عاطف) أى صورة لانه للاستئناف كما قاله بعضهم وفى كلام الرضى أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر اذا كان كلام المخاطب خبرا كرأيت زيدا قال يس أطلق العاطف وعبارة الشاطبى تدل على اختصاصه بالواو والفاء وفى شرح اللباب التصريح بانه الواو والفاء خاصة اه وقال الفارضى انه الواو فقط (قوله وهذه لغة الحجازيين) هى احدى اللغتين عندهم لانهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والاعراب بل يرجحون الاعراب وعلل ابن الناظم الحكاية بدفع توهم أن المسؤل عنه غير الاول وفى حالة الرفع وان اتحدت الحركة فى حالتى الحكاية والاعراب الا أن وقوع الاسم عقب ذكر المحكى بصورته يدل على ارادة حكاية هذا المذكور فى الجملة يس (قوله مرفوعا مطلقا) أى فى الاحوال الثلاثة (قوله تعين الرفع) على انه خبر عن من أو مبتدأ خبره من كما فى الفارضى قال سم كان وجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به اه ثم رأيته فى الرضى وعبارته انما تعين الرفع اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره اه قال يس ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيدا ومن عمرا لمن قال رأيت زيدا وعمرا فلا يبطل دخول حرف العطف على الثانى الحكاية لانه انما يبطلها فى الاول ثم رأيته بخط الشنوانى نقلا عن أبى حيان صاحب البسيط قال الشنوانى ومنه يؤخذ أن حكاية العلم بمن لا تتقيد بالوقف وهو مقتضى اطلاقهم (قوله يشترط لحكاية العلم بمن الخ) ويشترط أيضا ان يكون علما لعاقل وأن لا يتبع فى حكايته بتابع توكيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضافا الى علم بخلاف النعت بابن مضافا الى علم كما سيأتى لانه مع المنعوت كشئ واحد كما فى التصريح وفى العطف الخلاف الآتى قال فى التصريح وانما اشترطوا انتفاء التابع لانهم استغنوا باطالته عن الحكاية اه أى لان اطالته بالتابع تبينه ثم قال واستثنى عطف النسق على القول بالجواز فيه لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية (قوله الثانى شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا) كذا فى بعض النسخ ويرد عليه أن أخا زيد لا يحكى لانه غير علم وفى بعض النسخ الثانى شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة الى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وذهب غيرهم الى خلافه فحكيا ان اذا كانا مما يحكى فتقول من زيدا وعمرا واذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم وأتبعته الآخر فاذا قيل رأيت صاحب عمرو وزيدا فلا حكاية وان عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلا وزيدا أو زيدا ورجلا فلا يحكى فى الاول ويحكى فى الثانى اه وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم أى اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فان كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وان كان مما لا يحكى لم تجز حكايتهما (قوله والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد فى حكاية رأيت غلام زيد أو مررت بغلام زيد (قوله لا يحكى العلم موصوفا الخ) أى لا يجوز أن يحكى بصفته بل ان حكى يحكى بدون صفته كما فى شرح التوضيح للشارح (قوله مضاف) الصواب كما فى بعض النسخ مضافا لان

والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة وحركة اعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية * السادس قد بان لك أن من تخالف أيا فى باب الحكاية فى خمسة أشياء * أحدها أن من تختص بحكاية العاقل وأى عامة فى العاقل وغيره * ثانيها أن من تختص بالوقف وأى عامة فى الوقف وفى الوصل * ثالثها أن من يجب فيها الاشباع فيقال منو ومنا ومنى بخلاف أى * رابعها أن من يحكى بها النكرة و يحكى بعدها العلم وأى تختص بالنكرة * خامسها أن ماقبل تاء التانيث فى أى واجب الفتح تقول أية وأيتان وفى من يجوز الفتح والاسكان على ماسبق *خاتمة* الحكاية على نوعين حكاية جملة وحكاية مفرد فأما حكاية الجملة فضربان حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله وقوله سمعت الناس ينتجعون غيثا * فقلت لصيدح انتجعى بلالا والمكتوب نحو قوله قرأت على فصه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى مطردة و يجوز حكايتها على المعنى فتقول فى حكاية زيد قائم قال قائل قائم زيد فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الاصح وأما حكاية المفرد فضربان ضرب باداة الاستفهام ويسمى الاستثبات باى أو بمن وهو ماتقدم وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له هاتان تمرتان دعنا من تمرتان قال سيبويه وسمعت اعرابيا وسأله رجل فقال انهما قرشيان فقال ليسا بقرشيان قال وسمعت عربيا يقول لرجل سأله أليس قرشيا

المراد لفظ اين فهو معرفة (قوله والجمهور على أن من مبتدأ الخ) الظاهر أن مقابل قولهم اعراب من خبرا مقدما والعلم بعده مبتدأ مؤخر (قوله وحركة اعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييدا له بكونه من كلام الجمهور (قوله مقدرة) أى فى الاحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى أن حركته فى الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة اليه همع (قوله أن من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا الا أن يقال بان من هنا بضميمة ماسبق فى باب الموصول أن من للعاقل وأيا بحسب ماتضاف اليه (قوله بخلاف أى) قد يقال هلا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر (قوله على ماسبق) من أن الاشهر فى المفرد الفتح وفى التثنية الاسكان (قوله فالملفوظ الخ) قال شيخنا مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اه ويرد على تقييده بالجملة ان القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيدا أى هذا اللفظ الا أن يقال التقييد بالجملة لانها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع و ينتجعون بنون ثم جيم أى يطلبون وصيدح بصاد مهملة فتحتية فدال فحاء مهملتين بوزن حيدر اسم ناقته وبلال اسم الممدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر الى المدح (قوله على فصه) بالفاء والصاد المهملة أى فص خاتم النبى صلى الله عليه وسلم (قوله تعين المعنى على الاصح) أى مع التنبيه على اللحن وانما تعين المعنى صونا عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكى فاذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه خفض زيدا (قوله ويسمى) أى هذا الاستفهام فى اصطلاحهم بالاستثبات لان السائل طالب للاثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شئ سبق ذكره فان كانت أى سؤالا عن غير مذكور فلا تكاد توجد الا مفردة مذكرة وشذ قوله

باى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب

(قوله وضرب بغير اداة وهو شاذ) محل شذوذه اذا قصد المعنى فان قصد اللفظ بان كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف فى الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

وقد أوضح الفارضى هذه المسئلة فقال اذا نسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وان يحكى بلفظه فتقول على الاعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماض فتقول على الاعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام اياكم ولو فان لو تفتح عمل الشيطان فلو اسم ان قصد فيها الحكاية قاله المصنف فى شرح الكافية ورواه غيره على الاعراب ولفظه اياكم واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الاداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والاداة التى تعرب ان أولتها بالكلمة منعتها الصرف ان استحقت ذلك أو باللفظ صرفتها فنحو قام اذا أعرب فيه وجهان كهند ان أول بكلمة ونحو دحرج ان أول بكلمة منع لانه رباعى كزينب ونحو ضرب ان أول بكلمة منع لانه كسقر وان أول كل باللفظ صرف والاداة التى على حرفين ان أعربت وجب تضعيف الحرف الثانى ان كان لينا فتقول لو حرف امتناع لامتناع بالرفع وتضعيف الواو وفى حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فان كان الحرف الثانى اللين ألفا قلبت الالف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فاذا ضعفت ما النافية قلت ماء حرف نفى بهمزة بعد الالف وان حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تاتى بلو وفى وما على حالها اه ملخصا وسيأتى فى باب النسب مزيد كلام (قوله وسأله رجل) أى عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال انهما قرشيان عطف مفصل على سأل عطف مفصل على مجمل وهمزة انهما مفتوحة لانها همزة استفهام اجتمعت مع همزة ان فحذفت الثانية و يحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة ان المكسورة ونظيره فى دخول همزة الاستفهام على ان قوله تعالى قالوا أئنك لانت يوسف هذا ماظهر وقوله فقال ليسا بقرشيان

كان ينبغي حذف الفاء لان مدخولها المفعول الثاني لسمعت أو حال من اعرابيا على الخلاف (قوله قال ليس بقرشيا) كان عليه حذف قال لان الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيدا ليقول

قال ليس بقرشيا والله أعلم

﴿التأنيث﴾

(علامة التأنيث تاء أو ألف) فالتاء على قسمين متحركة وتختص بالاسماء كقائمة وساكنة وتختص بالافعال كقامت والالف كذلك مفردة وهي المقصورة كحبلى وألف قبلها فتقلب هي همزة وهي الممدودة كحمراء * واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف لانها لا تلتبس بغيرها بخلاف الالف فانها تلتبس بغيرها فتحتاج الى تمييز هاءما يأتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على الالف وانما قال تاء ولم يقل هاء لتشمل الساكنة ولان مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون وانما لم يوضع للتذكير علامة لانه الاصل فلم يحتج لذلك (وفي أسام قدروا التا كالكتف) واليد والعين وما نحذه السماع (ويعرف التقدير بالضمير)

﴿التأنيث﴾

لو قال التأنيث والتذكير كما في الكافية والتسهيل لكان أحسن لانه نظير قوله المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود اهـ سيوطي وفيه نظر لان المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكره في الترجمة بخلاف المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة التأنيث) أي في الاسم المتمكن كما في التسهيل قال الدماميني احترازا من المبني بطريق الاصالة فانهم لم يجعلوا علامة تانيثه مايذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالكسر في أنت والنون في هن ونحوه اهـ وفيه أنه ان أريد تانيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمي رجلين وان أريد تأنيث الكلمة ورد نحو ربت وثمت بفتح التاء وسكونها فان تانيثهما بالتاء مع أنهما حرفان ويمكن اختيار الاول ودفع ورود نحو طلحة وحمزة بان مدلولهما في الاصل مؤنث أي قبل جعلهما اسمي رجلين والظاهر أن قول التسهيل في الاسم المتمكن صلة التأنيث لا علامة أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لانه يصدق عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح واعلم أن ما فيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظرا اللفظ وشذ قوله * أبوك خليفة ولدته أخرى * وان الفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظي كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره (قوله تاء أو ألف) أتى بأو التي لاحد الشيئين اشارة الى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة فلا يقال في ذكرى مثلا ذكراة وأما علقاة وأرطاة فالفهما مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الالف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم بل هي حينئذ تحتمل الالحاق والتأنيث كما سلف (قوله وتختص بالاسماء) أي اذا لحقت آخرا واذا تمحضت للتأنيث فلا يرد أن المحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة (قوله وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة) يفيد أن ألف التأنيث هي الثانية المنقلبة همزة لا الاولى وهو كذلك اهـ سم أي على الراجح كما أوضحناه في باب ما لا ينصرف وسيأتي أيضا قريبا فان قلت اذا كانت ألف التأنيث هي الالف الثانية المنقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة قلت معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل (قوله وهي الممدودة) قال البصريون هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضا أصل كذا في الهمع (قوله واعلم أن التاء أكثر الخ) ولذا قال المصنف ان التاء أصل للالف وقيل بالعكس لان التأنيث بالالف لازم قال ابن اياز والذي أرى أن كلا منهما أصل على حدته اسقاطي (قوله فانها تلتبس بغيرها) كالف الالحاق وألف التكثير (قوله لتشمل الساكنة) كتاء قامت هند (قوله وعكس الكوفيون) قال الدماميني نظرا الى أن الهاء تشبه الالف اهـ قال الرضي وليس أي قول الكوفيين بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (قوله لانه الاصل) لاصالة التذكير دليلان أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني أنه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء الى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر دماميني (قوله وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع (قوله قدروا التاء) قال الرضي ولا يقدر غيرها لان وضعها على العروض والانفكاك فجوزان تحذف وتقدر اهـ ولما مر من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف (قوله ويعرف التقدير) أي تقدير التاء في الاسم ﴿قاعدة﴾ ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه فان كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وان كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث قاله أبو حيان (قوله بالضمير) أي بعود الضمير على

العائد على الاسم (ونحوه كالرد فى التصغير) كيديه الى ماهى فيه حسا والاشارة اليه بذى وما فى معناها ووجودها فى فعله وسقوطها من عدده وتأنيث خبره أونعته أوحاله والامثلة واضحة (ولا تلى فارقة فعولا * أصلا ولا المفعال والمفعيلا) أى لا تلى التاء هذه الاوزان فارقة بين المذكر والمؤنث فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير وفهم من قوله ولا تلى فارقة أنها قد تلى غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فان التاء فيهما للمبالغة ولذلك تلحق المؤنث والمذكر واحترز بقوله أصلا عن فعول بمعنى مفعول فانه قد تلحقه التاء نحو أكولة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وانما كان فعول بمعنى فاعل أصلا لان بنية الفاعل أصل وقال الشارح لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له (كذاك مفعل) أى لا تليه التاء فارقة فيقال رجل مغشم وامرأة مغشم (وما تليه * تا الفرق من ذى) الاوزان الاربعة (فشذوذ فيه) نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه (ومن فعيل) بمعنى مفعول (كقتيل) بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح (ان تبع * موصوفه غالبا التا تمتنع) فيقال رجل قتيل وجريح وامرأة قتيل وجريح والاحتراز بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل نحو رحيم وظريف فانه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة وبقوله ان تبع موصوفه من أن يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فانه تلحقه التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة فرارا من اللبس ولو قال * ومن فعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التا تحذف لكان أجود ليدخل فى كلامه نحو رأيت قتيلا من النساء فانه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ولهذا قال فى شرح الكافية فان قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء وأشار بقوله غالبا الى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة كما حمل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو ان رحمة الله قريب قال من يحيى العظام وهى رميم (تنبيه) الاصل فى لحاق التاء الاسماء انما هو تمييز المؤنث من المذكر

الكلمة مؤنثا نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها (قوله كالرد فى التصغير) نحو عيينة وأذينة مصغر عين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب اهـ تصريح وما ذكره أغلبى وان أقره أرباب الحواشى فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهى مذكرة كما فى المصباح وقد عد الفارضى مما يذكر ويؤنث الابط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا وهى غير مزدوجة وعد مما يؤنث الكبد والكرش وهما غير مزدوجين وعد فى المصباح مما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال والذراع مؤنث قال الفراء وبعض العرب عكل تذكره فيقول هو الذراع اهـ قال الدماميني وهذه العلامة يعنى التصغير تختص بالثلاثى قال الشاطبى وكذا الرباعى اذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة فى عناق وذريعة فى ذراع (قوله الى ماهى فيه حسا) متعلق برد أى كرد الاسم فى حال تصغيره الى اسم تلك التاء فيه لفظا كفاطمة ومعنى رده اليه جعله مثله فى ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرد التاء الى الاسم فى حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح (قوله وما فى معناها) أى ما فى معنى ذى من بقية اشارات المؤنث (قوله ووجودها فى فعله) أى الفعل المسند اليه نحو ولما فصلت العير (قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسى (قوله فارقة) حال من فاعل تلى وقوله أصلا حال من فعول (قوله ومهذار) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان فى منطقه زكريا (قوله ومعطير) أى طيب الرائحة (قوله ملولة) من الملل وهو السآمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف زكريا (قوله فان التاء فيهما للمبالغة) وقال الرضى للنقل الى الاسمية اهـ ومقتضاه أنهما غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه (قوله فانه قد تلحقه التاء) يفيد أن الحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف فى القلة (قوله مغشم) بغين وشين معجمتين هو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه لشجاعته تصريح (قوله وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبر المبتدا الثانى والجملة خبر المبتدا الاول (قوله نحو عدو وعدوة) بمعنى من قام به العداوة فان أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ (قوله وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أى لا يسمع شيأ الا أيقنه (قوله ومن فعيل) متعلق بتمتنع وكقتيل حال (قوله ان تبع موصوفه) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعى بل المعنوى لانك فى نحو هند قتيل لا تلحق التاء مع أن قتيل خبر لا نعت سيوطى (قوله غالبا) أى فى الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فعيلا بمعنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحوق التاء للاوزان الاربعة السابقة فشاذ (قوله غير جار) حال مفسرة لاستعمال الاسماء وقوله لدليل متعلق بمنوى (قوله فرارا من اللبس) أى لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام هذا التعليل موجود فى بقية الصفات اذا قلت رأيت صبورا أوشكورا أونحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوه فى فعيل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال سيوطى (قوله لكان أجود الخ) أجاب عنه سم بان المراد بتبعيته موصوفه أن يذكر معه فى الكلام فيكون تابعا له فى المعنى وبانه مفهوم بالموافقة (قوله ولهذا) أى لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية (قوله فان قصدت الوصفية) بان لم يستعمل استعمال الاسماء الجامدة (قوله وعلم الموصوف) يدخل فى ذلك ما اذا علم الموصوف باشارة اليه أوضمير يعود اليه أونحو ذلك سم (قوله قال من يحيى العظام وهى رميم) هذا بناء على أن

وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات نحو مسلم ومسلمة وظريف وظريفة وهو فى الاسماء قليل نحو رجل ورجلة وامرئ وامرأة وانسان
وانسانة وغلام وغلامة وفتى وفتاة وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات نحو تمر وتمرة ونخل ونخلة
وشجر وشجرة وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد نحو جباة وجبء وكمأة وكمء ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنسو وقلنسوة وسفين وسفينة وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية ولتأكيد المبالغة كعلامة ونسابة وقد تجىء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة وجحاجحة فاذا جىء بالياء لم يجأ بها بل يقال زناديق وجحاجيح فالياء والهاء متعاقبان وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم أشعثى وأشاعثة وأزرقى وأزارقة ومهلبى ومهالبة وقد يجاء بها دالة على تعريب الاسماء المعجمة نحو كيلجة وكيالجة وموزج وموازجة والكيلجة مقدار من الكيل معروف والموزج الخف وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هى فى نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية وتجىء عوضا من فاء نحو عدة أو من عين نحو اقامة أو من لام نحو سنة وقد عوضت من مدة تفعيل نحو تزكية وتنمية وتنزية وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة للمعتدل القامة من الرجال والنساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة ومنه نحو حجارة وصقورة وخؤولة وعمومة فانها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع

المعنى

رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أى مرموم فارضى (قوله وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات) أى المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فان قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كذا فى التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله وهو فى الاسماء قليل) ولا يقاس عليه (قوله وانسانة) هذا ليس بعربى بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربى أن يقال للانثى أيضا انسان أفاده سم (قوله وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول الكلمة لاستواء وجودها فى الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه أن التاء فى نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم ان أريد بالتأنيث المنفى التأنيث الحقيقى لا الاعم فانها مع كونها للتمييز هى للتأنيث المجازى أيضا بدليل تأنيث ضميرها وصفتها ونحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لانه المقصود ولانفهام التأنيث من كون الكلام فى تاء التأنيث (قوله لتمييز الواحد) فتكون داخلة على الواحد (قوله لتمييز الجنس) فتكون داخلة على الجنس (قوله نحو جباة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر انتهى تصريح وما ذكره الشارح من كون جباة وكمأة للجنس وجبء وكمء للواحد هو ما عليه الاكثرون وقيل بالعكس أفاده الدمامينى (قوله وقلنسو) الذى بخط الشارح فى شرح التوضيح ما نصه وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو كسرت السين وقلبت الواو ياء اه أى وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وما فى شرح التوضيح هو الصواب الذى لم يذكر فى القاموس سواه وعلل تصريفها بأمر بانه ليس فى الاسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة (قوله كراوية الخ) وانما أنثوا المذكر لانهم أرادوا أنه غاية فى ذلك والغاية مؤنثة تصريح (قوله معاقبة لياء مفاعيل) أى لكونها عوضا منها (قوله وجحاجحة) جمع جحجاح بتقديم الجيم المفتوحة على الحاء المهملة الساكنة وهو السيد (قوله أشعثى وأشاعثة) بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثلثة فالتاء للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال فى النسب الى رجال رجالى بل رجلى فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلا من الياء وانما أبدلت منها للتشابه التاء والياء فى كونهما للوحدة كتمرة وزنجى وللمبالغة كعلامة ودوارى وفى كونهما يزادان لا لمعنى كظلمة وكرسى كذا فى الرضى (قوله وأزرقى) بزاى فراء فقاف وقوله ومهلبى بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والاشعثى والازرقى والمهلبى منسوبون الى محمد بن عبد الرحمن بن الاشعث بن قيس ونافع الازرق والمهلب بن أبى صفرة دمامينى (قوله على تعريب الاسماء المعجمة) أى استعمال العرب اياها مع نوع تغييرها عما كان لها فى العجمية (قوله نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتحتية ساكنة فلام مفتوحة فجيم وعبارة السيوطى فى الهمع وكيالجة جمع كيلج لكن ما فى الشرح هو ما فى القاموس (قوله وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى بعدها جيم اه تصريح (قوله لمجرد تكثير حروف الكلمة) أى للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافى أنها فيما يذكره من الامثلة لتأنيث الكلمة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض (قوله وتنزيه) بزاى بعد نون أى تحريك (قوله كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال والا فالمعنى وهو الشجاعة كما يكون فى المذكر يكون فى المؤنث فتدبر ثم رأيته فى الدمامينى ثم قال الدمامينى وانما جاز ذلك لانه صفة لمؤنث مقدر اذ الاصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظرا الى أنه صفة لمذكر مقدر والاصل شخص حائض وان لم يستعملوه (قوله وخؤولة وعمومة) نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بان الخؤولة والعمومة مصدران لا جمعان كما قاله الدمامينى وعندى فى التنظير نظر فقد صرح فى القاموس بانهما جمعا خال وعم أيضا ﴿فائدة﴾ قال فى الهمع قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على

(وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو أنثى الغر) أى غراء والمقصورة هى الاصل فلهذا قدمها (والاشتهار فى مبانى الاولى) أى المقصورة (يبديه) أى يظهره أوزان * الاول (وزن) فعلى بضم الاول وفتح الثانى نحو (أربى) للداهية وأدمى وشعبى لموضعين وزعم ابن قتيبة أنه لارابع لها ويرد عليه أرنى بالنون لحب يعقد به اللبن وجنفى لموضع وجعبى لعظام النمل ﴿تنبيه﴾ جعل فى التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب ومنه مع الممدودة اسما خششاء للعظم الذى خلف الاذن وصفة ناقة عشراء وامرأة نفساء وهو فى الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء * الثانى فعلى بضم الاول وسكون الثانى ومنه اسما بهمى لنبت وصفة نحو حبلى (والطولى) ومصدرا نحو رجعى وبشرى * الثالث فعلى بفتحتين ومنه اسما بردى لنهر بدمشق وأجلى لموضع ومصدرا بشكى وجمزى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجمزت ومرطت أى أسرعت وصفة كحيدى ﴿تنبيه﴾ عد فى التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع الممدودة قرماء وجنفاء لموضعين وابن دأثاء وهى الامة ولا يحفظ غيرها * الرابع فعلى بفتح الاول وسكون الثانى وقد أشار اليه بقوله (ووزن فعلى جمعا) نحو جرحى (أو مصدرا) نحو نجوى (أو صفة) لانثى فعلان (كشبعى) فان كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث ولا قصرها بل قد تكون مقصورة كسلمى ورضوى وتكون ممدودة كالعواء وهى منزلة من منازل القمر وفيها القصر والمد وتكون للتأنيث كما مر وللالحاق وبما فيه الوجهان أرطى وعلقى وتترى * الخامس فعالى بضم أوله وتكون اسما كسمانى

المعنى نحو قوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود ذكر الانفس بالحاق التاء فى عددها حملا على الاشخاص وسمع جاءته كتابى فاحتقرها أنث الكتاب حملا على الصحيفة ومن تأنيث المذكر حملا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا فى قراءة من نصب فتنتهم خبر تكن وقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن تكون ميتة فى قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب (قوله وذات مد) يصح عندى اجراؤه على قول البصريين ان ألف التأنيث هى الالف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين انها الهمزة من غير انقلاب لها عن ألف فمعنى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الاخفش ان الالف والهمزة معا للتأنيث فمعنى كونها ذات مد اشتمالها على المد وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقراه من الاعتراض بان قوله وذات مد يقتضى أن ألف التأنيث فى نحو حمراء اسم للالف الاولى التى بعدها الهمزة لانها التى تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر فى الاقوال الثلاثة المذكورة (قوله نحو أنثى الغر) أى نحو اسم أنثى للغر سم أى الف اسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدأ وفى مبانى الاولى أى الالفاظ التى هى فيها حال من الهاء فى يبديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه ويبديه الخ خبر وفى كون هذه الاوزان كلها مشتهرة نظر ففى التوضيح ان وزن أربى نادر وفى شرحه أنه شاذ وفى شرح العمدة أن سمهى وخليطى وشقارى من الابنية الشاذة ويجاب بان الحكم بالاشتهار على الاوزان التى ذكرها باعتبار مجموعها لا جميعها وأراد بمبانى الاولى ما يكون لها أعم من أن يكون لغيرها أيضا أولا فلا ينافى الاشتراك فى بعضها (قوله أوزان) أى اثنا عشر (قوله وأدمى) بالدال المهملة وشعبى بشين معجمة فعين مهملة فموحدة (قوله بالنون) أى بعد الراء (قوله وجنفى) بجيم فنون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماءة لفزارة وأن الجوهرى وهم فقال اسم موضع (قوله وجعبى) بجيم فعين مهملة فموحدة وقوله لعظام النمل أى لكباره فهو جمع عظيم لا أعظم كما فى التصريح (قوله خششاء) بخاء معجمة وشينين معجمتين وعبارة القاموس الخشاء بالضم العظم الناتئ خلف الاذن وأصلها الخششاء وهما خششاوان (قوله بهمى) بالباء الموحدة (قوله بردى) بموحدة فراء فدال مهملة (قوله وأجلى) بالجيم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجمزى مرعى لهم معروف (قوله بشكى) بموحدة فشين معجمة فكاف (قوله وجمزى) بجيم فميم فزاى (قوله يقال بشكت الناقة الخ) الافعال الثلاثة على وزن ضرب وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة (قوله كحيدى) يقال حمار حيدى بحاء مهملة فتحتية فدال مهملة أى يحيد عن ظله لنشاطه ولم يجئ نعت مذكر على فعلى غيره كما فى الصحاح والقاموس (قوله قرماء) بقاف فراء قال فى القاموس وقرمى كجمزى وتمد موضع باليمامة وخطأ فى موضع آخر الجوهرى فى جعله بالفاء (قوله وجنفاء) لغة فى جنفى السابق قال الشارح على التوضيح وفيه لغة ثالثة وهى جنفاء كحمراء وذكر فى القاموس له لغات خمسا فقال كجمزى وأربى وبدان وكحمراء اه (قوله وابن دأثاء) بدال مهملة فهمزة فمثلثة وعبارة القاموس الدأثاء وتحرك الامة والجمع ذات محركة مخففة وابن دأثاء الاحمق والذاهب الاصول اه (قوله ووزن فعلى) هو من الاوزان المشتركة (قوله ولا قصرها الخ) لا وجه لتخصيص فعلى اسما بذلك لجريانه فى فعلى صفة أيضا فانه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدودة كحمراء فتأمل (قوله ورضوى) براء فضاد معجمة علم جبل (قوله وبما فيه الوجهان) كون الالف للتأنيث وكونها للالحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث تصريح (قوله أرطى وعلقى وتترى) الارطى شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الاديم والعلقى نبت والتترى قال فى القاموس جاؤا تترى وينون وأصلها وترى متواترين (قوله

(وكباري) لطائر بن وجمعا كسكاري وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفردا وحكي قولهم جمل علادى * السادس فعلى بضم الاول وتشديد الثاني مفتوحا نحو (سمهى) للباطل * السابع فعلى بكسر الاول وفتح الثاني وتسكين الثالث نحو (سبطرى) ودفقى لضرب من المشي * الثامن فعلى بكسر الاول وسكون الثاني مصدرا نحو (ذكرى) وجمعا نحو حجلى وظربى جمع حجلة وظربان على وزن قطران وهي دويبة تشبه الهرة منتنة الفسو ولا ثالث لهما في الجموع فان كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل ان لم ينون في التنكير فهي للتأنيث نحو ضئزى بالهمز وهي القسمة الجائرة والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان والدفلى وهو شجر وان نون فألفه للالحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وعزهى وهو الذي لا يلهو وان كان ينون في لغة ولا ينون في أخرى ففي ألفه وجهان نحو ذفرى وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير والاكثر فيه منع الصرف ومنهم أيضا من نون دفلى وعلى هذا فتكون ألفه للالحاق * التاسع فعلى بكسر الاول والثاني مشددا نحو هجيرى للعادة (وحثيثى) مصدر حث ولم يجئ الا مصدرا * (تنبيه) * عد هذا الوزن في التسهيل المشترك وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه أي بأمره الباطن وخصيصاء للاختصاص وفخيراء للفخر ومكيناء للتمكن وهذه الكلمات تمد وتقصر وجعل الكسائي هذا الوزن مقيسا والصحيح قصره على السماع * العاشر فعلى بضم الاول والثاني وتشديد الثالث نحو حذري وبذرى من الحذر والتبذير (مع الكفرى) وهو وعاء الطلع وهو بفتح الثاني أيضا مع تثليث الكاف * (تنبيه) * حكي في التسهيل سلحفاء بالمد وحكاه ابن القطاع وسكون فعلى هذا يكون من الاوزان المشتركة وحكى الفراء سلحفاة وظاهره أن ألف السلحفاء ليست للتأنيث الا أن يجعل شاذا مثل بهماة * الحادي عشر فعيلى بضم الاول وفتح الثاني مشددا نحو قبيطى للناطف (كذاك خليطى) للاختلاط ولغيزى للغز * (تنبيه) * سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلائه ولم يسمع غيره * الثاني عشر فعالى بضم الاول وتشديد الثاني نحو خبازى (مع الشقارى) لنبتين وخضارى لطائر (واعز) أي انسب (لغير هذه) الاوزان في مباني المقصورة (استندارا) فما ندر فيه فعلى نحو كيسري للخسارة وفعلوى كهرنوى لنبت وفعولى كقعولى

وكباري) اسم طائر للذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرانا وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل فارضى (قوله جمل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما بخط الشارح أي شديد ويوجد في نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ (قوله ودفقى) بدال مهملة ففاء فقاف (قوله لضرب من المشي) فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع تصريح (قوله حجلى) بحاء مهملة فجيم (قوله وظربى) بظاء معجمة فراء فموحدة (قوله جمع حجلة) بفتحات اسم طائر (قوله ضئزى) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهمزة ويثلث أوله اذا همز أفاده في القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس في محله (قوله والشيزى) بشين معجمة فتحتية فزاي (قوله والدفلى) بدال مهملة ففاء فلام وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر (قوله كيصى) بكاف فتحتية فصاد مهملة ويجوز فتح كافه قال في القاموس فلان كيصى ويصون وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهمه غير نفسه اه ومنه يعلم أن كيصى مما في ألفه وجهان لا للالحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشي (قوله وعزهى) بعين مهملة فزاي (قوله ذفرى) بذال معجمة ففاء فراء وقوله وهو الموضع الخ فسره في القاموس بالعظم الشاخص خلف الاذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من تأخير والاصل ومنهم من نون دفلى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دفلى في القسم الاول أعني ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجها واحدا أو يقتصر على ذكره في القسم الاخير أعني ما ينون في لغة دون لغة (قوله مصدر حث) أي على غير قياس (قوله حذرى وبذرى) الاول بحاء مهملة وذال معجمة والثاني بموحدة فذال معجمة (قوله سلحفاء) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء فالف التأنيث الممدودة دويبة معروفة دماميني وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الاول فتأمل (قوله ليست للتأنيث) لان ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث اذ لا يجتمع علامتا تأنيث (قوله مثل بهماة) أي في اجتماع العلامتين فيه شذوذا فقد تقدم أن بهمى نبت ألفه للتأنيث وقيل للالحاق (قوله قبيطى) بقاف فموحدة فتحتية فطاء مهملة ويقال القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كحميراء قاله في القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى (قوله للغز) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضمتين وبفتحتين ويقال لغيزاء كحميراء (قوله خبازى) بضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زاي وقد تخفف ويقال الخباز والخبازة والخبيز قاله في القاموس (قوله وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين وقوله لطائر عبارة القاموس الخضارى كغرابي طائر وكالشقارى نبت اه وبه يعلم ما في كلام الشارح من الخلل وان أقره الحواشي (قوله واعز لغير هذه استندارا) ينبغي حمل هذه الاضافة على الجنس فلا تقتضي العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد الغير فان قلت لم يذكر المصنف نظير ما هنا في الممدودة فقضيته أنه لا استندار فيها قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقلته هناك أو أن يكون نبه بهذا على نظيره هناك اه سم وبحمل الاضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتي (قوله كيسرى) بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء (قوله كهرنوى) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واو مخففة قيل واوه أصلية فوزنه فعللى وقيل زائدة فوزنه فعلوى (قوله كقعولى) بفتح القاف

وفي جرذ جرذان وفي نغر نغران وأشار بقوله غالبا الى ماشذ من ذلك نحو رطب وأرطاب ﴿تنبيه﴾ نص في غيرهذا الكتاب على أن فعلا لا ثالث مطرد في فعل وكلامه هنا غير موف بذلك (في اسم مذكر رباعي بمد* ثالث افعلة عنهم اطرد) أفعلة مبتدأ واطرد خبره وفي اسم وعنهم يتعلقان باطرد و بمد في موضع جر صفة لاسم وثالث صفة لمد يعني أن أفعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمد قبل آخره نحو طعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث وبالرباعي من الثلاثي وبالمد الثالث من العاري عنه فلا يجمع شئ من ذلك على أفعلة الا ماشذ من قولهم شحيح وأشحة وهو صفة وعقاب وأعقبة وهو مؤنث وقدح وأقدحة وهو ثلاثي وجائز وأجوزة وليس مده ثالثا والجائز الخشبة الممدودة في أعلى السقف ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم نجد وأنجدة وصاب وأصابة وباب وأبوبة ورمضان وأرمضة وعيل وأعولة وجزة وأجزة ونضيضة ونضة وقن وأقنة وخال وأخولة وقفا وأقفية والجزة صوف شاة مجزوزة والنضيضة المطرة القليلة (والزمه) أى الجمع على أفعلة (في فعال) بالفتح (أو فعال) بالكسر (مصاحبي تضعيف أو اعلال) فالاول نحو بتات وأبتة وزمام وأزمة والثاني نحو قباء وأقبية واناء وآنية وشذ من الاول عنان وعنن وحجاج وحجج ومن الثاني قولهم في جمع سماء بمعنى المطر سمى وسمع أيضا اسمية على القياس وسيأتى تقييد كلامه هنا بماذكرته في قوله * مالم يضاعف في الاعم ذو الالف * (فعل) بضم الفاء وسكون العين جمع كثرة وهو على قسمين قياسي وسماعي فالقياسي ماكان جمعا (لنحو أحمر وحمرا) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر أولا فعل وفعلاء وصفين منفردين لمانع في الخلقة نحو أكمر للعظيم الكمرة وآدر

لله تعالى (قوله وفي جرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (قوله وفي نغر) بالنون والغين المعجمة والراء جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طير كالعصافير حمر المناقير اه تصريح وقال زكريا هو العصفور (قوله وكلامه هنا غير موف بذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره وأكثريته فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بان الاغناء في الغالب لا يستلزم الاطراد ممنوع (قوله وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافا اليه (قوله و بالمد الثالث) كذا في نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفي نسخ و بمد الثالث وهي مخالفة لما قدمه وكذا ما في نسخ و بالمد للثالث ولعل نكتة المخالفة الاشارة الى جواز كون التركيب اضافيا (قوله شحيح) وقياس جمعه أشحاء وشحاح (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان (قوله قدح) بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأقداح (قوله وجائز) بجيم أوله وزاى آخره (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ماارتفع من الارض (قوله وعيل) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عيايل (قوله وجزة) بكسر الجيم (قوله ونضيضة) بنون مفتوحة وضادين معجمتين و جه شذوذ جمعه على أنضة زيادته على أربعة أحرف تصريح (قوله فالاول) وهو المضاعف ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد تصريح (قوله نحو بتات) بموحدة مفتوحة ففوقيتين متاع البيت (قوله وأبتة) أصله أبتتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين في الآخر وكذا يقال في أزمة ونحوه (قوله والثاني) وهو معتل اللام بان تكون لامه ياء أو واوا (قوله عنان) بكسر العين المهملة مايقاد به الفرس و بفتحها السحاب كما في المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدماميني في مبحث فعل بضمتين وندر عنن جمع عنان بالكسر و وطط جمع وطاط بفتح الواو (قوله وحجاج) بفتح الحاء وكسرها وحجين العظم الذي ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهري زكريا (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا (قوله سمى) بضم السين وكسر الميم وتشديد التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموى فعل به ما تقدم في الصفى واعلم أن نحو سبيل وطريق واسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فان اعتبر التذكير قيل في جمع القلة أسبلة وأطرقة وألسنة وأسلحة وان اعتبر التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلح والبعير يقع على الذكر والانثى بمع صرعتني بعيري فيقال على الاول أبعرة وعلى الثاني أبعر فارضي (قوله وسيأتى تقييد كلامه هنا بماذكرته في قوله الخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بماذكره فيما يأتي اطراد جمع فعيل وفعول المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمتين لا على أفعلة ثم اعترض بانه لا حاجة الى هذا التقييد لاغناء كلام المصنف هنا عنه لانه قال في فعال أو فعال فكلامه ليس الا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذي مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بماذكره هناك جمع عنان على عنن وحجاج على حجج ووطاط على وطط شذوذا يعني أن ماذكره المصنف هنا من لزوم أفعلة في فعال أو فعال المضاعفين ليس على اطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمتين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد مالم يضاعف في الاعم ذو الالف (قوله لنحو أحمر) قال ابن هشام يستثنى منه أجمع وأكتع وأبتع وأبصع فانهم التزموا في جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها المصنف لقلتها سيوطي (قوله وصفين متقابلين) أى أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث (قوله وصفين منفردين) بان يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس (قوله لمانع في الخلقة) بان تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف (قوله للعظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهي حشفة الذكر (قوله وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة

و رتقاء وعفلاء فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعفل فان كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاء اذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة أليا في أشهر اللغات ففي اطراد فعل حينئذ خلاف نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص في التسهيل على أن فعلا فيه محفوظ واطلاقه هنا يوافق الاول ﴿تنبيهات * الاول﴾ يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في التصريف * الثاني يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله * وأنكرتني ذوات الاعين النجل * وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود أو لامه نحو عمي وعشو أو كان مضاعفا نحو غر جمع أغر لم يجز الضم * الثالث من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم بدنة وبدن وأسد وأسد وسقف وسقف وثني وثني وعفو وعفو وغوم ونم وعيمة وعم وبازل وبزل وعائذ وعوذ وحاج وحج وأظل وظل ونقوق ونق والنقوق الضفدعة الصياحة والنموم النمام والعيمة النخلة الطويلة والاظل باطن القدم والعائذ الناقة القريبة العهد بالنتاج (وفعلة جمعا بنقل يدرى) فعلة مبتدأ خبره يدرى وجمعا مفعول ثان ليدرى أى من جموع القلة فعلة كما عرفت ولم يطرد في شئ من الابنية بل محفوظ في ستة أوزان فعيل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثني وثنية والثني هو الثاني في السيادة ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار اليه بقوله بنقل يدرى ﴿تنبيهان * الاول﴾ فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة اذ لا خلاف فيها * الثاني لو قدم قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى على قوله فعل لنحو أحمر وحمراء لكان أنسب لتوالي جموع القلة (وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد * مالم يضاعف في الاعم ذو الالف) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بضمتين وهو يطرد في اسم رباعي بمدة قبل لامه صحيح اللام وهو المراد بقوله اعلالا فقد فاعلالا مفعول مقدم فان كانت مدته ياء أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا نحو قذال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم عن الصفة فانها لا تجمع على فعل وشذ في وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كناز ونوق كنز وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول نوق كناز بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص وقد سبق الكلام عليه أول الباب وعلى فعيل نحو نذير ونذر

وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة (قوله ورتقاء) براء ففوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم (قوله وعفلاء) بعين مهملة ففاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يخرج في قبل المرأة يشبه الادرة للرجل تصريح (قوله آلى) بهمزة ممدودة ثم الف بعد اللام اى كبير الالية والاصل أألى بهمزتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله عجزاء) بالجيم والزاى اى كبيرة العجز (قوله في أشهر اللغات) وحكى امرأة اليا ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال الى ونساء الى ورجال عجز ونساء عجز تصريح (قوله يوافق الاول) قال المرادى فان خص كلامه بالمتقابلين أخذا من المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع في الخلقة فتعين التعميم اه قال سم وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع لانه اذا خص كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى (قوله ذوات الاعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهي العين الواسعة (قوله وثني) بكسر المثلثة وفتح النون مع القصر كذا في التصريح والفارضي ثم حكى الفارضي قولا بانه بتشديد الياء التحتية كصبي والذي في الدماميني أنه بضم المثلثة وكسرها مع اسكان النون فيهما وسيذكر الشارح أنه الثاني في السيادة (قوله وعيمة) بعين مهملة مفتوحة (قوله وبازل) بموحدة ثم زاى يقال بعير بازل وناقة بازل اذا انشق نابهما وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة وقوله وبزل في القاموس أن بازلا تجمع على بزل ككتب يعني بضمتين وهذا يضعف ماقاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاى لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والاصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ يؤيد كلام الشارح (قوله وعائذ) بالذال المعجمة (قوله وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة (قوله وأظل) بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلمه بالفتح الا أن يدعى أنه في الاصل وصف فيمنع من الصرف للوصف في الاصل ووزن الفعل (قوله ونقوق) بنون وقافين على وزن صبور (قوله وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها (قوله الثاني في السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان (قوله التعريض بقول ابن السراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله في النظم أول الباب جموع قلة فكأنه خشي هنا الغفلة عن ذلك سم (قوله المنبه عليه) يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضا ولا يخفى بعده (قوله من جموع القلة) يفهم منه أنه قال مثل ذلك في بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جمعا لفعلة عرف (قوله لاسم رباعي) مذكرا كان أو مؤنثا (قوله بمد) الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة اعلالا فقد نعت للام (قوله في الاعم) أى في الاستعمال الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وحمار يطرد في جمعه كل من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) للمذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية تصريح (قوله نحو صناع) بفتح الصاد المهملة المرأة المتقنة ماتصنعه النساء

و يرد عليه فعول لابمعنى مفعول نحو صبور وغفور فانه يطرد فيه فعل نحو صبر وغفر وسيأتى التنبيه عليه واحترز بالرباعى من غيره نحو ناذ وفيل وسوء ونحو قنطار وقمطير وعصفور فانه لا يجمع على فعل شئ منها واحترز بالمد عن الخالى منه فانه لا يجمع على فعل وشذ نمرة ونمر وبكونه قبل اللام من نحو دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وبصحة اللام عن المعتلها نحو سقاء وكساء فانه لا يجمع على فعل وبعدم التضعيف فى ذى الالف عن نحو بتات وزمام فان قياسه أفعلة كما مر وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج وطاط ووطط كما أشار اليه بقوله فى الاعم وفهم من تخصيص ذلك بذى الالف أن المضاعف من ذى الياء نحو سرير وذى الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلل ﴿تنبيهات ﴾الاول﴾ لافرق فى الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا كما مثل أو مؤنثا مثل أتان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل * الثانى مامدته ألف على ثلاثة أقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه أما الاول والثانى ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما وأما الثالث فظاهر اطلاقه هنا اطراد فعل فيه وبه صرح فى شرح الكافية فانه مثل بقراد وقرد وكراع وكرع فى المطرد وتبعه الشارح وذكر فى التسهيل أن فعلا نادر فى فعال وهو الصحيح فلا يقال فى غراب غرب ولافى عقاب عقب واذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك فى أخويه * الثالث يجب فى غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا نحو سوار وسور ومن ضمها فى الضرورة قوله * أغر الثنايا أحم اللثات * يحسنها سوك الاسحل * ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو قذل وحمر وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول فى سيال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدى اليه من الادغام وندر قولهم ذباب وذب والاصل ذبب * الرابع فعل يطرد فى نوعين أحدهما المتقدم والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره هنا فاوهم أنه غير مقيس وليس كذلك (وفعل جمعا لفعلة عرف * ونحو كبرى) أى من أمثلة جموع الكثرة فعل بضم ثم فتح ويطرد فى نوعين الاول فعلة بضم الفاء اسما نحو غرفة وغرف فان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم * الثانى الفعلى أنثى الافعل نحو الكبرى والكبر فان لم يكن أنثى الافعل نحو بهمى ورجعى لم يجمع على فعل ﴿تنبيهات * الاول﴾ أخل باشتراط الاسمية فى فعلة وهو شرط كما عرفت وأما اشتراط كون فعلى أنثى الافعل فاعطاه بالمثال * الثانى اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين وقال فى شرحها بعد ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك يعنى فعلا وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة اسما نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو امرأة شللة وهى السريعة لم يجمع على فعل واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل فى المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا جدد وذلل فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فعل * الثالث اختلف فى ثلاثة أنواع أخر أولها فعلى مصدرا نحو رجعى وثانيها فعلة فيما ثانيه واو ساكنة نحو جوزة فقاسه الفراء فى هذين النوعين فتقول فى جمعهما رجع وجوز كما قالوا فى رؤيا ونوبة رؤى ونوب وغيره

(قوله ويرد عليه الخ) أجاب عنه سم بان فى مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلا فلا يعترض (قوله لابمعنى مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف سم (قوله وسيأتى التنبيه عليه) أى فى التنبيه الرابع (قوله عنان) بكسر العين المهملة دماميني (قوله ووطاط) بواو مفتوحة وطاءين مهملتين وهو الضعيف تصريح (قوله مثل أتان) هى أنثى الحمر (قوله وقلوص) بفتح القاف الناقة الشابة (قوله وكلاهما يطرد فيه فعل) المناسب فاء التفريع (قوله فظاهر اطلاقه) أى حيث قال لاسم رباعى الخ فانه شامل لمفتوح الاول ومكسوره ومضمومه أو حيث قال ذو الالف من غير تقييد (قوله فانه مثل بقراد الخ) أى وكل من قراد وكراع مضموم الاول والكراع بكاف وراء وعين مهملة فى الغنم والبقر بمنزلة الوظيف فى الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث والجمع أكرع ثم أكارع والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل اه زكريا (قوله أغر الثنايا) أى أبيضها أحم من الحمة وهى لون بين الدهمة والكمتة ودون الحوة كما فى القاموس وفيه أن الدهمة السواد والكمتة شدة الحمرة والحوة سواد الى خضرة أو حمرة الى سواد واللثات جمع لثة وهى اللحمة المركبة فيها الاسنان والسوك جمع سواك والاسحل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك (قوله فى سيال) بسين مهملة مكسورة كما فى خط السيوطى لكن قال فى الصحاح السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اه وكذا فى الدماميني (قوله سيل) أى بضمتين وسيل أى بكسر فسكون (قوله فان كان مضاعفا) مقابل لمحذوف تقديره هذا أى تسكين عين الجمع اذا لم يكن مضاعفا (قوله ذباب) بذال معجمة مضمومة وموحدتين (قوله ولم يذكره) أى النوع الآخر (قوله نحو ضحكة) بضم وسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا (قوله بهمة) بضم الموحدة الشجاع الذى لا يدرى من أين يؤتى زكريا (قوله بهمى) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لنبت معروف كما فى القاموس (قوله يعنى فعلا) تفسير للضمير فى شذ (قوله وهو فعلة) أى بضمتين (قوله شللة) بضم الشين المعجمة واللام الاولى وقوله وهى السريعة أى فى حاجتها (قوله وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم فى ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين (قوله فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بان الجمع فيه محول عن أصله تخفيفا والكلام فى الاصل سم (قوله كما قالوا فى رؤيا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ماقبله لف ونشر مرتب (قوله رؤى) كهدى لانقلاب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله

يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه * وثالثها فعل مؤنث بغير تاء نحو جمل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد وغيره مقصورة على السماع وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد فانه قال فيها * وهند مثل كسرة في فعل * وجمل مثل برمة في فعل وقال في شرحها و يلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة فيقال هند وهند وجمل وجمل * الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم وقرية وقرى وعدوة وعدى ونقوة ونقى وحكى ابن سيده في جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد وعلامة جمعية فعل الذي له واحد على فعلة أن لا يستعمل الا مؤنثا نص على ذلك سيبويه فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطبا طيبا وتخم عنده جمع لانه مؤنث اه (ولفعلة فعل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسما تاما كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وحجة وحجج ومرية ومرى والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة في ألفاظ ذكرت في المخصص وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع وشذ رجل صمة ورجال صمم وامرأة ذربة ونساء ذرب والصمة الشجاع والذربة الحديدة اللسان وبالتام عن نحو رقة فان أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فانه لا يجمع على فعل وانما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجئ صفة وان كان الاصح خلافه كما عرفت ولان نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه

*(تنبيهات * الاول)* قاس الفراء فعلا في فعلى اسما نحو ذكرى وذكر وفي فعلة بائي العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلا في نحو رؤيا ونوبة وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فعلا في نحو جمل وقد تقدم ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه * الثاني قال في التسهيل ويحفظ يعني فعلا باتفاق في فعلة واحد فعل أي نحو سدرة وسدر والمعوض من لامه تاء أي نحو لثة ولثى وفي نحو معدة وقشع وهضبة وقامة وهدم وصورة وذربة وعدو وعدو وحدأة والقشع الجلد البالي والهدم الثوب الخلق * الثالث لا يكون فعل ولا فعال المافاؤه ياء الا ما ندر كيعار قاله في التسهيل واليعار جمع يعر ويعرة واليعر الجدي يربط في الزبية للاسد (وقد يجيء جمعه) أي فعلة بالكسر (على فعل) بالضم قال في شرح الكافية وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالاول كحلية وحلى ولحية ولحى والثاني كصورة وصور وقوة وقوى (في نحو رام ذو اطراد فعله) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة وقد أشار الى ذلك بالتمثيل فخرج نحو مشتر ووادو رامية وضار وصف أسد وضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكماة وباز وبزاة وهادر وهدرة وهو الرجل الذي لا يعتد به كما ندر غوي وغواة وعريان وعراة

يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوبا بالنصب كما في بعض النسخ عطفا على مفعول يجعل لكنه رفع رؤيا ونوبا على حكايتهما حال الرفع (قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه) لان رؤيا ليست أنثى أفعل ونوبة مفتوحة الاول والكلام في مضمومته ومثله جمع قرية على قرى (قوله وثالثها فعل) أي بضم فسكون (قوله وعلامة جمعية فعل الخ) هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أي علامة كونه جمعا لا اسم جنس جمعيا (قوله تاما) أي مشتملا على جميع أصوله سم (قوله نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة (قوله في ألفاظ الخ) اي حالة كونهما من جملة ألفاظ ففي بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء في الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن السيد (قوله صمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (قوله ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالموحدة اه تصريح وهو لغة في ذربة كنبقة (قوله فان أصله ورق) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقة وليس بصواب لان الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عبارته في بعض النسخ كما عرفت (قوله الثاني قال في التسهيل الخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التي ليس لها اسم جنس جمعي على وزن فعل بكسر فسكون (قوله وسدر) أي بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعي لا جمع (قوله أي نحو لثة) فان أصله لثى كعنب (قوله وقشع) بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة (قوله وهضبة) أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالبا أغناهم فعلان الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله وصورة) بضم الصاد المهملة (قوله الثوب الخلق) بفتحتين أي البالي (قوله لا يكون فعل) أي بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء (قوله الا ما ندر كيعار) راجع لقوله ولا فعال فقط قال الدماميني وتخصيص المصنف لفظة يعار بالتمثيل يدل على أنه لم يسمع في فعل (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة (قوله وقد ينوب فعل الخ) قال الفارضي ولعل هذا خاص بما لامه ياء أو واو (قوله ولحى) اي بضم اللام وكسرت أيضا على القياس (قوله وصور) أي بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس (قوله وقوى) أي بكسر القاف وضمت أيضا على القياس (قوله نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها تصريح (قوله وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدها من الضرر والا كان صحيح اللام (قوله وباز) أي لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدال مهملة وقوله وهدرة أي بضم الهاء وسيذكر الشارح أنه يجمع على هدرة بكسرها أيضا وفي القاموس أنها تفتح أيضا فهي مثلثة (قوله وهو الرجل الخ) و يطلق أيضا كما في القاموس على اللبن الذي خثر أعلاه وأسفله رقيق (قوله كما ندر غوي الخ) انظر لم يقل وغوى الخ (قوله

وغدو وغداة ورذي ورذاة (وشاع نحو كامل وكمله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا المذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة وقد أشار أيضا بالمثال الى الشرط فخرج نحو خذرو وادوحائض وسابق وصف فرس ورام فلا يجمع شئ منها على فعلة وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهي الغربان * (تنبيه) لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا فكان الاحسن أن يقول كذاك نحو كامل وكمله (فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قمن) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع أو تشتيت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعل كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت وموتى

وفعيل لا بمعنى مفعول كمريض ومرضى وأفعل كأحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى وبه قرأ حمزة والكسائي وترى الناس سكرى وماهم بسكرى وماسوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى وسنان ذرب وأسنة ذربى * ومنه قوله * اني امرؤ من عصبة سعدية * ذرب الاسنة كل يوم تلاق (لفعل اسما صح لاما فعله * والوضع في فعل وفعل قلله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودبة وعلى فعل وفعل قليلا فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثاني نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك كقولهم لضد الانثى ذكر وذكره وقولهم هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة وندر في علج علجة وبالصحيح اللام من نحو عضو وظبي ونحي فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة (وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو عاذل وعذل وعاذلة وعذل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وحائرة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) أي مثل فعل (الفعال فيما ذكرا) أي في المذكر خاصة فيطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال وندر في المؤنث كقوله * أبصارهن الى الشبان مائلة * وقد أراهن عني غير صداد وتاوله بعضهم على ان صدادا في البيت جمع صاد وجعل الضمير للابصار لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (وذان) أي فعل وفعال (في المعل لامًا ندرا) نحو غاز وغزى وغزاء وندر أيضا في سخل سخل وسخال ونفساء نفس ونفاس وندر فعل أيضا في نحو أعزل وعزل وسر وسرا

وعدو وعداه) عندي فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد في نحو قول الشاعر لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر كما مر وكذا يقال في قوله غوي وغواة وعريان وعراة (قوله ورذي) براء فذال معجمة فتحتية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الاعياء ومن أثقله المرض (قوله أن يكون مطردا) أي مع أنه في الواقع مطرد (قوله لوصف كقتيل الخ) أي في الزنة والدلالة على هلاك أو توجع أو تشتت (قوله قمن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبي وعليه فزمن وهالك بالجر عطفا على قتيل قال المكودي ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقمن خبرا وعلى هذا يتعين فتح ميمه فان قمنا المفتوح الميم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع اه وفي قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى الاعراب الثاني (قوله ما أشبهه في المعنى) قال شيخنا والبعض تبعا لزكريا أي في الدلالة على هلاك أو توجع أو تشتت ولو في غير الموصوف ليدخل في ذلك ما سيمثل به الشارح من نحو أحمق وسكران فان كلا منهما قد يهلك غيره أو يوجعه اه وأنت خبير بانه لا حاجة الى هذا التكلف لان شأن الاحمق أن يهلك نفسه أو يوجعها والسكران كذلك مع انه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذربى شاذا لان شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل (قوله كميت) أصله ميوت فعل به ما فعل بسيد (قوله وترى الناس سكرى) أي مع الامالة (قوله ذلك المعنى) أي الهلاك أو التوجع أو التشتت (قوله وسنان ذرب) أي حاد (قوله والوضع الخ) يعني أن وضع العرب قلل فعلة في جمع فعل وفعل أي جعله قليلا والاسناد مجاز عقلي لان المقلل حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو درج) بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجيم وهو وعاء المغازل (قوله نحو غرد) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وبالدال المهملة وهو نوع من الكمأة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا ان غردة جمع مكسورها كما في التصريح (قوله وحسل) بحاء وسين مهملتين (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من الصفة) كحلو ومر (قوله وندر في علج) أي شديد علجة كان ينبغي اسقاطه لانه لم يقيد بالاسم الا فعلا المضموم الفاء وكذا لم يقيد بصحة اللام الا اياه فكان ينبغي اسقاط قوله وظبي ونحي أيضا على ان جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعي مطلقا فلا أثر للتفصيل فيه الا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الاول لدلالة الاول ويجعل التفصيل في غير مضموم الفاء لتمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم (قوله ونحي) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن (قوله صحيح اللام) خرج معتلها كرام وقاض (قوله نحو حاجب العين وحائرة البيت) احترز بالاضافة عن حاجب بمعنى مانع وحائرة بمعنى مارة فانهما وصفان فيقال فيهما حجب وحور (قوله غير صداد) فيه الشاهد لانه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة (قوله نحو غاز وغزى) والاصل غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله في سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل كذا في الفارضي (قوله وندر فعل أيضا) قيد بفعل اشارة الى أن فعالا لم يأت في ذلك سم (قوله في نحو أعزل) بعين مهملة وزاي وهو الذي لا سلاح له (قوله وسر وسرا) ضبط الاول في نسخ بهمزة

ونقريدة وخرد ﴿تنبيه﴾ عقى فى التسهيل المعتل اللام منهما قليلا وما بعده نادرا (فعل وفعلة فعال لهما) باطراد اسمين كانا أو وصفا فمثلا نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال (وقل فيما عينه الياء منهما) أى نحو ضيف وضياف وضيعة وضياع ﴿تنبيه﴾ قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما ومن القليل قولهم فى جمع يعر ويعرة يعار كما قدمته وقد ذكره فى التسهيل وشرح الكافية (وفعل أيضا له فعال ما لم يكن فى لامه اعتلال) أى يطرد فعال أيضا فى فعل نحو جبل وجبال وجمل وجمال وانما يطرد فعال فى فعل بشروط ثلاثة الاول أن يكون صحيح اللام فلا يطرد فى نحو فتى والى ذلك أشار بعجز البيت والثانى أن لا يكون مضعفا فلا يطرد فى نحو طلل والثالث أن يكون اسما لا صفة نحو بطل والى الثانى الاشارة بقوله (أو يك مضعفا) وأما الثالث فذكره فى التسهيل (ومثل فعل * ذو التاء) منه نحو فعلة فيجمع على فعال باطراد نحو رقبة ورقاب ويشترط فيها ما يشترط فى فعل (وفعل مع فعل) أى يطرد فيهما أيضا فعال (فاقبل) نحو قدح وقداح ورمح ورماح ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل ٨٦ احترازا من نحو جلف وحلو ويشترط فى ثانيهما أن لا يكون واوى العين لحوت ولا يائى اللام كمدى (وفى فعيل وصف فاعل ورد) أيضا فعال (كذاك فى أنثاه) أى أنثى فعيل يعنى فعيلة (أيضا اطرد) بشرط صحة لامهما نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز عن فعيل وصف مفعول وأنثاه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح والاحتراز بصحة اللام عن نحو قوى وقوية فلا يقال فيهما قواى (وشاع) أى كثر فعال (فى وصف على فعلانا) بفتح الفاء (وأنثييه) أى أنثى فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو غضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمانة وندام (أو) وصف (على فعلانا) بضم الفاء (ومثله) أنثاه (فعلانة) نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص ﴿تنبيه﴾ أفهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيها وهو ما صرح به فى شرح الكافية وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد (والزمه) أى فعالا (فى * نحو طويل وطويلة تفى) والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة أنثاه فتقول فيهما طوال ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز فى نحو طويل وطويلة الا الى التصحيح نحو طويلين وطويلات ﴿تنبيه﴾ قد اتضح مما تقدم أن فعالا مطرد فى ثمانية أوزان فعل كصعب وفعلة كقصعة وفعل كجبل وفعلة كرقبة وفعل كذئب وفعل كرمح وفعيل وفعيلة وشائع فى خمسة أوزان فعلان كغضبان وفعلى كغضبى وفعلانة كندمانة وفعلان كخمصان وفعلانة كخمصانة ومما يحفظ فيه فعول كحروف وخراف وفعلة كلقحة ولقاح وفعل كنمر ونمار وفعلة كنمرة ونمار وفعالة كعباءة وعباء وفى وصف على فاعل كصائم وصيام أو فاعلة كصائمة وصيام أو فعلى كربى ورباب أو فعال كجواد وجياد أو فعال كهجان للمفرد والجمع أو فيعل كخير وخيار أو أفعل كأعجف وعجاف أو فعلاء كعجفاء وعجاف أو فعيل بمعنى مفعول كربيط ورباط وفى اسم على فعلة كبرمة وبرام أو فعلى كربع ورباع أو فعل

تنتج

بعد واو ساكنة والثانى بهمزة بعد الراء وضبط الاول فى نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثانى بالف بعد الراء محذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الاول فعول بفتح الفاء والثانى فعل الا أن لام الثانى على النسخ الاولى ثابتة وعلى النسخ الاخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سراء بوزن فعال فجمع سار كما فى كلام ابن الناظم لا جمع سر وبه فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة يقال امرأة خريدة أى حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم (قوله وخدلة) بخاء معجمة ودال مهملة أى ممتلئة الساقين والذراعين (قوله وضيعة) بضاد معجمة وتحتية وهى العقار (قوله نحو بطل) مثال للصفة (قوله منه) أى من فعل أى على وزنه بدون التاء وأشار به الى أن مراد المصنف ذو التاء الموازن بدونها الفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك اتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بان ظاهر النظم يقتضى أن ما فيه التاء فهو كفعل فى أنه يجمع على فعال وان لم يكن بوزن فعل بدون التاء (قوله نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة (قوله نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر (قوله كمدى) هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء (قوله ورد) أى باطراد أخذا من قوله كذاك فى أنثاه أيضا اطرد (قوله وأنثييه) اعترضه ابن هشام بان المصنف نطق بفعلان ممنوعا من الصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له الا أنثى واحدة وهى فعلى كما أن المصروف ليس له الا أنثى واحدة وهى فعلانة وأجاب بان مراده فعلان من حيث هو وانما نطق به ممنوعا من الصرف لعلميته على الوزن وزيادة الالف والنون وفى بعض النسخ أو أنثييه باو التى بمعنى الواو (قوله نحو خمصان) يقال رجل خمصان الحشا وخميص الحشا أى ضامر البطن (قوله لا يطرد فيها) أى فى المذكورات (قوله يقتضى الاطراد) وبه صرح فى العمدة كما قاله السيوطى (قوله والزمه) أى بالنسبة لصيغ التكسير فلا ينافى التصحيح اه سم وسيشير الشارح اليه (قوله تفى) بالفوقية مجزوم فى جواب الامر والياء اشباع أى تفى بحق اللغة (قوله أنه لا يجاوز الخ) أى بخلاف الابنية المتقدمة التى تجمع على فعال فانها تجاوزه الى غيره من صيغ التكسير (قوله كلقحة) بكسر اللام وسكون القاف قال فى المصباح اللقحة بالكسر الناقة ذات اللبن والفتح لغة والجمع لقح مثل سدرة وسدر أو قصعة وقصع واللقوح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع لقاح مثل قلوص وقلاص وقال ثعلب اللقاح جمع لقحة اه فعلم أن ما فى كلام الشارح قول ثعلب (قوله كربى) بضم الراء وتشديد الموحدة ورباب بكسر الراء كانثى واناث والربى الشاة اذا ولدت أو مات ولدها قال فى القاموس وجمعها على رباب بالضم نادر وقال شيخنا السيد ولا منافاة بينه وبين ما فى الشرح لان كلا الجمعين نادر (قوله كأعجف) أى هزيل (قوله كربيط) أى مربوط (قوله كربع) بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل

كجمد وجماد أوفعلان كسرحان وسراح أوفعيل كفصيل وفصال أوفعل كرجل ورجال (وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا) أى من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم على فعل نحو كبد وكبود ونمر ونمور وأشار بقوله يخص الى أنه لايجاوز فعولا الى غيره من جموع الكثرة غالبا وأشار بقوله غالبا الى أنه قد يجمع على غير فعول نادرا نحو نمر ونمر وأيضا كما مر (كذاك يطرد * فى فعل اسما مطلق الفا) أى يطرد أيضا فعول فى اسم على فعل أوفعل أوفعل وهو معنى قوله مطلق الفاء نحو كعب وكعوب وحمل وحمول وجند وجنود واحترز بالاسم عن الوصف نحو صعب وجلف وحلو فلا يجمع على فعول الا ما شذ من ضيف وضيوف (تنبيه) ٨٧ اطراد فعول فى فعل مشروط بان لا تكون عينه واوا كحوض وشذ فوج فى فوج ومشروط فى فعل أن لا تكون عينه واوا أيضا كحوت ولا لامه ياء كدى وأن لا يكون مضاعفا نحو خف وشذ نئى فى نؤى ومنه قالت * خلت الا أياصر أو نئيا * والنؤى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر وشذ حص وحصوص والحص بالمهملتين وهو الورس (وفعل له) فعل مبتدأ وله خبره والضمير لفعول أى فعل من أفراد فعول نحو أسد وأسود وشجن وشجون وندب وندوب وذكر وذكور (تنبيهات * الاول) تردد كلام المصنف فى ان فعولا مقيس فى فعل أو محفوظ فمشى فى التسهيل على الاول وفى شرح الكافية على الثانى وبه جزم الشارح وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فانه لم يذكر فى هذا النظم غالبا الا المطرد ولما يذكر غيره يشير الى عدم اطراده غالبا بقد أو نحو قل أو ندر وأما قول الشارح ويحفظ فعول فى فعل ولذلك قال يعنى المصنف وفعل له يعنى له فعول ولم يقيده باطراد فعلم أنه محفوظ ففيه نظر لان مثل هذه العبارة انما يستعملها المصنف فى الغالب فى المطرد على ماهو بين من صنيعه * الثانى اذا قلنا ان فعولا مقيس فى فعل فذلك بشرطين أن يكون اسما وأن لا يكون مضاعفا فلا يقال فى نصف نصوف ولا فى لب لبوب وشذ فى طلل طلول * الثالث جعل المصنف فعولا فى التسهيل على ثلاث مراتب مقيسا فى الاوزان الاربعة المذكورة فى النظم بشروطها المذكورة ومسموعا فى فاعل وصفا غير مضاعف كرادو لا معتل العين كقائم نحو شاهد وشهود وفى نحو فسل وفوج وساق وبدرة وشعبة .

ينتج فى الربيع (قوله كجمد) بجيم وميم مضمومتين وتسكن الميم أيضا لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم مما مر وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الايهام والجمد المكان الصلب المرتفع كذا فى الصحاح (قوله كسرحان) بكسر السين الذئب (قوله وبفعول) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله يخص غالبا) لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وان ادعاها ابن هشام معترضا بها على المصنف لان معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوز الى غيره من أوزان جموع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى أنه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمرا فى الغالب (قوله من جموع الكثرة) قيد بذلك لان نحو كبد يجمع فى القلة على أكباد قياسا كما يفيده كلامهم فى أفعال حتى الشارح خلافا لما ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح من أنه غير قياسى وأن قوله من جموع الكثرة ليس بقيد فعلم أن لنمر جمعين قياسيين وهما نمور وأنمار وجمعين سماعيين وهما نمر ونمار هذا هو تحقيق المقام (قوله كذاك يطرد فى فعل اسما الخ) يؤخذ من هنا ومن قوله * فعل وفعلة فعال لهما * أن فعلا المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعول وفى كلام أبى حيان أن العرب اذا جمعته على واحد منهما أو على غيرهما من أبنية الجموع اتبع فان لم يثبت عن العرب فيه شئ جمع على واحد منهما على التخيير ويؤخذ منه أنه اذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين فى المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه أفاده سم (قوله فى فوج) هم الجماعة من الناس (قوله وشذ نئ) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد التحتية أصله نؤوى اجتمعت الواو والياء الخ وقوله فى نؤى بضم النون وسكون الهمزة (قوله أياصر) بتحتية وصاد مهملة جمع أيصر وهو حبل قصير يشد فى أسفل الخباء الى وتد (قوله بالمهملتين) أى مع ضم أولاهما وأما الخص بخاء معجمة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت يسقف بخشب كالازج فيجمع على فعول كالاول ويزيد بفعال فيقال خصوص وخصاص قاله فى القاموس (قوله وهو الورس) ويقال الزعفران صحاح (قوله من أفراد فعول) يعنى من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح (قوله وشجن) بشين معجمة وجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان زكريا (قوله وندب) بنون ودال مهملة مفتوحتين وموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد زكريا (قوله ولما يذكر غيره الخ) تركيب فاسد لان لما الجازمة لا تدخل الا على ماض (قوله يشير الى عدم اطراده غالبا الخ) وقد لا يشير الى عدم اطراده كما فى قوله بعد وشاع فى حوت وقاع فان فعلانا مطرد فى نحو حوت دون نحو قاع ولم يشر المصنف الى عدم اطراد الثانى (قوله أو نحو قل أو ندر) كشذ (قوله يعنى له فعول) هذا الحل يقتضى أن ضمير له لفعل وأن له خبر مبتدا محذوف أى له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل (قوله فى الغالب) ينبغى حذفه فان المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة فى غير المطرد أصلا فاعرفه فانه مما غفل عنه (قوله على ما هو بين من صنيعه) منه قوله أول الباب لفعل اسما صح عينا أفعل فان أفعل مطرد فى فعل اسما صحيح العين اتفاقا كما سبق (قوله فى نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر (قوله فى الاوزان الاربعة) صوابه الخمسة (قوله وفى نحو فسل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذى لا مروءة له ووجه شذوذه كونه صفة (قوله وبدرة) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة (قوله وشعبة)

وقنة وشاذا فى نحو ظرب ف وأنسة وحص وأسينة (وللفعال فعلان حصل) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد فى اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم عند قوله * وغالبا أغناهم فعلان * فى فعل التنبيه على اطراده فى فعل نحو صرد وصردان (وشاع) أى كثر فعلان (فى حوت وقاع مع ما ضاهاهما) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين فالاول نحو حوت وحيتان ونون ونينان وكوز وكيزان والثانى نحو قاع وقيعان ٨٨ وتاج وتيجان وجاز وجيران تنبيه هو مطرد فى الاول من هذين كما صرح به فى شرح الكافية واقتضاء كلام التسهيل (وقل فى غيرهما) أى مجىء فعلان فى غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك فى الاسماء قنو وقنوان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش وغزال وغزلان وخروف وخرفان وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وعبد وعبدان وبركة وبركان والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء وقضفة وقضفان والقضفة بالفتح الاكمة وفى الاوصاف شيخ وشيخان وشجاع وشجعان * تنبيه * مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية وعليه مشى الشارح أن فعلانا لا يطرد فى فعل صحيح العين نحو خرب وخربان وأخ وأخوان ومقتضى كلامه فى التسهيل اطراده فيه والخرب ذكر الحبارى (وفعلا اسما * وفعيلا وفعل * غير معل العين فعلان شمل) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس فى اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران أو فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران وجمل وجملان وخرج بقوله اسما نحو ضخم وجميل وبطل وبقوله غير معل العين نحو قود فلا يجمع شىء منها على فعلان * تنبيهات * الاول * ذكر المصنف فى شرح الكافية وتبعه الشارح فى أمثلة فعل نحو جذع وجذعان وذكر فى التسهيل أن فعلان يحفظ فى جذع ولا يقاس عليه لانه صفة * الثانى اقتضى كلامه أن نحو ذئب وذؤبان غير مقيس وصرح فى شرح الكافية بانه قليل لكنه فى التسهيل عده من المقيس * الثالث اقتضى كلامه أيضا أن فعلان مقيس فى نحو سيف وقوس وقاع

كان

بشين معجمة فعين مهملة كما بخط الشارح وهى بضم فسكون القطعة وفى بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهى الجحشة وولد الناقة أول ساعة تولد وسقوب الابل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفى نسخة سقبة بسين مهملة فقاف مفتوحتين وهى الرحل خطأ من وجهين فتنبه (قوله وقنة) بضم القاف وتشديد النون وهى أعلى الجبل (قوله وشاذا) هذا يقتضى أن الشاذ غير المسموع ويمكن انه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قلته وبالمسموع ما خالف القياس مع كثرة كما للبعض (قوله وأنسة) ضبطه الاسقاطى بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا ورأيت بخط الشارح علامة المد على الالف فتكون آنسة كقائمة اه (قوله وحص) بالمهملتين مضموم الاول كما مر (قوله وأسينة) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد التحتية نون قال فى القاموس القوة من قوى الوتر وسير من سيور تضفر جميعا نسعا أو عنانا اه والنسع بكسر النون وسكون السين المهملة آخره عين مهملة سير ينسج عريضا على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله فى القاموس فقول البعض هى سير من سيور الوتر تخليط (قوله على فعل) أى بضم فسكون أو على فعل أى بفتحتين (قوله واوى العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتحتين فألف قاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة (قوله وحيتان) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان (قوله ونون) هو الحوت (قوله فى الاول من هذين) مفهومه أنه غير مطرد فى الثانى وصريح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضى الاطراد وان زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشيوع الاطراد (قوله وقل فى غيرهما) أى غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل فى الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلانا مطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بان الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلان حصل وقوله وغالبا أغناهم فعلان فى فعل (قوله قنو) قال فى القاموس القنو بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكباسة جمعه أقناء وقنوان وقنيان مثلثين اه (قوله وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مما مر (قوله وظليم) بفتح الظاء المعجمة (قوله وبركة) بضم الموحدة (قوله والقضفة بالفتح) أى بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء (قوله لا يطرد فى فعل) أى بفتحتين صحيح العين أى كما لا يطرد فى فعل بفتحتين معتل العين كقاع وتاج كما تقدم (قوله كخرب) بفتح الخاء المعجمة والراء (قوله وأخ وأخوان) أصل أخ أخو بفتحتين حذفت اللام اعتباطا وظاهره أن أخا يجمع على اخوان مطلقا ونقل الفارضى عن بعضهم أن الأخ فى النسب يجمع على اخوة وفى الصداقة على اخوان ولا يرد عليه انما المؤمنون اخوة لان المعنى كالاخوة أو كلامه أغلبى (قوله والخرب ذكر الحبارى) سمى بذلك لكونه فى الخراب تصريح (قوله وفعلا اسما الخ) اعترضه ابن هشام بان الوصف الجارى مجرى الاسم كالاسم نحو عبد وعبدان وبان تقييده فعلا الساكن العين بالاسمية واطلاقه فعيلا وفعلا المتحرك العين يقتضى عدم اشتراط الاسمية فى الاخيرين وليس كذلك لاشتراطها فى الثلاثة كما صرح به فى التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الاول بان قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثانى بانه حذف القيد مما بعد الاول لدلالة القيد الاول عليه (قوله وفعل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله نحو قود) بفتحتين وهو القصاص (قوله لانه صفة) هذا بحسب الاصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما فى شرح الكافية (قوله وقاع)

وعويل لانه لم يشترط صحة العين الا في الاخير * الرابع مما يحفظ فيه فعلان فاعل كحاجز وحجزان وأفعل فعلاء كاسود وسودان وأعمى وعميان وفعال كحوار وحوران وزقاق وزقان ذكرها سيبويه وفعلة كقضفة وقضفان وفعول كقعود وقعدان (والكريم والبخيل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلا) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس فى فعيل وصفا المذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام فشمل الذى بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كريم وبخيل وظريف وما كان بمعنى مفعل نحو سميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء

وظرفاء وسمعاء وخلطاء وخرج بالوصف الاسم نحو قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء وبالمذكر المؤنث نحو رميم وشريفة فلا يقال عظام رمماء ولا نساء شرفاء وأما خلفاء فى جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال فى جمعه فسحاء وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء وشذ دفين ودفناء وسجين وسجناء وجليب وجلباء وستير وستراء حكاهن اللحيانى وندر أسير وأسراء وبكونه غير مضاعف نحو شديد ولبيب فلا يقال شدداء ولا لبباء وبكونه غير معتل اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلاء وندر تقى وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء ﴿تنبيهات * الاول﴾ أشار بذكر المثالين الى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط فى الجمع على فعلاء * الثانى قوله كذا لما ضاهاهما أى شابههما يشمل ثلاثة أمور المشابهة فى اللفظ والمعنى نحو ظريف وشريف وخبيث ولئيم والمشابهة فى اللفظ دون المعنى نحو قتيل وجريح وهذا غير صحيح لما عرفت والمشابهة فى المعنى دون اللفظ نحو صالح وشجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف من كل وصف دل على سجية مدح أو ذم وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يوهم أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وان ذلك مطرد فيه وليس كذلك فيهما أما الاول فواضح البطلان وأما الثانى فان المصنف ذكر فى التسهيل أنه لا يقاس منه الا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت وذكر فيه وفى شرح الكافية أن نحو حمان

كان ينبغى اسقاطه لان وزنه فعل بفتحتين كما مر قال شيخنا الا أن يقال النظر هنا للحال اه وفيه ما فيه (قوله وعويل) هو رفع الصوت بالبكاء كما فى المختار (قوله كحوار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو قال الجوهرى وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فاذا فصل عنها فهو فصيل (قوله وزقاق) بزاى وقافين وهو السكة (قوله كقعود) هو بالفتح من الابل ما يقتعده الراعى فى كل حاجة قاموس (قوله والكريم والبخيل فعلا) يعنى أن فعلاء يطرد فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعال بضم الفاء وأن يكون وصفا المذكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجية مدح أو ذم (قوله لما ضاهاهما) أى فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط كما سيأتى (قوله نحو سميع بمعنى مسمع) وأليم بمعنى مؤلم (قوله نحو خليط بمعنى مخالط) وجليس بمعنى مجالس (قوله فبطريق الحمل على المذكر) وقال الفارسى خلفاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلائف ولم يسمع سيبويه خليفا قال الفارسى ولو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بان سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اه دمامينى وانما ينهض الرد اذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف (قوله فلا يقال قتلاء) أى الا شذوذا كما فى التصريح (قوله وسجين) بالجيم أى مسجون (قوله وندر أسير وأسراء) صنيعه يقتضى أنه غير شاذ وليس كذلك الا أن يريد هنا بالشاذ ما خالف القياس وقل استعماله وبالنادر ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل (قوله وهذا) أى الامر الثانى وهو المشابهة فى اللفظ دون المعنى أى شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء (قوله وخفاف) بضم الخاء المعجمة (قوله وعليه) أى على الامر الثالث وهو المشابهة فى المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تمثيله وبيانه بقوله من كل وصف الخ لنقل الشارح عنه فيما يأتى أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحينئذ فلا تنافى بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتى هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضى أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما فى المعنى فقط وهذا يؤدى الى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا لغير كريم وبخيل مما شابههما فى اللفظ والمعنى كظريف ولئيم فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم اضافى أى بالنسبة الى المشابهة فى اللفظ فقط فاعرف ذلك (قوله لكنه) أى كلام الناظم يوهم أى بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر اليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه فى المعنى فقط دل على سجية الخ (قوله يجمع على فعلاء) أى بقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا يغنى هذا عن قوله وان ذلك مطرد فيه نعم صنيعه يقتضى أوضحية بطلان الاول عن بطلان الثانى والامر بالعكس فافهم (قوله أما الاول) أى أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان اذ لم يقل أحد بان كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماعا ولا قياسا (قوله وأما الثانى) أى أن ذلك مطرد فيه (قوله أو فعال) أى بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أى بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر فى فاعل وفعال بالضم هو ما رأيته فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلى باشا لكن فى النسخة التى شرح عليها الدمامينى زيادة فعال بفتح الفاء كما ضبطه الدمامينى ومثل له بجبان وعلى هذه النسخة اقتصر الاسقاطى وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح (قوله وذكر فيه وفى شرح الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فانه لم

وسمح وخلم وهو الصديق مما ندر جمعه على فعلاء وكذلك قولهم فى جمع رسول رسلاء وفى جمع ودود وداء فكل هذا مقصور على السماع * الثالث ماذكرته من أن كل وصف دل على سجية مدح أوذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور فى الجمع على فعلاء هو مافى التسهيل كما تقدم واقتصر فى شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر فى الكافية أن فعالا مما يقتصر فيه على السماع انتهى (وناب عنه) أى عن فعلاء (أفعلاء فى المعل * لاما ومضعف) من فعيل المتقدم ذكره فالمعتل نحو غنى وأغنياء وولى وأولياء والمضعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء وهذا لازم الا ماندر وتقدم أنه ندر تقى وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء وأشار بقوله (وغير ذاك قل) الى أن ورود أفعلاء فى غير المضعف والمعتل قليل نحو صديق وأصدقاء وظنين وأظناء ونصيب وأنصباء وهين وأهوناء فلا يقاس عليه بخلاف الاول (فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله) اى من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد فى هذه الانواع السبعة أولها فوعل نحو جوهر وجواهر ٩٠ وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع ورابعها فاعل اسما علما أوغير علم نحو جابر وجوابر وكاهل وكواهل والى هذا التنويع الاشارة بلفظ نحو وخامسها فاعل صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص وزاد فى الكافية ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع وذكر فى التسهيل ضابطا لهذه الانواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى واحترز بقوله غير ملحقة بخماسى من نحو خورنق فانك تقول فى جمعه خرانق بحذف الواو ولاخلاف فى اطراد فواعل فى هذه الانواع الا السادس فقال جماعة من المتأخرين انه شاذ ونسبهم فى شرح الكافية الى الغلط فى ذلك وقال نص سيبويه على اطراد فواعل فى فاعل صفة لمذكر غير عاقل قال وانما الشاذ فى نحو فارس وفوارس يعنى فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل وقد أشار الى هذا بقوله (وشذ فى الفارس مع ماماثله) وذلك قولهم فى فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشواهد وكلها صفات لمذكر العاقل وتأول بعضهم ماورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس فيقدر فى قولهم هالك فى الهوالك فى الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن ان لم يقولوا رجال هوالك * (تنبيه) * شذ أيضا فواعل فى غير ماذكر نحو حاجة وحوائج ودخان ودواخن وعثان وعواثن (وبفعائل اجمعن فعاله * وشبهه ذا تاء) ثابتة (أومزاله) أى من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها فتلك عشرة أوزان خمسة بالتاء وخمسة بلا تاء فالتى بالتاء فعالة نحو سحابة وسحائب وفعالة نحو رسالة ورسائل وفعالة نحو ذؤابة وذوائب وفعولة نحو حمولة وحمائل وفعيلة نحو صحيفة وصحائف

يصرح فى التسهيل بان نحو جبان مما ندر جمعه على فعلاء وان كان يؤخذ منه (قوله وسمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالحاء المهملة وهو الكريم (قوله وخلم) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما فى القاموس والصحاح والفارضى والدماميني وابن عقيل وعلى باشا لاتبعهم على التسهيل فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضى غير صحيح فان الذى فى الفارضى هو الكسر كما مر ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارضى حرف الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح والله الموفق للصواب (قوله وظنين وأظناء) انما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف لانه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أى المتهم (قوله مع نحو) عبر هنا بنحو دون ماقبله لانه ذكر هنا جزئيات سم (قوله كاهل) هو مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق وهو الثلث الاعلى وفيه ست فقرات مصباح (قوله نحو طابع) بفتح الموحدة الخاتم وكسرها لغة (قوله نحو قاصعاء) هو جحر اليربوع الذى يقصع فيه أى يدخل زكريا (قوله نحو جابر الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله فاعلة مطلقا) أى علما أوغيره اسما أوصفة لعاقل أوغيره (قوله نحو صومعة) هى بيت للنصارى كما فى القاموس (قوله لغير فاعل الخ) دخل فى غير فاعل ماليس على وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة وبتقييد فاعل بما بعده دخل فاعل اسما أوصفة لمؤنث أوغير عاقل (قوله مما ثانيه ألف زائدة) بيان لغير واحترز به من نحو ألف آدم فانها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم سم (قوله غير ملحقة) بكسر الحاء (قوله من نحو خورنق) فان الواو فيه لالحاقه بسفرجل والخورنق كما فى القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله خرانق) بزنة فعالل كما سيأتى لا فواعل تصريح (قوله الا السادس) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل (قوله فى نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف فى (قوله وناكس) هو المطأطئ رأسه (قوله فى الطوائف الهوالك) فيكون جمع فاعلة لاجمع فاعل (قوله نحو حاجة) سمع فى هذا المفرد حائجة فيجوز أن يكون حوائج جمعا لها واستغنى عن جمع حاجة دماميني (قوله ودواخن) والقياس دخنان كغربان دماميني (قوله وعثان) بالعين المهملة فالمثلثة كغراب الدخان (قوله أومزاله) يحتمل أنه عطف على ذا تاء والهاء ضمير مضاف اليه عائد على التاء والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أى ذا تاء ثابتة أومزالة (قوله ذؤابة) بضم الذال المعجمة مهموزا الضفيرة من الشعر اذا كانت مرسلة فان كانت ملوية فهى عقيصة والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط مصباح (قوله ذوائب) أصله ذآئب بهمزتين استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فابدلوا من الاولى واوا (قوله

والتي بلا تاء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد علم امراة يقال في جمعه سعائد
قال في شرح الكافية وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع
سعيد اسم امراة ﴿تنبيهات * الاول﴾ شرط هذه المثل المجردة من التاء

ان تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم
تجمع على فعائل الا
نادرا كقولهم جزور
وجزائر وسماء بمعنى
المطر وسمائي وصيد
ووصائد * الثاني شرط
ذوات التاء من هذه المثل
سوى فعيلة الاسمية كما
في المثل المذكورة كذا
في التسهيل ولعله
للاحتراز عن امرأة
جبانة وفروقة وناقة
جلالة بضم الجيم أي
عظيمة فلا تجمع هذه
الاوصاف على فعائل
وشرط فعيلة أن لا تكون
بمعنى مفعولة احترازا
من نحو جريحة وقتيلة
فلا يقال جرائح ولا قتائل
وشذ قولهم ذبيحة وذبائح
* الثالث ظاهر كلامه
هنا وفي الكافية اطراد
فعائل في هذه الأوزان
العشرة وذكر في
التسهيل أن المجردات
من التاء سوى فعيل
يحفظ فيها فعائل وأن
أحقهن به فعول وأما
فعيل فلم يذكره في
التسهيل لانه لم يحفظ
فيه فعائل كما تقدم وهذا
يدل على أن فعائل غير
مطرد في الأوزان المجردة
وتبعه في الارتشاف
* الرابع ذكر في
التسهيل أن فعائل أيضا لنحو جرائض وقريثاء وبراكاء وجلولاء وحباري وخرابية ان حذف ما زيد بعد لاميهما ولنحو ضرة وطنة وحرة وظاهره
الاطراد فيها وازن هذه الالفاظ وانما قيد حباري وخرابية بحذف ثاني زائديهما للاحتراز عن حذف اول الزائدتين فتقول عند حذفهما
حبائر وخرائب وان حذفت الاول فقط قلت حباري وخرابي اهـ (و بالفعالى والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا) أي من أمثلة
جمع الكثرة الفعالى بالكسر والفعالى بالفتح ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في أنواع * الاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحار وصحاري

نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليمين و بفتحها ريح تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما في الشرح والتصريح و يطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضا و جمعه شمائل كما في القاموس (قوله من هذا القبيل) أي قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله فلم يأت اسم جنس) أي جمع اسم جنس (قوله لكنه بمقتضى القياس الخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه أتى سماعا جمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه لا موقع للاستدراك لان العلم لم يدخل في اسم الجنس (قوله كقولهم جزور وجزائر) قال في القاموس الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة اهـ وقال في المصباح الجزور من الابل خاصة يقع على الذكر والانثى اهـ وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور أي واقعا على الذكر لا مطلقا لان جمع جزور واقعا على أنثى على جزائر قياسي فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعا لشيخنا الان في كلام الشارح مؤاخذة لان الجزور يقع على الذكر والانثى (قوله بمعنى المطر) أي ليكون مذكرا اسم (قوله ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها في القاموس منها فناء البيت وعتبته و بيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل والذي يحتن مرتين (قوله سوى فعيلة) أما فعيلة فتجمع على فعائل وان كانت صفة كلطيفة ولطائف (قوله الاسمية) لم يقيد في التوضيح بالاسمية في ذي التاء ولا في المجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق (قوله وفروقة) من الفرق بفتحتين وهو الخوف (قوله بضم الجيم) أي وتخفيف اللام كما في القاموس (قوله وان أحقهن) أي المجردات به أي بفعائل فعول لكثرته فيه (قوله لانه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير في لانه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه وفي لانه للمصنف وقول البعض لانه أي الناظم لم يحفظ فيه فعائل وان كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اهـ ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ (قوله كما تقدم) اي عن شرح الكافية (قوله جرائض) بجيم مضمومة فراء ففالف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن دماميني (قوله وقريثاء) بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحتية فمثلثة فالف ممدودة التمر والبسر الجيدان كما في القاموس (قوله وبراكاء) بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات في الحرب صحاح (قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع المد قرية بناحية فارس صحاح (قوله وخرابية) بخاء مهملة مفتوحة فزاي فالف فوحدة فتحتية فهاء تأنيث وهو الغليظ الى القصر دماميني (قوله ان حذف ما زيد بعد لاميهما) أي لامي حباري وخرابية وهما الراء من حباري والموحدة من خرابية (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهي احدى زوجتي الرجل أو زوجاته (قوله وطنة) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الحلاوة دماميني (قوله وانما قيد حباري وخرابية الخ) ولعله لم يذكر هذا القيد في قريثاء وبراكاء وجلولاء مع أنها اذا جمعت على فعائل حذفت زيادتها الاخيرة لانه ليس فيها الا هذا الوجه بخلاف حباري وخرابية فان فيهما وجهين بينهما الشارح أو لان ألف التأنيث الممدودة كأنه لحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج الى بيان (قوله عند حذفهما) أي الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الآتي فقط فان حبائر لم يحذف فيه الا الزائد الثاني وأما الاول أعني الالف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتي في قوله

والمد زيد ثالثا في الواحد * همزا يرى في مثل كالقلائد

ومثل حبائر فيما ذكر خرائب الا أنه حذف في خرائب مع الزائد الثاني وهو التحتية الهاء (قوله وان حذفت الاول) أي الزائد الاول من كل منهما (قوله و بالفعالى) بكسر اللام وقدمه لانه أصل فعالى بفتحها (قوله

وَالثاني فُعَالى اسما نحو علقى وعلاق وعلاقى والثالث فعلى اسما نحو ذفرى وذفار وذفارى والرابع فعلى وصفا لا لانثى أفعل نحو حبلى وحبال وحبالى والخامس فعلاء وصفا لانثى نحو عذراء وعذار وعذارى وهذه كلها مقيسة كما أشار اليه بقوله والقيس اتبعا الافعلاء وصفا لانثى نحو عذراء فان الفعالى والفعالى غير مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفى شرح الكافية ويشتركان أيضا فى جمع مهرى قالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما وينفرد الفعالى بالكسر فى نحو حذرية وسعلاة وعرقوة والمأقى وفيما حذف أول زائديه من نحو حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحبارى وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيكة وهى البيضة وينفرد فعالى بالفتح فى وصف على فعلان نحو سكران وغضبان وعلى فعلى نحو سكرى وغضبى ويحفظ فى نحو حبط ويتيم وأيم وطاهر وشاة رئيس وهى التى أصيب رأسها * واعلم أن فعالى بضم الفاء فى جمع نحو سكران وسكرى راجح على فعالى بفتحها وفى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عنه وفى غير ذلك مستغنى عنه

علقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للالحاق بجعفر (قوله ذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بدرهم (قوله لا لانثى أفعل) كان الاولى أن يقول لانثى غير أفعل لشمول عبارته فعلى المذكر كبهمى لنبت معروف كذا قيل وفيه أن نحو بهمى خرج بقوله وصفا (قوله وصفا الانثى) كان عليه أن يقول لانثى غير أفعل ليخرج نحو حمراء اذ لا يقال فيه حمار ولا حمارى كما فى المرادى وقد يجاب بانه حذف من الثانى لدلالة الاول عليه (قوله فى جمع مهرى) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادى أصل المهرى بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل (قوله ولا يقاس عليهما) أى على مهار ومهارى فلا يقال فى قرى قار وقارى مثلا (قوله حذرية) بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فتحتية مخففة وهى القطعة الغليظة من الارض والاكمة الغليظة قاموس (قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين قال فى القاموس السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن اه وفسره شيخنا وغيره باخبث الغيلان (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو تصريح (قوله والمأقى) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلى الانف ويقال له الموق والماق وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ قال فى المصباح قال ابن القطاع مأقى العين فعلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعل وليس كذلك بل الياء فى آخره للالحاق (قوله من نحو حبنطى الخ) تبع الشارح ابن الناظم فى انفراد فعالى بالكسر بحبنطى وقلنسوة وتبع المرادى فى انفراد فعالى بالفتح فى نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعنى ابن الناظم حبنطى وقلنسوة مما اختص به فعالى أى بالكسر مخالف لجعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعالى وفعالى ولم يختص فعالى أى بالفتح بشئ كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر اه ثم رأيت مامر عن ابن الناظم لابيه فى التسهيل (قوله حبنطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه حباطى اه تصريح وفى زكريا أنه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بالف بعدها (قوله وعفرنى) بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون مفتوحة وهو الاسد وأول زائديه النون دمامينى (قوله وعدولى) بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهى قرية بالبحرين وأول زائديه الواو دمامينى (قوله وقهوباة) بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو دمامينى (قوله وبلهنية) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فتحتية وهى السعة يقال فلان فى بلهنية من العيش أى فى سعة وأول زائديه النون (قوله وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيها النون والواو ليلحق بقمحدوة وأول زائديه النون تصريح (قوله وكيكة) بكافين بينهما تحتية (قوله فى نحو حبط) بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن وجمع دمامينى (قوله وأيم) بفتح الهمزة وتشديد التحتية وهو من لا زوجة له ولا زوج لها دمامينى (قوله وطاهر) بطاء مهملة (قوله وشاة ورئيس) كذا فى غالب نسخ الشارح وفى بعض النسخ وشاة وتيس وكذا وقع فى النسخة الواقعة للدمامينى من التسهيل فقال يقال فى جمع شاة شواهى وفى جمع تيس وهو الذكر من الظبى والمعز أو اذا أتى عليه سنة تياسى بالف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف على ذلك اه ملخصا والذى رأيته فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة رئيس قالوا شياه رآسى والشاة الرئيس التى أصيب رأسها اه ولا يبعد أن الصواب هذا وما عداه تحريف ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهى وتياسى فى جمع شاة وتيس وذكر ما نصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رآسى اه (قوله وفى غير يتيم) أى وان فعالى بضم الفاء فى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعالى بفتحها فقالوا فى قديم وأسير فعالى بضم الفاء مستغنين به عن فعالى بفتح الفاء وانما استثنى يتيما لانهم لم يجمعوه على فعالى بضم الفاء (قوله وفى غير ذلك مستغنى عنه) أى وان فعالى بضم الفاء فى غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه بفعالى بفتح

﴿تنبيهات * الأول﴾ انما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى من نحو حذرية وما بعده الا انه مستفاد من قوله بعد ويفعالى وشبهه انطقا وسيأتى بيانه ولكنه أخل بفعالى بضم الفاء فلم يذكره * الثانى قالوا فى جمع صحراء وعذراء أيضا صحارى وعذارى بالتشديد وسيأتى * الثالث فعالى بالتشديد هو الاصل فى جمع صحراء ونحوها وان كان محفوظا لا يقاس عليه لان وزن صحراء فعلال فجمعه على فعاليل بقلب الالف التى بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها وبقلب ألف التأنيث وهى الثانية فى نحو صحراء ياء وتدغم الأولى فيها ثم انهم آثروا التخفيف فحذفوا احدى الياءين فمن حذف الثانية قال الصحارى بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف الأولى ٩٣ قال الصحارى بالفتح وانما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين

(واجعل فعالىّ لغير ذى نسب * جدد كالكرسى تتبع العرب) أى من أمثلة جمع الكثرة فعالى وهو لثلاثى ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب نحو كرسى وكراسى وكركى وكراكى واحترز بقوله لغير ذى نسب جدد من نحو تركى فلا يقال فيه تراكى وأما أناسى فجمع انسان لا انسى وأصله أناسين فابدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرابى وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها

﴿تنبيهات * الاول﴾ قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم فى مهرى مهارى وأصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل * الثانى ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحولايا وأنه يحفظ فى نحو صحراء وعذراء وانسان وظربان * الثالث هذا آخر ما ذكره فى النظم من أمثلة تكسير الثلاثى المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به وجملة الابنية الموضوعة للكثرة منها أحد وعشرون بناء وزاد فى الكافية أربعة أبنية فعالى وفعيل وفعال وفعلى أما فعالى فنحو سكارى وهو لوصف على فعلان وفعلى وقد تقدم ذكره وانه يرجح على فعالى بالفتح فى هذين الوصفين وأما فعيل وفعال بضم الفاء فنحو عبيد جمع عبد وظؤار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح وقال فى التسهيل الاصح أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع

الفاء نحو حباطى ويتامى وأيامى (قوله لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى) أى بكسر اللام ولم يذكر أيضا ما ينفرد به فعالى بفتحها (قوله لان وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الأصل (قوله فعلال) هذا مردود وكذا قوله على فعاليل لان همزة التأنيث لا تقابل باللام لانها زائدة ولانه لا يوافق قوله بعد ويقلب ألف التأنيث الخ ولو قال لان وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالى بتشديد الياء بقلب الالف الأولى ياء الخ لاصاب (قوله ومن حذف الاولى الخ) كان تخصيص الفتح بحذف الاولى لان الثانية محركة فاذا فتح ما قبلها قلبت ألفا من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها سم (قوله لغير ذى نسب جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلا كعلباء وقوباء وحولايا وكرسى أو فيه نسب غير مجدد أى غير ملحوظ الآن لكونه صار منسيا أو كالمنسى فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية كمهرى كما سيذكره الشارح وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بان مقتضى كلامه أن نحو كرسى فيه نسب غير مجدد مع انه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج الى تكلف شيخنا والبعض الجواب بان قوله جدد صفة كاشفة (قوله وأما أناسى الخ) قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى أن الياء فى أناسى ليست بدلا وأن أناسى جمع انسى وأناسين جمع انسان لذهب الى قول حسن واستراح من دعوى البدل اذ العرب تقول انسى فى معنى انسان كما قالوا بختى وقرى ونخاتى وقارى وكأنه يشير الى تناسى النسب فى ذلك كما يعلم من قوله فى معنى انسان فتأمل سندوبى (قوله فجمع انسان لا انسى) وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لان وزنه حينئذ فعالين بناء على أنه من الانس لا فعالى قال الشيخ خالد ولو كان أناسى جمع انسى لقيل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد (قوله فابدلوا النون ياء) ثم أدغموا الياء المبدلة من ألف انسان فيها ومن العرب من يقول أناسين وظرابين على الاصل من غير ابدال (قوله ظربان) بالظاء المعجمة على وزن قطران دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهر وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل قال الجوهرى تزعم الاعراب أنها تفسو فى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب (قوله على معنى مشعور به) وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله منسيا) أى اذا لم يلاحظ النسب أصلا أو كالمنسى أى اذا لوحظ فى بعض الاحيان (قوله وحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر قال الدمامينى اسم موضع وقال فى القاموس قرية من عمل النهروان (قوله وانه يحفظ) وان كان هو الاصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادى (قوله وانسان وظربان) أى على القول بان اناسى وظرابى ليس أصلهما أناسين وظرابين (قوله والمزيد فيه) أى والثلاثى المزيد فيه وقوله غير الملحق بكسر الحاء أى غير الحرف الملحق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كاصبع وأصابع بوزن أفاعل ويظهر لى أن التقييد بغيرهما لكونه الغالب فى مفردات الجموع السابقة والافنها ما زيادته للالحاق كجوهر وعلق فافهم (قوله منها) أى من أمثلة تكثير الثلاثى المجرد الخ (قوله جمع ظئر) بظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظئر وللرجل الحاضن ولد غيره

فان ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتي بيانه وأما فعلى فلم يسمع جمعا الا في حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع وقال الاصمعي الحجلى لغة في الحجل وذهب الاخفش الى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفراء الى أن كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ نحو تمر وتمار جمع تكسير وليس بصحيح (وبفعالل وشبهه انطقا * في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى) أي من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما ماثله في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن نحو مفاعل وفياعل أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد الا ما أخرجه بقوله (من غير ما مضى) أي وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحمراء ورام وكامل ونحوها مما استقر تكسيره على غير هذا البناء وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه أما الرباعي فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج وبرثن وبراثن وسبطر وسباطر وجحدب وجحادب وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو جوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلق وعلاق أم لغيره نحو اصبع وأصابع ومسجد ومساجد وسلم وسلالم ما لم يكن مما تقدم استثناؤه وأما الخماسي فهو أيضا اما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا فقد أشار اليه بقوله (ومن خماسي * جرد الآخر انف بالقياس) فعالل الآخر مفعول مقدم لانف ومن خماسي متعلق بانف وكذلك بالقياس أي انف الآخر أي احذفه من الخماسي المجرد عند جمعه قياسا لتتوصل بذلك الى بناء فعالل فتقول في سفرجل سفارج

ظئر والجمع أظار مثل حمل وأحمال وربما جمعت المرأة على ظؤار بكسر الظاء وضمها كذا في المصباح (قوله فان ذكر فعيل) أي ككليب وحجيج ويؤخذ منه تقييد قوله في التسهيل بجمعية فعيل بتأنيثه والحاصل أن المصنف مشى في التسهيل على التفصيل المقابل للقول بان فعيلا اسم جمع مطلقا قال المرادي وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه جمع تكسير مطلقا (قوله كما سيأتي بيانه) أي في الخاتمة (قوله جمع حجل) بفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف (قوله وبفعالل وشبهه الخ) أي على التفصيل الذي سيذكره الشارح وليس المراد تجويز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه (قوله ما فوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعي كجعفر وصيرف وأصبع والخماسي كسفرجل وخورنق ومنطلق والسداسي كقبعثرى ومستخرج والسباعي كاستخراج (قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعي المجرد كجعفر والمزيد فيه كمدحرج ومتدحرج والخماسي المجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة يطرد جمعها على فعالل فالرباعي المجرد لا يحذف منه شئ كجعفر وجعافر والخماسي المجرد يحذف خامسه كسفرجل وسفارج نعم ان كان رابعه يشبه الحروف التي تزاد كنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرازد أو فرازق وأما الرباعي والخماسي المزيد فيهما فيجب حذف زائدهما حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الثاني فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثرى دحارج وقباعث الا اذا كان زائد الرباعي المزيد فيه لينا قبل الآخر رابعا فيثبت فتقول في جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقراطيس بقلب الواو والالف ياء وقناديل كما سيأتي ذلك كله (قوله من غير ما مضى) يرجع لقوله وشبهه كما أشار اليه الشارح (قوله مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أي فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقر الخ نحو سحابة مما يجمع على فعائل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فانهما وان كانا مما مضى لكنهما مما استقر تكسيرهما على هذا البناء لان فعائل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد لمفهوم قول الناظم من غير ما مضى أشار الى بعض ذلك زكريا (قوله أما الرباعي) أي ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة بدليل قوله بعد وان كان أي الرباعي بزيادة أي بسببها وبدليل قوله جمع على شبه فعالل فان الذي يجمع على شبهه انما هو الثلاثي المزيد فيه (قوله نحو جعفر) هو النهر الصغير (قوله وزبرج) بزاي مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة (قوله وبرثن) بموحدة مضمومة فراء ساكنة فمثلثة مضمومة فنون قال في القاموس الكف مع الاصابع ومخلب الاسد أو هو للسبع كالاصبع للانسان وقيلة اه وبما مر من أنه بمثلثة قبل آخره هو ما صرح به زكريا وبها رسم في نسخ الصحاح والقاموس وقال في التصريح بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به (قوله وسبطر) بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضي اللسان كما في القاموس (قوله وجحدب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كما في القاموس وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجمل الضخم كما في الصحاح وغيره وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الاسد كما في القاموس (قوله نحو جوهر الخ) مقتضى كون الزيادة في هذه الامثلة للالحاق أن يكون وزنها فعالل فتجمع على فعالل كجعفر وجعافر فكيف جعل جمعها شبه فعالل الا أن يكون المراد شبه فعالل مع قطع النظر عن الالحاق اه سم أي لم ينظر الى كون الزيادة للالحاق وانما نظر الى مجرد الزيادة (قوله وصيرف) هو المحتال في الأمور قاموس (قوله وعلق وعلاق) في ذكر هذا نظر وان أقروه لانه من جملة ما مضى واستقر تكسيره على غير هذا البناء لذكر الشارح له سابقا فيما يجمع على الفعالى بكسر اللام والفعالى بفتحها (قوله نحو أصبع الخ) وزن أصابع أفاعل ومساجد مفاعل وسلالم فعاعل (قوله فيما تقدم استثناؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه (قوله ومن خماسي) اعلم أن الرباعي المجرد لما لم يحتج في جمعه على

وفى فرزدق فرازد وفى خورنق خوارن ثم ان كان رابع الخماسى شبيها بالزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وابقاء الخامس والى ذلك الاشارة بقوله (والرابع الشبيه بالمزيد قد * يحذف دون ما به تم العدد) أى دون الخامس مثال

ما رابعه شبيه بالزائد لفظا خورنق فان النون من حروف الزيادة ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مخرجا فرزدق فان الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة فلك أن تقول فيهما خوارق وفرازق لكن خوارن وفرازد أجود وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف فى مثل هذا الا الخامس وخوارق وفرازق غلط وأجاز الكوفيون والاخفش حذف الثالث كانهم رأوه أسهل لان ألف الجمع تحل محله فيقولون خوانق وفرادق وأما الخماسى بزيادة فانه يحذف زائده آخرا كان أو غير آخر نحو سبطرى وسباطر وفدوكس وفداكس ومدحرج ودحارج كما أشار اليه بقوله (وزائد العادى الرباعى احذفه) أى احذف زائد مجاوز الرباعى (ما * لم يك لينا اثره اللذ ختما) اللذ لغة فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختما واثره ظرف هو الخبر أى انما يحذف زائد الخماسى اذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رأيت فان كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل ونحو نحو عصفور وعصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة فهذا ونحوه اذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الاصول فتقول فيه قباعث وشمل قوله لينا ما قبله حركة مجانسة كما مثل وما قبله حركة غير مجانسة نحو غرنيق

فعال الى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولما احتاج الخماسى المجرد الى حذف ذكره فى قوله ومن خماسى الى آخر المتن ولما احتاج المزيد من الرباعى والخماسى الى ذلك أشار اليه بقوله وزائد العادى الرباعى الخ وذكر الحذف فى الثلاثى المزيد فى قوله والسين والتا الخ ثم ذكر بعد ذلك الاولى بالحذف من الزوائد أفاده سم (قوله وفى فرزدق) اسم جنس جمعى افرزدقة وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة فيه مسامحة أو مرادهم الجمع اللغوى (قوله وفى خورنق خوارن) كذا فى النسخ والصواب خدرنق بالدال المهملة مكان الواو كما فى ابن الناظم وشرح التوضيح لان واو خورنق مزيدة للالحاق كما قدمه والكلام فى خماسى الاصول والخدرنق بالدال المهملة العنكبوت كما فى زكريا نقلا عن الجوهرى (قوله قد يحذف) أشار بقد الى أن حذف الخامس أجود كما نبه عليه الشارح (قوله فان النون) أى من حيث هى لا فى المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد (قوله وقال المبرد الخ) ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول فى جمعه قذاعم اهـ تصريح والقذعمل بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما فى القاموس (قوله لان ألف الجمع تحل محله) أى فيكون كالحذف لعوض (قوله وأما الخماسى بزيادة) لم يرد به الخماسى الاصول بل أعم منه ومن الرباعى المزيد فيه بدليل أمثلته فان مدحرج رباعى مزيد ولذا مثل به فى التوضيح للرباعى المزيد وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار اليه بقوله وزائد العادى الرباعى وقال فى شرحه وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة أى معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها سم (قوله سبطرى) مشية فيها تبختر واسبطر اضطجع وامتد والابل أسرعت والبلاد استقامت قاموس (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال فى القاموس هو الاسد والرجل الشديد وقال زكريا هو العدد الكثير واسم من أسماء الاسد اهـ وسبق قلم شيخنا فكتب العدد مكان الاسد وتبعه البعض والذى فى زكريا لفظ الاسد كما ذكرنا (قوله العادى الرباعى) أى سواء كانت مجاوزته للرباعى بزائد فقط كأمثلة الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا أو بزائد وأصلى كقبعثرى فالمراد بالرباعى هنا ما زادت أصوله على ثلاثة بان كانت أربعة أو خمسة والرباعى مفعول العادى أو مضاف اليه (قوله ما لم يك) أى الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين بتشديد الياء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه الى تكلف تقدير مضاف أى ذا لين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كما فى التسهيل فلو كان غير رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط فى العمدة وشرحها أن لا يكون مدغما فيه ادغاما أصليا فان كان كذلك حذف فيقال فى مصور مصاور لا مصاوير وأغفل هذا الشرط فى سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان فى شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيوطى وأقره ثم قال وقوله ادغاما أصليا أخرج العارض كجريل تصغير جرول اهـ ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقراه وأنت خبير بان قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لانه ليس لينا لتحركه كما يصرح به اخراج الشارح به نحو كنهور وهبيخ وحينئذ فلا حاجة الى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف فى جمع جريل أيضا وان اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك والخيسفوج بخاء معجمة مفتوحة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالى والجرول بجيم وراء ثم لام كجعفر الارض ذات الحجارة قاله فى القاموس (قوله هو الخبر) أى وجملة المبتدا والخبر نعت لينا ومفعول ختم محذوف أى ختم الكلمة (قوله زائد الخماسى) أى أى الذى هو رباعى الاصول (قوله بل يجمع على فعاليل) أى بقلب كل من الواو والالف ياء لانكسار ما قبله كما فى التوضيح (قوله الزائد وخامس الاصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الاصول من قوله السابق ومن خماسى الخ وانظر هل يأتى هنا التخيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الاتيان فليراجع قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسى فى قول المصنف ومن خماسى قيده بقوله جرد ونحو قبعثرى غير مجرد الا أن يراد العلم بطريق المقايسة (قوله غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور

ونفردوس فتقول فيهما غرانيق وفراديس وخرج عن ذلك ماتحرك فيه حرف العلة نحو كنهور وهبيخ فان حرف العلة فيه لا يقلب ياء بل يحذف فتقول كناهر وهبائخ لان حرف العلة حينئذ ليس حرف لين وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد فانه لا يقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الالف ياء لانها ليست زائدة بل منقلبة عن أصل فيقال مخاتر ومناقد لما سبق (والسين والتا من كمستدع أزل * اذ ببنا الجمع بقاهما مخل) يعني أنه اذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثالي الجمع وهما فعالل وفعاليل توصل اليهما بحذفه فان تأتي أحد المثالين بحذف بعض وابقاء بعض أبقي ماله مزية في المعنى أو اللفظ فتقول في مستدع مداع بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وأبقيت الميم لان لها مزية في المعنى عليهما لكون زيادتها لمعنى مختص بالاسماء بخلافهما فانهما ازادان في الاسماء والافعال وكذلك تقول في استخراج تخاريج فتؤثر التاء استخراج بالبقاء على سينه لان التاء لها مزية في اللفظ على السين لان بقاءها لا يخرج الى عدم النظير لان تفاعيل موجود في الكلام كتماثيل بخلاف السين فانها لا تزاد وحدها فلو أفردت بالبقاء لقيل سخاريج ولا نظير له لانه ليس في الكلام بفعاعيل ومن المزية اللفظية أيضا قولك في جمع مرمريس مراريس بحذف الميم وابقاء الراء لان ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا

الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس كما في القاموس (قوله وفردوس) هو بستان يجمع ما في البساتين قاموس (قوله نحو كنهور) كسفرجل المترا كم من السحاب والضخم من الرجال قاله في القاموس (قوله وهبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء معجمة الغلام الممتلئ (قوله وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد) نظر فيه سم بأنه يقتضي أن نحو مختار ومنقاد داخل في قوله العادي الرباعي وليس كذلك لانه من الثلاثي المزيد المشار اليه بقول المصنف الآتي والسين والتاء الخ لا من العادي الرباعي الذي الكلام فيه وهو مازاد على أربعة أحرف وكان رباعي الاصول أو خماسيها فكان الاولى بل الصواب اسقاط ذلك كما فعل المرادي (قوله لما سبق) قال سم انظر في أي موضع سبق اه قال شيخنا واقره البعض فكان ينبغي للشارح أن يقول لما سيأتي لما تقدم من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثي المزيد المشار اليه بقوله الآتي والسين والتا الخ اه وأنت خبير بانه لا يصح أيضا أن يقول لما سيأتي لان المبين بقول المصنف والسين والتا الخ انما هو حذف الزائد في الثلاثي المزيد وكلام الشارح الآن في حذف ألف مختار ومنقاد وهي غير زائدة كما قال فكيف يعلله بما سيأتي من حذف الزائد فتدبر (قوله والسين والتا الخ) تقدم عن سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثي لان مستدعيا كذلك لان أصوله ثلاثة الدال والعين والياء وحينئذ في قول الشارح يعني نظر لان ماذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ماتقدم كالرباعي والخماسي المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض افرادها فكان الاولى اسقاط يعني ولهذا قال المرادي اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد ما يخل الخ وقد يجاب بان تعليل المصنف تفيد هذه القاعدة (قوله اذ ببنا الجمع الخ) حذف من التعليل شيأ يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والاصل اذ ببناء الجمع بقاؤهما مخل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الاولى فاندفع ما أورد على التعليل من أن دفع الاخلال يحصل بحذف الميم مع بقاء احداهما بان يقال سداع أو تداع (قوله ما يخل بقاؤه الخ) بان يخرجه عن فعالل وفعاليل ومايشبههما في العدة والهيئة (قوله بمثالي الجمع) كأنه أراد بمثالي الجمع وماشابههما في العدة والهيئة وان خالفهما في الوزن بدليل الامثلة التي ذكرها فان نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل سم (قوله أبقي ماله مزية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وأن لا يؤدي الى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على ما في التسهيل (قوله في مستدع) أي في جمع مستدع (قوله لمعنى مختص بالاسماء) لانها تدل على اسم فاعل سم أي أو اسم مفعول (قوله في استخراج) أي في جمع استخراج علما لان المصدر لا يجمع (قوله على سينه) متعلق بتؤثر (قوله مرمريس) من أوصاف الداهية يقال داهية مرمريس أي شديدة والمرمريس الاملس أيضا قاله الجوهري ووزنه فعفعيل بتكرير الفاء والعين فهو ثلاثي الاصول مزيد فيه كما ذكره الشارح (قوله مراريس) فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك أن ماقدمناه من اشتراط كون اللين الذي يبقى رابعا انما هو في غير ما تكررت فاؤه وعينه وبه صرح الفارضي فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطبوس وعضرفوط فيحذف مع الاخير نحو قراطب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرمريس وهي الداهية فالميم والراء الثانيتان زائدتان فيقال مراريس بابقاء الياء وان كانت غير رابعة في مرمريس ولا يجوز أن يجري مجرى قرطبوس وعضرفوط بان يقال مرامر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتي للشارح في حيزبون فاعرفه وقوله كقرطبوس الذي في القاموس قطربوس قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقة السريعة أو الشديدة اه وبه يعلم ما في كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وفاء مضمومة ثم طاء مهملة دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجواري كما في القاموس (قوله لان ذلك لا يجهل الخ) لانه اذا كان بين المكررين

في الاصل ولو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لاوهم كون الاسم رباعيا في الاصل وانه فعاليل لا فعافيل (والميم أولى من سواه بالبقا) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة وهذا الاخلاف فيه اذا كان ثاني الزائدين غير ملحق كنون منطلق فتقول في جمعه مطالق بحذف النون وابقاء الميم أما اذا كان ثاني الزائدين ملحقا كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه فيقال مقاعس وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لانه يضاهي الاصل فيقال قعاسس ورجح مذهب سيبويه بان الميم مصدرة وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء

﴿تنبيه﴾ لا يعني بالاولوية هنا رجحان أحد الامرين مع جوازهما لان ابقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه أولى فلا يعدل عنه (والهمز واليا مثله) أي مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء (ان سبقا) أي تصدرا كما في ألندد ويلندد فتقول في جمعهما ألادو يلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولانهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا

﴿تنبيه﴾ ابقاء الميم والياء والهمز في المثل المذكورة من المزية المعنوية (والياء لا الواو احذف ان جمعت ما ٭ كحيزبون) وعيطموس (فهو حكم حتما) فتقول حزابين وعطاميس بحذف الياء وابقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها وانما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لانها ليست في موضع يؤمنها من الحذف (وخير وافي زائدي سرندى) وهما النون والالف (وكل ما ضاهاه) أي شابهه في تضمن زيادتين لا لحاق الثلاثي بالخماسي (كالعلندى) والحبنطى والعفرني فلك أن تحذف ما قبل الالف وتبقي الالف فتقلب ياء فتقول سراد وعلاد وحباط وعفار ولك عكسه فتقول سراند وعلاند وحبانط وعفارن وانما خير وافي هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لانهما زيدا

المكررين فاصل احتملت اصالتهما كراميس بخلاف ما اذا لم يكن فاصل كرراريس فانه يحكم بزيادة أحدهما (قوله فتقول في جمعه مطالق) هل يقال في مصطفى ومحتفظ مصافي ومحافظ سم (قوله أما اذا كان ثاني الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وما عداه من أحرف الزيادة والا فالسين في مقعنسس ليس ثاني زائدين بل ثالث زوائد وهي الميم والنون وأحد السينين (قوله ملحقا) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارضي تقييد الملحق بكونه ضعف أصلي وعبارته والمبرد يقول في جمع مقعنسس قعاسس فيراعي الاصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقي أحد المثلين لانه وان كان زائدا هو ضعف حرف أصلي والزائد اذا كان ضعف حرف أصلي يحكم له بما للاصلي كما سيأتي في التصريف فكان أصل مقعنسس عنده قعسس كجعفر اه (قوله مقعنسس) أي متأخر الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب جوهري (قوله فيقال قعاسس) كذا في بعض النسخ بلا ياء بين السينين وهو الاشهر وفي بعضها بياء على لغة من يعوضها عما حذف (قوله لا يعني بالاولوية) أي في قوله والميم أولى من سواه بالبقا وقال السندوبي فكلام المصنف على حد قوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وقولهم الصيف أحر من الشتاء اه وقد قيل في نحو الآية وقولهم المذكور انه على فرض وجود أصل الفعل في المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله لكونه أولى) أي والعمل بالاولى هنا واجب (قوله كما في ألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونهما واهمال داليهما وهما بمعنى الالد أي الشديد الخصومة كما في الصحاح (قوله ألادّ ويلادّ) والاصل ألادد ويلادد فادغم أحد المثلين في الآخر (قوله في موضع) وهو الاول وقوله على معنى هو التكلم في الهمزة والغيبة في الياء (قوله بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالاثناء وحينئذ يرد على كلام الشارح أن النون في الاثناء قد تدل على المطاوعة كما في منكسر ومنشم فاللائق تفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها (قوله من المزية المعنوية) من سببية وانما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضا وهي التصدر لان المعنوية أقوى فهي أحق بالاعتبار متى وجدت (قوله ما كحيزبون) مما حذف أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس والحيزبون بحاء مهملة مفتوحة فتحتية ساكنة فزاي مفتوحة فوحدة مضمومة العجوز والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال في القاموس التامة الخلق من الابل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر كالعطموس بالضم والناقة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر (قوله لبقائها رابعة) أي بعد حذف الياء فتكون داخلة في قوله ما لم يك لينا اثره اللذ ختما (قوله ما فعل بواو عصفور) من قلبها ياء (قوله لم يغن حذفها عن حذف الياء) لانك لو حذفت الواو وقلت حيازبن بسكون الموحدة أو تحركها لفاتت صيغة الجمع واحتيج الى أن تحذف الياء أيضا ويقال حزابن (قوله لانها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمرادي لان بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح (قوله سرندى الخ) السرندى بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس هو السريع في أموره أو الشديد والعلندى بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس الغليظ من كل شيء وبضم وشجر من العضاه له شوك واحده بهاء (قوله فتقلب ياء) وتعل الكلمة حينئذ اعلال قاض وغاز اه سم ﴿فائدة﴾ لا يجمع جمع تكسير نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين جمع ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث نحو مرضع ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد ومثل مضروب مختار ومنقاد فيقال مختارون

فما الحاق الثلاثى بالخماسى فلا مزية لاحدهما على الآخر *(خاتمة)* تتضمن مسائل * الاولى يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلا كان أو زائدا فتقول فى سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى * الثانية أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون فى جحافر جحافير وفى عصافير عصافر وهذا عندهم جائز فى الكلام وحملوا من الاول ولو أتى معاذيره ومن الثانى وعنده مفاتح الغيب ووافقهم فى التسهيل على جواز الامرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل الاشذوذا كقوله

سوابيغ بيض لا يخرقها النبل ومذهب البصريين أن زيادة الياء فى مثل مفاعل وحذفها فى مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة * الثالثة قد تدعو الحاجة الى جمع الجمع كما تدعو الى تثنيته فكما يقال فى جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال فى جماعات جمالات واذا قصد تكسير مكسر نظر الى ما يشا كله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره كقولهم فى أعبد أعابد وفى أسلحة أسالح وفى أقوال أقاويل شبهوها بأسود وأساود وأجردة وأجارد وأعصار وأعاصير وقالوا فى مصران مصارين وفى غربان غرابين تشبيها بسلاطين وسراحين وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لانه لا نظير له فى الآحاد فيحمل عليه ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم فى نواكس نواكسون وفى أيامن أيامنون أو بالالف والتاء كقولهم فى حدائد حدائدات وفى صواحب صواحبات ومنه الحديث انكن لانتن صواحبات يوسف * الرابعة اذا قصد جمع ما صدره ذو العلم
أو ابن من أسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا فيقال فى جمع ذى القعدة ذوات القعدة وفى جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق فى ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن آوى والفرق بينهما أن ثانى الجزأين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس واذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل الى ذلك بأن يضاف اليه ذو مجموعا

ومنقادون ولا يجمع مكسرا ذكره الشيخ فى العمدة اه فارضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مخاتر ومناقد (قوله يجوز تعويض ياء الخ) أى ان لم يستحقها اللفظ لغير تعويض كما فى لغاغيز جمع لغيزى فانه حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التى كانت للمفرد كما سيذكره الشارح فى التصغير (قوله فى مماثل مفاعل الخ) المراد بمماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما فى العدة والهيئة وان خالفهما فى الوزن والا فجحافر على وزن فعالل لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل (قوله وحذفها من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين ينبغى أن يقيد ذلك بأن لا يؤدى الى التقاء مثلين كقوله * اللابسات من الحرير جلابيا * فانه مخالف للاصل من وجهين فلا ينبغى تجويزه الا للاضطرار لمثله دمامينى (قوله فى الكلام) أى النثر (قوله معاذيره) لانه جمع معذرة وقياسه معاذر (قوله مفاتح الغيب) لانه جمع مفتاح فقياسه مفاتيح بقلب الفه ياء (قوله واستثنى فواعل) أى الوصف بقرينة التمثيل بسوابيغ فلا يقال فى ضارب ضواريب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم أفاده الدمامينى ولك أن تعمم وتجعل نحو دوانيق وخواتيم مما شذ ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذى قلته فتأمل (قوله سوابيغ) جمع سابغة وهى الدرع الواسعة دمامينى (قوله لا يجوز الا ضرورة) والمعاذير والمفاتيح فى الآيتين جمعا معذار ومفتح دمامينى (قوله جمالات) ظاهر أنه جمع جمال وقال الفارضى قالوا فى جمع جمل أجمل ثم أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالة ثم جمالات فهو جمع جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ جمالات بضم الجيم (قوله واذا قصد تكسير مكسر الخ) ظاهره أن جمع الجمع غير المثنى ينقاس وقال أبو حيان ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا واختلف فى جمع القلة فالاكثرون أنه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه اه دمامينى وكجمع الكثرة فى أنه لا يطرد جمعه اتفاقا اسم الجنس الذى لم تختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أولا فان اختلف فالجمهور على عدم اطراد جمعه لقلة ما جاء منه والمبرد والرمانى وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيبويه أنه لا يطرد جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهط كذا فى الهمع *(فائدة)* قال الجاربردى فى شرح الشافية اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة الا مجازا انتهى (قوله الى ما يشا كله) أى فى عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وان خالفه فى نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود (قوله وأجردة وأجارد) مقتضى كلامه ان أجردة مفرد ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جواد أو جريد (قوله وأعصار) بكسر الهمزة وهو الريح تثير السحاب أو التى فيها نار أو التى تهب من الارض كالعمود نحو السماء أو التى فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة قاموس (قوله فى مصران) قال فى القاموس المصير كامير المعى والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين (قوله تشبيها بسلاطين وسراحين) نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله الى ما يشا كله (قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد فى التسهيل أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحتين قال الدمامينى فما كان موازنا لشئ من هذه الامثلة الاربعة لم يجمع اه والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما فى العدة والهيئة وان خالفهما فى الوزن الاصطلاحى بدليل تمثيله بنواكس وحدائد وصواحب (قوله فى حدائد حدائدات) كذا فى نسخ وفى نسخ خرائد وخرائدات (قوله ذو وابن) لم يقل أو أخ كما فى التسهيل لانه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس بأخى كذا قيل فى جمع ما لا يعقل أخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس

فيقال هم ذوو برق نحره وفي التثنية هما ذوا برق نحره وتساوي الجملة في هذا المركب دون اضافة على الصحيح فيقال هذان ذوا سيبويه وهؤلاء ذوو سيبويه وهما ذوا معديكرب وهم ذوو معديكرب وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى والمجموع على حده اذا ثنيا أو جمعا فيقال في تثنية زيدين مسمى به هذان ذوا زيدين كما يقال في تثنية كلبتي الحداد هاتان ذواتا كلبتين ويقال في الجمع ذوو زيدين وذوات كلبتين وعلى هذا فقس * الخامسة الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي 99 من وجهين معنوي ولفظي أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه واما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية فالاول هو الجمع وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبابيل * والثاني هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط * والثالث هو اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو تمر وتمرة وجوز وجوزة وكلم وكلمة وربما عكس نحو الكمء والجبء للواحد والكمأة والجبأة للجنس وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي أما اسم الجنس الافرادي نحو لبن وماء وضرب فانه ليس دالا على أكثر من اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو أبابيل وعباديد أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحده مقدر والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل

العلم وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس أعم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقرينة التقسيم الى علم جنس وعلم غير جنس وليس المراد باسم الجنس ما قابل علم الجنس (قوله هم ذوو برق نحره) أي أصحاب هذا الاسم (قوله المركب دون اضافة) هو المركب المزجي وأما الاضافي فيثنى ويكسر صدره (قوله على الصحيح) مقابله ايقاع التثنية والجمع على لفظه فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون (قوله بالمثنى والمجموع على حده) أي مسمى بهما (قوله وعلى هذا فقس) فيقال في تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدين وفي جمعه هؤلاء ذوو زيدين (قوله اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة) لا حاجة الى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادي وابن الناظم بل هو مضر لايهامه أن الجمع دائما من باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعترض عبد القادر التعبير بالوضع في تعريف الجمع بان ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف في التسهيل في تعريف الجمع ما نصه الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله في شرحه المراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء الجموع ونحوها وقوله في التثنية ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بان المراد بالوضع في التعريف الوضع النوعي وهو حاصل من الوضع كما بيناه في محله (قوله ملغى فيه اعتبار الفردية) أي غير منظور في وضعه الى الفرد كما بسطناه في مبحث الكلام وهذا الايدل على اعتبار الثلاثة فأكثر في استعماله فكان الاولى أن يقول معتبرا في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر ويرد أيضا عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادي ودفع البعض له بان المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بان الاخراج انما هو باجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به (قوله كأبابيل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل ابالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل ابيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ابيال كدينار وفسر في القاموس الاربعة بالقطعة من الطير والخيل والابل (قوله وربما عكس) مقابل لمحذوف بعد قوله بالتاء غالبا تقديره وتكون التاء في الواحد غالبا نحو تمر الخ وانما حذفه للعلم به من السياق (قوله وبعضهم يقول للواحد كمأة الخ) هذا القول في جبأة وجبء أيضا (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء غالبا (قوله نحو لبن) بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعي واحده لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس دالا على أكثر من اثنين) أي ولا على اثنين وانما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر لأنه المعتبر في اسم الجنس الجمعي (قوله وعباديد) قال في القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل جهة والآكام والطرق البعيدة (قوله برمة أعشار) أي مكسرة قطعا (قوله من وصف المفرد بالجمع) تنزيلا لاجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع اه دماميني قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على قراءة جر خضر وقيل اسم جنس جمعي لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع (قوله وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادي وان كان له واحد من لفظه فاما أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فان وافقه فيهما أو ثني فهو جمع بقدر تغييره نحو فلك وان لم يثن فليس بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يميز الخ (قوله بياء النسب) أي بحذف ياء النسب لان تمييز الجمع بحذف ياء النسب التي في واحده منه ولهذا قال

(قوله فقيل أبول بفتح الهمزة الخ) هو بكسرها وتشديد الموحدة مفتوحة كما في القاموس اه

وانما قلنا ان اغربا باعلى وزن غالب لان أفعالا نادر في المفردات كقولهم برمة أعشار هذا مذهب بعض النحويين وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن
خاص بالجمع ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع وليس الاعراب جمع عرب لان
العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب ١٠٠ يخص البادين خلافا لمن زعم أنه جمعه وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز من واحده
بياء النسب نحو روم أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر أولا فان ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي وان التزم تأنيثه فهو جمع نحو تخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لان العرب التزمت تأنيثهما والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير وان لم يكن كذلك فاما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا فان وافقها فهو جمع مالم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه فيكون اسم جمع فلذلك حكم على غزى بانه اسم جمع لغاز لانه يساوي الواحد في التذكير وحكم أيضا على ركاب بانه اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا اليه فقالوا ركابي والجموع لا ينسب اليها الا اذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتي في بابه وان خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لان فعلا ليس من أبنية الجمع خلافا لابي الحسن والله أعلم ﴿التصغير﴾ انما
ذكر هذا الباب اثر باب التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد واحد يقال
لاشتراكهما في مسائل كثيرة تأتي ذكرها (فعيلا اجعل الثلاثي اذا * صغرته نحو) فليس في تصغير فلس ونحو (قذى في) تصغير (قذى)
و (فعيعل مع فعيعيل لما * فاق) الثلاثي (كجعل درهم دريهما) وجعل دينار دنينيرا * والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلابد من
ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده فان كان ثلاثيا لم يغير بأكثر من ذلك وان كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء

المرادي بنزع ياء النسب وكذا يقال في قوله أو بتاء التأنيث أو يعمم في هذا أن يقال المراد أو بحذف تاء التأنيث غالبا واثباتها قليلا كما في كمأة وجبأة على أحد القولين (قوله وان لم يكن كذلك) بان لم يميز من واحده بما ذكر (قوله مالم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه) أي دون قبح وانما قلنا دون قبح لان الجمع قد يساوي الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام (قوله حكم على غزى) بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي مخففة وتشديد الياء وأصله غزوي على زنة فعيل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلبا للتخفيف وأدغمت الياء في الياء فصار غزيا الا أن الجوهري ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزا مثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزاء مثل فاسق وفساق اه وقال في القاموس في مادته والغزي كغني اسم جمع اه وهو صريح في موافقة كلام الشارح وكلام الجوهري يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع تجوزا ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اه عبد القادر (قوله خلافا لابي الحسن) حيث ذهب الى أن فعلا من أبنية الجمع وجعل منه صحبا وركبا والحاصل أن اسم الجنس هو ما يميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أو له واحد ولكنه مخالف لاوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب واذا عرفت ما عرف الجمع مرادي

﴿التصغير﴾

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه تصريح (قوله من واد واحد) لان كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث في تعليل الشارح بانه انما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكتته أن التكسير أكثر وقوعا من التصغير فتقديمه أولى (قوله اذا صغرته) أي أردت تصغيره (قوله في تصغير قذى) أي برد الالف الى أصلها وهو الياء ثم ادغام ياء التصغير فيها لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها ومثله فتي في فتى (قوله دنينير) أي برد الياء الى أصلها وهو النون اذ أصله دنار كما يأتي (قوله فلابد من ضم أوله وفتح ثانيه) مما علل به ذلك أنهم لما فتحوا في التكسير أول الرباعي والخماسي ولم يبق الا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير وألف التكسير في نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الالف اه مرادي مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والالف للجمع لثقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لمشابهتها ألف الجمع في اللين وأقربيتها اليها من الواو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ما قبل آخره مكسورا كزبرج فهل نقول ان الحركة زالت وجاء غيرها أو الاصلية باقية احتمالان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن اياز بالاول اه سيوطي ويؤخذ مما جزم به ابن اياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كسيطر فانه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلي اه تصريح وسيأتي كلام السهيلي قال المرادي وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اه وسيأتي في الشرح أيضا ويعكر على قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما في الهمع عن البصريين من جواز كسر الاول في تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ وميت الا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والاصل (قوله وزيادة ياء ساكنة بعده) أي الثاني قال في التسهيل يحذف لها أي لاجل تلك الياء أول ياءين وليها فيقال في تصغير علي علي بحذف أول الياءين اللتين وليتاها وبقلب ياء ما وليها من واو وجوبا ان سكنت فيقال في تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال في تصغير مقام مقيم أو كانت لاما فيقال في تصغير دلو دلي واختيارا ان تحركت لفظا في افراد وتكسير ولم تكن لاما فالراجح أن

فالامثلة ثلاثة فعيل نحو فليس وفعيعل نحو دريهم وفعيعيل نحو دنينير ﴿تنبيهات * الاول﴾

للمصغر شروط أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف لان التصغير وصف فى المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وأن يكون متمكنا فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما وشذ تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات كما سيأتى وأن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الاسماء المعظمة وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو الكميت من الخيل والكعيت وهو البلبل ولا نحو مبيطر ومهيمن * الثانى وزن المصغر بهذه الامثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الابنية وليس جاريا على اصطلاح التصريف ألا ترى أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل ووزنها فى التصريف أفيعل ومفيعل وفعيلل * الثالث فوائد التصغير عند البصريين أربع تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جبيل وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو سبيع وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دريهمات وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمنا أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وفويق هذا ودوين ذلك وأصيغر منك وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضى الله تعالى عنه فى ابن مسعود كنيف ملئ علما وقول بعض العرب

يقال فى تصغير جدول جديل ويجوز جديول حملا على الافراد والتكسير وهو جداول فان كانت الواو لاما قلبت ياء فيه قال فى تصغير كروان كريين وان تحركت فى الافراد والتكسير وهو كراوين اه بزيادة من الدمامينى وانظره (قوله فالامثلة ثلاثة) ان كان تفريعا على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وان زعمه البعض قال فى التصريح الامثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لانى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اه * وفى النكت أن هذه الاوزان فى المثنى والجمع والمركب المزجى والعددى راجعة الى ماقبل علامة التثنية والجمع والى الجزء الاول من التركيبين اه ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركبين بقية الاشياء الثمانية الآتية فى قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله فلا يصغر الفعل) وكذا الاسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لان شرط عملها عدم تصغيرها كما مر (قوله لان التصغير وصف فى المعنى) والفعل والحرف لا يوصفان (قوله فعل التعجب) فى قوله * ياما أميلح غزلانا شدن لنا * وجوز بعضهم القياس عليه كما فى الهمع (قوله وأن يكون متمكنا) عبارته فى شرحه على التوضيح وأن يكون غير متوغل فى شبه الحرف اه وهى المناسبة لما يأتى من جواز تصغير المركب العددى كخمسة عشر فافهم (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كمتى وأين قال فى الهمع ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لان المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة أعنى كونه ليس اياه ولا عند وبين ووسط وأمس وأوّل والبارحة وغدو حسبك والاسماء المختصة بالنفى وكل وبعض ومع وأى واسماء الشهور كالمحرم وصفر وكذا أيام الاسبوع كالسبت والاحد على مذهب سيبويه وابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازنى والجرمى جواز تصغيرها اه مع زيادة من الشاطبى قال سم يؤخذ من كلام الشاطبى أن أمس اذا كان نكرة جاز تصغيره (قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لانه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الاعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذى سوّغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوّغ التصغير اه دمامينى (قوله ولا الاسماء المعظمة) كاسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اه فارضى لان تصغيرها ينافى تعظيمها والمراد الاسماء المعظمة مرادا بها مسمياتها العظيمة فان أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبى (قوله خاليا من صيغ التصغير) بان لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الاصل ولا فى الحال فخرج نحو الكميت والكعيت مما وضع على التصغير ثم تنوسى فيه ونحو رجيل وزييد مما عرض تصغيره بلا تناسيه وقوله وشبهها بان لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أى على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر ومهيمن مما ليس مصغرا لكن على هيئة المصغر (قوله نحو الكميت من الخيل) هو الفرس التى تضرب حمرته الى سواد (قوله والكعيت) بالعين المهملة كما فى القاموس وغيره وما فى النسخ من رسمه بالفاء تصحيف (قوله وهو البلبل) اى الطائر المعروف وفى أكثر النسخ البليد وهو تحريف والصواب الذى فى القاموس وغيره هو الاوّل (قوله ولا نحو مبيطر) وقال السهيلى انه يصغر فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر فى الجمع فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه الامبيطرون لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسى ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه تصريح ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة فى باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدمامينى صرح فى باب اعراب المثنى والمجموع بان تكسير المصغر كرجيل متعذر (قوله ومهيمن) اسم فاعل هيمن اذا كان رقيبا على الشئ ومثل مبيطر ومهيمن مسيطر وهو المسلط على الشئ (قوله مجرد اللفظ) أى من غير نظر الى مقابلة أصلى باصلى وزائد بمثله (قوله أنه كبير) أى ذاتا وقوله انه عظيم أى رتبة (قوله وتقليل ما يتوهم) أى تقليل عدد ما يتوهم (قوله زمنا) كما فى المثالين الاولين أو محلا كما فى المثالين التاليين لهما أو قدرا كما فى المثال الاخير (قوله وزاد الكوفيون الخ) وفى الفارضى زيادة التحبب كيابنى والترحم كمسيكين (قوله كنيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما

أناجذيلها المحكك وعذيقها المرجب وقوله وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل * وقوله فويق جبيل شامخ الرأس لم يكن * لتبلغه حتى تكل وتعملا * ورد البصريون ذلك بالتأويل الى تصغير التحقير ونحوه (ومابه) من الحذف (لمنتهى الجمع وصل) فيما زاد على أربعة أحرف (به الى أمثلة التصغير صل) وللحاذف هنا من ترجيح وتخيير ماله هناك فتقول فى تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس أوفريزق بحذف الرابع لما سبق فى قوله والرابع الشبيه بالمزيد الخ وتقول فى سبطرى سبيطر وفى فدوكس فديكس وفى مدحرج دحيرج وتقول فى عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق عصيفير وقريطيس وقنيديل وفريديس وغرينيق وتقول فى قبعثرى قبيعث لما سبق فى قوله وزائد العادى الرباعى احذفه الخ وتقول فى مستدع مديع وفى استخراج تخيريج لما سبق فى قوله والسين والتا من كمستدع أزل الخ وتقول فى منطلق ومقعنس مطيلق ومقيعس وفى ألندد ويلندد أليد ويليد بالادغام لما سبق فى قوله والميم أولى من سواه بالبقا الخ وتقول فى حيزبون وعيطموس حزيبين وعطيميس بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء لما مر وتقول فى سرندى وعلندى سريند وعليند أوسريد وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق ﴿ تنبيه ﴾ يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون أربعة أحرف فصاعدا فانهن لايحذفن فى التصغير ولا يعتدبهن كما سيأتى (وجائز تعويض ماقبل الطرف) عن المحذوف (ان كان بعض الاسم فيهما) أى الجمع والتصغير (المحذف) وسواء فى ذلك ماحذف منه أصل نحوسفرجل فتقول فى جمعه سفارج وان عوضت قلت سفاريج وفى تصغيره سفيرج وان عوضت قلت سفيريج وماحذف منه زائد نحو منطلق فتقول فى جمعه مطالق ومطاليق وفى تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله وجائز أن التعويض غير لازم ﴿ تنبيه ﴾ قال فى التسهيل وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر مالم يستحقها لغير تعويض واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى فانه حذفت ألفه ولم يحتج الى تعويض لثبوت يائه التى كانت فى المفرد (وحائد عن القياس كل ما * خالف فى البابين) أى باب التكسير وباب التصغير

فى القاموس وعاء أداة الراعى أو وعاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لمافيه (قوله أنا جذيلها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذى ينصب للابل الجربى لتحتك به والمحكك بفتح الكاف الاولى مشددة هو والذى كثر الاحتكاك به أى أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الابل الجربى بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها قاف النخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أى عظمته أو من الرجبة بسكون الجيم وهى أن يبنى حول النخلة الكريمة بحجارة أوخشب اذا خيف عليها لطولها أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرقى اليها وانما كان التصغير فى ذلك للتعظيم لان المقام للمدح (قوله دويهية الخ) فتصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التى هى كناية عن الموت بها (قوله الى تصغير التحقير) أى كما فى دويهية اذ انابان حتف النفوس قد يكون بصغار الدواهى وقوله ونحوه أى كتصغير مايتوهم أنه كبير الذات كما فى جبيل اذ انابان الجبل دقيق العرض وان كان عاليا شاق المصعد وكما فى كنيف وجذيل وعذيق اذ انابان كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات (قوله من ترجيح) أى تعيين لما مر فى التكسير وذلك كما فى مستدع وقوله وتخيير أى بين أمرين جائزين أعم من أن يكون أحدهما أرجح كما فى فرزدق أو متساويين كما فى سرندى وعلندى كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح مايشمل التعيين والاحسنية وبالتخيير التخيير بين أمرين متساويين فى الجواز (قوله فتقول فى تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول فى تصغير سفرجل سفيرج لما سبق فى قوله ومن خماسى جرد الخ وتقول فى تصغير فرزدق الخ لتتم الاقسام (قوله فريزد بحذف الخامس) أى وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع ولوذكر الشارح هذا لكان أولى لانه بذكره تظهر مقابلته لقوله بعد وتقول فى سرندى وعلندى الخ فتنبه (قوله لما سبق فى قوله الخ) راجع لجميع ماذكره من سبطرى الى هنا (قوله ومقيعس) قال شيخنا انظر هل يأتى هنا خلاف المبرد المتقدم (قوله أوسريد وعليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح وبفتح ماقبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر وألف الالحاق لاتبقى فى التصغير كما يأتى ثم أعلت اعلال قاض تصريح (قوله هاء التأنيث) كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وياء النسب كلوذعى والالف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعفران وكعبوثران سم (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) انما قيد بذلك لانه الذى يجمع منتهى الجمع أم نحو سكران فلاوان كان لايحذف منه أيضا الالف والنون عند تصغيره (قوله فانهن لايحذفن فى التصغير) فتقول دحيرجة وقويصعاء ولويذعى وزعيفران وعبيثران بخلاف الجمع فانك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر (قوله ولا يعتدبهن) بل يتركن على حالهن فى التكبير ويصغر ماقبلهن كما يصغر غير متمم بهن سم (قوله كما سيأتى) فى قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله على الوجهين) أى التعويض وعدمه (قوله قال فى التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه فى التسهيل (قوله لغير تعويض) كوجودها أووجود ماانقلبت عنه فى المكبر (قوله من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى) أى ومن نحو لغيغيز فى تصغير لغيزى ومن نحو حراجيم وحريجيم فى جمع احرنجام وتصغيره اذلا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم (قوله ولم يحتج الى تعويض) بل التعويض غير ممكن

(حكما رسما) مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه فمما جاء حائدا عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب مغيربان وفي العشاء عشيان وفي عشية عشيشية وفي انسان أنيسيان وفي بنون أبينون وفي ليلة لييلية وفي رجل رويجل وفي صبية أصيبية وفي غلمة أغيلمة فهذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل ومما جاء حائدا عن القياس في التكسير فجاء على غير لفظ واحده قولهم رهط وأراهط وباطل وأباطيل وحديث وأحاديث وكراع وأكارع وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطيع فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين الى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس وذهب ابن جني الى أن اللفظ يغير الى هيئة أخرى ثم يجمع فيرى في أباطيل أن الاسم غير الى ابطيل أو أبطول ثم جمع (لتلو يا التصغير من قبل علم * تأنيث أو مدته) أي مدة التأنيث (الفتح انحتم) يعني أن الحرف الذي بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وهي التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذا ماقبل مدة التأنيث وهي الالف الممدودة التي قبل الهمزة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء ﴿تنبيهات * الاول﴾ أفهم كلامه أن الالف الممدودة في نحو حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين وانما العلامة عندهم الالف التي انقلبت همزة وقد تقدم بيان ذلك في بابه ولذلك قال في التسهيل أو ألف التأنيث أو الالف قبلها وأما قوله في شرح الكافية فان اتصل

وان أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محلها بالياء التي كانت في المفرد (قوله وقولهم في المغرب مغيربان) وقياسه مغيرب وفي العشاء عشيان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشي فيه نظر لقول المصنف * واختم بتا التأنيث ماصغرت من * مؤنث عار ثلاثي قال الشارح في الحال كسن أو في الاصل كيد أو في المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا مدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سمي بثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلحقته التاء اه (قوله وفي عشية عشيشية) وقياسه عشية بحذف احدى الياءين من عشية اتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كذا في الفارضي وغيره والاصل عشيية بثلاث ياآت فقول مامر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشيية بثلاث ياآت (قوله وفي انسان أنيسيان) بياء قبل الالف وقياسه أنيسين ان اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان ان لم يعتبر وهو ماسيصرح به الشارح بعد وقال الكوفيون أنيسيان تصغير انسان لان أصله انسيان على وزن افعلان بكسر الهمزة والعين واذا صغر افعلان قيل أفيعلان وهو مبني على قولهم انسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعال ومذهب البصريين أنه من الانس فوزنه فعلان أفاده الفارضي (قوله وفي بنون أبينون) وقياسه بنيون وفي ليلة لييلية وقياسه لييلة وفي رجل رويجل وقياسه رجيل وفي صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبي أصيبية وقياسه صبيبة وفي غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام وقياسه غليمة (قوله فهذه الالفاظ الخ) هذا التفريع لا يناسب المتن لان المتن يقتضي أن مثل هذه الالفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضي أنه تصغير قياسي لمهمل والمناسب للمتن ماسينقله الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال في قوله فهذه جموع الخ (قوله بتصغير مهمل) بالاضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أي فمغيربان ومابعده كأنه تصغير مغربان وعشيان وعشاة بتشديد الشين وانسيان وليلات وراجل وأصبية وأغلمة وأبنون (قوله على غير لفظ واحده) أي على غير مايقتضيه لفظ واحده من الجموع (قوله رهط وأراهط) وقياسه رهوط وقول التصريح وأرهاط ممنوع لان أفعالا غير مطرد في فعل الصحيح العين الساكنة وشذ أفراخ في فرخ كما مر (قوله وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد وقياسه بواطل لانه من باب كاهل سم (قوله وحديث وأحاديث) وقياسه أحدثة وحدث وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف (قوله وعروض) بفتح العين وقياسه عرائض كعجوز وعجائز (قوله وذهب ابن جني الخ) قال الفارضي وهو قريب من الاول (قوله الى هيئة أخرى) أي تجمع على ذلك الجمع قياسا (قوله لتلو يا التصغير الخ) هذا البيت والذي بعده تقييد لقول المصنف فعيعل مع فعيعيل لما فاق يعني يستثنى من كسر تلو ياء تصغير مازاد على ثلاثة أحرف هذه الاشياء وزاد الشارح عجز المركب فانه يفتح التلو الذي قبله أيضا والتلو متعلق بانحتم ومن قبل الخ حال من تلو والمراد بعلم التأنيث تاؤه وألفه المقصورة (قوله أي مدة التأنيث) الاولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله كما قاله سم لانه أدل على أن المدة ليست للتأنيث (قوله ان لم يكن حرف اعراب) فان كان حرف اعراب أجري على مقتضى العامل لكن كونه حرف اعراب انما يتأتى في تصغير الثلاثي لا في تصغير مافوقه الذي الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض القيد لبيان الواقع (قوله وألف التأنيث) خرج ما ألفه للالحاق مقصورة وممدودة كمعزى وعلباء فيقال في تصغيرهما معيز وعليب بكسر مابعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضي أي ومع حذف الياء المنقلبة عن الالف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة (قوله أفهم كلامه أن الالف الخ) أي لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضي المغايرة (قوله في بابه) أي باب ألف التأنيث أي الباب الذي ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب مالا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لانه لم يذكر ذلك في باب التأنيث بل في باب مالا ينصرف (قوله أو الالف قبلها) فيه استخدام فانه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة

لم تـلى الياء علامة تأنيث نحو كمثرة وحبلى وحمراء حيث تقتضى أن المدة فى نحو حمراء مندرجة فى قوله علامة تأنيث فانه قد تجوز فيه والتحقيق ما تقدم * الثانى المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل فلو انفصل كسر على الاصل نحو دحيرجة * الثالث عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل فحكمه حكمها فتقول بعيلبك بفتح اللام (كذاك ما مدة أفعال سبق * أو مد سكران وما به التحق) أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو مد سكران وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ فتقول ١٠٤ فى تصغير أجمال أجيمال وفى تصغير سكران سكيران لانهم لم يقولوا فى جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فان جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين وسلطان وسليطين فانهما يجمعان على سراحين وسلاطين وان كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت اليه بل تصغر على فعيلان مثاله غرثان وانسان فانهم قالوا فى جمعهما غراثين وأناسين على جهة الشذوذ فاذا صغرا قيل فيهما غريثان وأنيسان فان ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أولا حمل على باب سكران لانه الاكثر * (تنبيه) * أطلق الناظم أفعالا ولم يقيده بان يكون جمعا فشمل المفرد وفى بعض نسخ التسهيل أو ألف أفعال جمعا أو مفردا فمثال الجمع ما ذكر وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الاكثرين الامامى به من الجمع لان أفعالا عندهم لم يثبت فى المفردات قال سيبويه فاذا احتقرت أفعالا اسم رجل قلت إفيعال كما تحقرها قبل ان تكون اسما فتحقير افعالا افعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون أفعال الا جمعا هذا كلامه وقد أثبت بعض النحويين أفعالا فى المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال وهو عند الاكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرعنا على مذهب من أثبته فى المفردات فمقتضى اطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل جمعا أو مفردا أنه يصغر على أفيعال ومقتضى قول من قال من النحويين أو ألف افعال جمعا كأبى موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل بالكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو أعشار فان تصغيره أعيشير

واعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشئ على مجاوره (قوله ما كان متصلا) أى التلو الذى كان متصلا بعلم التأنيث (قوله عجز المركب) أى الذى ليس آخر صدره ياء اذ ما آخر صدره ياء كمعديكرب لا يفتح ما قبل عجزه لانه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره (قوله بعيلبك) بفتح اللام ومعيديكرب بسكون الياء كما مر (قوله أو مد سكران الخ) يؤخذ من تمثيله بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه الخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الالف والنون المزيدتان جمع كثرة فان كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعيلان ولا بفعيلين وان كان يجمع على عقابين بل يرد الى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعيقب ذكره فى التسهيل (قوله وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلانة فيقال فى تصغيره سييفين (قوله مما فى آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثمان ومروان فيقال فى تصغيرها عميران وعثيمان ومريوان وخرج ما نونه أصلية فانه يكسر فى تصغيره ما قبل الالف قال الدمامينى نحو حسان اذا أخذته من الحسن فتقول حسين بحذف احدى السينين وقلب الالف ياء وادغامها اه قال سم وانظر لم حذفت احدى السينين وهلا بقيت وفك ادغامه فقيل حسيسين على فعيعيل اه أى كما قيل فى تصغير لغيزى لغيغيز (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذا وأن لا يعلم شئ ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك الا أنه ذكر صورة المفهوم فى أثناء صور المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا فى جمعه سكارين) لان الالف والنون فيه شابها ألفى التأنيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم تكن الالف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغير تصريح (قوله غرثان) بغين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فمثلثة وجمعه غراثى كسكارى من غرث كفرح جاع اه قاموس والظاهر جواز ضم غين غراثى وفتحها وان كان الضم أرجح كجوازهما فى سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم فى شرح قول المصنف وبالفعالى والفعالى جمعا الخ فاقتصار البعض على الضم تقصير (قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى بجمعه على فعالين (قوله فاذا احقرت أفعالا) أى صغرته (قوله فرقوا بينها) أى بين أفعال بفتح الهمزة وبين افعال أى بكسرها حيث صغروا الاول على أفيعال والثانى على افيعيل فقالوا فى تصغير أجمال أجيمال وفى تصغير اخراج أخيريج ولا حاجة لتقييد اخراج بالعلمية كما صنعه شيخنا وتبعه البعض (قوله ولا يكون أفعال الا جمعا) أى فى الحال أو فى الاصل بان يكون علما منقولا من جمع فلا تنافى بين هذا وقوله فاذا احقرت أفعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) أى كلام سيبويه (قوله وأسمال) بالسين المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال كذا فى القاموس (قوله فان فرعنا على مذهب الخ) انما قيد الاختلاف الذى سيذكره بالتفريع على مذهب من أثبت أفعالا فى المفردات لان الاختلاف الذى سيذكره جار فى غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كأعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلوبين على أبى موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالا فى المفردات فليس الا فى أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام (قوله انه) أى

وقال الشارح أو ألف أفعال جمعا وعلى هذا نبه بقوله سبق هذا اللفظ فقيد وحمل كلام الناظم على التقييد وكأنه جعل سبق قيد الافعال أى
ألف أفعال السابق فى باب التكسير وهو الجمع أما تقييده فتبع فيه أباموسى ومن وافقه وقال الشلوبين مشيرا الى قول أبى موسى هذا خطأ
لان سيبويه قال اذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت فيه أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم
لان قوله سبق ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به بل هو صلة ما ومدة مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير كذلك ما سبق مدة أفعال
وأيضا فان الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه (وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا
كذا المزيد آخرا للنسب * وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيادتا فعلانا * من بعد أربع كزعفرانا
وقدر انفصال ما دل على * تثنية أو جمع تصحيح جلا) يعنى لا يعتد فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية بل تعد منفصلة أى تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها *الاول ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء *الثانى تاء التأنيث نحو حنظلة *الثالث ياء النسب نحو عبقرى *الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس *الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك *السادس الالف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعبوثران واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما *السابع علامة التثنية نحو مسلمين *الثامن علامة

جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام بنية التصغير قبلها فتقول فى تصغيرها حميراء وحنيظلة وعبيقرى
وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات ﴿ تنبيهات * الاول ﴾ هذا تقييد لاطلاق قوله وما به لمنتهى
الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه *الثانى ليست الالف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كل وجه لان مذهبه
فى نحو جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف مد حذف الواو والالف والياء فتقول فى تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف

أفعالا المفرد يصغر على أفيعال وهذا هو الراجح (قوله لان سيبويه قال الخ) انما يتجه هذا التعليل اذا كان تقييد
أبى موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لافعال المسمى به كما أشرنا اليه آنفا أخذا باطلاق مفهوم
تقييده بالجمع والافقد يقال كلام سيبويه فى المفرد الذى كان فى الاصل جمعا كاجمال اسم رجل وكلام أبى
موسى فى المفرد أصالة كثوب أسمال ولا يلزم من تصغير الاول على أفيعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثانى
على أفيعال فتأمل (قوله وأيضا فان الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب) أى كما أطلق هنا (قوله وألف
التأنيث حيث مدا الخ) قال سم ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق *وما به لمنتهى
الجمع وصل *الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل فى الجمع بحذف هذه الاشياء الثمانية لا فى التصغير فيرد عليه أن
عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك فلا يليق عده فى المستثنيات وانما مقصوده أنه اكتفى مع هذه الاشياء
الثمانية بحصول صيغة التصغير تقديرا لانفصال ما يخل بالصيغة معها وهو أعم من أن يكون قد فعل
مثل ذلك فى الجمع أولا ومعلوم أن أكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه فى الجمع فيعلم استثناؤه من
قول المصنف السابق وما به لمنتهى الجمع الخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف *وألف
التأنيث حيث مدا *الخ وعجز المضاف ليس حذفه فى الجمع لازما من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما فى
التوضيح وشرحه وعلى هذا فقول الشارح الآتى الاول هذا تقييد الخ فيه نظر وكان الاولى أن يقول فيه تقييد
فليتأمل اه وليس قوله وألف التأنيث الخ تكرارا مع قوله آنفا التالى ياء التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته الخ
لان ذكره هناك من حيث استثناؤه من كسر ما بعد ياء التصغير وهنا من حيث انه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه
واخرج بقوله حيث مدا المقصورة لانها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف اذا وقعت خامسة فاكثر وتبقى اذا كانت
رابعة لانها لا تخل حينئذ بصيغة التصغير ويفتح ما قبلها لاجلها (قوله جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة لجمع تصحيح
احترز به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير لما سيأتى فى الخاتمة أنه لا يقال فى
تصغير سنين سنيون بل سنيات وسيأتى وجهه ويحتمل أن جلا بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعول جلا
مقدما عليه (قوله كما يصغر غير متمم بها) فلا يعتقد أن ابنية التصغير خرجت عن أصلها اه فارضى (قوله
عبقرى) بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة فقاف مفتوحة فراء نسبة الى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلد
الجن فينسبون اليه كل شئ عجيب تصريح (قوله تركيب مزج) بخلاف الاسنادى قال الفارضى لان
الاسنادى كتأبط شرا لا يصغر وشمل المركب تركيب مزج العددى كخمسة عشر فتقول خميسة عشر بتصغير
الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فارضى (قوله ومسيلمان ومسيلمين) كذا فى بعض النسخ واثبات
الالف فى الاول يقتضى رفع المتعاطفات واثبات الياء فى الثانى يقتضى عدم رفعها كما أن رسم عبيقرى بغير
ألف بعد الياء التحتية يقتضى عدم النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع واجراء مسيلمين على
لغة من يجرى جمع المذكر السالم مجرى حين أو بالجر حكاية لحالها فى الجر واجراء مسيلمان على لغة
من يلزم المثنى الالف ويوافق هذا ما فى أكثر النسخ ومسيلمين ومسيلمين فتأمل (قوله هذا تقييد الخ)
تقدم ما فيه (قوله فى عدم الاعتداد بها من كل وجه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط فى
التصغير (قوله لان مذهبه فى نحو جلولاء الخ) فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التأنيث
حيث مدا (قوله حذف الواو والالف والياء) اعتدادا بالف التأنيث الممدودة كما اعتد بالمقصورة فى

بخلاف فروقة فانه يقول فى تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر أن الالف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبرد ابقاء الواو والالف والياء فى جلولاء وأخويه فيقول فى تصغيرها جليليلاء وبريكاء وقريشاء بالادغام مسويا بين ألف التأنيث وتائه لان ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هى فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث وحجة سيبويه أن لالف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بالالف المقصورة واعتبار الشبهين أولى من الغاء أحدهما وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف الممدودة لها فى عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى جلولاء ونحوها فانها كالف حبارى الاولى وسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها فى التصغير واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد ولكنه صحح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه * الثالث اختلف أيضا فى نحو ثلاثين علما أو غير علم وفى نحو جدارين وظريفين وظريفات أعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد فمذهب سيبويه الحذف فتقول ثليثون وجديران وظريفون وظريفات لان زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء ومذهب المبرد ابقاء حرف المد فى ذلك والادغام كما يفعل فى جلولاء واتفقا فى نحو ظريفين وظريفين وظريفات اذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل (وألف التأنيث ذو القصر متى * زاد على أربعة ان يثبتا) ان أى اذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدا حذفت لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل لانها لم يستقل النطق بها فحكم لها بحكم المنفصل فتقول فى نحو قرقرى ولغيزى وبردرايا قريقر ولغيغز وبريدر فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وابقاء ألف التأنيث وجاز عكسه والى هذا أشار بقوله (وعند تصغير حبارى خير * بين الحبيرى فادر والحبير) ومثله قريثا تقول فيه قريثا أو قريث أى ان حذفت المدة قلت الحبيرى وقريثا وان حذفت ألف التأنيث قلت الحبير وقريث

نحو حبارى اذا صغرته على حبيرى فحذفت من أجلها الالف (قوله بخلاف فروقة) أى ونحوها مما فيه تاء التأنيث وثالثه حرف مد (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء اذ لو لم يعتد بالالف لم تحذف المدة قبلها بل تبقى مع قلب الالف والواو ياء كما فى تصغير حلول وبراك وقريث بلا ألف تأنيث (قوله ومذهب المبرد الخ) وعليه فألف التأنيث الممدودة كتائه فى عدم الاعتداد بها من كل وجه (قوله فى جلولاء وأخويه) مع قلب الواو والالف ياء (قوله بوجه ما) قال البعض متعلق بالشبه فكان الاولى تقديمه وجعل قوله من قبل أى من جهة بيانا لذلك الوجه كما لا يخفى اه وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة الشارح والذى يتجه أنه متعلق بتقدير الانفصال يعنى أن تقدير انفصال ألف التأنيث الممدودة فى غير ما ثالثه حرف مد لا مطلقا والا لم يحذف لاجلها حرف المد فيما ثالثه حرف مد فلا تغفل (قوله فلا غنى الخ) الفاء اما فصيحة أى واذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى الخ أو تفريعية على قوله واعتبار الشبهين الخ (قوله ونحوها) أى نحو الواو فى جلولاء كالالف فى براكاء والياء فى قريثاء (قوله عند بقاء الثانية) بان يقال حبيرى بتخفيف الياء واثبات ألف بعد الراء (قوله أن تسوية الناظم الخ) أى حيث أطلق فى قوله

وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا

(قوله فى نحو ثلاثين علما أو غير علم الخ) وجه التعميم فيه وتقييده ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقا لانه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فانما تكون زيادته غير طارئة اذا كان علما بخلاف ما اذا لم يكن علما لان له حينئذ مفردا (قوله لان زيادته) هى علامة التثنية والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أى منها أما ثلاثون فلوضعه على الزيادة وأما ما بعده فلوجود الزيادة حال الجمعية قبل العلمية وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طرو الزيادة على كل (قوله زاد على أربعة) أى ولم يتقدم على الخامسة مدة كما سيأتى (قوله ان يثبتا) خبر المبتدا وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر أو هو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر (قوله أى اذا كانت ألف التأنيث) أى المقصورة كما قيد به المتن أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مر وكالف التأنيث المقصورة ألف الالحاق المقصورة كحبركى فتقول فى تصغيره حبيرك كفريقر والحبركى بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراد وليست ألفه للتأنيث لقولهم حبركات فهو منون وعن الجرمى أن ألفه للتأنيث فهو ممنوع من الصرف كذا فى الفارضى (قوله لان بقاءها يخرج الخ) قال فى التصريح فان قلت فحبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الالف اه وقد حرفه البعض ثم استشكله (قوله لانها لم يستقل النطق بها الخ) قال شيخنا العله تعليل لمحذوف تقديره وفارقت الممدودة لانها الخ أى لانها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهى بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف الممدودة (قوله فتقول فى نحو قرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع تصريح (قوله وبردرايا) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة فراء فالف فتحتية اسم موضع ووزنه فعلعايا (قوله لغيغز) كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاى وفى بعض النسخ لغيغيز بياء قبل الزاى قال شيخنا وهو القياس (قوله بريدز) بحذف ألف التأنيث ثم حذف الالف والياء لانهما زائدتان (قوله فان كانت خامسة الخ) أشار به الى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى الخ تقييد لاطلاق قوله متى زاد على أربعة الخ (قوله وابقاء ألف التأنيث) لانها بعد حذف المدة صارت رابعة (قوله بين الحبيرى) وهو أجود (قوله ومثله قريثا) يقتضى

بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (واردد لأصل ثانيا لينا قلب * فقيمة صير قويمة تصب) ثانيا مفعول لاردد ولينا نعت لثانيا وقلب في موضع النعت لثانيا أيضا يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان لينا منقلبا عن غيره فشمل ذلك ستة أشياء * الاول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة * الثاني ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب * الثالث ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مييقن * الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب فتقول فيه نييب * الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزة * السادس ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فان أصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين فتقول فيهما دنينير وقريريط وخرج عن ذلك ما ليس بلين فانه لا يرد الى أصله فتقول في متعد متيعد بابقاء التاء خلافا للزجاج فانه يرده الى أصله فيقول مويعد والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره موعد أو موعد ومتيعد لا ايهام فيه * تنبيهات * الاول * مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به في التسهيل لان القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثنى من كلامه ما كان لينا مبدلا من همزة تلي همزة كما استثناه في التسهيل كالف آدم وياء أيمة فانهما لا يردان الى أصلهما أما آدم فتقلب ألفه واوا وأما أيمة فيصغر على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية وهو يعني لرده مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير محرر بل ينبغي أن تقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل * الثاني أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو وأجازوا أيضا ابدال الياء في نحو شيخ واوا وافقهم في التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ * الثالث اذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه

أن قريثا بالقصر والذي قدمه أنها بالمد وهو ما في القاموس فلعل مراده مثله قريثا على قصرها الضرورة أو نحوها أو أنه لغة فيها (قوله بقلب المدة ياء) أي في الجباري فقط لان مدة القريثا ياء فلا تحتاج للقلب (قوله ثانيا لينا) لم يخص في الهمع الرد بالثاني اللين حيث قال يرد الى أصله البدل ان كان آخرا مطلقا سواء كان لينا كما هي أو غير لين كماء وسقاء فان ألف ملهى بدل من واو لانه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقولهم مياه وأمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لانه مشتق من السقي فيقال مليهي برد الالف الى الواو وقلبها ياء لتطرفها اثر كسرة ومويه وسقي كما يقال في التكسير ملاهي ومياه وأمواه وأسقية لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها فان لم يكن البدل آخرا اشترط فيه شرطان أن يكون لينا وأن يكون بدلا من غير همزة تلي همزة كقال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال قويل وقويل ورويان ومويزين ومييقن لزوال موجب الابدال لان الواو انما أبدلت في قال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها وفي ريان لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وانما أبدلت الياء واوا في موقن لضم ما قبلها وكقيراط وذئب بالياء فيقال قريريط وذؤيب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفا صحيحا بدلا من صحيح أو من لين لم يرد الى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتخمة وتخيمة وتراث وتريث وأباب في عباب وأبيب وقائم وقويئم بالهمز وكذا لو كان بدلا من همزة تلي همزة كآدم فيقال أويدم من غير رد للالف الى أصلها وهو الهمز اه ببعض زيادة واختصار (قوله ولينا نعت لثانيا) قال شيخنا وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لمفعولين اه وفيه نظر لاقتضائه أن الثاني المردود الى أصله هو المحول لينا مع أنه المحول اليه كالياء في قيمة لا المحول كالواو فتدبر (قوله فتقول فيه ذؤيب) ووجه همز والمسوغ البدل وهو سكون الهمزة دماميني (قوله فتقول في متعد) وهو اسم فاعل من اتعد وأصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء تصريح (قوله بابقاء التاء) أي الأولى المبدلة من الواو التي هي فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال سم (قوله فانه يرده الى أصله) لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال تصريح (قوله موعد) أي اسم فاعل أو موعد أي اسم مفعول أو موعد أي مصدرا ميميا أو اسم زمان أو مكان (قوله لا ايهام فيه) أي وان كان فيه اجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد في التصريح أن سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة وقد يقال الموجود فيها اجمال لا الباس فتأمل (قوله مراده بالقلب الخ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس والا فيمكن ابقاء القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الامر أنه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح) كما في دينار وقيراط اه سم وكما في ذئب بناء على أن الهمزة حرف صحيح (قوله ولا عكسه) أي ولا على عكسه كما في متعد (قوله فيصغر على لفظه) فيقال أييمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لانه على حده لان الاول حرف لين والثاني مدغم فيه فهو كخويصة تصغير خاصة سم (قوله غير محرر) لانه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كما في دينار والمنقلب عن همزة لا تلي همزة كما في ذئب مع أنهما يردان (قوله في نحو شيخ واوا) فيقال شويخ (قوله على جوازه) أي جواز الابدال واوا في نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل (قوله وهو) أي ما سمع من بويضة بقرينة قوله شاذ المقتضي للسماع فارجاع البعض الضمير الى ما تقدم من قلب ألف ناب وياء شيخ وبيضة واوا غير مناسب الا لو سمع القلب في ياء ناب وشيخ أيضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالاجازة نعم سمع في ناب للمسنة من الابل نويب كما في الهمع فاعرفه (قوله اسم مقلوب) أي

لانه من الوجاهة فقلب فاذا صغر قيل جويه دون رجوع الى الاصل لعدم الحاجة الى ذلك (وشذ فى عيد عييد) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه الى أصله وقياسه عويد لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين كما قالوا فى جمعه أعياد ولم يقولوا أعواد لما ذكرنا (وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعنى أنه يجب لجمع التكسير من رد الثانى الى أصله ما وجب للتصغير فيقال

فى ناب وباب وميزان أنياب وأبواب وموازين الاماشذ كأعياد وقوله

حتى لايحل الدهر الا باذننا * ولا نسأل الاقوام عقد المياثق

يريد المواثيق (تنبيه) هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الأول أما مالا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قيمة وقيم وديمة وديم (والالف الثانى المزيد يجعل * واوا) نحو ضارب وضويرب وماش ومويش (كذا ما الاصل فيه يجهل) كالف صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج (تنبيهان * الأول) مما يجعل واوا أيضا الالف الثانى المبدل من همزة تلى همزة كآدم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه عليه * الثانى حكم التكسير فى ابدال الالف الثانى كحكم التصغير فتقول ضوارب وأوادم (وكمل المنقوص) وهو ما حذف منه أصل بأن ترد اليه ما حذف منه (فى التصغير) لتأتى بنية فعيل (ومحل هذا (مالم يحو غير التاء ثالثا كما) أصله موه فتقول فيه مويه برد اللام وكذا تفعل فى خذ وكل ومذ أعلاما وسه ويد وحر فتقول فيها أخيذ وأكيل

برد الفاء ومنيذ وستيه برد العين ويديه وحريح برد اللام وان كان على ثلاثة والثالث تاء التأنيث لم يعتد بها ويكمل أيضا كما يكمل الثنائى نحو عدة وسنة فتقول فيهما وعيدة وسنية برد فاء الاول ولام الثانى وان كان للمنقوص ثالث غير التاء لم يرد اليه ما حذف لعدم الحاجة اليه لان بنية فعيل تتأتى بدونه فتقول فى هار وشاك

الزائد

قلبا مكانيا (قوله لانه من الوجاهة) فاصله وجهه فقلب قلبا مكانيا بان قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وقياسه عويد) قال سم هل يمتنع النطق بالقياس اه قال الاسقاطى وقد يخرج على الخلاف فى المصدر اذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسى هل يجوز استعمال القياسى اه وجزم البعض بالمنع أخذا من التعليل بالالباس بتصغير عود (قوله فلم يردوا الياء) أى الى أصلها وهو الواو (قوله وحتم للجمع الخ) قال أبو حيان أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم فى الذكر لا على المتأخر اه سيوطى قال سم وهو عجيب لان الواجب فى الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا (قوله عقد المياثق) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ عهد والاول هو ما فى الشواهد للعينى وفى قوله المياثق دون المياثيق بياء بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها فى نحو قرطاس وعصفور كما مر (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتى أن تصغيره تصغير ترخيم حييض اه اسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أى برد الهمزة الى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فعيعل هذا هو الصواب وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ (قوله صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر (قوله الالف الثانى المبدل الخ) ومنه أيضا الالف المنقلبة عن واو كباب كما مر فالالف الثانية تقلب عند التصغير واوا فى أربعة مواضع كما تقلب ياء فى موضع واحد وهو ما ثانيه ألف منقلبة عن ياء (قوله وكمل المنقوص) أى الناقص منه شئ ولو مبدلا لا آخر بدليل تمثيله بالماء على ما سيأتى لا المصطلح عليه (قوله ومحل هذا) أى التكميل المذكور (قوله مالم يحو الخ) أى مالم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثانى الآتى فى كلام الشارح أى وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن وسيأتى فى الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفى صادق بان لا يحوى ثالثا أصلا كيد أو يحوى ثالثا هو ماذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوى ثالثا غير التاء خطأ لجعل شيخنا النفى صادقا بان لا يحوى ثالثا أصلا وهو ثنائى الوضع لان موضوع المسئلة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا منها (قوله كما) مثال للمنقوص ان جعل بمعنى المشروب الا أن المصنف قصره للضرورة وتنظير فى التكميل ان جعل ما الاسمية والحرفية واعلم أن الشارح أولا جزم بان مراده اسم المشروب حيث قال أصله موه الخ وثانيا جزم بان مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله كما الى أن الثنائى الخ وثالثا تردد حيث قال الرابع قوله كما الخ فهذا عجيب فليتأمل سم (قوله فى خذ وكل ومذ أعلاما) أصل خذ وكل أؤخذ وأؤكل بهمزتين حذفت الثانية التى هى فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها حينئذ وأصل مذ منذ وانما قال أعلاما ليصح تصغيرها اذ لا يصغر الا الاسم المتمكن كما مر (قوله وسه) أصله سته وهو الدبر ويد أصلها يدى بسكون الدال أو فتحها على الخلاف وحر أصله حرح وهو الفرج (قوله ويديه) كذا فى غالب النسخ وفى نسخة ويدى بلا تاء والصواب الاول (قوله لم يعتد بها) لكونها فى حكم المنفصل (قوله فتقول فيهما وعيدة وسنية) اعترضوه بان فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه ويمكن دفعه بان تاء المصغر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهى ليست التى كانت عوضا بل التى تظهر عند تصغير المؤنث (قوله وسنية) برد لامه وهى الواو وقلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنيهة (قوله فى هار وشاك) اعلم ان أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال وكان القياس قلبها همزة وقد جاء على القياس أيضا فقيل هائر وشائك بوزن فاعل وقال بعضهم حذفت الالف

وميت هو يرو شويك وميت وشذ هو ير برد المحذوف وأشار بقوله كما الى أن الثنائى وضعا يكمل أيضا فى التصغير كما يكمل المنقوص توصلا الى بناء فعيل الا أن هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد اليه بخلاف المنقوص وأجاز فى الكافية والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول فى عن وهل مسمى بهما عنى وهلى والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل وصرح فى التسهيل بان الاول أولى وبه جزم بعضهم لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر فى ما الاسمية والحرفية اذا سمى بها ١٠٩ فانك تقول على التقديرين موى ﴿تنبيهات﴾ الاول انما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فانها لا يعتد بها أيضا بل يقال بنية وأخية برد المحذوف * الثانى يعنى بقوله ثالثا ما زاد على حرفين ولو كان أولا أو وسطا فالاول كقولك فى تصغير يرى مسمى به يرى من غير رد اعتدادا بحرف المضارعة وأجاز أبو عمرو والمازنى الرد فيقولان برىء ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه فى يعيل تصغير يعلى ونحوه وتقدم مثال الوسط * الثالث لا يعتد أيضا بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مما هى فيه وانما لم يذكر ذلك لان ما هى فيه اذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن تقول فى تصغيرهما سمى وبنى بحذف همز الوصل استغناء عنها بتحريك الاول * الرابع قوله كما ان أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه وان أراد بما الكلمة التى تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لان ما اسمية كانت أو حرفية من الثنائى وضعا لا من قبيل المنقوص فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص وتمام القول فى هذا أنه اذا سمى بما وضع ثنائيا فان كان ثانيه صحيحا نحو هل و بل لم يزد عليه شئ حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء فيقال هليل أو هلى فان كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال فى لو وكى وما علما لو وكى بالتشديد وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف ألفا فالتقى ألفان

الزائد وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعل بسكون العين باعتباره بعد القلب وبكسرها باعتباره قبله وعلى أن المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال وشذ هوير برد المحذوف يعنى الواو لان الكلام فى رد المحذوف الاصلى لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهى جعل عينهما بعد لامهما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فالع واعرابهما على هذا اعراب المعتل كداع وغاز وعلى غيره مما تقدم اعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الاعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا فى الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف لئلا يلتقى ساكنان هو والتنوين وفى النصب شويكا برده وعلى لغة هائر وشائك هوير وشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف (قوله وميت) بتخفيف الياء وهذه الياء ياء فيعل فالمحذوف عين الكلمة (قوله بحرف علة) بان يزاد عليه ياء وقيل ان شئت ألحقته بما لامه ياء فقلت فى هل هلى أو واو فقلت هليو ثم أعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل والاظهر الاول وبه جزم الابدى واقتضاه كلام التسهيل وجه الثانى أن ما حذفت لامه واوا أكثر مما حذفت لامه ياء تصريح مع بعض زيادة من المرادى (قوله فانك تقول الخ) لانك على الوجه الاول ان كملت بياء وجب ادغام المثلين أو بواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثانى تزاد ألف وتبدل ياء وتدغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما فتبدل واوا بكل حال عملا بقوله والالف الثانى المزيد يجعل واوا الخ اهـ سم وفى كلام الفارضى ما يشعر بالفرق حيث قال اذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف فى التصغير وغيره فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الالف ثم تقلب الالف الثانية همزة لاجتماعهما ساكنتين فيصير ماء فاذا صغر يقال موى بتشديد الياء الاولى ياء التصغير والثانية أصلها الهمزة قلبت ياء جوازا اهـ فقوله جوازا يقتضى أنه يقال موىء بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق (قوله برد المحذوف) أى وحذف التاء والاتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو المنقلبة فى التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون (قوله مسمى به) قيد به لان الفعل والحرف لا يصغران الا اذا سمى بهما (قوله من غير رد) أى لعينه وهى الهمزة اذ أصله يرأى (قوله فيقولان برىء) بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله على أصل مذهبه فى يعيل) أى من اثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر فى باب ما لا ينصرف فما وجد فى بعض النسخ من كتابة يعيلى بالياء وما وجد فى بعضها الآخر من كتابته بلا ياء صحيحان لان الاول على مذهب يونس المحدث عنه والثانى على مذهب غيره الارجح فما ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف وينون تنوين العوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل فى بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خبط منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم فى الشرح فى باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادى (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو نحو هار وشاك وميت (قوله حذفت منه) لانه يضم أوله فيستغنى عنها بتحرك أوله تصريح (قوله كما مر الشرح عليه) أى فى قوله أصله موه الخ عقب قول المصنف كما (قوله فهو تنظير) أى فى مطلق التكميل والا فتكميل المنقوص برد ما حذف منه اليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد اليه أفاده المرادى (قوله حتى يصغر) أى الى أن يصغر (قوله وجب التضعيف) قال البعض لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له اهـ وقد يقال عدم النظير لازم على القسم الاول لان أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وهل و بل مسمى بهما مخالفان لذلك على أن الثنائى وضعا اذا سمى به لا يتعين فيه

ابدلت الثانية همزة فاذا صغرت أعطين حكم دوّ وحي وماء فيقال لوى كما يقال دوى وأصلهما الو يو وديو و يقال كحي ثلاث يا آ ت كما يقال حيي
يقال موى كما يقال فى تصغير الماء المشروب موية الا أن هذا لامه هاء فردت اليه كما تقدم * الخامس قال فى شرح الكافية وقد يكون المحذوف
حرفا فى لغة وحرفا آخر فى لغة فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا كقولك فى تصغير سنة سنية وسنيهة وفى تصغير عضة عضية وعضيهة

* (ومن بترخيم يصغر * اكتفى * بالاصل كالعطيف يعنى المعطفا) اى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد فان كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل وان كانت أربعة فعلى فعيعل فتقول فى معطف عطيف وفى أزهر زهير وفى حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد حميد وتقول فى قرطاس وعصفور قريطس وعصيفر (تنبيهات الاول) اذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الاصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول فى سوداء وحبلى وسعاد وغلاب سويدة وحبيلة وسعيدة وغليبة * الثانى اذا صغرت نحو حائض وطالق من الاوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حييض وطليق لانها فى الاصل صفة لمذكر * الثالث حكى سيبويه فى تصغير ابراهيم واسمعيل بريها وسميعا وهو شاذ لا يقاس عليه لان فيه حذف أصلين وزائدين لان الهمزة فيهما والميم واللام أصول أما الميم واللام فباتفاق وأما الهمزة ففيها اخلاف مذهب المبرد أنها أصلية ومذهب سيبويه أنها زائدة ويبنى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم فقال المبرد أبيريه وأسيميع وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب وعلى هذا ينبنى جمعهما فقال الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع

الاعراب بل تجوز فيه الحكاية فتأمل (قوله فا بدلت الثانية همزة) كما قالوا فى حمراء (قوله أعطين) ماض مجهول مبنى على سكون الياء لاتصاله بنون الاناث (قوله دو وحى) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحى القبيلة اه تصريح ودال الدو مهملة (قوله وأصلهما الو يو ودو يو) اى فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله و يقال موى) أى بابدال الهمزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارضى ما يفيد جواز ابقاء الهمزة بلا ابدال (قوله فى تصغير الماء المشروب الخ) و يقال فى تثنيته ما آن وماوان قرأ الجحدرى فالتقى الما آن والحسن فالتقى الماوان وجمعه فى القلة أمواه اه فارضى أى وفى الكثرة مياه وأصله مواه فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله لامه هاء) وأصله موه قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم الهاء همزة (قوله ومن بترخيم) أى معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط (قوله بالاصل) وهو ما كان فى مقابلة الفاء والعين واللام سندوبى (قوله المعطفا) قال الشاطبى المعطف فى اللغة العطف وهو الجانب من كل شئ وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه الى وركيه وقال المكودى المعطف بكسر الميم هو الكساء خالد (قوله بتجريده من الزوائد) أى الصالحة للبقاء كما فى التوضيح ليخرج متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما الاخلالها بالزنة عند تصغيرغير الترخيم أى فلا يسمى تصغيرهما على دحيرج وحريجم تصغير ترخيم اه زكريا وقوله الصالحة للبقاء أى فى تصغيرغير الترخيم وفى قوله من الزوائد اشارة الى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد و به صرح فى التوضيح فلا بد من أمرين ان يكون فى الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغيرغير الترخيم (قوله حميد) وان صغرت لابترخيم قلت فى حامد حويمد وفى حمدان حميدين ان ثبت له جمع على حمادين والا فحميدان وفى محمود محيميد وفى حمدون حميدين اه فارضى أى وفى حماد حميميد وكان على الشارح أن يذكر مع الاسماء الخمسة محمدا فان تصغيره بترخيم أيضا حميد قال خالد ولم يلتفت للالباس ثقة بالقرائن اه وقال سم وتبعه البعض هو من باب الاجمال لا الالباس اه وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد الباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بحمد فيبقى الامر على الاجمال أو يقال مراد سم أن حميدا محتمل للاسماء الخمسة على السواء فلا ينافى تبادر غيرها منه فتأمل (قوله لحقته التاء) لانه من المؤنث الثلاثى فى المآل أى اذا صغر تصغير الترخيم كما ستعرفه (قوله وغلاب) بالغين المعجمة وفى القاموس أنهم سموا بغلاب كسحاب وغلاب ككتاب غلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد (قوله الثانى اذا صغرت نحو حائض الخ) لو جعله استثناء مما قبله وقال الا اذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب (قوله لانها فى الاصل صفة المذكر) والأصل شخص حائض وشخص طالق أى فضعفت عن نحو سوداء وسعاد فى اقتضاء التاء فر وعى فيها الاصل ولولا ذلك للحقتها التاء لانه مؤنث ثلاثى فى المآل وذلك اذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى أفاده الاسقاطى (قوله فى تصغير ابراهيم واسمعيل) اى تصغير ترخيم (قوله وهو شاذ) أى باتفاق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأى سيبويه بريهيم وعلى رأى المبرد أبيريه (قوله لان فيه حذف أصلين) أى والاصول لا يحذف منها أكثر من واحد كما مر (قوله انها أصلية) لان بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولا فى بنات الاربعة فهو خماسى فلا يحذف منه فى التصغير الا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح (قوله انها زائدة) لانه اسم أعجمى لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة شرح التوضيح للشارح (قوله أبيريه وأسيميع) بحذف الخامس وتعويض الياء عنه (قوله بريهيم وسميعيل) بحذف زائدهما (قوله براه)

وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء وبراهه وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم أباره وأسامع وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغيرة بريه والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون * الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل وللكوفيين بدليل قول العرب يجرى بليق ويذم مصغرا أبلق ومن كلامهم جاء بأم الربيق على أريق قال الاصمعى تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق فقلبت الواو فى التصغير همزة * الخامس لافرق بين الزوائد التى للالحاق وغيرها فتقول فى خفندد ومقعنسس وضفندد خفيد وقعيس وضفيد بحذف الزوائد للالحاق والخفندد الظليم السريع والضفندد الضخم الاحمق

(واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار) من التاء (ثلاثى) فى الحال (كسن) ودار فتقول فى تصغيرهما سنينة ودويرة أوفى الاصل كيد فتقول فى تصغيره يدية أوفى المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سميى بثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة نحو حبلى وقد تقدم بيانه ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الاول منهما بقوله (مالم يكن بالتا يرى ذا لبس * كشجر وبقر) فى لغة من أنثهما (وخمس) أى فانه يقال فيها شجير وبقير وخميس بغير تاء ولا يقال شجيرة وبقيرة وخميسة بالتاء لانه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما بضيع وعشير ولا يقال بضيعة وعشيرة لانه يلتبس بعدد المذكر وأشار الى الثانى بقوله (وشذ ترك دون لبس) أى شذ ترك التاء دون لبس فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهى ذود وشول وناب للمسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع للحديد وعرس وضحى ونعل وعرب ونصف وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس فقال عريسة وقويسة ﴿ تنبيهات * الاول ﴾ لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء

براه) بكسر الهاء منونة وأصله براهى بالياء فحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ثم اجازة ثعلب براه ان كانت بالقياس على بريه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارضى ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه اجازة سماع أيضا قياسا على سميع وان كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالامر ظاهر (قوله كما يقال فى تصغيره) أى تصغير ترخيم (قوله والوجه أن يجمعا جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بأم الربيق) بضم الراء وفتح الموحدة أى بالداهية وانظر مامرجع الضمير فى جاء ولعله لرجل ويكون من اقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها اخباره برؤيتها أوالله تعالى أو تكون الاضافة فى قول رجل على معنى فى أى من قول الناس فى شان رجل الخ لكن يمنع الاول والاخير قول القاموس رأى رجل الغول على جمل أورق فقال جاء نا بأم الربيق على أريق اه فتدبر (قوله أورق) هو من الابل ما فى لونه بياض الى سواد وهو من أطيب الابل لحما لا عملا وسيرا قاموس (قوله فى خفندد) بخاء معجمة فنون فدالين مهملتين كسفرجل ومثله ضفندد الا أن أوله ضاد معجمة (قوله الظليم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام (قوله ثلاثى) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما سعيد بتشديد الياء وزينب واختص ثلاثى المؤنث بلحاق التاء لخفته وعدم طوله (قوله بدل لام الكلمة) هى الواو المنقلبة همزة فى سماء لان أصله سماو لانه من سما يسمو فقول شيخنا والبعض أصله سماى سهو ومثل سماء كساء (قوله فحذفت احدى الياءين الاخيرتين) هى الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم فى التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الالف قاله الشارح على التوضيح (قوله على القياس) وهو حذف احدى اليا آت الثلاث عند اجتماعها فى الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهييم وحى على حيى (قوله ذا لبس) أى متبادرا منه خلاف المراد (قوله بضع وعشر) أى وست وسبع وتسع (قوله وذود) بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فدال مهملة من ثلاثة أبعرة الى عشرة وقيل غير ذلك (قوله وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهى من الابل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول كركع فجمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح ولا لبن لها أصلا كذا فى القاموس وغيره والمراد هنا الاول لان شولا كركع رباعى والكلام فى الثلاثى ولهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب الا الثانى وهو خلط (قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع فى اللبس بمصغر حربة الحديد اه سم أى فيكون من النوع الاول (قوله وفرس) قال فى القاموس الفرس للذكر والانثى وهى فرسة اه فعلم أن الفرس يقع على الذكر والانثى وحينئذ يحتاج المثال الى التقييد بالواقع على الانثى (قوله للحديد) احترز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فانه مذكر وجمع درع الحديد ادراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص أدراع كذا فى القاموس (قوله وعرس) قال فى القاموس العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الاسد ثم قال وبالضم وبضمتين طعام الوليمة ثم قال والنكاح اه فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وان ضبط شيخنا بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فيهما نظر فتدبر (قوله وعرب) بفتحتين وبضم فسكون خلاف العجم (قوله ونصف) بفتحتين كما فى القاموس

النوع الأول نحو شعر وشمس *الثانى لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث بل تقول فى رمح علم امرأة رميحة وفى عين علم رجل عيين خلافا لابن الانبارى فى اعتبار الاصل فتقول فى الاول رميح وفى الثانى عيينة ويونس يجيزه واحتج لذلك بقول العرب نويرة وعيينة وأذينة وفهيرة وهى أسماء رجال وليس ذلك بحجة لامكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير *الثالث اذا سميت مؤنثا ببنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول بنية وأخية واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى 112 (وندر *لحاق تا فيما ثلاثيا كثر) ثلاثيا مفعول بكثر وهو بفتح الثاء بمعنى فاق اى ندر لحاق التاء فى تصغير مازاد على ثلاثة وذلك قولهم فى وراء وأمام وقدام وريئة بالهمزة وأميمة وقديديمة *(تنبيه)* أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى حبيرة ولغيغزة فجاء بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فانه قال ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ماذكر الا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الانبارى أى فانه يجيز فى نحو باقلاء وبرناساء بويقلة وبرينسة والصحيح بويقلاء وبرينساء (وصغروا شذوذا الذى التى *وذا مع الفروع منها تا وتى) يعنى لما كان التصغير بعض تصاريف الاسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسما غير متمكن ولما كان فى ذا والذى وفرعهما شبه بالاسماء المتمكنة بكونها توصف و يوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على ماكان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة فى الآخر ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فقيل فى الذى والتى اللذيا واللتيا وفى تثنيتهما اللذيان واللتيان وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقال الاخفش اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذفت

والتصريح وقال الفارضى بفتح النون وكسر الصاد المهملة (قوله ويونس يجيزه) أى اعتبار الاصل كما يجيز اعتبار الحال (قوله واحتج) بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الانبارى ويونس (قوله اذا سميت مؤنثا ببنت وأخت الخ) مثله ما اذا لم تسم بهما أصلا كما فى الدمامينى وانما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر (قوله فى وراء وأمام وقدام الخ) قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة لكن فى الفارضى عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة الا وراء وقدام وعليه يكون لحاق التاء أماما شاذا من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كمتى وأين وفى الفارضى أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لان المراد بتصغير الظروف القرب وعند فى غاية القرب فلا فائدة فى تصغيرها قال وكذا لا تصغر غد حملا على نقيضه وهو أمس لان أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اه ومر أول الباب زيادة بيان (قوله وريئة) بتشديد الياء قبل الهمزة (قوله وقديديمة) بوزن فعيعيلة (قوله حبيرة) بتشديد الياء (قوله باقلاء) بتخفيف اللام اذا مدت كما هو الفرض قال فى القاموس الباقلى وتخفف والباقلاء مخففة ممدودة الفول الواحدة بهاء أو الواحد والجمع سواء اه (قوله وبرناساء) هم الناس كما فى التأنيث (قوله مع الفروع) حال من الذى والتى وذا أى مع بعض الفروع (قوله بكونها توصف و يوصف بها) وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فارضى (قوله خولف به الخ) ذكر وجهين للمخالفة وبقى ثالث فى ذيا وتيا وذيان وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد فى زيادة ياء ثالثة يعنى فى غير ما ذكر ومن المخالفة بعلم أن جعل أمثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا الا فى الاسماء المتمكنة (قوله فترك أولها) كاللام المحركة فى الذى والتى على ما كان عليه من الفتح كما فى الذى والتى وذا وتا وضمت لام اللذيا واللتيا فى لغية كما فى التسهيل أو الضم كما فى أولى وأولاء (قوله وعوض من ضمه) أى المجتلب للتصغير فلا يرد أن أولياء وأولياء زيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورود أن الضمة فيهما أصلية والالف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التى كان ينبغى أن تكون فيهما حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الاصلية فتدبر وهذا التعويض فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع أما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة تخفيفا فيه (قوله ووافقت المتمكن الخ) ذكر وجهين للموافقة وبقى ثالث فى اللذين واللتين والذين وذيا وتيا وذيان وتيان وهو رد الاصل المحذوف من مكبراتها اليها ولا يضر حذفه ثانيا من الاربع الاخيرة لانه لعلة تصريفية وهى توالى ياآت ثلاث كما سيأتى فى الشرح والمحذوف لعلة كالثابت فتأمل (قوله وفى تثنيتهما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد فى جمع الذى الخ رجوع الضمير للذى والتى وحينئذ يكون فى كلامه تقدير مضاف أى فى تثنية مصغرهما وكذا يقال فى نحو قوله بعد فى جمع الذى الخ ثم المراد التثنية والجمع الصوريان لما تقدم فى محله أن اللذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الاصح من اشتراط الاعراب فى المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للاثنين والجماعة بقى شئ آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر و يثنى و يجمع وليس هذا تصغير المثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجاربردى يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر (قوله فى جمع الذى اللذيون) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر زكريا (قوله كالمقصور) أى فى فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين (قوله ومنشأ الخلاف من التثنية) أى الخلاف فى الجمع مفرع على الخلاف فى التثنية فيكون فيه ما فيها قال فى التصريح والذال على القولين مفتوحة (قوله

حذفت ألف الذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره والاخفش يقول حذفت لالتقاء الساكنين وقالوا في جمع التي اللتيات وهو جمع اللتيا تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير الذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وقال في التسهيل واللتيات واللويتا في اللائي واللويا واللويون في اللائي واللائين فزاد تصغير اللاتي واللائي واللائين وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتي أما اللويتا فصحح ذكره الاخفش وأما اللتيات فانما هو جمع اللتيا كما سبق فتجوز في جعله تصغير اللاتي ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا وأجاز الاخفش أيضا اللويا في اللاي غير مهموز وصغروا من أسماء الاشارة ذا وتا فقالوا ذيا وتيا وفي التثنية ذيان وتيان وقالوا في أولى بالقصر أوليا وفي أولاء بالمد أولياء ولم يصغروا منها غير ذلك

﴿تنبيهات * الاول﴾ لاسماء الاشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في التكبير قاله في التسهيل * الثاني قال في شرح الكافية أصل ذيا وتيا ذييا وتييا بثلاث يا آت الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فاستثقل توالي ثلاث يا آت فقصد التخفيف بحذف واحدة فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى ولا حذف الثالثة لحاجة الالف الى فتح ما قبلها فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهي لا تحرك لشبهها بالف التكسير فتعين حذف الاولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية واغتفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن * الثالث قول الناظم وصغروا شذوذا البيت معترض من ثلاثة أوجه * أولها أنه لم يبين كيفية تصغيرها بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن ثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت ثالثها أن قوله منها تا وتي يوهم أن تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا * الرابع لم يصغر من غير المتمكن الا أربعة اسم الاشارة واسم الموصول كما تقدم وأفعل في التعجب والمركب المزجي كبعلبك وسيبويه في لغة من

حذفت ألف الذيا في التثنية) أي ولم تقلب ياء وقوله تخفيفا أي فهي غير معتبرة (قوله وفرقا بين المتمكن) أي الذي تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى (قوله لالتقاء الساكنين) أي فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت فكذا في الجمع عنده فتبقى الفتحة دليلا عليها وقد يقال للاخفش هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الالف ياء في التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك في كون حذف الالف لالتقاء الساكنين فتأمل (قوله جمع اللتيا) بحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع (قوله واللويتا) بقلب ألف اللاتي واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وحذف الياء الاخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وانما حذفت الياء الاخيرة لانه لو صغر على التمام وقيل اللويتيا لزم أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الالف في آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون في المصغر أفاده سم (قوله واللويا) بقلب ألف اللائي واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللويتا لكن في الفارضي أن المحذوف من هذه الهمزة (قوله واللويون) أي مطلقا أو في حالة الرفع واللويين في حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغمة في الياء المبدلة من همزة اللائين قال عبد القادر ورأيت في نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللويئون باثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة (قوله في اللائي واللائين) نشر على ترتيب اللف (قوله فتجوز في جعله تصغير اللاتي) لان اللتيات بمعنى تصغير اللاتي وهو اللويتا (قوله أولياء الخ) ضمة أوليا بالقصر وأولياء بالمد ليست الضمة المجتلبة للتصغير بل هي الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان عليه أن يقول ولام البعد (قوله بثلاث يا آت الخ) تقريره انما يأتي على أن ذا ثلاثي وأن أصله ذيي بياءين وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين انه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الاصلي وهو الالف كما لا يخفى ولا على قول السيرافي انه وضع على أصلين كما لان الثنائي وان كان يكمل في التصغير كما تقدم الا أن أصل ذيا عليه ذويا لا ذييا ولا على القول بان أصله ذو ولان أصل ذيا عليه ذويو فحذفت العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون ولا على القول بان أصله ذوي لان أصل ذيا عليه ذويا فحذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذا لامه لان المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من التساهل والقصور (قوله فاستثقل توالي ثلاث يا آت) أورد عليه شيخنا السيد تصغير حي على حيي مع أن فيه تواليها وأجاب بأن تصغير اسم الاشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالي بخلاف المتمكن (قوله من ثلاثة أوجه) بقي رابع وهو أن قوله وصغروا شذوذا يقتضي أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمازني وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس غزي (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بان سكوته عن كيفية التصغير لانه أحال الامر في ذلك على السماع غزي (قوله يوهم أن تي صغر) انما عبر بالايهام لاحتمال أن معنى قوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله غير تا) علل في التوضيح عدم تصغير ذي بالباسه بتصغير ذا وعدم تصغير تي بالاستغناء عنه بتصغير تا (قوله الا أربعة) زاد في الهمع المنادى وأوه فيقال أويه كما قالوا ر ويدز يدا (قوله والمركب المزجي) ولو عدديا (قوله في لغة من

بناهما فاما من أعرب بهما فلا اشكال وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو ما أحسنه وبعيلبك وسيبويه ﴿خاتمة﴾ يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال في ركب ركيب وفي سراة سرية وكذلك الجمع الذي على أحد أمثلة القلة كقولك في أجمال أجيمال وفي أفلس افيليس وفي فتية فتية وفي أنجدة أنيجدة ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة لان بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الآحاد فاجاز وا أن يقال في رغفان رغيفان كما يقال في عثمان عثيمان وجعلوا من ذلك أصيلانا زعموا أنه تصغير أصلان وأصلان جمع أصيل وما زعموه مردود من وجهين أحدهما أن معنى أصيلان هو معنى أصيل فلا يصح كونه تصغير جمع لان تصغير الجمع جمع في المعنى الثاني أنه لو كان تصغير أصلان لقيل أصيلين لان فعلان وفعلان اذا كسرا قيل فيهما فعالين كصران ومصارين وخشمان وخشامين وعقبان وعقابين وغربان وغرابين وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعيلين فبطل كون أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل وانما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبرها ونظيره قولهم في انسان أنيسان وفي مغرب مغيربان ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره كما وردت جموع مخالفة أبنيتها الابنية آحادها والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده الى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون ان كان لمذكر عاقل كقولك في غلمان غليمون وبالالف والتاء ان كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل كقولك في جوار ودراهم جويريات ودريهمات وان كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن ترد اليه مصغرا فقلت كقولك في فتيان فتية ويقال في تصغير سنين على لغة من أعربها بالواو والياء سنيات ولا يقال سنيون لان اعرابها بالواو والياء انما كان عوضا من اللام واذا صغرت ردت اللام فلو بقي اعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه وكذا الارضون لا يقال في تصغيره الاريضات لان اعراب جمع أرض بالواو والياء انما كان تعويضا من التاء فان حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ومعلوم أن تصغير الثلاثي المؤنث يرده ذا علامة فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور ومن جعل اعراب سنين على النون قال في تصغيره سنين ويجوز سنينين على مذهب من يرى أن أصله سني بياءين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو وهي لام الكلمة ثم أبدلت نونا فكما أنه لو صغر سنيا

بناها) أي بعلبك وسيبويه (قوله وبعيلبك وسيبويه) أي بتصغير صدرهما كما تقدم (قوله يصغر اسم الجمع) كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء ان كان للآدميين وان جاز تأنيثه بخلاف ذود وابل فيقال ذويدة وأبيلة قاله الجوهري وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركيب وعلى كونه جمعا راكب كما عند الاخفش فيرد الى مفرده ويصغر ثم يجمع فيقال رويكبون كذا في الفارضي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي فيقال في تمر تمير كما في الهمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله (قوله فتنافيا) قد يقال لا تنافي لان الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك (قوله أنه تصغير أصلان) بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو العشي (قوله لان فعلان) أي بالضم وفعلان أي بالكسر يعني الجمعين بقرينة التمثيل الآتي فلا يرد تكسير عثمان وعمران على عثامين وعمارين مع تصغيرهما على فعيلان (قوله وخشمان) في القاموس في فصل الخاء المعجمة من باب الميم والخشام كغراب الاسد والعظيم من الانوف والجبال اه فلعل الخشماني في عبارة الشارح بكسر الخاء المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان (قوله وانما أصيلان الخ) يعني أنه تصغير أصيل على خلاف القياس (قوله كما وردت جموع الخ) أي كجمع رهط على أراهط وباطل على أباطيل (قوله رده الى واحده) فلو كان واحده القياسي مهملا فان لم يكن له واحد مستعمل بان لم ينطق له بمفرد أصلا لا قياسي ولا غيره رد الى واحده القياسي المهمل فيقال في جاء اخوتك شماطيط جاء شميطيطون وفي جاءت جواريك شماطيط جاءت شميطيطات وان كان له واحد مستعمل رد اليه لا الى المهمل القياسي خلافا لابي زيد فيقال في ملامح ومذاكير لميحات وذكيرات ردا الى لمحة وذكر لا الى ملمحة ومذكار لئلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية الى ذلك وكان أبا زيد لما لم ينطق له بواحد قياسي جعل الواحد الذي ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملامح وشماطيط اه همع ببعض اختصار ومفاد القاموس ان شماطيط له واحد قياسي مستعمل حيث قال والشمطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشمطاط والشمطيط بكسرهما وقوم شماطيط متفرقة اه واللائق التمثيل بعبابيد أو عباديد ففي القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه (قوله ثم جمعه بالواو والنون) وان كان لمذكر عاقل لانه حينئذ في معنى الصفة وان كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال الفارضي وهذا العمل لا يكون في نحو سكارى وهو جمع كثرة لان مفرده لا يجمع بواو ونون على المشهور اه ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافي أن سكارى جمع سكرى يرد الى مفرده ويصغر ويجمع بالالف والتاء فيقال سكيريات كما في الهمع (قوله غليمون) بتشديد الياء (قوله جاز أن يرد اليه مصغرا) كما جاز أن يرد الى المفرد (قوله فتية) بتشديد الياء (قوله ويقال في تصغير سنين الخ) هذه مسئلة مستقبلة (قوله ويرده ذا علامة) أي لكن حذفت لاجل علامة الجمع (قوله لزم المحذور المذكور) أي الجمع بين العوض وهو الاعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها وهو التصغير لكن حذفت لفظا لعلة وهي وجود علامة الجمع والمحذوف لعلة كالثابت (قوله قال في تصغيره سنين) أي على وزن فعيعل (قوله ويجوز سنين) أي على وزن فعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين (قوله أن أصله) أي الثاني أما أصله الاول فسنيو

لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام كذا اذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من الياء الاخيرة فعامل الكلمة بما كان يعاملها لولم تكن بدلا وان جعل سنون علما وصغر فلا يقال الا سنيون رفعا وسنيين جرا ونصبا برد اللام ومن جعل لامها هاء قال سنيهون والله أعلم

﴿ النسب ﴾

هذا هو الاعرف في ترجمة هذا الباب ويسمى أيضا باب الاضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها والثاني معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد وقد أشار الى التغيير اللفظي بقوله

(ياء كيا الكرسي زادوا للنسب
وكل ما تليه كسره وجب)

يعني اذا قصدوا نسبة شئ الى اب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف اعرابه ياء مشددة مكسورا ما قبلها كقولك في النسب الى زيد زيدي ﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله كيا الكرسي أمرين أحدهما التغيير اللفظي المذكور والآخر أن ياء الكرسي ليست للنسب لان المشبه به غير المشبه وقد ينضم الى هذه التغييرات في بعض الاسماء تغيير آخر أو أكثر فمن ذلك ما أشار اليه بقوله

(ومثله مما حواه احذف وتا ... تأنيث أو مدته لا تثبتا) يعني أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها أي كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها كقولك في النسب الى الشافعي شافعي والى المرمى

فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون والى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو (قوله لحذف الياء الزائدة) أي لتوالي ثلاث ياآت (قوله كذا اذا صغر سنينا الخ) أي فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولاجتماع ثلاث ياآت بالقوة لان بدل الياء في قوتها فاندفع اعتراض البعض بان حذف الياء الزائدة من سني لكراهة توالي ثلاث ياآت وهذه العلة لا تتأتى في تصغير سنين لانها لو ثبتت فيه لا جتمع ياآن فقط (قوله فعامل الكلمة) وهي سنين وقوله بما كان أي بحذف الياء الزائدة الذي كان وقوله لولم تكن بدلا أي لولم تكن النون بدلا عن الياء الاخيرة أو لولم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الاخيرة بان بقيت ياؤها الاخيرة ولم تبدل نونا وفي بعض النسخ لولم يكن بدل أي لولم يوجد بدل عن الياء الاخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد ابدال يائها الاخيرة نونا بما كان يعاملها به قبل هذا الابدال من حذف يائها الزائدة في تصغيرها وان كان آخر مصغر سني قبل الابدال ياء ومصغرها بعده نونا (قوله فلا يقال الخ) أي لان العلم ينظر فيه الى حالته الراهنة لا الى ما نقل عنه (قوله قال سنيهون) أي في الرفع وسنيهين أي في النصب والجر ﴿ تتمة ﴾ قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا اذا وليها حرف مشدد سمع في دويبة وشويبة تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره

﴿ النسب ﴾

هو كما يؤخذ من الشافية الحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبة الى المجرد عنها قال يس ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشددت الياء ليجري عليها أوجه الاعراب الثلاثة ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها ولئلا تلتبس بياء المتكلم ولان الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة) أي اللغوية قال الفارضي واعلم أن هذه الياء حرف عليه الاعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف اليه في محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التيمي تيم عدي بجر تيم فقالوا انه بدل من ياء النسب وأجيب بان التقدير صاحب تيم عدي فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله وان كان مثل هذا قليلا كما سبق في الاضافة اه والظاهر أن الاضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه على المضاف وان ظهور اعراب المضاف على قولهم على المضاف اليه لكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف (قوله بالتسميتين) الباء زائدة في المفعول المطلق (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب اليه (قوله اسما لما لم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب اليه (قوله زادوا للنسب) وأورد عليه أن قوله ياء الخ يتضمن تعريف النسب بانه زيادة ياء مثل ياء الكرسي للنسب فيكون أخذ النسب في تعريف النسب وأخذ المعرف في التعريف يوجب الدور وأجاب سم بان قوادح التعريف انما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره والغزي بان النسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي (قوله أو نحو ذلك) كحرفة (قوله التغيير اللفظي المذكور) فيه أن من جملته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما تليه الخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرسي في كونها مشددة آخرا منقولا اليها الاعراب فقط صونا لكلامه عن التكرار (قوله لان المشبه به غير المشبه) ناقش سم في هذا التعليل بان المغايرة بالكلية والجزئية كافية وحينئذ لا يدل التشبيه على أن ياء الكرسي ليست للنسب وان كان الواقع أنها ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لان التغيير يأنس بالتغيير همع (قوله أو أكثر) أي من تغيير واحد كما في خلفي نسبة الى خليفة فان فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة (قوله ومثله مما حواه احذف) قال ابن هشام فان قلت من قال في يمني يمان اذا نسب اليه هل يقول يمني ويحذف الالف كما يحذف الياء لان الالف مع الياء بمنزلة الياءين قلت لا نص على ذلك ولك أن تقول انما حذفوا الياء كراهة توالي ياآت وهذا المعنى مفقود في مسئلة يمان فان قلت ما بال عن الثقيل ثقيل بدليل مررت بجوار قلت الثقل في اجتماع الياآت لا في وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق سيوطي باختصار (قوله كل ياء تماثلها الخ) سواء كانت للنسب كشافعي أو لغيره كمرمي وكرسي وقزي وسيأتي

مرمي يقدر حذف الاولى وجعل ياء النسب في موضعها لئلا يجتمع أربع ياآت ويظهر أثر هذا التقدير في نحو بخاتي في جمع بختي اذا سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتي مصروفا وكان قبل النسب غير مصروف ويحذف لياء النسب أيضا تاء التأنيث فيقال في النسب الى فاطمة فاطمي والى مكة مكي لئلا تجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأة الى مكة وأما قول المتكلمين في ذات ذاتي وقول العامة في الخليفة خليفتي فلحن وصوابه ذووي وخلفي ويحذف لها أيضا مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهي اما رابعة أو خامسة فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا كقولك في حبارى حبارى وفي قبعثرى قبعثري كما سيأتي وان كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك في جمزى جمزي وان كان ثانيه ساكنا ففيه وجهان قلبها واوا وحذفها والى هذا أشار بقوله ١١٦ (وان تكن تربع) أي تصيره ذا أربعة (ذا ثان سكن * فقلبها واوا وحذفها حسن) ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الاول حبلوي وعلى الثاني حبلي

﴿تنبيهات * الاول﴾ يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بالف زائدة تشبيها بالممدودة فتقول حبلاوي * الثاني ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم وكان الاحسن أن يقول تحذف اذن وقلبها واوا حسن (لشبهها الملحق والاصلي ما * لها) يعني ان الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن الاصل نحو مرمى فلها ما لالف التأنيث في نحو حبلى من القلب والحذف فتقول ذفري وذفروي ومرمي ومرموي الا أن القلب في الاصلي أحسن من الحذف فرموي أفصح من مرمي والیه أشار بقوله (وللاصلي قلب يعتمي) أي يختار يقال اعتماه يعتميه اذا اختاره واعتامه يعتامه أيضا * قال طرفة

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفي * عقيلة مال الفاحش المتشدد

وحذف

﴿تنبيهات * الاول﴾ أراد بالاصلي المنقلب عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون أصلا غير منقلبة الا في حرف أو شبهه * الثاني تخصيصه الاصلي بترجيح القلب يوهم أن ألف الالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التأنيث في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله ما لها وقد صرح في الكافية وشرحها بان القلب في ألف الالحاق الرابعة أجود من الحذف كالاصلية لكن ذكر أن الحذف في ألف الالحاق أشبه من الحذف في الاصلية لان ألف الالحاق شبيهة بالف حبلى في الزيادة * الثالث لم يذكر سيبويه في ألف الالحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الالحاق ثالثا وهو الفصل بالالف كما في

ما اذا كانت بعد حرف واحد في قوله * ونحو حي فتح ثانيه يجب * وما اذا كانت بعد حرفين في قوله *وألحقوا معل لام عريا * الخ. سم (قوله مرمى) أي على الافصح وسيأتي مقابله في قوله * وقيل في المرمى مرموي (قوله يقدر حذف الاولى الخ) فيه أن حذف الاولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر (قوله لئلا يجتمع أربع ياآت) فيه أن اجتماع أربع ياآت أولاها وثالثها ساكنان جائز بل وارد كما في محيي وأمي على ما سيأتي في شرح قوله كذاك يا المنقوص الخ فتدبر (قوله اذا سمي به) قيد بالتسمية لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه وقيد في التوضيح التسمية بكونها المذكر احترازا عما اذا سمي به امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة منتهى الجموع كذا في التصريح (قوله مصروفا) لفقد مفاعيل لان ياء النسب في تقدير الانفصال شرح التوضيح للشارح (قوله غير مصروف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية تصريح (قوله لئلا يجتمع الخ) ولئلا يؤدي الى وقوع تاء التأنيث حشوا (قوله في نسبة امرأة الى مكة) لانه كان يقال مكتيه (قوله فلحن) أي من وجوه في ذاتي لان القياس قلب ألفه واوا ورد لامه وقلبها واوا وحذف التاء ومن وجهين في خليفتي لان القياس حذف الياء والتاء (قوله المقصورة) وأما الممدودة فسيأتي في قوله وهمز ذي مد ينال في النسب الخ (قوله وفي قبعثرى الخ) ظاهره أن ألف قبعثرى للتأنيث والذي في القاموس خلافه وعبارته القبعثرى مقصورا الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد والالف ليست للتأنيث ولا للالحاق بل قسم ثالث اهـ وفي كلام غير واحد كالشارح فيما يأتي قريبا أنها للتكسير (قوله جمزى) بفتح الجيم والميم والزاي أي سريع (قوله أي تصيره ذا أربعة) الضمير يرجع الى قوله ذا ثان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أليق كما لا يخفى (قوله فقلبها واوا) تشبيها بالف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها كذا في التصريح (قوله ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا ممنوع بل قوله الآتي وللاصلي قلب يعتمي كالتصريح في أن الاجود فيها الحذف لان هذا بيان لمخالفة الاصلي لها والا لم يحتج اليه اهـ ورده الاسقاطي بان بيان مخالفة الاصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء (قوله بل الحذف هو المختار) لان شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل تصريح (قوله لشبهها) أي في كونها رابعة ثاني كلمتيها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وان لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثاني (قوله الملحق) بكسر الحاء أي الملحق كلمته بكلمة أخرى (قوله نحو ذفرى) بذال معجمة مكسورة ففاء ساكنة (قوله ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدد) عقيلة الشئ أحسنه ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى الفقر أي المقتر على نفسه وباصطفاء الموت أحسن ماله أنه يميته ويذهبه بلا نفع (قوله الا في حرف) كما الحرفية أو شبهه كما الاسمية (قوله لانه مقتضى قوله ما لها) أي في الواقع وقد ثبت لالف التأنيث في الواقع رجحان الحذف وان لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وان تكن تربع الخ كما ذكره الشارح هناك (قوله لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيهما على السواء في الضعف (قوله في الزيادة) أي

حبلاوى وحكى أرطاوى وأجازه السيرافى فى الاصلية فتقول مرماوى (والالف الجائز اربعا أزل) أى اذا كانت ألف المقصور خامسا فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفى ومستدعى أو للتأنيث نحو حبارى وخليطى أو للالحاق أو التكثير نحو حبركى وقبعثرى فتقول فيها مصطفى ومستدعى وحبارى وخليطى وحبركى وقبعثرى ﴿تنبيه﴾ اذا كانت الالف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من اطلاق النظم وذهب يونس الى جعله كالهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف وشبهته أن كونها خامسة لم يكن الا بتضعيف اللام والمضعف بادغام فى حكم حرف واحد فكأنها رابعة وسيأتى بيان حكم الالف اذا كانت ثالثة (كذاك يا المنقوص خامسا عزل) أى اذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا وجب حذفها عند النسب اليه فتقول فى معتد ومستعل معتدى ومستعلى ﴿تنبيه﴾ اذا نسبت الى محى اسم فاعل حيا يحيى قلت محوى بحذف الياء الاولى لاجتماع ثلاث ياآت وكانت أولى بالحذف لانها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلى الفتحة الياء التى كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وبعد ذلك الياء التى هى لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين وتنقلب الالف واوا فيصير محويا قال الجرمى وهذا أجود كما تقول أموى وفيه وجه آخر وهو محيى كما تقول أمى قال المبرد وهو أجود لانا نحذف الياء الاخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير الى محى كأمى ثم تضيف ياء النسبة فتقول محيى فيجتمع أربع ياآت لسكون الاولى والثالثة (والحذف فى اليا) من المنقوص حال كون الياء (رابعا أحق من * قلب) فقولك فى النسب الى قاض قاضى أجود من قاضوى ومن القلب قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه قال السيرافى والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة بلا ياء ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام المصنف أن القلب فى هذا ونحوه مطرد وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب قبل ولم يسمع الا فى هذا البيت

وحذف الزائد خير من حذف الاصلى (قوله وحكى) أى أبو زيد وقوله ارطاوى لعله رفعه حكاية لرفعه فى تركيب سمع هو كذلك فيه (قوله والالف الجائز) بالجيم أى المجاوز وضبطه الشاطبى بالحاء المهملة أى الحائز اليه أربعة أحرف بان كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا (قوله أو للتأنيث) لاحاجة الى ادخال ألف التأنيث فى قوله والالف الجائز الخ لدخولها فى قوله قبل ذلك * وتاء تانيث أو مدته لاتثبتا * (قوله نحو حبركى) بحاء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراد وقال الزبيدى الطويل الظهر القصير الرجلين والالف للالحاق بسفرجل (قوله وقبعثرى) مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثراة ولا للالحاق اذ ليس لهم اسم سداسى مجرد يلحق هو به اذ نهاية المجرد خمسة كما سيأتى كذا فى الفارضى وبحث فيه بانهم ألحقوا بالسداسى المزيد كالحاق اقعنسس باحرنجم (قوله فتقول فيهما مصطفى) قال المرادى قد ظهر أن قولهم مصطفوى خطا سم (قوله نحو معلى) استشكله سم بان معلى ليس ثانيه ساكنا ومسئلة ماهى مقيدة بسكون الثانى فكيف يلحق نحو معلى بالهى (قوله وشبهته أن كونها الخ) كذا بخطه وفى بعض النسخ وهو ضعيف لان كونها الخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا للضعف (قوله وسيأتى بيان الخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله محى) هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسه غاية الامر أن فيه عملا آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث ياآت) لان الاصل محيى أعل اعلال قاض سم أى فاجتماعها بحسب الاصل (قوله تشبه ياء زائدة) أى فى الصورة اللفظية (قوله فتلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فتقلب ألفا) فتصير محاى (قوله ساكنة) حال من الضمير المستكن فى الظرف الخبر (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب) استشكله سم بانها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هى والتنوين قال وكلام المبرد محه لسلامته من هذا فليتأمل اه قال البعض وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيحذف ماذكر اه وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغى للشارح أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى هى لام الكلمة عند دخول ياء النسب لان أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقائهما قبل ياء النسب وهو التنوين وان زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها فان قلت قد أعادوا ألف فتى وياء شج عند النسب اليهما بدليل قلب الالف واوا والياء ألفا ثم واوا مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ماذكره الشارح قلت لم يعيدوهما حقيقة وانما لحظوهما لاجل مجىء الواو المتحركة فهى الجامعة لياء النسب دونهما ولا حاجة فى محوى الى لحظ الياء الاخيرة هذا ماظهر لى هنا فتأمل (قوله وتنقلب الالف واوا) لوجوب كسر ماقبل ياء النسب والالف لاتقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسر والياآت كما سينبه عليه الشارح فى شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله قال الجرمى وهذا أجود) أى لعدم توالى الياآت (قوله كما تقول أموى) بضم الهمزة نسبة الى أمية قبيلة من قريش وشذ أموى بفتح الهمزة اه شرح الشافية (قوله كما تقول أمى) قال المرادى فى تنظيره به نظر لان أميا شاذ وأما محيى فهو وجه قوى اه وقد يقال التنظير به انما هو فى مجرد الهيئة واجتماع أربع ياآت (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لانى لا أجمع حذفا بعد حذف على كلمة واحدة (قوله لاجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه الياء والتنوين (قوله فيجتمع أربع ياآت الخ) أى اجتماعا جائزا فقوله لسكون الاولى الخ تعليل لمحذوف أى وجاز هذا الاجتماع لسكون الخ (قوله حانيه) وهى

(وحتم قلب ثالث يعن) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عم وفتى فتقول فيهما عموي وفتوي وانما قلبت الألف في فتى واوا وأصلها الياء
كراهة اجتماع الكسرة والياآت (وأول ذا القلب انفتاحا) أي أن ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ماقبلها والتحقيق أن

الفتح سابق للقلب وذلك أنه اذا أريد النسب الى نحو شج فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسيأتي فاذا فتحت انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب في فتى (وفعل * وفعل عينهما افتح وفعل) يعني أن المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كابل أو مضمومها كدئل فتقول فيها نمري وابلي ودئلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء وشذ قولهم في النسب الى الصعق صعقي بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا

(تنبيه) فهم من اقتصاره على الثلاثي أن مازاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير فاندرج في ذلك صور الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش * والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جندل * والثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالأولان لا يغيران وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبي ويحصبي ويثربي

فاعلة من حنوت اذا عطفت كأنه جعل المقعة الجامعة للشراب حانية عليهم كما تحنو الام على بنيها نقله شيخنا عن الشارح (قوله يعن) أي يعرض والجملة نعت ثالث (قوله سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقي ما اذا كان ثالث الكلمة ياء ساكنا ماقبلها كظبي وظبية فمذهب سيبويه النسب اليه على حاله بلا قلب فيقال ظبي ومذهب يونس والزجاج فتح ماقبل الياء فتنقلب هي ألفا ثم تقلب الالف واوا فيقال ظبوي واحتجا بقول بعض العرب قروي بفتح الراء نسبة الى قرية كذا في الفارضي وقول البعض ظاهر كلام المصنف القلب فيما اذا كان الثاني ساكنا كظبي لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصور والذي في الهمع أن نحو ظبي وغزو لا يغير اتفاقا وان الخلاف في المؤنث بالتاء كظبية وغزوة فمذهب سيبويه والخليل أنه لا يغير أيضا بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور في الواوي ومذهب يونس والزجاج فتح ماقبل الياء وقلبها واوا في اليائي وفتح ماقبل الواو في الواوي ووافقهما ابن عصفور في اليائي وأن في نحو غاية مما ثالثه ياء بعد ألف ثلاثة أوجه عدم تغييره بعد حذف التاء وابدال الياء همزة وابدال الهمزة المبدلة من الياء واوا وأوسطها أجودها وأن في نحو سقاية وحولايا وجهين ابدال الياء همزة لان التاء والالف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الابدال وابدال هذه الهمزة واوا وأما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة (قوله نحو عم) بكسر الميم كشج ليكون مثالا للمنقوص وان كان رسمه بالياء في كثير من النسخ يأبى ذلك (قوله وأول ذا القلب) أي صاحب القلب أي الحرف المقلوب ويحتمل ان ذا اشارة والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان (قوله اذا قلبت واوا) أي بعد ردها ان كانت محذوفة وقلبها ألفا مطلقا والشارح أطلق كالناظم القلب فشمل الواجب كما في الشجي والجائز كما في القاضي فتقول الشجوي والقاضوي بفتح ماقبل الواو كما صرح به الفارضي (قوله والتحقيق أن الفتح سابق للقلب) أي لاجله أي وكلام المصنف غير واف بذلك لانه انما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فمسكوت عنه وان كان ظاهر قول الشارح أي أن ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ماقبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وانما قلنا ظاهر لامكان حمل قوله اذا قلبت واوا على معنى اذا أريد قلبها واوا أعم من أن تقلب بالفعل أولا هذا ولو أبقى القلب على معناه المصدري نعتا أو بدلا أو بيانا من ذا الاشارية لافاد سبق الفتح على نفس القلب لان المفعول الاول فاعل في المعنى فيكون كلام مصرحا في أن القلب ولي الفتح هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله شج) بالشين المعجمة أي حزين (قوله فتحت عينه) تخفيفا وتوصلا الى القلب ثم (قوله وجب فتح عينه) خالف في وجوبه ظاهر القزويني فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان قاله في الهمع (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) ال في الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما في نمري وثلاث كما في ابلي ويرد عليه أن هذا الاجتماع موجود في نحو جحمرش وجندل وقال ابن هشام لئلا تستولي الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو علبط وانما جاز الوجهان في تغلب على ماذكر والان الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الاول هو بمنزلة علبط وعلى الثاني هو بمنزلة نمر اه وهذا سالم مما مر (قوله الى الصعق) هو في الاصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل النسب كما في الفارضي ثم استصحبوا كسرها بعد النسب كما في الشرح وحينئذ فالمنسوب اليه الصعق بكسر الصاد والعين (قوله ثم استصحبوا ذلك) أي كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة راجعا الى كسر الفاء فقط لان مجرده ليس بشاذ (قوله جحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة وهي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (قوله جندل) أي بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة قاله في القاموس وسيأتي للشارح في التصغير ضبطه بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان (قوله

وفى القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والرمانى ومن وافقهم الى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وان كانت الكسرة مسبوقة با كثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث وانما الوجهان فى نحو تغلب (وقيل فى المرمى مرموى * واختير فى استعمالهم مرمى) هذه المسئلة تقدمت فى قوله ومثله مما حواه احذف لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ما ياآه زائدتان كالشافعى وما احدى ياءيه أصلية كمرمى فيوافق فى الاول على الحذف فيقول فى النسب الى شافعى شافعى وأما الثانى فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الاصلية واوا فيقول فى النسب الى مرمى مرموى وهى لغة قليلة

المختار خلافها قال فى الارتشاف وشذ فى مرمى مرموى * تنبيه * هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف فكان المناسب تقديمه اليه كما فعل فى الكافية ولعل سبب تأخيره ارتباط الابيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية (ونحو حى فتح ثانيه يجب) أى اذا نسب الى ما آخره ياء مشددة فاما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فاكثر فان كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شئ عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى فان كان ثانيه ياء فى الاصل لم ترد على ذلك كقولك فى حى حيوى فتحت ثانيه فقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم قلبت واوا لاجل ياء النسب وان كان ثانيه فى الاصل واوا رددته الى أصله فتقول فى طى طووى لانه من طويت وقد أشار الى هذا بقوله (واردده واوا ان يكن عنه قلب) وان كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة فاكثر فقد تقدم حكمها (وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب) فتقول فى النسب الى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمى وفى النسب الى تمرات تمرى بالاسكان وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك وعلى هذا يقال فى النسب الى نصيبين نصيبى والى عرفات عرفى وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسلين فانه لا يحذف بل يقول فى النسب الى من اسمه مسلمان مسلمانى وفى النسب الى نصيبين نصيبينى ومن أجرى الجمع المذكر مجرى هرون أو مجرى عربون أو ألزمه الواو وفتح النون قال فيمن اسمه مسلمون مسلمونى ومن منع تصرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف حبلى فحذفهما فيقول فيمن اسمه تمرات تمرى بالفتح

وفى القياس عليه) أى على الفتح قال الفارضى فتقول أى على القول بقياسيته فى النسب الى مغرب مغربى بفتح الراء (قوله واختير فى استعمالهم مرمى) وقال بعضهم مرموى أحسن من جهة أمن اللبس (قوله هذه المسئلة تقدمت الخ) قال سم فيه مساهلة اه ووجهها أن الذى تقدم فى قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال فى النسبة الى مرمى مرمى بحذف ياءيه معا وأما انه يقال مرموى وأن المختار مرمى فلا (قوله بل يحذف الزائدة منهما) وهى الاولى لانها لابهاء عن واو مفعول (قوله وشذ فى مرمى مرموى) تعبير الارتشاف بالشذوذ ينافى ما يتبادر من تعبير الشارح بقلة مرموى وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمى من اطراد مرموى مع مرجوحيته فلعل فى المسئلة خلافا فتأمل (قوله ويعامل معاملة المقصور الثلاثى) أى من قلب ثالثه ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله ثم واوا لاجل ياء النسب (قوله حيوى) ولم يقلب حرف العلة الاول فى حيوى وطووى ألفا لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس أو لان حركته عارضة ولا الثانى لسكون ما بعده ووجوب كسر متلو ياء النسب (قوله رددته الى أصله) أى زيادة على ما تقدم من فتح ثانيه فقلب ثالثه ألفا فواوا (قوله واردده) أى الثانى (قوله فسيأتى حكمها) أى فى قوله * وألحقوا معل لام عريا * سم (قوله فقد تقدم حكمها) أى فى قوله ومثله مما حواه احذف سم (قوله وعلم التثنية) أى علامتها احذف للنسب أى لاجله لان المثنى والجمع قبل التسمية بهما انما ينسب لمفردهما كما فى التوضيح قال الفارضى فان خيف لبس جئ بقرينة اه فاما اذا كان المخوف الاجمال فلا تجب القرينة (قوله فى جمع تصحيح) أى لمذكر أو مؤنث كما سيأتى فى الشرح (قوله مسلمى) أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة الى ما تكلفه البعض من جعله خبر مبتدا محذوف أى هذا مسلمى والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله فى جملة وقع فيها مرفوعا (قوله الى تمرات) بالفوقية وقوله تمرى بالاسكان أى للميم لانه الموجود فى المفرد المردود اليه الجمع عند النسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أى لغة اعرابه بعد التسمية كاعرابه قبلها (قوله كذلك) أى كالمثنى والجمع غير المسمى بهما فى حذف العلامة والرد الى المفرد ثم لحاق ياء النسب (قوله مجرى حمدان) أى فى لزوم الالف والمنع من الصرف لزيادة الالف والنون وفى الفارضى أن منهم من يجريه مجرى سرحان فى لزوم الالف والصرف وأن النسب اليه على هذا الوجه بثبوت الالف والنون ويمكن ادراجه فى قوله مجرى حمدان بأن يراد مجراه فى لزوم الالف وجعل الاعراب على النون أعم من أن يكون مصروفا أو لا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الالف والنون (قوله مجرى هرون) أى فى لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله أو مجرى عربون) أى فى لزوم الواو والصرف (قوله أو ألزمه الواو وفتح النون) أى فيكون معربا عنده بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التى هى أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا الثقل لانه لا ينهض حالة النصب لخفة الفتحة على الواو (قوله ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بهما أخذ يتكلم على جمع الاناث السالم المسمى به (قوله نزل تاءه الخ) هذا فيما ثانيه متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات ومرادقات فهو وان كان كذلك

فى حذف الالف والتاء الا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم فى كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتى يعنى وأما من أعربه اعراب أصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف الالف والتاء أيضا لكن لا لاجل التنزيل المذكور بل لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر و يقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشارح سابقا وحكم ماسمى به من ذلك الخ وعاذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وابقاء علامة المثنى و جمع المذكر السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر (قوله وأما نحو ضخمات) أى مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لافرق بين الصفة كضخمات والاسم كهندات فتقول هندى وهندوى كذا فى الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ففى ألفه القلب) أى مع الفصل بالالف وبدونه فتقول ضخماوى وضخموى كما فى حبلى (قوله والحذف) قال الفارضى وهو المختار (قوله وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات) أى مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمع الاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه فى الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا فى لغة من منع صرفه وان وجب حذف الالف والتاء فى نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضا كما يفهم من قوله سابقا وحكى ماسمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اه فتقول على اللغتين مسلمى وسرادقى لانك على اللغة الاولى تحذف التاء وتجرى مسلما وسرادقا مجرى قرقرى ومستقصى فى حذف الالف وعلى الثانية تحذف الالف والتاء لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا فى الفارضى فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثانيه متحرك كنحو مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعدا فى وجوب حذف الالف والتاء وان أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه (قوله اثنى وثنوى) أى بالرد الى المفرد المقدر لكن الاول نسب اليه على لفظه بابقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لان همزة الوصل عوض عنها والثانى نسب اليه على أصله لان أصل اثن المقدر ثنو يؤخذ ما قررناه من قول الشارح فى شرح قول المصنف واجبر برد اللام الخ مانصه اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول فى ابن واسم واست بنوى وسموى وستهى على الاول وابنى واسمى واستى على الثانى اه فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه من أنه اذا سمى باثنان قيل اثنى اعتبارا بلفظه واذا لم يسم به قيل ثنوى ردا الى أصله ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال اثنى أو ثنوى انما هو فى النسب الى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ماقبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من اجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنانى بلزوم الالف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما (قوله والى عشرين عشرى) أى سواء كان المنسوب اليه الذى هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به لكن على لغة حكاية ماقبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من بقية الاوجه المتقدمة فى المسمى بالجمع الحقيقى فيقال عشرينى بلزوم الياء والنون عند من يجرى المسمى به مجرى غسلين وعشرونى بلزوم الواو والنون عند من يجريه مجرى هرون أو عربون أو يلزمه الواو وفتح النون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما (قوله والى أولات أولى) قد يقال هلا قيل أولوى لان الالف اما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والاصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب ألفا ثم واوا عند النسب اليه وتحذف الالف والتاء المزيدتان كسائر الجموع بهما المحذوفة اللام لافرق فى ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لانك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الالف اجراء لها مجرى ألف جمزى كما سبق فى الجمع أو منقلبة عن اللام والاصل ألية كما قيل أيضا بل رجح على الاول لضعفه بان أولات عليه جمع حقيقى والمقرر أنه ملحق فتقلب ألفا ثم واوا عند النسب وتحذف التاء لافرق فى ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لانه على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الاول جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التى لم ترد فى تثنية و جمع و يصدق على لام أولات على الاول انها لم ترد فى تثنية أو جمع هكذا ينبغى تقرير هذا المحل ومنه يعلم خلل تقرير

وأما نحو ضخمات ففى ألفه القلب والحذف لانها كألف حبلى وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات الا الحذف وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما فتقول فى النسب الى اثنين اثنى وثنوى والى عشرين عشرى والى أولات أولى

(وثالث من نحو طيب حذف)

أي اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة فتقول في طيب طيبي وفي ميت ميتي كراهة اجتماع اليا آت والكسرة (وشذ) في النسب الى طيئ (طائي مقولا بالالف) اذ قياسه طيئي بسكون الياء كطيبي فقلبوها ألفا على غير قياس لانها ساكنة ولا تقلب ألفا الا المتحركة فان كانت الياء مفردة نحو مغيل أو مشددة مفتوحة نحو هبيخ أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام لم تحذف بل يقال في النسب الى هذه مغيلي وهبيخي ومهيمي لنقص الثقل بعدم الادغام وبالفتح وبالفصل بالمد ﴿تنبيه﴾ دخل في اطلاق الناظم نحو غزيل تصغير غزال فتقول فيه غزيلي وقد نص على ذلك جماعة وان كان سيبويه لم يمثل الا بغير المصغر ودخل فيه أيضا أيم فيقال فيه أيمي وهو مقتضى اطلاق سيبويه والنحاة وقال أبو سعيد في كتابه المستوفي وتقول في أيم أيمي لانك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس بالنسب الى أيم لكان حسنا (وفعلي في فعيلة التزم) أي التزم في النسبة الى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين أي كقولهم في النسبة الى حنيفة حنفي والى بجيلة بجلي والى صحيفة صحفي حذفوا تاء التانيث أولا ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحا وأما قولهم في سليمة سليمي وفي عميرة كلب عميري وفي السليقة سليقي والسليقي الذي يتكلم باصل طبيعته معربا قال الشاعر

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فاعرب

فان هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الاصل المرفوض وأشذ منه قولهم عبدي وجذمي بالضم في بني عبيدة وجذيمة ﴿تنبيه﴾ ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها فتقول في النسب الى فروقة وغدوة

الحواشي للايراد وخلل ما أجابوا به عنه فتنبه والله الموفق (قوله اذا وقع الخ) حاصله أن الشروط ثلاثة كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الاخير (قوله حذفت المكسورة) وهي الياء الثانية (قوله في طيب الخ) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما في طيب أو منقلبة عن أصل كما في ميت (قوله كراهة اجتماع اليا آت والكسرة) أل للجنس اذ فيه كسرتان وعبارة الفارضي لاجتماع كسرتين وأربع يا آت (قوله فان كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور ففيه لف ونشر مشوش (قوله نحو مغيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغيلت المرأة ولدها أرضعته وهي تؤتى أو وهي حامل وفي القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافي القصيدة فيكون عدم اعلاله كمقيم ومبين سماعيا (قوله نحو هبيخ) هو الغلام الممتلئ شحما وقيل الغلام الناعم (قوله نحو مهيم) لا يقال اجتمع ثلاث يا آت ولم تحذف احداها فيخالف ما تقدم * لانا نقول ذاك اذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكما سم (قوله تصغير مهيام) أو تصغير مهوم من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تصريح (قوله من هام اذا عطش) أو من هام على وجهه اذا ذهب من شدة العشق تصريح (قوله دخل في اطلاق الناظم) أي نحو طيب حيث لم يقيده بكون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافي الدخول قوله ثالث لما سأذكره من أنه بيان للواقع في طيب (قوله وقد نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة ثالثة بل الرابعة فأكثر كذلك كما قاله الفارضي ونقله عن غير واحد كابن عقيل في شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان للواقع في طيب اذ الواقع أن الياء في طيب ثالثة وان وقعت في بعض صور نحو رابعة مثلا كغزيل واليه يشير قول الشارح دخل في اطلاق الناظم ولو قال المصنف

*ونحو ثالث لطيب حذف * لكان أوفى بالمراد (قوله أيم) هو من لا زوج لها ومن لا امرأة له كما في القاموس (قوله لم يبق ما يدل عليها) أي فيلتبس بالنسب الى أيم بسكون الياء فهذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو علل بالالتباس الخ) يرد عليه أنه موجود في ميتي بالتخفيف نسبة الى ميت بالتشديد لالتباسه بالمنسوب الى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللازم في أيم بسكون الياء اجمالا لا التباسا فلا يرد على مقتضى اطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتأمل (قوله الى أيم) بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر آم بمد الهمزة كباع أي صار أيما بالتشديد (قوله وفعلي في فعيلة التزم) ذكر الشيخ خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتانيث كما قدمه في نظيرهما أفعلة (قوله حذفوا تاء التانيث أولا) أي لانها لا تجامع ياء النسب (قوله ثم حذفوا الياء) أي فرقا بين المؤنث والمذكر كحنيفي وشريفي في النسب الى حنيف وشريف كما سيأتي ولم يعكسوا لان المؤنث حذفت منه تاء التانيث في النسب فحذفت الياء تبعا لها اه فارضي ويقال مثل هذا في حذف ياء فعيلة بضم الفاء * فان قلت هذا مقتض لابقاء ياء فعيل وفعيل المعتلي اللام فلم حذفت * قلت اجتمع مع هذا المقتضي مانع وهو اجتماع أربع يا آت كما سيأتي فلذا حذفوا الياء تغليبا للمانع ولذا لم يحذفوا في نحو طويلة وجليلة (قوله ثم قلبوا الكسر فتحا) أي لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب (قوله في سليمة) يعني سليمة الازد أما سليمة غير الازد فيقال سلمي على القياس تصريح (قوله معربا) حال من ضمير يتكلم (قوله يلوك لسانه) لاك الشيء في فمه علكه عيني (قوله فان هذه الكلمات) خبر عن قولهم والعائد محذوف أي فيه (قوله وأشذ منه قولهم عبدي وجذمي) أي بضم العين والجيم في بني عبيدة وجذيمة

فرقي وعدوى وحجته فى ذلك قول العرب فى النسب الى شنوأة شنئى وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه بل يقول فى كل ماسواه من فعولة فعولى كما يقول الجميع فى فعول صحيحا كان كسلول أو معتلا كعدو اذ لا يقال فيهما باتفاق الاسلولى وعدوى وانما قاس سيبويه على شنئى ولم يسمع فى ذلك غيره لانه لم يرد ما يخالفه (وفعلى فى فعيلة حتم) أى حتم فى النسبة الى فعيلة حذف الياء والتاء أيضا كقولهم فى النسب الى جهينة جهنى والى قريظة قرظى والى مزينة مزنى حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء وشذ من ذلك قولهم فى ردينة رديني وفى خزينة خزيني وخزينة من أسماء البصرة ﴿تنبيهان * الاول﴾ ١٢٢ لوسمى باسم شذت العرب فى النسب اليه لم ينسب اليه الا على ما يقتضيه القياس * الثانى ما تقدم من أنه يقال فى فعيلة فعلى وفى فعيلة فعلى له شرطان عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا فى فعولة على رأى سيبويه (وألحقوا معل لام عريا) من التاء (من المثالين) أى فعيلة وفعيلة (بما التا أوليا) منهما فى حذف الياء وفتح ما قبلها ان كان مكسورا فقالوا فى النسب الى عدى وقصى عدوى وقصوى كما قالوا فى النسب الى غنية وأمية غنوى وأموى وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب وقد صرح بذلك فى الكافية وصرح به أيضا ولده وذكر بعضهم فيهما وجهين الحذف كما مثل والاثبات نحو قصى وعدي وهو أثقل لكثرة الدال وتناول كلامه نحو كسى تصغير كساء وفيه وجهان قال بعضهم يجب فيه الاثبات فيقال فيه كسى بياءين مشددتين وأجاز بعضهم كسوى فان كانا صحيحى اللام اطرد فيهما عدم الحذف كقولهم فى عقيل وعقيل عقيلى وعقيلى هذا مذهب سيبويه ومفهوم قوله معل لام وذهب المبرد الى جواز الحذف فيهما فالوجهان عنده مطردان قياسا على ماسمع من ذلك ومن المسموع بالحذف قولهم فى ثقيف ثقفى وقولهم فى سليم سلمى وفى قويم قومى وفى قريش قرشى وفى هذيل هذلى وفى فقيم كنانة فقمى ليفرقوا بينه وبين فقيمى فى فقيم تميم وفى مليح خزاعة ملحى ليفرقوا بينه وبين مليحى فى مليح بنى عمرو بن ربيعة ومليح بن الهون بن خزيمة ووافق السيرافى المبرد وقال الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا فى لغة أهل الحجاز قيل وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة اذ سمع الحذف فى فعيل كثيرا ولم يسمع فى فعيل الا فى ثقيف فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر

سوعد

أى بفتحهما وانما كان أشذ مما قبله قال المرادى لان ما تقدم رجوع الى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له (قوله فرقى) أى بفتح الراء وعدوى أى بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضى وعبارته اذا نسب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة حذفت الواو فتقول فى النسب الى مرموة وقحدوة مرمى وقحدى فان كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت كذلك عند سيبويه كفرقى وعدوى فى فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفى فى حنيفة اه مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه يفارق النسب الى عدوة النسب الى عدوّ لان النسب الى عدو باتفاق كما يأتى عدوى بضم الدال وتشديد الواو (قوله شنوأة) حى من اليمن اه خالد (قوله كسلول) فى القاموس وسلول فخذ من قيس وهم بنو مرة بن صعصعة وسلول أمهم (قوله ولم يسمع) أى سيبويه والجملة حالية (قوله فى ردينة) أى فى النسب الى ردينة وهى امرأة السمهرى كانا يقومان الرماح (قوله شرطان) فى التصريح أن عدم اعتلال العين يعنى اذا كانت اللام صحيحة ليس شرطا فى فعيلة بالضم لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا ينقلب ألفا فلا يلزم المحذور يعنى كثرة التغيير مع اللبس كما سيأتى (قوله عدم التضعيف) خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طويلة (قوله واللام صحيحة) الجملة حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول فى النسب الى طوية وحيية طووى وحيوى كما قاله الدمامينى وسيأتى فى الشرح (قوله وسيأتى التنبيه الخ) أى فى قوله وتمموا الخ (قوله معل لام) يعنى معتلها وقوله من المثالين أى من موازنهما حال من معل لام أو من ضميره فى عريا (قوله فى حذف الياء) أى الزائدة وقلب الاخرى واوا بدليل أمثلته الآتية سم (قوله وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب) ولم تقلب الواو فى المنسوب هنا ألفا مع أنها تحركت وانفتح ما قبلها لئلا يتوالى اعلالان على الكلمة الواحدة أو لان الياء المشددة تكف الاعلال كما سيأتى فى التصريف فارضى (قوله فيهما) أى فى فعيل وفعيل (قوله وهو) أى عديى أثقل من قصى (قوله قال بعضهم الخ) هو الراجح (قوله يجب فيه الاثبات) قال أبو حيان وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن الالف وهى الوسطى يعنى تخفيفا ولا فائدة فى ابقائها ولا يخل بيناء التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير فى الياء الاخيرة فبقى كسى كأخى فاذا دخلت ياء النسبة قيل كسيى ولا يجوز أن تحذف احدى الياءين الباقيتين لانك اذا حذفت ياء التصغير لم يجز لانها المعنى والمعنى باق وان حذفت الياء الاخيرة لم يجز لما فيه من توالى اعلالين لانه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهى لا تحرك فلهذا التزم فيه التثقيل قال وما كان مثل الكساء مصغرا ثم نسب اليه فانه لا يحذف أصلا اسيوطى (قوله وأجاز بعضهم كسوى) أى بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا الخ هذا ضعيف (قوله فيهما) أى فى فعيل وفعيل (قوله قويم) بقاف وقوله فقيم بفاء فقاف وقوله مليح بحاء مهملة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يفهم من القاموس (قوله فقيم كنانة) أى فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد (قوله ليفرقوا الخ) هذا الفرق كنظيره الآتى حكمة بعد الوقوع لا علة والا لم يحذفوا حيث لا تعدد وحذفوا كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح (قوله أسعد) يصح قراءته بصيغة الماضى المبنى للمجهول أى

(وتمموا) أى لم يحذفوا (ما كان) من فعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويلة) أى مما هو صحيح اللام فقال طويلى لانهم لو حذفوا الياء وقالوا طولى لزم قلب الواو ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها والحق بفعيلة فى ذلك فعيلة بالضم من نحو لويزة ونويرة فقالوا لويزى ونويرى ولم يقولوا لوزى ونورى لنبت والطويلة حى والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحيية فانه يقال فيهما طووى وحيوى (وهكذا تمموا (ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجليلة) والقليلة فقالوا جليلى وقليلى ولم يقولوا جللى وقللى كراهة اجتماع المثلين

﴿تنبيه﴾ ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو قوولة وصرورة فيقال فيهما قوولى وصرورى لا قولى وصررى لما ذكر (وهمز ذى مد ينال فى النسب * ما كان فى تثنية له انتسب) أى حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية القياسية فان كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك فى صحراء صحراوى وان كانت أصلية سلمت تقول فى قراء قرائى وان كانت بدلا من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوا فتقول فى كساء وعلباء كسائى وعلبائى وان شئت قلت كساوى وعلباوى وفى الاحسن منهما ما سبق وانما قيدت التثنية بالقياسية احترازا من التثنية الشاذة نحو كسايين فانه لا يقاس على ذلك فى النسب كما صرح به فى شرح الكافية فلا يقال كسائى ﴿تنبيهات * الاول﴾ مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية أن الاصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح فقال وان كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم وذكر فى التسهيل فيها الوجهين وقال أجودهما التصحيح * الثانى اذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وحراء وقباء اذا أردت البقعة ففيه وجهان القلب والابقاء وهو الاجود للفرق بينه وبين صحراء وان جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء * الثالث اذا نسبت الى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشاوى ومنه قوله لا ينفع الشاوى فيها شاته * ولا حماره ولا أداته فلو سمى بماء أو شاء لجرى فى النسب اليه على القياس فقيل مائى وماوى وشائى وشاوى (وانسب لصدر) ما سمى به من (جملة) وهو المركب الاسنادى نحو برق نحره ﴿

سعد و بصيغة أفعل التفضيل (قوله كالطويلة وهكذا ما كان كالجليلة) وظاهر أن مجردهما كذلك اه سم أى لانه مما خرج بقوله معل لام (قوله أى مما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريبا صحيح اللام (قوله لزم قلب الواو ألفا) فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردى تصريح (قوله والحق بفعيلة فى ذلك فعيلة) هذا يخالف ما مر عن التصريح ونقله سم عن السيوطى من اختصاص شرط صحة العين اذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لان التعليل المتقدم لا يأتى فيه لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور لكن ما فى الشرح هو الموافق لما فى الهمع (قوله لنبت) كذا فى النسخ ولم أجد فى القاموس أن لويزة أو نويرة أو لويزى أو نويرى اسم لنبت والذى فيه أن نويرة اسم لناحية بمصر فجعل البعض قوله لنبت راجعا للثانى يحتاج لنقل صحيح (قوله والطويلة حى) كذا فى بعض النسخ ولم أجده فى القاموس والذى فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة (قوله فانه يقال فيهما طووى وحيوى) قدمنا فى الكلام على شرح قول المصنف ونحو حى الخ علة عدم قلب حرف العلة فيهما ألفا مع تحركه وانفتاح ما قبله (قوله كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من الثقل مع عدم الادغام لان الادغام فيما ذكر ممتنع لان وزن الاول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلبب والثانى فعل بضم ففتح وهو واجب الفك أيضا كصفف جمع صفة (قوله لما ذكر) أى من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لقولى وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصررى ولا شك فى تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وان كان اللزوم فيما سبق مرتبا على حذف الياء وهنا على حذف الواو فجعل البعض التقدير لنظير ما ذكر غير محتاج اليه (قوله ينال) بالبناء للمفعول أى يعطى فما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أى يصيب فما مفعوله (قوله قلبت واوا) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياآت مع الكسرة تصريح ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال فى التوضيح وذلك قليل ردىء اه همع (قوله سلمت) أى من القلب لقوتها باصالتها (قوله فى قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع المد المتنسك كما فى المختار (قوله وفى الاحسن منهما ما سبق) من أن القلب أولى فيما الهمزة للالحاق كعلباوى والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل كحيائى وكسائى (قوله تتعين سلامتها) فتقول فى النسب الى قراء قرائى (قوله الوجهين) أى التصحيح والقلب واوا (قوله اذا لم تكن الهمزة للتأنيث) بان كانت لام الكلمة كما فى الامثلة فان سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم وفى كل من حراء وقباء المد والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف (قوله اذا أردت البقعة) راجع للاخيرين فقط وأما السماء فليس فيها الا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الاخيرين فى قوله وان جعلت الخ (قوله كانا كرداء وكساء) فيجوز فيهما التصحيح والقلب واوا والتصحيح أجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى لهذا التفصيل اذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين (قوله اذا نسبت الى ماء الخ) قال ابن هشام اذا نسب الى ماء نسب اليه كما ينسب الى كساء فتقول مائى وماوى لان الهمزة بدل غاية ما فيه ان المبدل منه مختلف فيهما فهو فى كساء واو وفى ماء هاء لان أصله موه اه يس أى فاطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان (قوله ولا أداته) بفتح الهمزة أى آلته (قوله على القياس) أى قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله وانسب لصدر الخ) بقى أنهم

وتأبط شرا فتقول برقي وتابطي وأجاز الجرمي النسب الى العجز فيقول نحري وشري وشذ قولهم في الشيخ الكبير كنتي نسبة الى كنت ومنه قوله

فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا والقياس كوني (و) انسب الى (صدرما * ركب مزجا) نحو بعلبك وحضرموت فتقول بعلي وحضري وهذا الوجه مقيس اتفاقا ووراءه أربعة أوجه الاول أن ينسب الى عجزه نحو بكي أجازه الجرمي وحده ولا يجيزه غيره * الثاني أن ينسب اليهما معا مزالا تركيبهما معا نحو بعلي بكي أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله تزوجتها رامية هرمزية * الثالث أن ينسب الى مجموع المركب نحو بعلبكي الرابع أن يبنى من جزأي المركب اسم على فعلل وينسب نحو حضرمي وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما *(تنبيهان* الاول)* حكم لولا وحيثما مسمى بهما حكم المركب الاسنادي في النسب اليهما فتقول لوي بالتخفيف وحيثي وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجي فتقول خمسي * الثاني قوله وانسب لصدر جملة أجود من قوله في التسهيل ويحذف لها يعني ياء النسب عجز المركب لانه لا يقتصر في الحذف على العجز بل يحذف ما زاد على الصدر فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت خرجي (و) انسب (لثان تمما * اضافة مبدوءة بابن أواب * أو ماله التعريف بالثاني وجب) هذا الاخير من عطف العام على

قالوا لو سمي بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معموله بحاله وانه لو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الاول وتبعه الثاني في اعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة اليهما ولا يبعد أن ينسب الى الجزء الاول منهما كما في الجملة والمركب المزجي وقالوا لو سمي بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكي فانظر كيف النسبة اليه سم باختصار (قوله وأجاز الجرمي الخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب اليهما معا فيقال تابطي شري كما أجازه في المزجي والعددي كذا في الهمع قال سم الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب الى تابط شرا الا أن الاول منسوب الى تابط والثاني الى شرا وحينئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تابطي شري فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثاني تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب الى تابط شرا لا كل منهما فيكونان خبرا واحدا كما في هذا حلو حامض فليراجع اه ويلزم على الاحتمال الاخير وقوع ياء النسب حشوا وما ذكره يجري في النسب الى جزأي المزجي والعددي معا (قوله كنتي) سمي الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذي يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر (قوله نسبة الى كنت) أي الى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير علما لنفسه فصح كونه من أفراد ما سمي به من جملة كما هو موضوع المسئلة (قوله والقياس كوني) بضم الكاف المنقول اليها من الواو بعد نقل الفعل عند ارادة اسناده الى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان اصالة الى فعل بالضم وانما كان القياس كونيا برد الواو لزوال سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها (قوله مزجا) أي تركيب مزج أو حالة كون ما ركب ممزوجا (قوله فتقول بعلي) وتقول في معديكرب معدي ومعدوي لانه كقاض وينبغي أن يكون الراجح هنا الحذف كما هناك زكريا (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الآتي وهذان الوجهان شاذان الخ بان الوجهين الاولين من الاربعة مختلف في شذوذهما وقياسيتهما لا برجحان قياسيتهما أيضا وان ادعى ذلك شيخنا والبعض (قوله رامية هرمزية) نسبة الى رام هرمز بلدة بنواحي خورستان (قوله حكم لولا وحيثما) أي ونحوهما كلوما وأينما وقوله في النسب اليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان الاحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادي (قوله بالتخفيف) أي تخفيف الواو ولا ينافي هذا قوله الآتي وضاعف الثاني من ثنائي لان المراد بالثنائي فيه الثنائي وضعا كما صرح به الشارح ثم والمنسوب اليه هنا رباعي وضعا وصير ورته هنا ثنائيا عرضت له عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أي مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازي وفي الفارضي ما يقتضي الاطلاق وقوله حكم المركب المزجي أي حكم بقية افراد المركب المزجي فوافق ما في المرادي من أن العددي من المزجي (قوله فتقول خمسي) أي وان ألبس بالنسبة الى خمسة وخمس لانهم لا يراعون الالباس في هذا الباب كما ستعرفه (قوله وانسب لثان الخ) شروع في النسب الى المركب الاضافي وعبارة التسهيل مع شرحه للدماميني ويحذف لها صدر المضاف ان تعرف بالثاني تحقيقا كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيري وعمري أو تقديرا كابي بكر وأبي حفص حيث لا بكر ولا حفص والا فهما من القسم الاول فتقول بكري وحفصي والا يتعرف بالثاني لا تحقيقا ولا تقديرا فعجزه أي فيحذف لها عجزه وينسب الى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئي ومرئي لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله علما وقد يحذف صدره خوف اللبس اي لاجل خوف اللبس كالنسبة الى عبد القيس وعبد الاشهل وعبد مناف فانهم قالوا في ذلك قيسي وأشهلي ومنافي ومراد المصنف بالمضاف ما كان علما أو غالبا الامثل غلام زيد مما ليس علما فانه ينسب فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف اذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح اه يعني المرادي (قوله أواب) بنقل حركة همزة اب الى الواو أي أو أم قال السيوطي في النكت وهل يلحق بما ذكر المبدوء ببنت اذا قلنا انه كنية أولا لم أر من ذكره اه ثم رأيته بخط بعض الافاضل عن تصريح الشاطبي فيقال في النسب الى بنت غيلان غيلاني (قوله أو ماله) أي أو مبدوءة بما ثبت له التعريف بالثاني قبل العلمية بالغلبة (قوله هذا الاخير من عطف العام

على الخاص أي يجب أن يكون النسب الى الجزء الثاني من المركب الاضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين وسيذكر الثالث *الاول أن تكون الاضافة كنية كابي بكر وأم كلثوم *والثاني أن يكون الاول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول بكري وكلثومي وعباسي وزبيري ﴿تنبيه﴾ كان الاحسن أن يقول اضافة من الكنى أو اشتهر *مضافها غلبة ١٢٥ كابن عمر لان عبارته توهم أن ماله التعريف بالثاني قسيم برأسه فشمل نحو غلام زيد وليس كذلك قال في شرح الكافية واذا كان الذي ينسب اليه مضافا وكان معرفا صدره بعجزه أو كان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك في ابن الزبير زبيري وفي أبي بكر بكري هذا كلامه وكذا قال الشارح الا أنه زاد في المثل غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم أو ماله التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص لاندراج المصدر بابن فيه وهو تمثيل فاسد لانهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا لا مثل غلام زيد فانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف وان أراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب الى صدره مالم يخف لبس (فيما سوى هذا) المذكور أنه ينسب فيه الى الجزء الثاني من المركب الاضافي (انسبن للاول) منهما نحو عبد القيس وامرئ القيس وهما قبيلتان تقول امرئي وعبدي وان شئت قلت مرئي قال ذو الرمة

﴿ ويسقط منها المرئي لغوا * كما ألغيت في الدية الحوارا ﴾ وهذا (مالم يخف) بالنسب الى الاول (لبس) فان خيف لبس نسب الى الثاني (كعبد الاشهل) وعبد مناف حيث قالوا فيهما أشهلي ومنافي

على الخاص) أي لشموله الابن والأب وغيرهما من كل ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما في كثير من النسخ ولعل ذكره في نسخ أخرى مجاراة لما مشى عليه ابن الناظم بقي أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص انما يكون بالواو (قوله الاول أن تكون الاضافة كنية) أي والمصنف ذكر هذا بقوله أواب وقوله والثاني أن يكون الاول الخ أي والمصنف ذكر هذا بقوله اضافة مبدوءة بابن وبقوله أو ماله الخ فالمراد منهما واحد على ما قاله شيخنا وسيأتي ما فيه وفي كلامه مسامحة اذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الاضافي لا الاضافة ولا الاول وحده (قوله لان عبارته توهم الخ) ولانها ليست صريحة في المراد بالاضافة المبدوءة بالابن أو الأب كهذا البيت (قوله قسيم برأسه) أي مغاير للكنية والعلم الغالبي المبدوء بابن لان العطف خصوصا بأو يقتضي المغايرة (قوله فشمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسيما برأسه صادق بان يكون عاما يشمل نحو غلام زيد والاضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بان يكون مباينا مرادا منه جميع ما عدا المبدوءة بابن وأب أو مرادا منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحينئذ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسيما برأسه لا يخلو من نظر (قوله وليس كذلك) أي ليس قسيما برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغالبي المبدوء بابن الذي ذكره المصنف بقوله اضافة مبدوءة بابن المتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علما بالغلبة وان كان تعرف المجموع الآن بالعلمية بالغلبة فالمراد من قوله اضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتي ما فيه (قوله قال في شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لان مراد شارح الكافية بالمعرف صدره بعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل (قوله وكان معرفا صدره بعجزه) يعني قبل صيرورته علما أما بعدها فتعرف المجموع بالعلمية (قوله وعلى هذا) أي زيادة ابن الناظم في المثل غلام زيد وليس المراد على ما في شرح الكافية وان مشى عليه شيخنا والبعض (قوله لانهم يعنون بالمضاف هنا) أي في المركب الاضافي الذي ينسب الى عجزه وقوله ما كان علما أي كنية وقوله أو غالبا أي علما بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد بماله التعريف بالثاني وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوءة بابن المتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحدا كذا قال شيخنا والاولى أن يراد بالاضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن لمغايرة المعطوف أعني المبدوءة بما تعرف بالثاني المراد منها العلم الغالبي المبدوء بابن والفرق بينهما أن علمية الكنية لوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر (قوله بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد) أي بحسب الحال (قوله وليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني) أي بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية واورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الاول بالثاني قبل العلمية كما مر وأشار البعض الى جوابه بان المراد ليس منه في هذا المقام لان المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل (قوله نحو عبد القيس الخ) قضية صنيعه أن النسب الى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب الى صدر عبد الاشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فان النسب الى الصدر في جميع ما بدئ بعبد فيه لبس فالصواب عندي اسقاط التمثيل بعبد القيس كما في كثير من النسخ ونصها كامرئ القيس فتقول امرئي ومرئي وهذا مالم يخف الخ ولا اعتراض عليها (قوله مرئي) قال المصرح والفارضي بفتح الميم والراء (قوله ويسقط الخ) قال البعض ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فاني لم أقف عليه اه لكن وجد في بعض النسخ على وجه كونه نظما من بحر الوافر ولفظه ويسقط منهما المرئي لغوا * كما الغيت في الدية الحوار بضمير التثنية في منهما وضبط لغوا كغزو وسكون نون الغيت وتخفيف ياء الدية وواو الحوار وفي كثير من النسخ اسقاطه كما قدمناه في القولة قبله (قوله مالم يخف لبس) قال ابن هشام ينبغي بل يجب أن لا يجتنب اللبس

ولم يقولوا عبدى ﴿تنبيه﴾ شذ بناء فعلل من جزأى الاضافى منسوبا اليه كما شذ ذلك فى المركب المزجى والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدرى ومرقسى وعبقسى وعبشمى فى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس وانما فعلوا ذلك فرارا من اللبس وقالوا تعبشم وتقعيس واما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء أصله عب شمس أى حب والعين مبدلة من الحاء وحب الشمس ضوؤها وقال ابن الاعرابى أصله عبء شمس والعبء والعدل واحد أى هو نظير شمس (واجبر برد اللام ما) للام (منه حذف * جوازا ان لم يك رده) أى اللام (ألف * فى جمعى 126 التصحيح أو فى التثنيه * وحق مجبور) برد لامه اليه (بهذى) المواضع الثلاثة أى فيها (توفيه) بردها اليه فى النسب اليه ويحتمل أن يكون هذى اشارة الى اللام أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها اليه فى المواضع المذكورة التوفية بردها اليه فى النسب * اعلم أنه اذا نسب الى الثلاثى المحذوف منه شئ فلا يخلو اما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام فان كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى وان كان محذوف اللام فاما أن يجبر فى تثنية أو جمع تصحيح أولا فان جبر كما فى أب وأخ فانهما يجبران فى التثنية وكعضة وسنة فانهما يجبران فى الجمع بالالف والتاء وجب جبره فى النسب فتقول أبوى وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف فى المحذوف لانك تقول أبوان وأخوان وعضوات وسنوات أو عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب جبره فى النسب بل يجوز فيه الامران نحو حر وغد وشفة وثبة فتقول فيها حرى وغدى وشفى وثبى بالحذف وحرحى وغدوى وشفهى وثبوى بالجبر برد المحذوف وهو من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الياء ﴿تنبيهات * الاول﴾ لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالالف والتاء * الثانى أطلق قوله جوازا ان لم يك رده ألف وهو مقيد بان لا تكون العين معتلة فان كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل وان لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وذى بمعنى صاحب فتقول فى شاة شاهى وعلى أصل الاخفش الآتى بيانه شوهى وفى ذى وذووى اتفاقا لان وزنه عند الاخفش فعل بالفتح * الثالث اذا نسب الى يد ودم

بل يقال عبدى كما قال الشاعر * وهم صلبوا العبدى * وذلك لانهم لم يجتنبوه فى النسب الى مصطفى ومصطفين والى ضارب وضاربين والى مسجد ومساجد والى زيد وزيدين والى خمسة وخمسة عشر ثم قال وبالجملة فالقول بمراعاة الالباس هادم لقواعد الباب أو مقتض لترجيح أحد المتساويين وفى المقرب مثل ما قال الناظم وفى كلام ابن الخباز ما يخالفه كذا فى يس (قوله ولم يقولوا عبدى) اى للالباس وفيه أن هذا اجمال لا الباس وقد يقال القصد بالنسب ايضاح المنسوب فلا يليق الاجمال أيضا الا أن محل عدم كون الاجمال عيبا اذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه (قوله بناء فعلل) ى منحوتا من الكلمتين وقوله كما شذ ذلك أى بناء فعلل فى المركب المزجى أى فى النسب اليه حيث قالوا حضرمى فى النسب الى حضرموت (قوله ابن حجر) بحاء مهملة فجيم قال فى القاموس حجر بالضم وبضمتين والد امرئ القيس وجده (قوله وقالوا تعبشم) أى فكما وقع النحت فى النسب وقع فى الفعل ومعنى تعبشم انتسب الى عبد شمس وقوله وتقعيس كذا فى النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله واما عبشمس) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت وقوله وقال ابن الاعرابى أصله عبء شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخره واحد الاعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وليس من باب النحت على هذا أيضا (قوله واجبر برد اللام الخ) يجوز تقييد المسئلة بما اذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتى وبأخ أختا الخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس سم (قوله جوازا) أى جبرا جائزا أو ذا جواز (قوله فى جمعى التصحيح) أى جمع التصحيح لمذكر وجمع التصحيح لمؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المجبور به مذكورا صريحا والمجبور فيه محذوفا للعلم به من قوله فى جمعى الخ وعلى الاول يكون المجبور فيه مذكورا صريحا والمجبور به محذوفا لعلم به من قوله برد اللام (قوله فسيأتى) أى فى قوله وان يكن كشية ما الفا عدم الخ وفى شرحه (قوله بل يجوز فيه الامران) أى الجبر وعدمه (قوله وحرحى وغدوى) بفتح الراء فى الاول والدال المهملة فى الثانى عند سيبويه والا كثر واسكانهما عند الاخفش كما يأتى (قوله وثبوى) اى سواء قلنا ان لامها ياء وهو ما سيقتصر عليه فتكون الياء قلبت الفا ثم الالف واوا أو لامها واو وهو ظاهر (قوله ومن شفة الهاء) أى على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضح ومن قال ان لامها واو قال اذا رد شفوى (قوله ومن ثبة الياء) أى على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر (قوله لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر) أى لاغناء ذكر التثنية عن ذكره لان كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى أنها ردت فيه ثم حذفت للاعلال (قوله احترازا) علة لقوله مقيد (قوله شاهى) برد اللام وهى الهاء لان الاصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفا ففتحت الواو لاجل التاء ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كذا فى الفارضى ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وانما تقلب الواو والياء الفا للحركة الأصلية (قوله وعلى أصل الأخفش) هو تسكين ما أصله السكون (قوله شوهى) اى بسكون الواو كما فى التصريح فترد الالف الى أصلها وهو الواو الساكنة (قوله دووى) أى برد اللام وفتح العين والفاء لان أصلهما الفتح كما تقدم بسطه فى باب

الاعراب

جاز الوجهان عند من يقول بدان ودمان ووجب الرد عند من يقول بديان ودميان * الرابع اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة
الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول فى ابن واسم واست بنوى وسموى وستهى على الاول وابنى
واسمى واستى على الثانى
* الخامس مذهب
سيبويه وأكثر النحويين
أن المجبور تفتح عينه وان
كان أصله السكون
وذهب الاخفش الى
تسكين ما أصله السكون
فتقول فى يد ودم وغد
وحر على مذهب الجمهور
يدوى ودموى وغدوى
وحرحى بالفتح وعلى
مذهب الاخفش يديى
ودميى وغدوى وحرحى
بالسكون لانه أصل العين
فى هذه الكلمات
والصحيح مذهب سيبويه
وبه ورد السماع قالوا فى
غد غدوى وحكى بعضهم
عن الاخفش أنه رجع
الى مذهب سيبويه
انتهى (وباخ أختا وبابن
بنتا * ألحق ويونس أبى
حذف التا) أى اختلف
فى النسب الى بنت وأخت
فقال سيبويه كالنسب
الى أخ وابن بحذف التاء
ويرد المحذوف فتقول
أخوى وبنوى كما يقال فى
المذكر وقال يونس ينسب
اليهما على لفظهما ولا
تحذف التاء فتقول
أختى وبنتى وألزمه الخليل
أن ينسب الى هنت ومنت
باثبات التاء وهو لا يقول
به وله أن يفرق بان التاء
فيهما الا تلزم بخلاف
بنت وأخت لان التاء فى
هنت فى الوصل خاصة وفى منت فى الوقف خاصة وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهى ثنتان وكلتا وذيت وكيت فالنسب اليها عند سيبويه
كالنسب الى مذكراتها

الاعراب فقلبت اللام ألفا ونسب اليه كما نسب الى فتى قاله الدمامينى (قوله جاز الوجهان) فتقول يدى ويدوى
ثم (قوله ووجب الرد عند من يقول بديان ودميان) أى برد اللام فى التثنية قال الفارضى هكذا
أطلقوا والوجه أن يدا ودما الزمان الالف مطلقا فى لغة كفتى فيكون يديان ودميان تثنيتهما على هذه اللغة
كما تقول فى فتى فتيان اه (قوله ودميان) قال البعض بفتح الميم اتفاقا فهذا الشارح دما فيما سيأتى فيما
أصله السكون سبق قلم اه ويبطله قول التصريح ما نصه وأصل يد يدى ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا
خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردى
وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء واذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها
الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلى وعدمه اه وكما قيل دميان قيل دموان كما فى
التسهيل (قوله وتحذف الهمزة) أى وجوبا لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (قوله فتقول فى ابن واسم
الخ) وتقول فى ابنم ابنمى وابنى وبنوى همع (قوله وسموى) بكسر السين وضمها وأما الميم فمفتوحة على رأى
سيبويه ساكنة على رأى الاخفش كما ستعرفه من التنبيه الخامس (قوله ان المجبور) أى برد اللام بقرينة
الامثلة وان الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشى تبعا للدمامينى على اطلاق قوله تفتح عينه وان كان
أصله السكون بان ذلك مقيد بما اذا لم يكن مضعفا فان كان مضعفا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء فانك اذا
نسبت اليها قلت ربى بتشديد الباء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب المخففة محذوفة العين كما سيصرح به الشارح
فجبرها عند النسب اليها برد عينها لا برد لامها والكلام فى المجبور برد لامه فتنبه (قوله ودم) صريح فى أنه
ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والاخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض
تبعا للسم بان دما ليس أصله السكون فافهم (قوله يدوى) برد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفا ثم واوا كراهة
اجتماع الكسرة والياآت اه تصريح (قوله ألحق) أى فى ثبوت الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه
وجوازه فلا اعتراض بان مقتضى الحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه فى بنت كما فى ابن مع أن جبر بنت واجب
كجبر أخت (قوله أخوى وبنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما (قوله ولا تحذف التاء) أى لانها وان
أشعرت بالتأنيث أشبهت تاء جبت وسحت فى سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها
مجرورة فكأنها لم تشعر بالتأنيث وأورد عليه أنهم عاملوا بنتا وأختا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على
بنات وأخوات دون بنتات وأختات والفرق بين النسب والجمع بان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ
حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر انما ينهض اذا قلنا بضرر اللبس فى هذا الباب
وقد أسلفنا ما فيه (قوله الى هنت ومنت) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة
وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنت مما حذفت لامه وعوض عنها التاء وهو
ظاهر فى هنت لان أصله كالهن هنو وأما منت فاصلها من فهى ثنائية وضعا (قوله وهو لا يقول به) بل يقول
فى النسب الى هنت هنوى وانظر ماذا يقول فى النسب الى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز
تضعيف ثانى الثنائى الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد (قوله فى الوصل خاصة) أى وتبدل
هاء فى الوقف فليست بلازمة اه تصريح وظاهر سكوته على النون عند ابدال التاء هاء فى الوقف بقاؤها
على السكون كما فى الوصل فتأمل (قوله فى الوقف خاصة) أى على غير اللغة الفصحى اذ اللغة الفصحى فى الوقف
على منت ابدال التاء هاء كما تقدم فى قول المصنف وقل لمن قال أتت بنت منه أى وأما فى الوصل فتذهب التاء
فيقال من يا هذا كما مر فى الحكاية (قوله كالنسب الى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوى لانه حركة
النسب الى المذكر كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدمامينى ما نصه والنسب الى أخت
ونظائرها كبنت وثنتان وكلتا وكيت وذيت كالنسب الى مذكراتها فتقول فى أخت أخوى وفى بنت بنوى كما
تقول ذلك فى النسب الى أخ وابن وكذا البواقى والقرائن تدفع اللبس اه فضبط البعض ثنويا بنسبة الى

فتقول ثنوى وكلوى وذيوى وكيوى وعند يونس تقول ثنى وكلى أو كلتوى وذيتى وكيتى وذكر بعضهم فى النسب الى كلتا على مذهب يونس كلتى وكلتوى وكلتاوى كالنسب الى حبلى بالاوجه الثلاثة وذهب الاخفش فى أخت وبنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ماقبلها على سكونه وماقبل الساكن على حركته فتقول أختى وبنتى وكلتى وثنتى وقياس مذهبه فى كيت وذيت اذا رد المحذوف أن ينسب اليهما كما ينسب الى حى فتقول كيوى وذيوى ﴿تنبيهات * الاول﴾ قد اتضح مما سبق أن أختا وبنتا حذفت لامهما لان النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه فالتاء اذن فيهما عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الاشعار بالتأنيث وان لم تكن متمحضة للتأنيث وظاهر مذهب سيبويه ان تاء كلتا كتاء بنت وأخت وأن الالف للتأنيث وعلى هذا ينبنى ماسبق وذهب الجرمى الى أن التاء زائدة والالف لام الكلمة ووزنه فعتل وهو ضعيف لان التاء لاتزاد وسطا فاذا نسب اليه على مذهبه قيل كلتوى والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين ونقله ابن الحاجب فى شرح المفصل عن سيبويه أن التاء فى كلتا بدل من الواو التى هى لام الكلمة ووزنها فعلى أبدلت الواو تاء اشعارا بالتأنيث واذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب اليه كلى وأيضا لاينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه لان ما أبدلت لامه لايقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح والالزم أن يقال فى ماء محذوف اللام والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ولايمتنع أن يقال هى بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت انها بدل من لام الكلمة وأما ان أريد البدل الاصطلاحى فلا لان بين الابدال والتعويض فرقا يذكر فى موضعه * الثانى النسب الى ابنة ابنى وبنوى كالنسب الى ابن اتفاقا اذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت انتهى (وضاعف الثانى من ثنائى * ثانيه ذو لين كلا ولائى) اذا نسب الى الثنائى وضعا فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول فى كم كمى وكمى وان كان ثانيه حرف لين ضعف مثله ان كان ياء أو واوا فتقول فى كى ولو كيوى

ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله الى مذكراتها ان كيت وذيت أيضا مذكراولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء (قوله فتقول ثنوى) ماذكره من الخلاف فى النسب الى ثنتان انما يظهر فى ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية أما بعدها على لغة اجرائه مجرى حمدان فى لزوم الالف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان فى لزوم الالف والصرف فينبغى أن يقال فيه قولا واحدا ثنتانى كما يؤخذ من النظائر السابقة (قوله وكلوى) مقتضى صنيعه أن هذه الواو هى لام كلتا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيثها حذفت عند النسب قاله سم ويظهر لى توجيه حذفها بان سيبويه يفتح عين المجبور وهى فى كلتا اللام فلو لم تحذف بل قلبت واوا لزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سيبويه يفتح العين واذا فتحت مع رد اللام صار اللفظ كلوى بثلاث حركات قبل الالف فتكون الالف رابعة فيما ثانيه متحرك كجمزى وشأنها السقوط عند النسب كما مر (قوله وهو حذف التاء) أى مع رد اللام المحذوفة (قوله واقرار ماقبلها على سكونه) أى ان لم تقتض القواعد تحريكه كما فى النسب الى كيت وذيت كما سنبينه وقد أشار الى هذا القيد بقوله وقياس الخ (قوله فتقول كيوى وذيوى) أى لانك اذا حذفت التاء لاشعارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعنى الياء المحذوفة صارا كيوذيا كحى وانما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا سبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع ياآت مع الكسرة (قوله لما فيها من الاشعار بالتأنيث) أى وتاء التأنيث تحذف للنسب سم (قوله وان لم تكن متمحضة للتأنيث) بل له وللعوضية وللالحاق بقفل وجذع كما فى التصريح (قوله كتاء بنت وأخت) أى فى العوضية عن اللام المحذوفة وفى الاشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتى تأنيث الا أن يقال الممتنع اجتماع علامتين متمحضتين للتأنيث مع ان الالف تقلب ياء حال النصب والجر فيحتاج الى التاء (قوله وعلى هذا) أى ظاهر مذهب سيبويه ينبنى ماسبق من أن سيبويه يقول فى النسب الى كلتا كلوى برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه (قوله الى أن التاء زائدة) أى لاعوض عن أصل هو اللام (قوله والمشهور فى النقل الخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيبويه لان اللام على هذا موجودة أصلها واو فابدلت تاء وعلى ماسبق محذوفة والتاء عوض (قوله التى هى لام الكلمة) فاصلها كلوى وقيل كليا فاصلها ياء فارضى (قوله اشعارا بالتأنيث) ولم يكتفوا فى التأنيث بالالف لان الالف تقلب ياء فى النصب والجر فارضى (قوله فالذى ينبغى الخ) فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلتوى وكلتاوى أيضا الا أن يقال الحصر اضافى بالنسبة الى منع كلوى (قوله ولايمتنع أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع فى كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وماقدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سيبويه وقوله اذا قصد هذا المعنى أى العوضية (قوله فرقا يذكر فى موضعه) حاصل هذا الفرق الآتى أن العوض يكون فى غير موضع المعوض عنه كهمزة ابن وياء سفيريج بخلاف البدل قال شيخنا هذا وان كان حاصل ماياتى الا أنه لايناسب هنا لان التاء فى كلتا فى موضع الواو وسواء قلنا انها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بان الحرف اذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وان لم يحذف بل قلب الى حرف آخر كان بدلا (قوله كلا ولائى) تمثيل للمنسوب والمنسوب اليه (قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا الخ) اعلم أنه قد

تقرر

ولو وى لأن كى لما ضعف صار مثل حى ولو لما ضعف صار مثل دوّ وان كان ألفا ضوعفت وأبدل ضعفها همزة فتقول فيمن اسمه لا لائى وان شئت أبدلت الهمزة واوا فقلت لاوى (وان يكن كشية) معتل اللام (ما الفاعدم * تجبره) برد فائه اليه (وفتح عينه) التزم عند سيبويه فتقول على مذهبه فى شية ودية وشوى ودوى لانه لا يرد العين الى أصلها من السكون بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور والاخفش يرد العين الى سكونها ان كان أصلها السكون فتقول على مذهبه وشيى ودبى فان كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر فتقول فى النسب الى عدة عدى والى صفة صفى ﴿تنبيه﴾ بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين وحكمه انه ان كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك فى سه ومذ مسمى بهما سهى ومذى وأصلهما سته ومنذ كذا أطلق كثير من النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بان لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الاولى اذا سمى بها ونسب اليها فانه يقال ربى برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى مسمى بهما جبر فتقول فيهما المرئى واليرئى برد المحذوف

تقرر أن الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على أقل أوزان المعربات وأما اذا جعلت علما لغير اللفظ وقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءنى كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة فان كان الثانى حرف علة كلو وفى ولا زيد حرف من جنسه وان لزم منه التغيير فى اللفظ والمعنى معا للاضطرار الى الزيادة لان عدمها يؤدى الى سقوط حرف العلة لالتقائه ساكنا مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض فى كلامهم وان جعلت علما للفظ أو لغيره ولم يقصد اعرابها فيهما فلا زيادة أصلا هذا ملخص ما فى الرضى وشرح اللباب للسيد مع زيادة اذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فيه نظر اذ الثنائى الذى جعل علما للفظ وقصد اعرابه يجب تضعيف ثانيه صحيحا أو معتلا فيجب حينئذ فى النسب اليه التضعيف والثنائى الذى جعل علما لغير اللفظ وقصد اعرابه يجب فيه عدم التضعيف اذا كان ثانيه حرفا صحيحا فيجب حينئذ فى النسب اليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الفارضى فى باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثانى المجعول علما للفظ بما اذا كان حرف علة ففى المسئلة خلاف فتأمل (قوله ولو وى) عبارة المرادى والتوضيح والدمامينى على التسهيل لوى كما يقال فى النسبة الى دوّ دوّى وجوى ووجه الادغام اجتماع المثلين بخلاف كيوى لعدم اجتماعهما كحيوى وانما لم يدغم طووى لانه نسبة الى طى وما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم فى قول المصنف * ونحو حى فتح ثانيه يجب * والاعتذار عن الشارح بانه قصد بيان الاصل قبل الادغام غير ناهض (قوله مثل دوّ) الدوّ بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الفلاة كما فى القاموس (قوله فقلت لاوى) لان الهمزة اذا كانت بدلا من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واوا قال فى التصريح نقلا عن ابن الخباز وأما من قال زدنا همزة من أول الامر فيقول لائى لا غير ولا يجوز عنده لاوى الا على قول بعضهم قراوى (قوله كشية) هى كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشى نقلت كسرة الواو الى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله معتل اللام) خبر ثانى ليكن بين به وجه الشبه ولو قال فى اعتلال اللام لكان أوضح (قوله وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (قوله بل يفتح العين مطلقا) أى سواء كان أصلها السكون أو الفتح (قوله ويعامل اللام معاملة المقصور) أى بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصور (قوله وشيى ودبى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (قوله لم يبين حكمه) أى لقلته جدا فى كلام العرب شاطبى (قوله وحكمه أنه ان كانت الخ) أى فهو على حد محذوف الفاء (قوله سه) بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر (قوله بحذف الياء الاولى) فيكون محذوف العين (قوله المرى ويرى) المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرئى ويرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهى العين (قوله فتقول فيهما المرئى) أى برد المحذوف واعترضه الدمامينى بانه لا وجه لرد العين اذ ينبغى جعل المرى كالشجى فيكون النسب اليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الالف واوا فيقال مروى لا يقال قاسوه على دية وشية لانا نقول هذا قياس مع الفارق لان دية وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقى على ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واوا لانه حينئذ كالقاضى وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب رد العين المحذوفة مع بقاء الا المصنف ومن قلده وكأنه نزل الميم الزائدة منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال فى لم يع بوجوب هاء السكت اهـ ويمكن أيضا أن يقال الاقتصار على المرئى بحذف الياء لرجحانه على المروى بقلبها واوا لا لتعينه ومثل ما ذكر يجرى فى يرى أيضا فيقال ينبغى جعله كفتى فيكون النسب اليه بقلب ألفه واوا بلا رد الهمزة (قوله واليرئى) أى بفتحتين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرأى بوزن جمزى فيجب حينئذ حذف الالف لانها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس قول أبى الحسن الاخفش من عدم ابقاء الحركة بعد الرد يربى بسكون الراء وحذف الالف أو يرأوى بسكون الراء وقلب الالف واوا كما تقول ملهى وملهوى كذا فى التصريح (قوله

وفى فتح العين وسكونها المذهبان (والواحد اذكر ناسبا للجمع * ان لم يشابه) الجمع (واحدا بالوضع) الواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الضمير المستتر فى اذكر يعنى انك اذا نسبت الى جمع له واحد قياسى وهو معنى قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع جىء بواحده ونسب اليه فتقول فى النسب الى فرائض وكتب وقلانس فرضى وكتابى وقلنسى وقول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى خطأ فان شابه الجمع واحدا بالوضع نسب الى لفظه وشمل ذلك أربعة أقسام * الاول ما لا واحد له كعباديد فتقول فيه عباديدى لان عباديد بسبب اهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له والثانى ماله واحد شاذ كملامح فان واحده لمحة وفى هذا القسم خلاف ذهب أبو زيد الى انه كالاول ينسب الى لفظه فتقول ملامحى وحكى ان العرب قالت فى المحاسن محاسنى وغيره ينسب الى واحده وان كان شاذا فيقول فى النسب الى ملامح لمحى وعلى ذلك مشى الناظم فى بقية كتبه وعبارته فى التسهيل وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى لا كالمهمل الواحد وخلافا لابى زيد وقد يحتمله كلامه هنا والثالث ما سمى به من الجموع نحو كلاب وأنمار ومدين ومعافر فتقول فيه كلابى وأنمارى ومداينى ومعافرى وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد اذا أمن اللبس ومثال ذلك الفراهيد علم على بطن من أسد قالوا فيه الفراهيدى بالنسب الى لفظه والفرهودى بالنسب الى واحده لأمن اللبس لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وانما قالوا فى النسب

وفى فتح العين وسكونها) لا يخفى أن عين المرئى والبرئى الهمزة وهى ساكنة قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقا وانما الوجهان فى فاء الكلمة وهى الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما فى التصريح وغيره الا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا لتوسطها كالعين (قوله المذهبان) أى مذهب سيبويه ومذهب الاخفش (قوله والواحد اذكر الخ) قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رد الجمع الى الواحد يغير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كأعرابى اذ لو قيل فيه عربى رد الى المفرد لتبادر الاعم والقصد الاخص لاختصاص الاعراب بسكان البوادى وعموم العرب اهـ همع وتمثيله مبنى على أحد القولين ان الاعراب جمع عرب (قوله للجمع) قال الشاطبى وتبعه أرباب الحواشى أراد بالجمع الجمع اللغوى فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اهـ وفيه انه لا حاجة الى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية احذف للنسب الخ مع أنه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع والنسب اليه على لفظه كما فى التسهيل واسم الجنس الجمعى قال الدمامينى ولا يعلم ما المنسوب اليه منه أهو المفرد أم الجمع الا الله تعالى لان تاء التأنيث لابد من سقوطها البتة (قوله بالوضع) متعلق بيشابه والباء بمعنى فى (قوله له واحد قياسى) أى بحسب الآن ليخرج ماله واحد قياسى بحسب الاصل وهو الجمع المسمى به واحدا والغالب على الواحد فصح كلامه بعد فافهم (قوله فرضى) لان واحد الفرائض فريضة ومر أن النسب الى فعيلة فعلى (قوله وقلنسى) نسبة الى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضى (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة الى الاول فقد نقل الدنوشرى عن بعض الافاضل أن الفرائض من قبيل العلم كأنمار وكلاب الآتيين بل قال فى الهمع أجاز قوم أن ينسب الى الجمع على لفظه مطلقا أى سواء كان له واحد قياسى من لفظه أولا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى اهـ (قوله كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه والآكام والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد أبابيل وأعراب وقيل ان أعرابا جمع عرب (قوله ماله واحد شاذ) فى نسبة الشذوذ الى الواحد تسمح فيما يظهر اذ الواحد هو الاصل والجمع فرع عنه فالائق نسبة الشذوذ اليه بان يقال ملامح جمع شاذ للمحة ويشهد لما قلناه صنيعهم فى غير هذا الموضع فتدبر (قوله لمحة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبو زيد الى أنه كالاول الخ) يتبادر منه ان أبا زيد يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازه أى النسب الى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن اهـ (قوله فى المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كأعراب وأبابيل ذكر ذلك المصنف فى العمدة اهـ فارضى (قوله وقد يحتمله كلامه هنا) بان يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياسا ولا شذوذا أو سمى به أو غلب سم (قوله والثالث ما سمى به) اعترض بان هذا ليس مما نحن فيه لانه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بانه جمع بحسب الاصل ومشابه الآن للواحد اصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وأنمار) اسمان لقبيلتين ومداين اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مر أخو تميم بن مر (قوله لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدمامينى بانه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الاسد وولد الوعل واللبس يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشئ آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على أن الفرهودى نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيرها وحينئذ فاللبس باق وتعقبه المصرح أيضا بان فى الصحاح ان الفرهود بالضم الغليظ وحى من نجد وهو بطن من الازد فاللبس حاصل (قوله وانما قالوا الخ) قال البعض هذا جواب عما يرد على قولهم ان الجمع المسمى به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اهـ وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علما بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب اذا أطلق لا ينصرف الا اليهم فينبغى أن حاصل الجواب ان الرباب لما لم يصر علما لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصر علما مما هو باق على جمعيته فعومل معاملته لكن يرد أنه

الى الرباب ربى لان الرباب ليس باسم لواحد وانما الرباب ضبة وعكل وتيم وثور وعدى والربة الفرقة فلما اجتمعوا وصار وايدا واحدة قيل لهم الرباب *والرابع ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم كقولهم فى الانصار انصارى وفى الانبار وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مناة بن تميم انبارى (تنبيه) اذا نسب الى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل تمرى وأرضى وسنهى أو سنوى على الخلاف فى لامه واذا نسب اليها أعلاما التزم فتح العين فى الاولين وكسر الفاء فى الثالث (ومع فاعل وفعال فعل *فى نسب أغنى عن الياء فقبل) أى يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصودا به صاحب الشئ كقوله

وغررتنى وزعمت أنـ * ـك لابن فى الصيف تامر

قال سيبويه أى صاحب لبن وتمر وقالوا فلان طاعم كاس أى ذو طعام وكسوة ومنه قوله

واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى

وقوله

كلينى لهم يا أميمة ناصب

أى ذى نصب وبصوغ فعال مقصودا به الاحتراف كقولهم بزاز وعطار وقد يقوم أحدهما مقام الآخر فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك فى معنى حواك لانه من الحرف ومن العكس قوله

وليس بذى رمح فيطعننى به * وليس بذى سيف وليس بنبال

أى وليس بذى نبل قال المصنف وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أى بذى ظلم وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت وهى الاكسية عطار وعطرى وبتات وبتى وبصوغ فعل مقصودا به صاحب كذا كقولهم رجل طعم ولبس وعمل بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل أنشد سيبويه

ولست بليلى ولكنى نهر * أراد ولكنى نهارى أى عامل بالنهار (تنبيهات *الاول) قد يستغنى عن ياء النسب أيضا بفعال

يكون حينئذ من القسم الرابع كالانصار والانبار فهلا قالوا ربابى كما قالوا أنصارى وأنبارى تدبر (قوله الى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما فى الصحاح (قوله ربى) بضم الراء كما فى الصحاح (قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التثنية الى آخره فلينظر ما حكمة اعادته اه قال البعض أعاده هنا تمهيدا لقوله واذا نسب اليها أعلاما الخ لان هذا لم يتقدم اه وهو باطل لتقدم حكم النسب الى ما سمى به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنا بيان غير ذلك فتأمل (قوله اذا نسب الى تمرات الخ) وكذا اذا نسب الى سدرات وغرفات باتباع عينهما الفائهما باقيين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالاسكان أو علمين قيل سدرى وغرفى بالتحريك لكن مع ابدال كسرة عين الاول فتحة كما تقول ابلى بكسر الهمزة وفتح الموحدة كذا فى الهمع (قوله قيل تمرى الخ) اى بسكون عين الاولين وفتح فاء الثالث بوجهيه لان النسب الى الجمع برده الى واحده قال الاسقاطى وتبعه غيره وينبغى أن الحكم كذلك اذا نسب اليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر (قوله وسنهى أو سنوى الخ) هذا اذا أعربت سنين كالجمع فان جعلت الاعراب على النون مثل حين نسبت اليه على لفظه لانه حينئذ مفرد لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى سم (قوله التزم فتح العين الخ) أى لانه لا يتصرف فى العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به الا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة اليها أعلاما والنسبة اليها جموعا وقد علم تقييد ما ذكره فى صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير فى أغنى أو من فعل على قول سيبويه بجواز الحال من المبتدا والمعية فى الحكم وفى نسب متعلق باغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل فى النسب العلاج وقبول تاء التأنيث فى الاول دون الثانى نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله غالبا) سيأتى محترزه أى فى قوله وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك الخ (قوله أى صاحب لبن وتمر) أى عنده لبن وتمر وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما والا كان من معنى فعال (قوله أى ذو طعام وكسوة) أى عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو والا كانا اسمى فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذى للتفنن (قوله ومنه قوله الخ) ان أرجع الضمير فى منه الى طاعم كاس فى قوله وقالوا فلان الخ كان وجه الفصل بينه ظاهرا وكان قوله وقوله كلينى الخ بالجر عطفا على مجرور الكاف السابق وان أرجع الى فاعل المقصود به صاحب الشئ لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كلينى الخ بالرفع عطفا على قوله فى قوله ومنه قوله الخ (قوله كلينى لهم يا أميمة ناصب) تقدم الكلام على هذا البيت فى النداء (قوله أى ذى نصب) أى يتسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لان الهم متعب لا تاعب (قوله بزاز) بزايين كما فى أكثر النسخ أى بياع البز وهو القماش (قوله قولهم حائك) مثله صائغ فى معنى صواغ قال الدمامينى أى ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمى فاعل من صاغ وحاك الى النسب (قوله فيطعننى) بضم العين وبالنصب فى جواب النفى فى المختار ان الطعن فى السن وبالرمح وبمعنى القدح من باب نصر وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع فى الكل (قوله أى وليس بذى نبل) أى وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله (قوله وعلى هذا حمل المحققون الخ) أى فرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهم انصباب النفى عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه اليها تعريضا بان ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبان العبيد جمع كثرة فجىء فى مقابلته بالكثرة (قوله فى بعض ذلك) أى فى بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب (قوله ولبياع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما واو (قوله نهارى أى عامل بالنهار) تفسير نهر بنهارى بمعنى عامل بالنهار تفسير بما

كقولهم امرأة معطار أي ذات عطر ومفعيل كقولهم ناقة محضير أي ذات حضر وهو الجري* الثاني هذه الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه قال لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار والمبرد يقيس هذا انتهى (وغيره ما أسلفته مقررا * على الذي ينقل منه اقتصرا) يعني أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشذ من بعض فمن ذلك قولهم في النسب الى البصرة بصري بكسر الباء والى الدهر دهري بضم الدال والى مرو مروزي والى الري رازي والى خراسان خرسي وخراسي والى جلولاء وحروراء موضعين جلولي وحروري والى البحرين بحراني والى أمية أموي بفتح الهمزة والى السهل سهلي بضم السين والى بني الحبلى وهم حي من الانصار منهم عبد الله بن أبي سلول المنافق وسمي أبوهم الحبلى لعظم بطنه حبلي بضم الحاء وفتح الباء ومنه قولهم رقباني وشعراني وجماني ولحياني للعظيم الرقبة والشعر والجمة واللحية وقولهم في النسب الى الشام واليمن وتهامة رجل شآم ويمان وتهام وكلها مفتوحة الاول وقد تقدم من ذلك ألفاظ في أثناء الباب

(خاتمة) ألحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا زنج وزنجي وترك وتركي بمنزلة تمر وتمرة ونخل ونخلة وللمبالغة فقالوا في أحمر وأشقر أحمري وأشقري كما قالوا راوية ونسابة وزائدة زيادة لازمة نحو كرسي وبرني وهو ضرب من أجود التمر ونحو بردي بالفتح وهو نبت وهذا كادخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كغرفة وظلمة وزائدة زيادة عارضة كقوله

أطربا وأنت قنسري والدهر بالانسان*

يؤول اليه المعنى اذ معنى نهر ذو نهار أي ذو عمل بالنهار (قوله كقولهم امرأة معطار أي ذات عطر) هذا لا ينافي أنهم يقولون أيضا امرأة معطار أي كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدماميني بقول الصحاح رجل معطير كثير التعطر وامرأة معطير كثيرته وكذلك معطار اه وقد ذكر في الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضا (قوله أي ذات حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة (قوله وان كان بعضها كثيرا) فيه اشارة الى ما صرح به سابقا من أن الكثرة لا تثبت القياس (قوله يقيس هذا) أي نحو دقاق وفكاه وبرار وشعار على ما سمع كعطار وبزاز (قوله مقررا) حال من الهاء في أسلفته واقتصر بصيغة الماضي المبني للمفعول خبر عن غيره ونائب الفاعل قوله على الذي ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر في اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الامر والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة لاجل الوقف وعلى هذا فغيرا ما مبتدأ خبره فعل الامر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسر لناصب غير بطريق اللزوم أي اقصد غيرا الخ مثلا (قوله وبعضه أشذ من بعض) لعله لكثرة التغيير المخرج عن القياس أو قوته فمروزي أشذ من بصري بالكسر لان التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة ونحو رقباني أشذ منهما لان التغيير فيه بزيادة حرفين (قوله بصري بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثلثة والفتح أفصح وسمع في المنسوب اليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لئلا تلتبس النسبة اليها بالنسبة الى بصرى الشام كما قيل وان كان المتجه عندي جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس في باب النسب كما مر اذا علمت ذلك علمت أنه يجوز جعل البصري بالكسر على النسبة الى البصرة بالكسر والبصري بالفتح على النسبة الى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلا وأفصحية الفتح لا تمنع النظر الى الكسر فتدبر (قوله جلولاء) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمد (قوله جلولي وحروري) أي وكان القياس جلولاوي وحروراوي بابدال همزة الممدود واوا (قوله بحراني) لك أن تقول لم لا يكون بحراني على لغة من جعل المثنى المسمى به جاريا مجرى سلمان زكريا (قوله أموي بفتح الهمزة) والقياس ضمها (قوله ابن أبي سلول) اعلم أن اسم أبيه أبي واسم أمه سلول فالذي ينبغي ابن أبي ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذي بخط الشارح ابن أبي رأس المنافقين (قوله والجمة) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس اذا وصل الى المنكب (قوله شآم الخ) الاصل شامي ويمني وتهامي بكسر التاء فحذفوا احدى ياءي النسب وعوضوا منها في الاولين الالف وفي الاخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالالف الى اجتماع ألفين فيضطر الى حذف احداهما وحينئذ فلا معنى للتعويض بها وسمع شذوذا شآمي ويماني بتشديد الياء جمعا بين العوض والمعوض قال الدماميني نقلا عن المرادي ولا يجيء ذلك الا في الشعر (قوله وكلها مفتوحة الاول) لا حاجة الى بيان فتح أول شآم ويمان اذ لا شبهة فيه (قوله للفرق بين الواحد وجنسه) أي اسم جنسه الجمعي واستظهر الدماميني أن الياء في نحو زنجي وتركي للنسب (قوله كما قالوا راوية ونسابة) أي بهاء زائدة لاصل المبالغة في الاول وتأكيدها في الثاني (قوله وزائدة) أي لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبله عليه ناصب زائدة على الحال أي وتلحق زائدة الى آخره (قوله وبرني) أي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردي بالفتح أي بفتح الباء فقط وبسكون الراء وبالدال قال في القاموس عقب ذكره ان البردي بفتح الباء وسكون الراء وبالدال نبات معروف ما نصه وبالضم تمر جيد اه وظاهره أن ياء البردي بالضم أيضا زائدة لازمة وصنيع الشارح يوهم خلافه وبما ذكرته يعلم ما في كلام البعض من الخلل (قوله زيادة عارضة) أي غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيده مقابلتها باللازمة وسيأتي التعبير به في كلام الدماميني (قوله أطربا) أي اتطرب طربا والهمزة للتوبيخ وقوله قنسري نسبة الى قنسرين بفتح النون وكسرها كورة بالشام كما في

القاموس

دوارى أى دوار ومنه قول الصلتان * أنا الصلتانى الذى قد علمتم * اذا ماتحكم فهو بالحكم صادع والله أعلم ﴿الوقف﴾ (تنوينا اثر فتح اجعل الفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختيارى وهو غير الذى يكون استثباتا وانكارا وتذكرا وترنما وغالبه يلزمه تغييرات وترجع الى سبعة أشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة فى الحسن والمحل وستأتى مفصلة * واعلم أن فى الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهى الفصحى أن يوقف عليه بابدال تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل تقول رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد * الثانية أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ونسبها المصنف الى ربيعة * والثالثة أن يوقف عليه بابدال التنوين ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الازد ﴿تنبيهات * الاول﴾ شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رأيت زيدا وفتحة البناء نحو ايها وويها فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور * الثانى يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وهذا فى لغة من يقف بالهاء وهى الشهيرة وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول رأيت قائمتا وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها الا غير * الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رأيت فتى وفى هذه الالف ثلاثة مذاهب الاول أنها بدل من التنوين فى الاحوال

القاموس وقال فى المغنى وأنت شيخ كبير (قوله دوارى) قال الدمامينى يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء فى علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور (قوله قول الصلتان) بفتح اللام (قوله تحكم) بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن

﴿الوقف﴾

(قوله تنوينا اثر فتح) بنقل حركة الهمزة الى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الاعرابية قال فى التصريح وانما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لان التنوين يشبه الالف من حيث ان اللين فى الالف يقارب الغنة فى التنوين ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء فى أنفسهما واذا اجتمع مع الضمة والكسرة زاد الثقل اه باختصار (قوله وقفا) أى لاجل الوقف أو واقفا أو فى الوقف (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لانه قد لا يكون بعدها شئ (قوله والمراد هنا الاختيارى) بالتحتية أى لا الاضطرارى ولا الاختبارى بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف ان قصد لذاته فاختيارى بالتحتية وان لم يقصد أصلا بل قطع النفس عنده فاضطرارى وان قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم وفيم وبم أولا فاختبارى (قوله وهو) أى الاختيارى المراد هنا غير الذى يكون استثباتا الخ أى لا مطلق الاختيارى فالاستثباتى هو الواقع فى الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو منو ومنا ومنى لمن قال جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاءنى قوم ورأيت قوما ومررت بقوم والانكارى هو الواقع فى السؤال المقصود به انكار خبر المخبر أو انكار كون الامر على خلاف ما ذكر فان كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو زيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءنى زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال رأيت زيدا وأزيدنيه بكسرهما لمن قال مررت بزيد وان لم تكن منونة أتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو أعمروه وأعمراه وأحذاميه لمن قال جاءنى عمرو ورأيت عمرا ومررت بحذام والتذكرى هو المقصود به تذكر باقى اللفظ فيؤتى فى آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالا وتقولو وفى الدارى ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤت بها والترنمى كالوقف فى قوله * أقلى اللوم عاذل والعتابن * بالتنوين المسمى تنوين الترنم (قوله وغالبه) احترز بالغالب عن المقصور وغير المنون كالفتى وحبلى والمنقوص غير المنون كالقاضى اذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار أفراد الوقف (قوله وترجع الى سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات الى كلياتها ولا يرد التضعيف لانه زيادة حرف مع اسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير الى ذلك تعبيره بالرجوع (قوله وهى الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها (قوله مطلقا) أى ليجرى الباب مجرى واحدا اه سم (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن عقيل والظاهر أن هذا غير لازم فى لغة ربيعة ففى أشعارهم كثيرا الوقف على المنصوب المنون بالالف فكأن الذى اختصوا به جواز الابدال سم (قوله شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال ويه (قوله يستثنى الخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لانه نبه عليه بعد بقوله * فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ورده سم بانه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لتاء التأنيث زيادة على ما هنا فلا ينافى دخولها فى الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل فى قوله الآتى أو قف رائم التحرك مع دخول المنون منه فى قوله تنوينا اثر فتح الخ (قوله ما كان مؤنثا بالتاء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين ألفا فى النصب كغير المؤنث سيوطى سم (قوله بل يحذف) لثقل المؤنث بالتاء فخفف بحذف تنوينه فى الوقف الذى هو موطن تخفيف (قوله يجريها مجرى المحذوف) أى يجرى الكلمة التى فيها هاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث فى ابدال التنوين ألفا نصبا وفى بعض النسخ مجرى الحروف وهكذا فى المرادى أى مجرى باقى الحروف فى ذلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمرة هذا الخلاف تظهر فى الاعراب

الثلاث واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب بى الحسن والفراء والمازنى وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد فتحة والثانى أنها الالف المنقلبة فى الاحوال الثلاث وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبى عمر والكسائى والكوفيين واليه ذهب ابن كيسان والسيرافى ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل واليه ذهب المصنف فى الكافية قال فى شرحها ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك ثم قال ولا خلاف فى المقصور غير المنون أن لفظه فى الوقف كلفظه فى الوصل وان ألفه لا تحذف الا فى ضرورة كقول الراجز

رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل

أراد ابن المعلى انتهى ومثال الاعتداد بها رويا قول الراجز

انك يا ابن جعفر نعم الفتى

الى قوله

ورب طيف طرق الحى سرى

* والثالث اعتباره بالصحيح فالالف فى النصب بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب أبو على فى غير التذكرة وذهب فى التذكرة الى موافقة المازنى (واحذف لوقف فى سوى اضطرار * صلة غير الفتح فى الاضمار) يعنى اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء وان كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله فى سوى اضطرار من وقوع ذلك فى الشعر وانما يكون ذلك أى آخر الابيات وذكر فى التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة الى ما قبله اختيارا كقول بعض طيئ والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (وأشبهت اذا منونا نصب * فألفا فى الوقف نونها قلب) اختلف فى الوقف على اذن فذهب الجمهور الى أنه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب بعضهم الى أنه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة أن ونقل عن المازنى والمبرد واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب أحدها انها تكتب بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت فى المصحف * والثانى أنها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون وصححه ابن عصفور وعن المبرد

فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لانها حينئذ محل الاعراب فاحفظه (قوله ووقفا) كان ينبغى حذف العاطف ليكون معمولا لاستصحب اذ المعنى واستصحب فى الوقف حذفها فى الوصل (قوله ويقوى هذا المذهب) يقويه أيضا كتابة الالف فى الامام بالياء اسقاطى (قوله بامالة الالف وقفا) كسدى بالامالة قراءة حمزة والكسائى (قوله غير صالح لذلك) أى للمذكور من الامالة والروى (قوله رهط ابن مرجوم) بالجيم كما فى شواهد العينى قال ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحفه (قوله سرى) هو بضم السين السير ليلا فالكلام على حذف مضاف أى زمن السرى أو المراد به الليل على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لانه غير منون والكلام فى المنون وانما ذكر الشطر الاول دفعا لتوهم أن الروى الراء ولا حاجة الى ما تكلفه البعض (قوله اعتباره بالصحيح) أى قياسه عليه (قوله واحذف) أى وجوبا وقوله لوقف ايضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله فى سوى اضطرار أى وأما فى الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الاثبات ومن هذا يعلم رد توجيه الغزى قول المصنف لوقف وان تبعه شيخنا والبعض (قوله صلة غير الفتح) أى المفتوح وقوله فى الاضمار فى بمعنى من البيانية الغير مشوبة بتبعيض والاضمار بمعنى المضمر هذا هو الاحسن (قوله فان كانت مضمومة أو مكسورة) أى وكان ما قبلها متحركا لتخرج ما اذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فانه يجوز حذف صلتها فى الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهى وادعه وادعهو وارمه وارمهى شاطبى (قوله حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام فى هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذف واو هو وياء هى لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء (قوله من وقوع ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا (قوله وانما يكون ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا فى الشعر وقوله آخر الابيات انما خصه بآخر الابيات لانه المعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر الاشطار الاول فليس معدا للوقف اتفاقا وان كان حكمه فى الوقف عليه كحكم آخر الابيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته فى عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بان كلامه يقتضى أنه لا يكون فى آخر المصراع الاول مع أنه قد يكون فيه كقوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول (قوله يريد بها) أى فحذف الالف ونقل حركة الهاء الى الباء (قوله واستشكل قوله اختيارا الخ) لا اشكال عندى أصلا ودعواه اقتضاء قوله اختيارا جواز القياس عليه ممنوعة فكم لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حالية أى والحال أنه قليل كما يفيده التعبير بقد الداخلة على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان اللائق أن يلصق هذا البيت بالبيت الاول يس (قوله اختلف) أى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما فى الاتقان وغيره (قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على خلافه توضيح (قوله بمنزلة أن)

أشتهى أن أكوى يده من يكتب اذن بالالف لانها مثل أن وان ولا يدخل التنوين فى الحروف والثالث التفصيل فان ألغيت كتبت بالالف لضعفها وان أعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون (وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب اولى من ١٣٥ ثبوت فاعلما) أى اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف فيقال هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى ومالهم من دونه من والى وما عند الله باقى ومحل ماذكر اذا لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سيأتى فى قوله وفى نحو مر لزوم رد الياء اقتفى * وأما غير المنون فقد أشار اليه بقوله (وغير ذى التنوين بالعكس) أى المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وقد دخل تحت قوله غير ذى التنوين أربعة أشياء الاول المقرون بال وهو ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القاضى فيوقف عليه باثبات الياء وجها واحدا وان كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر فالمختار جاء القاضى ومررت بالقاضى بالاثبات ويجوز القاض بالحذف والثانى ماسقط تنوينه للنداء نحو ياقاض فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ولذلك دخل فيه الترخيم ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة والثالث ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه

أى الناصبة للمضارع (قوله أشتهى أن أكوى الخ) قال سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها فى المصحف بالالف كما تقدم اه ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس (قوله لانها مثل أن وان الخ) صريح فى أنها حرف وهو الصحيح قال المصرح وذهب أبو سعيد على بن مسعود فى المستوفى الى أن أصل اذن اذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف اليه كما فى يومئذ وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالالف اه أى ووجه كتابتها (قوله فان ألغيت كتبت بالالف الخ) مثله فى الهمع فى خاتمة الخط والذى فى المغنى وفى باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء هو العكس لانها عند الغائها تلتبس باذا الشرطية وعند اعمالها لا تلتبس بها فافهم (قوله وينبغى أن يكون هذا الخلاف) أى الجارى فى رسمها مفرعا على قول من يقف بالالف فيه عندى نظر لان المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولان من يقف بالالف لا يسعه أن يكتبها بالنون لان العبرة فى الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح للعلة المذكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عزا الشارح فى باب النواصب كتابتها بالالف الى الجمهور فالذى ينبغى أن القولين الاولين فى رسمها مبنيان على الخلاف الاول فمن يقف بالالف يكتبها بالالف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفرعه على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبنى على قول آخر نعم هو لا يتجه الا أن وقف قائله بالالف ان أهملت وبالنون ان أعملت فليراجع وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض (قوله وحذف يا المنقوص) أى عدم ردها كما سيشير اليه الشارح والا فهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين وأما ياء الفعل المعتل وواوه فان كانتا متحركتين نحو لن يرمى وان يدعو سكنتا وقفا أو ساكنتين نحو يرمى وينفى ويدعو بقيا بحالهما ولا يحذفان الا فى قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو على والليل اذا يسر بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فان كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وان كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت بحركتها ملحقا بها هاء السكت همع باختصار وزيادة (قوله مالم ينصب اولى) بنقل حركة همزة أولى الى ماقبلها وافهم تقييد الاولوية بعدم النصب أنه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله سابقا تنوينا اثر فتح اجعل ألفا وقفا الا أن هذا منه (قوله فالمختار الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لان الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولان الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل يس (قوله محذوف العين) أى أو محذوف الفاء كما سيذكره الشارح فى شرح قوله وفى نحو مر الخ (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فاثباته بانه مالم ينصب أولى من حذفها وانما قلنا مالم ينصب لان الاصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتى بان المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو كالصحيح) أى غير المنون كالرجل فى اسكان آخره للوقف (قوله وجها واحدا) قال المرادى وينبغى لمن قدر فتحة الياء فى النصب أن يقف بالوجهين (قوله فكما ذكر) أى فى المتن من جواز الامرين وأولوية الاثبات ولذا قال فالمختار جاء القاضى الخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف فى قوله تعالى الكبير المتعال وقوله يوم التناد لان الاكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح (قوله فالخليل يختار فيه الاثبات) لعل المصنف وافق الخليل فاطلق رجحان الاثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف (قوله لان الحذف مجاز) بضم الميم أى أجازه النحاة على خلاف الاصل وقوله ولم يكثر أى حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصنيعه فى القسم الاول أن يقول وهو ان كان منصوبا نحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصبا) وأما رفعا وجرا ففى الهمع أن الاثبات والحذف جائزان وأن

باثبات الياء كما تقدم فى المنصوب والرابع ماسقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان
فى المنون قالوا لانه لما
زالت الاضافة بالوقف
عليه عاد اليه ماذهب
بسببها وهو التنوين فجاز
فيه ماجاز فى المنون فقد
بان لك أن كلام الناظم
معترض من وجهين
أحدهما أن عبارته شاملة
لهذه الانواع الاربعة
وليس حكمها واحدا
والآخر أنه لم يستثن
المنصوب وهو متعين
الاثبات كما ذكر ذلك
فى الكافية (وفى * نحو
مرلزوم رد اليا اقتفى)
يعنى اذا كان المنقوص
محذوف العين نحو مراسم
فاعل من أراى يرى
أصله مرئى على وزن
مفعل فاعل اعلال قاض
وحذفت عينه وهى
الهمزة بعد نقل حركتها
فانه اذا وقف عليه لزم رد
الياء والالزم بقاء الاسم
على أصل واحد وهو
الراء وذلك اجحاف
بالكلمة ومثله فى ذلك
محذوف الفاء كيف
علما فتقول هذا مرى
ويفى مررت بمرى ويفى
(وغيرها التأنيث من
محرك * سكنه أوقف
رائم التحرك) فى الوقف
على المتحرك خمسة أوجه
الاسكان والروم
والاشمام والتضعيف
والنقل ولكل منها حد
وعلامة فالاسكان عدم
الحركة وعلامته خ فوق الحرف وهى الخاء من خف أو خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد
الإسكان فى المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن فى الوقف وعلامته نقطة قدام الحرف

الافصح الاثبات (قوله باثبات الياء) أى وجوبا وقوله كما تقدم فى المنصوب أى المقرون بال نحو رأيت القاضى (قوله قالوا لانه لما زالت الاضافة الخ) و بنوا على ذلك فرعا وهو أن ماسقطت نونه للاضافة اذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فاذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غير محلى الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفى هذا انظر مرادى (قوله عاد اليه ماذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون داخلا فى قوله وغير ذى التنوين بل يدخل فى قوله وحذف يا المنقوص ذى التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم قاله سم قال وقضيته ذلك أى عود ماذكر أنه يبدل التنوين فى النصب ألفا والسابق الى الفهم أنه غير مراد اهـ أى لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل فى النصب ألفا (قوله فجاز فيه ماجاز فى المنون) أى مع رجحان الحذف كالمنون (قوله معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الاول بمنع شمول عبارته للرابع وعدم ضرر شمولها للثلاثة الاولى غاية مافيه أنه مشى فى الثانى على مذهب الخليل الذى رجحه غير سيبويه واندفع الاعتراض بالوجه الثانى بانه أخرج المنصوب فى ضمن قوله بالعكس كما مر بيانه (قوله أحدهما أن عبارته الخ) فيه أن كون عبارته شاملة للانواع الاربعة مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغى أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة رفعا وجرا وليس حكمها واحدا ثانيهما الخ (قوله فاعل اعلال قاض) أى حذفت ياؤه لالتقائها ساكنة مع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أى الى الراء (قوله وذلك اجحاف بالكلمة) فان قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا قلت لا يمكن اثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن فى ابقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة بخلاف الوقف مرادى (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المنقوص فى ذلك أى فى لزوم رد يائه وقفا محذوف الفاء من المنقوص وان لم ينون فليس الكلام فى خصوص المنقوص المنون حتى يرد على تمثيله بيف علما اعتراض الدمامينى بانه ممنوع من الصرف للعلمية و وزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام فى المنقوص المنون على أنا لو سلمنا أن الكلام فى المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو يف علما غير منون بل هو وان كان ممنوعا من الصرف منون تنوين عوض كما يفيده قول الناظم فيما سبق

وما يكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى

فاعرفه (قوله وغيرها التأنيث الخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ماينبغى ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغيرها الخ اهـ مرادى ودخل فى الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الاسكان وقول البعض فيتعين فيه الاسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم الجمع اذا وصل بها واوا أو ياء نحو بكم و بهم لكن قال ابن الحاجب الاكثر على أن لا روم ولا اشمام فيها كهاء التأنيث قال زكريا وفى معنى ميم الجمع الضمير المذكر اذا ضم ماقبله أو كسر أو كان واوا أو ياء نحو يضربه و به وضربوه وفيه (قوله من محرك) أى من حرف موقوف عليه محرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما قيد بذلك فى العمدة لان ذا الحركة العارضة فى حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كتاء تأنيث الفعل فى اقتربت الساعة وذال يومئذ كما فى شرح العمدة (قوله رائم التحرك) أى آتيا فى المحرك بالروم (قوله فى الوقف على المتحرك) أى جنس المتحرك بقطع النظر عن خصوص كونه هاء التأنيث أوغيرها بدليل تفصيله هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المتحرك هاء التأنيث الخ وقوله وان كان غيرها الخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا اذ هو لا يأتى فيه شئ من الخمسة على خلاف فى النقل يأتى كذا فى الهمع وغيره (قوله وعلامة) أى وجودية أو عدمية فلاءم قوله فى الخامس وعلامته عدم العلامة وفى عبارته حذف الواو مع ما عطفت أى وغرض لكنه سكت عن الغرض من الاسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامته خ الخ) وقال الموضح انما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اهـ والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة تصريح (قوله ضم الشفتين) أى مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دمامينى (قوله قدام الحرف) أى بعده ولم

تكن

هكذا والروم وهو ان تأتى بالحركة مع اضعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام الا انه أتم فى البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى والبصير والاشمام لا يدركه الا البصير ولذلك جعلت علامته فى الخط أتم وهو خط قدام الحرف هكذا ـ والتضعيف تشديد الحرف الذى يوقف عليه والغرض به الاعلام بان هذا الحرف متحرك فى الاصل والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذى قبله وهو المدغم وعلامته ش فوق الحرف وهى الشين من شديد والنقل تحويل الحركة الى الساكن قبلها والغرض به اما بيان حركة الاعراب أو الفرار من التقاء الساكنين وعلامته عدم العلامة وسيأتى تفصيل ذلك فان كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليها الا بالاسكان وليس لها نصيب فى غيره ولذلك قدم استثناءها وان كان غيرها جاز ان يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا أعنى فى الحركات الثلاث ويحتاج فى الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة ولذلك لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح ووافقهم أبو حاتم ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآتية وقد أشار الى الاشمام بقوله (أو اشمم الضمة) أى اعرابية كانت أو بنائية وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا اشمام فيهما وأما ما ورد من الاشمام فى الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمى الروم اشماما ولا مشاحة فى الاصطلاح ثم أشار الى التضعيف بقوله (أو قف مضعفا * ما ليس همزا أو عليلا ان قفا) أى تبع (محركا) كقولك فى جعفر جعفر وفى وعل وعل وفى ضارب ضارب واحترز بالشرط الاول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة مالم تكن عينا وبالشرط الثانى من نحو سرو وبق والقاضى والفتى فلا يجوز تضعيفه وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم أشار الى النقل بقوله (وحركات انقلا * لساكن تحريكه لن يحظلا) أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا والآخر أن يكون تحريكه لن يحظل أى لن يمنع فتقول فى نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر ومنه قوله

تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبة وانما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها وبالمجوفة وغيرها كما أنه قال هكذا فى علامة الروم لصدق الخط بالقائم والنائم (قوله ومع اضعاف صوتها) أى اخفائه لانك تروم الحركة مختلسا لها ولا تتمها نقله المصرح عن الجاربردى قال فى الهمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون (قوله يدركه الاعمى والبصير) لان فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا حركة محضة فلا ينافى أنه متحرك حركة غير محضة (قوله المزيد للوقف) أى لتضعيف الوقف أى للتضعيف المأتى به للوقف وقوله قبله أى قبل الحرف الذى يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله وعلامته ش) عبارة التصريح رأس ش وقوله من شديد المناسب لقوله سابقا من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد (قوله أو الفرار الخ) قال شيخنا وتبعه البعض أو لمنع الخلو فتجوز الجمع اه وما ادعياه من منع الخلو ممنوع لان من لغة لخم كما سيأتى فى الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الامرين * فان قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جائز وانما يكون جائزا على لغة لخم من نقل الحركة الى المتحرك لان الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر (قوله وسيأتى تفصيل ذلك) أى بذكر الشروط والمحال (قوله فان كان المتحرك هاء التأنيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التى هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصل التى هو فيها متحرك تاء لا هاء (قوله ولذلك قدم استثناءها) لان تقديمه يؤذن بان المستثنى لم يحكم عليه بجميع الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين (قوله وهو الاصل) انما كان الاسكان أصلا لان الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغى أن تكون صفته مضادة لصفته أو لان المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ فى تحصيل هذا المقصود دمامينى (قوله الى رياضة) أى تؤدة وتأن (قوله لخفة الفتحة) وسرعتها فى النطق ولا تكاد تخرج الا على حالها فى الوصل دمامينى (قوله أو اشمم الضمة) أى أشمم الحرف الضمة أى اجعله شاما لها بان تهيئ العضو للنطق بها على الحرف (قوله ما ليس همزا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا منونا وقيل لا يحتاج الى اشتراطه لان المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه الالف لا ما قبلها والكلام فى الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالمحرك فى قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلا فهو المتكلم عليه بالاوجه الخمسة وهو باطلاقه يشمل المنصوب المنون فلا بد من قيد يخرجه كما أسلفنا ويمتنع فى المنصوب المنون الروم أيضا قاله السيوطى ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء الا عن عاصم فى مستطر فى سورة القمر كما فى شرح التوضيح للشارح وكما فى الهمع للسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء الا ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ وتواصوا بالصبر بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ والعصر بكسر الصاد قال بخلاف الاسكان والروم والاشمام فانها مروية عنهم (قوله ما لم تكن عينا) نحو سأل (قوله والقاضى والفتى) الاولى حذفهما لان الكلام فى المحرك وهما ساكنان (قوله لن يحظلا) أى لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالمتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فك ادغام يمنع اللغة فكه أو لم يمكن نطقا كالمتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح (قوله هذا بكر ومررت ببكر)

عجبت والدهر كثير عجبه * من عنزى سبنى لم أضربه أراد لم أضربه فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا أوكان ولكن غير قابل للتحريك اما لكون تحريكه متعذرا كما فى نحو ناب وباب أو متعسرا كما فى نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما لفك ادغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جد وعم امتنع النقل ﴿تنبيهان﴾ الاول يجوز فى لغة لخم الوقف بنقل الحركة الى المتحرك كقوله من يأتمر للخير ١٣٨ فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده * ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها كقوله كنت فى لخم أخافه * أراد أخافها ففعل ما ذكرت الثانى أطلق الحركات وهو شامل للاعرابية والبنائية والذى عليه الجماعة اختصاصه بحركة الاعراب فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى أمس لان حرصهم على معرفة حركة الاعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء وقال بعض المتأخرين بل الحرص على حركة البناء آكد لان حركة الاعراب لها ما يدل عليها وهو العامل انتهى وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه أشار اليه بقوله (ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصرى وكوف نقلا) يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكرا ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حينئذ فى المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه وأجاز ذلك الكوفيون ونقل عن الجرمى أنه أجازه وعن الاخفش أنه أجازه فى المنون على لغة من قال رأيت بكر وأشار بقوله من سوى المهموز الى أن المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة فيقال رأيت الخبأ والردأ والبطأ فى رأيت الخبء والردء والبطء وانما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها واذا سكن ماقبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (والنقل ان يعدم نظير ممتنع) فلا تنقل ضمة الى مسبوق بكسرة ولا كسرة الى مسبوق بضمة فلا يجوز النقل فى نحو هذا بشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا فى نحو انتفعت بقفل خلافا للاخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل فى الاسماء

لم يمثل بالمنصوب لان فيه خلافا يأتى فى قوله ونقل فتح الخ (قوله من عنزى) أى قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكنا) لو قال فان لم يكن ماقبله ساكنا لكان أولى لان ماقبله اذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا اليه الا أن يؤول المنقول اليه بما يراد النقل اليه (قوله كما فى نحو قنديل الخ) مثل بأربعة أمثلة لان ماقبل الياء أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا (قوله أو مستلزما الخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما وصريح كلام المصرح أنه من المتعذر الا أن التعذر فى الالف ذاتى وفى المدغم عرضى وجعله من المتعسر وجه (قوله تنبيهان الخ) ترك الشارح من المرادى تنبيهين لا بأس بذكرهما * الاول الذى يظهر فى حركة النقل أنها الحركة التى فى الحرف الاخير نقلت الى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبرى لا يريدون أنها حركة الاعراب صيرت على ماقبل الحرف اذ الاعراب لا يكون قبل الآخر وانما يريدون أنها مثلها * الثانى لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء الا ماروى عن أبى عمرو أنه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر الباء (قوله يجوز فى لغة لخم الخ) كذا فى التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر الخ واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الاصل قصده وحملا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله * فلو أن الاطبا كان حولى * ويجاب بأنه لم يراع المعنى فى مساعيه ورشده اهـ سم أى ولو كان راعى المعنى فى قصده لراعاه بعد اذ لا تجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم فى باب الموصول (قوله فيما قصده) هذا هو محل الشاهد لانه نقل حركة الهاء الى الدال وهى متحركة قبل (قوله لان حرصهم الخ) المناسب أن يقول لان حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الاعراب أى أشرفها (قوله شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة (قوله وكوف) أصله كوفى فحذف الياء الاخيرة تخفيفا ثم الاولى لالتقاء الساكنين أو حذف الاولى ثم سكن الثانية لثقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والاول أقل كلفة والثانى أقيس هكذا ظهر لى (قوله لما يلزم على النقل الخ) هذا وان جرى فى المهموز المنون نحو رأيت ردأ الا أنهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التى قبلها ساكن (قوله حينئذ) أى حين اذ نقلت الفتحة وقوله من حذف الف التنوين أى الالف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لانك اذا نقلت الفتحة الى ماقبلها فى نحو رأيت عبدا تحذف الالف وتنقل فتحة الدال الى الباء (قوله وحمل غير المنون) من الممنوع الصرف كهند على الافصح من منع صرفه والمحلى بال (قوله ونقل عن الجرمى أنه أجازه) أى مطلقا كالكوفيين (قوله وعن الاخفش أنه أجازه فى المنون الخ) يعلم منه أنه يجيزه فى غير المنون لانتفاء المحذور فيه (قوله على لغة من قال رأيت بكر) وهم ربيعة كما مر أى لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الاخفش يتوقى هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعنى نقل الفتحة من غير الهمزة الكوفيون والاخفش اهـ فجعل الاخفش مطلقا للجواز كالكوفيين (قوله رأيت الخبء الخ) الخبء بفتح الخاء المعجمة وسكون الموحدة ما خبئ والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين والمهموز المنون كغير المنون فى جواز نقل فتحة همزته كما مر وان لم يمثل للمنون (قوله واذا سكن الخ) من تمام العلة (قوله ان يعدم نظير) أى أصلا كما فى فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول باهماله أو نظير كثير كما فى فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده فى الوعل بضم فكسر لغة فى الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى (قوله فى الاسماء) أى غير الاعلام لخرج

الفعل

أونادرهذا في غير المهموز وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار اليه بقوله (وذاك في المهموز ليس يمتنع) فتقول هـذا ردء ومررت بكفء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة وهـذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد وبعض تميم يفرون من هذا الثقل الموقع في عدم النظير الى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردئ مع كفؤ وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ردى مع كفو ﴿تنبيهان * الاول﴾ لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو ظبى ودلو * الثانى اذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقولون هـذا الخب بالاسكان والروم والاشمام وغير ذلك بشروطه وأما غير الحجازيين فلا يحذفها بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطؤ ورأيت البطأ ومررت بالبطئ ومنهـم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطى وقد تبـدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق نحو هـذا البطو ومررت بالبطى وأما في الفتح فيلزم فتح ماقبلها وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هـذا الكلو ومررت بالكلى وأهـل الحجاز يقولون الكلا في الاحوال كلها لانهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة الا بمجانسها ولذلك يقولون في أ كمؤ أ كمو وفي ممتلئ ممتلى (في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ان لم يك بساكن صح وصل) نحو فاطمه وحمزه وقائمه واحترز بالتأنيث من تاء لغيره فانها لا تغير وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراه وبالاسم من تاء الفـعل نحو قامت فانها لا تغير وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فانها لا تغير وشمل كلامه ماقبله متحرك كما مثل وماقبله ساكن غير صحيح ولا يكون الا ألفا نحو الحياة والفتاة

الفـعل كضرب والعلم كدئل (قوله أونادر) أو للتنويع الخـلاف وهـذا القول هو الراجح لوجوده في الاسم غير العلم كما أسلفناه (قوله هذا) أى امتناع النقل المؤدى الى عدم النظير (قوله وذاك) أى النقـل المؤدى الى عدم النظير (قوله من ثقل الهمزة) أى وزيادة الصعوبة بسكون ماقبـل الهمزة الساكنة (قوله منهـم تميم) أى بعض تميم بدليل مابعـده (قوله يتبع ويبـدل الهمزة) أى بمجانس حركة الاتباع قبلها (قوله شرط رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه (قوله فلا ينقل من نحو ظبى ودلو) لتأديته الى تلو الياء ضمة وكون الآخر واوا قبلها ضمة في المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة في المخفوض وحمل الياثى المخفوض على غيره (قوله على حامل حركتها) أى بالقوة لانه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين الا السكون فتنبه (قوله كما يوقف عليه) كذا في بعض النسخ بتذكير الضمير أى على حامل الحركة وفي بعضها كما بخط الشارح عليها بتأنيث الضمير الراجع الى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحـذف غـير موجود هنا فتأمل (قوله مستبدا بها) حال من مجرور على الراجع الى الحامل وضميرها للحركة أى مستقلا بها بان كانت له أصالة (قوله وغير ذلك) لو قال والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لانه لا يجرى فيه على اللغـة المشهورة أما على لغـة تلخم من النقـل الى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجعه (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا الوجه والذى بعده لا يكون في الكلمة نقل أصلا (قوله باق) احترازعن النقل والاتباع اه سم لكن صرح الفارضى بان السكون على هذه اللغة لا يبقى بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر لكون ماقبل الهمزة ساكنا كما في الخبء فيقولون مررت بالخبى بابدال الهمزة المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة لاجلها ورأيت الخبا بابدال الهمزة ألفا وفتح الباء لاجلها وهذا الخبو بابدال الهمـزة واوا وضم الباء لاجلها اه (قوله وأما في الفتح) أى وأما ابدالها بمجانس حركتها في الفتح ولو قال في النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ (قوله فيلزم فتح ماقبلها) أى فيلزم فيه فتح ماقبلها لمناسبـة الالف لا للنقل لعدمه على هـذه اللغة كما في الدمامينى (قوله وقد يبدلونها كذلك) أى بمجانس حركتها (قوله فيقولون) أى في الوقف على الكلا الذى هو الحشيش هـذا الكلو ومررت بالكلى أى بفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله الا بمجانسها) أى بمجانس هـذه الحركة (قوله في الوقف الخ) هـذا مفهوم قوله وغيرها التأنيث سندوبى (قوله تا تانيث الاسم) أى ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كما في راويه وتاء زيادتها كما في علامة وقيد في التسهيل التاء بكونها في آخر الاسم احترازا من نحو قائمتان ويغنى عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وينبغى أن يراد بالاسم هنا مايعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما وبالجعل مايعم الجعل القليل والجعل الكثير فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلا للاجمال هنا (قوله من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما سيشير اليه الشارح وانما التزمت التاء في الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربه وحمل مالا لبس فيه على مافيه لبس وفي الخاطريات لابن جنى قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبه فيوقف عليها بالهاء لانه قد انتقل من الفـعل الى الاسم اه تصريح وقوله خوف اللبس بحث في التعليل بخوف اللبس بانه يقتضى أن لا يوقف على نحو ضاربة بالهاء لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال يس أماقبل التحقير فهل يوقف عليـه بالهاء ظاهر تعليـله نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم اذا سمى بثمت وربت ولات وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفيـة حينئذ فيبقى على سكون التاء وقفا اه (قوله من تاء بنت وأخت) كون تائهـما للتأنيث لا ينافى كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضا وقوله ونحوهما أى كهنت (قوله ولا يكون) أى الساكن الذى هو غـير

والاعرف في هذين النوعين ابدال التاء هاء في الوقف وانما جعل حكم الألف حكم المتحرك لأنها منقلبة عن حرف متحرك (وقل ذا في جمع تصحيح وما * ضاهى) أي قل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وماضاهاه أي شابهه وأراد بذلك هيهات وأولات كما صرح به في شرح الكافية فالاعرف في هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها هاء في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه يريد دفن البنات من المكرمات وكيف بالاخوة والاخواه وسمع هيهاه وأولاه ونقل بعضهم أنها الغة طيئ وقال في الافصاح شاذ لا يقاس عليه * (تنبيه) * اذا سمي رجل بهيهات على لغة من أبدل فهي كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث واذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجري فيها وجوه جمع المؤنث السالم اذا سمي به (وغير ذين بالعكس انتمى) الاشارة الى جمع التصحيح ومضاهيه يعني أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة أو جمع تكسير كغلمة ومن اقرارها تاء قول بعضهم يا أهل سورة البقرة فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت وقوله * الله أنجاك بكفي مسلمت * من بعدما و بعدما و بعدمت كادت نفس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى أمت * وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف ان شجرت الزقوم وامرأت نوح وامرأت لوط وأشباه ذلك فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ووقف الكسائي على لات بالهاء و وقف الباقون بالتاء قال في شرح الكافية ويجوز عندي أن يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا فلم على قولهم في لات لاه (وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سأل) يعني ان هاء السكت من خواص الوقف وأكثر ما تزاد بعد شيئين أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفا نحو اعطه والثاني ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو على مه وله أو باسم نحو اقتضاء مه ولحاقها الكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (وليس حتما في سوى ما كع أو * كيع مجزوما فراع ما رعوا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد فالاول نحو عه أمر من وعى يعي ونحو ره أمر من رأى يرى والثاني لم يعه ولم يره لان حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك

صحيح الواقع قبل التاء (قوله والاعرف في هذين النوعين) أي ماقبله متحرك وماقبله ساكن غير صحيح ابدال التاء هاء في الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين الخ (قوله وقل ذا) أي جعل التاء هاء في جمع تصحيح يعني ماجمع بالف وتاء مزيدتين (قوله وماضاهى) أي شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد حالا كاولات أو في الاصل كعرفات أو في التقدير كهيهات فانه في التقدير جمع هيهة ثم سمي به الفعل وهو بعد كما في التوضيح فقوله وأراد بذلك هيهات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرعات (قوله في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه) يوهم أنه ليس بحديث وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس الا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء يس (قوله وكيف بالاخوة والاخواه) الباء زائدة في المبتدا وأسقطها في التوضيح (قوله اذا سمي رجل بهيهات) الظاهر أن مثله أولات لجريان اللغتين الابدال وعدمه فيه أيضا (قوله من بعدما) أي من بعدما كادت وما بين ذلك توكيد وقوله و بعدمت أصل مت قال ابن جني ما فابدل الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيها الها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة أي رأس الحلقوم (قوله وأكثر من وقف بالتاء الخ) و بعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد (قوله وأشباه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة (قوله فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وان رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للاصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارضي وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله وقف بها السكت الخ) أي للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصريح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتي في النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم (قوله بحذف آخر) أي فقط كما في أعط أو مع حذف الفاء كما في لم يف ولم يع أو العين كما في لم ير (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للاعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصف اذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء و به عبر ابن هشام زكريا (قوله فقد نبه عليه) أي على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أي بمنطوقه في الجواز ومفهومه في الوجوب (قوله مجزوما) حال من يع (قوله نحو عه) أصله أوعه حذفت الواو التي هي فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها فالباقي عين الكلمة وقرنه ونحو ره أصله ارأه نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الوصل لما مر فالباقي فاء الكلمة وفي الدماميني على المغني أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة الوصل انما هو في اللفظ لا في الخط ومثلهما ماه أمر من وأى يئي وأيا بمعنى وعد واذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير ياز يد وهند قالت بالخير يا عمرو

واجبة لبقائه على أصل واحد كذا قاله الناظم قال في التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على لم اك ومن تق بترك الهاء
﴿تنبيه﴾ مقتضى تمثيله ان ذلك انما يجب في المحذوف الفاء وانما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما
سبق فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحو ره ولم ير وفهم منه أن لحاقها الما بقي منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز
لا لازم (وما في الاستفهام
ان جرت حذف * ألفها)
وجوبا سواء جرت بحرف
أو اسم وأما قوله
على ما قام يشتمني لئيم
فضرورة واحترز
بالاستفهامية عن الموصولة
والشرطية والمصدرية
نحو مررت بما مررت به
وبما تفرح أفرح وعجبت
مما تضرب فلا يحذف
ألف شئ من ذلك وزعم
المبرد ان حذف ألف ما
الموصولة بشئت لغة ونقله
أبو زيد أيضا قال أبو
الحسن في الاوسط وزعم
أبو زيد ان كثيرا من
العرب يقولون سل عم
شئت كأنهم حذفوها
لكثرة استعمالهم اياه
وفهم من قوله ان جرت
أن المرفوعة والمنصوبة
لا تحذف ألفها وهو كذلك
وأما قوله
الام تقول الناعيات الامه
ألا فاندبا أهل الندى
والكرامه
فضرورة ﴿تنبيهات
* الاول﴾ أهمل المصنف
من شروط حذف ألفها
أن لا تركب مع ذا فان
ركبت معها لم تحذف الالف
نحو علي ماذا تلومونني
وقد أشار اليه في التسهيل
نقله المرادي * الثاني سبب هذا الحذف ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها
متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحد * الثالث قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله
* يا أسدنا لم أكلته لمه * (وأولها الها ان تقف) أي جوازا ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت باسم نحو اقتضاء مه ولهذا قال (وليس حتما في
سوى ما انخفضا * باسم كقولك اقتضاء م اقتضى) أي وليس ايلاؤها الهاء واجبا في سوى المجرورة بالاسم

فلم يبق من الفعل الا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا بار يدقلي بالخير يا هند فلم يبق الا الحركة وأما
الياء فضمير الفاعل الذي كان متصلا بالهمزة وقد قيل في ذلك في أي لفظ يانحاة الملة * حركة قامت مقام الجملة
ومن ذلك اللغز المشهور ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء فاصل ان أين حذفت ياء
الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى والمليحة نعت له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل
و وأى مصدر مبين للنوع أى عدي يا هند وعد امرأة أضمرت وفاء لخلها (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت
جائزة فقط في الثاني لان حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط في ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لانه كالجزء
اه سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لان حرف المضارعة لا تقوم
بنية المضارع الا به (قوله قال في التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين الخ) أجيب بأجوبة مردودة منها أن اك
ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الاول بان كون
اك غير معتل الآخر لا يفيد لان المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود في اك وكونه غير معتل
الآخر لا أثر له على أن كون الكلام في معتل الآخر غير مسلم بل هو في المعل بحذف الآخر واك منه ويرد الثاني
بان القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تاتي على ما تمنعه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم اك ومن تق بترك
الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم يرد على ابن هشام انه وافق المصنف في أواخر باب كان من شرح القطر
وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أى حيث أريد الوقف وجب ما ذكر
والا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا حفيد (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على اك وتق بسكون
الكاف والقاف (قوله مقتضى تمثيله الخ) أى لان عادته الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله جائز لا لازم) لكن
الاجود الاتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعني حركة ما قبل اللام (قوله سواء جرت بحرف) نحو
عم يتساءلون أو اسم نحو مجيء م جئت وقال الشاطبي حذف الالف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن
سيبويه تصريح (قوله على ما قام يشتمني) من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله فضرورة) أى بناء على
أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر والا فللشاعر مندوحة عن اثبات الالف بحذفها غاية ما يلزم عليه
العقل وهو جائز في الوافر بصلوح وحكاه الشيخ خالد لغة وعليها قراءة بعضهم عما يتساءلون (قوله قال أبو
الحسن في الاوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد ايضا (قوله لكثرة استعمالهم اياه) أى التركيب المذكور
(قوله أن المرفوعة) نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشتريت قال سم وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بان
الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الالف ولا كذلك غير المجرورة اه وهو واضح
في المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم الا أن يقال حملت المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف (قوله
الام) فيه مفعول تقول لانه في معنى الجملة أى أى كلام تقول والناعيات جمع ناعية وفي بعض النسخ الناعيان
بصيغة تثنية ناعي وهو الانسب بقوله ألا فاندبا نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية (قوله
فضرورة) أى بناء على ما مر والا فللشاعر مندوحة عن حذف الالف باثباتها ولا يلزم شئ بل يكون الجزء سالما
من الزحاف (قوله أهمل المصنف) قد يقال لا اهمال لان المصنف أشار اليه بكون المحدث عنه في كلامه لفظ
ما فيخرج لفظ ماذا لان لفظ ما غير لفظ ماذا لما تقرر أن الشئ مع غيره غيره في نفسه (قوله وبين الموصولة
والشرطية) أى والمصدرية أو أراد بالموصولة ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقا واحترز بالاستفهامية الخ
(قوله اسم واحد) أى كالاسم الواحد (قوله تسكين ميمها) أى وصلا اذ تسكين ميمها وقفا جائز نظما ونثرا أفاده
سم (قوله يا أسدنا لم أكلته لمه) كأنه لم يقصد معينا من بني أسد فنصب ونكر قال العيني وأنشده أبو الفتح

وقد مثله وعلة ذلك أن الجار الحرفي كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء للمجرور به بالاسم لبقائها على حرف واحد
﴿تنبيه﴾ اتصال الهاء بالمجرور بالحرف وان لم يكن واجبا أجود في قياس العربية وأكثر وانما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم
(ووصلها بغير تحريك بنا * أديم شذ في المدام استحسنا) يعني أن هاء السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا
المنادى المضموم ولا ما بني لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة
لحركة الاعراب وأما قوله
يارب يوم لي لا أظلله
أرمض من تحت وأضحى
من عله
فشاذ لان حركة عل حركة
بناء عارضة لقطعه عن
الاضافة فهي كقبل
وبعد والى هذا أشار بقوله
ووصلها بغير تحريك
بنا * أديم شذ فحركة عل
غير حركة بناء مدام بل
حركة بناء غير مدام وأشار
بقوله في المدام استحسنا
الى ان وصل هاء السكت
بحركة البناء المدام أي
الملتزم جائز مستحسن وذلك
كفتحة هو وهي وكيف
وثم فيقال في الوقف هوه
وهيه وكيفه وثمه ﴿تنبيهان
* الاول﴾ اقتضى قوله
ووصلها بغير تحريك بنا
أديم شذ أن وصلها بحركة
الاعراب قد شذ أيضا
لان كلامه يشمل نوعين
أحدهما تحريك البناء
غير المدام والآخر تحريك
الاعراب وليس ذلك
الا في الاول * الثاني قوله
في المدام استحسنا
يقتضي جواز اتصالها
بحركة الماضي لانها من
التحريك المدام وفي ذلك
ثلاثة أقوال الاول المنع
مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث الجواز ان أمن اللبس
نحو قعده والمنع ان خيف اللبس نحو ضربه والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته وان كانت لازمة فهي
شبيهة بحركة الاعراب لان الماضي انما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه تقدمت في موضعها فكان من حق المصنف أن يستثنيه
كما فعل في الكافية فقال فيها و وصل ذي الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزما ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا (وربما أعطي لفظ الوصل

يا فقعسي والشاهد في لم أكله حيث سكن الميم وصلا للضرورة (قوله وقد مثله) أي الاسم الجار (قوله لاتصاله بها لفظا) أي اتصالا قويا بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف (قوله وخطا) أي غالبا فلا يرد حتام والام وعلام (قوله وان لم يكن واجبا) جملة حالية (قوله أجود في قياس العربية) لتكون الهاء عوضا عن الالف المحذوفة (قوله ووصلها بغير الخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو

و وصل ذي الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزما

فيكون قوله ووصلها بغير الخ تفصيلا لاجمال هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أي في العروض عند مقتضيا تها وزوال الهاء عند عدمها سم (قوله لا أظلله) بالبناء للمجهول أي لا أظال فيه ففيه حذف وايصال وقوله أرمض الخ قال زكريا أرمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من حر الرمضاء وهي الارض التي بها حرارة الشمس وأصل تحت تحتي وأضحى مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى اذا برزت لها اه وسبقه الى ذلك العيني وتبعهما أرباب الحواشي ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من رمضت قدمه وضحيت للشمس ينافي كونهما مجهولين لان رمض بهذا المعنى وضحى أو ضحا لازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذي نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون الا من المتعدي بنفسه فالذي ينبغي بناؤهما للفاعل وناقش الدماميني في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الهاء ضمير وبني عل لاضافته الى مبني وأجاب عنه سم بانه خلاف الظاهر وعندي في صحة ما ذكره من الاحتمال نظر اذ المعهود في المبني لاضافته الى مبني البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر * بفتح مثل فتأمل (قوله لحركة عل الخ) الفاء تعليلية (قوله وثم) بفتح المثلثة وضمها فيما يظهر لجواز لحوقها كل متحرك حركة بناء دائمة الا الماضي (قوله اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم الخ) دفع بجعل النفي راجعا للقيد فقط وهو أديم فكأنه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام وبجعل اضافة غير الى ما بعده للجنس على أن سيبويه حكى أعطني أبيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذا واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا اعرابا كما في الزيدانه والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما في الهمع وغيره واقتضى أيضا أن وصلها بالمبني على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصله بالهاء باطراد كما يدل عليه قول الهمع قال أي أبو حيان وكل مبني آخره ألف نحو ها وأولا وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه ابقاؤها ألفا كما في الوصل وابدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها وشذ قلب الالف هاء في قوله من ههنا ومن هنه الا في الاسم المندوب فيتعين فيه الوجه الثالث نحو وازيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فلا تلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيساه لئلا يلتبس بالمضاف الى الضمير اه والذي في باب الندبة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالالف فقط جائز وأن الجمع بين الالف والهاء غالب لا واجب (قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أي الشذوذ الا في الاول أي فلم يرد في الثاني اه سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيبويه (قوله ان أمن اللبس) أي لبس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعده أي لان قعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه وقد يقال هاء قعده وان لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر الا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه اجمال لا لبس بخلاف ضربه (قوله في وجوه الخ) أي في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا (قوله لفظ الوصل) الاضافة على معنى في أي اللفظ في الوصل وقوله ما للوقف أي للفظ في الوقف فحسنت

ما * للوقف نثرا وفشا منتظما) أى قد يحكم للوصل بحكم الوقف وذلك فى النثر قليل كما أشار اليه بقوله وربما ومنه قراءة غير حمزة والكسائى لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل ومنه أيضا ماليه هلك عنى سلطانيه خذوه ماهيه نار حاميه ومنه قول بعض طيئ هذه حبلو يا فتى لانه انما تبدل هذه الالف واوا فى الوقف فاجرى الوصل مجراه وهو فى النظم كثير من ذلك قوله مثل الحريق وافق القصبا * فشدد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله * أتوا نارى فقلت منون أنتم * وقد تقدم فى الحكاية

﴿خاتمة﴾ وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة كقوله

أقلى اللوم عاذل والعتاب

وأثبتها الحجازيون مطلقا فيقولون العتابا وان ترنم التميميون فكذلك والا عوضوا منها التنوين مطلقا كقوله

سقيت الغيث أيتها الخيامن

وكقوله

ياصاح ماهاج العيون الذرفن

وكقوله

لما تزل برحالنا وكأن قدن

والله أعلم

﴿الامالة﴾

وتسمى الكسر والبطح والاضجاع وقدمها فى التسهيل والكافية على الوقف وماهنا أنسب لان أحكامه أهم والنظر فى حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها أما حقيقتها فان ينحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف ان كان بعدها ألف نحو الياء وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الاصلى منها هو التناسب وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتى وأما حكمها فالجواز وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة وتعبير أبى على ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح فكل ممال يجوز فتحه وأما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال هذا هو الغالب وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الاصل ولا يميلون الالف مواضع قليلة وأما أسبابها فقسمان لفظى ومعنوى فاللفظى الياء والكسرة والمعنوى الدلالة على ياء أو كسرة وجملة أسباب امالة الالف على ماذكره المصنف ستة * الاول انقلابها عن الياء

المقابلة (قوله ماللوقف) أى من اسكان مجرد أو مع الروم أو مع الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت تصريح (قوله وفشا) أى الاعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدير مضاف من فاعل فشا أى منتظما محله وهو اللفظ الذى حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة (قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد أشار بذكر وانظر الى أن الخلاف فى اثبات الهاء انما هو فى الوصل أما فى الوقف فثابتة وفاقا اهـ وكذا يقال فيما بعد (قوله انما تبدل هذه الالف واوا فى الوقف) أى عند بعض طيئ المذكور وعبارة الهمع ربما قلبت الالف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واوا نحو هذه أفعأ أو أفعى أو أفعو فى هذه أفعى وهذه عصأ أو عصى أو عصو والاولى والاخيرة لغة بعض طيئ والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث فى كل ألف فى آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز لانها ألف فى آخر الاسم (قوله منون أنتم) والقياس من أنتم لان من لا يختلف لفظها وصلا فاجراها وصلا مجراها وقفا (قوله بتسكين الروى) أى حقيقة أو حكما فدخل فى الروى العروض المصرعة فلا اعتراض بان العتاب فى البيت المستشهد به ليس رويا بل هو عروض (قوله بمدة) أى ألف أو واو أو ياء (قوله وأثبتها الحجازيون مطلقا) أى قصدوا الترنم أى مد الصوت فوق حركتين أولا بقرينة قوله وان ترنم التميميون الخ أى قصدوا الترنم فعلم أن الترنم غير لازم للمدة وأن ابطال شيخنا تفسير الاطلاق بما ذكر بان الترنم لازم للالف باطل مع ما فيه من القصور (قوله فكذلك) أى أثبتوا المدة (قوله والا عوضوا منها) أى من المدة التنوين أى لم يقطعوا به الترنم مطلقا أى بعد ضمة أو فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل

﴿الامالة﴾

(قوله وتسمى الكسر) أى لما فيها من الامالة الى الكسر وقوله والبطح أى لما فيها من بطح الفتحة الى الكسر اى امالتها اليه وأصل بطح الشئ القاؤه ورميه ويلزمه امالته (قوله أهم) لانه لابد منه بخلاف الامالة (قوله والنظر) مبتدأ وقوله فى حقيقتها الخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع (قوله فان ينحى الخ) شامل لامالة الالف لان فيها أيضا امالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيده تقريره وقضية صنيعه أنها عمل واحد يلزمه عند وجود الالف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناظم هى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه امالة الفتحة التى ليس بعدها ألف (قوله هو التناسب) أى تناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد بيان ذلك أنك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء وبالكسرة انحدارا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فاذا أملت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وهذا نظير اشمامهم الصاد زايا فى نحو يصدر للتناسب لان الصاد حرف مهموس والدال حرف مجهور فبينهما نفرة والزاى تشاكل الصاد فى الصفير والدال فى الجهر فاذا أشربوا الصاد زايا حصل تناسب الاصوات حفيد (قوله أو غيره) كقلبها ياء فى التثنية وان لم يكن أصلها الياء (قوله فكل ممال يجوز فتحه) أى رجوعا الى الاصل قال البعض وكان الاحسن أن يقول يجوز عدم امالته ليشمل الالف اهـ وجوابه ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف * والكف قد يوجبه ما ينفصل * من ان المراد بالفتح ترك الامالة (قوله فيفخمون بالفتح) أى وجوبا فى غير المواضع القليلة الآتية (قوله وجملة أسباب امالة الالف) أى تفصيلا بخلاف ما قبله فاجمال (قوله على ماذكره المصنف) فيه أنه لم يذكر فى النظم بعض الرابع وهو الياء بعد الالف الا أن يقال المراد ذكره فى الجملة أو لا بقيد هذا النظم (قوله الاول انقلابها عن الياء الخ) الاول والثانى يرجعان الى الدلالة على ياء لان انقلاب الالف

الثانى ما آلها الى الياء * الثالث كونها بدل عين ما يقال فيه قلت * الرابع ياء قبلها أو بعدها * الخامس كسرة قبلها أو بعدها * السادس التناسب وهذه الاسباب كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلف فى أيهما أقوى فذهب الاكثرون الى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى الى الامالة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال فى الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلا وذهب ابن السراج الى أن الياء أقوى من الكسرة والاول أظهر لوجهين أحدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء والثانى أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الالف للكسرة وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف الى السبب الاول بقوله (الالف المبدل من يا فى طرف * أمل) 144 أى سواء فى ذلك طرف الاسم نحو مرمى والفعل نحو رمى واحترز بقوله فى طرف من الكائنة عينا وسيأتى حكمها وأشار الى السبب الثانى بقوله (كذا الواقع منه اليا خلف * دون مزيد وشذوذ) أى تمال الالف اذا كانت صائرة الى الياء دون زيادة ولا شذوذ وذلك ألف نحو مغزى وملهى من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تانيث مقصورة فانها تمال لانها تؤول الى الياء فى التثنية والجمع فاشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفا قفى وفى تكسيره قفى فلا تمال قفا لذلك واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الالف ياء فى الاضافة الى ياء المتكلم فى لغة هذيل فانهم يقولون فى عصا وقفا عصى وقفى ومن قلب الالف ياء فى الوقف عند بعض طيئ نحو عصى وقفى فلا تسوغ الامالة لاجل ذلك وخلف فى كلامه حال من الياء يشكل و وقف عليه بالسكون لاجل النظم ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة (تنبيهات * الاول) هذا السبب الثانى هو أيضا فى الالف الواقع طرفا كالاول * الثانى قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لا تمال لان ألفه عن واو ولا يؤول الى الياء الا فى شذوذ أو بزيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر الاعشى وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهارا والمكا بالفتح وهو جحر الثعلب والارنب والكبا بالكسر الكناسة وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء وقولهم المكو والمكوة بمعنى المكا ولقولهم كبوت البيت اذا كنسته والالفاظ الثلاثة مقصورة وهذا شاذ * لا يقال لعل امالة الكبا لاجل الكسرة فلا تكون شاذة لان الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو وأما الربا فامالتهم له وهو من ربا يربو لاجل الكسرة فى الراء وهو مسموع مشهور وقد قرأ به الكسائى وحمزة * الثالث يجوز امالة الالف فى نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثى وان كانت عن

عن الياء أو الى الياء فى بعض الاحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى ان سبب السبب سبب فلا تنافى بين جعله أولا الدلالة سببا وجعله ثانيا الانقلاب سببا والثالث يرجع الى الدلالة على الكسرة لان كون الالف بدل عين ما يقل فيه عند اسناده الى ضمير المتكلم قلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافى أيضا والرابع والخامس يرجعان الى قسمى السبب اللفظى والسادس لا يرجع الى خصوص واحد من قسمى اللفظى ولا خصوص واحد من قسمى المعنوى بل يرجع فى كل موضع بواسطة سبب امالة ما لاجله التناسب الى هذا السبب أيا كان فتدبر (قوله ما آلها) أى أيلولتها أى رجوعها (قوله راجعة الى الياء والكسرة) قال البعض كان الاولى الى الدلالة على الياء أو الكسرة اه وهو ساقط لان ما ادعى أولويته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آنفا وجه الرجوع فلا تغفل (قوله وأدعى الى الامالة) لعله عطف تفسير (قوله يميلون الالف للكسرة) أى لاجل الكسرة (قوله لا يميلون للياء) أى لاجل الياء أى فمن يميل الالف للكسرة أكثر ممن يميلها للياء فكانت أقوى (قوله من الكائنة عينا) أى ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كالالف فى دان أميلت وان كانت عين اسم كالالف فى ناب لم تمل على خلاف سيأتى ولاجل التفصيل والخلاف قال وسيأتى حكمها (قوله دون مزيد) أى مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى انما تقلب ياء بزيادة علامة التثنية والجمع لانها زيادة على تقدير الانفصال (قوله فانها) أى ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى وسكرى (قوله والجمع) أى بالالف والتاء (قوله فاشبهت الالف المنقلبة عن الياء) أى بجامع الارتباط بالياء فى كل (قوله فى تصغير قفا قفى الخ) أصل المصغر قفيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأصل الجمع قفوو قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار قفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لاجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا قاله المصرح (قوله من قلب الالف ياء فى الاضافة الى ياء المتكلم فى لغة هذيل) نظر فيه الشاطبى بأنه كيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرب أنه احتراز عن قلب الالف ياء فى الوقف عند بعض طيئ ومن تثنية رضا على رضيان لندوره كل (قوله مما تقدم) أى من التقييد بعدم الشذوذ (قوله من الاسم الثلاثى) أى المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز ثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ (قوله العشا) بالفتح والقصر (قوله لقولهم) تعليل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو (قوله لان الكسرة) أى كسرة غير الراء بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة فى الراء) أى لانها تؤثر فى امالة الواوى سواء تقدمت على الالف كما فى الربا أو تأخرت عنها كما فى الدار نقله سم عن الجاربردى (قوله مسموع مشهور) قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك وممن صرح بأنه مقيس شيخ الاسلام فى شرح الشافية (قوله يجوز امالة الالف فى نحو دعا الخ) قال الموضح على هذا

واولانها تؤول الى الياء فى نحو دعى وغزى من المبنى للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى اذا كانت ألفهما عن واو وقال أبو العباس وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة وقد تجوز على بعد اه وأشار بقوله (ولما * تليه ها التأنيث ما الها عدما) الى أن للالف التى قبل هاء التأنيث فى نحو مرماة وفتاة من الامالة لكونها منقلبة عن الياء ما للالف المتطرفة لان هاء التأنيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفة تقديرا وأشار الى السبب الثالث بقوله (وهكذا بدل عين الفعل ان * يؤل الى فلت) أى تمال الالف أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند الى تاء الضمير سواء كانت تلك الالف منقلبة عن واو مكسورة (كماضى خف) وكد وهو خاف وكاد أو عن ياء نحو ماضى بع (ودن) وهو باع ودان فانك تقول فيها خفت وكدت وبعت ودنت فيصيران فى اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح فى الاولين وأما الاخيران فقيل يقدر تحويله الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ولبيان ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤل الى فلت من نحو طال وقال فانه لا يؤول الى فلت بالكسر وانما يؤول الى فلت بالضم نحو طلت وقلت * والحاصل أن الالف التى هى عين الفعل تمال ان كانت عن ياء مفتوحة نحو دان أو مكسورة نحو هاب أو عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل * (تنبيهات * الاول) اختلف فى سبب امالة نحو خاف وطاب فقال السيرافى وغيره انها للكسرة العارضة فى فاء الكلمة ولهذا جعل السيرافى من أسباب الامالة كسرة تعرض فى بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسى قال وأما لوا خاف وطاب مع المستعلى طلبا

يشكل قول الناظم أن امالة ألف تلا فى قوله تعالى والقمر اذا تلاها لمناسبة ألف جلا وقول ابنه ان امالة ألف سجا لمناسبة ألف قلا بل امالتهما لقولك تلا وسجا وسيأتى فى الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا لتناسب الخ أن تمثيله بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل وفى القاموس سجا سجوا سكن اه وحينئذ ففى الآية مجاز عقلى لان السكون فى الحقيقة للناس فى الليل لا له (قوله ظهر الفرق الخ) لان الفعل الثلاثى الواوى تؤول ألفه الى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثى الواوى (قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز على بعد أى عن القياس فهى غير مطردة ودفع به ما قد يوهمه قوله قبيحة من عدم سماعها أصلا يدل على كونه مقابله قول الشارح فى شرح قول المصنف وقد أمالوا لتناسب الخ ليس بخاف أن تمثيله بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا الخ فقول البعض ان هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأيضا كيف يقال فى المطرد انه قبيح وقد يجوز على بعد (قوله ولما تليه الخ) يرجع للالف المنقلبة عن ياء والالف الصائرة ياء وان أوهمت عبارة الشارح قصره على الاولى وقوله ما الها على تقدير مضاف أى حكم ما للها والهاء مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أى فقد (قوله من الامالة) بيان لما للالف المتطرفة فقوله لكونها أى الالف المتطرفة منقلبة عن الياء تعليل لثبوت الامالة للالف المتطرفة وقوله لان هاء التأنيث الخ تعليل لثبوت ما للالف المتطرفة من الامالة للالف التى قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارته لكن فى قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تؤول الى الياء لشمل نحو مغزاة وملهاة فتدبر (قوله ان يؤل الى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفهما منقلبة عن واو الخوف والكود قال فى الصحاح كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة (قوله أم عن ياء) أى مفتوحة كما فى باع ودان أو مكسورة كما فى هاب (قوله فيصيران فى اللفظ على وزن فلت) هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الاولى أن يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها الى الفاء فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فانك تقول فيها خفت ودنت على وزن فلت والاصل الخ لوفى بالمراد وسلم مما مر (قوله فحذفت العين) لانها لما نقلت حركتها الى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر الى أن الواو لا تقتضى الترتيب فعطف بالواو النقل على الحذف (قوله وهذا) أى تحريك الفاء بحركة العين واضح فى الاولين أى خاف وكاد لان أصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الاخيران أى باع ودان وقوله فقيل يقدر تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما ولعله أفرد باعتبار كل أو المذكور (قوله فقيل الخ) فى تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين اشعار بترجيحه وبرجحه أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بان مضمرة عطفا على تحويله أى ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطفا على يقدر أى ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد (قوله لما حذفت العين) أى بلا نقل حركتها (قوله عن ياء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره فى الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكر الضم فى الواو لعدم الضم فى الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به (قوله انها للكسرة) أى لوجودها فى بعض أحوال الكلمة (قوله مع المستعلى) أى الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع فى المثالين وللاشارة الى ان حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الامالة وان منع منها فى مواضع أخر كما سيأتى (قوله طلبا

للكسر في خفت وقال ابن هشام الخضراوي الاولى أن الامالة في طاب لان الالف فيها منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة * الثاني نقل عن بعض الحجازيين امالة نحو خاف وطاب وفاقا لبني تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون و بين ذوات الياء نحو طاب فيميلون * الثالث أفهم قوله بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقا وفصل صاحب المفصل بين ماهي عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز و بين ماهي عن واو نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس امالة عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن اياز في شرح فصول ابن معطى بجواز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أي كثير المال ونال أي عظيم العطية والاصل مول ونول وهما من الواوي اقولهم أموال وتمول والنول وانكسار الواو لانهما صفتان مبنيتان للمبالغة والغالب على ذلك كسر العين وأشار الى السبب الرابع بقوله

(كذاك تالي الياء والفصل اغتفر * بحرف أومع ها كجيبها أدر) اى تمال الالف التي تتلو ياء أى تتبعها متصلة بها نحو سيال بفتحتين لضرب من شجر العضاه أو منفصلة بحرف نحو شيبان أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها أدر فان كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء أو بأكثر من حرفين امتنعت الامالة *(تنبيهات * الاول)* انما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزا * الثاني قال في التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء وقال هنا أومع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل في الكافية والظاهر جواز امالة هاتان شيبهتان لما سيأتي من أن فصل الهاء كلا فصل واذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشيبهتان مساو لنحو شيبان * الثالث أطلق قوله أومع ها وقيده غيره بان لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا يجوز فيه الامالة * الرابع الامالة للياء المشددة في نحو بياع أقوى منها في نحو سيال والامالة للياء الساكنة في نحو شيبان أقوى منها في نحو حيوان * الخامس قد سبق أن من أسباب الامالة وقوع الياء قبل الالف أو بعدها ولم يذكر هنا امالة الالف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد الالف أن تكون متصلة نحو بايعته وسايرته ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره وأشار الى السبب الخامس بقوله

(كذاك ما يليه كسر أو يلي * تالي كسر أو سكون) أى أو يلي تالي سكون (قد ولي * كسرا وفصل الها كلا فصل يعد) *

ظاهر

للكسرة) أى للدلالة عليها وقوله في خفت أى وطبت (قوله امالة نحو خاب وطاب) أى لاجل الكسرة العارضة في بعض أحوالهما لا لاجل الياء في طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يميلون لاجل الكسرة لا لاجل الياء وبهذا يترجح مذهب السيرافي المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوى (قوله فلا يميلون) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة في بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة في ذوات الياء فانها متقوية بالياء (قوله لا تمال مطلقا) أى سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور (قوله وصرح بعضهم) تأييد للاستدراك وقوله وصرح ابن اياز الخ قول ثالث (قوله وتمول) بصيغة الماضي أو المصدر وان اقتصر شيخنا والبعض على الاول (قوله والنول) بفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على ذلك كسر العين) كانه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه في نال انقلاب عينه ألفا اذ لو كانت عينه وهي الواو ساكنة لكان قلبها ألفا خلاف القياس فتدبر (قوله كذاك) أى كالسابق في جواز الامالة الالف تالي الياء (قوله أومع ها) قال المكودي معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده أومع ها وقال الشاطبي معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع ها قال كانه قال بحرف واحد أو حرف مع ها (قوله لضرب من شجر العضاه) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاهة قال في القاموس العضاهة بالكسر أعظم الشجر أو الخمط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضه كعنب والعضهة كعنبة والجمع عضاه وعضون وعضوات اه (قوله ثانيهما هاء) هذا التعبير مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته في التسهيل الآتية في كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا واقول الشارح بعد والظاهر جواز امالة الخ فعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالاصلاح وهي من الصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بيننا أو بأكثر من حرفين نحو عيشتنا (قوله بان لا يكون قبل الهاء ضمة) أى عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها في اقتضاء المنع له (قوله فانه لا يجوز فيه الامالة) لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض فتدافعتا اهـ (قوله الامالة للياء المشددة الخ) أى لتكرر السبب وهو الياء وقوله والامالة للياء الساكنة الخ أى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة اه تصريح أى فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة (قوله أو بعدها) قال الحفيد مراده بالياء بعد الالف الياء المفتوحة لان المكسورة كما في مبايع لا تأثير لها في الامالة وانما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الامالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح في المضمومة بشئ وظاهر كلامه أولا أنها لا تؤثر الامالة وظاهر كلامه آخرا تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السببين وانفرادهما فتدبر (قوله أن تكون متصلة) ينبغي أو منفصلة بالهاء كشاهين سم (قوله ولم يذكر سيبويه الخ) أى فالناظم تبع سيبويه (قوله كذاك ما) أى ألف وفي الهاء في يليه والضمير في أو يلي يرجعان الى ما والضمير في ولي يرجع الى السكون (قوله فدرهماك الخ) وذكر ابن الحاجب أن امالة ذلك شاذة وهو

ودرهمالك من علمه لم يصد) أى كذا تمال الالف اذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهماك وهذا والذى قبله ماخوذان من قوله وفصل الها كلا فصل يعد فانه اذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهماك نحو شملال وفهم من كلامه أن الفصل اذا كان بغير ماذكر لم تجز الامالة ﴿ تنبيه ﴾ أطلق فى قوله وفصل الها كلا فصل وقيده غيره بان لا ينضم ماقبلها احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال وقد تقدم مثله فى الياء * ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الامالة شرع فى ذكر موانعها فقال (وحرف الاستعلاء يكف مظهرا) أى يمنع تأثير سبب الامالة الظاهر (من كسر أو يا وكذا تكف را) يعنى أن موانع الامالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء وهى مافى أوائل هذه الكلمات قد صاد ضرار غلام خالى طلحة ظليما والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى وعلة ذلك أن السبعة الاولى تستعلى الى الحنك فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة وأما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة وقيد بالظهر للاحتراز من السبب المنوى فانها لا تمنعه فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة الالف فى نحو هذا قاض فى الوقت ولا هذا ماص أصله ماصص ولا امالة باب خاف وطاب كما سبق

﴿ تنبيهات * الاول ﴾ قوله أوياتصريح بان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك فى التسهيل والكافية لكنه قال فى التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفى شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك وما قاله فى الياء غير معروف فى كلامهم بل الظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان وقد قال أبو حيان لم نجد ذلك يعنى كف حرف الاستعلاء والراء فى الياء وانما يمنع مع الكسر فقط * الثانى انما يكف المستعلى امالة الاسم خاصة قال الجزولى ويمنع المستعلى امالة الالف فى الاسم ولا يمنع فى الفعل من ذلك نحو طاب وبغى وعلته أن الامالة فى الفعل تقوى مالا تقوى فى الاسم ولذلك لم ينظر الى أن ألفه من الياء أو من الواو بل أميل مطلقا * الثالث انما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد وكف مستعل ورا ينكف * بكسر را وأشار بقوله (ان كان ما يكف بعد

ظاهر لان أول درجات الساكن والهاء أن ينزل منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا امالة مع الفصل بمتحركين قاله المصرح (قوله اذا وليها كسرة) أى ظاهرة كما مثل أو مقدرة كما فى حاد اذ أصله حادد (قوله نحو شملال) بالشين المعجمة وهى الناقة الخفيفة تصريح (قوله من ذكر الغالب) قيد به لان من أسباب الامالة التناسب وسيذكره بعد والياء بعد الالف ولم يذكرها (قوله وكذا تكف را) أى عند جمهور العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء همع (قوله أى يمنع تأثير) أشار الى أن قول المصنف يكف مظهرا على حذف مضاف أى يكف تأثير مظهر (قوله وهى مافى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعا للشيخ يا بان فيه ظرفية الشئ فى نفسه ويمكن دفعه بان المراد بالاوائل ماقابل الاواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله ظليما) مفعول صاد والظليم كامير ذكر النعام (قوله اذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضا للنزاع فيها كما سيأتى (قوله لانها مكررة) أى قابلة للتكرير اذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة (قوله من السبب المنوى) هو فى قاض وقفا وماص كسرة زائلة للوقف والادغام وفى خاف وطاب كسرة تعرض فى بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفا فى خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفا فى طاب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء فى خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن اجراء كلامه هنا على الوجه الاول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة واجراؤه على الثانى هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء (قوله فانها لا تمنعه) لانه خفى فلو منعته لانتفى مايدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر فانه غنى بظهوره عن دلالة الامالة عليه (قوله ولا امالة باب خاف وطاب) كذا فى بعض النسخ ولا اشكال فيها وفى أخرى ولا امالة باب وخاف وطاب فيكون ذكر باب بناء على ماقدمه عن الزمخشرى من جواز امالة عين الاسم اذا كانت عن ياء (قوله لكنه قال فى التسهيل الخ) استدراك على قوله صرح دفع به ايهامه أن المصنف فى التسهيل والكافية عبر بالظهور فى جانبى الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصرح به مقابلته فى التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف فى العبارة فقط وعبارة التسهيل فان تأخر عن الالف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب فى غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين الى أن قال لا المنويتين اه قال الدماميني المراد بغلبته منعه من الامالة (قوله ولم يمثل لذلك) عبارة الفارضى ولم يمثل للياء بشئ (قوله نحو طغيان الخ) وكذا نحو بياض وهذه أبيارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الالف (قوله وانما يمنع) أى ماذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط هذا يقتضى أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للناظم على زيادة الياء (قوله من ذلك نحو طاب وبغى) استشكله سم بان السبب فيهما مقدر ولا يمنع المانع الامالة لاجله لا فى الاسم ولا فى الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام فى السبب الظاهر فماذكره الجزولى لا يخالف ماقاله المصنف (قوله تقوى مالا تقوى فى الاسم) يكفى دليلا على ذلك ماذكره بعد وقول البعض انه لا يجدى نفعا غير مسلم (قوله الى أن ألفه) أى الفعل (قوله للعلم بذلك من قوله الخ) وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للامالة (قوله بعد) حال ومتصل خبر كان وقف عليه

متصل* أو بعد حرف أو بحرفين فصل) الى أنه اذا كان المانع المشار اليه وهو حرف الاستعلاء أو الراء متأخرا عن الالف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباطل وباخل ونحو هذا عاذرك و رأيت عاذرك ومنفصلا بحرف نحو منافق ونافخ وناشط ونحو هذا عاذرك و رأيت عاذرك أو بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلهما أحد الا من لا يؤخذ بلغته وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه امالته عن قوم من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهي لغة قليلة و جزم المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأ كثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتأخر رابعا ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد وأشار بقوله (كذا اذا قدم مالم ينكسر* أو يسكن اثر الكسر كالطواع مر) الى أن المانع المذكور اذا كان متقدما على الالف اشترط لمنعه ان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد بخلاف نحو طلاب وغلاب وقتال ورجال ونحو اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد

﴿تنبيهان* الاول﴾ من أصحاب الامالة من يمنع الامالة في هذا النوع وهو الساكن اثر الكسر لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الامالة فيه وتركها على السواء وعبارة الكافية كذا اذا قدم مالم ينكسر* وخيران سكن بعد منكسر وقال في شرحها وان سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع نحو اصلاح وهو مخالف ما هنا* الثاني ظاهر قوله كذا اذا قدم أنه يمنع ولو فصل عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك اذا كانت الالف تليه نحو قاعد وصالح (وكف مستعمل ورا ينكف* بكسر را كغارما لا أجفو) يعني أنه اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة فيمال نحو على أبصارهم وغارم وضارب وطارق ونحو دار القرار ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر ﴿تنبيهات* الاول﴾ من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الامالة أن تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة* الثاني فهم من كلامه جواز امالة نحو الى حمارك بطريق الاولى لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى* الثالث قال في التسهيل وربما أثرت يعني الراء منفصلة تأثيرها متصلة وأشار بذلك الى أن الراء اذا تباعدت عن الالف لم تؤثر امالة في نحو بقادر أي لا تكف مانعها وهو القاف

١٤٨

بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذي صنعه البعض (قوله أو بحرفين) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذا مما سبق أولا أخذا من اطلاقه واطلاق الشارح توقف في ذلك شيخنا وغيره وتطلبته في همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده (قوله فنقل سيبويه الخ) أي فيكون قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور (قوله قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله وجزم المبرد بالمنع في ذلك) أي عند جميع العرب بقرينة قوله وهو محجوج الخ (قوله كذا متعلق بمحذوف) أي يمنع ما يكف اذا قدم كذا أي كالمتأخر المفهوم من قوله ان كان ما يكف بعد اذا قدم أي ما يكف وأو لنفي الامرين معا كما هو شأنها بعد النفي والنهي (قوله كالمطواع) أي كثير الطوع مر من ماره أي أتاه بالميرة وهي الطعام أو أعطاه مطلقا وهو أشهر قاله الشاطبي (قوله ورجال) الصواب اسقاطه اذ لا مانع فيه لان الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسبا (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح مثاله واشتراطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر اذ لو شرط الاتصال للغا اشتراطه ما ذكر اذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما (قوله اذا كانت الالف تليه) فالفصل لا يغتفر في المتقدم ويغتفر في المتأخر على ما مر لان المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكف را بالتنوين ولا بد كقولهم شربت ماو ترك تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي وتقدم له عند قوله وبيا اجرر وانصب الخ نحو ذلك وانه لا يحذف التنوين الا ضرورة وقدمنا انه يحذف أيضا للوصل بنية الوقف وسيأتي عند قوله* ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا * مزيد كلام فيه (قوله ينكف بكسر را) لان الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فتقوت جنب الامالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة عن الامالة كالمفتوحة والمضمومة همع (قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تؤثر كما في من رباط الخيل لئلا يلزم التصعد بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدم على الالف دون ما اذا تأخر عنها لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا في همع الهوامع وغيره قال سم وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اه ولم يتعرض والهذا التقييد في الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتأمل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار (قوله وربما أثرت الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء اذا انفصلت لم تؤثر غالبا وأنها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الاول بقوله ان الراء اذا تباعدت الخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للامالة وهي غير المكسورة أو كافة لمانع الامالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله اذا تباعدت عن الالف) أي

ولا تفخيما فى نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الاول ويفخم الثانى ومن امالة الاول قوله
* عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر * قال سيبويه والذين يميلون كافرا اكثر من الذين يميلون بقادر (ولا تمل لسبب لم يتصل) بان يكون منفصلا
اى من كلمة أخرى فلا تمال ألف سابور للياء قبلها فى قولك رأيت يدى سابور ولا ألف مال للكسرة قبلها من قولك لهذا الرجل مال وكذلك
لو قلت ها ان ذى عذرة لم تمل ألف ها ان الكسرة ان لانهما من كلمة أخرى والحاصل أن شرط تاثير سبب الامالة أن يكون من الكلمة
التى فيها الالف ﴿تنبيهان * الاول﴾ يستثنى من ذلك ألف ها التى هى ضمير المؤنثة فى نحو لم يضربها وأدر جيبها فانها قد اميلت وسببها منفصل اى من كلمة أخرى * الثانى ذكر غير المصنف أن الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال الالف لها وان كانت أضعف من الكسرة التى معها فى الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال فامالوا للكسرة فشبهوه بالكلمة الواحدة فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق أن يقول * وغيرها لما انفصال لا تمل * وانما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء (والكف قد يوجبه ما ينفصل) من الموانع كما فى نحو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الالف لان القاف بعدها وهى مانعة من الامالة وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب منفصلا لان الفتح أعنى ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه
لأدنى سبب ولا يخرج عنه الا لسبب محقق ﴿تنبيهات * الاول﴾ فهم من قوله قد يوجبه أن ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من
لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولى الالف من كلمة أخرى فيميل الا أن الامالة عنده فى نحو مررت بمال ملق أقوى منها فى نحو بمال قاسم * الثانى
قال فى شرح الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة وتبعه
الشارح فى هذه العبارة وفى التمثيل بأتى قاسم نظر فان مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك فلعل التمثيل
بأيا التى هى حرف نداء فصحفها الكاتب بأتى التى هى فعل * الثالث فى اطلاق الناظم مع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين

ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم ان كلام المتن فى راء متصلة سم (قوله ولا تفخيما فى نحو هذا كافر) اى لا تمنع هذه الراء المضمومة امالة الالف لكسرة الفاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الامالة فى نحو هذا كافر هى اللغة المشهورة وان التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وان لم يتنبه له شيخنا والبعض ان هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالالف نحو ناصح وهذا عاذرك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يميل معهما أحد الا من لا يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد الكثرة هنا اضافية فلا تنافى مامر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به فى التوضيح وحواشى زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أى أغلبى فى منع الراء غير المكسورة للامالة وفى كف المكسورة لمانع الامالة وهو موافق لما فى الشرح هنا (قوله والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية (قوله لسبب لم يتصل) اى سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الالف أو تاخر ولهذا عدد الشارح الامثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة (قوله ها ان ذى عذرة) قال شيخنا السيد نقلا عن المختار العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها البكارة (قوله ألف ها الخ) قال سم هذه الالف يعلم استثناؤها من قول المصنف السابق بجيبها أدر فذلك مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصص لذلك بغير المنفصل اه وقال ابن غازى لا حاجة الى استثنائها اذ مثل هذا يعد متصلا (قوله فانها قد تمال الالف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ (قوله وان كانت أضعف) اى فى اقتضاء الامالة ولا وجه لأفعل التفضيل اذ لا ضعف فى الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بانه على غير بابه يمنع منه اقترانه بمن (قوله ليس على عمومه) أى بل دخله تخصيصان (قوله وغيرها لما انفصال لا تمل) أى لا تمل غير كلمة ها لاجل ياء منفصلة (قوله لسبب محقق) المناسب لسبب قوى (قوله فى نحو مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بان السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء فى هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله باكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالاكثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الامالة مع كونه رابعا نحو يريد أن يضربها بسوط وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر (قوله قال فى شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة (قوله أتى أحمد) اعترض بان السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة بان كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن الياء فى الطرف وبانه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره يوهم توقف الامالة عليه كتوقف منع الامالة على قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع ايصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بأيا التى هى حرف نداء) أى فقاف قاسم تمنع امالة الالف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا انما يصح على ما مر فى النظم لا على ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا بقى أنه سيأتى أن الحروف لا تمال الا ألفاظ سمعت امالتها شذوذا ذكروا منها يا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها أيا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح امالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فتأمل (قوله فى اطلاق الناظم الخ) تبع فيه

قال ابن عصفور رفى مقربه واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التى هى صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل انتهى ولولا ما فى شرح الكافية لحملت قوله فى النظم والكف قد يوجبه الخ على هاتين الصورتين لاشعار قد بالتقليل

١٥٠ (وقد أمالوا لتناسب بلا * داع سواه كعمادا وتلا) *

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وهو التناسب وتسمى الامالة للامالة والامالة لمجاورة الممال وانما أخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ولامالة الالف لاجل التناسب صورتان احداهما أن تمال لمجاورة ألف ممالة كامالة الالف الثانية فى رأيت عمادا فانها لمناسبة الالف الاولى فانها ممالة لاجل الكسرة والاخرى أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كامالة ألف تلا من قوله تعالى والقمر اذا تلاها فانها انما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعنى جلاها ويغشاها (تنبيهان * الاول) ليس يخاف أن تمثيله بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا من الثلاثى وان كانت ألفه عن واو لرجوعها الى الياء عند البناء للمفعول فامالته عنده لذلك لا للتناسب وقد مثل فى شرح الكافية لذلك بامالة ألف والضحى والليل اذا سجى فاما سجا فهو مثل تلا ففيه ما تقدم وأما الضحى فقد قال غيره أيضا ان امالة ألفه للتناسب وكذا والشمس وضحاها والاحسن أن يقال انما أميل من أجل ان من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول أو مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول ضحيان وربيان فاميلت الالف لانها قد صارت ياء فى التثنية وانما فعلوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة والكسرة فكان الاحسن أن يمثل بقوله تعالى شديد القوى * الثانى ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس على امالة الالف الثانية فى نحو رأيت عمادا

صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضى أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله اه سم (قوله الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وانما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفيها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل الخ أى لان الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة (قوله ولولا ما فى شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما فى شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا هنا لما فى شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا له ولغيره من الأئمة (قوله على هاتين الصورتين) أى صورة الكسرة العارضة وصورة الالفات التى هى صلات الضمائر (قوله بلا داع سواه) فائدته بيان أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك صراحة وانما قال سواه ليصح نفى الداعى اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق سم (قوله كعمادا) بالنصب بلا تنوين على ارادة الوقف كما نبه عليه المكودى وقد قرئ اليتامى والنصارى باماتين فاميلت الالف الاخيرة لقلبها ياء فى التثنية على ارادة الجماعتين واميلت الاولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق فى عمادا (قوله لمجاورة الممال) أى الالف الممال سواء كان فى كلمتها كما فى الصورة الاولى أولا كما فى الثانية اذ آخر المجاور مجاور فبان دخول الصورة الثانية من صورتى التناسب واندفع ما للبعض فتدبر (قوله لمجاورة ألف ممالة) أى فى كلمتها (قوله لكونها آخر مجاور ما أميل الخ) أى آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره كذا قال البعض ويحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره اذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق (قوله على رأى غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواه على معنى بلا اعتبار داع سواه أعم من أن يكون داع أولا أمكن كونه على مذهب سيبويه اه سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده (قوله لا للتناسب) أى لان التناسب سبب ضعيف انما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين معا نعم يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه (قوله أن امالة ألفه) أى مع أنها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أى لمناسبة ألف سجا وقلا وما بعدهما (قوله والاحسن أن يقال الخ) فيه نظر وان أقره أرباب الحواشى فان تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو ومضموم الاول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الالف ياء فى بعض أحوال الكلمة انما يكون سببا فى الامالة اذا لم يكن شاذا كما تقدم فى قوله كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد أو شذوذ (قوله والربا) انما أتى به للتمثيل لمكسور الاول من ذوات الواو لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء فى التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال ان سبب امالته أى الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار رجوع ألفه الى الياء فى التثنية (قوله فكان الاحسن أن يمثل) أى لما أميل للتناسب بقوله تعالى شديد القوى فيه نظر فان الجمع قد يثنى فيجرى فيه ما جرى فى الضحى بل فى هذا مقتض آخر لقلب ألفه فى التثنية ياء وهو استثقال توالى واوين (قوله ظاهر الخ) قال سم لم عبر بالظاهر مع قوله وذا قياس اه وتبعه أرباب الحواشى جازمين بانه كان ينبغى أن يقول صريح كلام سيبويه وقد يقال يحتمل ان الواو فى قول سيبويه وقالوا معزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى وقال العرب معزانا بامالة الالفين جريا على قولهم عمادا بامالة الالفين ويكون قوله فى قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمر وهذا أى الامالة للامالة فى المثالين أمر مقيس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النحاة معزانا بامالة الالفين جريا منهم على قول العرب عمادا بامالة الالفين وهذا أى الامالة للامالة فى معزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى

لمناسبة الاولى فانه قال وقالوا معزانا فى قول من قال عمادا فاما لهما جميعا وذا قياس (ولا تمل مالم ينل تمكنا * دون سماع غيرها وغيرنا) أى الامالة من خواص الافعال والاسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد امالة غير المتمكن نحو اذا وما الا ها ونا نحو مر بها ونظر اليها ومر بنا ونظر الينا فهذان تطرد امالتهما لكثرة استعمالهما وأشار بقوله دون سماع الى ما سمعت امالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الاشارية ومتى وأنى وقد أميل من الحروف بلى ويا فى النداء ولا فى قولهم اما لا لان هذه الاحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها وحكى قطرب امالة لا لكونها مستقلة وعن سيبويه ومن وافقه امالة حتى وحكيت امالتها عن حمزة والكسائى

﴿تنبيهات * الاول﴾ لا تمنع الامالة فيما عرض بناؤه نحو يافتى ويا حبلى لان الاصل فيه الاعراب * الثانى لا اشكال فى جواز امالة الفعل الماضى وان كان مبنيا خلاف ما أوهمه كلامه قال المبرد وامالة عسى جيدة الثالث انما لم تمل الحروف لان ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة فان سمى بها أميلت وعلى هذا أميلت الراء من المر والر والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور لانها أسماء ما يلفظ به من الاصوات المتقطعة فى مخارج الحروف كما أن غاق اسم لصوت الغراب وطيخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت أسماء لهذه الاصوات ولم تكن كما ولا أرادوا بالامالة فيها الاشعار بانها قد صارت من حيز الاسماء التى لا تمنع فيها الامالة وقال الزجاج والكوفيون أميلت الفواتح لانها مقصورة والمقصور يغلب عليه الامالة وقد رد هذا بان كثيرا من المقصور لا تجوز امالته وقال الفراء أميلت لانها اذا ثنيت ردت الى الياء فيقال طيان وحيان وكذلك امالة حروف المعجم نحو با وتا وثا اه (والفتح قبل كسر راء فى طرف * أمل) كما تمال الالف لان الغرض الذى لاجله تمال الالف وهو مشاكلة الاصوات وتقريب بعضها من بعض موجود فى الحركة كما أنه موجود فى الحرف ولامالة الفتحة سببان الاول أن تكون قبل راء مكسورة

الثانى يكون سيبويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن يكون قائلا به نعم اقراره ظاهر فى قوله به فلاجل ماذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الاول يكون مصرحا بقياسية الامالة للامالة فتأمل (قوله لمناسبة الخ) علة لامالة (قوله وقالوا معزانا) أى بامالة الالفين الاولى لرجوعها الى الياء فى التثنية والثانية لمناسبة الاولى وقوله فى قول أى جارين على قول وقوله فأمالهما أى ألفى عمادا عطف على قال (قوله معزانا) قال البعض بكسر الميم اه والذى فى المختار معزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام (قوله ولا تمل مالم ينل تمكنا) أى من الاسماء بقرينة قوله السابق وهكذا بدل عين الفعل الخ وقوله كعمادا وتلا (قوله غيرها وغيرنا) مقتضاه أن امالتهما ليست من قسم المسموع مع أنهما منه وان كثرت فكان الاولى أن يقول الا الذى سمع نحوها ونا (قوله نحو مر بها الخ) مثل بمثالين فى كل اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الامالة الكسرة أو الياء (قوله فهذان تطرد امالتهما) قال سم ان أراد به جواز امالتهما فى غير التركيب الذى سمعت امالتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت فى كل مسموع وأن وزانهما فى الامالة وزان غيرهما مما لم يتمكن وان أوهمت عبارة الناظم خلافه وان أراد به أن امالتهما الاضعف فيها فالظاهر خلافه وأن امالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة الا الفعل الماضى كما يأتى اه ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة (قوله امالة لا) أى الجوابية وقوله لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى (قوله فيما عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لانه انما منع الامالة فيما لم ينل تمكنا أى بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة فى سياق النفى وهذا نال تمكنا فى غير حالة ندائه مثلا (قوله خلاف ما أوهمه كلامه) يجاب بان قوله وهكذا بدل عين الفعل الخ وقوله كعمادا وتلا قرينة على استثناء الماضى من كلامه هنا (قوله ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب والا فالالف الى مجاورة لكسرة الهمزة (قوله فان سمى بها) الضمير راجع الى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان (قوله أميلت) أى اذا وجد سبب الامالة فلو سمى بحتى أميلت لان الالف الرابعة فى الاسم تقلب ياء فى التثنية بخلاف مالو سمى بالى لان التسمية تجعله من الواوى لانه أكثر من اليائى ولهذا تقول فى تثنيته الوان نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله وعلى هذا) أى وبناء على ماذكر من امالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المر والر وكما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت حروف المبانى بعد التسمية بها وان افترقتا ببقاء حروف المعانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المبانى لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة فى أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول أميلت را من المر والر وها وطا وحا فى فواتح السور بقصر الاربعة أى لفظة را ولفظة ها الخ لان الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لاحروف أحادية وهى ر ه ط ح مع أن الممال أحرف ثنائية هى را ها طا حا وقوله والر ينطق به كما ينطق به فى أول السور فهو عطف على المر وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء واعلم أنه سيأتى فى الخاتمة أن الامالة فى فواتح السور وأسماء حروف التهجى شاذة فاحمل ما هنا عليه وان أوهم صنيعه هنا خلافه فاعرف هذه التدقيقات (قوله فى فواتح السور) نحو كهيعص حمعسق طه حم (قوله فلما كانت) أى الراء والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور (قوله ولم تكن كما ولا) أى فى الحرفية (قوله أرادوا بالامالة فيها الاشعار الخ) حاصل ماذكره فى علة امالتها ثلاثة أقوال (قوله وكذلك امالة حروف المعجم) أى أسماء حروف المعجم التى ليست فى فواتح السور على لغة قصر تلك الاسماء (قوله كسر راء) من اضافة الصفة الى الموصوف كما سيشير اليه الشارح (قوله وتقريب بعضها من بعض) عطف تفسير (قوله موجود فى الحركة) أى فى امالة الحركة وقوله كما أنه موجود فى الحرف

لمُطْرِفة (كالايسر ل تكف الكاف) ترمى بشرر غير أولى الضرر والثانى سيأتى * (تنبيهات * الاول) فهم من قوله والفتح أن الممال من ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه أمالوا المفتوح فيه تجوز * الثانى لافرق بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو من البقر أو فى راء نحو بشرر أو فى غيرهما نحو من الكبر * الثالث فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رحم وقد نص غيره على ذلك * الرابع ظاهر صنيعه أن الفتحة لا تمال الا اذا كانت متصلة بالراء فلو فصل بينهما لم تمل وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر وان كان غير ذلك منع الامالة فتمال الفتحة فى نحو أشر وفى نحو عمرو لا فى نحو بجير نص على ذلك سيبويه ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل * الخامس اشتراط كون الراء فى الطرف هو بالنظر الى الغالب وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه امالة فتحة الطاء فى قولهم رأيت خبط رياح وذكر غيره أنه يجوز امالة فتحة العين فى نحو العرد والراء فى ذلك ليست بلام * السادس أطلق فى قوله أمل فعلم أن الامالة فى ذلك وصلا ووقفا بخلاف امالة الفتحة للسبب الآتى ١٥٢ فانها خاصة بالوقف وقد صرح به فى شرح الكافية * السابع هذه الامالة مطردة كما ذكره فى شرح الكافية * الثامن بقى كامالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء فى نحو من الغير نص على ذلك سيبويه وذكره فى بعض نسخ التسهيل والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه أيضا فان تقدم حرف الاستعلاء الراء لم يمنع لان الراء المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها فلهذا أميل نحو من الضرر * التاسع منع سيبويه امالة الالف فى نحو من المحاذر اذا أميلت فتحة الذال قال ولا تقوى على امالة الالف أى ولا تقوى امالة الفتحة على امالة الالف لاجل امالتها وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عماد لاجل امالة الالف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لاجل امالة فتحة الذال وضعف بان الامالة للامالة من الاسباب الضعيفة فينبغى أن لا ينقاس شئ منها الا فى المسموع وهو امالة الالف لاجل امالة الالف قبلها أو بعدها

(كذا) الفتح (الذى يليه ها التأنيث فى * وقف اذا ما كان غير ألف) هذا هو السبب الثانى من سببى امالة الفتحة فتمال كل فتحة تليها ها التأنيث الا أن امالتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرأ الكسائى فى احدى الروايتين عنه والرواية الأخرى أنه أمال اذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا يجمعها قولك فجثت زينب لذود شمس وفصل فى أربعة يجمعها قولك أكهر فامال فتحتها اذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف فى كتب القراآت وشمل قوله ها التأنيث هاء المبالغة نحو علامة وامالتها جائزة وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح واحترز بقوله اذا ما كان غير ألف عما اذا كان قبل الهاء ألف فانها لا تمال نحو الصلاة والحياة

وتقاة

أى فى امالة الحرف (قوله كالايسر) أى الامر الايسر اه خالد أى الاسهل (قوله ظاهر صنيعه) أى حيث عبر بالقبلية المتبادر منها الاتصال وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عادته اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبلية مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا لعادته اذ هى أغلبية لا كلية وبهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه أرباب الحواشى (قوله أن الفتحة لا تمال الخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والالف حيث لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الالف لياء قبلها أو بعدها أو كسرة كذلك بان الالف أقبل للامالة من الفتحة أى فاحتمل فيها ما لم يحتمل فى الفتحة (قوله غير ياء) يرجع لساكنا فقط كما تفيده عبارة شرح التسهيل لعلى باشا (قوله لا فى نحو بجير) مثال للفاصل بين الفتحة والراء اذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للفاصل بينهما اذا كان غير مكسور بان كان مضموما نحو سمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحا نحو شجر فلا تمال الفتحة الاولى (قوله فى قولهم رأيت خبط رياح) لعله بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة آخره طاء مهملة أى ورقا نفضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الامالة فى المثال أنه لا يشترط فى امالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونهما فى كلمة واحدة (قوله والآخر أن لا يكون الخ) قال سم وتبعه أرباب الحواشى هذا الآخر قد يؤخذ من قوله فى طرف اه سم وانما يتم الأخذ اذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع امالة الفتحة الا اذا كان فى كلمتها وهو خلاف قياس امالة الفتحة على امالة الالف التى قد يمنعها المنفصل كما مر فى قول الناظم والكف قد يوجبه ما ينفصل فحرره (قوله لاجل امالتها) أى الفتحة (قوله أمال هنا ألف المحاذر الخ) ظاهر العبارة أن امالة الالف لامالة الفتحة مسموعة وحينئذ لا ينهض التضعيف الآتى (قوله فينبغى أن لا ينقاس) أى لا يطرد شئ منها أى من أنواعها الا فى المسموع أى لكن الاطراد فى المسموع من أنواعها يقبل ولو قال فينبغى ان لا ينقاس شئ منها على المسموع لكان أوضح (قوله قبلها) أى كما فى عمادا أو بعدها أى كما فى اليتامى (قوله مخصوصة بالوقف) لانها فى الوصل تاء والتاء لا تشبه الالف (قوله فجثت الخ) قال فى القاموس جثا كدعا ورمى جثوا وجثيا بضمهما جلس على ركبتيه وقام على أطراف أصابعه اه والذود بذال معجمة مفتوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطرد أى لاجل سوق الشمس ودفعها زينب بحرها هذا ما ظهر لى (قوله أكهر) قال فى القاموس الكهر القهر والانتهار والضحك واستقبالك انسانا بوجه عابس تهاونا به واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع اه فقول الشارح أكهر كاكرم من باب التعدية بالهمزة أو أفعل تفضيل (قوله هاء المبالغة) لانها هاء تانيث فى الاصل (قوله فانها لا تمال) الا اذا كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة مرضاة

﴿تنبيهات * الاول﴾ الضمير فى قوله يليه راجع الى الفتح لانه الذى يمال لا الحرف الذى تليه هاء التأنيث واذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الالف بقوله اذا ما كان غير ألف اذ لم يندرج الألف فى الفتح وهو انما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ امالة الالف كما سوغت امالة الفتحة فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم وقبل ها التأنيث أيضا ان تقف * ولا تمل لهذه الهاء الألف * الثانى انما قال هاء التأنيث ولم يقل تاء التأنيث لتخرج التاء التى لم تقلب هاء فان الفتحة لا تمال قبلها * الثالث ذكر سيبويه أن سبب امالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف فاميل ماقبلها كما يمال ماقبل الألف ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بالف التأنيث ﴿خاتمة﴾ ذكر بعضهم لامالة الالف سببين غير ماسبق أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك فى را وما أشبهها من فواتح السور قال سيبويه وقالوا راويا وتايعنى بالامالة لانها أسماء مايلفظ به فليست كالى وماولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون وحروف التهجى التى فى أوائل السور ان كان فى آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل وان كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد فلاخلاف فى الفتح والآخر كثرة الاستعمال وذلك امالتهم الحجاج علما فى الرفع والنصب وكذلك العجاج فى الرفع والنصب ذكره بعض النحويين وامالة الناس فى الرفع والنصب قال ابن برهان فى آخر شرح اللمع روى عبدالله ابن داود عن أبى عمرو بن العلاء امالة الناس فى جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قاله فى شرح الكافية قال وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلوانى عن أبى عمر والدورى عن الكسائى ورواية نصر وقتيبة عن الكسائى انتهى * واعلم أن الامالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر فى ذلك على ما سمع والله أعلم

﴿التصريف﴾ اعلم أن التصريف فى اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها وأما فى الاصطلاح فيطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو فى الحقيقة من التصريف

وتقاة اه همع وارتضى البعض مما قيل فى علة عدم امالة الالف قبل هاء التأنيث أن وقوع الالف قبل الهاء أزال شبهها بالف التأنيث لان هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم قال ووقع فى بعض الحواشى التعليل بغير هذا مما لامعنى له فاحذره اه وفيه أن ما ارتضاه لا يصح الا لو جعلناه علة لامالة الالف شبهها بالف التأنيث ولا قائل به فهو أيضا لا معنى له فالا لائق فى التعليل ما ظهر لى ولله الحمد من أن سبب امالة الفتحة قبل هاء التأنيث كما يأتى شبهها بالف التأنيث وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بالف التأنيث فلم تقتض امالة ماقبلها (قوله فلا وجه لاستثنائه الالف) أى اخراجه اياه من الفتح الراجع اليه هاء يليه بقوله اذا ما كان الخ لعدم شمول الفتح للالف فعلم أن الاستثناء فى كلامه بالمعنى اللغوى نعم لو جعل المستثنى منه الضمير فى كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم ماذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم مبنى على أن موصوف الموصول الفتح وليس بلازم لجواز أن يكون موصوفه الشئ الشامل للفتح والالف اللذين لا يكون قبل الهاء الا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان تامة بمعنى وجد وغير ألف حال على معنى المغايرة فى الحكم والتقدير يمال الفتح اذا وجد حال كونه مغايرا للالف فى هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلا (قوله التى لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ورحمة عند من يقف بالتاء فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التأنيث المتصل بالفعل نحو باعت (قوله أنها شبهت بالف التأنيث) أى المقصورة لاتفاقهما فى المخرج وهو أقصى الحلق وفى المعنى وهو الدلالة على التأنيث وفى الزيادة على أصول الكلمة وفى التطرف فى آخرها وفى الاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة تصريح (قوله قال سيبويه الخ) استدلال على قوله أحدهما الفرق الخ (قوله لانها أسماء ما يلفظ به) أى من الحروف ويؤخذ منه ان ذا الالف من أسماء حروف التهجى كالباء يقصر كما يمد وبه صرحوا بل قال فى الهمع يجوز قصره ومده بالاجماع وجمعه على القصر بيات مثلا بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باآت باقرار الهمزة (قوله وحروف التهجى) مبتدأ خبره قوله ان كان فى آخرها ألف فمنهم الخ وفى كلامه حذف مضاف أى وأسماء حروف التهجى وقول البعض ان حروف التهجى معطوف على راوما أشبهها ان لم يكن فاسدا بالكلية فهو تعسف لا حاجة اليه فتأمل (قوله من يفتح) أى لا يميل (قوله علما) بخلاف ما اذا كان صفة للمبالغة فانه لا يمال لانه لم يكثر استعماله دماميني (قوله فى الرفع والنصب) أى لا فى الجر فان الامالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة (قوله شاذة) أى قياسا فلا ينافى قراءة بعض السبعة بالامالة فى فواتح السور قاله شيخنا السيد

﴿التصريف﴾

(قوله على شيئين) بل على ثلاثة ثالثها العلم باحكام بنية الكلمة كما سينقله عن ابن الناظم (قوله الى أبنية) أى صيغ (قوله كالتصغير الخ) ان كان تمثيلا للضروب من المعانى احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول الى تقدير مضاف أى ودلالة اسم الفاعل الخ وان كان تمثيلا للابنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين (قوله بذكره) أى بذكر متعلقه الذى هو تلك الابنية المختلفة اذ هى المذكورة قبل هذا الباب لا نفس التحويل وقوله قبل التصريف أى بالمعنى الآخر الآتى فافهم (قوله وهو فى الحقيقة من التصريف) ان أراد من التصريف اللغوى فهو غير محتاج اليه لوضوحه فى تعريف التصريف لغة واصطلاحا وان أراد من

والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر و ينحصر في الزيادة والحذف والابدال والقلب والنقل والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر

الى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول ولهذا التغيير أحكام كالصحة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه ولا يتعلق التصريف الا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف برى * وما سواهما بتصريف حرى) أي حقيق والمراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف في الجمود وأما لحوق التصغير ذا والذى والحذف سوف وان والحذف والابدال لعل فشاذ يوقف عند ما سمع منه ﴿تنبيه﴾ التصريف وان كان يدخل الاسماء والافعال الا أنه للافعال بطريق الاصالة لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها (وليس أدنى من ثلاثي يرى * قابل تصريف سوى ما غيرا) يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فانه لا يقبل التصريف الا أن يكون ثلاثيا في الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمران أحدهما ان الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لانهما يقبلان التصريف وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والآخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف أما الاسم فانه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد أو عينه نحو سه أو فائه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م الله

التصريف بالمعنى الاصطلاحي الآتي فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحي السابق فباطل أيضا اذ لا معنى لكون الشئ من نفسه فتدبر (قوله تغيير الكلمة) أي عن أصل وضعها (قوله ولكن لغرض آخر) كالالحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون (قوله و ينحصر) أي هذا التغيير (قوله وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله الخ) نظر فيه سم بان هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لغير معنى الخ وعارضه البعض فقال أشار الى الاول بقوله هو تغيير بنيتها الخ والى الثاني بقوله ولهذا التغيير أحكام فان تلك الاحكام ما عدا الصحة تغييرات مخصوصة لاغراض فسقط تنظير بعضهم بانه ليس فيه اشارة الى المعنى الثاني اه وأنت خبير بان المعنى الثاني تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر و ينحصر في الانواع الستة المتقدمة فليس هو لمعنى طارئ على الكلمة وليس منه الصحة والاحكام التي جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما للتغيير لمعنى طارئ لانه المشار اليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والاعلال فمن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام اشارة الى المعنى الثاني فالحق مع من نظر في كلام الشارح بما ذكر نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الاشارة راجعا الى التغيير لا بقيد كونه لمعنى طارئ بل مطلقا وجعل الصحة والاعلال حكمين للتغيير لمعنى طارئ والاعلال فقط بانواعه الستة حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب (قوله هو تغيير بنيتها) أي تحويل بنيتها الى صيغ مختلفة ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الاول في كلام شارحنا (قوله الى التثنية والجمع) قال زكريا الانسب الى المثنى والمجموع اه والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثنى والمجموع (قوله ولهذا التغيير) أي ولمتعلق هذا التغيير من المغير والمغير اليه اذ الصحة مثلا صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغير و بهذا يعرف ما في كلام شيخنا والبعض (قوله كالصحة والاعلال) الظاهر أن الكاف استقصائية اذ الاعلال التغيير وهو صادق بالانواع الستة المتقدمة (قوله وما يتعلق بها) كشروطها (قوله فالتصريف) أي فعلم التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف أو المراد التصريف بمعنى العلم وقوله اذن أي اذا استعمل في معرفة تلك الاحكام ثم اذا أطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الاوجه الثلاثة في غيره من أسماء الفنون وهي كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الادراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة الخ (قوله بما لحروفها) بدل من قوله باحكام (قوله وشبه ذلك) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أي كالاخفاء والاظهار والادغام اه وفيه ان الاخفاء والادغام من الاعلال والاظهار من الصحة الا أن يخصا فتدبر (قوله ولا يتعلق التصريف) أي بمعناه المقصود بقولهم التصريف كما سبق بقرينة كلامه في التنبيه الآتي فلا ينافي ان بعض الاسماء المبنية يثنى و يجمع و يصغر كاسماء الاشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان على التحقيق (قوله والافعال المتصرفة) أي غير الجامد (قوله الاسماء المبنية) ككم ومن ولم يمثل لها لكثرتها (قوله ونحوهما) كنعم و بئس (قوله وأما لحوق التصغير ذا والذى) فيه أن هذا لا يرد الا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارئ وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذا والذى (قوله وليس أدنى من ثلاثي الخ) ان قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أدنى من ثلاثي وضعا له لان الادنى المذكور لا يكون الا حرفا قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة الى المبتدى الذى لا يعرف أن الادنى المذكور لا يكون الا حرفا (قوله ثلاثيا في الاصل) أي فصاعدا نحو م عند

من

عِنْدَ من يجعله محذوفا من أين الله وكقول بعض العرب شربت ما أو ذلك قليل *وأما الفعل فانه قد يرد على حرف واحد نحو ع كلامى وق نفسك وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيحذفان فى الامر (ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعا عدا) أى ينقسم الاسم الى مجرد وهو الاصل والى مزيد فيه وهو فرعه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل اليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف فالثلاثى الاصول نحو اشهيباب مصدر اشهاب والرباعى الاصول نحو احرنجام مصدر احرنجمت الابل أى اجتمعت وأما الخماسى الاصول فانه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضرفوط وهو العظاءة الذكر وقبعثرى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه والمشفوع نحو قبعثراة وندر قرعبلانة لانه زيد فيه حرفان واحدهما نون قيل انه لم يسمع الامن كتاب العين فلا يلتفت اليه والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن محبنطية وقالوا فى تصغيرها قريعبة وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرفا مد قبل الآخر نحو مغناطيس فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا وقد حكاه ابن ١٥٥ القطاع أعنى مغناطيس *(تنبيهان* الاول)* انما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتى التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل فقال والمزيد فيه ان كان اسما لم يجاوز سبعة الا بهاء التأنيث أو زيادتى التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال * الثانى انما قال خمس وسبعا ولم يقل خمسة وسبعة لان حروف الهجاء تذكر وتؤنث فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء فى عددها وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها (وغير آخر الثلاثى افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تعم) تقدم أن المجرد ثلاثى ورباعى وخماسى فالثلاثى تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثنى عشر بناء لان أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر فهذه جملة أوزان الثلاثى المجرد كما أشار الى ذلك بقوله تعم (وفعل) بكسر الفاء وضم العين (أهمل) من هذه الاوزان لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم وأما قراءة بعضهم والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزأى الكلمة لانه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسرهما فركب القارئ منهما هذه القراءة قال ابن جنى أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة قال فى شرح الكافية وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شانه لا يعتمد على ما سمع منه لامكان عروض ذلك له والآخر أن يكون كسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين قيل وهذا أحسن (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقل) فى لسان العرب (لقصدهم

من يجعله مختصرا من أين (قوله عند من يجعله محذوفا) أى مختصرا (قوله شربت ما) أى بالقصر منونا ليكون على حرف واحد (قوله ومنتهى اسم) أى حروف اسم (قوله فالثلاثى الاصول) أى فالمزيد فيه الثلاثى الاصول (قوله مصدر اشهاب) بتشديد الموحدة اذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين وهى بياض يخالطه سواد (قوله مجردا الخ) حال من ضمير حرف المد المستكن فى بعده فهو راجع الى بعده فقط (قوله وهو العظاءة الذكر) عبارة القاموس العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات اه وقال فى محل آخر العذفوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى اه وقال فى محل آخر العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عظاء اه وسام أبرص بتشديد الميم قال فى القاموس من كبار الوزغ اه وفى المصباح أن العظاءة بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وان جمع الاولى عظاء وجمع الثانية عظايا (قوله والمشفوع نحو قبعثراة) الانسب بقوله نحو عضرفوط أن يقول ونحو قبعثراة (قوله قرعبلانة) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة (قوله لانه زيد فيه حرفان) أى غير الهاء (قوله الا من كتاب العين) أى المحشو بالخطا (قوله محبنطية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أى منتفخة البطن كما فى القاموس ولعل المراد بمنتفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيدا لما قبله (قوله قريعبة) أى بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسى الاصول (قوله وذكر بعضهم الخ) مقابل قوله لا يزاد فيه غير حرف مد (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس (قوله وكان عربيا) يظهر أنه عطف سبب على مسبب (قوله أعنى مغناطيس) لعله منعه من الصرف ميلا الى احتمال عجمته مع كونه علما على اللفظ لان المراد لفظه (قوله الا بهاء التأنيث) كقرعبلانة (قوله أو زيادتى التثنية) كقولك فى تثنية اشهيباب اشهيبابان وفى جمعه اشهيبابون عند التسمية به وفى النسب نحو اشهيبابى دمامينى (قوله الحاضم) أى ضم لازم نحو خرج ويضرب اذ الضمة تزول نصبا وجزما (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والسماء ذات الحبك) فى القاموس الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة (قوله على تقدير صحتها) انما قال ذلك لانه قد قيل انها لم تثبت (قوله من تداخل اللغتين الخ) اعترض بان التداخل فى جزأى الكلمة الواحدة غير معهود انما المعهود التداخل فى الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أكاد فان كدت بالضم على لغة من قال كاد يكود وأكاد على لغة من قال كاد يكاد (قوله قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان واعترض بان أداة التعريف كلمة

تخصيص فعل بفعل) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل والذي جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب اليها أبو
الاسود الدؤلي وأنشد الاخفش لكعب بن مالك الانصاري جاؤا بجيش لو قيس معرسه * ماكان الا كمعرس الدئل والرئم اسم للاست
والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل فثبت بهذه الالفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر ﴿تنبيه﴾ قد فهم
من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا أي ليس بمهمل ولا نادر وهي عشرة أوزان أولها فعل ويكون اسما نحو فلس وصفة نحو
سهل وثانيها فعل ويكون اسما نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فعل ويكون اسما نحو كبد وصفة نحو حذر ورابعها فعل ويكون اسما نحو
عضد وصفة نحو يقظ وخامسها فعل ويكون اسما نحو عدل وصفة نحو نكس وسادسها فعل ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه
ولا نعلمه جاء صفة الا في
حرف معتل يوصف به
الجمع وهو قولهم عدا
وقال غيره لم يات من
الصفات على فعل الا
زيم بمعنى متفرق وعدا
اسم جمع وقال السيرافي
استدرك على سيبويه
قيما في قراءة من قرأ
دينا قيما ولعله يقول انه
مصدر بمعنى القيام اه
واستدرك بعض النحاة
على سيبويه ألفاظا أخر
وهي سوى في قوله تعالى
مكانا سوى ورجل رضى
وماء روى وماء صرى
وسبي طيبة ومنهم من
تأولها وسابعها فعل
ويكون اسما نحو ابل
ولم يذكر سيبويه من
فعل الا ابلا وقال لا نعلم
في الاسماء والصفات
غيره وقد استدرك عليه
ألفاظ فمن الاسماء إطل
وهي الخاصرة ذكره
المبرد وروى قول امرئ
القيس له اطلا ظبي
بالكسر وقيل كسر
الطاء اتباع ووتد ومشط ودبس لغة في الاطل والوتد والمشط والدبس وقالوا باسنانه حبرة أي قلح وقالوا اللعبة الصبيان
حلج بلج وحلن بلن وقالوا حبلك لغة في الحبلك كما تقدم وعيل اسم بلد ومن الصفات قولهم أتان ابد وأمة ابد أي ولود وامرأة بلز أي ضخمة قال
ثعلب ولم يات من الصفات على فعل الا حرفان امرأة بلز وأتان ابد وأما قوله علمها اخوانناُ بنو عجل * شرب النبيذ واصطفافا بالرجل * فهو
من النقل للوقف أو من الاتباع فليس باصل وثامنها فعل ويكون اسما نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسعها فعل ويكون اسما نحو صرد وصفة نحو
حطم وعاشرها فعل ويكون اسما نحو عنق وصفة وهو قليل والمحفوظ منه جنب وشلل وناقة سرح أي سريعة (وافتح وضم واكسر الثاني من
* فعل ثلاثي) أي للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية لانه لا يكون الا مفتوح الاول وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما ولا يكون ساكنا
لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع الاول فعل

منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم ثالثه في نحو ان الحكم وقل الروح وغلبت
الروم ولم يلحقوها بقل انظر وافا الساكن المذكور حاجز حصين على انه لا يجرى في غير الآية اه وقد يقال
اعتراضه بما ذكر لا ينافي أحسنيته مما قبله مع ان قوله على أنه لا يجرى في غير الآية لا يرد اذ لم يسمع في غير
الآية (قوله تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور (قوله فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أي الكائن
في أوزان ما لم يسم فاعله (قوله جاؤا بجيش الخ) قاله كعب بن مالك الانصاري يصف جيش أبي سفيان حين
غزا المدينة بالقلة والحقارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أي مكان نزوله ويقال
معرس كمحمد لان الفعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد في الدئل فانه بضم فكسر فيكون هذا الوزن
مستعملا (قوله والرئم) براء فهمزة وقوله اسم للاست أي الدبر (قوله لغة في الوعل) أي بفتح الواو وهو التيس
الجبلي (قوله الازيم) بزاي فتحتية وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أي متفرق النبات (قوله في قراءة من
قرأ) وهم الكوفيون وابن عامر (قوله ولعله يقول الخ) ظاهر صنيعه أن مثل ذلك لا يأتي في زيم (قوله وماء
روى) أي كثير مرو ويقال رواء كسماء (قوله وماء صرى) كذا في نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أي طال
مكثه كذا في القاموس وفي نسخة هرى بالهاء ولعله تحريف فاني لم أجده في اللغة (قوله وسبى) بسين مهملة
فموحدة في المصباح سبيت العدو سبيا والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة اه وفي القاموس السبي
ما يسبي والجمع سبي والنساء لانهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اه وقوله طيبة بوزن عنبة كما في
القاموس وفيه الشاهد ومعناه ذا لوه بلا غدر ونقض عهد كما في القاموس وتوهم البعض أن الشاهد في سبي
فقال بعد نقل عبارة المصباح وأنت خبير بان هذا لا دلالة فيه على كونه وصفا (قوله ومنهم من تأولها) أي بانها
مصادر وصف بها (قوله أطل) بالطاء المهملة (قوله في الاطل) اي بكسر فسكون والوتد أي بفتح فكسر أو فتح
والمشط أي بتثليث أوله فسكون وبفتح فكسر وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما في القاموس
والدبس أي بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالدبس بكسر فسكون قصور (قوله حبرة) أي بحاء مهملة
فموحدة وقوله أي قلح بقاف فلام فحاء مهملة هو صفرة الاسنان (قوله حلج) بحاء مهملة فلام فجيم بلج بموحدة فلام
فجيم على ما في النسخ ولم أرهما في القاموس وحلن بحيم فلام فنون بلن بموحدة فلام فنون كما في القاموس
(قوله عيل) بعين مهملة فتحتية (قوله وأما قوله الخ) ليس متعلقا بكلام ثعلب لان عجلا ورجلا ليسا وصفين
بل هو دفع لتوهم استدراكهما أيضا على سيبويه (قوله من فعل ثلاثي) أي مبني للفاعل بدليل قوله وزد نحو
ضمن (قوله لا يكون الا مفتوح الاول) أي لا ساكنا لرفضهم الابتداء بالساكن ولا مكسورا ولا مضموما الا عند
البناء للمفعول كما يأتي لثقلهما وثقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أي اصالة فلا يرد نحو ردوشم واب ولا نحو
قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف علم ولا نعم وبئس وليس لان أصل عين الكل الحركة على أن
الكلام في الافعال الغير الجامدة والثلاثة الاخيرة جامدة فلا ينالها التصريف (قوله الاول فعل) ولا تفتح عين

مضارعه دون شذوذ كابى يابى وسلا يسلى وقلا يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضى فى لغة فيكون ذلك من تداخل اللغتين الا اذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح يمدح بل يخير فيها بين الكسر والضم مالم يشتهر أحد الامرين فان اشتهر أحدهما تعين كالكسر فى يضرب والضم فى يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الامران مع اشتهار أحدهما وقال ابن جنى يتعين الكسر عند عدم الاشتهار ومالم يلتزم أحدهما لسبب يقتضى ذلك كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو كوجد يجد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر فى ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمى فان كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ينهى وفى المضاعف غير المسموع ضمه كحن يحن وأن يئن بخلاف ما سمع ضمه فقط كمر يمر ورد يرد أو مع كسره كصد يصد ويصد وشط يشط ويشط وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذ تاه يتيه وطاح يطيح فى لغة من قال ما أتوهه وما أطوحه وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه حلقية كمحا يمحى فى احدى لغاته وفى المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كرد يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشده يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقنى فسبقته أسبقه مالم يكن فيه ملزم الكسر كواعدنى فوعدته أعده وبايعنى فبعته أبيعه ورمانى فرميته أرميه ولا تأثير لحلق فى ذى الغلبة خلافا للكسائى فتقول فاخرنى ففخرته أفخره بالضم وقد يجىء ذو الحلق غير ذى الغلبة بكسر كنزع ينزع أو بضم كدخل يدخل و بكسر وفتح كمنح يمنح ويمنح وبضم وفتح كمحا يمحو ويمحا وبالتثليث كرجح يرجح ويرجح ويرجح والمعتمد فى ذلك السماع فاذا فقد رجع الى الفتح دمامينى باختصار (قوله ويكون متعديا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين دمامينى (قوله ويرد لمعان كثيرة) منها السلب يقال قررته وأقررته أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه الشارح على هذين (قوله ويختص بباب المغالبة) الباء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة اسناد الغلبة فى فعل بين اثنين الى الغالب فيه منهما نحو ضاربنى زيد فضربته أى غلبته فى الضرب (قوله مطاوعا) أى مشعرا بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له فى الاشتقاق (قوله فجبر) أى انجبر (قوله والثانى فعل) وحق عين مضارعه الفتح وكسرت فى ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق وأما فضل بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل (قوله ولذلك) أى لكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أى الصفات اللازمة للذوات القائمة هى بها فالمراد النعت اللغوى وقوله والاعراض الخ أى وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بمحله فلم يتعد (قوله نحو شنب الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب والشنب بالتحريك ماء ورقة وبرد وعذوبة فى الاسنان وشنب كفرح فهو شانب وشنيب وأشنب وهى شنباء قاموس (قوله وفلج) بالفاء والجيم كما رأيته فى نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الاسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهملة كفرح من القلح وهو صفرة الاسنان ولعل الاول هو المناسب لكونه مثالا للنعوت اللازمة (قوله الا بتضمين أو تحويل) قال الدمامينى وتبعه شيخنا والبعض وشيخنا السيد أى مصاحبا لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدى قطعا ولا يعطف على السبب الا سبب اهـ ومنشؤه ملاحظتهم فى قوله أو تحويل المحول عنه اليه دون المحول والانسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح وحينئذ يصلح سببا لان حاصله مراعاة الاصل والله الهادى (قوله ثم حول) أى واستصحب التعدى الثابت له قبل التحويل دمامينى (قوله عند حذف العين) أى عند ارادة حذفها والا فالنقل متقدم على الحذف (قوله لالتقاء الساكنين) هما الالف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم به (قوله لالتبس الواوى باليائى) أى واوى العين بيائيها لان الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد بالالتباس هنا الاجمال وهو أيضا معيب فى مقام البيان كما حققناه سابقا (قوله هذا) أى ما ذكره من أن ضم فاء نحو سدته لنقل حركة عينه اليها بعد تحويله الى فعل بالضم (قوله ان الضم) أى ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أى فروعها أى الكلمات الواوية العين (قوله أو كمطبوع) أى أو لمعنى غير مطبوع بل طرأ بالاكتساب لكنه كالمطبوع فى عدم المفارقة (قوله أو شبهه) الضمير يرجع الى الكاف الاسمية التى بمعنى مثل

ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة وقد يجىء فعل مطاوعا الفعل بالفتح فيهما ومنه قوله قد جبر الدين الاله فجبر والثانى فعل ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ولزومه أكثر من تعديه ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة والاعراض والالوان وكبر الاعضاء نحو شنب وفلج ونحو برئ ومرض ونحو سود وشهب ونحو أذن وعين وقد يطاوع فعل بالفتح نحو خدعه فخدع والثالث فعل نحو ظرف ولا يكون متعديا الا بتضمين أو تحويل فالتضمين نحو رحبتكم الدار وقول على ان بشرا قد طلع اليمن ضمن الاول معنى وسع والثانى معنى بلغ وقيل الاصل رحبت بكم فحذف الخافض توسعا والتحويل نحو سدته فان أصله سودته بفتح العين ثم حول الى فعل بضم العين ونقلت الضمة الى فائه عند حذف العين وفائدة التحويل الاعلام بانه واوى العين اذ لو لم يحول الى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى هذا مذهب قوم منهم الكسائى واليه ذهب فى التسهيل وقال ابن الحاجب وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ولا يرد فعل الا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم أو كمطبوع نحو فقه وخطب أو شبهه نحو جنب شبه بنجس

ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل ولا يرد يائي العين الاهيؤ ولا متصرفا يائي اللام الا نهو لانه من النهية وهو العقل ولا مضاعفا الا قليلا مشروكا نحو لبب وشرر وقالوا لبب وشرر بكسر العين أيضا ولا غير مضموم عين مضارعه الا بتداخل لغتين كما في كدت تكاد والماضي من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فاخذ الماضي من لغة والمضارع من أخرى وأشار بقوله (وزد نحو ضمن) الى أن من أبنية الثلاثي المجرد الاصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة والى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب البصريون الى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين وذهب اليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها

(تنبيهات * الاول) لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة وأنها فتحة لان الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب * الثاني ما جاء من الافعال مكسور الاول أو ساكن الثاني فليس بأصل بل هو مغير عن الاصل نحو شهد وشهد وشهد * الثالث مذهب البصريين أن فعل الامر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية وذهب الكوفيون الى أن الامر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية فعلى الاول الصحيح كان من حق المصنف اذا ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الامر أو يتركهما معا كما فعل في الكافية قال في شرحها جرت عادة النحويين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع أن فعل الامر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا فكان ينبغي على هذا اذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج وصيغة للامر كدحرج الا أنهم استغنوا بالماضي الرباعي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها هذا كلامه (ومنتهاه) أى الفعل (أربع ان جردا) وله حينئذ بناء واحد وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد وقال الشارح له ثلاثة أبنية واحد للماضي المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل

في قوله او كمطبوع أى أو أشبه مثل المطبوع ووجه الشبه طروه كمثل المطبوع هذا هو اللائق في حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنجس لان المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعد اكتسابها كملكة اتقان المكر فسقط ما للبعض وأما ارجاع شيخنا والبعض الضمير الى نحو فقه والمعنى أن مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقه وما يزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه (قوله ولذلك) أى لكون فعل لا يرد الا لمعنى مطبوع عليه الخ وقوله لخصوص معناه بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه وهذه علة للعلية (قوله ولا يرد يائي العين) أى استثقالا للضمة على الياء دماميني (قوله الاهيؤ) أى حسنت هيئته (قوله ولا متصرفا الخ) احترز بمتصرفا من نحو قضو بمعنى ما أقضاه فانه مطرد في باب التعجب كما مر وذكر شيخنا والبعض زهو مع قضو تبعا للدماميني غير مناسب لان زهو واوي اللام والكلام في يائيها (قوله الانهو) أصله نهي كما يشير اليه قول الشارح لانه من النهية أبدلت الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها (قوله مشروكا) بالشين المعجمة كما في عبارة التسهيل أى مشروكا بغيره من الاوزان كما بينه الدماميني ونبه عليه الشارح بقوله وقالوا لبب الخ ووقع في نسخ متروكا بالفوقية وهو تحريف مناف لقوله قليلا (قوله لبب) أى صار لبيبا وشرر أى صار ذا شر (كما في كدت) أى بضم الكاف وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت بالضم تكود الا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله والماضي) المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر (قوله وذهب البصريون) أى جمهورهم (قوله ما جاء من الافعال الخ) وارد على قوله هنا وانها فتحة وقوله سابقا ولا يكون أى ثاني الفعل الثلاثي ساكنا (قوله أو ساكن الثاني) أو مانعة خلو فتجوز الجمع كما في شهد بكسر فسكون (فائدة) تسكين عين فعل المكسور العين أو المضمومها من الافعال كعلم وظرف والاسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة تميمية كما في التسهيل (قوله كما فعل في الكافية) راجع لقوله أو يتركهما معا (قوله في أبنية الفعل المجرد) ثلاثيا كان أو رباعيا (قوله ومذهب سيبويه والمازني) المناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الامر (قوله أن يذكر) بالبناء للمفعول وقوله للرباعي كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد والثلاثي لان الامر من الثلاثي قد يكون مجردا نحو قم وبع ودع (قوله الا أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضي المصوغ للمجهول وفعل الامر لا عن ترك المصنف فعل الامر دون المصوغ للمجهول لانه لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح (قوله لجريانها) أى الصيغ الثلاث للرباعي على سنن مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها في الثلاثي فبيان احداها بيان للاخريين (قوله ولا يلزم من ذلك) أى من الاستغناء بالماضي وجعل بيانه بيانا للآخرين (قوله كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصالتها أى المصادر (قوله ومنتهاه أربع) وانما لم يتجاوزها الى الخمس

الخمس لئلا يساوي الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه قاله الدماميني (قوله كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أي لما سبق من جريانها على سنن واحد (قوله لان التصرف فيه أكثر) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثي يرى الخ (قوله من الاسم) أي من التصرف فيه (قوله نحو احرنجم) أي اجتمع (قوله وان كان) أي المزيد فيه (قوله سيذكر ما به يعرف الزائد) أي وهذا يغني عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها (قوله نيفا على الثمانين) أي قدرا زائدا عليها أي أكثر منها (قوله وهي أفعل) يجيء لمعان منها التعدية كأخرج زيد عمرا والكثرة كأضب المكان أي كثر ضبابه وأعال الرجل أي كثرت عياله والصيرورة كأغد البعير أي صار ذا غدة والاعانة على ما اشتق الفعل منه كأحلبت زيدا أي أعنته على الحلب والتعريض له كأبعت العبد أي عرضته للبيع والسلب كأقسط زيد أي أزال عن نفسه القسوط وهو الجور وأشكيت زيدا أي أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأبخلت زيدا أي وجدته بخيلا وبلوغه كأمأت الدراهم أي بلغت مائة وأنجد زيد أي بلغ نجدا والمطاوعة ككببته فأكب دماميني باختصار (قوله وفعل) بتشديد العين واختلف في الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الاول لانه في مقابلة الياء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثاني لانه في مقابلة الواو في جهور وكلا الوجهين حسن قيل وبهذا الخلاف في الزائد من كل مكرر ويجيء فعل لمعان منها تعدية اللازم أو ذي الواحد كفرحت زيدا وخوفته عمرا والتكثير في الفعل كطوف زيد أي كثر طوافه أو الفاعل كبركت الابل أو المفعول كغلقت الأبواب والسلب كقردت البعير أي أزلت قراده والتوجه كشرق وغرب أي توجه الى الشرق والغرب ونسبة المفعول الى ما اشتق الفعل منه كفسقته أي نسبته الى الفسق والصيرورة كعجزت المراة أي صارت عجوزا ولاصل الفعل كفكر أي تفكر ومن فعل ما صيغ من المركب لاختصار حكايته نحو هلل اذا قال لا اله الا الله وأمن اذا قال آمين وأيه اذا قال أيها الرجل ونحوه دماميني باختصار (قوله وتفعل) يجيء لمعان منها المطاوعة ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم وفي المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدي الفعل ولزومه والتكلف أي معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجع أي تكلف الشجاعة وعاناها لتحصل فهو يريد وجودها وارادة حصول الاصل هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل لاظهار الاصل بلا حقيقة والتجنب كتأثم أي تجنب الاثم والصيرورة كتأيمت المراة أي صارت أيما والاتخاذ كتبنيته أي اتخذته ابنا والطلب كتعجل الشيء أي طلب عجلته وتبينه أي طلب بيانه دماميني باختصار ولاصل الفعل كتفكر أي فكر (قوله وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى اذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لاصل الفعل كباعدته أي أبعدته وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه (قوله وتفاعل) هو للاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية معنى وقد جاء لاصل الفعل كتعالى الله وتخييل الاتصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فتباعد (قوله وافتعل) يجيء لمعان منها التسبب في الشيء والسعي فيه تقول اكتسبت المال اذا حصلته بسعي وقصد وتقول كسبته ان لم يكن بسعي وقصد كالمال الموروث ولاصل الفعل كالتحى أي طلعت لحيته والمطاوعة كأوقدت النار فاتقدت ومعنى تفاعل كاقتتلوا واختصموا دماميني باختصار (قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذي العلاج أي التأثير المحسوس كقسمته فانقسم فلا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع الى الله تعالى وانكشفت لي حقيقة المسئلة وحديث أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي فمن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لاصل الفعل كانطلق أي ذهب ولبلوغ الشيء كانحجز أي بلغ الحجاز واستغنوا عن انفعل بافتعل فيما فاؤه لام كلويته فالتوى أو راء كرفعته فارتفع أو واو كوصلته فاتصل أو نون كنقلته فانتقل وكذا الميم غالبا كملأته فامتلأ وسمع محوته فامحى ومزته فاماز والاصل انمحى وانماز فقلبت النون ميما وأدغمت وقد يستغنون عنه به في غير ذلك كاستتر واشتد وقد يتشاركان في غير ذلك

كما سبق (وان يزد فيه فما ستا عدا) أي جاوز لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج والرباعي يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم ﴿تنبيهات الاول﴾ قال في التسهيل وان كان فعلا لم يتجاوز ستة الا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التأكيد وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لان هذه في تقدير الانفصال * الثاني لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الاسماء والافعال لكثرتها ولانه سيذكر ما به يعرف الزائد أما الاسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلثمائة بناء وثمانية أبنية وزاد الزبيدي عليه نيفا على الثمانين الا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح وأما الافعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة وفي بعضها خلاف وهي أفعل نحو أكرم وفعل نحو فرح وتفعل نحو تعلم وفاعل نحو ضارب وتفاعل نحو تضارب وافتعل نحو اشتمل وانفعل نحو انكسر

وأستفعل نحو استغفر وافعل نحو احمر وافعال نحو اشهاب الفرس وافعوعل نحو اغدودن الشعر وافعوّل نحو اعلوط فرسه اذا اعرورراه وافعوال نحو اخشوشن وافعـل نحو اهبيخ وفوعل نحو حوقل اذا أدبر عن النساء وفعول نحو هرول وفعلـل نحو شملل اذا أسرع وفيعـل نحو بيطر وفعيـل نحو طشيأ رأيه ورهيا اذا غلط وفعلى نحو سلقاه اذا ألقاه على قفاه وافعنلى نحو اسلنقى وافعنلأ نحو احبنطأ لغة فى احبنطى اذا نام على بطنه وافعنال نحو اخرنطم اذا غضب وفنعـل نحو سنبل الزرع وتمفعل نحو تمنـدل اذا مسح يده بالمنديل والكثير تندل ويجىء كل واحـد من هـذه الاوزان لمعان متعددة لايحتمل الحال ايرادها هنا وللمزيد من رباعيها ثلاثة أبنيـة تفعلـل نحو تدحرج وافعنلل نحو احرنجـم وافعلل نحو اقشعر وهى لازمة واختلف فى هـذا الثالث فقيـل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهمزة وأدغموا الاخـير فوزنه الآن افعلل ويدل عـلى الحاقه باحرنجـم مجىء مصدره كمصدره (لاسم مجرد رباع فعلَل * وفعلِل وفِعلَل وفُعلُل ومع فِعَل فُعَلّ) أى للرباعى المجرد ستة أبنية * الاول فعلَل بفتح الاوّل والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصعة ومثلوه بسهلب نحو وشجعم والسهلب الطويل والشجعم الجرىء وقيل ان الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان وجاء بالتاء نحو زشهربة وشهبرة الكبيرة وبهكنة

كحجبت الشئ فانحجب واحتجب دماميني باختصار (قوله واستفعل) يجىء لمعان منها الطلب كاستغفرت الله وعد الشئ متصفا بالفعل كاستسمنت زيدا أى عددته سمينا والصـيرورة كاستحجر الطـين أى صار حجرا ولو جدان الشئ متصفا بالفعل كاستوبأت الارض وجدتها وبيئة والمطاوعة كارحته فاستراح وتقـدم فى باب تعدى الفعل ولزومه مزيد (قوله وافعل) بتشديد اللام وكذا افعال وأكثر مجيئهما للالوان ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهمـا كانقض الطائر أى سقط واملاس الشئ من الملاسـة والاكثر فى ذى الالف العروض وفى ساقطها اللزوم وقد يكون الاول لازما كقوله تعالى فى وصف الجنتين مدهامتان والثانى عارضا كاحمر وجهه خجلا دماميني باختصار واختلف فى أيهما الاصل كما فى الهمع (قوله نحو اشهاب الفرس) أى غلب سواده على بياضه ومثله أشهب نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله افعوعل) يجىء لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أى عظمت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصيرورة نحو احلولى الشئ أى صار حلوا دماميني (قوله نحو اغدودن) بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو أى طال (قوله وافعول) بتشديد الواو وقوله نحو اعلوط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله اذا اعرورراه أى ركبه عريا والذى فى القاموس اعلوط البعـير تعلق بعنقه وعلاه أو ركبه بلا خطام أو عريا اه (قوله وافعوال نحو اخشوشن) فيـه أن اخشوشن كاغدودن وهو بوزن افعوعل كما مر فى كلام الشارح لا افعوال بل مر عن الدماميني أن اخشوشن بوزن افعوعل ومعـنى اخشوشن الشعر عظمت خشونتـه كما مر (قوله نحو اهبيخ) بخاء معجمة يقال اهبيخ الغلام أى امتلأ (قوله نحو شملل) بالشين المعجمة فالميم فاللامين كما فى القاموس (قوله نحو بيطر) أى عمل صنعة البيطرة وهى معالجة الدواب (قوله اذا غلط) بالطاء المهملة وهو راجع الى الفعلين قبـله كما قاله شيخنا السـيد ولم يذكر فى القاموس الفعل الاول أصـلا وانما ذكر الرهياة وفسرها بمعان منها الضـعف والتوانى وفساد الرأى (قوله وافعنلى) مذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقال لا قد يجىء متعديا كقوله

قد جعل النعاس يغرنديني * أدفعه عنى ويسرنديني

قال الزبيدى أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحد أى يغلبنى دماميني (قوله وافعنلأ نحو احبنطأ) بهمزة بعـد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخرنطم) بخاء معجـمة فراء فنون فطاء مهملة ويظهر لى أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعى (قوله بالمنديل) بفتح الميم وكسرها (قوله والكثير تندل) بل هو الفصيح وأما تمندل وتمنطق ونحوهما فشاذ ذكره شيخنا السيد (قوله ويجىء كل واحد الخ) يرد عليه أن منها مالم يوضع لافادة معنى من المعانى التى تفاد بالابنية كفوعل وفعول وفيعـل وفعيل (قوله من رباعيها) أى الافعال (قوله وقيل هو ملحق باحرنجم) فاصله قشعر كجعفر جم زادوا فيه الهـمزة واحدى الراءين فصار اقشعرر ثم نقـلوا الى العين فتحة الراء الاولى توصلا الى ادغامها فى الثـانية ورد هذا القول بان الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيـه مواقعها فى الاصـل والنون من احرنجـم منتفية من اقشعر وبأنه لا يجوز فى الملحق الادغام مطلقا ولا الاعلال الا فى الآخر ومجرد مجىء مصـدره كمصـدر احرنجم لا يدل على الالحاق بل لابد من استيفاء شرائط الالحاق (قوله وأدغموا الاخير) لو قال والراء وأدغموا الاخير فيها لكان أوضح وفى قوله وأدغموا الاخير اشارة الى ان الراء الاولى هى الاصلية وفى ذلك خلاف (قوله فوزنه الآن افعلل) ووزنه قبل ذلك فعلل كدحرج (قوله رباع) بحـذف الثانيـة من يائى النسب تخفيفا ثم حـذف الاولى لالتقاء الساكنين وان شئت قلت حذفت ياء النسب برمتها للضرورة (قوله ومع فعل فعلّ) الواو عاطفة لفعلّ على المبتدا ومع فعـل حال من فعلّ أو من مجموع الأوزان الخمسة (قوله ستة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمـانية وأربعـين بضرب اثنى عشر فى أربعـة أحوال اللام الاولى لـكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو للثقـل أو لتوالى أربع متحركات ومقتضى القسمـة أن تكون أبنية الخماسى مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين فى أربعة أحوال اللام الثانيـة لـكن لم يأت أكثرها لما مر (قوله وبهكنة) بموحـدة فهاء فكاف فنون (قوله

للضخمة المسنة * الثانى فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من أسماء الذهب أيضا وصفة نحو خرمل قال الجرمى الخرمل المرأة الحمقاء مثل الخذعل ونحو ناقة دلقم قال الجوهرى هى التى أكلت أسنانها من الكبر * الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو هبلع للاكول الرابع فعلل بضم الاول والثالث ويكون اسما نحو برثن وهو أحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل * الخامس فعلل بكسر الاول وفتح الثانى ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب وفطحل وهو الزمان الذى كان قبل خلق الناس قال أبو عبيدة والاعراب تقول هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة قال العجاج وقد أتاه زمن الفطحل * والصخر مبتل كطين الوحل * وقال آخر * زمن الفطحل اذ السلام رطاب * وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد وجمل قمطر أى صلب ويوم قمطر أى شديد * السادس فعلل بضم الاول وفتح ١٦١ الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم

﴿ تنبيهات * الاول ﴾ مذهب البصريين غير الاخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى بل هو فرع على فعلل بالضم فتح تخفيفا لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب وطحلب وبرقع فى الاسماء وجرشع فى الصفات وقالوا للخلب جبرثن وللشجر البادية عرفط وللكساء مخطط برجد ولم يسمع فيها فعلل بالفتح وذهب الكوفيون والاخفش الى أنه بناء أصلى واستدلوا لذلك بأمرين أحدهما أن الاخفش حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف وهو مردود فان الضم فيه منقول أيضا وزعم الفراء أن الفتح فى جؤذرا كثر وقال الزبيدى ان الضم فى جميع ما ورد منه أفصح والآخر أنهم قد ألحقوا به فقالوا عندد يقال مالى عن ذلك عندد أى بد وقالوا عاطت الناقة عوططا اذا اشتهت الفحل وقالوا اسودد لجاؤا بهذه الامثلة مفكوكة وليست من الامثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق فوجب أن يكون للالحاق * وأجاب الشارح بأنا لا نسلم ان فك الادغام للالحاق بنحو جخدب وانما هو لان فعللا من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفك كما فى جدد وظلل وحلل وان سلمنا انه للالحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا بالاصول فانه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فالحقوه باحرنجم فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف الثانى ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات اصالة فعلل وقال فى التسهيل وتفريع فعلل على فعلل أظهر من اصالته * الثالث زاد قوم من النحويين فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان وهى فعلل بكسر الاول وضم الثالث حكى ابن جنى انه يقال للجوزالة طن الفاسد خرفع ويقال أيضا لزئبر الثوب زئبر وللضئبل وهو من أسماء الداهية ضئبل وفعل بضم الاول وفتح الثانى نحو خبعث

نحو خرمل) بخاء معجمة فراء فميم فلام كما فى القاموس (قوله المرأة الحمقاء) أى وصف المرأة الحمقاء (قوله مثل الخذعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما فى القاموس وما فى كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر (قوله دلقم) بدال مهملة فلام فقاف (قوله التى أكلت أسنانها) من باب فرح أى تكسرت كذا فى القاموس (قوله نحو هبلع) بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقيل الهاء فيه زائدة (قوله نحو برثن) بموحدة فراء فمثلثة على ما فى التصريح وضبطه زكريا بالمثلثة بدل الفوقية وصوبه يس (قوله نحو جرشع) بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة تصريح (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر

ليس بعلم ما حوى القمطر * ما العلم الا ما وعاه الصدر

(قوله وفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين تصريح (قوله وهو الزمان الخ) وقال المصرح هو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال العجاج) تبع فيه المرادى قال العينى وهو غير صحيح وانما قاله رؤبة (قوله اذ السلام) بكسر السين المهملة أى الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرطاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة (قوله نحو جخدب) بجيم فخاء معجمة فدال مهملة تصريح (قوله بالضم) أى ضم اللام وقوله لان جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح اللام (قوله عرفط) بعين مهملة فراء ففاء فطاء مهملة (قوله برجد) بموحدة فراء فجيم فدال مهملة (قوله ولم يسمع فيها) أى الثلاثة المذكورة فى قوله وقالوا الخ فعلل بالفتح أى فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم (قوله حكى جؤذرا) أى بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجيذر بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال كذا فى القاموس (قوله وزعم الفراء الخ) دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان الانسب حذف الواو من وزعم (قوله انهم قد ألحقوا به) أى والالحاق به يدل على اصالته اذ لا يلحق الا بالاصلى سم (قوله عندد) باهمال العين والدالين وقوله عاطت باهمال العين والطاء وقوله سودد فى داله الاولى الضم أيضا (قوله التى استثنى فيها) أى من وجوب ادغام المثلين فى غير الملحق (قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالامر الآخر قال سم وكان حاصل الجواب الاول منع أنه ليس من الامثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق (قوله بالزيادة) الباء سببية متعلقة بالفرع وكذا قوله بالتخفيف (قوله خرفع) بخاء معجمة فراء ففاء فعين مهملة كما فى التصريح (قوله لزئبر الثوب) بكسر الزاى وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زئبر أى بضم الموحدة (قوله وللضئبل) بكسر الضاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئبل أى بضم الموحدة (قوله نحو خبعث) بخاء معجمة فموحدة فعين مهملة فمثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم الخلق (قوله

ودلمز وفعالل بفتح الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من
هذه الثلاثة في الكافية فقال وربما استعمل أيضا فعالل والمشهور في الزئبر والضئبل كسر الاول والثالث * الرابع قد علم بالاستقراء أن
الرباعي لابد من اسكان ثانيه أو ثالثه ولا يتوالى أربع حركات في كلمة ومن ثم لم يثبت فَعَلِل وأما علبط للضخم من الرجال وناقة علبطة أي
عظيمة فذلك محذوف من فعالل وكذلك دودم وهو شئ يشبه الدم يخرج من شجر السمر و يقال حينئذ حاضت السمرة وكذلك ابن عثلط وعجلط
وعكلط أي ثخين خاثر ولا فعلل وأما عرتن لنبت يدبغ به فاصله عرنتن مثل قرنفل ثم حذفت منه النون كما حذفت الالف من علابط
واستعملوا الاصل والفرع ١٦٢ وكذلك عرقصان أصله عرنقصان حذفوا النون و بقي على حاله وهو نبت ولا فعلل وأما جندل فانه
محذوف من جنادل
والجندل الموضع فيه
حجارة وجعلها الفراء وأبو
علي فرعا على فعليل
وأصله جنديل واختاره
الناظم لان جندلا مفرد
فتفريعه على المفرد أولى
وقد أورد بعضهم هذه
الاوزان على أنها من
الابنية الاصول وليست
محذوفة وليس بصحيح
لما سبق وان علا
الاسم المجرد عن أربعة
وهو الخماسي (فمع فعلل
حوى فعللا * كذا فعلل
وفعلّل) فالاول من هذه
الابنية فعلل وهو بفتح
الاول والثاني والرابع
يكون اسما نحو سفرجل
وصفة نحو شمردل
للطويل والثاني وهو
بفتح الاول والثالث
وكسر الرابع قالوا لم يجئ
الا صفة نحو جحمرش
للعظيمة من الافاعي وقال
السيرافي هي العجوز
المسنة وقهبلس للمرأة
العظيمة وقيل لحشفة
الذكر وقيل لعظيم
الكمرة فيكون اسما
والثالث وهو بضم الاول وفتح الثاني وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعبل للباطل والاحاديث المستطرفة
وقذعمل يقال ما أعطاني قذعملا أي شيأ وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة وجمل خبعثن وهو الضخم أيضا وقيل
الشديد الخلق العظيم و به سمي الاسد والرابع وهو بكسر الاول وفتح الثالث يكون اسما نحو قرطعب وهو الشئ الحقير وصفة نحو جردحل
وهو الضخم من الابل وحنزقر وهو القصير * تنبيه * زاد ابن السراج في أوزان الخماسي فُعَلِّل نحو هندلع اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح
أن نونه زائدة والا لزم عدم النظير وأيضا فقد حكى كراع في الهندلع كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان فيفوت
تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب ولانه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل لان زيادتها لم تثبت الا لان الحكم باصالتها موقع في عدم النظير مع

ودلمز) بدال مهملة فلام فميم فزاي اسم للصلب الشديد (قوله نحو طحربة) بطاء فحاء مهملتين فراء فموحدة وفيه
ثلاثة أوجه أخرى هي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الاشهر و بكسرهما
و بضمهما القطعة من الغيم (قوله ولا يتوالى) المناسب التفريع (قوله لم يثبت فعلل) أي بضم ففتح فكسر
(قوله فذلك محذوف) أي مختصر (قوله دودم) بدالين مهملتين (قوله عثلط وعجلط وعكلط) باهمال عين
كل من الثلاثة وطائه وقبل اللام من الاول مثلثة ومن الثاني جيم ومن الثالث كاف (قوله أي ثخين خاثر)
يرجع لكل من الثلاثة قبله وفي القاموس خثر اللبن و يثلث خثرا وخثورا وخثارة وخثورة وخثرانا غلظ اهـ
فقول الشارح خاثر تأكيد لقوله ثخين (قوله ولا فعلل) أي بفتح الفاء والعين وضم اللام الاولى (قوله عرتن)
بعين فراء مهملتين فمثلثة (قوله عرقصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقاف مضمومة فصاد مهملة (قوله
ولا فعلل) أي بفتح الفاء والعين وكسر اللام الاولى (قوله على فعليل) أي عنه (قوله وليست محذوفة) أي
مختصرة من شئ آخر (قوله لما سبق) أي من امتناع توالي اربع متحركات في كلمة (قوله الاسم المجرد) فيه
اشارة الى أن الضمير في علا يرجع الى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرباعي ليصح الاسناد فافهم (قوله عن
أربعة) عن بمعنى على (قوله فمع فعلل) الظرف حال من مفعول حوى والضمير في حوى يرجع الى الاسم الخماسي
الاصول (قوله نحو شمردل) باعجام الشين فقط (قوله جحمرش) بجيم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة (قوله
وقهبلس) بقاف فهاء فموحدة فلام فسين مهملة (قوله لعظيم الكمرة) أي للرجل العظيم الكمرة أي حشفة
الذكر ليناسب قوله فيكون اسما (قوله فيكون اسما) أي على القولين الاخيرين (قوله خزعبل) بخاء معجمة
فزاي فعين مهملة فموحدة (قوله المستطرفة) يحتمل ضبطه بالطاء المهملة و بالظاء المشالة (قوله وقذعمل)
بقاف فذال معجمة فعين مهملة (قوله وجمل خبعثن) بخاء معجمة أوله لا قاف كما وقع في بعض النسخ فموحدة
فعين مهملة فمثلثة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة (قوله وهو الشئ الحقير)
هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشئ الحقير اسما
وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة الا أن يدعى عدم اعتبار الحقارة في مفهوم قرطعب دون العظم في
مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه (قوله جردحل) بجيم فراء فدال فحاء مهملتين (قوله وحنزقر) بحاء
مهملة فنون فزاي فقاف فراء كما في القاموس (قوله فعلل) بضم فسكون فثلاث لامات أولاها
مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزاد ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه (قوله هندلع) بهاء
فنون فدال مهملة فلام فعين مهملة (قوله والا لزم عدم النظير) حاصل ماذكره في توجيه زيادة النون ثلاثة
أوجه (قوله كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوي (قوله فيفوت تفضيل الرباعي عليه) لانه على ستة
أوزان كامر (قوله ولانه يلزم) لو قال وأيضا يلزم لناسب ماقبله (قوله كنهبل) بفتح الكاف والنون
وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال في القاموس الكنهبل وتضم باؤه شجر عظام كالكهبل والشعير
الضخم السنبلة (قوله لم تثبت الا لان الحكم باصالتها الخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضا في عدم
النظير

أن نون هندلع ساكنة ثانية فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولايكاد يوجد نظير كنهبل فى زيادة نون ثانية متحركة فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى وزاد غيره للخماسى أوزانا أخرلم يثبتها الاكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلانطيل بذكرها (وما غاير) من الاسماء المتمكنة ماسبق من الامثلة (للزيد أو النقص انتمى) نحو يدو جندل واستخراج وكان ينبغى أن يقول أو الندور لان نحو طحربة مغاير للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ولهذا قال فى التسهيل وماخرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو عجمى (والحرف إن يلزم) الكلمة فى جميع تصاريفها (فأصل والذى * لايلزم) بل يحذف فى بعض التصاريف فهو (الزائد مثل تا احتذى) لانك تقول حذا احذوه فتعلم بسقوط التاء انها زائدة فى احتذى يقال احتذى به أى اقتدى به ويقال أيضا احتذى أى انتعل قال كل الحذاء يحتذى الحافى الوقع * والحذاء النعل وأما الساقط لعلة من الاصول كواو يعد فانه مقدر الوجود كما أن الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب فى تقدير السقوط ولذا يقال الزائد ماهو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا * واعلم أن الزيادة تكون لاحد سبعة أشياء للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة وللالحاق كواو كوثر وجدول وياء صيرف وعثير وألف أرطى ومعزى ونون جحنفل ورعشن وللمد كالف رسالة وياء صحيفة وواو حلوبة وللعوض كتاء زنادقة واقامة وسين يستطيع وميم اللهم وللتكثير كميم

النظير كما سيذكره بقوله ولايكاد الخ الا أن يقال فى التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتى فى الشرح (قوله وزاد غيره) أى غير ابن السراج (قوله واحتمال بعضها للزيادة) أى لكون بعض حروفه زائدا (قوله من الاسماء المتمكنة) هكذا قيد غيره أيضا وعمم بعض الشراح فجعل المراد ماغاير من الاسماء والافعال لانه تكلم فيما سبق على الافعال أيضا وهو أوجه وان وجه سم الاول بما فيه نظر ظاهر وان أقره شيخنا والبعض (قوله نحو يدو جندل واستخراج) نقص من يد أصل وهو الياء اذ أصله يدى ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الالف أو الياء اذ أصله جنادل أو جنديل على الخلاف السابق فى الشرح وزيد فى استخراج همزة الوصل والسين والتاء والالف (قوله والندور) أى الشذوذ (قوله نحو طحربة) تقدم ضبطها وتفسيرها (قوله أو محذوف منه) أى فاؤه كعدة أو عينه كسه أو لامه كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كحضرموت أو أعجمى كبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم حجر معروف وانما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لان كلامه هنا فى الاسماء المتمكنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه الا بعدم التنبيه على النادر (قوله والحرف) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر (قوله حذا احذوه) قال فى القاموس حذا احذو زيد فعل فعله (قوله ويقال أيضا احتذى أى انتعل) ويقال أيضا احتذاه أى ألبسه الحذاء أى النعل قال فى القاموس حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلا ألبسه اياها كاحتذاه اه (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق ان جعل مصدرا بمعنى الاحتذاء ومفعول به ان جعل بمعنى النعل وهو الاقرب وقول البعض مده للضرورة خطأ محض اذ هو ممدود وضعا كما مر فى باب المقصور والممدود (قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بان كلا من تعريفى الاصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الاصل فلخروج نحو واو وعد مما هو أصل ويسقط فى بعض تصاريف الكلمة لعلة وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد ولايسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثانى عنه ودخول الاول فيه وحاصل الجواب أن المراد باللزوم اللزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعلة كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقديرا ونحو نون قرنفل فى تقدير السقوط (قوله من الاصول) حال من الساقط (قوله فانه مقدر الوجود) أى فلا يرد على تعريف الاصل جمعا والزائد منعا سم (قوله فى تقدير السقوط) أى فلا يرد على تعريف الاصل منعا والزائد جمعا سم (قوله ولذا) أى لكون الساقط لعلة كالثابت والزائد اللازم فى تقدير السقوط (قوله وللالحاق) هو جعل ثلاثى أو رباعى موازنا لمافوقه كما فى التسهيل قال الدمامينى والمراد الموازنة بحسب الصورة والا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوثر فوعل اه وقد أفرد الناظم فى تسهيله الزائد للالحاق بفصل ينبغى مراجعته مع شرحه للدمامينى (قوله كواو كوثر وجدول) الكوثر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر فى الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير كذا فى القاموس (قوله وياء صيرف وعثير) الصيرف والصيرفى المحتال فى الامور والعثير التراب والعجاج والاثر الخفى كذا فى القاموس (قوله وألف أرطى ومعزى) الارطى نبت والمعزى بالقصر وبمد خلاف الضأن كذا فى القاموس وميمه مكسورة كما يفيده قول الدمامينى ان ألفه للالحاق بدرهم (قوله ونون جحنفل ورعشن) الجحنفل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم كما يأتى فى الشرح والرعشن المرتعش (قوله كتاء زنادقة) فانها عوض عن ياء زنديق سم (قوله واقامة) فان التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة الفا أو عن ألف الافعال الزائدة على الخلاف السابق فى المحذوف من الالفين (قوله وسين يستطيع) فانها عوض عن حركة العين كما سيأتى قبيل فصل فى زيادة همزة الوصل فى شرح قوله واللام فى الاشارة المشتهرة سم (قوله وللتكثير) أراد بالتكثير مايشمل تفخيم المعنى وتكثيرا لفظ بقرينة قوله بعد

شيهم وزرقم وابنم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى والامكان كألف الوصل لانه لا يمكن أن يبتدأ بساكن وهاء السكت فى نحو عه وقه لانه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه وللبيان كهاء السكت فى نحو ماليه ويازيداه زيدت لبيان الحركة وبيان الالف * (تنبيهان * الاول) الزائد نوعان أحدهما أن يكون تكرير أصل لالحاق أو لغيره فلا يختص باحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين اما مع الاتصال نحو قتّل أو مع الانفصال بزائد نحو عقنقل أو تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح أو تكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس أو العين المفصولة باصلى كحدرد فاصلى والآخران لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون الا أحد الاحرف العشرة المجموعة فى أمان وتسهيل وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لانها قد تكون أصولا وذلك واضح وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتى الرد عليه * الثانى أدلة زيادة الحرف عشرة أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب فى أصله أعنى المصدر ثانيها سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب ثالثها سقوطه من نظيره كسقوط ياء ايطل فى اطل والايطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة فان كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد فى يعد أو فى عدة لم يكن دليلا على الزيادة رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر وشرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون فى هذه ونحوها زائدة لانها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهى لذى الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة وهو أيضا الجيش العظيم خامسها كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف فانه يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد

لتفخيم المعنى وتكثيره أى تكثير داله (قوله ستهم) فى القاموس الستهم بالضم الكبير العجز اه وفيه أيضا الزرق محركة والزرقة لون معروف زرقت عينه كفرح ثم قال والزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث (قوله ألف قبعثرى وكمثرى) القبعثرى الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر اه قاموس والكمثرى بضم الكاف وفتح الميم (قوله ويوقف عليه) أى وقفا جاريا على وجهه السابق فى بابه فلا يقال يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه باقيا على حركته دون زيادة (قوله ويازيداه) عطف على ماليه كما لا يخفى وان جعله الاسقاطى عطفا على هاء السكت (قوله لبيان الحركة وبيان الالف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كمال بيان الالف (قوله أو لغيره) كالتعدية (قوله فلا يختص باحرف الزيادة) أى المصطلح عليها وهى حروف أمان وتسهيل (قوله اما مع الاتصال) أى اتصال الزائد بالاصل الذى هو تكرير له (قوله نحو قتّل) أى بالتشديد وهل الزائد التاء الاولى أو الثانية خلاف كما فى التصريح والخلاف فى نحو اقعنسس أيضا كما فى الهمع قال واختار ابن مالك فى التسهيل أن الثانى أولى بالزيادة فى باب اقعنسس والاول أولى فى باب علم (قوله نحو عقنقل) بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل وربما سموا مصارين الضب عقنقلا قاله الجوهرى (قوله أو تكرير لام كذلك) أى مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتى فيه التفصيل بين الانفصال بزائد والانفصال باصل لان تكرير اللام لا يفصل باصل أبدا (قوله جلبب) بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج قال فى القاموس الجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة أو ما تغطى به ثيابها من فوق كالملحفة أو هو الخمار وقد جلببه فتجلبب اه ويطلق الجلباب مصدرا أيضا لجلبب كما فى التصريح مثل الجلببة (قوله مع مباينة اللام) أى للمكرر وقوله نحو مرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى هو الداهية ووزنه فعفعيل (قوله نحو صمحمح) بمهملات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلعل وستأتى بقية الاقوال فيه (قوله كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه فعفل (قوله وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه فعلف (قوله كحدرد) بمهملات وزن جعفر اسم رجل قال فى التصريح ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره (قوله المجموعة فى أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجمعها فى التسهيل بقوله سألتمونيها قال الدمامينى وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقالوا نعم فقال أجبتكم (قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرير الاصل لا يكون الا أحد الاحرف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا افهم العبارة واستغن به عما وقع للبعض من التعسف البارد المبنى على الفهم الكاسد (قوله فى اطل) أى وهو كايطل معنى ومادة (قوله فى يعد أو فى عدة) الاول نظير وعد والثانى أصله ولم يمثل للسقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أى اشتقاق الكلمة التى هو فيها (قوله ورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرنبث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون وفتح الموحدة آخره مثلثة وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء (قوله مع المشتق) أى ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الاخذ (قوله نحو جحنفل) تقدم ضبطه قريبا (قوله وان لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا ينافى قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فانها قد

كثرت

كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وافكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والافكل الرعدة سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون من كنثأو ونحو حنطأو وسندأو وقندأو فالكنثأو الوافر اللحية والحنطأو العظيم البطن والسندأو والقندأو الرجل الخفيف سابعها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة فى تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء الاولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة لانها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود ثامنها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فانها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظير فى نظيرها أعنى لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضا اذ الاصل اتحاد المادة * تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل * عاشرها الدخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير وذلك فى كنهبل فان وزنه على تقدير اصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنلل وهو مفقود أيضا ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ومن أصولهم المصير الى الكثير ذكر هذا ابن اياز وغيره وقال المرادى هو مندرج فى السابع انتهى (بضمن فعل قابل الاصول فى * وزن) يعنى اذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الاصلى منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الاول بالفاء والثانى بالعين والثالث باللام وسوّ بين الميزان والموزون فى الحركة والسكون فتقول فى فلس فعل وفى ضرب فعل بفتح الفاء والعين وكذلك فى قام وشد لان أصلهما قوم وشدد وفى علم فعل وكذلك فى هاب ومل وفى ظرف فعل وكذلك فى طاب وحب (وزائد بلفظه اكتفى) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول فى أكرم وبيطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج أفعل وفيعل وفوعل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما أحدهما المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله فيقال فى وزن اصطبر افتعل وذلك لان المقتضى للابدال مفقود فى الميزان والآخر المكرر للالحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل به الاصل كما يأتى بيانه (وضاعف اللام) من الميزان (اذا أصل بقى) من الموزون بان يكون رباعيا أو خماسيا (كراء جعفر وقاف

كثرت زيادتها الخ) مقتضاه أنها قد تكون فى هذا الموضع أصلية فانظره (قوله سادسها اختصاصه الخ) لا وجه للتعبير بالاختصاص الا أن يراد به الوجود ولو قال كونه بموضع الخ كما عبر به فى نظائره لكان واضحا وقوله بموضع الخ ان أجرى على اطلاقه الشامل للمشتق نحو كنثأ و بمثلثة بعد النون الزائدة من كثأت لحيته كمنع أى طالت وكثرت كما فى القاموس وغير المشتق كالامثلة الاربعة التى فى الشرح وأريد بنحو الاربعة ما يتناول كنثأ و بالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجا فى السادس وان قصر على غير المشتق أخذا من الامثلة التى ذكرها وأريد بنحو الاربعة مثل حنظأو بالظاء المشالة المعجمة وهو الحنطأو بالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل ففى المقام صعوبة ما وان أهملوه (قوله من كنتأو) بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكنثأو بمثلثة بعد النون لكن الذى بالفوقية غير مشتق والذى بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تغتر بما يقتضى خلاف ذلك وقوله ونحو حنظأو وسندأو باهمال أولهما وثالثهما ولو قدم الشارح نحو على كنتأو لكان أجمل وقوله وقندأو بقاف ثم دال مهملة وأول كل من الالفاظ المذكورة مكسور وثالثه مفتوح (قوله فى تلك الكلمة) متعلق بلزوم (قوله نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله عند لزوم الخروج عن النظير) أى على تقدير الاصالة وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك فى كنهبل) أى على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعلل كسفرجل بضم الجيم) لو قال فعلل بضم اللام الاولى لسلم من تكلف الخطا فى ضم الجيم (قوله فعنلل) كذا فى النسخ بتقديم العين على النون والصواب فنعلل بتقديم النون على العين (قوله ومن أصولهم) أى قواعدهم (قوله هو مندرج فى السابع) أى لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة بان يراد به ما هو الاعم من أن يعدم النظير بتقدير الزيادة أيضا أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله بضمن فعل) أى ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل دون هيئته اذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله فى وزن المراد به المعنى المصدرى أى فى وقت وزن قال فى الهمع وانما اصطلحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الافعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الاسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اه بايضاح (قوله لتعلم الاصلى منها والزائد) فيه نظر لان الوزن فرع معرفة الاصل والزائد فان قرئ لتعلم بوزن تتكلم صح سم (قوله وكذلك فى قام وشد) فيوزنان بفعل بفتح العين نظرا لاصلهما قبل الاعلال والادغام (قوله وكذلك فى هاب ومل) أى لان أصلهما هيب وملل بكسر ثانيهما (قوله وكذلك فى طال وحب) أى لان أصلهما طول وحبب بضم ثانيهما (قوله وزائد) أى حرف زائد فى الموزون وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابلته بضعف أصل من ميزان الكلمة التى هو منها فاضافة الاصل الى ضمير الزائد لأدنى ملابسة فلا يقال فى وزن أكرم مثلا ففعل (قوله لان المقتضى للابدال) أى لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطباق (قوله أو غيره) أى كالتعدية (قوله كما يأتى بيانه) أى فى قوله وان يك الزائد ضعف أصل الخ سم (قوله وضاعف اللام الخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا الى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ

فستق) وجيم ولام سد رجل وميم ولام قذعمل فتقول في وزن الاول فعال وفي الثاني فعال والثالث فعال والرابع فعال (وان يك الزائد ضعف
أصل * فاجعل له في الوزن) من أحرف الميزان (ماللاصل) الذي هو ضعفه منها فان كان ضعف الفاء قوبل بالفاء وان كان ضعف العين قوبل
بالعين وان كان ضعف اللام قوبل باللام فتقول في حلتيت فعليل وفي سحنون فعلول وفي مرمريس فعفعيل وفي اغدودن افعوعل
وفي جلبب فعلل وأجاز
بعضهم مقابلة هذا الزائد
بمثله فتقول في حلتيت
فعليت وفي سحنون فعلون
وفي مرمريس فعمريل
وفي اغدودن افعودل
وفي جلبب فعلب ويلزم
من هذا المذهب أمران
منكروهان أحدهما
تكثير الاوزان مع امكان
الاستغناء بواحد في نحو
صبر وقتر وكثر فان وزن
هذه وماشا كلها على
القول المشهور فعل
ووزنها على القول
المرغوب عنه فعبل
وفعتل وفعثل وكذا الى
آخر الحروف وكفى بهذا
الاستثقال منفرا والآخر
التباس مايشاكل مصدره
تفعيلا بما شاكل مصدره
فعالة وذلك أن الثلاثي
المعتل العين قد تضعف
عينه للالحاق ولغير الالحاق
ويتحد اللفظ به كبين
مقصودا به الالحاق
ومقصودا به التعدية فعلى
القصد الاول مصدره
تبينة مشا كل دحرجة
وعلى القصد الثاني
مصدره تبيين ولا يعلم
امتياز المصدر بن الابعد
العلم باختلاف وزني
الفعلين واختلاف وزني
الفعلين فيما نحن بصدده ليس الا على المذهب المشهور العتكى
(تنبيهات * الاول) اذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب وان كان منها فقد يكون ضعفا وقد يكون
غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل الدليل على انه لم يقصد به تضعيف فيقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبني ربيعة فوزنه
فعلان لا فعلال لان فعلالا لابناء نادر لم يأت منه غير المكرر ونحو الزلزال الاخزعال وهو ناقة بها ظلع وقهقار للحجر وأما بهرام وشهرام فعجميان

فعل ومازاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لانه لا يدري كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه
وقيل يوزن ويقابل ماقبل آخره بلفظه فوزن جعفر اما فعلال كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو ففعل
بزيادة الفاء أو لا يدري ماهو أقوال أربعة كذا في التصريح (قوله فستق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله
القارضي عن الجلال المحلي (قوله قذعمل) تقدم ضبطه وتفسيره في الشرح (قوله فاجعل له الخ) لا يقال يلزم
التباس الاصل بالزائد حينئذ لانا نقول نعم ولكن يزول بالضابط السابق في قوله والحرف ان يلزم الخ (قوله
من أحرف الميزان) من تبعيضية حال من ماللاصل فقوله ثانيا منها تأكيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله
من أحرف الميزان متعلقا باجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل وقوله الذي هو أي ذلك الحرف الزائد
ضعفه أي ضعف الاصل منها أي من أحرف الميزان (قوله في حلتيت) بحاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما
تحتية وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وسكون الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (قوله وفي
سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح قاله شيخنا
السيد (قوله وفي مرمريس) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله وفي اغدودن) باعجام الغين واهمال الدالين يقال
اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر تصريح (قوله وماشا كلها) كفجر وفخر ونخر وهكذا
الى آخر حروف الهجاء (قوله الى آخر الحروف) فيقال في نحو فجر مفجر وهكذا (قوله التباس ما) أي
فعل يشاكل مصدره تفعيلا على حذف مضاف أي موازن تفعيل أخذا من قوله الآتي مصدره تبينة مشاكل
دحرجة (قوله أن الثلاثي المعتل العين) أي كبان (قوله مشاكل دحرجة) أي كمصدر الملحق به كدحرج
سم (قوله واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده) أي نحو بين بوجهيه ليس الا على المذهب المشهور
قال سم وأقره شيخنا والبعض كان مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لانه يذكر الزائد اذا كان
تكريرا أصل بما يذكر به ذلك الاصل وأما المقصود به الالحاق بالرباعي فعلى المشهور يكون وزنه فعلل لان
الملحق وزنه وزن الملحق به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل في الحالين فلم يختلف
الوزن فتأمل اهـ وفيه عندي نظر لتصريح الشارح سابقا بان المكرر للالحاق أو لغيره يقابل بما يقابل
به الاصل وحينئذ فوزن بين مطلقا فعل فلم يختلف وزن الفعلين على المذهب المشهور أيضا فتدبر (قوله
فقد يكون ضعفا نحو سأل) بتشديد الهمزة سم (قوله وقد يكون غير ضعف الخ) ليس في كلامه حصر في
القسمين فلا ينافي وجود قسم ثالث وهو ماليس ضعفا ولا على صورته كالهمزة في أكرم مثلا (قوله ولكن دل
الدليل) كدور فعلال غير مكرر الفاء والعين (قوله على انه لم يقصد به تضعيف) أي بل قصد مجرد زيادة
الحرف وان وافق لفظه لفظ أصلي (قوله فيقابل في الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف الخ
(قوله نحو سمنان الخ) الذي في القاموس أنه مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل
قابل مراده موضع فيه الماء الذي ذكره الشارح فيتوافق كلامهما (قوله لان فعلالا) أي بفتح الفاء (قوله غير
المكرر) المراد بالمكرر ماكررت فاؤه وعينه فخرج نحو قهقار لانه مكرر الفاء فقط (قوله الاخزعال) بخاء
معجمة فزاي فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعدني أو كنفي انتخب * اتباع
ما اتصل * (قوله بها ظلع) باعجام الظاء واهمال العين أي عرج (قوله وقهقار) بقافين زاد في القاموس
القسطل بالقاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار والخرطال بالخاء المعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حب
معروف (قوله وأما بهرام وشهرام فعجميان) أي علمان عجميان فالاول علم لرجل والفرس النعمان بن عتبة

* الثانى المعتبر فى الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال فى وزن رد ومرد فعل ومفعل لان أصلهما ردد ومردد * الثالث اذا وقع فى الموزون قلب تقلب الزنة لان الغرض من الوزن التنبيه على الاصول والزوائد على ترتيبها فتقول فى وزن آدر أعفل لان أصله أدور فقدمت العين على الفاء وتقول فى ناء فلع لانه من النأى وفى الحادى عالف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان فى الموزون حذف وزن باعتبار ماصار اليه بعد الحذف فتقول فى وزن قاض فاع وفى بع فل وفى يعد يعل وفى عدة علة وفى عه أمر من الوعى عه الا اذا أريد بيان الاصل فى المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعل انتهى (والحكم بتاصيل) أصول (حروف) الرباعى التى ١٦٧ تكررت فاؤه وعينه وليس أحد المكررين فيه صالحا للسقوط لحروف (سمسم * ونحوه) لان اصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقل الاصول وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم باصالتهما معا (والخلف فى) الرباعى المذكور الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كلم) أمر من لم وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقيل انه كالنوع الاول حروفه كلها محكوم باصالتها وان مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الاول وهذا مذهب البصريين الا الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكل وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فاصل لملم لمم فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فابدل من أحدها حرف مماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح ويرده أنهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الاصل لجاء على التفعيل فان تكرر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كصمحمح وسمعمع حكم فيه بزيادة الضعفين الاخيرين لان أقل الاصول محفوظ بالاولين والسابق كذا قاله فى شرح الكافية وقال فى التسهيل فان كان فى الكلمة أصل غير الاربعة حكم بزيادة ثانى المتماثلات * وثالثها نحو صمحمح وثالثها ورابعها فى نحو مرمريس انتهى فاتفق كلامه فى نحو مرمريس واختلف فى نحو صمحمح فوزنه فى كلامه على الاول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلعل وفى كلامه الثانى فعحمل واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى فى نحو صمحمح والميم الثانية فى نحو مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين

العتكى كما فى القاموس وذكر شيخنا السيدان فى بائه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثانى المعتبر الخ) هذا التنبيه مكرر مع ما أسلفه فى شرح قول الناظم بضمن فعل الخ حيث قال وكذلك فى قام وشد لان أصلهما قوم وشدد وكذلك فى هاب ومل ثم قال وكذلك فى طال وحب فاعرفه فانه مما لم يتنبه له (قوله قلب) أى مكانى كان قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين (قوله على ترتيبها) أى الواقع فى الموزون (قوله فتقول فى وزن آدر) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن أفعل استثقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فابدلت ألفا قياسا قاله الفارضى (قوله قدمت العين على الفاء) أى وقلبت ألفا سم (قوله وتقول فى ناء) بنون فالف فهمزة وأصله نأى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الهمزة فصار نيأ على وزن فلع فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار ناء كذا فى التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة (قوله وفى الحادى) أصله واحد فاخرت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا عكس الابتداء بالالف فقدمت الحاء عليها فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة فصار حادى (قوله بتاصيل أصول حروف) لاوجه لزيادة الشارح أصول (قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه) سواء كان اسما كمثاله أو فعلا كزلزل ووسوس (قوله المكررين) هما فى مثاله السين الثانية والميم الثانية (قوله لحروف سمسم) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحهما الثعلب قاله الفارضى (قوله والخلف الخ) ظاهره أنه لاخلاف فى القسم الاول مع ان فيه خلافا أشار اليه بعضهم سيوطى (قوله فى الرباعى المذكور) أى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله حروفه كلها محكوم باصالتها) أورد عليه أن هذا مناف لقوله فى بيان محل الخلاف الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط وأجيب بان قوله صالح للسقوط أى ولو فى مادة أخرى من المعنى أو انه مبنى على غير القول الاول (قوله وقيل ان الصالح للسقوط) أى الذى هو الحرف الثالث (قوله فوزن كفكف على هذا فعكل) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تكرار الاصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعفل وكذا يقال فى نظائره الآتية (قوله ولو كان مضاعفا فى الاصل الخ) قال أبو حيان يمكن الجواب عن هذا بانه انما كان يلزم ذلك لو بقى على ادغامه فامابعد الابدال والتفكيك فقد أشبه فى الصورة ما ألحق بالرباعى نحو جلبب فجاء مصدره على وزان مصدره (قوله فان تكرر فى الكلمة حرفان الخ) محترز قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله كصمحمح وسمعمع) باهمال حروفهما والصمحمح الشديد الغليظ كالمر والسمعمع صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما فى القاموس (قوله ثانى المتماثلات وثالثها) يعنى الحاء الاولى والميم الثانية (قوله فاتفق كلامه فى نحو مرمريس) انما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلام المصنف فى نحو مرمريس غير كلامه فى التسهيل (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى الخ) قال شيخنا والبعض هذا اشارة الى قول مغاير للقولين قبله لانه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الاولى فقط فوزن صمحمح على هذا فعحال ولادليل عليه بل الاقرب انه تاييد لكلام المصنف فى التسهيل وانما خص الحاء الاولى بالذكر لانها التى ينتج

فى صحيح أن وزنه فعال وأصله صحيح أبدلوا الوسطى ميما ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلى شرع فى بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال (فالف أكثر من اصلين * صاحب زائد بغير مين) ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له وزائد خبره والمين الكذب أى اذا صحبت الالف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لان أكثر ما وقعت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فيحمل عليه ما سواه فان صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو نحو رمى ودعا ورجا وعصا وباع وقال وناب وباب وما ذكره انما هو فى الاسماء المتمكنة والافعال أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود وكذلك الاسماء الاعجمية كابراهيم واسحق * واعلم أن الالف لا تزاد أولا لامتناع الابتداء بها وتزاد فى الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى وسرداح وخامسة نحو انطلاق وحلبلاب وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو أربعاوى وتزاد فى الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سلقى وخامسة نحو احاوى وسادسة نحو اغرندى

﴿تنبيهان * الاول﴾ يستثنى من كلامه نحو عاعى وضوضى من مضاعف الرباعى فان الالف فيه بدل من أصل وليست زائدة * الثانى اذا كانت الالف مصاحبة لاصلين والثالث يحتمل الاصالة والزيادة فان قدرت اصالته فالالف زائدة وان قدرت زيادته فالالف غير زائدة لكن ان كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كان الارجح الحكم عليه بالزيادة وعلى الالف بانها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى ان وجد فى كلامهم ما لم يدل دليل على أصالة هذه الاحرف وزيادة ألف كما فى أرطى عند من يقول أديم مأروط أى مدبوغ بالارطى

لدلالة

دليله زيادتها اذ لا يحذف فى التصغير غيرها (قوله ان وزنه فعال) بثلاث لامات (قوله من بيان ما يعرف به الزائد من الاصلى) اعترض بان ما يعرف به ذلك هو قوله والحرف ان يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيده وما يتبعه (قوله فالف) أراد الالف اللينة وأما الهمزة فستأتى (قوله كذلك) أى مصاحبة أكثر من أصلين (قوله فيه) أى فى أكثر ما وقعت فيه الالف كذلك (قوله فيحمل عليه ما سواه) أى على الاكثر ما سوى الاكثر (قوله نحو رمى ودعا) لا تخفى على نبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله وما ذكره) أى من منطوق قوله فالف أكثر الخ ومفهومه وملخصه أن كون الالف اما زائدة أو منقلبة عن أصل انما هو فى الاسماء المتمكنة والافعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى والى وعلى ونحو متى ومهما فليست الالف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل اذ لا اشتقاق فيها بل هى أصلية غير منقلبة كذا قال شيخنا عازيا للطبلاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفى زيادتها فى قوله فلا وجه للحكم الخ ظاهر فى أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فالف أكثر الخ فقط وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه الا أن يقال تعليله بقوله لان ذلك الخ يشعر بهذه الضميمة (قوله فى الاسماء المتمكنة) أى المعربة وكان عليه أن يزيد العربية الا أن يقال تركه اتكالا على أخذه مما بعده (قوله لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه ان مقتضى قوله فيحمل عليه ما سواه أن يحمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما أعجميا الا أن يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقا من الاسماء المتمكنة العربية (قوله وسرداح) باهمال حروفه وكسر أوله الناقة الطويلة (قوله وحلبلاب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللبلاب كذا فى القاموس ولا وجود له فيه بالجيم (قوله نحو أربعاوى) بضم الهمزة والموحدة قعدة المتربع كما فى القاموس وقد أسلفنا فى باب الف التأنيث عن السيوطى والدمامينى ضبطه بفتح الهمزة (قوله نحو سلقى) فى القاموس سلق فلانا طعنه كسلقاه (قوله نحو احاوى) قال فى الصحاح الجؤوة حمرة تضرب الى سواد وفى القاموس أنه يقال حؤوة كحمرة وجؤة كثبة وجأى كجوى والفعل جئى الفرس وجاى واجاوى والنعت أجوى وجأواء (قوله نحو اغرندى) بالغين المعجمة فالراء أى علا (قوله نحو عاعى) بعينين مهملتين أى زجر الضأن فقال عا أو عاء أو عاى ويقال أيضا فى الفعل عوعى وعيعى كما فى القاموس وقوله وضوضى بضادين معجمتين قال فى القاموس فى باب الهمزة الضأضاء والضوضاء أصوات الناس فى الحرب ورجل مضوض مصوت وقال فى باب الالف اللينة الضوة الجلبة كالضوضاة اه والجلبة بفتح الجيم واللام الاصوات (قوله من مضاعف الرباعى) يعنى ما لامه الاولى من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه (قوله فان الالف) أل للجنس اذ كل من ألفى عاعى الاولى والثانية وألف ضوضى بدل من أصل لان وزنهما فعلال (قوله الثانى اذا كانت الالف الخ) يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أى محققا اصالة جميعه فان كان فيه ما ليس محققها بل محتملها فقط ففيه تفصيل (قوله والثالث يحتمل الاصالة والزيادة) كما فى أبان فانه يحتمل ان وزنه فعال بزيادة الالف واصالة الهمزة أو أفعل بالعكس (قوله مصدرة) يرجع لكل من الهمزة والميم (قوله منقلبة عن أصل) قال شيخنا انظر هل هو ياء أو واو (قوله نحو أفعى) نظر الدمامينى فى التمثيل به بان منع صرفه أى للوصفية المتخيلة ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مما زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة (قوله وموسى) مراده موسى الحديد لا اسم النبى اه دمامينى أى لانه أعجمى (قوله وعقنقى) لم أجده فى القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح ان وجد فى كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بانها منقلبة عن أصل أن وزنه فعنعل (قوله ما لم يدل دليل الخ) قيد فى قوله كان الارجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عند من يقول أديم مأروط) بخلافه عند من يقول أديم مرطى

وكما فى معزى لقولهم معز وان كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا باصالته وزيادة الالف انتهى (واليا كذا والواو) أى مثل الالف فى أن كلا منهما اذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (ان لم يقعا) مكررين (كما هما فى يؤيؤ) اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق (ووعوعا) اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسم والتقسيم السابق فى الالف يأتى هنا أيضا فتقول كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال فان صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا باصالتها فهو زائد الا فى الثنائى المكرر كما تقدم فى المتن وان صحب أصلين وثالثا محتملا فان كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما واصالة الياء والواو

نحو ايدع ومزود الا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما فى أولق عند من يقول ألق فهو مالوق أى جن فهو مجنون وكما فى ايطل لما تقدم من قولهم فيه اطل أو اصالة الجميع كما فى مريم ومدين فان وزنهما فعلل لا فعيل لانه ليس فى الكلام ولا مفعل والا وجب الاعلال وان كان المحتمل غيرهما حكم باصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما فى نحو يهير وهو الحجر الصلب وقال ابن السراج اليهير اسم من أسماء الباطل قال وربما زادوه ألفا فقالوا يهيرى وقيل هو السراب يقال أكذب من اليهير أى من السراب فانه قضى فيه بزيادة الياء الاولى دون الثانية لانه ليس فى الكلام فعيل ولا خفاء فى زيادتها فى نحو يحمر وكما فى عزويت وهو اسم موضع وقيل هو القصير أيضا فانه قضى فيه باصالة الواو وزيادة الياء والتاء لانه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلا لانه ليس فى الكلام ولا فعليلا لان الواو لا تكون أصلا فى بنات الاربعة ولا فعويتا لان الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعليتا مثل عفريت * واعلم أن الياء تزاد فى الاسم أولا نحو يلمع وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو خنزوانية وتزاد فى الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو بيطر وثالثة عند من أثبت فعيل فى أبنية الافعال نحو رهيأ ورابعة نحو قلسيت وخامسة نحو تقلسيت وسادسة نحو اسلنقيت والواو تزاد فى الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو أربعاوى وتزاد فى الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة

لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة واصالة الالف (قوله حكمنا باصالته وزيادة الالف) ظاهره تعين ذلك اه اسقاطى وأقره غيره وفيه أنه كيف تتعين اصالته مع فرض أنه يحتمل الاصالة والزيادة الا أن يقال معنى احتماله للزيادة أنه من الاحرف العشرة التى قد تزاد (قوله اذا صحب أكثر من أصلين) كما فى قتيل ومقتول (قوله ان لم يقعا الخ) أى ولم تصدر الواو مطلقا عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول فى غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك (قوله كما هما الخ) أى وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعان عليه فى يؤيؤ ووعوعا ان جعلت ما موصولا اسميا أو وقوعا كوقوعهما فى يؤيؤ ووعوعا ان جعلت موصولا حرفيا (قوله الا فى الثنائى المكرر) هو المعبر عنه آنفا بضاعف الرباعى (قوله مصدرة) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كما قال فى الالف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا (قوله نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران (قوله ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافر (قوله كما فى أولق) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون (قوله عند من يقول ألق) بالبناء للمجهول لزوما كما فى القاموس أى وأما عند من يقول ولق بالبناء للفاعل أى أسرع كما فى القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة (قوله كما فى مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربى والا لم يأت فيه حكم باصالة أو زيادة لما قدمه الشارح (قوله والا وجب الاعلال) بان يقال مرام ومدان بنقل حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وان كان المحتمل غيرهما) أى غير الهمزة والميم المصدرتين (قوله كما فى نحو يهير) بتشديد الراء مثال للنفى أعنى ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أى على اصالة الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الاولى (قوله ولا خفاء الخ) كأنه تعليل فى المعنى لمحذوف والتقدير لانه ليس فى الكلام فعيل بخلاف تفعل اذ لا خفاء الخ (قوله وكما فى عزويت) عطف على قوله كما فى نحو يهير وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاى آخره فوقية (قوله باصالة الواو وزيادة الياء والتاء) أى لا باصالة الواو والتاء معا على وزن فعليل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكر زيادة الياء التحتية غير ضرورى اذ لا تتوهم أصالتها (قوله نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الارض (قوله نحو سلحفية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس (قوله نحو خنزوانية) بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاى وبعد الالف نون مكسورة فتحتية مخففة التكبر (قوله نحو رهيأ) أى غلط كما قدمه الشارح وفسر فى القاموس الرهيأة بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى (قوله نحو قلسيت الخ) يقال قلسيته فتقلسى أى ألبسته القلنسوة فلبسها ويقال أيضا قلنسته فتقلنس كما فى القاموس (قوله نحو اسلنقيت) أى نمت على ظهرى (قوله عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة احدى خشبتى الدلو اللتين على فمه كالصليب (قوله نحو أربعاوى) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره

نحو جهور ورابعة نحو اغدودن ﴿تنبيهات * الاول﴾ مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا قيل لثقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة أقل أو مفتوحة فيتطرق اليها الهمز لان الاسم يضم أوله فى التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول فلما كانت زيادتها أولا تؤدى الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يوقع فى اللبس وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الندور لان الواو لا تكون أصلا فى بنات الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدى الى بناء وفنعل وهو مفقود والصحيح أن الواو أصلية وأن اللام زائدة ١٧٠ مثلها فى فحجل بمعنى فحج وهدمل بمعنى هدم فان لزيادة اللام آخرا نظائر بخلاف زيادة الواو أولا * الثانى اذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهى زائدة كما سبق فى يلمع واذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فى غير المضارع فهى أصل كالياء فى يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضا اسم شجر يستاك به لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله الا فى المضارع انتهى (وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تأصيلها تحققا) أى الهمزة والميم متساويتان فى أن كلا منهما اذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد نحو أحمد ومسجد لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشوا أو آخرا فانه لا يقضى بزيادته الا بدليل كما سيأتى بيانه وبقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ونحو اصطبل ومرزجوش وبقيد الاصالة نحو أمان ومعزى وبقيد التحقق نحو أرطى فانه سمع فى المدبوغ به مأروط ومرطى فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والالف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والالف بدلا من ياء أصلية فوزنه على الاول فعلى وألفه زائدة للالحاق فلو سمى به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثانى افعل فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والقول الاول أظهر لان تصاريفه أكثر قالوا أرطبت الاديم اذا دبغته بالارطى

الالحاق

(قوله نحو جهور) أى رفع صوته وأما جهور كجعفر فاسم موضع (قوله نحو اغدودن) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله اطرد همزها) أى قلبها همزة (قوله قد يوقع فى اللبس) أى بما همزته أصلية غير منقلبة كما فى وكل بالتخفيف فانه اذا بنى للمجهول تطرق اليه قلب الواو همزة فيلتبس بأكل الذى همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو وغير ظاهر اذ مثل هذا احتمال لا لبس (قوله ورنتل) تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قول المصنف والحرف ان يلزم الخ (قوله فى فحجل) بفاء فحاء مهملة فجيم كجعفر وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر النحاة الفحجل وفسروه بالافحج وقال فى محل آخر فحج كمنع تكبر وفى مشيته تدانى صدور قدميه وتباعد عقباه اه وقال شيخنا الفحج المتباعد الساقين واللام للالحاق أى بجعفر وعبارة الشارح بعد فى مبحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبد عبدل وفى الافحج وهو المتباعد الفخذين فحجل اه (قوله وهدمل) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للالحاق بزبرج وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق (قوله فان لزيادة اللام الخ) تعليل لقوله والصحيح الخ (قوله فى يستعور) بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فعللول كما فى التصريح (قوله الا فى المضارع) كيدحرج (قوله وهكذا همز الخ) اعترض بانه كان ينبغى أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما سبق أكثر كاصطبل ومرزجوش وبانه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو يؤيؤ ووعوع بعد تنصيصه أولا على مسئلة سمسم أن يستثنى هنا نحو مرمر وبانه كان ينبغى أن ينص على ان الميم التى فى أول اسم فاعل الفعل الحاوى أربعة أحرف فاكثر واسم مفعوله والمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وان الهمزة تقع فى أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول (قوله فانه لا يقضى بزيادته الا بدليل) كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها (قوله كما سيأتى) أى فى التنبيه الثانى (قوله نحو أكل ومهد الخ) أى فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم باصالتهما أما اذا سبقا أصلين فقط فتكميلا لأقل الابنية وأما اذا سبقا أربعة فلان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى نحو ذلك الا فى فعل أو محمول عليه نحو أدحرج ومدحرج فوزن اصطبل فعلل ووزن مرزجوش فعللول وقياس ابراهيم واسمعيل أن تكون همزتهما أصلية ولو كانا غير عربيين اه مرادى فان سبقا أربعة أحرف وكان بعضها زائدا فهما أيضا زائدان كاكرام وانطلاق ومضروب ومنطلق (قوله ونحو اصطبل ومرزجوش) أى لان قيد الثلاثة يخرج الأقل منها والاكثر والاصطبل بقطع الهمزة معروف والمرزجوش بفتح الميم وسكون الزاء وفتح الراى وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردقوش بميم وراء ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الاول بقلة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسى معرب كما فى زكريا ويقال للمرزجوش مرزنجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما فى القاموس (قوله وبقيد التحقق نحو أرطى الخ) وقوله فيما يأتى الثالث أفهم قوله تأصيلها تحققا الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحققا فكان ينبغى ذكر حاصلهما فى محل واحد ثم عبارته توهم أن أحد الاحرف الثلاثة التى بعد همزة أرطى يحتمل الاصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقق اصالة الثلاثة عند من يقول مرطى وتحقق زيادة الالف عند من يقول ماروط كما يؤخذ ذلك من قوله فمن قال ماروط الخ الا أن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب فى أصالته وزيادته (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لمناسبتها وأدغمت الياء فى الياء (قوله وشبه التأنيث) أى شبه ألف التأنيث وهو ألف

وأرطت الابل اذا أكلته وآرطت الارض اذا أنبتته وقيل أيضا أرطت الارض اذا أنبتت الارطى وكذا الاولق لانه قيل هو من ألق فهو مألوق
اذا جن فالهمزة أصل والواو زائدة وقيل هو من ولق اذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه أفعل والاول أرجح وكذا الاوتكى لنوع
من التمر ردىء دائر بين أن يكون وزنه أفعلى كاجفلى وفوعلى كحوزلى ويخرج به أيضا نحو موسى فان ميمه محتملة الاصالة والزيادة ولكن
الارجح الزيادة كما مر ❊ (تنبيهات ❊ الاول ❊) محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على
الاصالة من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصالة عمل بمقتضى الدليل كما فى ميم مرجل ١٧١ ومغفور ومرعزى حكم باصالتها
على ان بعدها ثلاثة
أصول أما مرجل فذهب
سيبويه وأكثر النحويين
أن ميمه أصل لقولهم
مرجل الحائك الثوب
اذا نسجه موشى يوشى
يقال له المراجل قال ابن
خروف المرجل ثوب
يعمل بدارات كالمراجل
وهى قدور النحاس وقد
ذهب أبو العلاء المعرى
الى زيادة ميم مرجل
اعتمادا على الاصل
المذكور وجعل ثبوتها
فى التصريف كثبوت
ميم تمسكن من المسكنة
وتمندل من المنديل
وتمدرع اذا لبس المدرعة
والميم فيها زائدة ولا حجة
له فى ذلك لان الاكثر فى
هذا تسكن وتندل وتدرع
قال أبو عثمان هو الاكثر
فى كلام العرب وأما
مغفور فعن سيبويه فيه
قولان أحدهما أن الميم
زائدة والآخر أنها أصل
لقولهم ذهبوا يتمغفرون
أى يجمعون المغفور وهو
ضرب من الكمأة وأما
مرعزى فذهب سيبويه
الى ان ميمه زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى أنها أصل لقولهم كساء ممرعز دون مرعز وكما فى همزة امعة وهو الذى يكون تبعا لغيره لضعف
رأيه والذى يجعل دينه تبعا لدين غيره ويقلده من غير برهان حكم باصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لا أفعلة لانه صفة وليس
فى الصفات أفعلة وامرة مثل امعة وزنا ومعنى وحكما وهو الذى يأتمر لكل من يأمره لضعف رأيه ويقال أيضا أمع وأمر الثانى أفهم قوله سبقا
أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين الا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين كما سيأتى فى
كلامه فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدرة شمال واحبنطا ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهى غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه

الالحاق (قوله وأرطت الابل) لم أر نصا فى ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط (قوله وآرطت الارض)
أى بهمزة فألف مبدلة من همزة ساكنة وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض بهمزتين تسمح
فى القاموس آرطت الارض أخرجت الارطى كارطت ارطاء أو هذه لحن للجوهرى اه ولعل اللغة الثانية
هى مراد الشارح بقوله وقيل أيضا أرطت الارض (قوله وكذا الاولق لانه قيل الخ) على هذا القول اقتصر فى
القاموس فقال الاولق الجنون أو شبهه ألق كعنى فهو مؤلق ومألوق اه (قوله من ألق) بالبناء للمجهول
كما مر (قوله وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال فى القاموس ولق يلق أسرع وفلانا طعنه خفيفا وبالسيف
ضربه وفى السير أو الكذب استمر (قوله ووزنه افعل) أى على الثانى وأما على الاول فوزنه فوعل (قوله وكذا
الاوتكى) بفوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعا اذ ليس الكلام فيها وانما الكلام فى الهمزة مع الواو
(قوله كاجفلى الخ) تقدم ضبط اجفلى وخوزلى وتفسيرهما فى باب ألف التأنيث (قوله فان ميمه الخ) كان
المناسب للسياق أن يقول فان ألفه محتملة للاصالة والزيادة ولكن الارجح الاصالة فيكون الارجح زيادة ميمه
(قوله ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتى فى دلامص (قوله كما فى ميم مرجل ومغفور ومرعزى)
المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون
الغين المعجمة وضم الفاء شئ ينضحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون
الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فان خففتها مددت وقد تفتح الميم فى الكل الزغب الذى تحت شعر
العنز كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على أن) أى مع ان (قوله لقولهم مرجل
الخ) أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائك الثوب بحذفها (قوله موشى) حال من ضمير الثوب أى
مزينا (قوله يقال له المراجل) أى يطلق عليه ذلك على طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كما تفيده عبارة
ابن خروف الآتية (قوله وهى قدور النحاس) أى أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفا عن القاموس
(قوله اعتمادا على الاصل المذكور) أى القاعدة المذكورة فى قول الناظم وهكذا همز وميم سبقا الخ (قوله
اذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كما فى القاموس (قوله
لان الاكثر فى هذا تسكن الخ) أى فليست الميم فى هذا ثابتة فى التصريف لزوما بخلاف الميم فى مرجل فقياس
مرجل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا يتمغفرون) أى ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتغفرون
(قوله منهم الناظم) أى فى غير هذا الكتاب قال المرادى وألزم المصنف سيبويه أن يوافق على الاصالة فى
مرعزى أو يخالف فى الجميع (قوله ممرعز دون مرعز) بتشديد الزاى فيهما (قوله وكما فى همزة أمعة) عطف
على قوله كما فى ميم مرجل وهو بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة (قوله وهو الذى يكون تبعا لغيره الخ)
زاد الشارح فى شرح التوضيح والذى يتبع الناس الى الطعام من غير أن يدعى والذى يقول أنا مع الناس
(قوله على ان بعدها) أى مع أن بعدها (قوله وحكما) فيحكم باصالة همزته كامعة (قوله وهو الذى يأتمر الخ)
لا حاجة اليه بعد قوله ومعنى الا أن يجعل معنى آخر أخص مما سبق لامعة فتأمل (قوله بعد ألف وقبلها أكثر
من أصلين) أى كما فى حمراء فان همزته زائدة وان كانت فى الآخر وقوله كما سيأتى فى كلامه أى فى قوله كذاك
همز آخر بعد ألف الخ (قوله واحبنطأ) بالحاء والطاء المهملتين أى انتفخ بطنه (قوله دلامص) بضم الدال

أما الشمال فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها وفيها عشر لغات شمال وشامل بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن قذال
وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشيمل على وزن صيقل وشمال على وزن كتاب وشميل على وزن طويل وشمأل بتشديد
اللام واستدل ابن عصفور وغيره ١٧٢ على زيادة همزة شمال بقولهم شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بانه يحتمل أن يكون أصله
شمألت فنقل فلا يصح الاستدلال به وأما حبنطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط يقال حبط بطنه اذا انتفخ وأما دلامص ويقال فيه دمالص ودملص ودمليص وهو البراق فلقولهم درع دلاص ودليص ودلصته أنا وذهب أبو عثمان الى أن الميم في دلامص أصل وان وافق دلاصا في المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر وأما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضرزم وفسحم ودردم فلانها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج والضرزم وهو البخيل يقال ناقة ضرزة أي قليلة اللبن والانفساح والدرد وهو عدم الاسنان والوصف منه أدرد ودرد * الثالث أفهم قوله تاصيلها تحققا أنهما اذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تاصيل جميعها بل كان في أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما الا بدليل وهو خلاف ما جزم به في التسهيل وهو المعروف من أن الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة أحرف أسندها يحتمل الاصالة والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة ذلك المحتمل الا أن يقوم دليل
اذ
بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأيدع وميم موسى ومز ودو جاء في ميم مجن عن سيبويه قولان أصحهما انها زائدة فان دل الدليل على اصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصالة همزة أرطى فيمن قال أديم ماروط وهمزة أولق فيمن قال ألق فهو مالوق كما سبق وباصالة ميم مهدد وماجج وزيادة أحد المثلين

المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح (قوله وفيها عشر لغات) زاد في القاموس شوملا كجوهر (قوله على وزن قذال) بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما في القاموس (قوله على وزن صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف (قوله بتشديد اللام) أي مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة (قوله شملت الريح) أي تحولت شمالا وبابه دخل اهـ مختار (قوله فنقل) أي نقلت حركة الهمزة الى الميم ثم حذفت الهمزة (قوله في الحبط) بفتحتين وهو أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها وقال ابن السكيت هو أن ينتفخ بطنها من أكل الذرق وهو الحندقوق صحاح (قوله حبط بطنه) من باب فرح (قوله ويقال فيه دمالص ودملص) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى ودلمص بتقديم اللام وكل صحيح اذ كل منهما لغة في دلامص كما سيعلم من كلامه في التنبيه الرابع فكان ينبغي ذكرهما معا هنا وكل بضم الاول وفتح الثاني مخففا وكسر ما قبل الآخر (قوله وهو البراق) بفتح الموحدة وتشديد الراء (قوله دلاص ودليص) الاول ككتاب والثاني كامير كما في القاموس (قوله ودلصته أنا) ظاهر قول القاموس التدليص التليين والتمليس أن لام دلصته مشددة (قوله في دلامص) زاد المرادي وأخواته (قوله من باب سبط وسبطر) الاول ككتف والثاني كهزبر كما في القاموس أي من المترادفات المتفقة في معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هي أصلية اذ هي ليست من حروف سألتمونيها ولا ضعف أصل (قوله وأما زرقم وبابه) أي من كل ثلاثي زيد في آخره ميم تكثير اللفظ ومبالغة في المعنى والزرقم بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير العجز والدلقم بدال مهملة مكسورة ولام ساكنة وقاف مكسورة العجوز والناقة المسنة المتكسرة الاسنان والضرزم بضاد معجمة فراء فزاي قال في القاموس كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وافعى ضرزم كزبرج شديدة العض وقال في الصحاح قال ابن السكيت الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال ونرى انه من قولهم رجل ضرز اذا كان بخيلا والميم زائدة وقال غيره الضمرز الناقة القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اهـ فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي خطأ والفسحم بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل وفسحم متسع ورجل فسح كقفل وفسحم واسع الصدر والدردم بالاهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التي تجيء وتذهب بالليل والناقة المسنة (قوله والسته) بفتحتين وهو الدبر (قوله والضرز) ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي وكذا هو في القاموس (قوله والدرد) بفتحتين (قوله ودرد) على وزن فرح (قوله انه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كما في عبارة المرادي لان جواب اذا لا يصدر بان المفتوحة والتكلف لتصحيحه بانه على حذف الفاء وجعل ان المفتوحة ومعموليها في تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة ان بالكسر يعكر عليه ان حذف الفاء في مثله لا يجوز في الاختيار (قوله انه يحكم الخ) فيه ما قدمناه (قوله ولذلك) أي للحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك (قوله وأيدع) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قوله ان لم يقعا كما هما الخ (قوله مجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس (قوله فيمن قال) أي في لغة من قال أديم ماروط أي وأما في لغة من قال أديم مرطى فبالعكس (قوله وباصالة ميم مهدد وماجج) الاول بدالين مهملتين من أسمائهن والثاني بجيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر كذا في القاموس (قوله وزيادة أحد المثلين) أي للالحاق بجعفر ولو قال ثاني المثلين لكان أوضح (قوله

أذلو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا فكان يجب ادغامه وأجاز السيرافى فى مهدد وماجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا كما فك الاجلل فى قوله * الحمد لله العلى الاجلل * الرابع تزاد الهمزة فى الاسم أولى كاحمر وثانية كشأمل وثالثة كنئدل ورابعة كحطائط وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء وهى بالمد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم تزاد أولى كمرحب وثانية كدملص وثالثة كدلمص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لانه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى أنها فى ضبارم أصلية قال فى الصحاح الضبارم بالضم الشديد الخلق من الاسد اه (كذاك همز آخر بعد ألف * أكثر من حرفين لفظها ردف) أى يحكم بزيادة الهمزة ايضا باطراد اذا وقعت آخرا بعد ألف قبل تلك الالف أكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة فى الحشو وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرا وليست بعد ألف فانه لا يقضى بزيادة هاتين الا بدليل كما سبق فى حطائط واحبنطا وبقيد أكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا زائدة (تنبيه) مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك سواء قطع باصالة الحروف التى قبل الالف كلها أم قطع باصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما آخره همزة بعد ألف بينهما وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء فانه محتمل لاصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس فان جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعالا وحواء فعالا من الحواية وان جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فان تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ولذلك حكم على حواء بان همزته زائدة اذا لم يصرف وبانها أصل اذا صرف نحو حواء للذى يعانى الحيات والاولى فى همزة سلاء أن تكون أصلا لان فعالا فى النبات أكثر من فعلاء فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود اه (والنون فى الآخر كالهمز) أى فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين فى الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الالف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان بخلاف نحو أمان وزمان ومكان ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون فى نحو جنجان أصل لا زائدة

اذلو كانت ميمه) أى المذكور من مهدد وماجج (قوله كحطائط) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة (قوله كعقرباء) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة (قوله كبرناساء) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا فى الدماميني وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح (قوله كضبارم) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام (قوله من الاسد) على صيغة الجمع (قوله أكثر) مفعول ردف وقوله لفظها أى الالف (قوله بزيادة الهمزة) اما للالحاق كعلباء وقوباء وللابدال من ألف التأنيث لالتقائها ساكنة مع الالف قبلها كصحراء وحمراء (قوله نحو حمراء الخ) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق بين همزة الالحاق وهمزة التأنيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه (قوله كما سبق فى حطائط) الذى سبق له فى حطائط انما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما توهمه عبارته والدليل على زيادة همزته سقوطها فى بعض التصاريف كالحط والمحطوط وقوله واحبنطا هذا سبق له ذكر زيادة همزته وان الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبط بطنه (قوله فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل) كما فى شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما فى ماء وكساء ورداء فان همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفى كون همزة شاء أصلا غير منقلبة عن شئ نظر فان الظاهر أنها منقلبة عن هاء والاصل شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بدليل قولهم فى المفرد أصله شوهة وحينئذ يكون قول الشارح أصلا بالنظر الى بعض نحو ذلك لا الى ذلك أو يقرأ شاء فى عبارته بصيغة الفعل الماضى فتدبر (قوله نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحده سلاءة قال الدماميني ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أبى زيد سلأت النخل سلأ اذا نزعت سلاءه أى شوكه (قوله نحو زيزاء) بزايين معجمتين مكسورا أولاهما الارض الغليظة (قوله وزيادة أحد المثلين) أى فى نحو سلاء وحواء أو اللين فى نحو زيزاء وقوباء (قوله من الحواية) لم أظفر بنص فى ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيته وان النفس الآن أميل الى الكسر لكثرته فى أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرعاية والرماية والسراية والولاية (قوله من الحوة) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد الى خضرة أو حمرة الى سواد (قوله اذا لم يصرف) لان منع الصرف يدل على كونها همزة التأنيث وهى زائدة (قوله فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود) أى ليخرج ما ردفت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بان هذا أيضا لا يفيد اشتراط تحقق اصالة الثلاثة لان قوله أكثر من أصلين صادق بكون الثالث غير محقق الاصالة ويدفع بان المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل (قوله أن تكون زيادة الخ) الظاهر اتيان هذا الشرط فى الهمزة أيضا مع انه لم يذكره فيها (قوله ليست بتضعيف أصل) يعنى الفاء لا مطلق أصل والا لم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد الخ فتأمل (قوله فى نحو جنجان) بكسر الجيم الاولى وأصله جنجن كسمسم قال فى القاموس الجناجن عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما وبفتحان

وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا واحكم بتأصيل حروف سمسم وقد اقتضى اطلاقه أنه يقضى بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الالف والفاء حرف مشدد نحو حسان ورمان أو حرف لين نحو عقيان وعنوان وهذا الاطلاق على وفق ماذهب اليه الجمهور فانهم يحكمون بزيادة النون فى مثل حسان وعقيان الا أن يدل دليل على اصالتها بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه فى قول الشاعر ألا من مبلغ حسان عنى * مغلغلة تدب الى عكاظ لكنه ذهب فى التسهيل والكافية الى أن النون فى ذلك كالهمزة فى تساوى الاحتمالين فلا يلغى أحدهما الا بدليل فكان ينبغى له أن يقيد اطلاقه ١٧٤ بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين وزاد بعضهم لزيادتها آخرا شرطا آخر وهو أن لا تكون فى اسم مضموم الاول مضعف الثانى اسما لنبات نحو رمان فجعلها فى ذلك أصلا لان فعالا فى أسماء النبات أكثر من فعلان والى هذا ذهب فى الكافية حيث قال فل عن الفعلان والفعلاء * فى النبت للفعال كالسلاء ورد بأن زيادة الالف والنون آخرا أكثر من مجىء النبات على فعال ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة قال سيبويه وسألته يعنى الخليل عن الرمان اذا سمى به فقال لا أصرفه فى المعرفة وأحمله على الاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نونه أصلية مثل قراص وحماض لان فعالا أكثر من فعلان يعنى فى النبات والصحيح ماذهب اليه لا لما ذكره بل لثبوتها فى الاشتقاق قالوا أرض مرمنة لكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة (و) النون (فى نحو غضنفر) وعقنقل وقرنفل وحبنطاو ورنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن من (غير مدغم أصالة كفى) كفى مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الاول ناب عن الفاعل وأصالة نصب بالمفعول الثانى أى طردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور أولها ان النون فى ذلك واقعة موقع ماتيقنت زيادته كياء سميذع وواو فدوكس وألف عذافر وجخادب * ثانيها انها تعاقب حرف المد غالبا فقالوا للغليظ الكفين شرنبث وشرابث وللضخم جرنفش وجرافش وللنبت عرنقصان وعريقصان * ثالثها أن كل ماعرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فحمل غيره عليه وقد خرج بالقيد الاول النون الواقعة أولا فانها أصل

وجنجون بالضم (قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أى لان أصل جنجان جنجن كسمسم على مامر (قوله بزيادة النون عينا) أى زيادة متعينة (قوله نحو عقيان) بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ينبت كما فى القاموس (قوله بدلالة) متعلق بيحكمون وفى بعض النسخ باللام وفى بعضها بالكاف وهى للتعليل أو لمجرد التنظير (قوله ألا من مبلغ الخ) قال أمية بن خلف الخزاعى من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله تعالى عنه وألا للتنبيه ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المغلغلة المحمولة من بلد الى بلد وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عينى ومغلغلة بغينين معجمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير (قوله فكان ينبغى له) أى على ماذهب اليه فى التسهيل والكافية وقوله بذلك أى بأن لا يتوسط بين الالف والفاء حرف مشدد أو لين وقوله وهذا أى ماذهب اليه فى التسهيل والكافية (قوله لزيادتها) أى النون (قوله وأحمله على الاكثر) عطف علة على معلول أى انما منعته الصرف اذا كان علما حملا على الاكثر وهو زيادة الالف والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا بخط الشارح على انه تعليل للحمل على الاكثر أى لانه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفى نسخ اذا (قوله مثل قراص) بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد البابونج وعشب ربعى والورس قاله فى القاموس (قوله وحماض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد معجمة (قوله لا لما ذكره) أى لرده كما مر بأن زيادة الالف والنون آخرا أكثر من مجىء النبات على فعال (قوله لقالوا مرمة) نقل شيخنا عن الشارح أنه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبطه مرمنة بفتح الميمين وسكون الراء اه وبه جزم شيخنا السيد (قوله وعقنقل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادى العظيم المتسع وعلى الكثيب المتراكم (قوله ورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والامر العظيم وموضع كذا فى القاموس (قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أى لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الامور الثلاثة وقول البعض الآتى يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساده (قوله كياء سميذع) بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الاكناف والشجاع والذئب والخفيف فى حوائجه والسيف (قوله وواو فدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الاسد والرجل الشديد كذا فى القاموس وفى محل آخر منه أن الاسد يقال له دوكس أيضا بلا فاء فعلم مافى كلام البعض من الخبط (قوله وألف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء بعدها راء الاسد والعظيم الشديد من الابل (قوله وجخادب) بضم الجيم وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق (قوله شرنبث) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة (قوله وشرابث) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلابط (قوله جرنفش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة (قوله وجرافش) على وزن علابط (قوله عرنقصان) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة (قوله وعريقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف (قوله أن كل ماعرف له اشتقاق الخ) نحو جحنفل فان اشتقاقه

قوله وفتح الذال المعجمة الخ الذى فى القاموس السميدع بالدال المهملة اه

نحو نهشل الا أن يقضى بزيادتها دليل كما فى نحو نرجس لانها لو كانت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود وبالقيد الثانى نحو قنطار وقنديل
وعنقود وخندريس وعندليب فانها أصل الا أن يقضى دليل بالزيادة كما فى نحو عنبس لانه من العبوس وحنظل لقولهم حظلت الابل وعنسل
لانه من العسلان وعرند لانه من قولهم شئ عرد أى صلب وكنهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظير على تقدير الاصالة وبالقيد
الثالث نحو غرنيق وهو
السيد الرفيع وخرنوب
وكنأبيل فالنون أصلية
اذ ليس فى الكلام
فعنيل ولا فعنول ولا
فنعليل وبالرابع نحو
عجنس فانه تعارضت فيه
زيادة النون مع زيادة
التضعيف فغلب
التضعيف لانه أكثر
وجعل وزنه فعلل
كعدبس قال أبو حيان
والذى أذهب اليه أن
النونين زائدتان ووزنه
فعنل والدليل على ذلك
أنا وجدنا النونين
مزيدتين فيما عرف له
اشتقاق نحو ضفنط
وزونك الا ترى أنه من
الضفاطة والزوك
فحمل ما لا يعرف له
اشتقاق على ذلك
﴿تنبيهات * الاول﴾ بقى
مما تزاد فيه النون باطراد
ثلاثة مواضع المضارع
كنضرب والانفعال
وفروعه كالانطلاق
والافعنلال كالاحرنجام
وانما سكت عنها
لوضوحها * الثانى انما
لم يذكر التنوين ونون
التثنية والجمع وعلامة
الرفع فى الامثلة الخمسة
ونون الوقاية ونون التوكيد
لان هذه زيادة مميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لاختلاطها باصول الكلمة حتى صارت جزأ منها * الثالث اعلم أن النون
تزاد أولى نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران
(والتاء) تزاد فى أربعة مواضع (فى التأنيث) كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (و) فى (المضارعة) كنضرب (و) فى
(نحو الاستفعال) من المصادر وذلك الافتعال كالاستخراج والاقتدار

من الحفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنبث (قوله نحو نهشل) بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب (قوله لكان وزنه فعلل) بكسر اللام الاولى (قوله وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تحتية فسين مهملة من أسماء الخمر (قوله وعندليب) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فموحدة طائر يصوت أنواعا يقال له الهزار جمعه عنادل وعنادب كما فى القاموس (قوله حظلت الابل) فى القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أكل الحنظل (قوله وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب (قوله وعرند) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة (قوله شئ عرد) بفتح العين وسكون الراء (قوله وكنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعير الضخم السنبلة قاله فى القاموس (قوله لقولهم فيه كهبل) أى بفتح الباء (قوله ولعدم النظير) أى مع دخول أضيق البابين والا فعدم النظير لازم على تقدير الزيادة أيضا اذ كما ليس فى الاوزان فعلل بضم اللام الاولى المشددة ليس فيها فنعلل بضم اللام الاولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر (قوله نحو غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء ويطلق على غير ذلك كما فى القاموس (قوله وكنأبيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم موضع باليمن كذا فى التصريح (قوله نحو عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد (قوله كعدبس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشديد من الابل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما فى نسخ القاموس الصحيحة (قوله نحو ضفنط) بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كما فى القاموس والدمامينى وصحفه البعض فضبطه بالغين المعجمة بدل الفاء (قوله وزونك) بفتح الزاى والواو وتشديد النون بعدها كاف (قوله من الضفاطة) وهى الجهل وضعف الرأى وضخامة البطن والفعل ككرم اهـ قاموس (قوله والزوك) بفتح الزاى وسكون الواو مشى الغراب وتحريك المنكبين فى المشى والتبختر (قوله عبوثران) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها ويقال له عبيثران بالتحتية مكان الواو نبات طيب الرائحة (قوله والتاء فى التأنيث الخ) قد يفهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الاصح الذى يدل عليه ثبوتها فى بقية تصاريف الكلمة وهو معرب وقيل عربى (قوله كضربت) حمل الشارح التأنيث فى النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضا كربت وثمت ولات قال ابن هشام عندى أن تاء قامت ونحوها لا تعد فى هذا الباب لانها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فانها جزء كلمة ولهذا يحلها الاعراب (قوله وضربة) كذا فى نسخ بالتاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفى نسخ بتاء مجرورة على أنه فعل مبنى للمجهول وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرار وأما ما يتوهم من أنه بتاء خطاب مكسورة فغلط اذ هذه التاء اسم لانها فاعل والكلام فى الحروف الزائدة (قوله على المشهور) مقابله قولان الاول أن التاء هى الاسم الضمير وان حرف عماد وكون التاء على هذا البحث حرفا زائدا ظاهر الثانى أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزأه وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافى زيادتها كما لا يخفى فتأمل (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها اهـ (قوله وذلك) أى نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام انها

وفروعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد دون فروعهما (و) في نحو (المطاوعة) كتعلم تعلما وتدحرج تدحرجا وتغافل تغافلا ولا يقضى بزيادتها في غير ماذكر الابدليل * واعلم أنه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحشوا فاما زيادتها أولا ففيه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب وتنفل وتدرأ وتحلئ وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفي ترنوت وهو صوت القوس عند الرمى لانه من الترنم ووزنه تفعلوت وفي عنكبوت ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم في معناه العنكب فهو عنده رباعى وذهب بعض النحاة الى أنه ثلاثى ونونه زائدة وأما زيادتها حشوا فلا تطرد الا في الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشوا في ألفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر الى أصالتها في يستعور والى كونها بدلا من الواو في كلتا (والهاء وقفا كلمه ولم تره) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق الا أن زيادتها قليلة في غير الوقف ولم تطرد الا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا وعلى كل مبنى على حركة لازمة الا ما تقدم استثناؤه في باب الوقف وهى واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه على ما تقدم في بابه وأنكر المبرد زيادتها وقال انها انما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ماليه ويقوى بزيادتها وللامكان كما في نحو عه وقه كما قدمته فهى كالتنوين وباء الجر والصحيح أنها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات ووزنه فعلهات لانه جمع أم وقد قالوا أمات والهاء في الغالب فيمن يعقل واسقاطها فيما لا يعقل وقالوا في أم أمهة ووزنها فعلهة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة

بقيت عليه نعم فاته التنبيه على زيادة السين في الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا (قوله وفروعهما) من الفعل والوصف (قوله دون فروعهما) لان فروعهما كردد ومردد بدون تاء (قوله وفي نحو المطاوعة) كان ينبغي حذف نحو وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال اذ لا نحو لتاء المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترمسه بمعنى رمسه فزيادتها غير مطردة فتدبر (قوله في تنضب وتنفل وتدرأ وتحلئ) الاول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازى شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة والثاني بتاءين ففاء كتنضب وقنفذ ودرهم وجعفر وزبرج وجندب ويقال تفل كسكر الثعلب أو جروه وكتنضب ما يبس من العشب أو شجر أو نبات أخضر والثالث بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذو تدرأ وتدرأة مدافع ذو عز ومنعة والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام شعر وجه الاديم ووسخه وسواده كالتحلئة وما أفسده السكين من الجلد اذا اقشر اه قاموس مع زيادة من الدمامينى وبه يعلم ما في كلام البعض من الخطا تارة والقصور أخرى (قوله وفي ترنوت) بفتح فسكون ففتح فضم قاله شيخنا السيد (قوله فلا تطرد الا في الاستفعال الخ) تغييره الاسلوب يوهم أن زيادتها حشوا باطراد أقل من زيادتها أولا وآخرا باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله والهاء وقفا) قال ابن هشام قد تقرر في باب الوقف أن التاء في نحو طلحة ومسلمة أصل وأنها منقلبة الى الهاء فلا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لانها الاصل (قوله كلمه) ألغز فيه بعضهم فقال

يا قارئا ألفية ابن مالك * وسالكا في أحسن المسالك

في أى بيت جاء في كلامه * لفظ بديع الشكل في نظامه

حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث واسم

وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع

وصار بالتركيب بعد كلمه * وقد ذكرت لفظه لتفهمه

(قوله أو وقفا) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة) أى للكلمة نحو هوه وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يزول كالمنادى واسم لا (قوله الا ما تقدم استثناؤه) وهو الفعل الماضى (قوله وهى واجبة في بعض ذلك) يعنى الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف اليها نحو اقتضاء مه والفعل الباقى بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه وقوله وجائزة في بعضه يعنى ما عدا ذلك (قوله وأنكر المبرد زيادتها) أى جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتى ولا جواب للمبرد عن زيادتها في أهراق الخ (قوله للبيان) أى بيان الحركة وبيان الالف أى كمال بيانها كما تقدم في محله وقوله وللامكان أى امكان الوقف الذى لا يكون الا على ساكن (قوله فهى كالتنوين وباء الجر) أى فهى زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المختلطة باصول الكلمة حتى صارت جزأ منها لانها المحتاجة للتمييز (قوله والصحيح أنها) أى جنس الهاء لكن في ضمن غير هاء السكت فلا ينافى قوله الآتى التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة (قوله لانه جمع أم) تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن قوله في أمات نصا في سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لكون هاء أمهات زائدة لان سقوط الحرف في بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر (قوله وقالوا في أم أمهة) يعنى فكما زادوا الهاء في الجمع زادوها في المفرد (قوله قبرة) طائر وأبهة هى العظمة والبهجة والكبر والنخوة اه قاموس (قوله

كالمعطيان يرضيان) أي اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا لان ما هي فيه حينئذ لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه وذلك نحو أعطيت أصله أعطوت لانه من عطا يعطو بمعنى أخذ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملا للماضي على مضارعه وقد أفهم بالتمثيل ان هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل أم في فعل كقولك يرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل وأما يرضيان المبني للفاعل من الثلاثي المجرد فلقولك في ماضيه رضي ﴿تنبيهان * الاول﴾ يستصحب هذا ٢٠١ الاعلال مع هاء التأنيث نحو المعطاة ومع تاء التفاعل نحو تغازينا وتداعينا مع أن المضارع لا كسر قبل آخره قال سيبويه سألت الخليل عن ذلك فأجاب بان الاعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله وهو غازينا وداعينا حملا على تغازى وتداعى ثم استصحب معها * الثاني شذ قولهم في مضارع شأو بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لانه من الشأو ولا كسرة قبل الواو فتقلب لاجلها ياء ولم تقلب في الماضي فيحمل مضارعه عليه نعم ان دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملا على المبني للفاعل وأشار بقوله (ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف * ويا كموقن بذا لها اعترف) الى ابدال الواو من أختيها الالف والياء أما ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهي أن ينضم ماقبلها نحو بويع وضورب وفي التنزيل ماووري عنهما وأما ابدالها من الياء لضم ماقبلها ففي أربع مسائل الاولى أن تكون ساكنة مفردة أي غير مكررة في غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واوا لانضمام ماقبلها وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فانها تحصنت بحركتها فلا تقلب الا فيما سيأتي بيانه وبالمفردة المدغمة نحو حيض فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام وبغير الجمع من أن تكون في جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا أشار بقوله (ويكسر المضموم في جمع كما * يقال هيم عند جمع أهيما) أو هيماء فاصل هيم هيم بضم الهاء لانه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء فخفف بابدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء وانما لم تبدل ياؤه واوا كما فعل في المفرد لان الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع

هذا حل الشارح (قوله طرفا) أخذه من قوله لاما وقوله رابعة فصاعدا أخذه من التمثيل بحمله قيدا (قوله لان ماهي فيه) أي لان اللفظ الذي تلك الواو فيه (قوله نظيرا) كمعطيان اسم فاعل فانه نظير معطيان اسم مفعول (قوله فيحمل) بالرفع هو أي ماهي فيه عليه أي على النظير (قوله وذلك) أي المستوفي للشروط (قوله على مضارعه) لانها قلبت في مضارعه وهو يعطي ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله كقولك يرضيان) بضم أوله على البناء للمفعول أخذا مما بعده (قوله على بناء الفعل) أو هو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله (قوله وأما يرضيان) أي بفتح أوله وثالثه (قوله فلقولك في ماضيه رضي) أي وأصل رضي رضو فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فالفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ماقبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة اثر فتحة وفي التسهيل وشرحه للدماميني بعد مبحث ابدال الواو الواقعة اثر كسرة ياء مانصه وكذلك الواو الواقعة اثر فتحة في الاسم نحو ملهى أو في الفعل نحو عاديت فصاعدا نحو مصطفى واصطفيت طرفا كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو مدعاة ومصطفاة اه فقلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما اذا ثني أو جمع فانه يقال فيه حينئذ المعطيان والمعطيات غير محتاج اليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التأنيث اذ المستصحب معه حينئذ تاء التأنيث لا هاؤه ولان تاءه هي الموجودة في تثنية المعطاة وجمعه بل دعوى أن تثنيته المعطيتان غير صحيح لان تثنيته المعطاتان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق (قوله مع أن المضارع) وهو نتغازى ونتداعى (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو المعل المجرد من التاء (قوله في مضارع شأو) بفتح الهمزة وكذا المضارع (قوله لانه من الشأو) بسكون الهمزة أي فهو واوي (قوله فتقلب) بالنصب أي حتى تقلب وكذا قوله فيحمل (قوله قلت يشأيان) بالبناء للمفعول وقوله حملا على المبني للفاعل أي المقلوبة واوه ياء لاجل الكسرة قبلها وفي بعض النسخ قلت يشئيان وكان قياسا وتقول فيه مبنيا للمفعول يشأيان بالقلب أيضا الخ وعليه يقرأ قلت يشئيان بالبناء للفاعل (قوله ووجب ابدال الخ) اعترضه الغزي بان فيه العيب المسمى بالتضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بابدال (قوله ويا كموقن) أي باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه (قوله بذا) الاشارة راجعة الى الابدال واوا لا بقيد كون المبدل منه ألفا (قوله الى ابدال الواو) أي ابدالا غير ماتقدم في محله من ابدال الواو من الالف في جمع نحو ضاربة على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضويرب وكذا قوله أما ابدالها من الالف فصح قول الشارح ففي مسئلة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسئلة الجمع أما التصغير فداخل في عموم هذه المسئلة الواحدة وان وهم اقتصاره في التمثيل لها على نحو بويع وضورب خلافه (قوله نحو موقن وموسر) هذا في الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر (قوله نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يأخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى (قوله الا فيما سيأتي بيانه) أي في قوله وواوا اثر الضم رد اليا متى الخ (قوله نحو حيض) بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله في غير جمع أيضا قال المصرح والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا (قوله فكان يجتمع

ثقلان ومثل هيم بيض جمع أبيض أو بيضاء ﴿تنبيهات * الاول﴾ سمع فى جمع عائط عوط باقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ وسمع عيط على القياس * الثانى سيأتى فى كلامه أن فعلى وصفا كالكوسى أنثى الاكيس يجوز فيها الوجهان عنده فكان ينبغى أن يضمها الى ماتقدم فى الاستثناء من الاصل المذكور * الثالث حاصل ماذكره أن الياء الساكنة المفردة المضموم ماقبلها اذا كانت فى اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب واوا وتحت ذلك نوعان أحدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقدمر والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما اذا بنيت من البياض مثل برد فتقول بيض وفى هذا خلاف فذهب سيبويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل فى الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا وظاهر كلام المصنف موافقته فتقول على مذهبهما بيض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان ديك عندهما محتملا لان يكون فعلا وأن يكون فعلا ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة ويتعين عنده ان تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما باوجه أحدها قول العرب أعيس بين العيسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد أحمر بين الحمرة ثانيها قولهم مبيع والاصل مبيوع نقلت الضمة الى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتى بيانه ثالثها أن العين حكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما أبدلت لاجل اللام واستدل الاخفش باوجه أحدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهى من ضاف يضيف اذا أشفق وحذر قال الشاعر

وكنت اذا جارى دعا لمضوفة * أشمر حتى يبلغ الساق مئزرى

ثانيها أن المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب فى المفرد ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين فى الجمع نحو عتى جمع عات ولا يقلبان فى المفرد نحو عتو مصدر عتا ثالثها أن الجمع أثقل من المفرد فهو داعى الى التخفيف وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه وأجابوا عن الاول من أدلة الاخفش بوجهين أحدهما أن مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد والآخر أن أبا بكر الزبيدى ذكر فى مختصر العين من ذوات الواو وذكر أضاف اذا أشفق رباعيا ومن روى ضاف يضيف فهو قليل وعن الثانى والثالث بانهما قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه اه ثم أشار الى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا

ثقلان) اسم كان ضمير الشان (قوله عائط) بعين وطاء مهملتين الناقة التى لا تحمل تصريح (قوله كالكوسى أنثى الاكيس) والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحمق (قوله عنده) أى المصنف أما عند سيبويه والجمهور فيتعين فيه اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما سيأتى (قوله فكان ينبغى أن يضمها) أى باعتبار أحد وجهيها وهو ابدال الضمة كسرة واقرار الياء ويجاب بان ضمها الى ذلك معلوم مما يأتى ثم (قوله الى ماتقدم) أى الجمع الذى تقدم وقوله فى الاستثناء أراد الاستثناء بالمعنى اللغوى وهو مطلق الاخراج وقوله من الاصل المذكور أى القاعدة المذكورة فى قوله ويا كموقن الخ لانه فى قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واوا (قوله فى اسم مفرد) قيد بالاسم مع ان كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال فى فعل أو اسم مفرد الخ لكان موافقا (قوله مثل برد) أى اسما مفردا على وزن برد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته) لدخوله فى قوله كموقن مع كونه لم يستثن الا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالكسر) اذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه دوك (قوله قلت) أى بعد نقل ضمة العين الى الفاء ثم قلبها كسرة (قوله أن تكون مفعلة بالكسر) اذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة (قوله بين العيسة) بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كما فى القاموس (قوله على حد أحمر بين الحمرة) أى على طريقته فيكون أصل العيسة بضم العين (قوله نقلت الضمة الى الباء) أى الموحدة أى فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أى الباء الموحدة لتصح الياء أى التحتية (قوله أن العين حكم لها الخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لاجل اللام فى نحو أظب جمع ظبى اذ أصله أظبى كأرجل فكسرت الموحدة لتسلم التحتية فيقاس على ذلك ابدالها كسرة لاجل العين فيما اذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها قياس العين على اللام فى ابدال الضمة كسرة لاجلها لكان أوضح (قوله مضوفة) بضاد معجمة وفاء (قوله اذا أشفق وحذر) العطف للتفسير كما يفيده كلام القاموس (قوله أشمر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه فى نصرة جاره عند حلول النائبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومئزرى فاعل مؤخر (قوله نحو عتى) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور (قوله جمع عات) أصله عتوو بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الاولى ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسرت العين فى احدى اللغتين اتباعا لما بعدها (قوله ولا يقلبان فى المفرد) أى لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتى عند قوله كذاك ذو وجهين جا الفعول الخ أنه يقل الاعلال المذكور نحو عتى عتيا (قوله أن الجمع أثقل من المفرد) لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن (قوله أن مضوفة شاذ) أى والقياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كما فى العينى (قوله من ذوات الواو) فيكون مضوفة من ضاف يضوف فلا شاهد فيه لان الواو حينئذ أصل لا بدل ياء (قوله وذكر أضاف اذا أشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له فى الجواب (قوله بانهما قياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع (قوله ثم أشار الى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطى جعل الشارح هذا البيت اشارة الى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه

ف

لأنضمام ماقبلها بقوله (و واوا اثر الضم رد الياء متى * ألفى لام فعل أو من قبل تا كتاء بان من رمى كمقدره * كذا اذا كسبعان صيره) فالاولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قضو الرجل ورمو وهذا مختص بفعل التعجب فالمعنى ما أقضاه وما أرماه ولم يجئ مثل هذا فى فعل متصرف الا ماندر من قولهم نهو الرجل فهو نهى اذا كان كامل النهية وهو العقل والثانية أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كان تبنى من الرمى مثل مقدرة فانك تقول مرموة بخلاف نحو توانى توانية فان أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم كتكاسل تكاسلا فابدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لانه ليس فى الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ثم طرأت التاء لافادة الوحدة و بقى الاعلال بحاله لانها عارضة لا اعتداد بها والثالثة أن تكون لام اسم مختوم بالالف والنون كأن تبنى من الرمى مثل سبعان اسم الموضع الذى يقول فيه ابن أحمر

ألا يا ديار الحى بالسبعان
أمل عليها بالبلى الملوان

فانك تقول رموان والاصل رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لان الألف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف (وان تكن) الياء الواقعة اثر ضم (عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم) أى عن العرب (يلفى) أى يوجد كقولهم فى أنثى الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى والكوسى والضوقى بترديد بين حمله على مذكره تارة و بين رعاية الزنة أخرى واحترز بقوله وصفا عما اذا كانت عينا لفعلى اسما كطوبى مصدر الطاب أو اسما لشجرة فى الجنة تظلها فانه يتعين قلبها واوا وأما قراءة طيبى لهم فشاذة (تنبيه) فعلى الواقعة صفة على ضربين أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها الا قسمة ضيزى أى جائرة يقال ضازه حقه يضيزه اذا بخسه وجار عليه ومشية حيكى أى يتحرك فيها المنكبان يقال حاك فى مشيه يحيك اذا حرك منكبيه والآخر غير المحضة وهى الجارية مجرى الاسماء وهى فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى مؤنثات الاطيب والاكيس والاضيق والاخير وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فانهم ذكروا هذا الضرب فى باب الاسماء فحكموا له بحكم الاسماء أعنى من اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما فى طوبى مصدرا وظاهر كلام سيبويه انه

فى قول الناظم قبل بواو ذا افعلا فى آخره أو قبل تاء التأنيث أو زيادتى فعلان من جعل ذلك مسئلة واحدة أن يجعل ما هنا مسئلة واحدة اه و يمكن توجيه المخالفة بانها اشارة الى جواز الاعتبارين (قوله وواوا اثر الضم الخ) اى رد أى صير الياء اثر الضم واوا متى ألفى أى وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء اثر الضم واوا اذا صير البانى لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للبانى لملابسته لها لانه المتكلم بها وسبعان قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثنى مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم أن يقال كسبعين اه وعندى فيما ذكره من اللزوم نظر لان الزام المثنى وما ألحق به الالف لغة كما سبق (قوله وهذا) أى كون الياء المنقلبة واوا لوقوعها اثر ضم لام فعل مختص الخ (قوله فانك تقول مرموة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشو لا لام ولهذا لم يقل توانوة لان تاءها ليست لازمة كما سيذكره الشارح (قوله بخلاف نحو توانية) هذا محترز قوله بنيت الكلمة عليها (قوله لانه ليس الخ) علة لسلامة الياء من القلب (قوله و بقى الاعلال بحاله الخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طرو التاء من اعادة الضمة وقلب الياء واوا لوقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فهلا قيل توانوة واطلاق الاعلال على ابدال الضمة كسرة مجاز لان الاعلال كما فى الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو اسكان (قوله ابن أحمر) رده العينى بان قائله تميم بن أبى مقبل لا ابن أحمر (قوله أمل) املال الكتاب واملاؤه أن يقول فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى كر فعداه بالباء والبلى بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب اذا خلق والملوان الليل والنهار (قوله لا يكونان أضعف الخ) لك أن تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فيعطى ماقبل الالف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضى أى من قلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لانه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمى رمو لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فتقول رم فكذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح اه تصريح وقوله فى التحصين متعلق باضعف أى تحصين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون طرفا فيلحقها الاعلال أى بل هما كالتاء أو أقوى فى هذا التحصين (قوله فذاك) أى الياء الواقع اثر ضم (قوله بالوجهين) أى السابقين وهما ابدال الضمة التى قبل الياء كسرة وابقاء الضمة فتقلب الياء واوا (قوله بترديد) أى افعلى المذكور والباء سببية وفى نسخ ترديدا وقوله بين حمله على مذكره أى فى وجود الياء وتعبيره بالحمل أولا و بالرعاية ثانيا تفنن ولو قال رعاية لمذكره تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخصر (قوله مصدرا) عبارة المرادى اسم مصدر من الطيب (قوله ومشية حيكى) بحاء مهملة مكسورة فتحتية ساكنة فكاف و يقال فيها حيكى بفتحات كجمزى كما فى القاموس (قوله كالطوبى) تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الاسماء لا ينافى تمثيله به سابقا للاسم لان الممثل به هنا طوبى مؤنث الاطيب كما سيصرح به وسابقا طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به (قوله هو مراد المصنف) أى وان صدق كلامه على الاولى أيضا (قوله فى باب الاسماء) أى نوعها الجارية مجراها وقوله فحكموا الاحسن وحكموا بالواو وقوله أعنى من اقرار الضمة ينبغى حذف أعنى أو من فتأمل (قوله كما فى طوبى)

لايجوز فيه غير ذلك والذى يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الاسماء ان أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال أفضل وأفاضل وأكبر وأكابر كما يقال فى جميع افكل وهى الرعدة أفاكل والمصنف ذكره فى باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ونص على انهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الايهام الملاقى لغرضه أن يقول وان يكن عينا الفعلى أفعلا * فذاك بالوجهين عنهم يجتلى

﴿فصل﴾ (من لام فعلى اسما ٢٠٤ أتى الواو بدل * ياء كتقوى غالبا جاذا البدل) أى اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء فان كانت واوا سلمت فى الاسم نحو دعوى وفى الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة وان كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان وقلبت واوا فى الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى فرقا بين الاسم والصفة وأوثر الاسم بهذا الاعلال لانه أخف فكان أحمل للثقل وانما قال غالبا للاحتراز من ريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وسعيا لموضع كما صرح بذلك فى شرح الكافية وفى الاحتراز عن هذه نظر أما ريا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة ريا أى مملوءة طيبا وأما طغيا فالاكثر فيه ضم الطاء ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف وأما سعيا فعلم فيحتمل أنه منقول من صفة كخزيا وصديا ﴿تنبيه﴾ ماذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين أعنى فى كون ابدال الياء واوا فى أى فعلى الاسم مطردا واقرار الياء فيها شاذ وعكس فى التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من الياء لفعلى اسما وقال أيضا فى بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من الياء فى فعلى اسما كالشوى والتقوى والعنوى والفتوى والاصل فيهن الياء ثم قال وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا فالحقوا بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى والقوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء والاولى عندى نحوها هذه الاواخر من الواو

أى كالعمل الذى فى طوبى والكاف للتنظير وقوله مصدرا أى أواسم الشجرة لان طوبى الاسم ليس محصورا فى طوبى المصدر كما مر (قوله كما يقال فى جمع أفكل) أى الذى هو اسم لاصفة (قوله وأجاز فيه الوجهين) أى فيكون مخالفا لسيبويه والنحويين من وجهين (قوله السالم من الايهام) أى ايهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقى لغرضه أى من خصوص الصفة الجارية مجرى الاسماء (قوله وان يكون) بالياء التحتية كما فى قول المصنف وان يكن عينا الفعلى وصفا بقرينة اشارة المذكر فى قوله فذاك

﴿فصل﴾ (قوله اسما) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو (قوله كتقوى) أصله وقيا قلبت واوه تاء كما فى تراث وياؤه واوا وهو غير منصرف لان ألفه للتأنيث وفى الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتنوين بجعل الالف للالحاق كتترى ولايمتنع اجتماع اعلالين غير متواليين فى كلمة كما هنا وكما فى يفون ومصطفى اذ أصلهما يوفيون ومصتفو وانما الممتنع تواليهما بلا فاصل صرح به زكريا فى فصل لساكن صح الخ ولايرد تواليهما فى نحو ماء لشذوذه (قوله غالبا) ان جعل متعلقا بجا كان لقوله جاذا البدل فائدة من حيث تقييده بغالبا وان جعل متعلقا بأتى كان تكرارا (قوله نحو نشوى) فى المصباح النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اه بحروفه أى وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما فى القاموس لانشو لوجوب قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض فى المصباح نشو سكر خطأ نقلا ومنقولا والله الموفق (قوله مؤنثا خزيان وصديان) أى وهما مؤنثا الخ (قوله وشروى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لك شرواه أى مثله تصريح (قوله لانه أخف) أى من الصفة لتركب معناها (قوله للاحتراز من ريا) قيل لاشذوذ فى ريا لانها عالم تقلب ياؤها واوا لمانع وهو ان قلب يائها واوا يستلزم قلب الواو ياء عملا بقاعدة أخرى وهى أنه اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ونظر فيه الدنوشرى بان شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتى وهى هنا عارضة بالابدال من الياء وسيأتى مافيه فى أول الفصل الآتى (قوله للرائحة) وأما ريا من الرى ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة دنوشرى (قوله وطغيا) بطاء مهملة فغين معجمة (قوله وسعيا لموضع) هذا بالاهمال فقط أما سعيا اسم النبى الذى بشر بعيسى فباهمال السين واعجامها كذا فى القاموس وحكى الدنوشرى ان اسم الموضع باعجام الشين واقتصر عليه البعض (قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر الخ) أى فكان الاولى اسقاط قوله غالبا لخروج الاول والثالث بقوله اسما والثانى بقوله فعلى أى بالفتح (قوله أنها صفة) أى وتصحيح الصفة ليس بشاذ (قوله منقول من صفة) أى واستصحب التصحيح بعد جعله علما تصريح (قوله أعنى فى كون الخ) ينبغى حذف فى (قوله واقرار الياء فيها شاذ) جملة مستأنفة استئنافا بيانيا وفى بعض النسخ شاذا بالنصب فيكون اقرار بالجر عطفا على ابدال أى وكون اقرار الخ (قوله كالنشوى) ينافى مامر أنها صفة نعم نشوى بدون أل بلد بأذربيجان كما فى القاموس (قوله والعنوى) فى النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم أجد له ذكرا فى القاموس ولا فى المصباح ولا فى غيرهما والذى فى كتب اللغة العنوة بتاء التأنيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره (قوله يجعلون هذا) أى الابدال المذكور (قوله والطغوى) بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان كما فى القاموس (قوله والقوى) كذا فى النسخ بالقاف ولم أجد له ذكرا فى القاموس وغيره والذى فيه اللغوى بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو مالايعتد به من كلام أو غيره فلعل مافى النسخ تحريف وان لم يتنبه له أرباب الحواشى (قوله هذه الاواخر)

سد الباب التكثير من الشذوذ ثم قال وبما يبين أن ابدال يائها واوا شاذ تصحيح الريا وهى الرائحة والطغيا وهى ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائية على الاصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها اهـ كلامه وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة وهذه المسئلة خامس مسئلة تبدل فيها الياء واوا ثم أشار الى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء بقوله *(بالعكس جاء لام فعلى وصفا * وكون قصوى نادرا لا يخفى) أى اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا فان كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفتيا وفى الصفة نحو القصيا تانيث الاقصى فلم يفرقوا فى فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا فى فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق وان كانت واوا سلمت فى الاسم نحو حزوى اسم موضع قال الشاعر

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة ... فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وقلبت ياء فى الصفة نحو انا زينا السماء الدنيا ونحو قولك للمتقين الدرجة العليا وأما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وتميم يقولون القصيا على القياس وشذ أيضا الحلوى عند الجميع *(تنبيه)* ما ذهب اليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف فانهم يقولون ان فعلى اذا كانت لامها واوا تقلب فى الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم فى بعض كتبه النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لائمة اللغة حكى الازهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف الا أن أهل الحجاز أظهر والواو فى القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعنى تانيث الاغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا انتهى *(فصل)* (ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا

أى الشروى والثلاثة بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريبا فى دعوى ولما فى القاموس فى طغوى حيث قال طغا يطغو طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى والاسم الطغوى كذبت ثمود بطغواها اهـ وقوله كطغى يطغى أى بمعنى طغى يطغى كرضى يرضى (قوله سد الباب التكثير من الشذوذ) هذا لا يرد على أكثر النحويين لانهم لا يقولون بشذوذ هذه الاربعة (قوله أن ابدال يائها) أى الشروى والثلاثة بعده (قوله تصحيح الريا الخ) فى استدلاله بتصحيح الألفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ وبتسليم عدم شذوذه يرد عليه ما قدمه الشارح فى قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر الخ وسينبه الشارح على هذا (قوله وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة) أى مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالبا (قوله تبدل فيها الياء واوا) والاربعة تقدمت فى قوله ويا كموقن الخ (قوله تقلب فيه الواو ياء) وتقدمت الاربعة فى قوله بواو ذا افعلا الى قوله يرضيان (قوله بالعكس) أى عكس لام فعلى بالفتح اسما (قوله تانيث الاقصى) قال شيخنا والبعض احترازا من القصيا الآتى الخلاف فيها بين الحجازيين والتميميين فان أصلها الواو وهذه أصلها الياء اهـ وما ذكراه من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تانيث الاقصى وفيه توقف فتأمل (قوله نحو حزوى) بحاء مهملة فزاى (قوله أدارا الخ) الهمزة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما فى حديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وماء الهوى دمعه أضيف اليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة يسيل بعضه فى اثر بعض ويترقرق براء ين وقافين يبقى فى العين متحيرا يجيء ويذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل الدنوى والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التانيث فى الصفة تصريح (قوله فصيح استعمالا) لوروده فى قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى (قوله على الاصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أى قلب واو فعلى ياء (قوله ثم لا يمثلون الخ) أى فتمثيلهم ينافى دعواهم (قوله أو بالدنيا) أى المراد بها ما قابل الآخرة لانها التى عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتى فى قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا لانها محضة بدليل النعت بها فتأمل (قوله كتصحيح حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والدرجاء المحدث أى وكان القياس قلب الواو ياء كما سيأتى فى الفصل الآتى (قوله مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى الخ أى وكون حزوى شاذا خلاف الاصل (قوله يستثقلون الواو مع ضمة أوله) أى ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود فى الاسم (قوله أظهر والواو) أى مخالفين للقياس تنبيها على الاصل كما مر

(فصل) (قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصلا شرطان (قوله ومن عروض) أى جائز كما فى رويه مخفف رؤية بالهمز بخلاف العروض الواجب فانه لا يمنع الابدال كما فى أيم الله فانه على مثال أبلم بضم الاول والثالث وأصله أوئم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوبا لسكونها وضم ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء للقاعدة كذا فى المرادى والتصريح (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من صنيع الناظم أن الالف للتثنية والمفهوم من كلام الموضح والشارح أنها للاطلاق وقضيته أن الثانى لو كان عارضا جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما فى ريا للرائحة فانها قلبت ياؤها الثانية واوا عملا بالقاعدة المتقدمة فى

فياء الواو اقلبن مدغما) أي هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقي هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كمسلمي والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الياء في الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت أصلهما سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طي ولي مصدرا طويت ولويت وأصلهما طوي ولوي ويجب التصحيح ان لم يلتقيا كزيتون وكذا ان كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمي واعد أو كان السابق ٢٠٦ منهما متحركا نحو طويل وغيور أو عارض الذات نحو رويه مخفف رؤيه وديوان اذ أصله دوان وبويع اذ واوه بدل من ألف بايع أو عارض السكون نحو قوي فان أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال في علم ﴿تنبيه﴾ لوجوب الابدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل فنحو جدول وأسود للحية يجوز في مصغره الاعلال نحو جديل وأسيد وهو القياس والتصحيح نحو جديول وأسيود حملا للتصغير على التكسير أما أسود صفة فتقول فيه أسيد لا غير لانه لم يجمع على أساود (وشذ معطى غير ما قد رسما) وذلك ثلاثة أضرب ضرب أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال وحكى بعضهم اطراده على لغة وضرب صحح مع استيفائها نحو ضيون وهو السنور الذكر ويوم أيوم وعوى الكلب عوية ورجاء بن حيوة وضرب أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها نحو عوى الكلب عوة وهو نهو عن المنكر ثم أشار الى ابدال الالف من أختيها بقوله (من واو او ياء بتحريك أصل وكسر

* ألفا ابدل بعد فتح متصل) أي يجب ابدال الواو والياء ألفا بشروط أحد عشر الاول أن يتحركا فلذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما والثاني أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم مخففي جيأل وتوأم وفي اشتروا الضلالة ولتبلون في أموالكم وأنفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث أن ينفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور والرابع أن تكون الفتحة متصلة أي في كلمتيهما ولذلك صحتا في ان عمرو وجد يزيد والخامس أن يكون اتصالهما أصليا فلو بنيت مثل علبط من الغزو والرمي قلت فيه

الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة في قوله ان يسكن السابق الخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة الى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة في الفصل السابق اذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما مر (قوله فياء الواو اقلبن) لانها أثقل من الياء (قوله أو ما هو في حكم الكلمة كمسلمي) أي حالة الرفع لان المتضايفين كالشئ الواحد لا سيما اذا كان المضاف اليه ياء المتكلم (قوله ويجب حينئذ) أي حين اذ قلبت الواو ياء (قوله أصلهما سيود وميوت) لانهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعل بكسر العين وقال البغداديون فيعل بفتحها كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسرها قالوا لانه لم يوجد مكسور العين في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماة كذا في التصريح (قوله ويجب التصحيح) الاولى فاء التفريع (قوله نحو رويه) أي بالواو مخفف رؤيه أي بالهمز (قوله نحو قوي) أي بسكون الواو وقال المصرح وأجاز بعضهم فيه الادغام بعد القلب (قوله كما يقال في علم) أي بكسر اللام علم أي بسكونها (قوله وهو أن لا يكون) أي اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل أي في مصغر مفرد محرك الواو يجمع جمع تكسير على مفاعل واحترز بزيادة ولنا محرك الواو من نحو عجوز لان اعلال مصغره واجب وان جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك تصريح (قوله بالابدال) أي والادغام مع أن الواو عارضة الذات (قوله وحكى بعضهم اطراده) أي الابدال في نحو الريا مما واوه بدل من همزة هكذا يظهر (قوله نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو (قوله أيوم) أي كثير الشدة تصريح (قوله ورجاء) براء فجيم ممدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية (قوله وهو نهو) قال المصرح بضم النون وتشديد الواو والقياس نهي لان أصله نهوي لانه فعول من النهي اهـ قال شيخنا انظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أي حيث عبر بضمير الواحد في قوله وهو نهو والوجه عندي أنه بفتح النون مبالغة الناهي فهو على فعول بفتح الفاء ويؤيده انه يقال على القياس نهي عن المنكر أمور بالمعروف كما في القاموس ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للمجهول وأقره غيره وفيه عندي نظر لانه انما يصح اذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبني للفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره وحينئذ ينبغي قراءته في المتن ككرم بمعنى تأصل وان لزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ الناظم فلله الحمد (قوله ألفا ابدل) بنقل همزة ابدل الى تنوين ألفا (قوله لسكونهما) علة لعلية اشتراط التحرك أي ويقتضي اشتراط التحرك الصحة في القول والبيع لسكونهما (قوله مخففي جيأل وتوأم) أي حال كونهما مخففي الخ اهـ تصريح وانما جعله حالا لا صفة لان المراد لفظ جيأل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيأل بالجيم الضبع والتوأم بالفوقية معروف (قوله والحيل) بالحاء المهملة (قوله أي في كلمتيهما) لم يقل أي في كلمتيهما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال مجموع الامرين كما مر اقتصارا على الحق (قوله في أن عمرو وجد يزيد) انما كان ذلك في حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله علبط) بضم العين المهملة وفتح اللام

غز وورمى منقوصا ولا تقلب الواو والياء ألفا لان اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الالف اذ الاصل غزاوى ورمايى لان علمطا أصله علابط
والسادس أن يتحرك مابعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين والى هذا أشار بقوله (ان حرك التالى) أى
التابع (وان سكن كف * اعلال غير اللام وهى لا يكف * اعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف) ولذلك صحت العين فى نحو
بيان وطويل وغيور وخورنق واللام فى نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوى وفتوى وأعلت العين فى قام وباع وناب وباب لتحرك
مابعدها واللام فى غزا ودعا ورمى وتلا اذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون
فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفتا للساكنين وكذلك تقول فى جمع عصا مسمى به قام عصون والاصل عصوون ففعل به ماذكر وعلى هذا لو بنيت من الرمى والغزو مثل عنكبوت قلت رموت وغزووت والاصل رميوت وغزووت ثم قلبا وحذفا لملاقاة الساكن وسهل ذلك أمن اللبس اذ ليس فى الكلام فعلوت وذهب بعضهم الى تصحيح هذا لكون ماهو فيه واحدا وانما صححوا قبل الالف والياء المشددة لانهم لو أعلوا قبل الالف لاجتمع ألفان ساكنان فتحذف احداهما فيحصل اللبس فى نحو رميا لانه يصير رمى ولا يدرى للمثنى هو أم للمفرد وحمل مالا لبس فيه على مافيه لبس لانه من بابه وأما نحو علوى فلان واوه فى موضع تبدل فيه الالف واوا والسابع أن لا تكون
احداهما عينا لفعل الذى الوصف منه على أفعل والثامن أن لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل والى هذين الشرطين الاشارة بقوله (وصح عين
فعل) أى نحو الغيد والحول (وفعلا) أى نحو غيد وحول (ذا أفعل) أى صاحب وصف على أفعل (كاغيد وأحولا) وانما التزم تصحيح الفعل فى
هذا الباب حملا على افعل نحو احول واعور لانه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح واحترز بقوله ذا أفعل من نحو خاف فانه فعل بكسر
العين بدليل أمن واعتل لان الوصف منه فاعل كخائف لا على أفعل والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عينا لافتعل الدال على معنى
التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية والى هذا أشار بقوله (وان يبن) أى يظهر (تفاعل من افتعل * والعين واوا سلمت ولم تعل) أى
اذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صح حملا على تفاعل لكونه بمعناه

وكسر الموحدة الضخم (قوله غز وورمى) أصلهما غزو و بواوين ورمى بياءين وقوله منقوصا أى فتكون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون اعلال الكلمتين كاعلال قاض وأفرد منقوصا مع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر (قوله ان حرك التالى) أى ان كان هناك تال والالم يتأت هذا الاشتراط (قوله اعلال) بالنصب مفعول كف وقوله غير اللام هو العين (قوله أو ياء الخ) أى أو نون توكيد ولم يذكر ذلك لعله من باب نون التوكيد (قوله وخورنق) بفتح الخاء المعجمة قصر فى العراق كما فى التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله وعلوى وفتوى) جمع بين هذين المثالين لان الواو فى الاول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو وفى الثانى منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء (قوله فى قام الخ) الالف فى الفعل الاول والاسم الثانى منقلبة عن واو وفى الفعل الثانى والاسم الاول عن ياء (قوله ورمى) ألفه عن ياء وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للايضاح (قوله ويمحون) أى بفتح الحاء المهملة على لغة من قال محاه يمحاه محوا لا على لغة من قال محاه يمحاه محيا كما زعم البعض لانه يرده قول الشارح ويمحوون بواوين لان أصله على هذه اللغة يمحيون بياء فواو نعم وجد هكذا فى بعض النسخ فلعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه يمحيه محيا لان حاء يمحون على هذه مضمومة ولان أصله عليها يمحيون لا يمحوون ولا على لغة من قال محاه يمحوه محوا وهى الاشهر لضم حاء يمحون على هذه أيضا نعم ان قرئ بالبناء للمفعول صح عليها فتبين أن فيه أربع لغات كما فى القاموس واندفع اعتراض المصرح بان يمحا لم يثبت لغة وانما الثابت يمحو فلا يصح التمثيل بيمحون بفتح الحاء الا أن يقرأ بالبناء للمفعول (قوله مسمى به) أى مسمى به مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون (قوله وعلى هذا) أى ماذكر فى يخشون ويمحون وعصون (قوله قلت رموت وغزووت) أى بفتح أولهما وثالثهما وسكون ثانيهما (قوله أمن اللبس) أى لبس المعل بالاصل (قوله اذ ليس فى الكلام فعلوت) أى فيفهم أنه معل والاصل فعلوت (قوله الى تصحيح هذا) أى حرف العلة فى المبنى على عنكبوت من الرمى والغزو بقرينة قوله لكون ماهو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم الاشارة راجعا الى نفس المبنى المذكور لقال لكونه واحدا يعنى والواحد دون الجمع أى الدال على جماعة كيخشون ويمحون وعصون فى الثقل فناسب فى الجمع التخفيف بالاعلال المذكور (قوله ولا يدرى الخ) لو قال ويتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه احتمال لا لبس (قوله مالا لبس فيه) نحو فتيان وعصوان (قوله لانه من بابه) أى على طريقه فى أن بعد الياء والواو ألفا ساكنة (قوله فلان واوه الخ) أى لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لقلبت الالف واوا لاجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم تزل فى قلب الى الالف وقلب الى الواو (قوله لفعل) بكسر العين (قوله ذا أفعل) حال من المعطوف (قوله كاغيد) هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال فى الانثى غيداء وغادة (قوله حملا على افعل) قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لانه بمعناه فعور بمعنى اعور بتشديد الراء وهكذا (قوله وحمل مصدر الفعل عليه) أى على الفعل فهو مقيس على المقيس (قوله بدليل أمن) اى وأمن ضد خاف والشئ يعرف بضده (قوله لان الوصف منه) أى من نحو خاف (قوله ولم تعل) عطف على سلمت (قوله لكونه بمعناه) أى

نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا نحو اعتوروا بقوله وان يبن تفاعل من أن يكون افتعل لا يعنى تفاعل فانه يجب اعلاله مطلقا
نحو اختان بمعنى خان واحتاز بمعنى حاز وبقوله والعين واو من أن تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتاز وابتاعوا
واستافوا أى تضاربوا بالسيوف بمعنى تمايز وتبايعوا وتسايفوا لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والعاشر أن لا
تكون احداهما متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال والى هذا أشار بقوله (وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول) أى اذا

٣٠٨

اجتمع فى الكلمة حرفا علة واوان أو ياآن أو واو وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله فلابد من تصحيح احداهما لئلا يجتمع اعلالان فى كلمة والآخر أحق بالاعلال لان الطرف محل التغيير فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى اذا اسود ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم فى مثناه حووان وفى جمع أحوى حو وفى مؤنثه حواء واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث وأصله حيى لان تثنيته حييان فاعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فاعلت الياء ولذلك صحح فى نحو حيوان لان المستحق للاعلال هو الواو واعلاله ممتنع لانه لام وليها ألف وأشار بقوله (وعكس قد يحق) الى أنه ربما أعل فيما تقدم الاول وصحح الثانى كما فى نحو غاية أصلها غيية أعلت الياء الاولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية فى ذلك ثاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها

ناشب

وطاية وهى السطح والدكان أيضا وكذلك آية عند الخليل أصلها أيية فاعلت العين شذوذا اذ القياس اعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال فى التسهيل أما من قال أصلها أيية بسكون الياء الاولى فيلزمه اعلال الياء الساكنة ومن قال أصلها آيية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب ومن قال أصلها أيية كنبقة فيلزمه تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال همزة أئمة ياء لا ألفا والحادى عشر أن لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء والى هذا أشار بقوله (وعين ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم واجب أن يسلما)

لحركة تاء اجتوروا فى حكم السكون (قوله نحو اجتوروا) بالجيم وقوله وازدوجوا أصله ازتوجوا أبدلت التاء دالا (قوله مطلقا) أى يائيا نحو ارتاب أو واويا نحو احتاز ومثله اختان لانه وان كان من الخيانة فاصل الخيانة الخوانة بدليل خان يخون وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله أشبه بالالف) أى أقرب اليها فى الخفة وقوله فكانت أى الياء (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف ألف ذا بقاء لما كان من حذفها لالتقاء الساكنين وان زال هذا الالتقاء بعد نقل حركة الهمزة الى اللام هذا ما ظهر لى فاحفظه فانه نفيس (قوله وكل منهما الخ) فلو كان المستحق للاعلال أحدهما ولكن لزم من اعلاله اعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الاعلالين الممنوع فلا اشكال فى نحو معدى وعصى جمع عصا وعتى مصدر عتا قاله البعض (قوله احداهما) أى الواو والياء (قوله لئلا يجتمع اعلالان) أى بلا فاصل والا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يفون اذ أصله يوفيون بل رد فى شرح الكافية أن توالى الاعلالين اجحاف ينبغى اجتنابه على الاطلاق فمنع تواليهما اذا اتفقا واغتفره اذا اختلفا كماء وشاء وترى فان الاصل موه وشوه وترأى وقد يجاب بان هذه الالفاظ شاذة قاله يس (قوله والآخر) بكسر الخاء (قوله نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة وقوله مصدر حوى أى على وزن قوى (قوله حو) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالقصر (قوله قد يحق) أى يثبت شذوذا (قوله فيما تقدم) أى فى اجتماع حرفى علة فى الكلمة (قوله أصلها غيية) أى بفتح الياءين (قوله ثاية) بفتح الثاء المثلثة كما يؤخذ من قوله فيثوى عندها وأما التاية بالفوقية فهى الطاية كما فى القاموس (قوله فيثوى بوزن يرمى) أى يقيم (قوله وهذا أسهل الوجوه) أى الستة على ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الاربعة التى ذكرها الشارح الخامس أن أصلها أيية بضم الياء الاولى كسمرة قلبت العين ألفا قال المصرح ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة اه وفيه نظر لا يخفى وان أقروه وعبارة الفارضى وقيل أيية بضم الياء الاولى فاعلالها على القياس اه السادس أن أصلها أيية بفتح الاولى كالقول الاول الا أنه أعلت الثانية على القياس فصارا ياء كحياة فقدمت اللام الى موضع العين فوزنها حينئذ فلعة بثلاث فتحات وفى تفسير القاضى البيضاوى وجهان آخران أوية بسكون الواو وأوية بفتحها فتكون الاوجه ثمانية (قوله فيلزمه حذف العين لغير موجب) أى لحذفها الا ان المعهود فى مثله قلب الياء الاولى همزة كما فى بائع وقائل (قوله فيلزم تقديم الاعلال الخ) فيه ان هذا لازم على الوجه الاول أيضا وانه قد ثبت فى كلامهم تقديم الاعلال على الادغام كما فى قوى والمراد بالتقديم الترجيح أى اختيار الشئ على شئ آخر كما فى تقديم الاعلال على الادغام فى آية وقوى أو البدء به أولا قبل غيره كما فى تقديم الادغام على الاعلال فى أئمة (قوله بدليل ابدال همزة أئمة ياء لا ألفا) وجه الدلالة أن ابدال الهمزة ياء انما هو لتقديم الادغام على الاعلال وبيان ذلك أن أصل أئمة أأممة فلم يقدموا الاعلال ويبدلوا أولا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة الهمزة الاولى بل قدموا الادغام فنقلوا لاجله أولا كسرة الميم الاولى الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم يدل أن عنايتهم بالادغام فوق عنايتهم بالاعلال وذهب الجاربردى الى تقديم الاعلال وبعضهم الى تقديم الادغام فى العين وتقديم الاعلال فى اللام كما بسطه المصرح فانظره (قوله أن لا تكون) أى احدى الواو والياء (قوله زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون وألف التأنيث تصريح (قوله ما آخره) بنصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما فى قوله ما يخص الاسم

يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما كونهما عينا لما فى آخره زيادة تخص الاسماء لانه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الاصل فى الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وخالف المبرد فزعم أن الاعلال هو القياس والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه ﴿تنبيهات * الاول﴾ زيادة تاء التأنيث غير معتبرة فى التصحيح لانها لاتخرجه عن صورة فعل لانها تلحق الماضى فلا يثبت بلحاقها مباينة فى نحو قالة وباعة وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق * الثانى اختلف فى ألف التأنيث المقصورة فى نحو صورى وهو اسم ماء فذهب المازنى الى أنها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى أنها لاتمنع الاعلال لانها لاتخرجه عن شبه الفعل لكونها فى اللفظ بمنزلة فعلا فتصحيح صورى عند المازنى مقيس وعند الاخفش شاذ لايقاس عليه فلو بنى مثلها من القول لقيل على رأى المازنى قولى وعلى رأى الاخفش قالا وقد اضطرب اختيار الناظم فى هذه المسئلة فاختار فى التسهيل مذهب الاخفش وفى بعض كتبه مذهب المازنى وبه جزم الشارح * واعلم أن ماذهب اليه المازنى هو مذهب سيبويه * الثالث بقى شرطان آخران أحدهما وذكره فى التسهيل وشرح الكافية أن لاتكون العين بدلا من حرف لايعل واحترز به عن قولهم فى شجرة شيرة فلم يعلوا لان الياء بدل من الجيم قال الشاعر

اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى * فابعدكن الله من شيرات

والآخر أن لاتكون فى محل حرف لايعل وان لم تكن بدلا والاحتراز

﴿ ٢٧ - (صبان) - رابع ﴾

بذلك عن نحو أيس بمعنى يئس فان ياءه تحركت وانفتح ماقبلها ولم تعل لانها فى موضع الهمزة والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها هكذا قال فى شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس لانتفاء علتها فانها كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم أن أيس انما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به لان الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة * الرابع ذكر ابن بابشاذ لهذا الاعلال شرطا آخر وهو أن لايكون التصحيح للتنبيه على الاصل المرفوض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه والحيدى يقال حمار حيدى اذا كان يحيد عن ظله لنشاطه والحوكة والخونة وهذا غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رائح وغائب وعفوة جمع عفو وهو

نائب فاعل زيد وواجب خبر عين (قوله من هذا النوع) أى نحو جولان وسيلان مما عينه ياء أو واو وفى آخره ألف ونون (قوله داران وماهان) قال شيخنا السيد قيل انهما أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ (قوله فزعم أن الاعلال) أى فيما عينه واو أو ياء وفى آخره ألف ونون وقوله هو القياس أى لان الالف والنون لايخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما فى تقدير الانفصال قال الفارسى ويؤيده قولهم فى زعفران زعيفران فيبقيان فى التصغير ولم يحذفا تصريح (قوله لاتخرجه) أى لاتخرج ماهى فيه (قوله لانها تلحق الماضى) الضمير يرجع لتاء التأنيث لابقيد اللاحقة للاسماء وهى المتحركة يعنى أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضى فلا يختص بالاسماء فلهذا لم تمنع الاعلال اذا لحقت آخر الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالاسماء فاندفع تنظير الاسقاطى وأقره شيخنا والبعض بان اللاحقة للماضى هى الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهى المتحركة (قوله فى نحو قالة وباعة) جمعى قائل وبائع أصلهما قولة وبيعة ككملة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائك وخائن (قوله فى نحو صورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء تصريح (قوله اسم ماء) مثله فى شرح المرادى وقال الصغانى اسم واد وقد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا فى التصريح والذى فى القاموس صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة (قوله بمنزلة فعلا) أى بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين (قوله مثلها) أى مثل هذه الكلمة التى هى صورى (قوله لايعل) أى لايجوز اعلاله قياسا (قوله شيرة) بفتح الشين وكسرها أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الواو للحال (قوله لو كانت فى موضعها) الظاهر أن الضمير للهمزة ويصح رجوعه للياء أى موضع الياء الذى حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أى لعدم توفر شروط ابدالها القياسى (قوله لانتفاء علتها) أى لانتفاء علتها أى لئلا ينتفى اعلالها لو أعلت اذ لو أبدلت ألفا لزال القلب لامتناع توالى اعلالين واذا زال القلب لم يكن لابدالها ألفا سبب فيؤدى اعلالها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا من أصله وفى نسخة لبقاء علتها بالموحدة فالقاف أى ليبقى اعتلالها بالقلب المكانى (قوله النقل) أى القلب المكانى (قوله والصيد) بالصاد المهملة له معان منها التكبر وميل العنق وداء يصيب الابل (قوله والجيد) بالجيم والوصف منه للذكر أجيد وللانثى جيداء وجيدانة والجمع جود قاله فى القاموس (قوله والحيدى) بحاء مهملة وكون الحيدى شاذا انما يتمشى على مذهب الاخفش أن ألف التأنيث لاتمنع الاعلال لا على مذهب المازنى أنها تمنعه (قوله روح وغيب) الاول براء ثم حاء مهملة والثانى بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائح وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوى (قوله وعفوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككملة أو مكسورة كقردة حرره والذى فى القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بتثليث العين وسكون الفاء كما فى

الجحش وهيوة وأو وجمع أوة وهو الداهية من الرجال وقروة جمع قر ووهى ميلغة الكلب انتهى (وقبل باقلب ميما النون اذا * كان مسكنا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر النون وغنتها لشدة الباء وانما اختصت الميم بذلك لانها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما فى قوله (كمن بت انبذا) أى من قطعك فالقه عن بالك واطرحه والف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة * (تنبيهات * الاول) * كثيرا ما يعبرون عن ابدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والاولى أن يعبر بالابدال لما عرفت أول الباب * الثانى قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء وذلك شاذ فالساكنة كقولهم فى حنظل حمظل والمتحركة كقولهم فى بنان بنام ومنه قوله يا هال ذات المنطق التمتام * وكفك المخضب البنام و جاء عكس ذلك فى قولهم اسود قاتن وأصله قاتم * الثالث أبدلت الميم أيضا من الواو فى فم اذ أصله فوه بدليل افواه فحذفوا الهاء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو فان أضيف رجع به الى الاصل فقيل فوك وربما بقى الابدال نحو لخلوف فم الصائم

* (فصل) * (لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل كابن) أى اذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة نحو يقوم ويبين الاصل يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وباء يبين فسكنت الواو والياء * ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير مجانسة

ينقل

لها أبدلت حرفا يجانس الحركة كما فى نحو أقام وأبان أصلهما أقوم وأبين فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ألفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ما قبلها ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولهذا النقل شروط الاول أن يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوق وبين وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو يأيس مضارع أيس لانها معرضة للاعلال بقلبها ألفا نص على ذلك فى التسهيل وانما لم يستثنها هنا لانه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح * الثانى أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما أبين الشئ وأقومه وأبين به وأقوم به حملوه

القاموس (قوله وهيوة) كذا فى النسخ بهاء فتحتية فواو فهاء تانيث ولم أجدها ذكرا فى القاموس (١) والمصباح وغيرهما والذى وجدته فى التسهيل هيؤ بهاء مفتوحة فتحتية مضمومة فهمزة مرسومة واوا على صيغة الفعل الماضى فالظاهر أن ما فى النسخ تحريف وان لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادى (قوله وأوو) بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو وكذا فى القاموس (قوله وقروة) بقاف فراء وقوله جمع قر و بتثليث القاف كما فى القاموس وانظر حركة قاف الجمع فانى لم أر لهذا الجمع ذكرا فى القاموس (قوله ميلغة الكلب) ميلغ الكلب وميلغته بكسر الميم فيهما الاناء الذى يلغ فيه كما له فى القاموس (قوله بين المنفصلة) أى النون المنفصلة عن الباء بان كانت فى كلمة والباء فى أخرى مع تلاقيهما (قوله كمن بت) فى نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفى نسخة بالمثلثة أى من أفشى أسرارك (قوله انبذا) بكسر الموحدة (قوله لما عرفت أول الباب) أى من أن القلب اصطلاحا انما يكون فى حروف العلة أو الهمزة (قوله يا هال) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمتام من التمتمة وهى تكرير التاء والميم والبنام أطراف الاصابع وكفك اما بالرفع مبتدأ والمخضب البنام تركيب اضافى خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير فى ذات لانه بمعنى صاحبة أو بالجر عطفا على المنطق والمخضب نعت له أو بالنصب مفعولا لمقدر ولا يصح نصبه عطفا على المنادى لما مر فى النداء انه لا يصح يا غلامك قاله يس والجر هو المضبوط به فى النسخة المصححة والله أعلم

* (فصل) * اعلم أن نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله فى أربع مسائل احداها أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع فى وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الافعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما الافعال الخ (قوله انقل التحريك) أى أثره وهو الحركة (قوله ذى لين) أى أو همزة كما سيأتى فى الشرح (قوله كابن) فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء الى الباء الموحدة وحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة فى نحو قل والاصل أقول نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين (قوله لاستثقالها الخ) أى اذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فان كانت فتحة فنقلها حملا على أختيها وطردا للباب وانما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء فى نحو دلو وظبى فتنقلا الى الساكن قبلهما لان حركة الاعراب منتقلة لا لازمة ولانها دالة على معنى فكانت قوية (قوله مجانسة للحركة المنقولة) بان كانت واوا والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة (قوله مثل ما تقدم) أى من يقوم ويبين (قوله وانفتاح ما قبلها) أى الآن (قوله نحو يأيس) بتحتيتين مفتوحتين بينهما همزة ساكنة (قوله بقلبها ألفا) أى تخفيفا أى فكانها ألف والالف لا

(١) فى آخر ورقة من القاموس ما نصه وهو بالضم بلد بالصعيد وهيوة حصن باليمن قاله نصر

على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو أفعل التفضيل * الثالث أن لا يكون من المضاعف اللام نحو أبيض وأسود وانما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان أبيض لو أعل الاعلال المذكور لقيل فيه باض وكان يظن انه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة * الرابع أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا يدخله النقل لئلا يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله (مالم يكن فعل تعجب ولا * كابيض أو أهوى بلام عللا) وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن لا يكون موافقا لفعل الذي بمعنى افعل نحو يعور و يصيد مضارعا عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو أعوره الله وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله وصح عين فعل وفعلا * ذا أفعل فان العلة واحدة (ومثل فعل في ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم) ٢١١ أي الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فاندرج في ذلك نوعان أحدهما ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فانه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبئ على أنه ليس من قبيل الافعال وهي الميم فاعل وكذلك نحو مقيم ومبين وأما مدين ومريم فقد تقدم أن وزنهما فعلل لا مفعل والا وجب الاعلال ولا فعيل لفقده في الكلام ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبوعة وقد سبق ذكر مذهبهما والآخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كأن تبني من القول أو البيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء وهمزة بعد اللام فانك تقول تقيل وتبيع بكسرتين بعدهما ياء ساكنة واذا بنيت من البيع اسما على مثال ترتب قلت على مذهب سيبويه تبيع بضم فكسر وعلى مذهب الاخفش تبوع فالوسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعلا بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل ولذلك أعل أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته أو باينه فيهما معا فانه يجب تصحيحه فالاول نحو أبيض وأسود لانه لو أعل لتوهم كونه فعلا وأما نحو يزيد علما فمنقول الى العلمية بعد أن أعل اذ كان فعلا والثاني كمخيط هذا هو الظاهر وقال الناظم وابنه حق نحو مخيط أن يعل لان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى انتهى وقد يقال

ينقل اليها الا انها لا تقبل الحركة والباء للتصوير (قوله في الوزن) لا يخفى أن الموازن لافعل التفضيل انما هو ما أفعله لا أفعل به لكنه حمل على ما أفعله قال الفارضي وحكى أبو حيان عن الكسائي جواز النقل في التعجب نحو أقوم به فتقول أقم به وهو ضعيف اه (قوله وهو أفعل التفضيل) انما لم يعل أفعل التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع في الوزن والزيادة وسيأتي ان ما كان كذلك يصحح (قوله نحو ابيض واسود) بتشديد الضاد والدال (قوله ولو أعل الاعلال المذكور) بان نقلت حركة الياء الى الباء ثم قلبت ألفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلتبس اسود بساد من السد تصريح (قوله باض) بتشديد الضاد (قوله انه فاعل) بفتح العين (قوله بلام عللا) أي حكم بانه حرف علة قال ابن غازي انما قال بلام عللا لئلا يظن خصوص أفعل فيخرج استهوى ونحوه (قوله موافقا) أي في المعنى بان يدل على خلقة أو لون وقوله بمعنى افعل بتشديد اللام وقوله نحو يعور و يصيد تمثيل للموافق (قوله وكذا ما تصرف منه) أي من الموافق المذكور (قوله بذكره) أي ضمنا لا صريحا ولو قال بفهمه لكان أوضح (قوله فان العلة) أي علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهي الحمل على افعل بتشديد اللام (قوله ضاهى مضارعا) انما اشترط في اعلال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لان الفعل هو الاصل في الاعلال فلا يحمل عليه فيه الا اذا أشبهه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الحاصل على تقدير اعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه (قوله وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع (قوله فانه موافق للفعل في وزنه فقط) لان أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيعلم فنقلوا وقلبوا (قوله وجب الاعلال) أي بالنقل ثم القلب (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة الخ) انما أعلت مفعلة بأوجهها الثلاثة لمشابهتها المضارع في الوزن دون الزيادة لان تاء التأنيث في تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهم مخالفتها له في الوزن أيضا بسبب التاء نبه الشارح على اعلالها (قوله فعلى مذهب سيبويه) أي من ابدال الضمة في مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الاخفش أي من اقرار الضمة وقلب الياء واوا (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) أي في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع الخ (قوله بكسر التاء) أي الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق على شعر وجه الاديم و وسخه وقشره (قوله بكسرتين الخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما ياء ساكنة أي أصلية في تبيع ومنقلبة عن الواو في تقيل فاعلال تبيع بالنقل فقط واعلال تقيل بالنقل والقلب (قوله على مثال ترتب) بفوقيتين مضمومتين وتفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة الشئ المقيم الثابت (قوله وهو) أي كونه على وزن خاص بالاسم أي بيان ذلك (قوله بكسر التاء) أي والعين وهذا راجع الى ما على مثال تحلئ وقوله وضمها أي مع ضم العين وهذا راجع الى ما على مثال ترتب (قوله لا يكون في الفعل) أي فلا يتوهم كون موازنه فعلا (قوله نحو أبيض وأسود) هما وصفان على وزن أحمر فهذان أشبها أعلم في الوزن والزيادة (قوله وأما نحو يزيد الخ) جواب عما يقال نحو يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادة مع أنه أعل وحاصل الجواب أن علميته بعد اعلاله لان اعلاله حين فعليته (قوله نحو مخيط) بكسر الميم فانه مباين للمضارع في كسر أوله وكون أوله ميما زائدة (قوله

لوصح ماقالا للزم أن لايعل مثال تحلئ لانه يكون مشبها لتحسب في وزنه وزيادته ثم لو سلم أن الاعلال كان لازما لما ذكر لم يلزم الجميع بل من يكسر حرف المضارعة فقط وقد أشار الى هذا الثاني بقوله (ومفعل صحح كالمفعال) يعني أن مفعالا لما كان مباينا للفعل أي غير مشبه له في وزن ولا زيادة استحق التصحيح كسواك ومكيال وحمل عليه في التصحيح مفعل لمشابهته له في المعنى كمقول ومقوال ومخيط ومخياط والظاهر ماقدمته من أن علة تصحيح نحو مخيط مباينته الفعل في وزنه وزيادته لانه مقصور من مخياط فهو هو لا أنه محمول عليه وعلى هذا كثير من أهل التصريف (وألف الافعال واستفعال أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض) أي اذا كان المصدر على افعال أو استفعال مما أعلت عينه حمل على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان فتحذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو اقامة واستقامة أصلهما اقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ماقبلها فالتقى ألفان الاولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف احداهما واختلف النحويون أيتهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوفة ألف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل والى هذا ذهب الناظم ولذلك قال وألف الافعال واستفعال ازل وذهب الاخفش والفراء الى أن المحذوفة بدل عين الكلمة والاول أظهر ولما حذفت الالف عوض عنها تاء التأنيث فقيل اقامة واستقامة واشار بقوله (وحذفها بالنقل) أي بالسماع (ربما عرض) الى أن هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم أراء اراءه وأجابه اجابا حكاه الاخفش قال الشارح ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة قيل وحسن حذف التاء في الآية مقارنته لقوله بعد وايتاء الزكاة * تنبيه * قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها أعول اعوالا وأغيمت السماء اغياما واستحوذ استحواذا واستغيل الصبي استغيالا وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب أبو زيد الى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب

هذا) أي كون تصحيح نحو مخيط لمباينته المضارع وزنا وزيادة بدون التفات الى من يكسر حرف المضارعة لقلته (قوله لكنه حمل على مخياط) لم يعكس والاصالة التصحيح دون الاعلال والضمير في لكنه حمل ان أرجع الى نحو مخيط كان قوله على مخياط على تقدير مضاف أي على نحو مخياط وان أرجع الى مخيط فلا والمراد بالحمل القياس وأما مافي التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به أن مخيطا مقصور من مخياط ففي غاية البعد من العبارة (قوله لفظا) أي لعدم الفرق بين لفظيهما الا بالالف ومعنى أي لاتحاد معناهما (قوله لوصح ماقالا الخ) أجيب بان صحته في مخيط لم يعارضها شذوذ في الفعل بخلافها في مثال تحلئ لان كسر العين في تحسب شاذ كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه انما ينفع في خصوص تحسب دون غيره من الافعال المضارعة المكسورة العين قياسا كتجلس وتضرب وتعرف لموازنة تحلئ لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين (قوله مشبها لتحسب) أي بكسر التاء في لغة قوم (قوله لم يلزم الجميع) أي جميع العرب تصريح (قوله الى هذا الثاني) أي المباين للمضارع وزنا وزيادة كمخيط (قوله لانه مقصور الخ) لعل احتياجه الى تعليل المباينة بذلك لدفع دعوى موازنة مخيط لتعلم في لغة من يكسر حرف المضارعة (قوله لا أنه محمول عليه) عطف على مباينة (قوله عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله مما أعلت عينه) خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أي كائنين مما أعلت عينه أي مما عينه حرف علة وأعل في فعله (قوله لتحركها في الاصل الخ) علل الانقلاب هنا بهذا وعلله قبله بمجانسة الفتحة اشارة الى صحة التعليلين وان كان الثاني أقوى وأورد على كلامه أن شرط قلب الواو ألفا اذا كانت عينا أن لايقع بعدها ساكن كما مر وأجيب بان محل ذلك في غير الافعال والاستفعال لان الاعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور انما هو في استحقاق الكلمة لذاتها هذا الاعلال ويمكن دفعه أيضا بان هذا الساكن لما كان يحذف بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم (قوله ولان الاستثقال) نظر فيه الدنوشري بانه لايمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستثقال وزيفه الاسقاطي بان الجمع بين الالفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أي عند المد بقدر أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لان المعهود في التاء أنها لاتعوض الا من الأصول كما في عدة وثبة وسنة (قوله بالنقل) الباء للملابسة متعلقة بعرض (قوله أراء) أصله أرأى نقلت حركة الهمزة الى ماقبلها ثم حذفت الهمزة وتطرفت الياء اثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يؤت بتاء التعويض لا يقال المحرك فيه همزة لا حرف علة لانا نقول قد تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة اهـ زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها الآن وهو خلاف صورة المسئلة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا بناء على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله ويكثر ذلك مع الاضافة) أي لسدها مسد التاء أفاده المصرح (قوله أعول اعوالا) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله (قوله وأغيمت السماء) بالغين المعجمة أي صارت ذا غيم أي سحاب وقوله واستحوذ أي غلب (قوله واستغيل الصبي) أي بالغين المعجمة أي شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها

تصحيح أفعل وأقام واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله وقال الجوهري في مواضع أخر تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة وذهب في التسهيل الى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه وأراد بذلك نحو واستنوق الجمل استنواقا واستتيست الشاة استتياسا أي صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيسا وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه لا فيما له ثلاثي نحو استقام انتهى (وبالافعال) واستفعال المذكورين (من الحذف ومن * نقل فمفعول به أيضا قمن) أي حقيق (نحو مبيع ومصون) والاصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف ٢١٣ احداهما واختلف في أيتهما المحذوفة على حد الخلاف في افعال واستفعال المتقدم ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك وأما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فانه لما حذفت واوه على رأي سيبويه بقي مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء وأما على رأي الاخفش فانه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء وقد خالف الاخفش أصله في هذا فان أصله أن الفاء اذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة أجدر ﴿تنبيه﴾ وزن مصون عند سيبويه مفعل وعند الاخفش مفعول وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسو مخففا قال أبو الفتح سألني أبو علي عن تخفيف مسوء فقلت أما على قول أبي الحسن فاقول رأيت مسوا كما تقول في مقروء مقرو لانها عنده واو مفعول وأما على مذهب سيبويه فاقول رأيت مسوا كما تقول في خبء خب فتحرك الواو لانها في مذهبه العين فقال لي أبو علي كذلك هو اه (وندر * تصحيح ذي الواو) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد (و) التصحيح (في ذي الياء) من ذلك (اشتهر) لخفة الياء كقولهم خذه مطيوبة به نفسا وقوله كأنها تفاحة مطيوبة * وقوله واخال أنك سيد معيون وقوله

حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم * وهذه لغة تميمية

ولدها وهي تؤتى أو وهي حامل (قوله تصحيح أفعل الخ) الظاهر ان مثل أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل (قوله وقام) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاطه وكذا أسقطه المرادي واعترض أرباب الحواشي ذكره بانه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاه الجوهري عن أبي زيد الاعم مما فيه نقل بان يراد ما عينه حرف علة مطلقا (قوله في الباب كله) أي سواء أهمل ثلاثيه أولا (قوله وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الاشارة الى مجموع الجملتين والى كل منهما (قوله من الحذف ومن نقل) أي دون التعويض بالتاء وقوله فمفعول أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتل وقوله به متعلق بقمن (قوله لما حذفت واوه على رأي سيبويه) أورد عليه أمران الاول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها في اسم مفعول المزيد كالمنتظر وانما جيء بها لرفضهم مفعلا الا في مكرم ومعون ومألك ومهلك وانما العلامة الميم الثاني أن المحذوف من نحو قاض الاصلي وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قل وبع وخف الساكن الاول لا الثاني وأجيب بان محل ذلك كله اذا كان ثاني الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا حرفا علة اه تصريح بايضاح وزيادة (قوله وقد خالف الاخفش الخ) فيه عندي نظر وان أقروه لانا لا نسلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء مراعاة للعين المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم (قوله في هذا) متعلق بخالف أي في نحو مبيع ومكيل (قوله عند سيبويه مفعل) بضم الفاء وسكون العين (قوله مخففا) أي بابدال همزته واوا ثم ادغام واو مفعول فيها على رأي الاخفش وبنقل حركتها الى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأي سيبويه ولا يخفى أن أصل مسوء مسووء بوزن مفعول (قوله أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة اذا كانت الواو التي قبلها زائدة لغير الحاق قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو فيها وان كانت أصلية نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت (قوله خب) أي بحذف الهمزة بعد نقل حركتها الى الباء (قوله كذلك هو) أي تخفيف مسوء (قوله ومسك مدووف) بدال مهملة ثم فاء آخره أي مبلول وقيل مسحوق وسمع مدوف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه بنون كما في بعض النسخ تحريف (قوله خذه مطيوبة) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أي طيبه ولعل الصواب مطيوبة به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطيوبا به نفسا بالتذكير وانابة الضمير في مطيوبا العائد على فاعل خذه عن الفاعل فتأمل (قوله كأنها) أي الخمرة (قوله معيون) اسم مفعول عانه من باب باع أي أصابه بالعين (قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذالين معجمتين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتنكير ويظهر أن الهاء في عليه لليوم وأن على بمعنى في والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما في كتب اللغة الباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله مغيوم أي ذو غيم مطابق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة بالجملة أعني فيه الدجن بناء على أن أل الجنسية مدخولها في معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فان جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج الى جعل الدجن بمعنى الغيم والى ادعاء المبالغة في وصف الغيم بانه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره ان غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن تحمله على الحذف والايصال أي مغيوم فيه أي اليوم

﴿تنبيه﴾ قالوا مشيب في المختلط بغيره والاصل مشوب ولكنهم لما قالوا في الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء على هوب الامر في لغة من يقول بوع المتاع والاصل مهيب (وصحح المفعول من) كل فعل واوي اللام مفتوح العين كما في (نحو عدا) ودعا فانك تقول في المفعول منهما معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال مرجوحا كما أشار اليه بقوله (وأعلل ان لم تحر) أي لم تقصد (الاجودا) فتقول معدي ومدعي ويروى بالوجهين قوله * أنا الليث معديا عليه وعاديا * أنشده المازني معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال فاختلف في علة الاعلال فقيل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب في المصدر نحو عتا عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل أعل تشبيها بباب أدل وأجر لان الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كانها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها في أدل وأجر والاحتراز بواوي اللام من يائيها فانه يجب فيه الاعلال نحو رمي وقلي فانك تقول في المفعول منه مرمي ومقلي والاصل مرموي ومقلوي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء وقد سبق الكلام على هذا وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين ما ليس عينه واوا وما عينه واو فاما الاول نحو رضي فان الاعلال فيه أولى من التصحيح لان فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان اجراء اسم المفعول على الفعل في الاعلال أولى من مخالفته له ولهذا جاء الاعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى ارجعي الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل هذا ما ذكره المصنف أعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضي وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وان الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واويها نحو قوي تعين الاعلال وجها واحدا فتقول مقوي والاصل مقوو وفاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه قد اجتمع ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وأدغمت الياء في الياء فقيل مقوي

السابق

السماء أو مغيوم به أي الدجن هذا ما ظهر لي في تقرير البيت فتأمله (قوله قالوا مشيب) أي بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشوبا فرع مشووب بنقل ضمة واوه الى شينه وحذف احدى الواوين لالتقاء الساكنين على الخلاف (قوله والاصل) أي القياس مشوب لا مشيب لانه واوي العين وليس مراده الاصل التصريفي اذ هو مشووب بواوين (قوله قالوا مهوب) أي بابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الاخفش أن المحذوف العين وبابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فهلم ما في كلام الحواشي من القصور (قوله والاصل) أي القياس مهيب لانه يائي العين وليس مراده الاصل التصريفي اذ هو مهيوب بياء فواو (قوله وصحح المفعول) أي اسم المفعول (قوله حملا على فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحيح بمعنى أنه لم يعل بقلب واوه ياء وان قلبت ألفا زكريا (قوله ويجوز الاعلال مرجوحا الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الاعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله واعلل ان لم) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة (قوله حملا على فعل المفعول) وهو عدي ودعي (قوله والمصدر ليس الخ) يجاب بجواز تعدد العلل فيجوز أن تكون العلة في المصدر شيأ آخر وبان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طردا للباب المصدر ليس (قوله ليس مبنيا) أي محولا (قوله لان الواو الاولى) أي من معدو ومدعو (قوله كانها وليت الضمة) أي وليس في الاسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله فقلبت ياء أي والضمة التي قبلها كسرة يشير الى ذلك كله قوله على حد قلبها الخ وعدم ذكر المصنف هذا في أسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وان اعترضوا به مع انه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الاسباب التي ذكرها المصنف فتأمل (قوله على حد قلبها في ادل وأجر) أي على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة دون بقية اعمال ادل وأجر وكانهم لم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يحذفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا في أدل وأجر نظرا الى كون الواو تلت في الواقع ساكنا فخففت (قوله فانه يجب فيه) أي في اسم مفعوله الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واوا أو غيرها (قوله وقد سبق الكلام على هذا) أي في عموم قوله ان يسكن السابق من واو ويا الخ (قوله وبكونه) أي الفعل الواوي اللام اذ الكلام فيه (قوله فان الاعلال فيه) أي في اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مرضوة) أي شذوذا (قوله ما ذكره المصنف) أي في غير هذا الكتاب كالتسهيل (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله فاما الاول نحو رضي الخ ولو قال وأما الثاني نحو قوي فيتعين اعلاله لكان أخصر وأحسن في المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذي لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واويها كرضي وما يتعين اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واويها كقوي (قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها الان اشتراط الاصالة ذاتا وسكونا انما هو في

﴿تنبيه﴾ باب مرضى ومقوى سابع موضع تقلب فيه الواو ياء (كذاك ذا وجهين جا الفعول من * ذى الواو لام جمع أو فردا يعن) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء أى اذا كان الفعول مما لامه واو لم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا فان كان جمعا جاز فيه الاعلال والتصحيح الا أن الغالب الاعلال نحو عصا وعصى وقفا وقفى ودلو ودلى والاصل عصو وقفو ودلو فابدلت الواو الاخيرة ياء حملا على باب أدل وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح ألفاظ قالوا أبو وأخو ونحو جمع النحو وهى الجهة ونجو بالجيم جمع النجو وهو السحاب الذى هراق ماؤه وبهو جمع ابهو وهو الصدر وان كان مفردا جاز فيه الوجهان الا أن الغالب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا الا يريدون علوا فى الارض ولا فسادا وتقول نما المال نموا وسما زيد سموا وقد جاء الاعلال فى قولهم عتا الشيخ عتيا وعسا عسيا أى ولى وكبر وقسا قلبه قسيا وانما كان الاعلال فى الجمع أرجح والتصحيح فى المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد ٢١٥ ﴿تنبيهان * الاول﴾ فى كلامه ثلاثة أمور * أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين وليس كذلك كما عرفت * ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح فى الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد رفع هذين الامرين فى الكافية بقوله ورجح الاعلال فى الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ما قفى ثالثها أطلق جواز التصحيح فى فعول من الواوى اللام وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى فلو بنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم فكان التعبير السالم من هذه الامور المناسب لغرضه أن يقول كذا الفعول منه مفردا وان * يعن جمعا فهو بالعكس يعن والضمير فى منه يرجع لنحو عدا فى البيت قبله * الثانى ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور الى أنه لا يقاس عليه واليه ذهب فى التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للفراء هذا لفظه وأما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذى ذكره غيره أنه شاذ اهـ (وشاع) أى كثر الاعلال بقلب الواو ياء اذا كانت عينا الفعل جمعا صحيح اللام (نحو نيم فى نوم) جمع نائم وصيم فى صوم جمع صائم وجيع فى جوع جمع جائع ومنه قوله

ومعرض تغلى المراجل تحته * عجلت طبخته لقوم جيع

ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف فاعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء وأدغمت الياء فى الياء ومع كثرته التصحيح أكثر منه نحو نوم وصوم ويجب ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاو أو فصلت من العين كنوام وصوام لبعد العين حينئذ من الطرف (ونحو نيام شذوذه نمى) أى روى فى قوله * فما أرق النيام الا كلامها * ﴿تنبيهات * الاول﴾ قوله شاع ليس نصا فى أنه مطرد

السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلى نقله شيخنا السيد عن الدنوشرى (قوله باب مرضى ومقوى) لم يقل ومعدى لقلة قلب واوه ياء كما مر (قوله ذا وجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله أى اذا كان الفعول) لا يخفى أنه ينبغى اسقاط أى (قوله حملا على باب أدل) وجهه ما سلفه الشارح قريبا فى قوله وقيل أعل أى اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجر الخ (قوله ما استقر لمثلها) أى فى قول المصنف ان يسكن السابق الخ وقوله من ابدال وادغام أى وكسر ما قبل الياء (قوله أبو وأخو) جمعين لاب وأخ حكاهما ابن الاعرابى تصريح (قوله ونحو) بالحاء المهملة حكى سيبويه انكم لتنظرون فى نحو كثيرة تصريح (قوله هراق ماؤه) كذا فى النسخ والذى فى القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماءه أو بناء الفعل للمجهول (قوله جمع ابهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء تصريح (قوله أى ولى وكبر) راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة (قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما فى الوجهين صادقة بتساوى الوجهين فى كل منهما وبكون التصحيح أولى فى كل وبكون الاعلال أولى فى كل وحينئذ لا يغنى هذا الامر الاول عن الامر الثانى المذكور بقول الشارح ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح فى الكثرة أى اعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الامر الثانى يغنى عن الاول لاستلزام الثانى للاول لكن ليس من عادتهم الاعتراض باغناء الثانى عن الاول كما هو مشهور فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض نعم يرد على الشارح انا لا نسلم الامر الثانى لان قول المصنف كذاك ناف لاستواء التصحيح والاعلال مقتض لرجحان التصحيح فى الجمع والمفرد لرجوع اسم الاشارة الى المفعول من نحو عدا المتقدم فى قوله وصحح المفعول الخ فكان ينبغى للشارح أن يقول فى كلامه أمران أحدهما أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى رجحان التصحيح على الاعلال وليس كذلك كما عرفت ثانيهما أطلق جواز التصحيح الخ (قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بان ماذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لارجاعه الضمير فى منه لنحو عدا (قوله جمع نائم) أصله ناوم لانه من النوم فابدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع (قوله ومعرض) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى فى العرصة للجفاف ويروى بغير هذا الوجه كما فى العينى وتغلى كترمى كما فى القاموس والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس (قوله ويجب ان اعتلت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام (قوله أو فصلت من العين) محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم فى نوم (قوله كشوى وغوى) باعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما والاصل شوى وغوى قلبت ياؤهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمع شاو وغاو) اسمى فاعل شوى يشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غواية بالفتح كما فى القاموس والاول أفصح كما فى التصريح (قوله أى روى) وقال السندوبى أى نسب للعلماء

وقد نص غيره من النحويين على اطراده وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة الى نيام لا الى نوم * الثانى يجوز فى فاء فعل المعتل العين الضم والكسر والضم أولى وكذلك فاء نحو لى وتهى والى جمع الوى وهو الشديد الخصومة * الثالث هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء وبقى عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الاصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة الى الواو كالخروج من كسرة الى ضمة ولذلك لم يكن فى كلامهم مثل فعل وخرج بالقيد الاول نحو موعد وبالثانى نحو طول وعوض وصوان وسوار وبالثالث نحو اجلواذ واعلواط

﴿فصل﴾ (ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا) تا مفعول ثان لأبدال والاول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين وفا حال منه أى اذا كان فاء الافتعال حرف لين يعنى واوا أو ياء وجب فى اللغة الفصحى ابدالها تاء فيه وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف لان حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس مثال ذلك فى الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به والاصل اوتصال واوتصل ويوتصل واوتصل وموتصل وموتصل به ومثاله فى الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر والاصل ايتسار وايتسر وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر وانما أبدلوا الفاء فى ذلك تاء لانهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ماقبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد الضمة واوا فلما رأوا مصيرها الى تغيرها لتغير أحوال ماقبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم الى الواو وليوافق مابعده فيدغم فيه وقال بعض النحويين المدل فى باب اتصل انما هو من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتصال وفى اتصل وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضى ﴿تنبيهان * الاول﴾ ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم وأما الالف فلا مدخل لها فى ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما ل

العربية (قوله جمع ألوى) ضبط فى نسخ القاموس كافعل التفضيل (قوله مثل فعل) أى بكسر الفاء وضم العين (قوله نحو طول) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة حبل تشد به قائمة الدابة كما فى القاموس (قوله وصوان) هو وعاء الشئ (قوله نحو اجلواذ) بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة تصريح (قوله واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره أى تعلق بعنقه تصريح والله أعلم

﴿فصل﴾ (قوله فاتا) تقدم للشاطبى ان مالم يضف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما بالقصر ونقل ابن غازى عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الاسماء مختصر من ممدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة فافهم (قوله فاء الافتعال) أى وفروعه بدليل مابعد (قوله يعنى واوا أو ياء) انما أتى بالعناية لان حرف اللين يشمل الالف مع انه ليس مرادا كما سيذكره الشارح (قوله ابدالها تاء) ولم تقلب الواو ياء تحتية على ماهو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازانى وفيه نظر اذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما فى الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة وأجيب بانه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو وكذا فى التصريح (قوله اتسار) فسره الفارضى بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بان أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار وفى المصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر (قوله لتلاعبت بها حركات ماقبلها) أى طلبا للمجانسة (قوله فكانت تكون) لاحاجة الى تكون وقوله ياء أى أصلية ان كانت الفاء ياء ومنقلبة عن واو ان كانت الفاء واوا وكذا يقال فى قوله وبعد الضمة واوا (قوله وبعد الفتحة ألفا) يرد عليه أن شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما كما مر فى قوله من ياء أو واو بتحريك أصل الخ الا أن يقال هذا الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثانى (قوله وهو أقرب الزوائد) فى معنى التعليل لمحذوف يدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لانه أقرب الخ والمراد الاقربية فى المخرج لان التاء من بين طرف اللسان والثنيتين العليين والواو من الشفة ان لم تكن حرف مد فان كانت حرف مد فمن الجوف وأقربية التاء اليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفى على مخرج التاء وغيره لا فى الصفة اذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذى منه الواو الجهر فهما متباعدان صفة ويرد على دعواه أقربية التاء الى الواو الميم فانها أقرب الى الواو مخرجا من التاء لانهما من الشفة الا أن يقال مراده الاقربية فى الجملة ولما كان يرد حينئذ أن يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله ليوافق مابعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها وقوله من الفم أى الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو مايعم جميع المخارج وقوله الى الواو متعلق باقرب وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب الخ بقرينة التصريح به فى نسخة ولما كان التعليل بالاقربية قاصرا على ابدال التاء من الواو دون ابدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجارى فيهما فتأمل (قوله وقال بعض النحويين الخ) للاول أن يقول محل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة اذا أريد ثبوتها دائما وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء ذكريا (قوله ولا عينا ولا لاما) أى مع أصالة الالف فلا ينافى أنها

الثانى من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الابدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل ياتصل فهو موتصل وايتسر ياتسر فهو موتسر وحكى الجرمى أن من العرب من يقول ائتصل وائتسر بالهمز وهو غريب اه (وشذ) ابدال فاء الافتعال تاء (فى ذى الهمز نحو) قولهم فى (ايتكلا) وايتزر وافتعل من الاكل والازار اتكل واتزر بابدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وادغامها فى التاء وكذا قولهم فى أوتمن افتعل من الامانة اتمن بابدال الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصيحة فى ذلك كله عدم الابدال والاتوالى اعلالان وقول الجوهرى فى اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم وانما التاء أصل وهو من تخذ كاتبع من تبع قال أبو على قال بعض العرب تخذ بمعنى اتخذ ونازع الزجاج فى وجود مادة تخذ وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصحح ماذهب اليه الفارسى بما حكاه أبو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض المتأخرين الى أن اتخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لان فيه لغة وهى وخذ بالواو وهذه اللغة ٢١٧ وان كانت ذليلة الا أن بناءه عليها أحسن لانهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة (طا تا افتعال رد اثر مطبق) طا مفعول ثان لرد والمفعول الاول تا ان كان رامرا وضميره ان كان رد مجهو لا أى اذابنى الافتعال وفر وعه مما فاؤه احد الحروف المطبقة وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وجب ابدال تائه طاء فتقول فى افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب ومن طهر اطهر ومن ظلم اظطلم والاصل اصتبر واضترب واطتهر واظتلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء

﴿تنبيه﴾ اذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والاول منهما ساكن فوجب الادغام واذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثانى ومع عكسه وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله

وهو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم

روى فيظطلم وفيظلم وفيطلم وقد روى أيضا فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه واذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثانى الى الاول دون عكسه فتقول اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر لما فى الصاد من الصفير الذى يذهب فى الادغام واذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثانى الى الاول دون عكسه فتقول اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب لان الضاد حرف مستطيل فلو أدغم فى الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد حكى فى الشذوذ اطجع وهو فى البندور والغرابة مثل الطجع باللام وقد روى بالاوجه الاربعة قوله * مال الى ارطاة حقف فالطجع * اه (فادان

أنها تكون عينا ولاما وهى بدل كما فى قام ورمى (قوله من أهل الحجاز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمى الخ محترز قوله سابقا فى اللغة الفصحى (قوله نحو ايتكلا) قال المرادى ظاهر تمثيله بايتكلا أنه مما سمع فيه الابدال شذوذا وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفى كلام الشارح يعنى ابن الناظم خلافه حيث قال ولا يرد أنه يقال فى افتعل من الاكل اتكل اه أى بل المراد أن الابدال سمع فيما هو من جنسه وان كان لم يسمع فيه اه ملخصا وقول شارحنا نحو قولهم صريح فى الاول (قوله اتكل واتزر) مقول قولهم (قوله فى أوتمن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بابدال الواو الخ اذ لو كان مبنيا للفاعل لقال بابدال الياء (قوله والاتوالى اعلالان) فيه نظر وان أقر وه لان توالى الاعلالين الممنوع تواليهما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل (قوله وهم) علله التفتازانى كما فى التصريح بانه لو كان من الاخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير ابدال وادغام (قوله وانما التاء) أى الاولى أما الثانية فتاء الافتعال قطعا وقوله أصل أى لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهرى (قوله وزعم أن أصله اتخذ الخ) يحتمل أنه يقول أصل تخذ اتخذ افتعل من الاخذ كما يقول الجوهرى أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الاولى واقتصار شيخنا والبعض على ترجى أنه يقول بالاول قصور (قوله وحذف) أى حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفتحت التاء التى هى فاء الكلمة وكسرت الخاء (قوله تخذ يتخذ تخذا) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر قاله فى المصباح (قوله الا أن بناءه) أى اتخذ عليها بان يكون افتعل من الوخذ والاصل أوتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أى من جعله افتعل من الاخذ (قوله تا افتعال) وقد تجرى تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيها بها فى نحو حصط من الحوص وهو الخياطة حكاه الجاربردى فارضى (قوله وضميره) أى ضمير تا (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والايصال أى المطبق عندها اللسان باعلى الحنك فاندفع ما قيل هنا ويجوز كسرها كما فى زكريا على الجزرية (قوله من تقارب المخرج) أى فى الجملة والا فمن المطبق الطاء وهى من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريبا على أن مخرجيهما الشخصيين مختلفان فى الحقيقة كما قرر فى محله (قوله حرف استعلاء) أى وجهر كما لا يخفى فتتم تباين الصفة (قوله من مخرجها) عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء (قوله ومع عكسه) قال التفتازانى هذا عكس الادغام أى المشهور الذى هو ادخال الحرف الاول فى الثانى لان هذا ادخال الثانى فى الاول وقال شيخنا لا يسمى هذا ادغاما عند القراء (قوله وهو الجواد) الضمير لهرم بن سنان والنائل العطاء وقوله عفوا أى سهلا بلا من ولا مطل وقوله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه فى أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظطلم أى يتحمل ذلك ولا يرد سائله نقله المصرح عن الجاربردى (قوله الذى يذهب فى الادغام) أى ادغامها فى الطاء بعد قلبها طاء (قوله

وازددوادكر دالابق) أى اذابنى الافتعال مما فاؤه ذال نحو دان أو زاى نحو زاد أو ذال نحو ذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال ادان وازداد وادكر والاصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجىء التاء بعد هذه الاحرف لان هذه الاحرف مجهورة والتاء مهموسة فجىء بحرف يوافق التاء فى مخرجه و يوافق هذه الاحرف فى الجهر وذلك الدال ﴿تنبيهات * الاول﴾ اذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا أبدلت دالا بعد الزاى جاز الاظهار والادغام بقلب الثانى الى الاول دون عكسه فيقال ازدجر وازجر ولا يجوز ادجر لفوات الصفير واذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه الاظهار ٢١٨ والادغام بوجهيه فيقال اذدكر ومنه قوله * والهرم تذريه اذدراء عجبا * وادكر واذكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة * الثانى مقتضى اقتصار الناظم على ابدال تاء الافتعال طاء بعد الاحرف الاربعة ودالا بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر فى التسهيل أنها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال اثرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد أو تدغم فيها الثاء فيقال اترد بتاء مثناة قال سيبويه والبيان عندى جيد يعنى الاظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر فى التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم فى اجتمعوا اجدمعوا وفى اجتز اجدز ومنه قوله فقلت لصاحبى لاتحبسانا * بنزع أصوله واجدز شيحا * وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب فان صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ماذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من أوجه الاعلال من

﴿خاتمة﴾ قد علم مما ذكره أن حروف الابدال منقسمة الى ما يبدل و يبدل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة وكالهاء فانها تبدل من الهمزة أولا كهراق وتبدل منها الهمزة آخرا كماء فان أصله موه والى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء والدال والى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء أما ابدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لاجل الادغام فلم يعدوها فى باب الابدال لعروضها وعلم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف

مال) أى الذئب والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج عينى (قوله دالا بق) دالا خبر بق فانها بمعنى صار والضمير فى بق يعود على التاء اه فارضى وأعرب المكودى دالا حالا من فاعل بق (قوله و يوافق هذه الاحرف الخ) فيه أن من جملة هذه الاحرف الدال ولا معنى لموافقة الشئ نفسه الا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة (قوله والهرم تذريه اذدراء عجبا) صدره * تنحى على الشوك جرازا مقضبا * والضمير فى تنحى يرجع الى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة اما مبنى للفاعل من أنحى على الشئ أى أقبل عليه كما فى القاموس أو للمفعول من أنحاه أى أماله كما فى القاموس وجرازا بجيم فراء ثم زاى كغراب السيف القاطع كما فى القاموس وأما قول البعض المراد بالجراز بكسر الجيم أسنان الناقة فلم أر له مساعدا فى كتب اللغة وهو حال من الضمير فى تنحى على تقدير أداة التشبيه ومقضبا بقاف فضاد معجمة فوحدة كمنبر السيف القطاع والمنجل كما فى القاموس وهو بدل من جرازا والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال فى القاموس نبت وشجر أو البقلة الحمقاء اه وقوله تذريه بضم الفوقية من أذرى قال فى القاموس ذرت الريح الشئ ذروا وأذرته وذرته أطارته وأذهبته وذرا هو بنفسه اه وأخبرنى بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن فى شرح دلائل الخيرات للفاسى أنه يقال ذرت الريح الشئ ذروا وذريا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة فى البيت وقوله اذدراء مفعول مطلق لتذريه موافق له فى أصل الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا هذا ما ظهر لى فى ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظا (قوله وهذا الثالث) أى اذكر بذال معجمة (قوله ثاء بعد الثاء) أى ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة (قوله أو تدغم فيها) أى فى التاء الفوقية الثاء أى المثلثة أى بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم (قوله وفى اجتز) بالزاى بقرينة ما بعد (قوله لاتحبسانا) من خطاب الواحد بما للاثنين كما قد تفعله العرب أى لا تحبسنا عن شى اللحم بقلع أصول الكلابل جز الشيح وأسرع لنا فى الشى قاله العينى (قوله الى ما يبدل) أى يكون بدلا وقوله و يبدل منه أى يكون مبدلا منه (قوله وكالهاء الخ) فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض اعادة الكاف وان زعمه البعض (قوله أولا) حال من الهمزة وقوله بعد آخرا حال من الضمير فى منها العائد على الهاء وانما قلنا ذلك اعتبارا بالاصل فى الموضعين (قوله وهو التاء) ان قرئ بالفوقية كما فى غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح أن الفوقية تبدل و يبدل منها الاول من قوله * ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا * والثانى من قوله * طاتا افتعال رد اثر مطبق * وان قرئ بالمثلثة كما فى بعض النسخ ورد أن كلامه فى حروف الابدال التى ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره الخ مع أن المثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتى و بهذا التحقيق يعرف ما فى كلام البعض من الخطا (قوله أما ابدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا فى غير ابدال الحروف المتقاربة للادغام أما الخ (قوله فلم يعدوها) أنث الضمير مع رجوعه الى ابدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه (قوله وعلم أيضا) أى من كلام الناظم حيث قال أحرف الابدال هدأت موطيا * فابدل الهمزة من واو ويا الخ الا أن الشارح لم يذكر هنا أول الاحرف التى يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكرها قريبا فى قوله وكالهاء الخ واقتداء بالمصنف فى عدم ذكرها فى تفصيل أحرف الابدال استغناء بما ذكره فى باب الوقف

وهى الالف والواو والياء وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والالف والواو وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والالف والياء وان الالف تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والوا و والياء وأن الميم تبدل من النون وأن التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء وأن الطاء تبدل من التاء وأن الدال تبدل من التاء وأن التاء تبدل من التاء على ماسبق مفصلا وقد تقدم أول الباب أن ماقصد الناظم ذكره هنا هو الضرورى فى التصريف وأن حروف الابدال الشائع اثنان وعشرون حرفا وأن الابدال قدوقع فى غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع وقد رأيت أن أذيل ماسبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الايجاز مرتبا للحروف على ترتيبها فى المخارج فاقول وبالله التوفيق *الهمزة *أبدلت من سبعة أحرف وهى الالف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرين فاما ابدالها من الخاء فقولهم فى صرخ صرأ حكاه الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم فى رغنه رأنه حكاه النضر بن شميل عن الخليل وابدالها من هذين الحرفين غريب جدا *الالف *أبدلت من أربعة أحرف وهى 219 الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرة فاما ابدالها من النون الخفيفة فنحو لنسفعا * الهاء أبدلت من ستة أحرف وهى الهمزة والالف والواو والياء والتاء والحاء فابدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب وأما ابدالها من الالف ففى قوله * قد وردت من أمكنه * من ههنا ومن هنه * ان لم أروها فمه * فابدال الهاء فى هنه من الالف وأما قوله فمه فيجوز أن يكون من ذلك أى فما أصنع أوفما انتظارى لها ويجوز أن يكون فمه بمعنى اكفف أى انها قد وردت من كل جانب وكثرت فان لم أروها فلا تلمنى واكفف عنى ومن ذلك قولهم فى أنا انه ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة وقالوا فى حيهلا حيهله ان الهاء الاخيرة بدل من الالف فى حيهلا وأما ابدالها من الواو ففى قوله * وقد رابنى قولها ياهناه * ويحك ألحقت شرا بشر وقد اختلف فى ذلك فذهب الجماعة الى أنها مبدلة من الواو والاصل ياهناو وقال أبو الفتح ولو قيل ان الهاء بدل من الالف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الالف لكان قولا قويا اذ الهاء الى الالف أقرب منها الى الواو وابدالها من الياء فى قولهم هذه فى هذى وهنيهة فى هنية وابدالها من التاء فى نحو طلحة فى الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم وحكى قطرب عن طئ أنهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه وهو شاذ ومن الشاذ أيضا قولهم فى التابوت تابوه قال ابن جنى وقد قرئ بها يعنى فى الشواذ قال وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات وابدالها من الحاء فى قولهم طهر الشئ بمعنى طحره أى أبعده ومته الدلو بمعنى متحها ومدهه بمعنى مدحه وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء فجعل المدح فى الغيبة والمده فى الوجه والاصح كونهما بمعنى واحد الا أن المدح هو الاصل *العين* أبدلت من حرفين الحاء والهمزة فالحاء فى قولهم ضبع بمعنى ضبح والهمزة فى نحو عن زيدا قائم بمعنى ان زيدا قائم وهى عنعنة تميم وقد تقدم *الغين * أبدلت من حرفين وهما الخاء والعين فالخاء نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جنى والغين فى قولهم لغن

من ابدالها من تاء التأنيث وقفا (قوله وهى الالف) فيه أن ابدال الهمزة من الالف لم يعلم من كلام المصنف وانما ذكره الشارح فى شرح قول المصنف فابدل الهمزة من واو ويا الخ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الالف (قوله الضرورى فى التصريف) أى اللازم بمقتضى قاعدة التصريف (قوله الشائع) أى فى كلام العرب كلهم أوقوم منهم على مامر فى أول باب الابدال (قوله ماسبق ذكره) أى متنا وشرحا (قوله فى رغنه) الرغن كالمنع الاصغاء للقول وقبوله (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أى فى باب الابدال فلا يعترض قوله سوى الاخيرة بتقدم الكلام عليها فى باب نونى التوكيد (قوله قد وردت) أى الابل (قوله ومن ذلك) أى من ابدال الهاء من الالف (قوله أن تكون) أى الهاء ألحقت أى فى الوقف بعد حذف الالف لبيان الحركة أى حركة النون اذلو وقف عليها بعد حذف الالف بدون الهاء لسكنت لا أن الهاء بدل من الالف وايضاح ذلك أن ألف أنا زيدت عند البصريين وقفا لبيان حركة النون وقد تحذف الالف و يؤتى بالهاء فيحتمل أن تكون الاتيان بها لابدالها من الالف و يحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالالف اذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدمامينى فى باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره أن ثبوت الالف فى الوقف لبيان الفتحة ما نصه وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم هكذا فزدى أنه (قوله وقالوا فى حيهلا الخ) لعل وجه التبرى أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز حذف هذا فى انه (قوله ولو قيل ان الهاء بدل من الالف) الظاهر أن مراده بالالف الهمزة لانها المبدلة من الواو فى باب كساء وغطاء (قوله فى قولهم هذه) أى باسكان الهاء (قوله وهنيهة فى هنية) هى الشئ اليسير (قوله ومته الدلو بمعنى متحها) بفوقية فيهما قال فى القاموس مته الدلو كمنع متحها وفسر المتح فى موضع آخر بالنزع وفسر الميح بالتحتية فى موضع آخر بدخول البئر لملء الدلو لقلة مائها وفى المصباح متحت الدلو من باب نفع اذا استخرجتها ثم قال فى موضع آخر ماح الرجل ميحا من باب باع انحدر فى الركية فملا الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقى منها الا بالاغتراف باليد فهو مائح اه ولم أجد فيهما ولا فى غيرهما الميه بمعنى الميح بالتحتية فيهما وانما الميه كما فى القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب وميه الركية وموهها كثرة مائها فعلم ما فى كلام شيخنا من الخطأ والله الهادى (قوله وفرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا لا ابدال الا أن يكون التخصيص فى كل استعماليا لا وضعيا اه وهو متجه (قوله ضبح) بضاد معجمة فموحدة يقال ضبح الفرس كمنع أى صوت صوتا ليس بصهيل ولا حمحمة (قوله بمعنى خطر يخطر) فى القاموس خطر بباله وعليه يخطر و يخطر خطورا ذكره بعد نسيان والفحل

فى لعن *الحاء* أبدلت من العين قالوا رنح بمعنى ربع وهو قليل *الخاء* أبدلت من الغين قالوا الاخن يريدون الاغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك فى غاية القلة *القاف* أبدلت من الكاف قالوا قف وكنة الطائر وهى مأواه من الجبل وقنة حكاه الخليل *الكاف* أبدلت من حرفين القاف والتاء فالقاف فى قولهم عربى كح أى قح وفسر الاصمعى القح فقال هو الخالص من اللؤم فقد وقع التكافؤ بينهما لكن ابدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء فى قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا وقد تقدم *الجيم* أبدلت من الياء وقد تقدم *الشين* أبدلت من ثلاثة أحرف الكاف التى للؤنث والجيم والسين فالكاف فى نحو أكرمتش قالوا أكرمتك وهى كشكشة تميم كما تقدم والجيم كما فى قوله *اذا ذاك اذ حبل الوصال مدمش* ٢٢٠ أى مدمج قال ابن عصفور ولا يحفظ غيره وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقتين فى المخرج والسين قالوا جعشوش فى جعسوس وهو القمىء الذليل ويجمع بالمهملة دون المعجمة وبذلك علم الابدال *الياء* وهى أوسع حروف الابدال أبدلت من ثمانية عشر حرفا من الالف فى نحو مصابيح وغليم تصغير غلام ومن الواو فى نحو اغزيت وما تصرف منه ومن الهمزة فى نحو بير فى بئر ومن الهاء قالوا دهديت الحجر فى دهدهته وقالوا صهصيت بالرجل أى صهصهت به اذا قلت له صه صه ومن السين فى قوله اذا ما عد أربعة فسال *فزوجك خامس وأبوك سادى* أى سادس ومن الباء فى قولهم الارانى والثعالى والاصل الارانب والثعالب وقد مر ومن الراء فى قيراط وشيراز والاصل قراط وشراز لقولهم فى الجمع قراريط وشراريز وقال بعضهم فى شيراز شواريز فيكون البدل من الواو والاصل شوراز ومن النون فى أناسى وظرابى والاصل أناسين وظرابين لأنهما جمعا انسان وظربان وكذلك تظنيت أصله تظننت من الظن وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب الى أن قوله تعالى لم يتسنه أصله يتسنن أى لم يتغير من قوله تعالى من حمإ مسنون وكذلك دينار أصله دنار لقولهم دنانير ودنينير وقالوا فى انسان ايسان بالياء ومن الصاد فى قولهم قصيت أظفارى والاصل قصصت وقيل ان الياء ههنا أصلها الواو وان المعنى تتبعت أقصاها ومن الضاد فى قوله *اذا الكرام ابتدروا الباع بدر * تقضى البازى اذا البازى كسر* أى تقضض البازى

بدنه يخطر خطرا وخطرانا وخطيرا ضرب به يمينا وشمالا والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعه أخرى وفى مشيته رفع يديه ووضعهما خطرانا والرمح اهتز اه وقاعدته أنه اذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيده صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارته أن مضارع خطر باله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه (قوله فى لعن) أى التى هى لغة فى لعل (قوله ربع) قال فى القاموس ربع كمنع وقف وانتظر ثم ساق معانى أخر (قوله يريدون الاغن) هو الذى يخرج صوته من خيشومه (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أى ابدال كل منهما من الأخرى (قوله وذلك) أى التكافؤ بينهما (قوله وكنة الطائر) بتثليث الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقنة بالقاف فبالضم لا غير وفى نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف نقله شيخنا السيد (قوله أى مدمج) أى مدخل بعضه فى بعض لشدة فتله واحكامه (قوله جعشوش) بوزن عصفور وقوله وبذلك أى بجمعه بالمهملة دون المعجمة (قوله وهو القمىء) بقاف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فهمزة قال فى القاموس قمأ كجمع وكرم قمأ وقماءة وقماءة بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قمىء اه وفى بعض النسخ وهو المقمأ بالهمز على صيغة اسم مفعول أقمأ قال فى القاموس قمأه كمنعه وأقمأه صغره وأذله اه وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وان كان أنسب بالنسخة الاولى (قوله فى نحو اغزيت) بغين معجمة فزاى يقال أغزيته اذا بعثته يغزو ومصباح (قوله وما تصرف منه) أى من مصدره نحو يغزى ومغزى (قوله دهديت الحجر) أى دحرجته (قوله فسال) بكسر الفاء جمع فسل بفتحها وسكون السين المهملة أى ردىء كما فى المصباح (قوله فزوجك) بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس (قوله وشيراز) فى المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم لبن يغلى حتى يثخن ثم ينشف حتى يتثقب ويميل طعمه الى الحموضة وشيراز بلد بفارس اه (قوله فى شيراز) أى فى جمعه (قوله لم يتسنه) لم يتغير بمر السنين عليه (قوله أصله يتسنن) أى فابدلت النون الاخيرة ياء ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغير قولى أبى عمرو قولان أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أن أصل سنة سنوة لقولهم سانيت قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سنهة لقولهم سانهت (قوله من حمإ) أى طين اسود مسنون أى متغير (قوله فى قولهم قصيت أظفارى) بتشديد الصاد قال فى المصباح قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصصته بالتثقيل مبالغة والاصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فابدل من أحدها ياء للتخفيف اه (قوله ابتدروا الباع) بدر الى الشئ من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباع بموحدة ثم غين معجمة الكرم كما فى العينى والمصباح وعبارته الباع الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالألف واللام اه والضمير فى بدر يرجع الى الممدوح وقوله تقضى البازى فى القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتقضض وتقضى اه ومنه يؤخذ أن التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتدلى والتجلى

والتجلى

(قول المحشى ومضارع غيره بالكسر لا غير) كان الصواب ومضارع خطر الفحل بالكسر لا غير ومضارع خطر الرجل بسيفه ورمحه وفى مشيته وخطر الرمح بالضم لا غير لان ما لم يذكر مضارعه يكون بالضم قطعا كما صرح به فى القاموس فى ديباجته قاله نصر

من الانقضاض ومن اللام فى أمليت وأصله أمللت ومن الميم فى قوله ثزور امرأ أما الاله فيتقى وأما بفعل الصالحين فيأتمى قال ابن الاعرابى أراد فيأتم ومن العين فى قوله ومنهل ليس له حوازق *ولضفادى جمه نقانق يريد ولضفادع وقالوا تلعيت من اللاعة وهى بقلة والاصل تلععت ومن الدال فى التصدية وهى التصفيق والصوت والاصل تصددة لانها من صددت أصد قال تعالى اذا قومك منه يصدون ومن التاء فى قوله قام بها ينشد كل منشد *وايتصلت بمثل ضوء الفرقد أى واتصلت ومن الثاء فى قوله قدمر يومان وهذا الثالى أى الثالث ومن الجيم فى قوله *فابعد كن الله من شيرات* أى من شجرات وقالوا دياجى فى جمع ديجوج والاصل دياجيج ومن الكاف فى قولهم مكوك ومكاكى والاصل مكاكيك وهو مكيال *الصاد* أبدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ٢٢١ ومن اللام فى قولهم رجل جصد أى جلد *اللام* أبدلت من حرفين وهما النون فى أصيلان والضاد فى الطجع كما مر *الراء* أبدلت من اللام فى قولهم نثره بمعنى نثله ورعل بمعنى لعل *النون* أبدلت من أربعة أحرف من اللام فى قولهم لعن فى لعل ونابن فعلت كذا فى لابل فعلت كذا ومن الميم فى قولهم للحية أيم وأين وقالوا أسود قاتم وقاتن ومن الواو فى صنعانى وبهرانى نسبة الى صنعاء وبهراء والاصل صنعاوى وبهراوى لان همزة التأنيث فى النسب تقلب واوا كما تقدم فى بابه ومن الهمزة حكى الفراء حنان فى حناء وهو الذى يخضب به وأما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلان الذى مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وانما المراد أن النون عاقبت الهمزة فى هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين *الطاء* أبدلت من حرفين من التاء فى الافتعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكى يعقوب عن الاصمعى مط الحرف فى مده والامباط فى الامداد *الدال* أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء فى الافتعال بعد الدال والذال والزاى والجيم كما مر

والتحلى والتخلى وهو مفعول مطلق لبدر ملاق له فى المعنى كفرح جذلا (قوله من الانقضاض) أى مأخوذ من الانقضاض وبجعل هذا أخذ الاشتقاق اندفع ما يقال لا يشتق مصدر مزيد من أزيد منه (قوله حوازق) بحاء مهملة وقبل القاف زاى أى جوانب تحرق الماء أى تحبسه وقوله ولضفادى جمه ضفادى مضاف وجمه مضاف اليه وجمه مضاف والهاء مضاف اليه أى لضفادى عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجاربردى وقوله نقانق بفتح النون الاولى وقافين أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادى (قوله تلعيت الخ) ضبط فى القاموس اللاعة بضم اللام وفسرها بعيان منها الهندباء ولعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال وتلعى تناولها ويؤخذ منه أن العين فى قول الشارح تلعيت مشددة وكذا العين الاولى من قوله تلععت (قوله فى التصدية) أقول وكذا فى التصدى قال فى المصباح تصديت للامر تفرغت له وتعرضت والاصل تصددت فابدل للتخفيف (قوله من صددت أصد) من باب ضرب يضرب كما فى المصباح (قوله فى جمع ديجوج) بدال مهملة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أى مظلمة (قوله والاصل دياجيج) قال البعض أى فحذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء اهـ والقياس أن يقال مثل هذا فى قوله والاصل مكاكيك وهو انما يصح اذا كانت الياء من دياجى ومكاكى مخففة فاذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مكاكى فيما رأيته من نسخ القاموس الصحيحة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء الجمع والتى تليها بدل الجيم والله أعلم (قوله مكوك) كتنور وقوله وهو مكيال أى يسع صاعا ونصفا على أحد أقوال ذكرها فى القاموس (قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ومن اللام الخ) كذا فى بعض النسخ قال السندوبى كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف جاز ابدال سينها صادا سواء كانت هذه الاحرف ثانية أو ثالثة أو رابعة نحو صراط وبصط والصخب والمصغبة وصيقل فى سراط وبسط وسخب ومسغبة وسيقل اهـ وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد أبدلت من السين فى نحو صراط مكررا وفى بعض النسخ الضاد أى المعجمة أبدلت من اللام فى قولهم رجل جضد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار ولا يخفى أن النسختين متعارضتان فى رجل جضد لاقتضاء النسخة الاولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فحرره فانى لم أجد فى كتب اللغة بعد المراجعة شيأ من اللفظين (قوله النون فى أصيلان) رسمه بالنون التى هى مبدل منها دون اللام التى هى بدل مع أن رسمها باللام قياس صنيعه فى النظائر ليتعين للناظر أن اللام المبدلة نونا هى اللام الثانية لا الاولى (قوله نثره بمعنى نثله) بنون فمثلثة فيهما على ما رأيت فى النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما فى كلامه بنون ففوقية لتشاركهما حينئذ فى معنى الجذب (قوله أيم وأين) بفتح همزتهما وسكون يائهما التحتية قال فى الصحاح قال ابن السكيت أصل أيم أيم نخفف مثل لين ولين وهين وهين اهـ وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس (قوله أسود قاتم وقاتن) قال فى القاموس القتام كسحاب الغبار ثم قال والاقتم الاسود كالقاتم اهـ وحينئذ فالقاتم تأكيد للاسود (قوله ومن الواو فى صنعانى وبهرانى الخ) انما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث اجراء للنسب الى ذى الهمزة على وتيرة واحدة فى قلب الهمزة واوا (قوله كنون سكران وغضبان) تمثيل لنون فعلان (قوله هذا البدل) أى الاصطلاحى الذى الكلام فيه (قوله عاقبت الهمزة) لان

قول المحشى فانى لم أجد فى كتب اللغة الخ فيه نظر لان صاحب القاموس كتبها فيه بالحمرة الدالة على أنها من زيادته على الصحاح واعترضه محشيه بأنها موجودة فى الصحاح أى حيث قال فى مادة جلد ما نصه وربما قالوا رجل جضد يجعلون اللام مع الجيم ضادا اذا سكنت اهـ ورأيت صاحب المزهر نقل عن ديوان الادب مثل ما فى الصحاح والله الهادى قاله نصر

ومن الطاء قالوا المردى فى المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ومن الذال فى قولهم دكر فى جمع ذكرة * التاء * أبدلت من سبعة
أحرف من الطاء فى فستاط والاصل فسطاط لقولهم فى الجمع فساطيط دون فساتيط ومن الدال فى قولهم ناقة تربوت والاصل دربوت أى
مذللة لانه من الدربة ومن الواو فى تراث وتجاه ونحوهما ومن الياء فى نحو اتسر الاصل ايتسر كما مر وفى قولهم ثنتان الاصل ثنيان لانه من
ثنيت الواحد ثنيا وفى قولهم كيت وذيت الاصل كية وذية فحذفت تاء التأنيث وأبدلت من الياء الاخيرة وهى لام الكلمة تاء لقولهم كان
من الامر كية وكية وذية وذية ومن الصاد فى قولهم فى اص لصت ومن السين فى قولهم فى طس طست وقولهم فى الست دست
والاصل سدس لقولهم
سديسة ثم أبدلت الدال
تاء وأدغمت ومن الباء
فى قولهم ذعالت فى ذعالب
والذعالب والذعاليب
الاخلاق من الثياب
الواحد ذعلوب قال فى
التسهيل وربما أبدلت
من هاء السكت ومثاله
ما تأوله بعضهم فى قوله
* العاطفونة حين ما من
عاطف * أنه أراد
العاطفونه بهاء السكت
ثم أبدلها تاء وحركها
للضرورة ومثله بعضهم
بنحو جنت ونعمت لانه
جعل الهاء أصلا * الصاد *
أبدلت من السين فى
نحو صراط * الزاى *
أبدلت من حرفين من
السين الساكنة قبل
دال نحو يزدل فى يسدل
ويزدر فى يسدر يقال
سدر البعير يسدر سدرا
اذا تحير من شدة الحر
ومن الصاد الساكنة
قبل الدال نحو نزدق فى
يصدق ونحو القزد فى
القصد فان تحركت
الصاد لم تبدل وفى كلامهم
لم يحرم الرفد من قزدله أى من قصدله فاسكن الصاد وأبدلها زايا * السين * أبدلت من ثلاثة أحرف ف
من التاء فى استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ومن الشين فى قولهم فى مشدود مسدود ومن اللام فى قولهم استقطه فى التقطه وهو فى غاية
الشذوذ * الظاء * لم أرفى ابدالها شيأ * الذال * أبدلت من حرفين من الدال فى قراءة من قرأ فشرذ بهم بالمعجمة ومن الثاء فى قولهم تلعذم
الرجل أى تلعثم اذا أبطأ فى الجواب * الثاء * أبدلت من حرفين من الفاء فى مغثور والاصل مغفور ومن الذال فى قولهم فى الجذوة من النار
جثوة * الفاء * أبدلت من حرفين من الثاء فى قولهم قام زيد فم عمرو أى ثم عمرو وحكاه يعقوب وقولهم فوم بمعنى ثوم ومن الباء فى قولهم خذه
بإفانه أى بإبانه * الباء * أبدلت من حرفين من الميم فى قولهم باسمك ربدون ما اسمك ومن الفاء فى قولهم البسكل فى الفسكل * الميم * أبدلت

الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفى اطلاق المعاقبة على ذلك تجوز لان الحرفين المتعاقبين يكونان
فى كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك اذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لاسكراء بالمد (قوله فى المرطى) لم أقف على
نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور فى الشرح والذى فى القاموس مرطى كجمزى ضرب من العدو والمريطاء
كالغميراء ما بين السرة أو الصدر الى العانة وساق معانى أخر ثم قال وما اكتنف العنفقة من جانبيها كالمرطاوان
بالكسر ولا بط وبالقصر اللهاة اه ولم يزد فى الصحاح على ما فى القاموس بل لم يستوعبه فحرر (قوله وهو
حيث يمرط الشعر) براء وطاء مهملتين قال البعض أى المكان الذى ينبت فيه الشعر اه وانظر ما سنده
فى ذلك فان الذى رأيته فى الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر نتفه بنون ففوقية ففاء وضبط شيخنا
السيد تمرط فى عبارة الشارح بالفوقية وفتح الميم وشد الراء على صيغة الماضى وفسره بتحات (قوله دكر فى
جمع ذكرة) هنا كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال فى الصحاح الذكر والذكرى نقيض النسيان وكذلك
الذكرة اه ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المعجمة تبدل بالمهملة فى الذكر جمع ذكرة اذا دخلت
عليه أل فاذا جردمنها قيل ذكر بالمعجمة (قوله فستاط) بضم الفاء الخيمة (قوله تربوت) بوزن ملكوت وقوله
أى مذللة يعنى سهلة وقوله من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهى اعتياد الشئ والجراءة عليه ويلزم من
اعتياد الحيوان شيأ وجراءته عليه سهولته فيه (قوله الاصل ثنيان) ضبطه البعض بفتحات (قوله من ثنيت
الواحد) من باب رمى أى صرت معه ثانيا كذا فى المصباح وبه يعرف ما فى كلام البعض (قوله ذعالب) بذال
معجمة وعين مهملة وقوله الواحد ذعلوب أى كعصفور (قوله الاخلاق) أى الباليات (قوله وحركها للضرورة)
فيه ان الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة اليه كما لا يخفى على من له أدنى المام بالعروض (قوله نحو يزدل فى
يسدل الخ) سدل باللام من بابى ضرب ونصر أى أرخى وسدر بالراء من باب فرح كذا فى القاموس (قوله ونحو
القزد) بقاف فزاى (قوله فان تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين وانما اقتصر على الصاد لانه انما أتى بهذا
الكلام توطئة لما بعده (قوله لم يحرم الرفد) بكسر الراء وسكون الفاء أى العطاء والهاء فى من قزدله ترجع الى
الممدوح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثانى أن السين أصلية اه اى فيكون استخذ افتعل
من سخذ واست على وثوق منه فانى لم أجد فى القاموس ولا فى غيره وجود المادة سخذ فلعل الوجه الثانى ان
السين بدل من واو هى فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقا عن بعض المتأخرين أن الاصل قبل
تاء الافتعال وخذ بعدها أو تخذ فابدلت الواو سينا تارة وتاء أخرى (قوله وهو فى غاية الشذوذ) أى ابدال
اللام من السين (قوله من مغثور والأصل مغفور) الذى يؤخذ من القاموس انهما بميم مضمومة وغين معجمة
فانه قال فى فصل الغين المعجمة من باب الراء المغثور بالضم والمغثر كمنبر شئ ينضحه الثمام الى أن قال والجمع
مغاثير ثم قال والمغافير المغاثير الواحد مغفر كمنبر ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما اه ولم
يصنع مثل ذلك فى عثر وعفر بالعين المهملة وحينئذ فرسم معثور ومعفور فى كلام الشارح بالعين المهملة
تصحيف وان لم يتنبه له أرباب الحواشى (قوله بإفانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أى فى وقته (قوله فى
الفسكل) كقنفذ وزبرج الفرس الذى يجئ فى الحلبة آخر الخيل ورجل فسكل كزبرج رذل فى القاموس

من أربعة أحرف من الواو فى فم عند الاكثر أصله فوه مثل فوج لحذفت الهاء تخفيفا لانه قد يضاف الى الضمير فيقال فوهه فيستثقل ذلك ثم أبدلت الميم من الواو ومن النون فى نحو عمبر والبنام فى البنان ومن الباء فى قولهم بنات مخر فى بنات بخر للسحاب لانه من البخار وقولهم مازلت راتما على هذا أى راتبا وعن ابن السكيت رأيته من كثب ومن كثم أى قرب فالميم بدل من الباء لانهم قالوا كثب الفقيه الامر ولم يقولوا كثم ومنه قوله فبادرت سربها عجلى مثابرة * حتى استقت دون محيا جيدها نغما أراد نغبا والنغبة الجرعة ومن لام التعريف فى اللغة اليمنية * الواو * أبدلت من ثلاثة أحرف الالف والياء والهمزة وقد تقدمت والله أعلم ﴿فصل﴾ فى الاعلال بالحذف وهو على ضربين مقيس وشاذ فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع وقد أشار ٢٢٣ الى الاول منها بقوله (فا أمر أو مضارع

من كوعد * احذف وفى

كعدة ذاك اطرد) أى اذا كان الفعل ثلاثيا واوى الفاء مفتوح العين فان فاءه تحذف فى المضارع ذى الياء نحو وعد يعد والاصل يوعد لحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وحمل على ذى الياء أخواته نحو أعد وتعد ونعد والامر نحو عد والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فان أصله وعد على وزن فعل لحذفت فاؤه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التأنيث * ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للاضافة تمسكا بقوله * وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا * يعنى عدة الامر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أى ناحية أى وأخلفوك نواحى الامر الذى وعدوا ﴿تنبيهات * الأول﴾ فهم من قوله من كوعد أن حذف الواو مشروط بشروط * أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد ولا من يوعد مبنيا للمفعول وشذ من ذلك قولهم يدع ويذر فى لغة * ثانيها أن تكون عين الفعل مكسورة فان كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو وشذ قول بعضهم فى مضارع وجد يجد ومنه قوله لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة * تدع الصوادى لا يجدن غليلا * وهى لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فلكسر المقدر لان الاصل فيها كسر العين اذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لاجل حرف الحلق تخفيفا فكان الكسر فيه مقدرا ويسع كذلك لانه وان كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح الا أنه لما حذفت منه الواو

فى فصل الفاء من باب اللام وقد فسكل وفسكله غيره لازم متعد اه وفيه فى فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل اه (قوله فى بنات بخر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كما فى القاموس (قوله من كثب ومن كثم) بكاف ومثلثة مفتوحتين فيهما كما فى المصباح والقاموس فكتابتهما بالفوقية تحريف وان لم يتنبه له شيخنا والبعض وغيرهما وقوله لانهم قالوا اكتب الفقيه الامر ان كان بالفوقية كما فى النسخ فهو تحريف أو تعليل باطل لخروجه عن الموضوع وان كان بالمثلثة فلعل معناه قرب من الامر (قوله فبادرت سربها) أى أسرعت الى جماعتها وقوله مثابرة بمثلثة ثم موحدة أى مواظبة على العجلة والسرعة يقال ثابر على كذا أى واظب كما فى القاموس وقوله دون محيا جيدها لعله حال من نغما أى حال كونه دون القدر الذى به حياة عنقها يعنى نفسها وقوله نغما بفتح النون وسكون الغين المعجمة وكذا النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما فى القاموس (قوله والنغبة الجرعة) فى القاموس النغبة أى بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اه

﴿فصل فى الاعلال بالحذف﴾

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتى وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله اذا كان الفعل) أى الماضى وقوله مفتوح العين فى مفهومه تفصيل لان مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضؤ يوضؤ ووسم يوسم ومكسورها ان كسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو وثق يثق وومق يمق وورث يرث وان فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع يسع ووطئ يطأ وقد لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وان استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فانه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما فى المصباح (قوله لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أى وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستثقل (قوله وتعويض التاء) أى التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احترازا عن التعويض بالتاء فى باب اقامة واستقامة فانه غالب لا لازم (قوله لازم) فحذفها شاذ على الراجح (قوله وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للاضافة أى لقيامها مقام التاء (قوله وخرجه بعضهم الخ) اعلم أن احتمال ما فى البيت لان يكون مفردا وأن يكون جمعا انما هو بقطع النظر عن رسمه والا فهو ان رسم بالف بعد الدال تعين كونه جمعا أولا تعين كونه مفردا فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض (قوله ان حذف الواو) أى من المضارع (قوله يدع ويذر) بيناؤهما للمفعول وشذوذهما كما فى التصريح من وجهين ضم يائهما وفتح عينهما فقد انتفى فيهما الشرط الاول والثانى والقياس يودع ويوذر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها فى شئ من تصاريف هذين الفعلين الا نادرا (قوله أن تكون عين الفعل) أى المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها فى الماضى وان أوهمه كلامه السابق (قوله يجد) أى بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ (قوله لو شئت) خطاب لامامة ونقع بالنون والقاف والعين المهملة أى روى والصوادى جمع صادية وهى العطشى وغليلا بالغين المعجمة مفعول

ذل ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل بالكسر نحو ومق يمق والى هذا أشار فى التسهيل بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة
كيقع ويسع * ثالثها أن يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو فتقول فى مثال يقطين من وعد يوعيد لان التصحيح أولى بالاسماء من
الاعلال * الثانى فهم من قوله كعدة ان حذف الواو من فعلة المشار اليها مشروط بشرطين أحدهما أن تكون مصدرا كعدة وشذ من الاسماء
رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ومن الصفات لدة بمعنى ترب ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الانثى فيجمع بالالف
والتاء قال رأين لداتهن
مؤزرات * وشرخ لدى
أستار الهرام وفيها
احتمال وهو أن تكون
مصدرا وصف به ذكره
الشلوبين وقوله فى
التسهيل وربما أعل بذا
الاعلال أسماء كرقة
وصفات كلدة فيه نظر
لان مقتضاه وجود أقل
الجمع من النوعين أما
الاسماء فقد وجد رقة
وحشة وجهة عند
من جعلها اسما وأما
الصفات فلا يحفظ غير
لدة وقد أنكر سيبويه
مجيء صفة على حرفين
ثانيهما أن لا تكون
لبيان الهيئة نحو الوعدة
والوقفة المقصود بهما
الهيئة فانه لا يحذف
منهما كما اقتضاه كلام
الكافية * الثالث قد
ورد اتمام فعلة شاذا
كالواترة وتراو وترة بكسر
الواو حكاه أبو على فى
أماليه قال الجرمى ومن
العرب من يخرجه على
الاصل فيقول وعدة
ووثبة ووجهة وذهب
المازنى والمبرد والفارسى
الى أن وجهة اسم للمكان
المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه عين
ونسب الى المازنى أيضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله اذ
لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها الا حملها على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه
والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر قال لان وجهة وجهة بمعنى واحد ولا يمكن أن
يقال فى جهة انها اسم للمكان اذ لا يبقى للحذف وجه * الرابع ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها فى مضارعه نحو سعة وضعة وقد تضم قالوا

لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادى اهـ عينى وفى القاموس
نقع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضا الغليل كامير العطش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أى
حذف الواو منه وقوله على انه كان الخ قد يبحث فيه بانه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير اليه قول
المصرح وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها اهـ نعم الوجه الاول
لا ينهض مع كون المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبان القياس على ومق يمق فى كسر عين المضارع
قياس على ما هو خلاف القياس لان قياس الماضى مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت فى
المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الاصل فى المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع ويلغ ويطأ
ويضع ويلع اهـ (قوله للفضة) أى المضروبة (قوله للارض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أى الخالية التى
لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس (قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب) بفوقية مكسورة فراء
ساكنة فموحدة من ساواك سنا ولم أجد للدة سواء قلنا انه صفة أو مصدر فعلا بهذا المعنى والذى فى القاموس
ولدت تلد ولادا وولادة والادة ولدة ومولدا ثم قال واللدة الترب ثم قال ووقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رأين)
أى النسوة لداتهن أى أترابهن مؤزرات أى مستورات بالازر وشرخ لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة
فخاء معجمة قال البعض أى ستر أترابى اهـ ولم أجد فى القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر
وعبارة الصحاح الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال وشرخ الامر والشباب أوله ثم قال
وهما شرخان أى مثلان والجمع شروخ وهم الاتراب اهـ وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على
النفس والعقل وكبير السن كما فى القاموس وتأمل المعنى (قوله عند من جعلها) أى جهة اسما أى لا مصدرا
كما يأتى عن الشلوبين (قوله وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين) المناسب للسياق ان المراد استعمال صفة
على حرفين أصليين وان وضعت فى الاصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل ان المراد أنكر
سيبويه مجيء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييدا لما قبله ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة
صفة فيكون مقابلا له (قوله لا يحذف منهما) أى لا تحذف واوهما للالباس تصريح (قوله كالواترة) يقال
وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وترا وزيدا حقه نقصته اياه والكل من باب وعد كذا فى المصباح (قوله بكسر
الواو) راجع للثانى فقط (قوله من يخرجه) أى فعلة المصدر أن ينطق به على الاصل الذى هو الاتمام شذوذا
ليوافق ما قبله وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمى أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولا آخر (قوله الى
أنه مصدر) أى غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده قال الطبلاوى وهذا هو المراد بقول بعضهم
اسم مصدر لان اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله اهـ (قوله لاثباتها فيه) أى شذوذا وقوله دون غيره
من المصادر لعل هذا القائل لم يطلع على ورود وترة ووعدة ووثبة أو لم يثبت عنده ورودها (قوله التوجه) أى
أو الاتجاه (قوله ولا يمكن أن يقال فى جهة انها اسم) قدم الشارح أن منهم من جعلها اسما حذفت واوها شذوذا
كرقة وحشة (قوله اذ لا يبقى للحذف وجه) أى لان الاسم لا يحذف منه وانما يحذف من المصدر والقائل
باسميتها يقول المصدر به شرط لاطراد الحذف والحذف فى جهة شاذ (قوله نحو سعة وضعة) بفتح أولهما
ويكسر فى ثنة وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يؤت سعة من المال كما فى المصباح (قوله وقد تضم) أى

فى الصلة صلة بالضم وهو شاذ * الخامس ربما أعل بهذا الاعلال مصدر فعل بالضم نحو وقح قحة * السادس فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظ له فى هذا الحذف الا ما شذ من قول بعضهم فى مضارع يسر يسر والاصل ييسر وفى مضارع يئس يئس والاصل ييئس انتهى ثم أشار الى النوع الثانى بقوله (وحذف همز أفعل استمر فى * مضارع وبنيتى متصف) أى مما اطرد حذفه همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبنيتى متصف فتقول أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم والاصل يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم الا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها لئلا تجتمع همزتان فى كلمة واحدة وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول ولا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا فى ضرورة أو كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله * فانه أهل لان يؤكرما * والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الاظهر ﴿تنبيه﴾ لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم فى أراق هراق أو عينا كقولهم فى أنهل الابل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الابل يعنهلها فهو معنهل وهى مهملة انتهى * ثم أشار الى النوع الثالث بقوله (ظلت وظلت فى ظللت استعملا) أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل فى اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما كظللت ومحذوف اللام مع نقل حركة العين الى الفاء كظلت ودون نقلها كظلت وكذا تفعل فى ظللن فان زاد على الثلاثة تعين الاتمام نحو أقررت وشذا حست فى احسست وكذا يتعين الاتمام ان كان مفتوح العين نحو حللت وشذ همت فى هممت حكاه ابن الانبارى وان كان الفعل مضارعا أو أمرا واتصل بنون نسوة جاز

الوجهان الاولان فقط نحو يقررن ويقرن واقررن وقرن والى ذلك الاشارة بقوله (وقرن فى اقررن) أى استعمل قرن فى اقررن قال تعالى وقرن فى بيوتكن وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل فلما أمر منه اجتمع مثلان وأولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضى وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الاول لتتوافق القراءتان فان كان أول المثلين مفتوحا كما فى لغة من قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل واليه أشار بقوله (وقرن نقلا) أى فى قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف لمفتوح وقد أفهم بقوله نقلا ان ذلك لا يطرد وصرح به فى الكافية وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده فقال * وقرن فى أقررن وقس معتضدا * وذكر غيره انه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف فى ظللت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بانه شاذ وانه لم يرد الا فى لفظتين من الثلاثى وهما ظلت ومست وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو احست فى احسست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى فى التسهيل أن الحذف لغة سليم وبذلك يرد على ابن عصفور ﴿تنبيهان * الاول﴾ اختلف كلام الناظم فى المحذوف فذهب فى شرح الكافية الى أن المحذوف اللام وذهب فى التسهيل الى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه * الثانى أجاز فى الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز فى اغضضن أن يقال غضن

عين المصدر وان كانت فى مضارعه مكسورة (قوله وقح قحة) القحة والوقاحة قلة الحياء كما فى المصباح (قوله يسر يسر) كوعد يعد أى لعب القمار كما فى المصباح (قوله وفى مضارع يئس) اعلم أن كلا من مضارع يئس بتحتية فهمزة مكسورة ومضارع يبس بتحتية فموحدة مكسورة جاء كيمنع اطرادا وكيضرب شذوذا كما فى القاموس وأن كلا من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذا كما فى شرح على باشا على التسهيل فيصح ضبط يئس فى عبارة الشارح بالهمزة وبالموحدة والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما والا كان شذوذ الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة (قوله وبنيتى متصف) أى صيغتى الذات المتصف أى الصيغتين الدالتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه سم (قوله اخوته) نحو نكرم وتكرم ويكرم (قوله كساء مؤرنب) بفتح النون كما فى القاموس (قوله هذا) أى استندار قولهم أرض مؤرنبة وكساء مؤرنب على القول الخ أما على القول باصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا (قوله أو عينا) أى مهملة (قوله يهريق) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق (قوله استعملا) ألفه للتثنية (قوله تاما) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالا فلا اشكال فى نصب تاما (قوله فان زاد الخ) محترز ثلاثى وقوله وكذا يتعين الاتمام ان كان الخ محترز مكسور العين وقوله وان كان الفعل الخ محترز ماض ولم يذكر محترز قوله عينه ولامه الخ لوضوحه (قوله نحو أقررت) فلا يقال أقرت (قوله وشذا حست فى أحسست) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين الى الفاء (قوله جاز الوجهان الاولان فقط) أى الاتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهى الكسرة الى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الامر وفيما سبق عين الماضى (قوله من وقر يقر) كوعد يعد (قوله فالتخفيف) أى بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهى الفتحة الى الفاء (قوله لانه تخفيف لمفتوح) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز فى شرح الكافية أن يكون المفتوح من قار يقار اذا اجتمع ومنه القارة وهى الاكمة لاجتماعها (قوله والى الاطراد) أى اطراد الحذف فى ظللت ونحوه فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيبويه أيضا (قوله فى اغضضن أن يقال غضن) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب واسقاطها تحريف لان الكلام فى الفعل المسند الى نون

قياساعلى قرن واحتج له بان فك المضموم أثقل من فك المكسور واذا كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز قال ولم أره منقولا اه

﴿فصل فى الادغام﴾ يعنى اللائق بالتصريف كما قيده فى الكافية وهو لغة الادخال واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل والادغام بالتشديد افتعال منه وهو لغة سيبويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والادغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين ويكون الادغام فى المتماثلين وفى المتقاربين وفى كلمة وفى كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر ادغام المثلين فى كلمة فقال (أول مثلين محركين فى * كلمة ادغم) أى يجب ادغام أول المثلين المتحركين بشروط وهى أحد عشر أحدها أن يكونا فى كلمة نحو شد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فان كانا فى كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام فى مثله ردىء وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن أبى عمرو ادغام ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة

النسوة كما قاله الشارح فيما مر (قوله فك المفتوح) أى الذى هو أخف من فك المكسور الذى هو أخف من فك المضموم (قوله أحق بالجواز) لمنافيه من مزيد الثقل

﴿فصل فى الادغام﴾ (قوله اللائق بالتصريف) وهو ادغام المثلين فى كلمة والاحتراز به عن الادغام اللائق بالقراء فانه أعم (قوله وهو) أى الادغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعرف (قوله لغة الادخال) يقال أدغمت اللجام فى فم الفرس أى أدخلته (قوله الاتيان الخ) وسمى هذا ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل فى المدخول فيه (قوله من مخرج واحد) صفة لحرفين وخرج به الاخفاء لان الحرف المخفى ليس من مخرج مابعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالاتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثير ين الادغام بانه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعه بهما كذلك وخرج به الفك (قوله افتعال منه) فاصله ادتغام فقلبت التاء دالا لوقوعها بعد الدال وأدغمت الدال فى الدال (قوله ويكون الادغام) أى لا بالقيد السابق (قوله وفى المتقاربين) أى باعتبار الاصل والا فليس الا فى المتماثلين لان المتقاربين لابد من قلب أحدهما مماثلا للآخر (قوله أول مثلين محركين) أما المثلان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب ادغام أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت لم يدغم لان الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثانى أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام فى ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مدة فى الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان أول المثلين مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بسبب الادغام بخلاف ما لو كان لينا فقط نحو اخشى ياسرا واخشوا واقدا فيدغم فان لم تكن فى الآخر وجب الادغام نحو مغزو وأصله مغزو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الادغام فيه وان كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو أوتى أناوريا فى وقف حمزة ويمتنع ان ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لانه لو أدغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام كما لو بنيت من الاوب على مثال أبلم فتقول أوب بهمزة مضمومة فواو مشددة مضمومة أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت فى الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه اه تصريح مع زيادة من الدمامينى وقد ذكر هذا فى الكافية فقال

أول مثلين ادغمن ان سكنا * وليس همزة نأت عن فا البنا
وليس ها سكت ولا مدا ختم * أو مبدلا لا ابداله لم يلتزم

(قوله نحو شهر رمضان) خذ العفو وأمر ونحو الشمس سراجا عن أمر ربهم ذكر رحمة البحر رهوا من خزى يومئذ (قوله لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلا ومقابل جمهورهم أبو عمرو فانه منهم كما فى الهمع عن أبى حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبى عمرو وهو رأس فى البصريين (قوله وتأولوه على اخفاء الحركة) أى فيكون تسميته ادغاما لقربه منه ومقتضاه أن أبا عمرو لا يقرأ بالادغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبى وأنه جمع به بين منع النحاة هذا الادغام وتجويز القراء له ثم رده بان القراء لا يمتنعون من الادغام المحض بل كان الشاطبى نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والاولى الاخذ بقول القراء اذ ليس قول النحاة حجة الا عند اجماعهم ولم يجمعوا على المنع ولانهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط فى مثله وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ولثبوت القرآن تواترا وما نقله النحاة آحاد ولو سلم أن مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر اه باختصار وعبارة اتحاف فضلاء البشر فى القراآت الاربعة عشر اذا كان ما قبل المدغم ساكنا صحيحا عسر الادغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو شهر رمضان وفيه طريقان صحيحان وطريق المتقدمين ادغامه ادغاما صحيحا وطريق أكثر المتأخرين اخفاؤه بمعنى اختلاس حركته

وهو

وأجاز الفراء * الثانى أن لا يتصدر نحو ددن قال المصنف فى بعض كتبه الا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز انتهى ويجوز الادغام فى الفعل الماضى اذا اجتمع فيه تا آن والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسيأتى الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره فى الكافية وغيرها * الثالث والرابع والخامس والسادس أن لا يكونا فى اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصفف جمع صفة وجدد جمع جدة وهى الطريق فى الجبل أو فعل بضمتين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجدد جمع جديد او فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل جمع كلة ولمم جمع لمة أو فعل بفتحتين نحو لبب وطلل فكل هذه يمتنع ادغامها والى ذلك أشار بقوله (لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب) وعلة امتناع الادغام فى هذه الأمثلة الأربعة أن الثلاثة الاول منها مخالفة للافعال فى الوزن والادغام فرع عن الاظهار تخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون مالم يوازنه وأما الرابع فانه وان كان موازنا الفعل الا انه لم يدغم لخفته وليكون منبها على فرعية الادغام فى الاسماء حيث أدغم موازنه فى الافعال نحو رد فيعلم بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته فى الفعل * تنبيهات * الأول * يمتنع الادغام أيضا فيما وازن أحد هذه الامثلة بصدره لا بجملته نحو خششاء لعظم خلف الاذن ونحو رددان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرد ونحو حببة جمع حب ونحو الدججان مصدر دج بمعنى دب * الثانى كان ينبغى أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الادغام وهو فعل نحو ابل لكونه مخالفا لاوزان الافعال فلو بنيت من الرد مثل ابل قلت ردد بالفك ولعل عذره فى عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر فى الكلام ولم يسمع فى المضاعف وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل * الثالث اعلم ان أوزان الثلاثى التى يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها وبقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهى فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو دئل فاذا بنيت من الرد مثل كتف او عضد قلت ردأو رد بالادغام لانهما وافقا الوزن الفعل واسافى خفة فعل نحو لبب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد و ردد بالفك ووافقه الناظم فى التسهيل فى الاول دون الثانى واذا بنيت من الرد مثل دئل قلت ردد بالفك ومن رأى أن فعل أصل فى الفعل ينبغى أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو فى هذا أولى وعليه مشى فى التسهيل انتهى السابع من الشروط ان لا يتصل باول المثلين مدغم فيه واليه اشار بقوله (ولا كجسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا لمسه أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس وانما وجب الفك لانه لو أدغم المدغم فيه لالتقى ساكنان الثامن أن لا يعرض تحريك ثانيهما واليه أشار بقوله (ولا كاخصص ابى) لان الاصل أخصص بالاسكان فنقلت

وهو المسمى بالروم وفى الحقيقة مرتبة ثالثة لا ادغام ولا اظهار وليس المراد به الاخفاء المذكور فى باب النون الساكنة والتنوين لان الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز الا وقفا العروضه لا وصلا وأجاب المجوزون للادغام المحض بانا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقيس وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه فى القرآن وبان الوصل هنا كالوقف اذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للادغام اه باختصار (قوله نحو ددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم (قوله وسيأتى الكلام عليه) أى فى شرح قوله * كذاك نحو تتجلى واستتر * (قوله جمع صفة) اسم لبناء والصفة أيضا الظلة كالسقيفة غزى (قوله جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال تصريح (قوله جمع كلة) هى بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض ويسمى فى عرفنا الناموسية تصريح (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الاذن اه تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أى يقرب اه (قوله نحو لبب) هو موضع القلادة من الصدر وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار وما استدق من الرمل زكريا (قوله وطلل) هو الشاخص من آثار الديار تصريح (قوله وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر (قوله وان كان موازنا للفعل) الواو للحال (قوله وقوته فى الفعل) أى لثقله بتركب مدلوله فاحتاج للتخفيف بالادغام بخلاف الاسم (قوله نحو خششاء) بمعجمات فانه موازن بصدره افعل بضم ففتح وفى الصحاح ما يخالف كلام الشارح كالموضح فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فادغم نبه عليه المصرح (قوله ونحو رددان) من الرد فانه موازن بصدره افعل بضمتين وقوله مثل سلطان بضم اللام فى المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة (قوله ونحو حببة) بحاء مهملة وموحدتين جمع حب بضم الحاء وهو الخابية كما فى الدمامينى فانه موازن بصدره لفعل بكسر ففتح (قوله ونحو الدججان) بدال مهملة فجيمين فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين (قوله قلت ردا ورد) بفتح الراء فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لان حركة المدغم لا تنقل لما قبله الا اذا كان ما قبله ساكنا كما يأتى وكان يكفيه الاقتصار على أحدهما كما فى عبارة المرادى (قوله بل هو) أى الفك أولى فى هذا لان ابن كيسان فك فيما هو على الوزن المتفق على أصالته فى الفعل وهو ردد بفتح فكسر و ردد بفتح فضم فلأن يفك فيما هو على الوزن المختلف فى اصالته فى الفعل وهو ردد بضم فكسر بالاولى (قوله مدغم فيه) أى حرف مدغم فى أول المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أول المثلين بمدغم (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع الى الجاس من جس الخبر وقال جماعة الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والحاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب

نحو كة الهمزة الى الساكن قبلها فلم يعتد بها العروضها التاسع أن لايكون ماهما فيه ملحقا بغيره واليه أشار بقوله (ولا كهيلل) وهذا نوعان أحدهما ماحصل فيه الالحاق بزائد قبل المثلين نحو هيلل اذا أكثر من لا اله الا الله فان الياء فيه مزيدة للالحاق بدحرج والآخر ماحصل فيه الالحاق باحد المثلين نحو جلبب فان احدى باءيه مزيدة للالحاق بدحرج وانما امتنع فى هذين النوعين لاستلزامه فوات ماقصد من الالحاق العاشر أن لا يكون مما شذت العرب فى فكه اختيارا وهى ألفاظ محفوظة لايقاس عليها والى هذا أشار بقوله (وشذ فى ألل * ونحوه فك بنقل فقبل) أى شذ الفك فى ألفاظ منها قولهم ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وكذلك الاسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت وقوله دبب الانسان اذا نبت الشعر فى جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضببت الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين ولخخت اذا التصقت بالرمص ومششت الدابة اذا شخص فى وظيفها حجم دون صلابة العظم وعززت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فشذوذ ترك الادغام فى هذه الافعال كشذوذ ترك الاعلال فى نحو القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق فى موضعه فلا يجوز القياس على شئ من هذه المفكوكات كما لايقاس على شئ من تلك المصححات وما ورد من ذلك فى الشعر عد من الضرورات كقول أبى النجم * الحمد لله العلى الاجلل * وغيره (تنبيه) قد شذ الفك أيضا فى كلمات من الاسماء منها قولهم رجل ضففف الحال ومحبب وحكى أبو زيد طعام قضض اذا كان فيه يبس (وحى) وعى ونحوهما مما عينه ولامه يا آن لازم تحريكهما (افكك وأدغم دون حذر) فى واحد

خبر الخبر (قوله حركة الهمزة) اى من أبى (قوله كهيلل) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الالفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل اذا قال بسم الله وسبحل اذا قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحيعل اذا قال حى على كذا وحمدل اذا قال الحمد لله وجعفل اذا قال جعلت فداك وطلبق اذا قال أطال الله بقاءك ودمعز اذا قال أدام الله عزك وحسبل اذا قال حسبى الله والباب سماعى وقد أوسعنا الكلام فيه فى آخر رسالتنا الكبرى على البسملة (قوله وهذا) اى ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار اليه بقوله كهيلل (قوله نوعان) بل ثلاثة ثالثها ماحصل فيه الالحاق بأحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أى تأخر ورجع فانه ملحق باحرنجم والالحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار و بالهمزة والنون قاله المصرح (قوله ماقصد من الالحاق) هو موازنة الملحق للملحق به (قوله فى ألل) بوزن فرح (قوله دبب) بدال مهملة فموحدتين قال شيخنا والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح (قوله اذا نبت الشعر فى جبينه) مثله فى الصحاح وعبارة الفارضى فى جبهته (قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض فى هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجد فيه صكك بالمعنى الذى ذكره الشارح وانما فيه ما نصه صكه ضربه وبابه ردومنه قوله تعالى فصكت وجهها اه والذى فى القاموس رجل أصك مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صككت يارجل كملت صككا اه وهو يفيد أن بابه فرح (قوله عرقوباه) العرقوب من الانسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها قال الاصمعى كل ذى أربع عرقوباه فى رجليه وركبتاه فى يديه ومن القطا ساقها كذا فى الصحاح وغيره (قوله وضببت) بضاد معجمة فموحدتين بوزن فرح كما فى القاموس وقوله ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كما فى القاموس (قوله وقطط) بقاف فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالادغام أيضا كذا فى القاموس (قوله ولححت العين) بلام فحاءين مهملتين قال شيخنا السيد والبعض من فرح (قوله ولخخت) بلام فخاءين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس الامدغما (قوله ومششت) بميم فشينين معجمتين بوزن فرح كما فى الصحاح والقاموس (قوله اذا شخص) قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لان المضموم الخاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بغير هذا المعنى كالذى بمعنى ارتفع والذى بمعنى طلع فبفتح الخاء كمنع كذا فى القاموس (قوله فى وظيفها) الوظيف بظاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والابل وقوله حجم أى شئ ذو حجم وقوله دون صلابة العظم أى ليس لهذا الشئ الشاخص صلابة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح (قوله وعززت) بعين مهملة فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل والذى فى القاموس العزوز الناقة الضيقة الاحليل والجمع عزز وقد عززت كمدت عزوزا وعزازا بالكسر وعززت ككرمت وأعززت وتعززت اه (قوله كشذوذ ترك الاعلال فى نحو القود الخ) فيه نظر وان سكتوا عليه لان تصحيح العين فى ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحركهما وانفتاح ماقبلهما كما مر فى قول الناظم وصح عين فعل وفعلا الخ (قوله رجل ضففف الحال) بضاد معجمة ففاءين بوزن كتف من الضفف بفتحتين وهو الضيق والشدة والحاجة والذى فى القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالادغام فليس ضففف فى عبارة الشارح كلبب حتى يتجه توقف البعض فى شذوذ ذلك ضففف فى قولهم رجل ضففف الحال وانه كلبب نعم يتجه التوقف فى طعام قضض بقاف فضادين معجمتين لانه كلبب على ما فى القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محركة ثم قال وقض المكان يقض بالفتح قضضا فهو قض وقضض ككتف صار فيه القضض كاقض واستقض اه وقوله صار فيه القضض بفتحتين أى الحصى الصغار كما فى القاموس والصحاح (قوله ومحبب) بحاء مهملة فموحدتين على وزن اسم المفعول (قوله لازم تحريكهما) صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح

منهما الوزوده فمن ادغم نظر الى أنهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الادغام لاندراجه فى الضابط المتقدم ومن فك نظر الى أن حركة الثانى كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا ومن ثم لم يجز الادغام فى نحو ان يحيى ورأيت محييا وأما قوله وكأنها بين النساء سبيكة * تمشى بسدة بيتها فتعى فشاذ لا يقاس عليه خلافا للفراء ﴿تنبيه﴾ الفك أجود من الادغام وان كان كل منهما فصيحا مقروأ به فى المتواتر ولعل الناظم أومأ الى ذلك بتقديم الفك من النظم انتهى (كذاك) يجوز الفك والادغام فيما اجتمع فيه تا آن اما فى أوله أو وسطه (نحو تجلى واستتر) أما الاول فقال فى شرح الكافية اذا أدغمت فيما اجتمع فى أوله تا آن زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت فى تجلى اتجلى هذا كلامه وفيه نظر لان تجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع والذى ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع ٢٢٩ جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع وان كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسيأتى فى كلامه وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك أو لين نحو تكاد تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج فى ذلك الى اجتلاب همزة الوصل وأما الثانى وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تا آن فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبناء ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل ﴿تنبيهات * الاول﴾ اذا أوثر الادغام فى استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذى وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لانك تقول فى مضارع الذى أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستتر فنقل وأدغم وتقول فى مضارع الذى وزنه فعل يستر بضم أوله وتقول فى مصدر الذى أصله افتعل ستارا وأصله استتار فلما أريد الادغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة وتقول فى مصدر الذى وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل * الثانى يجوز فى استتر ونحوه اذا أدغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسر فائه وذلك أن الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا للفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك الا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كمنار فيحتاج الى قرينة * الثالث ما ذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم انتهى (وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر) الاصل تتبين بتاءين الاولى تاء المضارعة

وغيره وكما سيعبر به فى قوله وحركة ثانيهما لازمة لان اللازم تحريكه من نحو حيى الياء الساكنة فقط لانه فعل ماض مبنى على الفتح الظاهر أما الاولى فيجوز تحريكها على الفك واسكانها على الادغام (قوله كالعارضة) اى بجامع عدم اللزوم فى جميع التصاريف (قوله والعارض لا يعتد به غالبا) اى فكذا ما هو كالعارض (قوله ومن ثم) أى من أجل عدم الاعتداد بالعارض (قوله فى نحو ان يحيى) مضارع أحيا ورأيت محييا اسم فاعل أحيا ولان حركة الثانية فيهما عارضة بعروض الناصب وهو ان ورأيت (قوله سبيكة) أى قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اهـ عينى بزيادة وقوله فتعى ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لان الكلام فى المثلين العارض تحريك ثانيهما وتعى بفتح التاء مضارع عى عارعنهما لانه بياء تحتية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدمامينى وكسرة العين منقولة اليها من الياء الاولى عند ارادة ادغامها فى الياء الثانية وأعيا يستعمل لازما ومتعديا ومن الاول ما هنا والشاهد فى فتعى حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة فى البيت لاجل الروى مع أنها فى غيره أيضا عارضة لأجل الناصب (قوله لان تجلى الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل فى أول المضارع وانما ادغام هذا النوع فى الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزى فى الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما فى الماضى والامر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهى من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس فى لغتهم ما ينافيه وناهيك بمن نقل الثقات عنه أنه قال طالعت الصحاح جميعا فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السندصرى ما قال يس ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسئلة فى بعض كتبه على ما يوافق الجمهور (قوله فيقال اتبع) أى بتشديد الفوقية والموحدة (قوله ونحوه) كاقتتل واكتتب (قوله وهو قياسه) فيه عندى نظر وان سكتوا عليه لانه يقتضى أن الادغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لكان مستقيما (قوله لبناء ما قبل المثلين على السكون) أى فيحوج الادغام الى تكلف نقل حركة أول المثلين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لانه قدر مشترك بين المضارعين (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه (قوله بكسر فائه) وهى السين (قوله على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة اذ لا كسر فى التاء المدغمة (قوله مبنية على ذلك) أى فان فتحت سين الماضى فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما تقتضيه الحال فهى مكسورة فى المضارع واسم الفاعل ومفتوحة فى اسم المفعول وان كسرت سين الماضى وتاؤه كسرتا فى الثلاثة وحينئذ يشتبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أى ضابط وجوب الادغام المتقدم فى قوله أول مثلين الخ (قوله قد يقتصر الخ) قد للتحقيق

والثانية تاء فعل وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يؤدى اليه من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا الحذف كثير جدا ومنه فى القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لا تكلم نفس نارا تلظى ﴿تنبيهات * الاول﴾ مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لان الاستثقال بها حصل وقد صرح بذلك فى شرح الكافية وقال فى التسهيل والمحذوفة هى الثانية لا الاولى خلافا لهشام يعنى أن مذهب هشام ان المحذوفة هى الاولى ونقله غيره عن الكوفيين * الثانى قد أرشد بالمثال الى أن هذا انما هو فى المضارع الواقع فى الابتداء لانه الذى يتعذر فيه الادغام وأما الماضى نحو تتابع فلا يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع فى الوصل كما سبق بيانه * الثالث قال فى شرح الكافية وقد يفعل ذلك يعنى التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تتنزل حين قال تنزل انما هى الثانية لان المحذوفة من نونى ننزل فى القراءة المذكورة انما هى الثانية هذا كلامه قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجى المؤمنين فى قراءة عاصم أصله ننجى ولذلك سكن آخره انتهى الحادى عشر من شروط وجوب الادغام أن لا يعرض سكون ثانى المثلين اما لاتصاله بضمير رفع واما الجزم وشبهه وقد أشار الى الاول بقوله (وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن) لتعذر الادغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الاناث (نحو حللت ما حللته) وحللنا والهندات حللن فالادغام فى ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز قال فى التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله ما

أولا لتقليل النسبى وفى قول الشارح وهذا الحذف كثير جدا رمز الى الاول (قوله نارا تلظى) فاصله تتلظى فحذفت احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لوجوب التأنيث مع المجازى اذا كان ضميرا متصلا (قوله لان الاستثقال بها حصل) ولدلالة الاولى على المضارعة والحذف مخل بها (قوله خلافا لهشام) أى الضرير ودليله أن الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها مخل بهذا المعنى (قوله بما تصدر فيه نونان) أى متحركان (قوله ونزل الملائكة) برفع اللام ونصب الملائكة (قوله دليل الخ) وجه الدلالة ضم النون اذ لا وجه لضم الثانية ابن غازى (قوله من نونى نزل) الأوضح والانسب بقوله قبل من تاءى تتنزل أن يقول من نونى ننزل (قوله ومنه) أى حذف احدى النونين (قوله على الاظهر) مقابله قولان الأول أن نجى فعل ماض مجهول سكنت ياؤه للتخفيف على لغة وانيب عن الفاعل ضمير المصدر قال فى المغنى وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضى وانابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة فى ذكره وانابة غير المفعول به مع وجوده اه الثانى ان أصله نجى بسكون النون الثانية فادغمت فى الجيم كاجاصة واجانة أصلهما انجاصة وانجانة فادغمت النون فى الجيم وهذا أضعف مما قبله لان ادغام النون فى الجيم لا يكاد يعرف كما فى التصريح (قوله أصله ننجى) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم (قوله وفك) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع الى أول المثلين أو فعل أمر وقوله لكونه علة سكن وقوله بمضمر الرفع أى البارز المتحرك (قوله بل لا يجوز) أى عند جمهور العرب كما يفيده قوله قال فى التسهيل الخ وقوله قال سيبويه الخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون اسكان ماقبل الضمير بدون زيادة حرف (قوله لغية) أى لقوم لا يلتزمون اسكان ماقبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الاناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا فى شرح التسهيل لابى حيان والمحكى عنهم هذا يلتزمون الاسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن (قوله قبل دخول النون والتاء) أى ونا (قوله وأبقوا اللفظ على حاله) أى بعد دخولهما (قوله والمراد به الوقف) أى البناء لا ما قابل الوصل (قوله والادغام لغة تميم) عبارة الهمع والادغام لغة غير الحجازيين من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالعارض (قوله الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه الخ) وجه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط أن لا يعرض سكون لثانى المثلين انه مما صدق عليه هذا النفى وكان الانسب كما قال البعض ذكره فى شرح قوله ولا كاخصص أبى المشار به الى اشتراط عدم عروض حركة ثانى المثلين (قوله أدغم الحجازيون وغيرهم) أى أبقوا الادغام (قوله مبنى على هذه العلامات) لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحا فتأمل (قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ) أى على قول بدليل

وأشار الى الثانى بقوله (وفى * جزم وشبه الجزم) والمراد به الوقف (تخييرا) أى بين الفك والادغام (قفى) أى تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل الفك لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم ﴿تنبيهات * الاول﴾ المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز لا استواؤهما فى الفصاحة لان الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا نحو ان يمسسكم حسنة ومن يحلل عليه غضبى واغضض من صوتك ولا تمنن وجاء على لغة تميم ومن يرتد فى المائدة ومن يشاق الله فى الحشر * الثانى اذا أدغم فى الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائى انه سمع من عبد القيس اردد واغض وأمر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى أو نون توكيد نحو ردن أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لان الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات فليس

المدغم فيه

قبل ها الغائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده لان الهاء خفيفة فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد وليها الالف والواو وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر و رده بالفتح والكسر وذلك فى المضموم الفاء وحكى ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط فى تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الاخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا ارداد القوم لانها حركة التقاء الساكنين فى الاصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد وحكى ابن جنى الضم وقد روى بهن قوله

فغض الطرف انك من نمير نعم الضم قليل قال فى التسهيل فى باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح هذا لفظه فان لم يتصل الفعل بشئ مما ذكر ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ردو فر وعض وهى لغة أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وفر وعض وهى لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو ردو فر وعض وهذا أكثر فى كلامهم اهـ

٢٣١ (وفك أفعل فى التعجب التزم) قال فى شرح الكافية باجماع وكأنه أراد جماع العرب لان المسموع الفك ومنه قوله

وقال نبى المسلمين تقدموا
وأحبب الينا أن تكون المقدما

والا فقد حكى عن الكسائى اجازة ادغامه (والتزم الادغام أيضا فى هلم) باجماع كما قاله فى شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم *(تنبيهات * الاول)* هذا البيت استدراك على ما قبله أى يستثنى من فعل الامر صيغتان لا تخيير فيهما الاولى أفعل فى التعجب فانه ملتزم فكه والثانية هلم فى لغة تميم فانه ملتزم ادغامه وقد سبق فى باب أسماء الافعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى أحضر أو أقبل وعند بنى تميم فعل أمر و باعتبار هذه اللغة ذكر هاهنا *الثانى* التزموا أيضا فتح هلم وحكى الجرمى الفتح والكسر عن بعض تميم واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح وكذا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلما وهلموا وهلمى بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلممن و زعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هلمين يانسوة بكسر الميم مشددة و زيادة ياء ساكنة قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ *الثالث* مذهب البصريين أن هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كأنه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذا كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة

ماسيأتى (قوله قبل ها الغائبة) بقراءتها بالقصر على ارادة اللفظ المركب من الهاء والالف لان المجموع هو ضمير الغائبة واضافته الى الغائبة من اضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فانه بالمد (قوله و رده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو انما يأتى على لغة الحجازيين الذين يضمون هاء الغائب وان وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لان غيرهم يكسرها بعد هاتين كما تقدم فى باب الضمير (قوله وغلط فى تجويزه الفتح) لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله فالصحيح أنه لغية) أى فى مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الاخفش الخ (قوله فغض الطرف انك من نمير) قاله جرير وتمامه *فلا كعبا بلغت ولا كلابا* ونمير بضم النون من قيس عيلان اهـ عينى (قوله قال فى التسهيل الخ) استدلال بانكار المصنف الضم على قلته لان شأن ما ينكره كثير الاطلاع مع وجوده أن يكون قليلا (قوله مما ذكر) أى واو الجمع و ياء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وهاء الغائب (قوله مطلقا) أى مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وفك أفعل) بكسر العين تصريح (قوله اجازة ادغامه) فيقول أحب بزيد (قوله فى هلم باجماع) لثقلها بالتركيب وفى كيفية تركيبها خلاف سيذكره الشارح (قوله من فعل الامر) أى ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناؤه من فعل الامر (قوله ذكرها هنا) أى على وجه استثنائها من فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أى كما التزموا الادغام (قوله فتح هلم) تخفيفا لثقلها بالتركيب ولم يجيزوا فى آخرها نحو رد من الضم للاتباع والكسر على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين (قوله هاء الغائب) مثلها بالاولى ها الغائبة (قوله لم يضم) أى تبعا لضم الهاء (قوله بل يفتح) هل يأتى هنا ما حكاه الجرمى عن بعض تميم من الكسر (قوله أن لكونها) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله وكسرها قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الالف لمجيئه على الاصل فيها فلم يحتج للتنبيه عليه (قوله واذا اتصل بها نون الاناث الخ) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال (قوله وقاية لفتح الميم) لان نون النسوة تستدعى سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم (قوله بكسر الميم) أى لمناسبة الياء بعدها وقوله و زيادة ياء ساكنة أى محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من سكون قبلها (قوله وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أى مع تشديدها ولعل ضمها اتباعا لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الاناث كما تقدم عن الفراء أولا الاقرب الاول فراجعه (قوله اجمع نفسك الينا) هذا انما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب استعمالها بمعنى احضر اجمع كذا الينا (قوله تخفيفا) أى ونظرا الى أن أصل لام لم قبل الادغام السكون كما فى التصريح أى فالحذف للتخفيف وللتخلص من التقاء الساكنين باعتبار الاصل (قوله فحذفت الهمزة) أى همزة الميم الذى هو أصل لم قبل الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى

بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصارهلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين أقرب الى الصواب قال فى البسيط ومنهم من يقول انها ليست مركبة انتهى ﴿خاتمة﴾ النون الساكنة ومنها التنوين * اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام * أولها الادغام وهو بلا غنة فى اللام والراء وبغنة فى حروف ينمو مالم تكن مواصلتها فى كلمة واحدة كالدنيا وصنوان وأغنار فان الفك فى ذلك لازم والثانى الاظهار وهو فى حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة لبعد مخرج النون من مخرجها * والثالث القلب ميما عند الباء ويستوى كونها فى كلمة نحو أنبئهم أو كلمتين نحو أن بورك وموجب هذا القلب أن الباء بعدت من النون وشابهت أقرب الحروف اليها وهى الميم لان النون والميم حرفا غنة فلما بعدت عن الباء لم يمكن ادغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن اظهارها فاوجب التخفيف أمرا آخر وهو قلبها ميما لانها أختها فى الغنة * والرابع الاخفاء وذلك اذا وليها شئ من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت

ترى جارد عد قد ثوى زيد فى ضنى * كما ذاق طير صيد سوء شبا ظفر

وانما أخفيت عند هذه الحروف لانها قربت منها قربا متوسطا لان حروف الحلق بعدت منها فاظهرت وحروف لم يرو قربت منها قربا شديدا فادغمت وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تلك ولم تقرب قرب هذه فاخفيت وعنا والاخفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما يسر الله له اكمال ما وعد به فى الخطبة من قوله مقاصد النحو بها محويه أخبر بذلك فقال (وما بجمعه عنيت قد كمل * نظما على جل المهمات اشتمل) يقال عنى بكذا أى اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول

أى وادغمت فى الميم الثانية بعد تحريكها تخلصا من الساكنين (قوله بالقاء حركتها على الساكن قبلها) اى ثم حذفها (قوله قال فى البسيط الخ) بهذا يرد ادعاء بعضهم الاجماع على تركبها وان كان تركبها هو الاصح (قوله مالم تكن مواصلتها الخ) أنت خبير بان هذا التقييد بالنسبة الى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون فى كلمة لان ادغام احدى النونين فى الاخرى واجب ولو كان اجتماعهما فى كلمة واحدة نحو فمن الله علينا واضافة مواصلتها من اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله (قوله ويستوى) اى فى القلب ومثله الاظهار والاخفاء كونها أى النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لان الاستواء انما يكون بين متعدد (قوله ان الباء بعدت من النون) أى فى الصفة لان النون حرف لين أغن والباء حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير فى بعدت وادغامها (قوله ولما قربت) أى النون من الباء وقوله بمشابهة الخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما أسلفه أن كلا من النون والميم حرف أغن ويصح أن يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب (قوله لانها أختها) أى لان النون أخت الميم فى الغنة (قوله قد ثوى) بالمثلثة أى أقام وقوله زيد فى ضنى حال من فاعل ثوى بتقدير قد ويحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد فى ضنى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر بشين معجمة مفتوحة فموحدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما (قوله لان حروف الحلق الخ) علة لقوله قربت منها قربا متوسطا (قوله وحروف لم يرو) من الرواية أو الرى أو الارواء لا الرؤية والا كان حقه أن يكتب بالف بعد الواو لانها واو جماعة وكتابته بها مخل وحروف لم يرو هى حروف الادغام أعم من أن يكون بغنة أو لا وأسقط منها النون لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة فى النون فى غاية الوضوح (قوله اكمال ما وعد به) لو قال اكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف فى الخطبة (قوله وما بجمعه عنيت) الواو للاستئناف أو عاطفة قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ على ما هو الاقرب والاليق بقوله نظما الخ وقوله أحصى الخ وتذكير ضميرها باعتبار لفظها أو لان المراد مجموع الالفاظ لانه المناسب لقوله بجمعه (قوله قد كمل) بتثليث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أفصحها وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وأما فى اصطلاح علماء المعانى فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما فى قوله

فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمى

والتتميم أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة فى نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه (قوله على جل المهمات) فيه اشارة الى أن قوله فى الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثانى المسائل المهمات لكن يلزم على الثانى وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الافصح فيه الافراد كما أن الافصح فى غيره المطابقة الا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أى اشتمال الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون فى محل نصب صفة لنظما وعليه اقتصر الشارح فيما يأتى لانه أقرب أو حالا أخرى أو فى محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة أحصى فافهم (قوله ويلزم بناؤه للمفعول) أى وان كان بمعنى المبنى للفاعل كما تفيده عبارته وانما يلزم ذلك اذا كان بمعنى اهتم أما عنا يعنو من باب قعد بمعنى خضع وذل

وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ الشئ قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل كذا فى المصباح (قوله وبناؤه للفاعل) أى مجهولا كرمى يرمى عناية كما فى المصباح وقوله لغية أى قليلة (قوله وأنشد عليها) وجهه أن اسم الفاعل انما صاغ من المبنى للفاعل فعلى اللغة المشهورة انما يقال أنا معنى بكذا (قوله حال) أى فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول أما على كونه تمييزا فباق على مصدريته وقوله من الهاء فى يجمعه فيه عندى نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغى جعله حالا من الضمير فى كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظما من قوله وما يجمعه عنيت لان الذى عنى بجمعه ألفية فى النحو والالفية انما تكون نظما وكذا يقال فى احتمال التمييز (قوله أو تمييز الخ) رجح هذا بان مجىء المصدر حالا مع كثرته سماعى وقد ترجح الحالية بانها أوفق بوصف نظما بالجملتين بعده لان الاشتمال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية أليق بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى فتدبر (قوله من الكافية) أى من معانيها ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة باحصى والى هذا الثانى أشار الشارح بعد وبالخلاصة اشتهر هذا النظم أعنى الالفية (قوله أى جمع هذا النظم الخ) أشار به الى أن أحصى فعل ماض ومن الكافية صلته والخلاصة مفعوله قال جماعة ولا يجوز أن يكون أحصى أفعل تفضيل خبرا مقدما والخلاصة مبتدأ مؤخرا لان بناء أفعل التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح ولتكذيب الحس له اذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست فى الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بارادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد ومما يؤيد كون أحصى فعلا اسناد الفعل الى ضمير النظم فى قوله كما اقتضى والاقال كما اقتضت ثم ان كانت أل فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان فى الكلام مبالغة لان المقام مقام مدح والا فقد فاتت الالفية كثيرا من زبد الكافية كما علم (قوله كما اقتضى) ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى احصاء كاقتضائه الغنى بجامع حصول السرور والنفع بكل فان قلت مقتضى جعله احصاء الالفية خلاصة الكافية مشبها واقتضاءها الغنى مشبها به أن الاقتضاء أقوى من الاحصاء فما وجه ذلك قلت وجهه أنه يلزم من اغنائها الطالبين احصاؤها خلاصة الكافية والا لم تغنهم لاحتياجهم حينئذ الى ما فى الكافية ولا يلزم من الاحصاء الاغناء لاحتمال احتياجهم الى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتى لمجرد التشريك بين شيئين فى أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما فى كل من زيد وعمرو كصاحبه (قوله أى أخذ غنى) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالاخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المغنى كما يفيده قوله وهو أى الغنى كناية أى لغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فان فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء وبالكسر والمد التغنى وبالفتح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أى فقر دفع به توهم تخلل الفرق بين أزمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وانما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة لانها لصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية (قوله وعنه) أى بركته وقوله فى البدء والختام يرد عليه أن المناسب لاقتصاره أولا على مقابلة نعمة الاتمام أن يقال فى الختام كالبدء الا أن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك فى الابتداء (قوله وجعنى واياه فى دار السلام) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناظم فى الخطبة الدعاء بنفسه وبابن معطى بان الاولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح هنا بمثل ذلك (قوله فاحمد الله) أى فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور الخ (قوله مصليا) فى كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف فى نظيره فى الخطبة (قوله خير نبى) بدل من محمد لا نعت له ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير نبى تعريفا وتنكيرا (قوله وآله) الاولى أن يراد بهما اتباعه كما تقدم بسطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الاصل الابيض الجبهة من الخيل ففى الكلام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تلميحا الى ما وصف به نبينا صلى الله عليه وسلم أمته بقوله أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء (قوله المنتخبين) أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر الخاء المعجمة وفتح

وبناؤه للفاعل لغية حكاها فى اليواقيت وأنشد عليها

عان باخراها طويل الشغل

ونظما حال من الهاء فى يجمعه أو تمييز محول عن الفاعل واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال (أحصى من الكافية الخلاصه) أى جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافى مما يكدره (كما اقتضى) أى أخذ (غنى بلا خصاصه) تشوبه والخصاصة ضد الغنى وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة ثم قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الانام وعلى آله وأصحابه الكرام لاحراز أجر ذلك وعنه فى البدء والختام فقال رحمه الله وجمعنى واياه فى دار السلام (فاحمد الله مصليا * على محمد خير نبى أرسلا * وآله الغر الكرام البرره * وصحبه المنتخبين الخيره)

التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما في الصحاح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لأن المقام مقام مدح قال ابن غازي ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير حكى الفراء قوم خيرة بررة اهـ (قوله أولا وآخرا) ظرف عامله الاستقرار الذي هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولا وآخرا والله أعلم

تم بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته وكشفت النقاب عن وجوه مخدراته ومخبآته وأوضحت من مكنونات أسراره ما خفي على الواقفين وأبرزت من عرائس أبكاره ما احتجب عن العيون فهي جديرة بان يردعذب مناهل تحقيقاتها الظامئون حقيقة بان يهتدي بانوار شموس تدقيقاتها الحائرون ومع ذلك لم أدعها بشرط البراءة من كل عيب لان الانسان محل الخطأ والنسيان بلا ريب غير أن كثير الحسنات يمحو قليل السيآت فالحمد لله على ما أولاه والصلاة والسلام على نبيه الختام * قال مؤلفها خاتمة المحققين وتتمة المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير الى عفو مولاه محمد ابن علي الصبان عامله مولاه بمزيد الاحسان

﴿يقول راجي غفران المساوي مصححه ابراهيم بن حسن الفيومي الزرباوي﴾

بعد حمد مبتدئ الأنام بفيض الاحسان لشهود أمن لوامع عز يرقدره ورافع سماء الحمد لمن انتصب لواجب حمده ومؤكد شكره وصدق الابتهال اليه أن يديم أكمل الصلاة والسلام على من تم به عقد الفخار لخلقه فكان لهم به أنسق انتظام سيدنا محمد نقطة دائرة الكائنات وسر الله المخصوص باوفر الهبات وعلى آله ذوي المجد الذي انخفضت الجبال لرفعة شانه وأصحابه القائمين بنشر دعوته واسطاع أنوار برهانه فقد تم بحمده تعالى طبع حاشية خاتمة المحققين ونهاية الفضلاء المدققين من سطعت أنوار تحقيقاته في الخافقين وبزغت شموس عرفانه فانجلت النيرين العلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ محمد بن علي الصبان لازالت تتوالى على جدثه رحمة الكبير المنان على شرح الامام الفهامه والعلم الشهير العلامه صاحب التحقيقات الشهيره والتأليفات المفيدة المنيره الشيخ نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الاشموني على متن الالفية للامام ابن مالك رحم الله الجميع وأسكنهم المكان الرفيع وقد تحلت طرر هذه الحاشية بهذا الشرح الشريف وبعض تقريرات لاحد أكابر الفضلاء ذوي الفضل المنيف العلامة الكبير والاستاذ الشهير الشيخ أحمد رافعي المالكي حفظه الله وأدام علاه على ذمة حضرة مصطفى أفندي فهمي وشريكيه وحضرة السيد عبد العظيم الخشاب وذلك بالمطبعة العامرة الشرفية التي مركزها شارع الخرنفش بمصر المحروسة المحميه وذلك في أوائل شهر محرم الحرام سنة ١٣٢٠ هجريه على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحيه آمين آمين آمين

الحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الدين

﴿فهرست الجزء الرابع من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشمونى﴾

صحيفة

﴿تمت الفهرست﴾


Bibliotheca Alexandrina
0380568